الأهرام

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

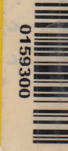
الأحزاب المصرية
١٩٢٢ - ١٩٥٣

تحرير : د. رءوف عباس حامد

. يونان لبيب رزق   د. أحمد زكريا الشلق

. أحمد الشربينى السيد   د. محمد صابر عرب

. يواقيم رزق مرقص   د. سامى أبو النور





الأحزاب المصرية
١٩٢٢ ـ ١٩٥٣

رئيس التحرير

نبيل عبد الفتاح

المدير الفنى

السيد عزمى

تصميم الغلاف الخطوط

حامد العويضى

الأهرام
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية



١٩٢٢ ـ ١٩٥٣

تحرير : د. رءوف عباس حامد

تأليف

د. يونان لبيب رزق — د. أحمد زكريا الشلق
د. أحمد الشربيني السيد — د. محمد صابر عرب
د. يواقيم رزق مرقص — د. سامي أبو النور

أغسطس ١٩٩٥

المحتويات

مقدمة

شهدت الساحة السياسية فى مصر منذ السبعينات اهتمامات بالتعددية واتجاها نحو إقامة أحزاب سياسية فى سياق « ليبرالى » ، وتتابع قيام أحزاب سياسية استمد بعضها أصوله المرجعية من التجربة الحزبية التى شهدتها مصر فى الحقبة ذات الملامح الليبرالية ، التى وقعت بين صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعطى مصر استقلالا منقوصا ، أعيدت فى ظله صياغة نظام سياسى جديد ، رسم إطاره دستور ١٩٢٣ ، وإلغاء الأحزاب السياسية بقرار أصدره مجلس قيادة الثورة فى ١٨ يناير ١٩٥٣ قضى بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها بعد أن اتهمها بإفساد أهداف ثورة ١٩١٩ ، وذلك بعد ثلاثة أسابيع من إعلان سقوط دستور ١٩٢٣ الذى وصفه على ماهر باشا - رئيس أول مجلس للوزراء شكلته الثورة - بأنه قد « تخلف عن مسايرة الديمقراطية الحرة فى تطورها ، وقام على المبادىء التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ، ولم يعد صالحا للبقاء على حالته فى العصر الحديث » . فبين هذين التاريخين (١٩٢٢ - ١٩٥٣) ، قامت تجربة حزبية ، لعبت دورا متفاوت الخطورة والأهمية فى تاريخ مصر المعاصر ، وهى التجربة التى تتخذها بعض الأحزاب السياسية التى ظهرت فى مصر منذ السبعينات إطارا مرجعيا لها . ومن ثم جاء اهتمام وحدة الدراسات التاريخية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بتقديم هذه الدراسة التحليلية التى تغطى كل الأحزاب والتنظيمات السياسية التى نشطت على الساحة خلال تلك الفترة كمشارك - بدرجة أو بأخرى - فى السلطة وفى الحياة البرلمانية ، أو كمعارض للنظام السياسى مثل جماعات ومنظمات الرفض السياسى والاجتماعى ، كالمنظمات الشيوعية ، وجماعة الإخوان المسلمين ، ومصر الفتاة ، وغيرها من الأحزاب الصغيرة التى عبرت عن بعض الإتجاهات الإصلاحية مثل حزب العمال وحزب الفلاح وجماعة النهضة القومية وغيرها .

ولما كان التاريخ يمثل محصلة تجارب الأمة التى تكون ذاكرتها الجمعية ، فقد هدف مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية من وراء هذه الدراسة إضافة إلى المساهمة فى نشر الوعى بالتاريخ ، تقديم دراسة موضوعية تقويمية لمختلف جوانب التجربة الحزبية فى الحقبة ذات الملامح الليبرالية السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ ، تسعى لإخضاع التجربة لدراسة رأسية تحليلية تبحث فى كل جانب من جوانب التجربة عند الأحزاب السياسية جميعا ، سواء تلك التى شاركت فى السلطة بصورة أو بأخرى أو تلك التى قبعت عند أطراف النظام معارضة له على اختلاف توجهاتها

السياسية ، حتى تساهم هذه الدراسة فى إتاحة الفرصة للخروج بالدروس المستفادة من تلك التجربة الغنية بايجابياتها وسلبياتها ، لعل أحزابنا السياسية المعاصرة تفيد منها ، ولعل شبابنا يقف من خلالها على بعد هام من أبعاد تاريخ مصر المعاصر يساهم فى تحديد خياراته السياسية . فليس الهدف من هذا الكتاب الذى استغرق إعداده نحو ثلاث سنوات من الجهد العلمى الذى بذله فريق متميز من المؤرخين ، مجرد إضافة كتاب جديد إلى ما تخرجه المطابع من كتب ، وإنما الهدف من هذا الكتاب إضاءة شعلة ساطعة النور تبدد ظلام الوعى بالتاريخ ، وتعين على تبين معالم الطريق إلى نظام سياسى أفضل أداء وأكثر تلبية لحاجات مصر والمصريين عند مشارف القرن الحادى والعشرين .

ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة أن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية حشد لها فريق بحث من خيرة المتخصصين ، ذوى الخبرة الواسعة بتاريخ مصر المعاصر ، روعى فى اختيارهم أن يكونوا من بين المستقلين الذين لا يرتبطون بأى حزب سياسى من الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية ، والذين يتميزون بحس وطنى ملحوظ ، حتى تتوافر شروط تحقيق أكبر مساحة من الموضوعية فى تقويم الظواهر السياسية المرتبطة بالأحزاب التى تصدى كل منهم لدراستها ، وإن كان تقدير ذلك متروكا للقارىء الكريم .

ولما كانت الأحزاب السياسية التى ظهرت خلال الفترة ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ وثيقة الصلة بالتجربة الحزبية الأولى التى شهدتها مصر قبل الحرب العالمية الأولى ، فقد استهلت هذه الدراسة بفصل عن الجذور التاريخية للتجربة الحزبية تناول فيه الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق بالتحليل أبعاد التجربة الحزبية الأولى فى تاريخ مصر الحديث وما أحاط بها من ظروف أدت إلى وأدها ، وإن كان لها أثرها البالغ فى بعث الحياة الحزبية من جديد بعد ثورة ١٩١٩ ، بل خرجت منها الكوادر الأساسية التى لعبت دورا فعالا فى قيادة تلك الثورة .

وتناول الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية فى الفصل الثانى مبينا معالم القوى الاجتماعية التى أفرزت تلك الأحزاب والمصالح التى عبرت عنها . وتعاقبت بعد ذلك فصول الدراسة متناولة تكوين الأحزاب ، وبرامج وتوجهات الأحزاب ، والخطاب السياسى الحزبى ، والأحزاب والبرلمان ،

والأحزاب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة ، والأحزاب ونزاهة الحكم ، ثم دراسة لموقف الأحزاب من ثورة يوليو وما ترتب عليه من إلغاء للأحزاب السياسية .

وقد حرص فريق البحث على أن يستمد مادة الدراسة من الوثائق التاريخية المتاحة والمصادر الأساسية وخاصة المضابط البرلمانية والدوريات فضلا عن المراجع المختلفة المتصلة بالموضوع ومن بينها المذكرات السياسية التى نشرها بعض المشاركين فى الحياة الحزبية ، وانفرد كل باحث بالتعبير الحر عن آرائه وتقويمه الخاص للظاهرة التى درسها دون التزام بآراء غيره من أعضاء الفريق ، حتى يتسع مجال الرؤية للتجربة الحزبية فى الحقبة ذات الملامح الليبرالية تحقيقا لما يستهدفه المركز من وراء هذه الدراسة ، وقد تم ترتيب أسماء المؤلفين على الغلاف وفقا لترتيب دراساتهم فى متن الكتاب .

ولا يسعنى إلا أن أتوجه بخالص الشكر والامتنان للزملاء الذين شاركوا فى تأليف الكتاب ، ولكل من ساهم معنا فى إخراجه على هذا النحو .

والله والوطن العزيز من وراء القصد ..

القاهرة فى ١٥ / ٢ / ١٩٩٥

د . رءوف عباس حامد

المحرر

□ الفصل الأول □

الجذور التاريخية للتجربة الحزبية

د . يونان لبيب رزق

في ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ وأمام ما بين ٤٠ و ٥٠ من أعضاء الجمعية العمومية لشركة الجريدة أعلن حسن باشا عبد الرازق تحويل الشركة إلى ما أسمى « بحزب الأمة » ، تشكل بعده مباشرة هيكل الحزب .. محمود باشا سليمان رئيسا ، حسن باشا عبد الرازق وعلى باشا شعراوى وكيلين ، أحمد لطفى السيد سكرتيرا دائما[١] ، فضلا عن اعتبار لجنة الـ (٢٥) المشرفة على الجريدة بمثابة اللجنة الإدارية للحزب مما يمكن اعتباره ميلادا للحياة الحزبية فى مصر .

السبب أن حزب الأمة كان أول الأحزاب المصرية التى تكونت بشكل هيكلى ، أو بشكل رسمي.، مما كان يمكن أن يتم وقتئذ بدون أية موافقة حكومية ، وهو ما لم يسبقه إليه أى من الأحزاب الأخرى .

قد يفسد هذا التحديد مقولة شائعة مفادها : أن مصطفى كامل ومجموعة من الوطنيين التى التفت حوله قد أسمت نفسها « بالحزب الوطنى » منذ أن قامت بإصدار صحيفة اللواء فى يناير عام ١٩٠٠ ، أكثر من ذلك أن الصحافة الأوروبية ، والفرنسية على وجه الخصوص ، تحدثت عن حزب وطنى فى مصر ، وعن مصطفى كامل باعتباره زعيما لهذا الحزب ، وكان ذلك فى أعقاب خطبة ألقاها فى باريس فى ٣١ أغسطس عام ١٨٩٥ شن فيها هجمة عنيفة على الاحتلال البريطانى للبلاد[٢] .

يفسده أيضا ما قيل عن تأسيس حزب وطنى فى مصر عام ١٨٧٩ لمواجهة التدخلات الأجنبية فى شئون البلاد الذى انبثق عن جمعية حلوان وعرف أيضا باسم جمعية مصر الفتاة[٣] .

وقد يفسده ثالثا الخطاب الذى كتبه الزعيم المصرى أحمد عرابى لبعض أنصاره بعد استقالة وزارة البارودى وجاء فيه : « فأخبركم بأن هيئة النظارة استعفت لأمر سياسى فلا تهتموا من هذا الأمر مطلقا لأننى وإن كنت استعفيت من نظارة الجهادية لكن لم أستعف من رئاسة الحزب الوطنى »[٤] .

بالرغم من كل ذلك يبقى للتمسك بتاريخ إعلان قيام « حزب الأمة » باعتباره يوم ميلاد الحياة الحزبية فى مصر مبرراته الموضوعية ..

من بين هذه المبررات أن ما عرف بالحزب الوطنى القديم (عرابى) ، أو الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل) لم يكن فى الحقيقة سوى تيار سياسى يضم جموع

الوطنيين المناوئين للتدخل الأجنبى فى الحالة الأولى والمعادين للوجود البريطانى فى الحالة الثانية .

وصف أديب إسحق هذه الحقيقة بقوله أن « الأمة المصرية فريقان يعرف أحدهما بالوطنى والآخر بما لا نجد لتعريفه حدا فإنه ليس بالغريب فيوصف بالأجنبى ، ولا بالفاتح الدخيل فيعرف بذلك ، وإنما هو مصرى وليس بمصرى ، ووطنى وليس بوطنى »(٥) .

من بينها أيضا أنه لم يتوافر لهذه الأحزاب ما توافر لحزب الأمة منذ قيامه من حيث كونه هيئة سياسية لها هيكلها المحدد : جمعية عمومية ، مجلس إدارة ، رئيس ، وكلاء وسكرتير ، ومقرها المعروف ، ونظام مقنن للعضوية بالإضافة إلى البرنامج المعلن(٦) .

لا يعنى ذلك أن رجلا مثل مصطفى كامل جال أوروبا واحتك بزعاماتها الحزبية لم يكن واعيا إلى هذه الصيغة فى بناء الأحزاب ، الأمر وما فيه أنه كان مقتنعا أنها كانت قرينة لتفتيت الوحدة الوطنية ، وأن تعدد الأحزاب فى مصر خلال تلك الحقبة التى تستلزم توحيد كل الجهود لإجلاء المحتل عن الوطن سوف يترتب عليه تفتيت الوحدة الوطنية وما ينتج عن ذلك من انصراف المصريين عن مناهضة الوجود الاحتلالى إلى التصارع فيما بينهم مما سوف يؤدى إلى تكريس هذا الوجود .

عبر مصطفى كامل عن هذه القناعة فى أكثر من مناسبة ..

فى عام ١٨٩٥ ، وفى خطبة له فى مدينة طولوز فى فرنسا فى مجموعة من رجال السياسة والصحافة جاء قوله : « انكم مهما تنازعتم فى الآراء السياسية واختلفتم فى المبادىء بإزاء أى مسألة عامة فان مصلحة فرنسا المنضمة لمصلحة الإنسانية تقضى عليكم بالدفاع عنها ولسنا نعرفكم إلا فرنسيين لا فرق عندنا بين الجمهوريين والملكيين ولا بين الاشتراكيين والراديكاليين » .

وفى عام ١٩٠٤ حين كان يؤلف كتابا عن اليابان ركز فيه على تأثير الصراعات الحزبية على الحياة السياسية ، فيتحدث عن تشكيل وزارة ائتلافية من أكبر حزبين فى البلاد وكيف أنها لم تعش طويلا من جراء الصراع بين الحزبين(٧) .

على الجانب الآخر فإن الرجل قد ارتأى أن تحويل الحركة الوطنية التى يقودها إلى هيكل تنظيمى محدد سوف يستتبعه إمكان القوى المعادية لهذه الحركة ، وبالذات سلطات الاحتلال ، من توجيه ضربات مباشرة لها ، بمعنى آخر أن الشكل الهلامى الذى التحف به مصطفى كامل كان يجعل الحركة الوطنية شبحا هائلا غير محدد المعالم لا يمكن الإمساك أوالبطش به !

ويضفى على تحديد يوم ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ كميلاد للحياة الحزبية مزيدا من أسباب الوجاهة أنه فى غضون العام التالى من هذا التاريخ امتلأت الساحة السياسية المصرية بالأحزاب ، حتى أن باحثا استطاع أن يحصى تسعة من الأحزاب ظهرت خلال ذلك العام(٩) . وهو الأمر الذى لم يحدث من فراغ ..

لسنا هنا من أنصار النظرة الأحادية فيما قدمه البعض من تفسير سياسى لهذه الظاهرة باعتبار حادثة طابا التى جرت خلال النصف الأول من عام ١٩٠٦ السبب وراء نشأة التعددية الحزبية على هذا النحو خلال العام التالى .

صاحب هذه النظرية باحث سودانى ضمنها كتابا شهيرا له صادر عام ١٩٦٠(١٠) . وكان له فى هذا رأى نتفق معه فيه .

وقبل أن نتعرف على هذا الرأى نذكر بما جرى فى شتاء عام ١٩٠٦ حين احتلت قوة تركية عددا من النقاط الواقعة غرب خليج العقبة فى شبه جزيرة سيناء المصرية ، فى محاولة ظاهرة لإحراج الوجود البريطانى فى البلاد ، ولما كان أشهرها نقطة طابا فقد اكتسبت الأزمة التى ترتبت على هذا العمل اسم هذه النقطة .

وبسبب المخاوف البريطانية مما سوف يترتب على هذه العملية من تهديد تركى لقناة السويس تحولت المسألة إلى أزمة صممت فيها حكومة لندن على أن تجلو قوات السلطان عن الأراضى المصرية الواقعة غرب خط يمتد بين رفح على البحر المتوسط وبين نقطة تقع على بعد ثلاثة أميال غرب قلعة العقبة فيما كان قد اتفق عليه فى أزمة مشهورة كانت قد جرت أوائل عام ١٨٩٢ .

ما يهمنا من هذه الأزمة فى تلك المناسبة موقف العاملين بالحركة الوطنية ، مما أحدث عملية فرز واضحة فى صفوف هؤلاء ، وكان الخيار صعبا ..

أصحاب الخيار الأول الذين انحازوا لتيار الجامعة الإسلامية الذى كان قد نشط وقتئذ بدعاية مكثفة من السلطان عبد الحميد الثانى ، وقد رأى أصحاب هذا التيار أن على المحتلين أن يتركوا المصريين مع الدولة العلية يسوون أمورهم دونما تدخل ، وأصحاب التيار الثانى الذين رأوا الموقف البريطانى ، بغض النظر عن دوافعه ، إنما يحقق فى النهاية مصلحة مصرية .. مصلحة الحفاظ على التراب الوطنى من اعتداء خارجى ، حتى لو جاء هذا الاعتداء من السلطنة العلية صاحبة السيادة القانونية على البلاد .

وكان رجال مصطفى كامل هم أصحاب الخيار الأول بينما كانت مجموعة أخرى من المشتغلين فى الحركة الوطنية ، خاصة من أولئك الذين التفوا حول الشيخ محمد عبده .. كانوا من أصحاب الخيار الثانى .

ومن هنا لا نجد ثمة غرابة فى أن يشكل هؤلاء شركة الجريدة فى يوليو عام ١٩٠٦ بعد تسوية أزمة طابا بأقل من شهرين ، والتى أصدرت الصحيفة التى تكونت من أجلها فى مارس من العام التالى(١٢) .

ولا نجد مع ذلك ثمة غرابة أيضا فيما توصل إليه جمال أحمد من اعتبار حادثة طابا السبب فى قيام التجربة الحزبية الأولى فى مصر ، وإن كنا نختلف معه فى أن تلك الحادثة كانت مناسبة أكثر منها سببا مما يمكن التدليل عليه بأكثر من دليل ..

فالمعلوم أن الفصيل الوطنى الذى شكل حزب الأمة قد اختلف عن بقية أغلب التيار الذى استمر ملتفا حول مصطفى كامل فى أكثر من جانب ..

أول هذه الجوانب أن هناك اتفاقا عاما بأن أغلب رجال ذلك الفصيل كانوا من مدرسة الشيخ محمد عبده السياسية ، وكان بعضهم من أقرب الرجال للاستاذ الإمام الذين تشربوا بمبادئه ، والتى دارت حول اعتناق نهج الإصلاح التدريجى باعتباره أفضل الوسائل لبلوغ الأمة المصرية أهدافها .

دار هذا النهج على أكثر من محور :

* استخدام الأساليب السياسية فى العمل الوطنى دون الأعتماد على ما ارتاوه أعمال تهييج وإثارة فيما اعتبروا مصطفى كامل وجماعته يتوسلون به فى حركتهم .

ومع أن جماعة اللواء كانت تنفى دائما أنها جماعة ثورية ، فان ما جرى خلال شتاء عام ١٩٠٦ بمناسبة أزمة طابا ، وما جرى قبلها فى ربيع عام ١٩٠٤ بسبب الاتفاق الفرنسى - البريطانى ، الذى عرف فيما بعد باسم الوفاق الودى ، قوى هذا الظن عن تلاميذ الشيخ محمد عبده التى أثرت أيضا تأثيرا فى الاتجاه المعتدل للجماعة الجديدة .

ولعل السبب فى انتهاج جماعة الجريدة لأسلوب الاعتدال حتى أن دوائر السلطات الاحتلالية درجت على توصيفهم بالمعتدلين Moderates ، أنهم رأوا فيما درجت عليه جماعة اللواء إضرارا شديدا بالحركة الوطنية المصرية ، بل وإضرارا بمركزهم إذا ما انخرطوا فى تيارهم .

ونظن أنه قد آن الأوان لتفسير التوصيف الذى درج على استخدامه جماعة الجريدة لأنفسهم .. « أصحاب المصالح الحقيقية » .

فقد كانت غالبية هؤلاء موجودة فى السلطة بشكل أو بآخر .. إن لم يكن فى الوزارة ، ففى المناصب الكبيرة فى الإقاليم ، ثم فى المجالس النيابية فى فترة ما قبل الاحتلال والمجالس شبه النيابية خلاله .

ومن إحصاء بسيط عن عدد أعضاء حزب الأمة فى مجلس شورى القوانين يتضح أنهم شكلوا نصف المجلس بالضبط (١٥ من ٣٠) ، وغالبا أن رؤية هؤلاء لمسار العمل الوطنى تكون مختلفة ، فإن القريبين من دوائر صنع القرار يكونون عادة أكثر أدراكا لما يجرى فيها ، الأمر الذى يملى عليهم اتخاذ مواقف سياسية أقل تشددا من تلك المواقف التى يتخذها البعيدون عن تلك المراكز .

وقد عبر الأستاذ أحمد لطفى السيد تعبيرا دقيقا عن هذا الموقف عندما قدم شهادته فى هذا الصدد والتى جاء فيها أنه تم إنشاء شركة الجريدة ثم حزب الأمة « من أعيان البلاد ورؤسائها » لو أد الحجة التى كانت تتذرع بها سلطات الاحتلال طول الوقت وهى أن الحركة المناهضة للاحتلال يقوم بها من ليس لهم مصالح حقيقية فى البلاد(١٣) .

* لعل هذه الشهادة تقودنا إلى السبب الآخر لعملية الفرز التى جرت فى الحركة الوطنية المصرية خلال العقد الأول من القرن .. السبب الاجتماعى والذى عول عليه كثيرا ، ليس فحسب الدارسون الذين اهتموا بالتجربة الحزبية الأولى فى البلاد ، بل عديدون من رجال حزب الأمة نفسه .

فتعبير « أصحاب المصالح الحقيقية » كان له مدلول اجتماعى قبل أن يكون له مدلول سياسى ، ولعل توصيف أعيان البلاد ورؤسائها الذى استخدمه أستاذ الجيل يعبر بدقة عن هذا المدلول .

والذى نختلف مع لطفى السيد حوله هنا هو تصويره وكأن حزب الأمة وحده هو الذى جمع أعيان البلاد ورؤسائها ، إذ تؤكد الدراسات أن الحزب الوطنى قد جاراه فى هذا ، مما أنعكس فى تركيب لجنة هذه الحزب الإدارية فضلا عن لجنته التنفيذية .

اللجنة الأولى ، كما تقول هذه الدراسات ، تشكلت من أربعة باشوات و٢٤ من البكوات وأثنين فقط من غير حملة الألقاب ، بينما ضمت اللجنة الثانية أحد الباشوات وثمانية من البكوات ، كلهم ، فيما عدا على فهمى كامل شقيق الحزب ، من أسر كبار ملاك الأراضى المعروفة(١٤) .

لعل الذى أحدث التمايز بين التيارين السياسيين اللذين صنعا ظاهرة التعددية السياسية التى نشأت من أحضانه الحياة الحزبية فى مصر أمران :

١ - أن مصطفى كامل الذى ارتبط اسمه ارتباطا شديدا بالحزب الوطنى لم ينحدر من هذه الطبقة ، وانما كان أحد أبناء الطبقة الوسطى ، فقد كان ابنا لمهندس بالجيش ابن تاجر غلال ينتمى إلى سلالة من الفلاحين المصريين الأقحاح ، وهو لم ينتم بأى شكل لطبقة كبار أو حتى متوسطى ملاك الأراض الذين كانوا يشكلون العمود الفقرى للأرستقراطية المصرية(١٥) .

أكثر من ذلك فان مصطفى كامل اختلف عن الآخرين عندما انخرط فى سلك الباشوات فى أنه بينما حصل أغلب هؤلاء على هذا اللقب الرفيع نتيجة لوضعيتهم الاقتصادية الاجتماعية ككبار ملاك أراض ، فان الرجل قد حصل على هدا اللقب جزاء نشاطه السياسى ، وأكثر من ذلك فالمعلوم أنه قد حصل عليه رأسا من استنبول ، وليس من خلال الانعامات الخديوية ، كما هو الحال بالنسبة للآخرين الذين حصلوا عليه كنتاج لمكانتهم الاجتماعية .

٢ - أنه بينما استمر حزب الأمة حزب صفوة ، فان الحزب الوطنى كان حزبا جماهيريا تقوده الصفوة ، والفرق كبير .

ففى الحزب الأول يكون مذاق « أصحاب المصالح » أقوى كثيرا من مذاقهم فى حزب شعبى يشكلون قيادته .

٣ ـ أنه يمكن التمييز بين كبار الملاك فى حزب الأمة عن زملائهم فى الحزب الوطنى ، بل فى سائر الأحزاب ، أن الأولين كانوا مشاركين فى السلطة ، ولو بالانتساب ، فان غيرهم لم يتمتعوا بهذه الميزة ، ولعل ذلك الذى دفعهم إلى النضال من أجل المشاركة فى السلطة .

تبرهن على ذلك أكثر من حقيقة ..فان عديدين ممن عرفوا بأنهم من رجال حزب الأمة لم يكونوا من أعضائه بشكل رسمى ، لسبب بسيط وهو أنهم كانوا من كبار الموظفين ، فى وقت كان قانون هؤلاء يمنعهم من الاشتغال بالسياسة ، لعل أشهر هؤلاء الأخوان زغلول سعد وأحمد فتحى ، ومحمد ابن رئيس الحزب محمود باشا سليمان .

يبرهن عليه أيضا الموقف من قضية الدستور ، فبرنامج حزب الأمة لم يطلب إنهاء النظام شبه النيابى الذى كان قد وضعه القانون الأساسى الصادر عام ١٨٨٣ بكل ما كفله لرجاله من غالبية كبيرة داخل مؤسساته ، على المطالبة بتوسيع الصلاحيات للمجالس القائمة ، بالمقابل فان الحزب الوطنى كان يطالب بنظام نيابى كامل يتمكن من خلاله أعيانه الواقفون على باب السلطة من الدخول منه .

كل هذه الظروف صنعت التمايز داخل الحركة الوطنية الذى أدى إلى بداية التعددية ، ولكنها كانت فى النهاية مجرد بداية ، وكان لها ما يبررها ، وكان يمكن أن تنتهى إلى لون من التجربة الحزبية ذات الطبيعة الأنجلو سكسونية التى تقوم على حزبين كبيرين ، وليس ذات الطبيعة اللاتينية القائمة على أحزاب عديدة ، ولكن ما حدث أن العاملين فى الحقل السياسى اندفعوا فى اتجاه الصيغة الثانية .. الصيغة اللاتينية ، فيما أشرنا إليه فى مستهل هذه الدراسة من ظهور تسعة أحزاب خلال فترة قصيرة لا تتجاوز العام ، مما يتطلب تفسيرا .

كان لقصر عابدين أول ضلع فى هذا ، وقد بدأ الزج بالخديوية فى العمل السياسى منذ السنوات الأولى لتولى عباس الثانى العرش ، وفى عام ١٨٩٤ على وجه التحديد وبعد أزمة شهيرة عرفت بأزمة الحدود(١٦) . ففى أعقاب ذلك ترأس عباس الجمعية السرية التى ألفها بهدف إنعاش روح المقاومة ضد الاحتلال(١٧) . وكانت تضم الغالبية العظمى ممن لعبوا الدور الأساسى فى العمل الحزبى بعد ذلك بما فيهم مصطفى كامل ، محمد فريد وأحمد لطفى السيد .

بيد أن السنوات التالية شهدت انفراطا لعقد هذه الجمعية ، وكان هذا الانفراط الذى تم لدوافع شخصية فى العادة ، سببا من أسباب التعددية الحزبية ، على الأقل فيما يتصل بالعلاقة بين الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد وبين مصطفى كامل .

والمؤيد كانت أولى الصحف اليومية الناطقة بلسان الحركة الوطنية ، وقد صدرت عام ١٨٨٩ بعد أن لاحظ عدد من الوطنيين على رأسهم رياض باشا أن الساحة تبدو وكأنها قد خلت من صحيفة ناطقة باسمهم .

فالمعلوم أن أقوى الصحف اليومية حتى ذلك العام كانت الأهرام التى استمرت تهاجم سياسات سلطات الاحتلال ، الأمر الذي دعا تلك السلطات إلى تشجيع صدور جريدة ناطقة باسمهم ، لترد على هذا الهجوم ، بعد أن استمرت جريدة الإجبشيان جازيت الناطقة باللغة الانجليزية تتولى هذه المهمة ، الأمر الذى أدى إلى ظهور صحيفة المقطم(١٨) .

وفى تاريخ مصطفى كامل ثلاث حقب صحفية : الأولى يمكن تسميتها بالحقبة الأهرامية والتى امتدت بين عامى ١٨٩٣ و ١٨٩٥ ، أما الحقبة الثانية التى استمرت بين عامى ١٨٩٥ و ١٨٩٩ يمكن توصيفها بالحقبة المؤيدية والتى انتهت بتأسيس الزعيم المصرى لجريدته الخاصة ، اللواء ، التى اكتسبت شهرة واسعة فى عالم الصحافة(١٩) ، يهمنا منها الحقبة الثانية والتى صنعت حالة من الإستقطاب والنفور قادت فى النهاية إلى ظهور الحزب الثالث من الأحزاب السياسية المصرية .

فى خلال هذه الحقبة بدأ مصطفى كامل يكتب بشكل منتظم فى المؤيد ، ومع مرور الوقت بدأ افتراق الطرق بين الرجلين .

الغيرة الشخصية التى بدأ يستشعرها الشيخ على يوسف من التصاعد السريع لنجم مصطفى كامل ، الذى اكتسب شهرة واسعة بعد رحلاته إلى أوروبا ، خاصة فرنسا ، كانت وراء بداية هذا الافتراق ، فيما انعكس على تصرفات من جانب الشيخ ، وصلت فى كثير من الأحوال إلى عدم نشر المقالات التى كان يبعث بها السياسى الشاب .

النهج الذى اختاره على يوسف ، والذى بدأ فى التزامه التام بالخط الخديوى إلى حد أنه مع مرور الوقت أصبح ينظر إليها باعتبارها أداة فى يد القصر(٢٠) ، كان السبب الآخر وراء افتراق الطرق .

والفارق الأساسى بين الرجلين فى هذا الشأن أنه بينما اقتصر على يوسف ، على الصحافة ، وبالتالى كان صحفيا قبل أن يكون سياسيا ، فانه بالنسبة لمصطفى كامل كان قد اكتسب مكانه سياسية كبيرة قبل أن يتملك صحيفة ، ومن ثم كانت اللواء أداة من أدواته وتملكها أكثر مما تملكته :

لعل ذلك الذى دعا إلى استظلال على يوسف بمظلة عابدين ، وهى المظلة التى ضاقت على مصطفى كامل ، وهو ما لم يكن الخديوى عباس مستعدا لقبوله ، مما أحدث شكلا من الاستقطاب بين هذا الأخير وبين الشيخ صاحب المؤيد كشف عن وجهه خلال القضية المعروفة بقضية الزوجية(٢١) .

ومع إعلان قيام حزب الأمة سبتمبر عام ١٩٠٧ ارتأى الخديوى والشيخ أن الفرصة قد سنحت لترجمة العلاقات بينهما إلى شكل مؤسسى ، خاصة وأن المؤيد كانت قد شنت خلال النصف الثانى من العام حملة على مصطفى كامل اتهمته فيها بالغرور والتهور ، ووصل الأمر إلى اتهام الزعيم المصرى بأنه يروى فى جلساته الخاصة روايات لا تختلف كثيرا عما كان يروى عن عرابى عام ١٨٨٢ فيما يتعلق بموقفه من الأسرة العلوية(٢٢) .

من ثم جاء القرار بإعلان قيام حزب « الإصلاح على المبادىء الدستورية » فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ ، ولم يجد مصطفى كامل مع كل التطورات مناصا من إعلان تأسيس الحزب الوطنى فى ٢٧ من نفس الشهر(٢٣) .

تبع ذلك نشوء الأحزاب الصغيرة خلال العام التالى ، وعلى نحو متسارع دفع جريدة المقطم إلى أن تصف ذلك العام بعام الأحزاب !

الهياكل الحزبية :

امتلأت التجربة الحزبية الأولى بما يبدو لأول وهلة وكأنها مفارقات تدعو للاندهاش ، غير أن التأمل فيها يؤدى إلى إدراك أن هذه المفارقات كانت فى نهاية الأمر وليدة لظروف مولد كل حزب .

ولنبدأ بالأحزاب الثلاثة الكبيرة ..

حزب الأمة أقام هيكله من منطلق نخبوى تماما ، فأصحاب المصالح الحقيقية لم يكونوا مستعدين لدعوة جمعية عمومية من المنضمين للحزب يتحكمون فى النهاية فى اختيار أعضاء لجنته الإدارية ولجنته التنفيذية بل عمدوا رأسا إلى تشكيل الهيكل الحزبى منهم فيما حدث يوم الجمعة ٢٠ سبتمبر عام ١٩٠٧ .. يوم إعلان قيام الحزب .

فقد اعتبر أعضاء شركة الجريدة الذين اجتمعوا فى ذلك اليوم أنفسهم الجمعية العمومية للحزب الجديد ، وقد تراوح عددهم بين ٤٠ و ٥٠ واختاروا رئيس الحزب ووكيليه وسكرتيره..

أعقب ذلك توسيع قاعدة الجمعية العمومية ولكن بحساب شديد ، وذلك من خلال قبول طلبات العضوية من خلال اختيار مدقق ، من الأثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد ، من أعضاء مجلس شورى القوانين ، اثنان من كبار رجال كل مديرية ، فضلا عن عدد من كبار الأقباط لاستكمال أسباب تمثيل الأمة ، التى تسمى الحزب باسمها(٢٤) .

حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية كان فى هيكله أشبه بالجمعيات منه للأحزاب السياسية ، فضلا عن أنه قد تشكل « بالمقلوب » إذا جاز التعبير ، ففى نفس يوم إعلانه تشكل مجلس إدارته ودون جمعية عمومية(٢٥) .

ويمكن تدوين أكثر من ملاحظة على هذا المجلس الذى ضم خمسة عشر عضوا برئاسة صاحب المؤيد :

١ - أنه قد ضم عددا من كبار الأعيان ذوى الأصول التركية ، رفقى باشا ، حشمت باشا ، تيمور بك ، والمعلوم أن هؤلاء كانوا عازفين عن الاشترك فى اللعبة الحزبية ، ولا يكون ثمة تفسير لاشتراكهم إلا أن يكون رأس هذه الطبقة ، الخديوى عباس ، قد أوعز لهم بهذا الانضمام !

هذا فضلا عن بعض من أبناء البيوت العريقة ذات المكانة الدينية ، خاصة من الذين ينتمون إلى الأرومة النبوية ، ويمثلهم عبد الحميد افندى البكرى الذى سبق اسمه لقب السيد بكل دلالاته .

٢ - أن حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية شأنه شأن سائر أحزاب القصر التى عرفها التاريخ المصرى ، قد غلب عليه الطابع الإدارى ، مما يلاحظ من أنه كان الحزب الوحيد الذى ضم ضمن أعضاء المكتب فى مجلس الإدارة عضوا بلقب مدير أعمال !

٣ - أن أحد وكيلى الحزب ، وهو أحمد حشمت باشا ، اختير وزيرا فى الوزارة التى شكلها بطرس باشا غالى بعد شهرين فحسب من تأليفه .

ولما كان معلوما أن الوزارة البطرسية كانت أولى الوزارات التى تشكلت فى ظل سياسة الوفاق بين عابدين ودار الوكالة البريطانية بعد أن تولى شئون هذه الأخيرة السير الدون جورست ، وأن الخديوى كانت له اليد العليا فى تشكيلها يمكن إدراك دور عباس فى أن يشغل أول عضو لحزب قائم منصبا وزاريا .

وإذا كانت ثمة ملاحظة أخيرة على حزب الإصلاح فهى اهتمامه الظاهر بالشكل ، فبينما اقتصر الحزبان الكبيران الآخران على إعلان مبادئهما فى البداية ، فانه كان مستعدا بقانون أساسى بلغ عشرين مادة ، وان تصدق جمعية المؤسسين للحزب ، والتى تشكل منها مجلس الإدارة ، على هذا القانون ، ثم أن يصدر قرار باسم مجلس إدارة الحزب ، وبعد ذلك أن يرسل خطابا لناظر الداخلية يبلغه فيه بتكوين الحزب ، مع أنه لم يكن ثمة الزام قانونى بذلك[٢٦] .

ولعل الاهتمام بالشكل هو الذى دفع جريدة المؤيد ، وفى اليوم التالى لقيامه إلى التفاخر بالقول أن حزب الإصلاح كان « أول حزب وجد مستوفيا شرائط الأحزاب السياسية »[٢٧] !

اختلف الموقف بالنسبة للحزب الوطنى الذى أقام هيكله على نحو هو الأقرب لمفهوم الحزب كمؤسسة جماهيرية ، فقد بدا البناء بحملة شعبية تجسدت بعد ذلك فى خطبة شهيرة انتهت بتأسيس الهيكل ، والذى غلب عليه الطابع الشعبى ..

الحملة الشعبية كان من الطبيعى أن تبدأها اللواء التى امتلأت بالحديث عن الحزب الجديد والدعوة للانضمام إليه ، وقد طبعت إدارة الصحيفة ألوفا من طلبات العضوية تدفع بها لمن شاء تسجيل اسمه ضمن الأعضاء .

الخطبة الشهيرة ألقاها مصطفى كامل فى مسرح زيزينيا فى ٢٢ أكتوبر أعلن فيها تكوين الحزب ومبادئه ، وبينما قدرت اللواء عدد الحضور بسبعة الاف[٢٨] ، فإن صحيفة حزب الأمة المعارض قدرتهم بخمسة آلاف[٢٩] ، وسواء قبلنا بهذا التقدير أو ذاك فإن العدد كبير جدا بمقاييس العصر ، مما ينم عن الطبيعة الجماهيرية .

أما تأسيس الهيكل فقد بدأ بلجنة مؤقتة برئاسة مصطفى كامل تقوم بالتحضير لاجتماع الجمعية العمومية وبوضع لائحة للحزب تقرها هذه الجمعية .

وفى سبيل ذلك تم طبع بضعة ألوف من طلبات الانضمام جاء فى مطلعها أن الحزب الوطنى « يسعى إلى جمع كلمة الوطنيين الصادقين على المبادىء التى ذكرها ليكون الحزب الوطنى منظما » ، وتم توزيعها على نطاق واسع .

وفى اجتماع الجمعية العمومية الذى حضره ١٠١٩ عضوا اطرحت اللائحة التى تضمنت الهيكل التنظيمى للحزب(٣٠) ، والذى غلب عليه الطابع الشعبى باستثناء واحد ..

الطابع الشعبى بدأ فى الشكل الهرمى المعروف فى الأحزاب الجماهيرية بقاعدة تتمثل فى الجمعية العمومية للحزب والتى تتكون من مجموع أعضائه العاملين يجتمعون مرة فى كل عام تحت اسم « المؤتمر الوطنى » لانتخاب اللجنة الإدارية والموافقة على ميزانية الحزب وأعماله وتقديم المقترحات وطرح المشروعات .

ينبثق من الجمعية العمومية اللجنة الإدارية التى تتشكل من ٣٠ عضوا بخلاف الرئيس وتنعقد مرة كل شهر للنظر فى أمور الحزب وتراجع ميزانيته أو ترفض طلبات العضوية الجديدة .

ويصل التشكيل الهرمى إلى قمته « باللجنة التنفيذية » التى تتكون من ثمانية أعضاء تنتخبهم اللجنة الإدارية بخلاف الرئيس يكون منهم نائبان للرئيس وسكرتير وأمين صندوق ، وتجتمع هذه اللجنة مرة على الأقل كل أسبوع لتصريف أمور الحزب .

الاستثناء عن هذا المنهج الديموقراطى اتصل بمنصب الرئيس والذى تضمنت عملية تنظيم اختياره مادتان نصت إحداهما على التمسك بانتخاب مصطفى كامل مدى الحياة ، وهذه المادة كانت تعنى ببساطة حرمان أعضاء الحزب من حق انتخاب رئيسه .

غير أننا لا نظن أن أعضاء الجمعية العمومية الذين طرحت عليهم اللائحة بما فيها هذه المادة قد تصوروا أنها لا تتفق مع طبيعة الحزب الجماهيرية ، وهو أمر يمكن أن نعزوه لأكثر من سبب :

أولا : أن الحزب الوطنى قبل هيكلته كان فى الأساس مجموعة الرجال الذين تحلقوا حول مصطفى كامل . واستمر الرجل الحقيقة الأساسية الوحيدة فى العمل السياسى لهذا الحزب منذ أن تأسس اللواء عام ١٩٠٠ ، ومن ثم لم تكن الهيكلة قادرة على تغيير هذا الواقع .

ثانيا : أنه لما كانت الظاهرة قد امتدت من الحزب الوطنى إلى سائر الأحزاب الجماهيرية ، خاصة الوفد فى فترة ما بين الحربين ، فالمسألة تحتاج إلى مزيد من التفسير .

فان زعامات هذه الأحزاب ، وهى تحارب فى ميادين شتى ضد الاحتلال والقصر وأحزاب الأقلية قد رغبت فى تأمين نفسها من محاولات ضربها ، أو ما يمكن تسميته

الاستيلاء على الحزب من الداخل ، وهى محاولات عرفها الحزب الوطنى ، كما عرفها الوفد .

ثالثا : يبقى أخيرا بالنسبة لبعض الشعوب التى لم تتمرس بقدر كاف على العمل الحزبى صعوبة قبول المبادىء السياسية المجردة بعكس الحال لو تجسدت هذه المبادىء فى شخصية بعينها . بمعنى آخر فقد كان من الصعب على العقلية السياسية للجماهير الفصل بين الزعيم وبين مبادئه ، ومن هنا جاء التمسك باستمرارية زعماء الأحزاب الجماهيرية باعتبار أن هذه الاستمرارية إنما هى استمرارية لمبادئهم(٣١) .

تبقى الأحزاب الصغيرة فلم نجد لأى منها هيكلا حقيقيا ..

يقدم الحزب الوطنى الحر الذى استقينا أغلب معلوماتنا عنه من صحيفة المقطم ، والذى قدم الصورة السلبية للحزب الوطنى نموذجا لذلك ، فقد كان مجرد اتجاه دون تنظيم هيكل حزب أو إصدار قانون خاص به ، حتى أنه عندما قدرت اللواء عدد أعضاء هذا الحزب بعشرين عضوا استنكر مؤسسه محمد بك وحيد هذا التقرير ، ورد بأن الحزب ليس فيه أعضاء على الإطلاق سواه هو ووكيله نشأت بك (!) ، وحزب بدون أعضاء من الطبيعى أن يكون بدون هيكل (٣٢) .

بقية الأحزاب الصغيرة لم يمكن تبين هياكل محددة لها ، وإن كانت قد اهتمت أيما اهتمام بالبرامج ، الأمر الذى يشكل الصفحة التالية من تاريخ أول تجربة حزبية فى مصر .

البرامج الحزبية :

تختلف نشأة الحياة الحزبية فى مصر عن تلك النشأة فى البلاد التى سبقت فى ظهور الأحزاب فى غرب أوروبا ، فى أن تلك الحياة فى مصر قد نشأت أساسا تعبيرا عن الحركة الوطنية ضد الوجود الاحتلالى ، أى فى مواجهة تحد خارجى ، بينما كان نشوء الأحزاب الأوروبية وليدا لظروف صراع داخلى ، اجتماعى أو سياسى .

من ثم كان من الطبيعى أن يغلب التمايز بين برامج الأحزاب فى المساحة الأغلب حول الموقف من الاحتلال والقضايا السياسية عموما ، وفى المساحة الأقل حول قضايا الداخل والقضايا الاجتماعية .

ولنبدأ بالأحزاب الثلاثة الكبيرة ..

الحزب الوطنى صاحب المبادىء العشرة المشهورة انصبت أغلب تلك المبادىء على القضية بشكل مباشر أو غير مباشر ، كان أهمها المبدأ الأول الداعى إلى « استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا تاما غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » .

ويلاحظ بالنسبة لهذا المبدأ أنه قد تعرض لتغيير عن نصه الذى كان قد سبق وأعلنه مصطفى كامل فى خطبة زيزينيا ، وقد جاء فيه :

« استقلال مصر كما قررته معاهدة لوندرة فى عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمانات السلطانية ، ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لعائلة محمد على والضامن للاستقلال الداخلى للبلاد ويدخل تحته كافة البلاد التى ضمت لمصر بمقتضى فرمانات سلطانية ، وهو الاستقلال الذى وعدت انجلترا باحترامه وتعهدت رسميا بذلك .

والسبب فى هذا التغيير ما تعرض له مصطفى كامل والحزب الناشىء من حملة بسبب صياغة زيزينيا ، من أن الرجل وحزبه إنما يسعيان إلى استبدال سيد بسيد ، الانجليز بالأتراك ، وكانت المقطم على رأس الصحف التى شنت هذه الحملة(٣٣) .

دعا ذلك اللواء إلى محاولة توضيح الأمور فى مقال طويل دافعت فيه عن اختيار المبدأ الأول والأهم من البرنامج بهذه الصياغة .

دافعت أولا بقولها أن ذلك يدحض تقولات أعداء الحزب بأنه لا يرغب فى الابقاء على عرش محمد على فى مصر ،، مما دعا إلى التأكيد على أنه ضد أى تغيير للمعاهدات الدولية والفرمانات التركية .

وانثنت إلى القول أن الباب العالى احترم دائما استقلال مصر ولم يحاول أبدا المساس به مما يبدو فى أنه لم يبعث بقواته للقضاء على الثورة العرابية .

وخلصت إلى القول أن التمسك بالفرمانات السلطانية سيؤدى فى النهاية إلى عدم شرعية الشركة الانجليزية مع مصر فى حكم السودان فان هذه الفرمانات تمنع مصر من التخلى عن أى جزء من أراضيها أو ملحقاتها(٣٤) .

رغم هذا الدفاع فان استمرار هجوم خصوم الحزب عليه واتهامه بتغليب ولائه التركى قد دعاه فى النهاية إلى تغيير هذا المبدأ على النحو الذى جاء به مع إعلان الحزب السابق الاشارة إليه .

بيد أن التغييرات بين ما جاء فى خطبة زيزينيا والمبادىء التى تم إعلانها فى الجمعية العمومية لم يقتصر على المبدأ الأول ..

طالت هذه التغييرات المبدأ التاسع الذى كان قد حذف ما جاء فيه من المطالبة بجعل محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة ، كما حذف من المادة العاشرة ما جاء فى خطبة زيزينيا من « نفى كل تهمة عن مصر والعمل لإيجاد أنصار لها فى كل أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعدها على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية والتغلب على المساعى التى تعمل ضدها ويراد بها اخفاء الحقيقة »(٣٥) .

يلى الحزب الوطنى فى الاهتمام بالوجود الاحتلالى « حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية » ، الذى نص فى مبدئه الثانى على « الاعتماد على الوعود والتصريحات التى اعلنتها انجلترا عن احتلال مصر ومطالبتها بتحقيقها » .

ويلاحظ بالنسبة لهذا المبدأ أمران : أولهما : أنه جاء كمبدأ ثان فقد سبق البرنامج

مبدأ « تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات لاستقلال مصر الإدارى » ، وكان تسبيقا طبيعيا بحكم أن الحزب نشأ ناطقا باسم الخديوى .

مبادىء أخرى اتصلت بمناهضة السياسات الاحتلالية ، مثل سياسة مجانية التعليم التى طالبت الحزب الجديد أن تكون مرحلته الابتدائية عامة ومجانية ، أو تعريبه فيما تضمنته المادة الخامسة ، فضلا عن المطالبة باعطاء الوظائف « فى المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان » .

يأتى حزب الأمة فى ذيل قائمة الأحزاب الثلاثة الكبيرة فى الاهتمام بالقضية الوطنية فيما تضمنته مبادئه .

عللت ديباجة البرنامج للحزب سبب ذلك بقولها « إن الاستقلال التام لا يمكن الحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات ينتج عنها هذا الاستقلال وأن هذه المقدمات أغراض يجب السعى إليها » .

ولعل ذلك قد اتفق مع فلسفة الحزب التى رأت أن الاستقلال سيأتى ساعيا إلى المصريين إذا ما هيأوا أنفسهم له ، أو على حد توصيفهم لسياسات الحزب الوطنى بأنهم « كمن يريد أن يجرى قبل أن يكون قادرا على المشى »(٣٦) !

ولعل ذلك أيضا ما أدى إلى اقتصار الجانب السياسى فى برنامج حزب الأمة على المادة الثانية الذى جاءت فيه المطالبة « بتوسيع اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية » ، الدواعى سبقت الإشارة إليها ، وهى دواع قد سعت إلى الحد من صلاحيات الخديوى وليس إخراج الانجليز .

وبينما توقف بناء الهياكل على الأحزاب الكبيرة فإن جميع الأحزاب ، الصغيرة قبل الكبيرة ، قد عنيت عناية خاصة بتقديم البرامج ، التى استمرت الوسيلة الأساسية للتمييز بينها .

وقد ذهب بعض الباحثين إلى تصنيف أحزاب التجربة الأولى وفقا لبرامجها ، الأمر الذى يستحق العرض ..

وضع فى اليمين ، فضلا عن حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، حزب الأحرار والذى اشتمل على ست نقاط تقوم كلها على « المسالمة »(٣٧) !

مسالمة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وانجاحه وتنبيههم بالحسنى إلى مواضع النقص التى ترى فى تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها !

« مسالمة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونعدهم جميعا أخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا » !

حتى الحكم النيابى طالب الأحرار السعى إليه « باقناع الحكومة الانجليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسألتنا واخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا » !

وضع فى اليمين أيضا « الحزب الدستورى » الذى أنشأه ادريس بك راغب والذى جمع فى برنامجه الولاء لكل السلطات .. الخديوية والدولة العثمانية وسلطات الاحتلال !

جاء فى هذا البرنامج بالنسبة للسلطة الأولى : نحترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها » !

أما فيما يخص الدولة العلية فقد نص البرنامج على أن « نحترم حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر » .

ولم يبق بعد ذلك إلا الاحتلال الذى لم ير بأساً من أن يعلن بأنه « تتفق أفكارنا مع أفكار جمهور من ساسة الانجليز نخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومز »(٣٨) !

وضع هذا الباحث فى اليمين أيضا الحزب المصرى الذى أعلن اخنوخ فانوس المحامى تأسيسه فى ٢ سبتمبر عام ١٩٠٨ ، وكان حزبا ذا طبيعة طائفية ..

يتبدى ذلك من برنامجه الذى طالب فيه بدستور جديد ينص على قيام مجلس للنواب يتم تشكيله على الأساس الطائفى ، بينما طالب فى الوقت نفسه بـ « فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والمساواة فى الحقوق العمومية بين سكان مصر وفى الحقوق الوطنية بين المصريين الوطنيين بلا تمييز مطلقا بسبب الجنس والدين » .

وهذا البرنامج صورة حية للتناقض الذى وقعت فيه هذه المحاولة لتكوين حزب على أساس طائفى ، فبينما يطرح برنامج وطنى علمانى يتمسك فى نفس الوقت بالوجود الطائفى (!) ، وإذا كان ذلك يكشف عن حقيقة ما فهو إنما يكشف عن أن مثل هذا البرنامج لم يكن نابعا من اقتناع فكرى بقدر ما كان صادرا عن ضرورات دينية مما يسلبه أى مضمون تقدمى ومما يجعل وضع الحزب المصرى ضمن الأحزاب الرجعية مقبولا(٣٩) ،

على الجانب الآخر ، وتأسيسا على قراءة برامج أحزاب التجربة الأولى ، وضع نفس الباحث ، على يسار هذه التجربة ، الحزبين اللذين نادى أولهما بالجمهورية فى دولة « يحكمها ولى النعم افندينا الخديوى المعظم » ، وطالب ثانيهما بلون من العدالة الاجتماعية النابعة من تطبيق اشتراكى فى وقت لم يكن كثيرون قد سمعوا عن لفظة اشتراكية ناهيك عن فهم معناها .

الحزب الجمهورى تأسس فى نفس العام ، عام الأحزاب ، فى نفس الوقت تقريبا الذى نشأ فيه حزب الأمة ، وكانت له به علاقة تستحق التأمل ..

فالمعلوم أن هذا الحزب الكبير قد ضم بالأساس قطاعين أساسيين ، أولهما قطاع كبار الملاك ، وثانيهما قطاع المثقفين ، وقد وقف هؤلاء من خلال المقالات والأفكار التى عبروا عنها فى « الجريدة » إلى يسار الأولين .

وما يمكن ملاحظته هنا أن هؤلاء المثقفين الذين شكلوا الحزب الجمهورى كانوا على يسار مثقفى حزب الأمة .

لعل تلك المعركة التى خاضها أحد مثقفى الجمهوريين ، واسمه محمد غانم تقدم صورة لذلك .. المعركة كانت حول موقف رئيس تحرير الجريدة ، الأستاذ أحمد لطفى السيد ، من قضية الإستقلال التام والإستقلال الكامل .. فقد تعرض الرجل لحملة قاسية من اللواء والمؤيد بعد أن طالب بالإستقلال التام ، واتهم بأنه يقصد من وراء ذلك إسقاط السيادة العثمانية عن مصر الأمر الذى دعاه فى النهاية إلى التراجع عن مطلبه وإلى تفسيره للإستقلال التام بالإستقلال الإدارى ، الأمر الذى لم يعجب الجمهوريين .

ففى مقال طويل كتبه محمد غانم مؤسس الحزب رفض تفسير أستاذ الجيل وأكد أن مضمون الإستقلال التام هو « الإستقلال الفعلى عن سائر محاولات التسلط الخارجى بريطانيا كان أم عثمانيا »(٤٠) !

ويمناسبة هذا المقال فمن الملاحظ أن الحزب الجمهورى لم يقدم برنامجا متكاملا ، وإنما عبر عن هذا البرنامج فى سلسلة المقالات التى وضعها الداعون له ، وكان من أبرزهم محمد غانم ومحفوظ ، ويمكن الخروج من هذه المقالات أن دعاة الجمهورية قد ارتأوا أن تدرج الأمة الطبيعى يمر بثلاث مراحل :

أولاها : نيل الدستور وهو ما أعلن الحزب أنه سيناضل من أجله .

الثانية : الإستقلال التام بالمعنى الذى أبرزه محمد غانم فى خلافه مع لطفى السيد .

الأخيرة : ببلوغ الحركة الوطنية قمتها بإعلان الجمهورية ، وكان هذا فى رأى رجال الحزب « أرقى المطالب وأعزها على النفس الوطنية العالية »(٤١) !

بالمقابل فان الحزب الثانى الذى تم تصنيفه فى اليسار كان الحزب الاشتراكى المبارك الذى أسسه الدكتور حسن جمال الدين وقدمت بعض المصادر(٤٢) برنامجا كاملا له ..

تضمن هذا البرنامج ١٣ مادة أهم ما يلاحظ فيها أنها قد انصبت على المطالبة بتحسين أحوال الفلاحين ، بتحديد أوقات عملهم فى الحقول ، والحصول على نصيب من عائد الأرض ، منح معاشات للعجزة والمرضى ، منع تشغيل النساء فى الأعمال الشاقة ، تحديد سلطات العمد على الفلاحين ومنعهم من التحكم فيهم ، وغير ذلك من المواد .

والملاحظ فى البرنامج المذكور أن الدكتور حسن جمال الدين لم ينظر للاشتراكية باعتبارها برنامجا متكاملا لمواجهة مشاكل المجتمع المصرى ، وإنما نظر لها من منظور إنسانى وتناول المشكلة بدوافع الرحمة داخل أطار الريف لا بدوافع العلاج الجذرى داخل كل المجتمع المصرى .

ورغم ما يبدو بالنسبة للجماعات التى تم تصنيفها داخل اليسار الحزبى من هامشية ، فأن الحكم عليها لا يتأتى داخل الإطار الزمنى للتجربة الحزبية الأولى ، والتى انتهت من

الناحية الواقعية قبيل قيام الحرب العالمية الأولى وما استتبعها من إعلان الحماية البريطانية على البلاد ، وانما من امتداد تأثيراتها فى التاريخ الوطنى المصرى خاصة بعد عام ١٩١٩ .

وإن الدعاوى التى انطلقت من جيل الرواد لمثل هذه الأفكار ووجدت طريقها إلى العمل السياسى المصرى من خلال صحافة العصر لم تذهب أدراج الرياح ، بل تركت بصمة غائرة فى التاريخ المصرى خلال التجارب الحزبية التالية .

الصحافة الحزبية :

على عكس ما هو معتاد فى التجارب الحزبية المصرية الثانية (١٩١٩ - ١٩٥٣) والثالثة (١٩٧٦ - ٠٠) ، والتجارب الحزبية عموما أن تنشأ الأحزاب ثم تقوم بإصدار صحف ناطقة باسمها ، فان التجربة الحزبية الأولى محل الدراسة هنا قد سبقها ، بوقت طويل أو قصير أو قصير جدا الصحف الناطقة باسمها ..

فقبل نحو عشرين عاما من قيام حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية كانت قد صدرت صحيفة « المؤيد » التى أصبحت ناطقة باسمه (١٨٨٩) ، وقبل نحو ثمانى سنوات من تأسيس الحزب الوطنى كانت قد صدرت « اللواء » (يناير ١٩٠٠) ، وقبل نحو ستة شهور من إعلان قيام حزب الأمة كانت قد صدرت صحيفته المسماة بالجريدة (مارس ١٩٠٧) .

وبينما تتطلب مثل هذه الظاهرة الشاذة فى تاريخ التجربة الحزبية الأولى فى مصر محاولة للتفسير ، فانها تتطلب فى نفس الوقت قدرا من متابعة تأثيراتها فى هذه التجربة .

أول ما نرصده فى محاولة التفسير أن الصحافة الأهلية فى مصر منذ أن اتسع نطاق صدورها خلال سبعينات القرن التاسع عشر فإنها قد ارتبطت ارتباطا ظاهرا بالحركة الوطنية ، فقد اتفق أن شهد هذا العقد تعاظم التدخل الأجنبى ، من خلال الديون ونظام الامتيازات وتدفق هجرة الأوربيين إلى أرض الكنانة .

من ثم لم يكن غريبا أن تقترن التحركات الوطنية التى ارتبطت باسم الشيخ جمال الدين الأفغانى باسم جريدة « التجارة » التى كان يحررها أحد تلاميذه ، وهو أديب اسحق ، ولم يكن غريبا أن تقترن الثورة العرابية باسم عبد الله النديم وصحيفتيه ، المفيد والطائف(٤٣) .

بعد الإحتلال البريطانى اختفت الصحافة الوطنية ، ولكن لبعض الوقت ، فمع جريدة الأهرام ، وهى الصحيفة اليومية الوحيدة التى بقيت بعد الأحداث الكبيرة للثورة . وكانت فى كثير من مواقفها معادية للوجود الاحتلالى ، ظهرت ، وبعد سبع سنوات من الاحتلال صحيفة أخرى يملكها شوام أيضا(٤٤) . وهى صحيفة المقطم ، والتى مهد لصدورها سفر أحد أصحابها ، وهو فارس نمر ، إلى إنجلترا عام ١٨٨٨ ، ليعود لإصدار الجريدة فى مطلع العام التالى ، ويبدأها بوصف الوجود الإنجليزى فى مصر بأنه « أكبر نعمة وسوف يستمر

كذلك لهذا القطر »(٤٥) ، مما كشف عن الهوية الإحتلالية للجريدة منذ الأيام الأولى من صدورها .

وبدأ منذ ذلك الوقت المبكر الصراع بين الأهرام المعادى للاحتلال والمقطم الموالى له ، ولما كان عدد من الوطنيين قد نظروا لهذا الصراع باعتباره صراعا بين النفوذين ، الفرنسى الذى يوليه الأهرام ، والانجليزى الذى تواليه المقطم ، فقد آثروا أن يكون لهم صحيفتهم ، وأن تكون خالصة الولاء لمصر .

من ثم جاء صدور المؤيد ، فى نفس العام ، بعد أن دعم هؤلاء الشيخ علي يوسف الذى تملكها ورأس تحريرها ، وقد اكتسبت بالفعل أرضا واسعة بين القراء ، وأصبحت الناطقة بلسان الحركة الوطنية المصرية .

من هنا جاء صدور اللواء عام ١٩٠٠ متسقا مع تاريخ الصحافة فى مصر خلال السنوات السابقة ، ولم يمثل أية مفاجأة للمتتبعين لهذا التاريخ ، بل أن النغمة الوطنية التى عبر عنها الزعيم مصطفى كامل فى افتتاحية عددها الأول كانت امتدادا لما استمر يعبر عنه من قبل فى كتاباته فى الأهرام أو فى المؤيد .

فقد جاء فيما اسماه مصطفى كامل « خطة اللواء » فى عددها الأول ما نصه « أما خطة الجريدة فهى خدمة الوطن والإسلام بأشرف السبل وأنفعها .. وتربية أبناء مصر أحسن تربية وطنية .. وإجلال كل من يعمل عملا مفيدا للوطن والدولة .. ورغبة منا فى تقرير الحقائق وتفضيل العاملين سنفتح فى جريدتنا فصلا تحت عنوان المنبر العام ننشر فيه كل ما يردنا من الرسائل السياسية والاقتراحات المفيدة للوطن ..»(٤٦) .

ولما كان نشوء الأحزاب فى مصر قد جاء تجسيدا للحركة الوطنية فان ما حدث من علاقة حميمة بين ذراعى هذه الحركة ، الصحافة والأحزاب لم يكن غريبا ، وقد ازدادت هذه العلاقة توثقا على ضوء ما كانت قد انجزته الصحف خلال الفترة السابقة ، من تشكيل رأى عام ، ومن كسب قاعدة من القراء ، ارتآها زعماء الأحزاب الجديدة منهلا لا ينضب للعضوية فى أحزابهم .

وعلى ضوء هذا الفهم لم يكن غريبا من مجموعة الأعيان والمثقفين الذين اجتمعوا فى صيف عام ١٩٠٦ لتكوين جماعة سياسية جديدة أن يروا أن التمهيد لقيام جماعتهم يقتضى أولا إصدار صحيفة تعبر عن آرائهم وتجمع حولهم قاعدة من القراء يمكن أن يدخلوا حزبهم فيما بعد(٤٧) ، وهو ما حدث مع صدور الجريدة فى مارس من العام التالى وإعلان قيام الحزب بعد ستة شهور .

وتبدو أهمية هذه الظاهرة بملاحظة أن زعامات الأحزاب السياسية قد اشتهرت بدورها الصحفى قبل أن تشتهر بدورها الحزبى .

يشهد بذلك الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مؤلفه عن مصطفى كامل حين قرر أن اللواء كانت أبرز أعمال مصطفى كامل وأكبرها أثرا فى الشعب المصرى وفى الحركة الوطنية حتى صار يعرف بين معاصريه بأنه « صاحب اللواء »(٤٨) !

يشهد به أيضا أن شهرة الشيخ على يوسف باعتباره صاحب المؤيد قد طغت كثيرا على شهرته كرئيس حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، يدل على ذلك أنه بعد استقالة الشيخ من رئاسة تحرير الجريدة فى أواخر مارس عام ١٩١٢ بعد أن عينه الخديوى « شيخا للسجادة الوفائية » أخذت الصحيفة تذوى يوما بعد آخر حتى توقفت ، مما كان بمثابة شهادة وفاة للحزب الذى أخرجته من بين صفحاتها(٤٩) !

يشهد به ثالثا أن موقع الأستاذ أحمد لطفى السيد فى هيكل حزب الأمة كان الرابع ، بعد الرئيس والوكيلين ، وعلى الرغم من ذلك فقد بز بشهرته الباشوات الثلاثة الرئيسيين فى الحزب ، وذلك من خلال رئاسته لتحرير « الجريدة » ، الصحيفة الناطقة بلسان الحزب .

لعل ذلك ما دعا إلى إثارة هذا السؤال المشروع عن الصحافة الحزبية خلال التجربة الأولى عما إذا كانت الصحيفة لسان الحزب ، أم أن الحزب كان يد الصحيفة !؟

نستبعد من الإجابة على هذا السؤال الأحزاب الصغيرة التى لم يكن لأى منها صحيفة ناطقة بلسانها ، ولعل ذلك كان من أهم الدواعى التى أبقتها صغيرة !

الإستثناء الوحيد كان الحزب الوطنى الحر الذى أصدر صحيفة أسبوعية باسم « الأحرار » صدر أول أعدادها فى ١٥ مارس عام ١٩٠٨ ، والملاحظ أنها لم تنتظم تماما فى الصدور ، فكانت تخرج أحيانا للقراء يوم السبت وأحيانا أخرى يوم الأحد .

والواضح أنها كانت تكلف رئيس الحزب ، محمد بك وحيد ، فوق طاقته ، الأمر الذى انعكس على صدورها أحيانا وتعثرها فى أغلب الأحيان خلال عام صدورها والعام التالى له ، ثم ما لبثت أن توقفت تماما عام ١٩١٠(٥٠) .

يبقى للإجابة عليه صحافة الأحزاب الثلاثة الكبيرة ..

والإجابة بأن الحزب كان يد الصحيفة تنطبق أكثر ما تنطبق على صحيفة المؤيد ، بحكم أن الحزب الذى رأسه الشيخ على يوسف والموالى للخديوى استمر أضعف من أن يكون له وجود حقيقى فى الشارع السياسى المصرى ، الأمر الذى أبقى للجريدة قوتها ، حتى أن الحزب انتهى بتوقفها عن الصدور ، فيما سبق الاشارة إليه .

تختلف الاجابة عن السؤال بالنسبة للحزبين الآخرين ، الوطنى والأمة ، بحكم أنه كان للجريدة أو للواء وضع خاص .

بالنسبة « للجريدة » فقد اختلفت لأنها قد بدأت من منطلق جماعى لا منطلق فردى ، فبينما امتلك مصطفى كامل اللواء وامتلك الشيخ على يوسف المؤيد ، فقد امتلك الجريدة شركة بلغ عدد المساهمين فيها ١١٣ مساهما(٥١) .

أدى ذلك إلى أن تصدر الجريدة ببرنامج مرسوم ، وهو ما لم يحدث للصحيفتين الأخريين ، وقد غلبت روح هذا البرنامج على برنامج حزب الأمة الذى تكون بعد شهور قليلة .

أدى أيضا إلى تمكين الجريدة من اتخاذ مواقف مبدئية ، دون وجل من سلطة تعتدى عليها أو تقلص لتوزيعها ، ولعل ما جرى عام ١٩٠٩ حينما قرر أعضاء مجلس إدارتها رفع قضية على الخديوى بعد أن علموا أنه قد دفع مصاريف الدعوى لقضية ضدهم ، يقدم نموذجا على ذلك(٥٢) .

فضلا عن ذلك فقد بدأ تأثر الصحيفة بالحزب من نشرها لمقالات بعض أعضائه وآراء زعمائه وتحركاتهم ، ومن العناية الخاصة التى أولتها لمبادئه خاصة فيما يتصل بتربية الرأى العام المصرى وتوسيع اختصاصات المجالس النيابية القائمة(٥٣) .

بيد أن كل ذلك لا يمنع من ملاحظة أنه كان هناك ثمة علاقة جدلية بين حزب الأمة وبين جريدته ، وهى علاقة تبدت بين جناح كبار الملاك الذين كانوا يمولون الصحيفة ، وكانت تغلب عليهم مصالحهم ، وجناح المثقفين ذوى الأصوات العالية الذين كانت تجد كتاباتهم طريقها دائما إلى أعمدة الجريدة ، وكانت تغلب عليهم مبادئهم ، وكثيرا ما كانت تتصادم المصالح مع المبادىء فيما سجله الأستاذ أحمد لطفى السيد والدكتور محمد حسين هيكل فى أكثر من مناسبة فى مذكرتيهما .

بالنسبة للواء تختلف الإجابة أيضا ، فمع أنها كانت تملك كل مقومات أن تجعل من الحزب يدها بدلا من أن تكون لسانه ، فإن ذلك لم يحدث ، وإن حدث ذلك لأسباب تختلف عن صحيفة حزب الأمة .

السبب الرئيسى فى أن اللواء ، ثم صحافة الحزب الوطنى عموما ، كانت ألسنة للحزب ، أنه كان أكثر الأحزاب شعبية ، وكان يمكن الفصل بينه وبين صحفه دون أن يؤدى هذا الفصل إلى انهيار الحزب ، فيما حدث مثلا مع الإصلاح على المبادىء الدستورية .

لعل ما جرى للواء بعد وفاة مصطفى كامل يؤكد هذه الحقيقة ، فقد تعقدت مشاكل الجريدة المشهورة ، بعضها كان ماليا ، والبعض الاخر نتج عن الخلافات بين ورثة مصطفى كامل وبين قيادة الحزب ممثلة فى رئيسه الجديد محمد فريد ، والبعض الثالث نشأ عن تدخل أطراف أخرى ، كان فريد يصفهم بأنهم من عملاء البوليس السرى ، من أمثال طلعت حرب وعثمان صبرى زوج أخت مصطفى كامل ، الأمر الذى أدى إلى إصدار جريدة « العلم » ناطقة بلسان الحزب الوطنى فى ٧ مارس عام ١٩١٠ أصبح اللواء بعدها بين الحياة والموت حتى تم توقفها فعلا عن الصدور بعد نحو عامين(٥٤) ، ومع ما حدث خلال هذين العامين من أنها لم تعد الناطقة بلسان الحزب الوطنى فإن الجريدة انتهت ولكن الحزب الوطنى لم يختف بذلك الانتهاء فيما حدث للأحزاب الأخرى عندما اختفت صحفها ، العكس كان صحيحا .

فقد ظهرت صحيفة العلم ناطقة بلسان الحزب وسبقها ولحقها صدور صحف عديدة ذات صلة بشكل أو بآخر بالحزب الكبير .

منها الصحف التى صدرت فى عملية تنظيم صحافة الحزب بعد وفاة مصطفى ، ففى الاجتماع الذى عقدته اللجنة الإدارية للحزب فى ٢ مايو عام ١٩٠٨ اتخذت عدة قرارات

منها .. تعيين الشيخ عبد العزيز جاويش رئيسا لتحرير اللواء ، وتم بذلك لأول مرة الفصل بين زعامة الحزب ورئاسة تحرير الجريدة ، صحب ذلك أن ظهرت « ضياء الشرق » فى القاهرة والتى لم تعمر أكثر من شهر قليلا ، و« وادى النيل » التى تولى تحريرها مكاتب اللواء فى الاسكندرية ، والتى عمرت أكثر لالتزامها جانب الاعتدال ، ولنجاح صاحبها فى تحويلها لشركة مساهمة .

ومنها الصحف التى أصدرها مؤيدون للحزب وتقبلها زعماؤه بين صفوفه مثل الدستور التى أصدرها الكاتب الإسلامى فى صحيفة اللواء محمد بك فريد وجدى ، وصحيفة مصر الفتاة التى أصدرها عدد من محررى اللواء وعماله بعد خروجهم منها ، بعد أزمة كبيرة بينهم وبين زعماء الحزب ، إلا أن ذلك لم يمنع هؤلاء مع اصدار صحيفتهم فى أول ديسمبر عام ١٩٠٨ من التنويه أن مبادئها هى مبادىء الحزب العشرة ، ولم تملك زعامة الحزب سوى الترحيب بهذا التوجه واعتبار مصر الفتاة إحدى صحفه .

ومنها أخيرا الصحف التى استمرت تعلن ولاءها للحزب دون أن يقبل هذا الاعتراف بها ، لسبب أو لآخر ، كان منها « القطر المصرى » التى أصدرها أحمد حلمى الكاتب الثانى فى . اللواء بعد مصطفى كامل ، والتى خرج منها بعد تجاهله وتعيين الشيخ جاويش رئيسا للتحرير ، ومنها جريدة « البلاغ المصرى » التى كانت تصدر بالفرنسية والعربية ، وكان وراءها اسماعيل شيمى بك أحد رجال الحزب الذين ناصبوا الخديوى والاحتلال أشد العداء(٥٦) .

وإذا كان تعدد صحف الحزب الوطنى على هذا النحو يؤكد على حقيقة مؤداها أن شعبية الحزب قد تجاوزت كثيرا إمكانية اختزاله فى صحيفة مثل صحيفة اللواء ، مهما بلغ حجمها ، إلا أنها تنم فى نفس الوقت على تعدد الرؤى داخل الحزب الكبير على نحو لم يحدث بالنسبة لأى من الأحزاب الأخرى ، وهى رؤى بدت تكاملية مع بعض الصحف ، وبدت تناقضية فى أحيان أخرى ، الأمر الذى نم أحيانا عن تعدد الأجنحة داخل الحزب الكبير ، وهو ما اكتشفه الباحثون بالفعل بعد أن تم نشر مذكرات الزعيم الوطنى محمد فريد فى أواخر الستينات ، بكل ما حفلت به تلك المذكرات من تفاصيل تؤكد هذه الحقيقة .

أدى تعدد صحف الحزب الوطنى على الجانب الآخر إلى اشتداد الصراع مع السلطة بكل أجنحتها ، الخديوى فى عابدين ، وممثل سلطات الاحتلال فى الدوبارة ، خاصة بعد أن أصبح الشغل الشاغل لبعض هذه الصحف شن الهجمات على شخوص هذه السلطة ورموزها دون حدود ، الأمر الذى يقود إلى بحث موضوع العلاقة بين الأحزاب والسلطة .

الأحزاب والسلطة :

ربما لم تتعدد أجنحة السلطة فى مصر ، كما تعددت خلال الفترة التى عاشتها التجربة الحزبية الأولى .

وإذا استخدمنا التعبيرات التى تداولتها صحف العصر ، فقد كان هناك السلطة

(القانونية) يمثلها السلطان العثمانى ، والسلطة (الشرعية) يجسدها الخديوى ، وأخيرا السلطة (الفعلية) يمسك بزمامها المعتمد البريطانى فى العاصمة المصرية .

فضلا عن ذلك فقد كانت هناك السلطة التنفيذية ممثلة فى الوزارة التى كان يطلق عليها حتى ذلك الوقت (النظارة) ، والسلطة التشريعية والتى كانت تتشكل حتى عام ١٩١٢ من مجلسين : شورى القوانين والجمعية العمومية .

وأول ما نلاحظه فى هذا الشأن أن القانون الأساسى الصادر عام ١٨٨٣ والذى نظم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لم يع فكرة الأغلبية فى السلطة الأولى التى تقوم بتشكيل السلطة الثانية .

فالشكل الذى كان يتم به تشكيل تلك المجالس كان يجمع بين التعيين والانتخاب ، ثم أن الانتخاب فى النطاق الضيق الذى كان يتم به كان يغلب عليه الطابع الفردى ، وكان يتم اختيار الأعضاء فى العادة « من الأعيان ومتقاعدى الحكومة »(٥٧) !

وكان هؤلاء يعملون داخل تلك المجالس انطلاقا من قناعاتهم الشخصية دون أن تكون لهم أية إنحيازات سياسية ، فلم تكن الجماعة الوطنية التى انبثق منها التعدد الحزبى قد تبلورت بعد .

من ثم فلم تنشأ أية علاقة ملموسة بين الأحزاب بعد نشأتها وبين السلطة التشريعية ، وقد قوبلت محاولات أعضاء حزب الأمة فى مجلس شورى القوانين بالعمل فى المجلس تحت المظلة الحزبية بالرفض القاطع ، حتى أنه قد جرت محاولات لإضعاف هذه الأغلبية خلال الانتخابات التى جرت فى مطلع عام ١٩٠٨ فيما اعترفت به صحيفة الاجبشيان جازيت ذات العلاقات الوثيقة بدوائر دار المعتمد البريطانى(٥٨) .

على الرغم من ذلك فقد نجح الحزبيون فى المجلس فى المطالبة « باتحاد الآراء بإعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية وأن يكون رأيها تقريريا فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق »(٥٩) .

من منطلق حزبى أيضا سعى أعضاء المجلس لإلغاء العمل بقانون المطبوعات الذى أعادت الحكومة العمل به بهدف ضرب الصحافة الحزبية وكان الإتجاه الذى تزعمه على شعراوى باشا ، وكيل حزب الأمة ، والذى طالب فيه بالغاء القانون المذكور والاكتفاء بما فى قانون العقوبات يمثل مبادرة حزبية خالصة(٦٠) .

ولعل تعاظم النشاط الحزبى داخل السلطة التشريعية كان السبب وراء ما اتجهت إليه الحكومة من إلغاء مجلسى شورى القوانين والجمعية وإحلال الجمعية التشريعية محلهما .

غير أنه بينما وجدت الأحزاب المصرية فى تجربتها الأولى بابا تتسلل منه إلى السلطة التشريعية فإن كافة الأبواب كانت موصدة تجاه السلطة التنفيذية .. النظارة .

فمن ناحية رغم اختيار أحمد حشمت باشا وكيل حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية فى نظارة بطرس باشا غالى التى تشكلت عام ١٩٠٨ فإن هذا الاختيار لم يتم

لصفة الرجل الحزبية ، بل تم بحكم علاقته الوثيقة بدوائر قصر عابدين ، وهى التى كانت قد أوعزت له بالانضمام لحزب الإصلاح ، باعتباره حزبا خديويا .

ومن ناحية أخرى فإن ما عرف من شبهة علاقة بين سعد زغلول وبين حزب الأمة لم يكن أبدا أحد أسباب انضمامه لوزارة مصطفى فهمى باشا عام ١٩٠٦ أو عضويته لوزارة بطرس غالى لدى تشكيلها ، وحتى استقالته عام ١٩١٠ .

فالمعلوم أن سعد أدخل النظارة ولم يكن حزب الأمة قد تكون بعد ، ثم أن رئيس النظار كان حماه ، فضلا عن أن اللورد كرومر كان راضيا عنه وهى أسباب منطقية لدخوله أكثر من علاقاته الحزبية(٦١) .

ولعل تلك القطيعة بين الأحزاب والنظارة كانت السبب وراء ذلك العداء الشديد الذى حظيت به هذه المؤسسة من الحركة الوطنية مجسدة فى تلك الأحزاب .

وكان الحزب الوطنى الأكثر ضراوة فى عدائه ، وهى ضراوة قد ازدادت شراستها بعد تأليف نظارة بطرس غالى عام ١٩٠٨ ، ولعل ذلك الإستقبال الذى حظيت به تلك النظارة من عبد العزيز جاويش ، رئيس تحرير اللواء تبين مدى هذه الضراوة ..

قال جاويش فى عدد اللواء الصادر فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٠٨ « سيصبر المسلمون البسطاء على هذا التعيين ولكنهم كلما عطسوا قالوا حسب عادتهم لعنة الله عليك يابطرس .. أن الاستياء اليوم سيكون له شأن في المستقبل .. مضى على بطرس ١٦ عاما وهو فى الوزارة فلم يظهر له ما يدل على انتظار الخير فهل يتوقع أن يبدأ الإصلاح وقد بلغ من العمر عتيا .. سيرجع الوزراء إلى عادة معلهش وبكره حتى تأتيهم الأوامر من لندرة فيصدعوا بها »(٦٢) !

ولم يكن ثمة غرابة مع هذا العداء ما حدث حين قام إبراهيم الوردانى ، عضو الحزب الوطنى باغتيال رئيس النظار فى ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ ، بكل ما ترتب على هذا العمل من مضاعفات على التجربة الحزبية الأولى برمتها .

يبقى بعد ذلك موقف السلطات الثلاث ، القانونية والشريعية والفعلية ، من التجربة الحزبية الأولى ..

* بالنسبة للسلطة القانونية ممثلة فى الباب العالى فقد ارتأت أن نمو الحركة الوطنية على هذا النحو يمكن أن يساعد فى التخلص من الوجود البريطانى الذى انتقص كثيرا من أسباب سيادته على مصر .

من ثم لم تكن الرعاية التى حظى بها الحزب الوطنى من استنبول غريبة ، وهى رعاية عرفها مصطفى كامل الذى كرمه السلطان بمنحه لقب الباشوية ، كما عرفها خليفته محمد فريد الذى كان لا يفتأ يزور الحاضرة التركية كلما واتته الفرصة لذلك ، حتى أنه عندما اختار المنفى بعد عام ١٩١٢ ، فقد جاء منفاه على ضفاف البوسفور(٦٣) .

وقد تقاضت الدولة العثمانية مقابل ذلك دعاية واسعة للجامعة الإسلامية التى دعا إليها

السلطان عبد الحميد الثانى من جانب الحزب الوطنى . والذى سخر كافة أجهزته الدعائية لدعم فكرة هذه الجامعة .

ولعل ما جاء فى إحدى خطب مصطفى كامل من قول بأن « اتفاقنا كان مع الدولة العلية دائما أساسا من أسس سياستنا .. ولما كانت تركيا هى الدولة صاحبة السيادة على مصر فإن عملها وشأنها فى المسألة المصرية يجب أن يكون بلا نزاع »(٦٤) ، لعل ذلك يوضح رؤية الحزب الوطنى للدولة صاحبة السيادة القانونية .

على النقيض من ذلك جاء موقف حزب الأمة داعية الوطنية المصرية من الدولة العثمانية ، فقد بدأت الجريدة دعوتها للانفصال عن الدولة على حياء فيما تبدى فيما عرف بقضية الاستقلال الكامل والاستقلال التام .

واتت الحزب الفرصة للتعبير عن رأيه بشكل أكثر صراحة بعد انقلاب الاتحاد والترقى فى يوليو عام ١٩٠٨ ، وما أصاب فكرة الجامعة الإسلامية من وهن بعده .

ففى أكتوبر عام ١٩٠٨ وأثناء احتداد أزمة البوسنة والهرسك قادت الجريدة حمله استهدفت من ورائها التأكيد بأن الدولة على استعداد لأن تضحى بمصر فى سبيل الحصول على المساندة البريطانية بأن تتخلى عن سيادتها القانونية على البلاد فتضمها بريطانيا أو تفرض حمايتها عليها(٦٥) .

يصل التوجه الوطنى لحزب الأمة إلى مداه خلال الحرب الطرابلسية وهى الحرب التى اشتعلت خلال محاولة ايطاليا الاستيلاء على ليبيا وطرد العثمانيين منها .

وقد تصاعدت الدعوة فى مصر إبان تلك الحرب لتقديم المعونة للدولة بكل الأشكال المتاحة ، وهى دعوة قادها الحزبان الكبيران : الوطنى والإصلاح على المبادىء الدستورية .

موقف حزب الأمة اختلف ، ففى خلال النصف الأول من أكتوبر عام ١٩١٠ كتب أحمد لطفى السيد سلسلة مقالاته المشهورة تحت عنوان « سياسة المنافع لا سياسة العواطف » التى هاجم فيها أى تدخل مصرى فى الحرب سواء عن طريق المعونة المالية (الاكتتاب) ، أو الإنسانية (الهلال الأحمر) أو العسكرية (بالتطوع أو تجنيد البدو)(٦٦) .

* بالنسبة للسلطة الشرعية ممثلة فى الخديوى فقد اختلفت مواقف الأحزاب أيما اختلاف .

الحزب الذى انبثق عن الإرادة الخديوية كان فيما سبق الاشارة حزب الإصلاح على المبادىء الدستورية ، وقد أرسى هذا الحزب سابقة تدخل قصر عابدين فى الحياة الحزبية ، وهى السابقة التى تحولت إلى تقليد فى التجربة الحزبية الثانية(٦٧) .

وكان من الطبيعى أن يكون هذا الحزب فى مواقفه وسياساته « صوت سيده » مما افقده كل مصداقية ، ولعل موقفه من قضية الدستور تكشف هذه الحقيقة .

فرغم اسمه احتلت المطالبة بالدستور المكانة الثالثة بعد مطالبي تدعيم السلطة الخديوية ومطالبة انجلترا بتحقيق وعودها ، ثم أنه من جانب آخر نكس أعلامه الدستورية بعد أن بدأ الخديوى فى ظل سياسة الوفاق مع المعتمد البريطانى الجديد ، السير الدون جورست ، يسحب تشجيعه للمطالبين بالدستور(٦٨) .

يلى ذلك الحزب الوطنى الذى تراوحت مواقفه من عابدين فى فترة زعامة مصطفى كامل بين الإقبال والابتعاد ، ولكنها لم تصل أبدا إلى حد التبعية كما لم تبلغ حد العداء ، على عكس ما حدث فى عهد خلفه محمد فريد .

ورغم أنه يمكن قبول الرأى بأن الاختلاف بين شخصيتى الزعيمين كان من بين أسباب خطة العداء التى اتبعها الحزب على عهد زعيمه الثانى فإن التفسير الشخصى وحده لا يكفى .

فما سبقت الاشارة إليه من تحول فى العلاقة بين قصرى عابدين والدوبارة بعد أن تولى جورست منصب المعتمد ، مما كان قد اتضح تماما بعد وفاة مصطفى كامل ، وضع الزعامة الجديدة أمام اختيار صعب ، فإما الإبقاء على حسن العلاقة مع عباس الثانى خوفا من استعدائه ، وإما إعلان الحرب عليه ، ولم يتردد محمد فريد كثيرا ، فقد قبل بالخيار الثانى .

يتحدث فريد فى مذكراته عن الظروف التى قرر فيها شن الحرب على الخديوى ، فيقول أنه بعد رحلته إلى أوروبا ولقاء له مع الخديوى فى الاسكندرية : « من هذا اليوم ايقنت أن الرجل خاننا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير الدون غورست على محاربتنا ، فكتبت مقالة شديدة ضده بعنوان (ماذا يقولون) كانت سببا فى طعن جرائد المؤيد والأهرام .. وزاد الخلاف بيننا نحن معشر الحزب الوطنى وبين الخديوى ورجاله »(٦٩) ..

موقف حزب الأمة كان منذ البداية معاديا لقصر عابدين ، أو على الأقل غير ودى ، والسبب ما كان معلوما من أن زعامات الحزب كانت من أصدقاء وتلاميذ الشيخ محمد عبده بكل ما كان يمثله اتجاه الامام من رفض لسلطة الخديويين ، وما كان معروفا من رغبة حقيقية من رجال الحزب فى ترجمة واقعهم الاجتماعى المتميز إلى لون من المشاركة فى السلطة كانوا يعلمون أن الخديوى لا يرحب به كثيرا ، لما كانت تعنيه هذه المشاركة من انتقاص من سلطاته الأوتوقراطية التى استمر يسعى إلى توسيعها .

* تبقى السلطة الفعلية ممثلة فى سلطات الاحتلال والتى عولت كثيرا على غلبة تيار الاعتدال فى السياسة المصرية بعد قيام حزب الأمة ، وهو التعويل الذى عبر عنه المستر فندلى فى تقريره الطويل الذى وضعه عن قيام شركة الجريدة فى أغسطس عام ١٩٠٦(٧٠) .

فقد تخلت الجريدة عن خطتها فى عدم الهجوم على الاحتلال ولم يكن قد مضى على صدورها أكثر من ثلاثة شهور ، وذلك بعد الخطبة التى ألقاها اللورد كرومر فى الأوبرا

فى ٤ مايو عام ١٩٠٧ بمناسبة تركه لمنصبه امتن فيها على المصريين بما أداه لهم خلال توليه منصبه وانتهى إلى القول « إذا كان أبناء الجيل الحاضر لا يعترفون بالحقيقة الجلية (يقصد حقيقة خدماته) فإنى لا أزال آمل مع ذلك أن نسلهم يعترف بها إذ المعتاد أن أولاد العميان يكونون من المبصرين »(٧١) .

وجاء تعليق الجريدة على هذه الخطبة ليكشف عن بدايات التحول من جانب أنصار تيار الاعتدال ، فيما تصوره الإحتلاليون ، فقد لامت اللورد وارتأت أن « الموقف كان يقضى عليه أن يغادر الجفاء الذى أودعه فى تقريره ويميل إلى عاطفة التوديع فيذكر عن الأمة المصرية شيئا من الخير ، ولكنه لم يعمل ذلك بل عمد إلى نقيضه »(٧٢) .

وانتهى موقف الاعتدال تماماً بعد أن بدأت سياسة الوفاق بين المحتلين وبين الخديوى ، الأمر الذى دعا الجريدة وأحمد لطفى السيد إلى شن حمله على هذه السياسة خلال عام ١٩٠٨ ، فقد رأى هؤلاء أنه نتيجة لتلك السياسة فلن تكون هناك ثمة قيود تعوق الخديوى الأمر الذى سيمكنه من استخدام كل وسيلة ممكنة لعرقلة التطـور الدستورى »(٧٣) .

وكان تحول حزب الأمة يعنى ببساطة بالنسبة للسلطة الفعلية أن الحركة الوطنية المصرية ، ممثلة فى أحزابها قد افتقرت إلى تيار الاعتدال وأنها أصبحت تتشكل من مجموعة من المتطرفين الأمر الذى دعاها إلى تشجيع الخديوى لضرب هذه الحركة فيما جرى فى ظل سياسة الوفاق .

وفى ظل غياب السلطة القانونية بعد انقلاب الاتحاد والترقى ورحيل المندوب السامى التركى الغازى مختار باشا ، بدأت السلطتان الأخريان فى العصف بالتجربة الحزبية برمتها ، من خلال مجموعة من قوانين القمع .

قانون المطبوعات الصادر يوم ٢٥ مارس عام ١٩٠٩ كان أول هذه القوانين ، وهو القانون الذى صرح لناظر الداخلية بتعطيل الصحف أو حتى إغلاقها بقرار منه ودون التجاء للقضاء(٧٤) .

القانون الثانى استهدف الصحفيين الذين كانت تحول قضاياهم من قبل إلى محكمة الجنح فتقرر احالتها إلى محكمة الجنايات .

وبمقتضى هذه القوانين تم اغلاق صحف الحزب الوطنى صحيفة بعد أخرى والذى بدأ باغلاق جريدة القطر المصرى فى ٢٣ يناير عام ١٩١٠ وانتهى باغلاق جريدة العلم فى ٧ نوفمبر عام ١٩١٢(٧٥) .

بمقتضى هذه القوانين أيضا تم ايداع الصحفيين الوطنيين فى السجون ، مما بدأ بأحمد حلمى صاحب ورئيس تحرير جريدة القطر المصرى تبعه الشيخ عبد العزيز جاويش وانتهى الأمر بأن طالت يد السلطة محمد فريد نفسه .

ولما كانت السلطات بصدد إعادة زعيم الحزب الوطنى مرة أخرى إلى السجن فقد

آثر الرجل استمرار النضال من الخارج ، الأمر الذى أدى إلى بروز ظاهرتين فى العمل الحزبى :

أولاهما : هروب أغلب كوادر الحزب الوطنى إلى الخارج ، خاصة إلى تركيا ، وثانيتهما : التجاء قواعد الحزب التى بقيت فى الداخل إلى العمل السرى بكل ما يحوط بهذا العمل من احتمالات اللجوء إلى العنف وقد سجل تقرير لدار المعتمد البريطانى فى ٣٠ يونية عام ١٩١١ أسماء ٢٧ من الجمعيات السرية(٧٦) .

وقد عنى هذا التحول ببساطة انتهاء التجربة الحزبية الأولى والالتجاء إلى العمل الثورى ، والذى لم يمض وقت طويل حتى تحول إلى ثورة عامة ولدت فى أحضانها التجربة الحزبية الثانية .

الهوامش والمراجع

١ - مذكرات لطفى السيد .
٢ - انظر : على فهمى كامل : مصطفى كامل فى ٣٤ ربيعا ج ٣ ص ٢٠٥ عبد الرحمن الرافعى ؛ مصطفى كامل - باعث الحركة الوطنية أوراق مصطفى كامل (الخطب) إشراف وتحقيق د . يواقيم رزق ص . ص . ٧٣ - ٧٦ .
٣ - د. على شلش ؛ مصر الفتاة - جمعية سياسية ووثيقة إصلاحية ١٨٧٩ .
٤ - خطاب من عرابى إلى محمد بك أمين وموقع برئيس الحزب الوطنى انظر : د. سمير محمد طه ؛ أحمد عرابى ودوره فى الحياة السياسية المصرية ص ١٣٩ .
٥ - د. على شلش ؛ المصدر السابق ص ٣٠
٦ - د. يونان لبيب رزق ؛ الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ص١١ .
٧ - د. يونان لبيب رزق ؛ مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ، بحث فى الندوة التى انعقدت بمناسبة مرور مائة عام على مولده ص ٨٢ .
٨ - المرجع السابق ص ٨٣ .
٩ - فضلا عن الأحزاب الثلاثة الكبيرة : الوطنى ، الأمة ، الإصلاح على المبادىء الدستورية ظهرت أحزاب ؛ الأحرار ، الدستورى ، النبلاء ، المصرى ، الجمهورى والاشتراكى المبارك .
انظر : د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ص ٢٦ - ٧١ .
١٠ - Ahmed, Jamal M. The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism P.58.
١١ - د. يونان لبيب رزق ؛ الأصول التاريخية لمسألة طابا - دراسة وثائقية .
١٢ - انظر : أحمد زكريا الشلق ؛ حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية .
١٣ - مذكرات لطفى السيد .
١٤ - د. يونان لبيب رزق ؛ مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ص ٩٦ .
١٥ - آرثر جولد شميت ؛ الحزب الوطنى المصرى (مصطفى كامل - محمد فريد) ص ٦٨ .
١٦ - نشبت هذه الأزمة بعد أن أبدى عباس الثانى فى أثناء جولة له على الحدود الجنوبية بعض ملاحظات على نظام الجيش المصرى ، الأمر الذى أثار السردار كتشنر ، القائد البريطانى لهذا الجيش ، والذى صمم أن يقدم الخديوى اعتذارا مكتوبا عن ملاحظاته ، واضطر الخديوى أن ينفذ المطلب البريطانى .
١٧ - آرثر ادوارد جولد شميت ؛ المرجع السابق ص ٧٩ .
١٨ - خليل صابات وآخران ؛ حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ - ١٩٢٤ ص .
١٩ - مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ؛ أوراق مصطفى كامل - المقالات الكتابان الأول والثانى إشراف وتحقيق د . يواقيم رزق مرقص .
٢٠ - آرثر ادوارد جولد شميت ؛ المرجع السابق ص ١٠١ .
٢١ - سببها زواج الشيخ على يوسف من ابنة الشيخ السادات دون موافقة الأخير الأمر الذى دفعه إلى الالتجاء للقضاء لإبطال العقد متذرعا بعدم التكافؤ ، وتدخل الخديوى لمصلحة صاحب المؤيد ، مما دعا مصطفى كامل إلى أن ينبهه أن الرأى العام ضد الشيخ فرد عليه الخديوى « رأى عام إيه » ، هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة ، إن أنا لبست برنيطة ومشيت فى البلد ما حد حيتكلم ، وترتب على ذلك انقطاع العلاقة بين الرجلين انظر مذكرات محمد فريد ص ١ .
٢٢ - د. يونان لبيب رزق ؛ الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ص ٢٧ - ٢٨ .
٢٣ - المرجع السابق ص ٢٣ - ٢٤ .
٢٤ - د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ ص . ٤٧ .
٢٥ - تشكل مجلس الإدارة برئاسة الشيخ على يوسف ، حسن رفقى باشا وأحمد حشمت باشا وكيلين ، يوسف بك صديق أمينا للصندوق ، محمد افندى مسعود سكرتيرا ، حافظ افندى عوض مديرا للأعمال ، أما أعضاء المجلس فكانوا : محمد حسن باشا ، يعقوب صبرى افندى ، أحمد تيمور بك ، السيد عبد الحميد افندى البكرى ، السيد أحمد رافع ، خالد بك سعيد ، الياس بك عوض ، محمد سعيد بك عبد المنعم والسيد أحمد على الحسينى .

الجريدة فى ٩ ديسمبر ١٩٠٧ .
٢٦ ـ المؤيد ٩ / ١٢ / ١٩٠٧ .
٢٧ ـ المؤيد ١٠ / ١٢ / ١٩٠٧ .
٢٨ ـ اللواء ٢٣ / ١٠ / ١٩٠٧ .
٢٩ ـ الجريدة ٢٣ / ١٠ / ١٩٠٧ .
٣٠ ـ اللواء ٢٧ / ١١ / ١٩٠٧ .
٣١ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ص ٩٣ ـ ٩٤ .
٣٢ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ص. ص . ٣٢ ـ ٣٣ .
٣٣ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ص . ٩٩ .
٣٤ ـ اللواء فى ٣١ / ١٠ / ١٩٠٧ .
٣٥ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ مصطفى كامل وتأسيس الحزب الوطنى ص . ١٠٠ ـ ١٠١ .
٣٦ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ص . ٥١ .
٣٧ ـ نص البرنامج فى جريدة المقطم ٢٦ يوليو ١٩٠٧ .
٣٨ ـ الحزب الدستورى ـ خطته ومقاصده ـ المؤيد فى ٩ / ٢ / ١٩١٠ .
٣٩ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ص ٤٣ .
٤٠ ـ مقال لمحمد غانم ـ أين هى جريدة الأمة ـ الأحرار فى ٤ / ٤ / ١٩٠٨ .
٤١ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى عهد الاحتلال البريطانى ص ٦١ ـ ٦٢ .
٤٢ ـ Alexender, The Truth About Egypt P. 219
٤٣ ـ انظر : د. لطيفة سالم ؛ صحافة الثورة العرابية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مصر للمصريين ـ مائة عام على الثورة العرابية ص . ٢٧٥ ـ ٣١٥ .
٤٤ ـ هم : فارس نمر ، يعقوب صروف ، شاهين مكاريوس .
٤٥ ـ د. سامى عزيز ؛ الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ص ٩٦ ـ ٩٧ .
٤٦ ـ د. يواقيم رزق مرقص ؛ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ص ٢٠ .
٤٧ ـ F.O. 407/167 No. 82 Findlay to Grey Aug. 5. 1906
٤٨ ـ عبد الرحمن الرافعى ؛ مصطفى كامل ـ باعث الحركة الوطنية ص ١٤٥ .
٤٩ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ص ١٤٧ .
٥٠ ـ المرجع السابق ص ١٤٩ ـ ١٥١ .
٥١ ـ أسماء هؤلاء المساهمين فى العدد الأول من الجريدة ـ ٩ مارس ١٩٠٧ .
٥٢ ـ مذكرات أحمد لطفى السيد .
٥٣ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .
٥٤ ـ مذكرات محمد فريد ج ١ من القسم الثانى الملف ١ .
٥٥ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ص ١٢٩ ـ ١٣٢ .
٥٦ ـ المرجع السابق ص ١٣٠ ـ ١٤٤ .
٥٧ ـ د. سعيدة محمد حسنى ؛ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ص ٥١ .
٥٨ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية ص ١٧٧ .
٥٩ ـ الوقائع المصرية فى ١٦ ديسمبر عام ١٩٠٨ ـ محضر جلسة شورى القوانين فى أول ديسمبر عام ١٩٠٨ .
٦٠ ـ خليل صابات وآخران ؛ حرية الصحافة فى مصر ١٧٩٨ ـ ١٩٢٤ ص ١٨٥ .
٦١ ـ عبد الخالق محمد لاشين ؛ سعد زغلول ـ دورة فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ـ انظر الفصل الثالث .
٦٢ ـ خليل صابات .. المرجع السابق ص ١٥٤ .
٦٣ ـ انظر مذكرات محمد فريد .
٦٤ ـ مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ـ أوراق مصطفى كامل ـ الخطب إشراف وتحقيق د. يواقيم رزق مرقص ص ٣٧ .
٦٥ ـ د. يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية ص ٢٤٦ .
٦٦ ـ المرجع السابق ص ٢٦٠ .

٦٧ ـ معلوم أنه من بين هذه الأحزاب خلال تلك التجربة حزب الاتحاد الذى تأسس عام ١٩٢٥ وحزب الشعب الذى شكله اسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ .

٦٨ ـ يونان لبيب رزق ؛ الحياة الحزبية ص ١٦٢ .

٦٩ ـ مذكرات محمد فريد ملف رقم ١ .

٧٠ ـ F.O.407/167 No. 82 Findlay to Grey Aug. 5, 1906

٧١ ـ خليل صابات ؛ المرجع السابق .

٧٢ ـ الجريدة فى ٧ مايو عام ١٩٠٧ .

٧٣ ـ Lloyd, Lord; Egypt since Cromer Vol 1 P. 90

٧٤ ـ خليل صابات ؛ المرجع السابق ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

٧٥ ـ المرجع السابق ـ أنظر الملاحق من ص ٤١٤ إلى ص ٤١٩ .

٧٦ ـ F.O.407/177 No.9 Cheetham to Grey June 30,1911

□ الفصل الثانى □

البنى الاجتماعية للأحزاب المصرية

د . أحمد زكريا الشّلق

تتحدد مفاهيم وخصائص الأحزاب السياسية كما هو معروف من منطلقات مختلفة منها الأسس النظرية أو « المبادىء » والايديولوجيا العامة التى تميز هذا الحزب أو ذاك ، ومنها قدرتها على « التنظيم » وبنيتها الخاصة ، كما يقرر موريس ديفرجيه ، ومنها كذلك « البنية الأجتماعية » أو الطبقات الاجتماعية - أو حتى قطاعات منها - باعتبار الأحزاب تعبيرا سياسياً عنها ، كما فى التراث الماركسى ، الذى يرى أن القاعدة الاجتماعية لأى حزب هى التى تحدد فى النهاية أيديولوجيته وتنظيمه . وقد أشار ماكس فيبر إلى حقيقة أن بعض الأحزاب السياسية تعمل لحساب مصالح طبقية اجتماعية محددة ، أو هى تمثلها ، كما أن ديفرجيه ، الذى ركز أساساً على دراسة « التنظيم » فى الأحزاب السياسية ، كان يدرك تماما أهمية القاعدة الاجتماعية للأحزاب ، ومن ثم ضرورة البحث حول العلاقات بين مستوى المعيشة والمهنة ، والثقافة ، والولاء السياسى ، وبالرغم من ذلك كله فلا يمكن أن نغفل أحد الأسس الثلاثة - الأيديولوجيا والتنظيم والقاعدة الاجتماعية - عند دراسة الأحزاب ، وإن اختلفت درجة أهميتها استنادا إلى هذا الأساس أو ذاك(١) .

ولا يمكن دراسة الأحزاب السياسية دون دراسة قواعدها الاجتماعية والتكوين الاجتماعى لقيادتها وأعضائها ، ومن ثم دراسة بنيتها الاجتماعية ، باعتبارها جزءًا من البناء الاجتماعى العام للدولة الذى تشكل فيه هذا الحزب أو ذاك ، وبدأ يمارس دوره فيه ، فضلاً عن أن نشوء الأحزاب السياسية يمكن أن يرتبط ، بدرجة أو أخرى بمصالح وتطلعات طبقات أو فئات اجتماعية معينة فى المجتمع .
وقد يكون مفيداً تأكيد أهمية التحليل الإجتماعى لدراسة الظواهر والتجمعات السياسية ، والحزبية منها على وجه الخصوص ، والتحليل الطبقى للظاهرة الحزبية والتعرف على تشكيلها الاقتصادى والاجتماعى يعنى التعرف على الطبقات والقوى والمصالح الاقتصادية التى تسهم فى تكوين التنظيم الحزبى ، حتى وإن بدا الأمر فى المجتمعات المختلفة (النامية) على قدر كبير من التعقيد والصعوبة ، ليس فقط لعدم اكتمال تشكيلاتها الاجتماعية أو الطبقية ، وإنما لتعددها وتعايشها ، وليس غريبا إذن أن شهدت تلك المجتمعات العديد من التنظيمات الحزبية التى لا يعدو تمثيلها نطاق شريحة ضيقة للغاية من الأفراد الذين تربطهم روابط محددة مؤقتة ، بالرغم مما تدعيه هذه التنظيمات أحيانا من تمثيلها لقوى اجتماعية متكاملة بعينها أو حتى للشعب بأسره(٢) .

ومصر المعاصرة ، شأن الكثير من بلاد العالم الثالث . لا يستطيع الباحث أن يستخدم باطمئنان كامل ، المعايير الدقيقة والصارمة المألوفة لدراسة وتحليل بنائها الاجتماعى ، ومن

ثم التكوين الاجتماعى لمؤسساتها وأحزابها السياسية ، على نحو ما هو متاح فى المجتمعات المتقدمة ، وذلك لما يتميز به المجتمع المصرى من خصوصية التشكيل والتبلور ، وتأثير اختلاف الأزمنة والأمكنة ، عكس المجتمعات الصناعية المتقدمة التى تبلورت فيها القوى الاجتماعية واتضحت معالم خريطتها الاجتماعية ، وتشكلت مؤسساتها وأبنيتها على قواعد راسخة ، تتيح للباحث رؤية واستخدام ومعايير جلية للفهم والدراسة .

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس ثمة اتفاق بين الباحثين حول مفهوم الطبقة الاجتماعية فى مصر ، فضلاً عن تحديد الفئات والشرائح المنطوية فيها ، وكذلك معايير وأسس التدرج الإجتماعى ، وطبيعة نمو المجتمع وتأثيرها على بنائه العام ، وما ينتج عن ذلك من اختلاف أدوات التحليل ومعاييره . ومن هنا اختلف الباحثون حول اتخاذ الثروة والدخل ، والمهنة والوظيفة ، والمستوى التعليمى والثقافى لتحديد المكانة الاجتماعية ومن ثم تشكيل الطبقات وتعيين الحدود الفاصلة بين طبقة وأخرى ، حتى لقد خضعت المسألة للاجتهادات ، نتيجة لخصوصية المجتمع ، ونقص البيانات الدقيقة والمؤقتة ، ولعدم تحديد نمط واضح ومحدد للإنتاج ، يُتخذ معيارا للتشكيل الطبقى ، وحتى تحديد نمط الإنتاج الذى ساد مصر الحديثة والمعاصرة هو الآخر جاء مثار خلاف بين الباحثين .. حتى أننا مثلاً لا نستطيع أن نطمئن تماما إلى استخدام مصطلحات مثل : الطبقة الإقطاعية ، أو الطبقة الرأسمالية ونحو ذلك .. وإن كنا سنضطر إلى ذلك أحياناً ..!

وستحاول هذه الدراسة الاستفادة من المعايير السابقة جميعا وكذا نتائج الدراسات التى تمت ، لمحاولة وضع تصور لبنية المجتمع المصرى منذ العشرينات من هذا القرن ، يحمل من طابع « الاجتهاد » أكثر مما يحمل من سواه ، وذلك أملاً فى توفير تحليل « بنائى اجتماعى » للأحزاب المصرية ـ من خلال دراسة أصول قياداتها العليا والقاعدية ، أنى وجدت ، فضلاً عن التعرف على الطبقات ، بل والشرائح التى تنتمى إليها كافة القوى الاجتماعية المختلفة التى انضمت ـ عضويا ـ إلى هذه الأحزاب ، سواء لتحقيق مصالحها أو مبادئها من خلالها ، مع محاولة فهم إلى أى الطبقات والشرائح الاجتماعية توجهت الأحزاب ، وأيها أيدتها وشاركتها سياستها ، أملاً فى فهم طبيعة العلاقة بين الأحزاب المصرية وبنياتها الاجتماعية .

وينبغى هنا أن نوضح أننا سوف نميز بين البنية الاجتماعية للحزب « كجسد » أو كتلة اجتماعية خضعت للتغيير وهو هدفنا هنا ـ وبين « الموقف » الاجتماعى للحزب ، وإن كان ثمة علاقة تأثير وتأثر بطبيعة الحال ، فلربما لم تمثل طبقة معينة داخل حزب من الأحزاب تمثيلاً حقيقياً وعضوياً ، لكن الحزب له « موقف » من هذه الطبقة فى توجهاته ومجمل سياساته ، وكذلك لا نستطيع أن نتجاهل علاقة البنى الاجتماعية للأحزاب بتنظيمات هذه الأحزاب ، فثمة علاقة عضوية لابد وأن تؤخذ فى الحسبان .. كما تفيد دراسة « عضوية » الأحزاب ، من حيث محدداتها وحجمها وطبيعتها ومنابعها فى فهم طبيعة البنى الاجتماعية ، حيثما توافرت لنا معلومات حول هذه العضوية أو تلك .

ومن المسلم به أن برامج الأحزاب ومواقفها وسياساتها تختلف باختلاف الأصول

الاجتماعية للطبقات أو الشرائح الاجتماعية التى تؤلف هذه الأحزاب ، كما تختلف أيضاً باختلاف الجماعات التى تمتلك مصادر القوى السياسية داخل الأحزاب ، والتى تلعب الدور الأساسى فى صنع سياساتها ، ومن ثم فإن برامج الأحزاب ليست فى الواقع إلا محصلة تفاعل مصالح تلك الجماعات التى يتكون منها الحزب ، حتى لقد أضحت عملية دراسة البنى الاجتماعية للأحزاب السياسية عملية أساسية لفهم نوعية وطبيعة الأهداف والمصالح التى تمثلها تلك الأحزاب ، ولتفسير مواقفها ، وهذا بطبيعة الحال يستلزم تحديد الجماعات القيادية داخل الأحزاب ، باعتبارها هى التى تمتلك القوة السياسية فى داخلها ، ومن ثم ضرورة دراسة أصولها وانتماءاتها الاجتماعية(٣) .

١ ـ حول البناء الاجتماعى لمصر المعاصرة

أشرنا إلى أنه ليس ثمة اتفاق بين الباحثين بشأن وضع خريطة واضحة القسمات للتدرج الاجتماعى تمثل البناء الاجتماعى لمصر فى تاريخها الحديث والمعاصر ، وأن المسألة خضعت لاجتهادات انبنت أساساً على مواقفهم المذهبية واتجاهاتهم الخاصة ، ونضيف أن تلك المحاولات لم ترتبط بدراسة طبيعة التطور الاجتماعى والاقتصادى لبنية المجتمع المصرى خلال نفس الفترة ، رغم تعدد الدراسات الجزئية هنا أو هناك .. ناهيك عن أن تلك المحاولات استخدمت المصطلحات الأوروبية بشكل لا يتطابق مع فهم طبيعة التكوينات الاجتماعية الخاصة بمصر ، فاستخدمنا لفظ « البورجوازيين للكبار » للتعبير عن الرأسماليين المصريين الكبار ، من المشتغلين بشئون الصناعة والتجارة والمال ، واستخدمنا مصطلح « الإقطاعيين » لوصف كبار ملاك الأراضى الزراعية ، دون وجود علاقات إنتاجية بالشكل الأوربى ، حتى أن أحد الباحثين يعتبر هؤلاء الملاك الكبار المتغيبين إنما يمثلون رأسمالية زراعية تحقق فائضها من استغلال الأراضى وعلى ذلك يصنفهم باعتبارهم جناحا زراعيا للبروجوازية الكبيرة(٤) فى حين أن لفظ « الأعيان ـ فى تقديرنا ـ قد يكون أدق ، حتى وإن انطبق على كبار الملاك والشرائح العليا من متوسطيهم ، من أولئك المقيمين فى الريف بشكل أكثر استقرارا .

وقد يفسر الاختلاف فى تحديد الطبقات الموجودة فى المجتمع بالاختلاف فى تحديد طبيعة نمط الإنتاج السائد ، وليس ثمة اتفاق بين الباحثين بشأن طبيعة نمط الأنتاج الذى ساد المجتمع المصرى خلال تاريخه الحديث والمعاصر ، بحكم أن التطورات التى خبرها المجتمع المصرى لم تؤدِّ إلى سيادة نمط إنتاج واحد فى صورة نقية خالصة . وإنما تداخلت الإنماط وتجاورت ، وأفرزت أشكالاً مثل الإقطاع الشرقى ، والنمط شبه رأسمالى شبه أسيوى .. الخ فلم تتبلور طبقة « طرازية » محددة(٥) كتلك التى حدثت فى المجتمعات الأوربية ، يمكننا وضع مصطلح لها واستخدامه على نحو أكثر دقة ووضوحاً .

وقد حفل « ماريوس ديب » بدراسة التطور الاجتماعى والاقتصادى قبل تقديم رؤيته للبنية الاجتماعية ، فقدم تحليلا اجتماعيا تاريخيا ، استفاد فيه من اجتهادات جاك بيرك وشارل عيساوى وجابريل بائير وأنور عبد الملك وإبراهيم عامر وغيرهم .. استنتج فيه أن البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، والتى أرسيت أسسها فى النصف

الثانى من القرن التاسع عشر ، كانت تنطوى على انقسامات طبقية واضحة عشية قيام ثورة ١٩١٩ ، وأنها جاءت بنتيجة ارتباط الاقتصاد المصرى بالسوق العالمية ، بعد التوسع فى إنتاج المحاصيل النقدية مع نهاية القرن التاسع عشر ، حيث شقت « العلاقات النقدية » طريقها إلى الريف المصرى عن طريق بنوك التسليف والمرابين ، كما أدت حرية التجارة المعتمدة على اقتصاد السوق إلى مزيد من التمايز بين سكان الريف ، ومن ثم برزت التمايزات الطبقية الاجتماعية بشكل واضح ، نتيجة لما يسمى « بالاقتصاد الاستعمارى » أو الاقتصاد التابع للاستعمار(٦) .

وربما كانت التحليلات السابقة تصلح للتطبيق ، بدرجة أو أخرى ، على فترة ما بين الحربين ، ورغم أن الباحث يميز بين مجتمع الريف ومجتمع المدينة ، إلا أنه فى وضع تصوره للخريطة الاجتماعية ، يضع تصنيفاً ترتيبياً معقولاً ، يذكر فيه أن الريف ، خلال فترة ما بين الحربين ، يتميز بقاعدة عريضة من الفلاحين وعمال الزراعة ، بل وصغار الملاك (الذين يقدر ملكياتهم بأقل من عشرة أفدنة) يليها طبقة متوسطى الملاك (يقدرهم ما بين ١٠ ـ ٢٠٠ فدان) تضم الأعيان المقيمين فى الريف ، الذين يؤخذ من بينهم العمد والمشايخ(٧) وبالتالى فطبقاً لتصنيفاته فإن الريف يضم طبقة أعلى من الملاك الكبار من يملكون أكثر من مائتى فدان وإن كانوا متغيبين عن الريف . فإنهم من أصول ريفية وثروتهم ترتكز على ملكية الأراضى فى الريف . وبذلك يكون المجتمع الريفى يضم ثلاث طبقات رئيسية أكبرها ملكية متغيبة عنه . أما المدن فتشكل النسبة الأكبر من بنائها الاجتماعى طبقة وسطى حضرية ، توازى الملاك المتوسطين والصغار فى الريف على وجه التقريب ، وتضم بشكل أساسى كتلة الموظفين الحكوميين وأرباب المهن الحرة ، وأن تداخلت الأعمال ، المحامين والمهندسين والأطباء والصحافيين .. الخ وتضم إلى هذه الطبقة الوسطى ، عناصر البورجوازية الصغيرة ، التى يندرج تحتها صغار الصناع والتجار والشريحة العليا من الحرفيين الذين يعملون لحساب أنفسهم ، وإن لم تتمتع هذه العناصر البورجوازية بنفس مكانة الموظفين وأرباب المهن الحرة ، إلا أنها تشاركهم الوعى ، الذى ينسب إلى « الأفندية » الذين يؤلفون النسبة الأكبر من هذه الطبقة الوسطى ، حيث يمتلكون مجموعة مترابطة من الأفكار والقيم وأنماط السلوك ، تجعلهم قطاعا متميزا ، يتغلغل مكوناً للرأى العام ، طابعاً ، إياه بطابعه الخاص ، فضلاً عن قيادته له وقت الأزمات .

وفوق هذه الطبقة الوسطى المدينية يأتى كبار الملاك ، الذين أقاموا بصفة دائمة أو شبه دائمة بالمدينة ، ممن تزيد ملكياتهم على مائتى فدان ، وهم الذين ألفوا بشكل أساسى النقابة الزراعية العامة عام ١٩٢١ ، وهؤلاء بدأوا منذ العشرينات يشاركون بشكل فعال فى المشروعات الصناعية والتجارية لبنك مصر وغيرها . ولعل هذا الاتجاه الجديد فى النشاط جعل البعض يقسم هذه الطبقة (التى سميت البورجوازية الكبيرة) إلى جناحين أحدهما كبار ملاك زراعيين والآخر يضم رجال الصناعة والتجارة أى الرأسماليين ، وذلك التقسيم استنادا إلى مصدر دخلهم ومنبعه الأساسى ، ورغم أن هناك تداخلاً واضحاً فى نشاط هذه البورجوازية الكبيرة بين ملكية الأراضى والاستثمارات الصناعية والتجارية ونحوها ، إلا أن التمييز بين هذين الجناحين ليس صعبا تماما .

وهكذا يتضمن مجتمع المدينة طبقة بورجوازية كبيرة تعلو الطبقة الوسطى ، وأن هذه الطبقة بدأ جناحها الرأسمالى ، خلال فترة ما بين الحربين ، فى البروز والتميز والاختصاص مع نهاية الثلاثينيات ، مما يعد بمثابة مؤشر لتغير البنية الاستعمارية للاقتصاد ، وأن تطور الصناعة المحلية قد أعطى قوة دافعة لتطور التجارة الداخلية ، التى أدارها المصريون بشكل أساسى منافسين تجار الاستيراد الأجانب ، يضاف إلى ذلك أن هذا التطور الصناعى قد أدى إلى نمو حجم وأهمية الطبقة العاملة . التى كان أفرادها يحتلون قاعدة البناء الاجتماعى فى المدن ، فى مقابل الفلاحين فى الريف(٨) .

وسوف نرى أن البوروجوازية الكبيرة بجناحيها هى التى لعبتت الدور الأكبر فى تأليف وقيادة الأحزاب السياسية المصرية ، يليها الطبقة الوسطى بأعيان الريف وأفندية المدينة بشكل عام ، ويمكننا استنتاج أن المجتمع المصرى منذ بدايات القرن العشرين وحتى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ يمكن توصيفه على شكل بناء هرمى ، على أساس الثروة والدخل عموما إلى ثلاث طبقات رئيسية ، عليا ووسطى ودنيا ، تضم كل منها شرائح وفئات متعددة على أساس الثروة وطبيعة العمل أو الثقافة ، مع التأكيد على أن هذه التقسيمات مفترضة وغير صارمة .

١ ـ بالنسبة للطبقة العليا فى المجتمع ، والتى يُصطلح على تسميتها بالبورجوازية الكبيرة ، فيتميز فيها جناحان وإن تم ذلك فى مرحلة تالية لنشأتها . أحدهما يضم كبار ملاك الأراضى الزراعية أو بتعبير « روبرت مابرو وسمير رضوان » « البورجوازية الزراعية »(٩) ويمكن أخذ متوسط تقديرات الباحثين بشأن ملكياتهم ، واعتبارهم ممن يمتلكون أكثر من مائة فدان(١٠) وهؤلاء فى مجملهم ينتمون فى عناصرهم إلى أصول عرقية أو دينية مختلفة ، فمنهم ذوى الأصول التركية المتمصرين ، وعناصر أخرى أجنبية ، فضلاً عن ذوى الأصول البدوية لكن غالبيتهم من المصريين الأقماح ، ومع هذه الاختلافات النوعية توجد ثمة تفاوتات فى حجم الملكية (فهناك من يمتلك أكثر من عشرين ألف فدان) يتيح لبعض الباحثين أن يقسم جناحهم إلى شرائح أخرى ..

أما الجناح الأخر فيضم العناصر الرأسمالية من رجال الصناعة والتجارة ، أو البورجوازية الصناعية والتجارية وكبار الممولين ، ولا يفيد بروز هذا الجناح أنه حدث انفصال دقيق داخل أبناء الطبقة الواحدة ، فكثير من الأسر ذات الملكيات الزراعية الكبيرة جمع أربابها بين زراعة القطن وتجارته ، كما نجح بعضها فى إقامة علاقات اقتصادية ناجحة مع بنك مصر وشركاته ، وصاروا أعضاء فى مجالس إدارات الشركات الصناعية وملاكاً لأسهم كثيرة ، ومن كبار الملاك أيضا من صاروا أعضاء بارزين فى الغرف التجارية نتيجة ممارساتهم للأنشطة التجارية على نطاق واسع . ورغم اعتماد البورجوازية الصناعية بشكل محدود على الرعايا المتمصرين ، فإنها تدعمت بشكل أساسى من الساسة المصريين ووكلاء الوزارات ، الذين كانوا كغيرهم ، أو صاروا ، ملاكاً كبارا للأرض بسبب ما حققوه من جراء اشتراكهم فى الحياة السياسية واجتياز مناصب الإدارة الرفيعة ، وإدارة الشركات الأجنبية .. وفى مجتمع زراعى فى نشأته وطبيعته تعتبر ملكية الأرض

ضرورية لجعل المرء « محترما » وذا مكانة رفيعة أو عضوا أصيلاً فى الطبقة العليا ، حتى ولو مارس نشاطاً رأسمالياً واسعاً .

ومن الملاحظ أن كبار الملاك الزراعيين لم يبدو اهتماما حقيقيا بالتصنيع حتى بدايات هذا القرن وإنما كانت اهتماماتهم مجرد محاولات فردية ، قام بها بعضهم متشجعين بالأرباح المرتقبة من خلال اشتغالهم بالتجارة واتصالهم بالأجانب ، لكن الصورة تغيرت خلال العشرينات والثلاثينات ، وإن لم يكن بمقدور هذه البورجوازية الصناعية الناشئة أن تلعب دورا هاما منفصلاً عن رأس المال الأجنبى(١١) . ويلاحظ « مابرو ورضوان » أن من ظواهر الاستثمار الملحوظة زيادة إسهام رأس المال الوطنى بنسبة بلغت ٣٤,٥٪ من مجموعة رؤوس أموال ١٧ شركة مساهمة تكونت بين عامى ١٩١٤ ، ١٩٣٣ . وأن نجاح بنك مصر يعد انعكاساً هاما لتغير السلوك الاقتصادى الاستثمارى لكبار الملاك وكبار التجار حيث بدأت هذه العناصر تتجه إلى الاستثمار فى المنشآت الصناعية بعد أن اعتادوا طويلاً على الاستثمار التقليدى فى الأرض والمبانى ، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير حين أدركوا خطورة الاعتماد كلية على زراعة القطن ، فضلاً عن وعيهم بالأرباح التى حققها الأجانب المشتغلون بالصناعة المحلية ، فصاروا يجدُّون فى الحلول محلهم ، ووجدوا فى بنك مصر وشركاته تنظيماً مؤسسياً مناسباً لتحقيق هذه الغاية(١٢) .

وبشكل عام ، ورغم الاختلافات بين عناصر أو شرائح هذه الطبقة ، أو حتى أصولها فإنها بدت طبقة متماسكة فى مصالحها الاقتصادية ، تستمتع بمكانة اجتماعية مرموقة وتتقاسم وجهات نظر سياسية واجتماعية واحدة وبحكم مركزها فى قمة البناء الاجتماعى تمكنت من ا لسيطرة على مؤسسات المجتمع ومن بينها أحزابه السياسية .

٢ - أما الطبقة الوسطى ، وهى الطبقة التى تضم الفئات والشرائح البينية Intermediate التى تحتل الموقع الأوسط بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا ، فرغم أن المصطلح ينطوى على مخاطر فى استخدامه فالملاحظ أن هذه الطبقة فى مصر فى قطاعها المدنى أو الحضرى أكبر وأوسع منها فى قطاعها الريفى ، فضلاً عن أنها تضم شرائح وفئات مختلفة ، سواء من حيث الثروة والدخل ، أو من حيث الثقافة والتعليم ، أو من حيث المهنة والوظيفة ، فهى مثلاً تضم فى قطاعها الحضرى قطاعاً واسعاً من المتعلمين ، أو الانتلجنسيا ، أو حتى الأفندية ، وهؤلاء يضمون شرائح أصحاب الوظائف ورجال الإدارة والضباط ورجال القضاء والمعلمين وأساتذة الجامعات ، وكذلك أرباب المهن الحرة كالمحامين والصحافيين والمهندسين والاطباء والمحاسبين ... كما تضم فى قطاعها الحضرى كذلك شرائح من العناصر البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، التى تمارس نشاطاً صناعياً وتجارياً ، أو الحرفيين الذين يعملون لحساب أنفسهم والذين لا يؤهلهم دخلهم للانخراط فى الطبقة الأعلى وممارسة نفوذ سياسى أو اقتصادى مؤثر ، ولذا فإن دور هذا القطاع فى الحياة السياسية كان محدودا وضعيفا وتابعاً ، وإن عوضه أبناؤها من المتعلمين ، الذين توافرت لهم فرص التعليم بفضل ما أتاحته لهم ظروف آبائهم ...

أما القطاع الريفى من هذه الطبقة الوسطى فيتمثل فى ذوى الملكيات المتوسطة ، الذين

تتراوح ملكياتهم ما بين خمسة إلى مائة فدان على وجه التقريب ، وهم فى معظمهم ، عكس كبار الملاك ، يقيمون فى الريف - وإن هجرته شرائحهم العليا أحياناً - بشكل أساسى ودائم ، وهم الذين حلوا محل كبار الملاك فى قيادة القرى وتولى مناصب العمدية والمشيخات ، فضلاً عن أن الشرائح العليا قد تزداد ملكياتها فتصعد إلى الطبقة الأعلى ، ويمكن أن نعتبر ذوى الملكيات الصغيرة - أقل من خمسة افدنة - قاعدة للطبقة الوسطى فى الريف ، عموما يبرز دور هؤلاء وأولئك فى حياة مصر السياسية على نحو كبير ، سواء بشكل مباشر من خلال شرائحهم العليا ، أو بشكل غير مباشر من خلال أبنائهم الطلاب والمتعلمين .

وسوف نلاحظ أن أهم عناصر تلك الطبقة هى تلك التى بدأت تضطلع بدور أساسى وهام فى الحياة السياسية ، وكونت ، بتطلعاتها ومثلها ونشاطها ، جزءًا من النخبة المؤثرة فى الحركة السياسية ، فضلاً عن دورها كوسيط لتحديث وتنمية المجتمع ، تلك هى العناصر المثقفة والفنية التى تستند قوتها بشكل أساسى إلى المهارات التى أكسبها التعليم الحديث إياها والتى قدمت نفسها للمجتمع من خلال تلك المهارات المهنية ، أكثر منه من خلال الثروة أو الملكية أو العلاقات الشخصية ، حتى وإن كانت بعض عناصرها من الملاك المتوسطين ، فالحاصل أن أربابها يعيشون ويحتلون مكانتهم من ناتج نشاطهم الفنى والمهنى أكثر مما يعيشون من حيازة الممتلكات أو إدارة الأعمال(١٣) ، ولذلك شاع تسمية هذا القطاع بالمثقفين أو الانتلجنسيا (تمييزا لهم عن القطاع الآخر من البورجوازية المتوسطة الصغيرة) وقد تمارس بعض عناصر هذا القطاع تلك المهن الحرة لارتباطها بنوع تعليمهم وثقافتهم ، أو للوجاهة الاجتماعية ، أو ربما لتؤهلهم للقيام بدور فى شئون الإدارة والسياسة .

ولسنا نستطيع أن نفصل تماما بين عناصر من المثقفين ، خاصة المحامين والصحافيين ، وبين كبار الملاك أو بينهم وبين عناصر من الملاك المتوسطين فالكثيرون من أرباب المهن الحرة ، الذين أحرزوا شهرة ومكانة مرموقة كانوا من أبناء الفئتين السابقتين ، ومثلهم من تولى مناصب الإدارة أملاً فى بلوغ مناصب الدولة ويذكر رؤوف عباس أن العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة ، قد بدأت تتصدر قيادة الطبقة الوسطى منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وأنها أخذت على عاتقها التعبير عن مصالح هذه الطبقة وطموحاتها ، وأن هؤلاء ، مع من التحق منهم بالوظائف الحكومية ، رغم أنهم ينحدرون من أصول ريفية ، إلا أنهم باتوا يمثلون مصالح سكان المدن(١٤) . ونظرة سريعة إلى قيادات أحزاب ما قبل عام ١٩١٩ ، وقيادات صحفها ، والعناصر المتعلمة فى الإدارات والنظارات من المصريين ، سوف نتبين أن غالبيتهم ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، على اختلاف شرائحها وتدرجاتها ، وإن انتمى بعضهم إلى عائلات الملاك الكبار .

٣ - والطبقة الدنيا هى التى تشكل قاعدة البناء الاجتماعى لمصر ، ويمكن أن نسميها طبقة العمال والفلاحين ، هؤلاء فى المدن وأولئك فى القرى (رغم أن هناك من يسمى الفلاحين « عمال زراعة » ورغم أن هناك فئات من الملاك يسمون أنفسهم فلاحين لسبب أو لآخر فإننا نقصد بالفلاحين هنا المعدمين ممن لا يملكون أرضاً ويعملون تلقائياً فى أراضى الملاك أو ممن يبيعون قوة عملهم فى الريف ، وقد نضيف إليهم عناصر من ذوى

الملكيات الصغيرة جدا (فدان فأقل) وهؤلاء جميعا يشكلون الأغلبية الساحقة فى الريف المصرى وقد نستنتج حجمهم إذا عرفنا أن صغار الملاك فى الريف (خمسة أفدنة فأقل) يشكلون ، مع المعدمين ، نسبة ٩٣,٣٪ من الملاك حتى عام ١٩٥٢ ، وهؤلاء وأولئك عاشوا جميعا دون أن ينخرطوا فى تنظيمات خاصة ، ولم تكترث لهم الأحزاب السياسية ، وكانوا يعانون دائما من سوء توزيع الملكية ومن استغلال الطبقات الأعلى ، سواء من جانب الأسرة المالكة أو كبار الملاك والأعيان ، ويواجهون دائماً سلطة تعمل فى خدمة هؤلاء جميعا ، ورغم افتقار غالبيتهم إلى الوعى السياسى نتيجة الجهل ، إلا أن الشعور الوطنى الفياض قد حركهم خلال ثورة ١٩١٩ كما هو معروف .

أما نظراؤهم فى المدن فهم العمال الأجراء ، الذين لا يملكون أية وسيلة من وسائل الإنتاج ويكسبون عيشهم من بيع قوة عملهم دون غيرها ، ممن برزوا فى نهاية القرن التاسع عشر ، يشتغلون فى المشروعات الكبيرة والحديثة نسبيا فى الصناعة والنقل ، وهؤلاء يضمون أخلاطاً شتى بعضها يمتد لأصول ريفية ثم هاجروا والبعض من أصحاب الحرف الذين طوروا خبراتهم ، مع تقدم أساليب الصناعة ، حين ضعفت طوائف الحرف ، وهؤلاء وأولئك استطاعوا تأكيد وجودهم الطبقى ، بدرجة من الوعى ، خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ، متأثرين بالعمال الأجانب ، الذين وفدوا إلى مصر ، فى تشكيل وعيهم ونضالهم ، حتى لقد بدأت الحياة الحزبية فى تجربتها السابقة (١٩٠٨ ـ ١٩١٤) ـ وبالذات الحزب الوطنى ـ تبدى اهتماما كبيرا بالعمال ونقاباتهم ، بينما استطاع العمال تأسيس نقابات مصرية خالصة ، ورغم أن كفاح العمال اتسم فى فترة ما قبل الحرب الأولى بالطابع الاقتصادى البحت ، من أجل تحسين ظروف العمل وشروطه ، إلا أنهم ما لبثوا أن التحموا بالحركة الوطنية والسياسية ، كما أصبحوا ـ باعتبارهم صاروا يمتلكون وعيا طبقيا وسياسياً ، عن نظرائهم فى الريف ـ مجالاً للصراع بين القوى السياسية والحزبية للسيطرة عليهم والاستفادة بقوتهم الاجتماعية ، خوفا .. أو طمعا فى استغلال قوتهم(١٥) .

وثمة ملاحظة هامة نود الإشارة إليها قبل تحليل بنى الأحزاب السياسية هى أن الحياة الحزبية المصرية حياة « قاهرية » و « مدنية » بالدرجة الأولى ، رغم محاولات بعض الأحزاب التغلغل فى الأقاليم والريف وتأليفها لجانا فرعية تستهدف وذلك ، إلا أن الوجود الفعلى للأحزاب ظل فى العامة بشكل كبير وفى مدن الأقاليم بشكل محدود . ويترتب على ذلك ملاحظة أن أكثر القوى الاجتماعية تشكيلا للأحزاب وقيادة لها وانخراطاً فى بنياتها هى البورجوازية الكبيرة بجناحيها ، المقيمة فى العاصمة يليها الطبقة الوسطى بمثقفيها بشكل أساسى وما يقابلهم من أعيان الريف ومتوسطى الملاك وهذا ما ستوضحه الدراسة المفصلة ..

٢ ـ البنية الاجتماعية للوفد(*) :

ينبغى فى البداية أن نؤكد على أن الوفد كان ذا طبيعة ثنائية ، فهو يعتبر نفسه ممثلاً للحركة الوطنية أو للأمة المصرية بأكملها ، وقد نُظمت بهدف تحقيق الاستقلال ، سواء بالمفاوضات أو بالنضال ، وهو فى ذات الوقت حزب سياسى ، ينافس الأحزاب الأخرى

للوصول إلى السلطة وممارسة شئون الحكم . وفيما يتعلق بالبيعة الأولى ، فيلاحظ أنها ظلت سمته الأساسية خلال فترته الأولى (١٨ ـ ١٩٢٣) بينما برزت طبيعته الثانية عندما خاض الانتخابات البرلمانية (٢٣ ـ ١٩٢٤) على أساس حزبى ومن ثم تأليفه للوزارة الشعبية الأولى عام ١٩٢٤ ، حينئذ بدأ الوفد مرحلة جديدة تماما وإن كان فى ظل قيادة ظلت تؤكد دوماً على صفته الأولى كهيئة وطنية ، بينما كانت ممارساتها السياسية العملية تفصح عن طبيعته الحزبية .

صحيح أن الوفد خلال مرحلته الأولى ، شكل فى مجرى تطوره ونضاله العام عدة تنظيمات ارتبطت به بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال لجنته المركزية أو سكرتيره العام ، كالجهاز السرى ولجان الطلبة والعمال والسيدات ، لكن ليس ثمة ما يقطع بما إذا كانت هذه التنظيمات قد ارتبطت بالوفد باعتبارها جزءا من تنظيم حزبى ، بصورة رسمية أو واضحة تماما .

لقد نص قانون الوفد على أنه الناطق بلسان الأمة المصرية ، وأنه « يستمد قوته من رغبة أهالى مصر التى يعبرون عنها رأساً أو بواسطة مندوبيهم فى الهيئة النيابية » وأن حدود وكالته تتعلق بتحقيق الاستقلال التام ، ومن هنا استمر لعقود من السنين ، لأن المسألة التى فوّض من أجلها بقيت دون حل ، الأمر الذى أكسب الوفد ، مع مرور هذه العقود ، سمات مميزة جديدة ، انعكست بطبيعة الحال على شكله وبنائه الاجتماعى[١٦] .

وبرغم ذلك كان الوفد يعتبر نفسه « الأمة المصرية » وأنه ليس مجرد حزب ، بل هو المدافع عن مصالح الأمة والحامى لحرياتها ، المطالب باستقلالها ، وكان سعد زغلول يقول « إننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة » وفى انتخابات عام ١٩٢٥ أعلن أن الوفد يدخل الانتخابات ، ليس كحزب . بل كوكيل عن الأمة ، ومن هنا لُقب رئيس الوفد « بزعيم الأمة » وبيته « ببيت الأمة » ومع ذلك فقد كان سلوك الوفد الانتخابى ، من حيث برامجه وتنظيماته ودعايته قائمة على أساس حزبى ، خاصة بعد أن تألف حزب الأحرار الدستوريين من الخارجين عليه فى أكتوبر ١٩٢٢ ، وقد زكى الملك الحزبى للوفد.بطبيعة الحال فوزه فى الانتخابات البرلمانية الأولى . ويتصل بتأكيد ذلك أن سعداً أوعز إلى أعضاء الوفد فى مجلس النواب أن يضعوا نظاماً ثابتاً للهيئة الوفدية ،فاعتبر الحاضرون جمعية عمومية ، واعتبر الوفد لجنة تنفيذية لهذة الجمعية ، وصار الاسم هو « الهيئة الوفدية »[١٧] .

وبالرغم من تمثيل الوفد للاتجاهات السياسية والدينية المختلفة فى المجتمع ، فإنه جاء خلال هذه المرحلة أقرب فى مجمله إلى صورة « الجبهة » ، منه إلى « الحزب السياسى » لقد كان يقترب من مفهوم الائتلاف بين اتجاهات وقوى اجتماعية وسياسية مختلفة ، لبت نداء الوطن والدعوة إلى استقلاله ووجدت فى الوفد أداة لإنجاز هذا الهدف ، لكن هذا بطبيعة الحال لا ينفى الطبيعة الحزبية والسلوك الحزبى الذى طبع به الوفد منذ عام ١٩٢٣ ، أى خلال مرحلته التالية .

وثمة ملاحظة أولية تتعلق بقيادة الوفد وأصولها الإجتماعية ، لابد من إيرادها هنا لأهميتها ، تتمثل فى اعتبار قيادة الوفد تنتمى بشكل أساسى إلى طبقة كبار الملاك ، بجناحيها

الزراعى والرأسمالى ، من الطبقة الوسطى ، خاصة الأفندية من أصحاب المهن الحرة والبورجوازية الصغيرة ، ولم يكن فيها من يمكن اعتباره منتميا للطبقة الدنيا ، أو ممثلاً للفلاحين والعمال .

وعند تأليف الوفد فى البداية نص قانونه على ضرورة أن يختص كل عضو بنفقاته الخاصة من سفر وإقامة ، كما نص على أن يختار أعضاء اللجنة المركزية من « ذوى المكانة والغيرة »(١٨) وواضح أن ذلك لن يتوافر إلا لذوى المقدرة المالية من أغنياء المجتمع ، من كبار الملاك وأبنائهم . ولأننا لا نعثر فى مصادر الوفد عما يفيد فى تقدير أعضائه ، من حيث الحجم النسبى والفئات التى انضمت إليه عبر تاريخه ومن ثم أصولها الاجتماعية ، ولأن أحزاب التجربة الليبرالية تميزت بنخباتها السياسية التى قادتها وبدور الشخصيات أكثر من تميزها بنشاط ودور الجماهير فيها ، لذلك سنركز على دراسة القوى الاجتماعية المؤثرة فى سياسة الوفد وقيادته ومن ثم أصولها الاجتماعية آخذين فى الاعتبار أن الوفد كان تجمعاً بغير حصر للعضوية فالوفد حتى فى بنائه التنظيمى لم تجعل بالقواعد الجماهيرية ، حتى بدا التنظيم أساساً هو الوفد والهيئة الوفدية وليس أكثر ، رغم جماهيريته وشعبيته الجارفة ، وكأنه أراد بهذا التكوين أن يكون « حزب نخبة » فكان الوفد والهيئة الوفدية بحق هما كل شىء فى الحزب الكبير ، أما الجماهير فليس لها إلا أن تؤيد الوفد وتذهب إلى صناديق الانتخابات للتصويت لمرشحيه ، إيمانا منها بدوره الوطنى ، وإن كان هذا الأمر ، مع تطور الأوضاع لم يعد كافيا لاستمرار الوفد ومن ثم كانت أزمته .

وإذا قلنا أن الوفد كان تجمعا هائلاً بغير حصر للعضوية ، فينبغى التأكيد على أنه لم تكن هناك شروط محددة للعضوية ، وإنما بنيت أساساً على مدى قوة المؤيدين باعتبارهم أقدر وأنفع للعمل فى الوفد ، فأصبح العضو يرشح ويختار على أساس صلاحيته ومنفعته وشعبيته دون تحديد واضح طوال فترة كبيرة من تاريخه ، ورغم تشكيله لجانا فرعية للجنة المركزية فى الأقاليم ، ولجانا للطلبة والموظفين والعمال وغيرهم ، فضلاً عن التنظيمات السرية ، إلا أن هذه اللجان لم ترق فى عملها ووظيفتها إلى مستوى اللجان القاعدية للحزب(١٩) . وربما كانت اللجان الفرعية فى الأقاليم تعنى أساساً بجمع التبرعات وبالدعاية للقيادة الوفدية ودورها فى خدمة القضية التى تألف الوفد من أجلها .

ففيما يتعلق بالطبقة العليا فى المجتمع بعناصرها البورجوازية ، زراعية أو رأسمالية فسوف نجدها تشكل دائما أغلبية واضحة فى قيادة الوفد ، سواء كان هؤلاء بأشخاصهم كقادة للوفد ، أو بأبنائهم المتعلمين من ذوى المهن الحرة ، الذين يمكن تصنيفهم ، باعتبار أن ملكياتهم أقل ، كشرائح عليا فى الطبقة الوسطى ، وبالذات عناصر المحامين والمهندسين والاطباء وغيرهم من أرباب المهن الحرة .

ومن المعروف أن هيئة الوفد التى تألفت فى نوفمبر عام ١٩١٨ كانت تتألف من سبعة أعضاء كانوا جميعا من كبار الملاك الزراعيين (الذين أصبح سعد زغلول منهم منذ توليه الوزارة قبيل ثورة ١٩١٩) ، وعندما وسع سعد من دائرة الوفد ليكون أكثر تمثيلاً للأمة ، ضم سبعة أعضاء آخرين كان منهم ستة من نفس الطبقة العليا ، ٤ من كبار الملاك ، ٢

من كبار الملاك أيضا لكنهما من الجناح الرأسمالى الصناعى أيضا وهما إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى(٢٠) .

وجاء تكوين اللجنة المركزية العليا للوفد لقيادة الثورة يضم ٤٣ عضوا كان عدد كبار الملاك والرأسمالية منهم ٣٦ عضوا أى بنسبة ٨٣,٣٪ . ولما خرجت الجماعة التى ألفت حزب الأحرار الدستوريين فيما بعد وكانت تضم عناصر كبار الملاك والرأسماليين بشكل أساسى ، عامى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ظلت عناصر كثيرة من نفس الطبقة تشكل قطاعاً هاما ومؤثرا فى قيادة الوفد ، ورغم أن هناك من يعتبر أن خروج عناصر مثل إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى وعبد الخالق مدكور ، يمثل خروجاً لعناصر الرأسمالية الكبيرة من الوفد ، إلا أن هذه العناصر كانت لها صفة مزدوجة ، باعتبارهم ملاكاً كبارا ورجال صناعة وتجارة ، فضلاً عن بقاء نسبة عالية فى القيادة الوفدية من نفس الطبقة مثل فتح الله بركات وواصف بطرس غالى ومرقص حنا وأحمد مظلوم(٢١) ..

وخلال انتخابات ٢٣ ـ ١٩٢٤ كانت هيئة الوفد العليا تضم ٢٧ عضوا كان منهم ١٣ من كبار الملاك إما من أولئك الذين تكونت ملكيات أسرهم منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وكانوا من العمد والمشايخ أو أبنائهم ، أو من سكان المدن الذين ازدادت ملكياتهم فيما بعد .. فمن الفئة الأولى تبرز أسماء حسن الباسل ، المصرى السعدى ، حسين هلال ، محمد علوى الجزار ومراد الشريعى ، ومن الفئة الثانية سعد زغلول ومكرم عبيد وسنيوت حنا وجورج خياط وواصف غالى وإبراهيم راتب وعطا عفيفى وفخرى عبد النور . أى أن نسبة كبار ملاك الأراضى فى قيادة الوفد بلغت ٤٨,١٪ بينما بقية النسبة تنتمى إلى الطبقة الوسطى من متوسطى الملاك أو من عناصر الطبقة الوسطى الحضرية ، رغم صعوبة التمييز بين الفئتين ذلك لأن الكثيرين منهم يجمعون بين الصفتين : ملاكا متوسطين وأفندية ، بالإضافة إلى أن عناصر من هؤلاء الأخيرين من ذوى أصول ريفية ، ولا يملكون أرضاً لها أهمية ، إلى جانب ذوى الأصول الحضرية منهم ..

وفى أوائل الثلاثينات ، عندما حدث الانشقاق المعروف فى أواخر عام ١٩٣٢ والذى أقيل واستقال فيه من هيئة الوفد عشرة أعضاء هم : الغرابلى ، الباسل ، فتح الله بركات ، مراد الشريعى ، علوى الجزار ، فخرى عبد النور ، عطا عفيفى ، راغب اسكندر ، سلامة ميخائيل ، ثم على الشمسى(٢٣) ، ثم ابتعد عن الفئة كذلك أربعة أخرون ، بالاستقالة أو الوفاة هم : واصف غالى ، حسين هلال ، جورج خياط ، ومرقص حنا ، لم يبق بهيئة الوفد سوى سبعة أعضاء هم : النحاس ومكرم واحمد ماهر والنقراشى ، وسنيوث حنا ، وويصا واصف وحسن حسيب ، لذلك ضم الوفد إلى هيئته ١٢ عضوا جديدا . كان منهم أربعة من البورجوازية الكبيرة سواء من كبار الملاك أو الرأسمالية وهم : محمود الأتربى ، أحمد حمدى سيف النصر ، محمد الشناوى ، وإبراهيم سيد احمد ، وإن كان الثالث يجمع الصفتين معا ، أما الرابع فهو كبير تجار الاسكندرية ، ورئيس لجنة الوفد المركزية بها(٢٤) .

وبذلك يمكن القول بأن قيادة الوفد ممثلة في هيئته العليا والتى ضمت ١٩ عضواً ،

يمكن الجزم بأنها ضمت خمسة من كبار الملاك والرأسماليين[٢٥] أى نسبة ٢٦,٣٪ مما يسجل نقصا واضحاً لصالح عناصر الطبقة الوسطى حتى أواسط الثلاثينات ، حتى لقد بدت هيئة الحزب الكبير كما لو كانت تمثيلاً للطبقة الوسطى فى مجملها . الأمر الذى عكس خللاً ملحوظاً فى الوضع التقليدى داخل قيادة الوفد وهو أمر سيستدركه الحزب فيما بعد .

ولم يلبث الأمر أن تغير فى أواخر الثلاثينات حين تفشت الصراعات داخل الوفد منذ أواخر عام ١٩٣٧ وأوائل عام ١٩٣٨ ، عندها حاول الحزب استعادة توازنه القديم ، فقد اسفرت هذه الصراعات عن خروج المجموعة التى ألفت الهيئة السعدية كما هو معروف ، حيث خرج أربعة ينتمون للطبقة الوسطى من الهيئة ودخلها ١٦ عضوا جديدا كان منهم ١٢ ينتمون لكبار الملاك والرأسمالية هم : سليمان الوكيل ، محمد المغازى عبد ربه ، بشرى حنا ، محمد الحفنى الطرازى ، كمال علما ، فهمى ويصا ، سيد بهنسى ، محمد محمود خليل ، عثمان محرم ، ثم فؤاد سراج الدين (الذى كان قد دخل الوفد منذ عام ١٩٣٦) ، وأحمد مصطفى عمرو ، وصبرى أبو علم . فإذا أضفنا إليهم الخمسة الذين ظلوا بالوفد المشار إليهم سابقا ، يصبح مجموع من ينتمون إلى البورجوازية الكبيرة ، من كبار الملاك والرأسمالية ، فى هيئة الوفد العليا ١٧ عضوا ، من مجموع ٢٧ عضوا ، أى أن نسبتهم ارتفعت إلى نحو ٦٣٪ فى مقابل انخفاض نسبة العناصر المنتمية للطبقة الوسطى حيث صارت ٣٧٪[٢٦] .

وفضلاً عن رغبة الوفد فى استعادة توازنه التقليدى فإنه أراد أن يوازن بثقلهم الاقتصادى والاجتماعى العناصر المثقفة والفنية التى ابتعدت عن الحزب ، بالإضافة إلى تدعيم خزانته بتمويل هؤلاء الكبار ،الذين يملكون الثروة والعصبية ، وقد رأى المختلفون داخل قيادة الوفد فى ذلك تدهورا وإضعافاً ، على اعتبار أن هؤلاء الجدد ليس لهم ماضٍ يؤهلهم لتصدر المراكز القيادية فى الوفد ، الأمر الذى وسع الهوة بين قياداته وقواعده وأثار نفورا شعبيا ضد الوفد . وقد حدث بالفعل أن هذه العناصر ، عندما قوى نفوذها فى قيادة الوفد ، صارت تؤثر على مسيرته وتوجه مجمل سياساته فى المرحلة التالية ، وتوجهها بما لا يتعارض مع مصالحها[٢٧] .

ولكن الوضع لم يستمر داخل بنية الحزب الكبير على هذا الحال ، فقد جاءت الحرب العالمية الثانية ، ومانتج عنها من انعكاسات على المجتمع المصرى ، ونمو قوى اليسار وخاصة فى الوفد ، بين قواعده وشبابه ، حتى لقد اضطرت القيادة إلى أن تفسح المجال لهذا الاتجاه بإملاء الظروف وتحت ضغط الإحساس بالخطر والرغبة فى كسب النفوذ والتأييد بين الجماهير ، خاصة بعد طرد الوفد من الحكم سنة ١٩٤٤ ، ورغبة قياداته فى حشد الجماهير وتأليبها ضد حكومات الأقلية التى خلفته ، مع ذلك جعل الاتجاه التقليدى (اليمينى) يدعم وجوده ويتمسك به فى قيادة الحزب لتحجيم قوة اليسار ، التى انتشرت فى قواعد الحزب وصحفه ، حتى لا تشكل قوة ضغط حقيقية[٢٨] .

فجاءت نتائج انتخابات عام ١٩٥٠ التى فاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة لتعطى مؤشرا ، هو المتاح حتى الآن - على وضع كبار الملاك والرأسمالية داخل الحزب الكبير ، فقد حصل

الوفد على ٢٢٦ تعهداً من مجموع ٣١٩ فى مجلس النواب أى بنسبة ٧٠,٨٪ . ويمكن التأكيد على أن نسبة كبار الملاك وكبار رجال الصناعة والتجارة قد بلغت ٤٩,٠٤٪ من مجموع النواب الوفديين (فى مقابل ٥٧,١٤٪ للطبقة الوسطى)(٢٩) . مما يعكس تضاؤلاً نسبيا فى حجم الطبقة العليا داخل الهيئة النيابية للوفد وهى إحد تنظيماته السياسية الهامة .

ويلاحظ أن الطبقة الغالبة لأعضاء الهيئات النيابية من المصريين توضح تزايد نسبة كبار الملاك فى مجلس النواب مثلاً ، حيث شروط العضوية تجعل الثراء شرطاً للترشيح . ففى مجلس نواب سنة ١٩٢٤ بلغت نسبة كبار الملاك والرأسماليين فيه ٤٣,٥٪ ، وفى سنة ١٩٣٠ بلغت ٤٦٪ ، ثم ارتفعت إلى ٥٣٪ سنة ١٩٤٢ ، أما الهيئة العاشرة والأخيرة (٥٠ - ١٩٥٢) فبلغت ٣٧٪ . وكانت نسبة النواب الوفديين من كبار الملاك والرأسماليين منهم على الترتيب فى نفس الهيئات ٨٤٪ سنة ١٩٢٤ ، ٩٣٪ سنة ١٩٣٠ ، ٨٨٪ سنة ١٩٤٢ ، ٧١٪ سنة ١٩٥٢ . الأمر الذى يوضح أن نسبة نواب الوفد بين ممثلى هذ الطبقة العليا مرتفعة للغاية ، وقد يفيد هذا أيضا إذا عرفنا أن هذه النسبة الكبيرة لهذه الطبقة داخل مجلس النواب لا تختلف كثيرا عن نسبتهم داخل الأغلبية الوفدية .

ويبرز دور كبار الملاك داخل تنظيمات الوفد العليا أيضاً إذا تذكرنا أن رئيسيه (سعد زغلول ومصطفى النحاس) خلال فترة دراستنا ، كان أولهما من كبار الملاك ، وربما كان الأخير ، استثناءً مؤقتا لانتمائه إلى الطبقة الوسطى ، حيث ما لبث أن انتقل إلى الطبقة الأعلى خاصة عندما صاهر أسرة الوكيل ، أما السكرتير العام للحزب فقد كان ينتمى للطبقة العليا دائما ، يتضح هذا من اسماء مكرم وأبو علم وعبد السلام جمعة وسراج الدين .. وحتى فى الوزارات التى شكلها الوفد عبر تاريخه ، لم تقل نسبة ممثلى البرجوازية الكبيرة فى أى منها عن ٨٠٪ من أعضائها ، بينما احتلت الطبقة الوسطى ، وخاصة المحامين من أبنائها بقية النسبة(٣٠) .

من كل ما سبق يتضح أن الطبقة العليا فى مصر ، أو البورجوازية الكبيرة ، بجناحيها المعروفين ، كبار الملاك الزراعيين وكبار الرأسماليين الصناعيين والتجاريين ، كانت تمثل نسبة هامة وكبيرة فى قيادة الوفد ، وعلى امتداد معظم تاريخه ، فكما لاحظنا كانت الغالبية لكبار الملاك ، يشاركهم بنسبة أقل الرأسماليون ، رغم عدم وجود حدود فاصلة بين الفريقين ، كما أشرنا ، وكان الوفد حريصاعلى ذلك دائما بل على تأكيده(٣١) ، وقد لاحظنا كيف دعم الوفد قيادته بهذه العناصر فى أواخر الثلاثينات ، عندما أثرت الانسلاخات والانشقاقات فى قيادته ، وبدا أن عناصر كثيرة من كبار الملاك قد انصرفت عنه لسبب أو لآخر ، وسوف يكون لسيطرة كبار الملاك والرأسماليين على الحزب الكبير آثارها فى توجيه سياسته ، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات التى طرحت لإصلاح أوضاع الملكية وغيرها مما يتصل بالأوضاع الاجتماعية ، وخير مثال على ذلك موقف الوفد المعروف من مشروع محمد خطاب وغيره ، الأمر الذى سيؤدى إلى انعكاس « التكوين الاجتماعى » للوفد على « موقفه الاجتماعى » فيما بعد .

لقد كان الوفد حريصاً على أن تكون قيادته العليا على هذا النحو ، ليفيد من تمويل

هؤلاء لنشاطه فى الداخل والخارج ، ومن هنا اتخذت هذه المسألة شكل « تبرعات » ، ثم أضيفت إليها « الاشتراكات » التى فرضت على الأعضاء منذ عام ١٩٢٤ ، ثم الاشتراكات الشهرية التى تقررت على أعضاء البرلمان من الوفديين ، وأخيرا « الواجبات » التى فرضها الحزب على مرشحيه ، بأن يدفع المرشح لخزينة الوفد ما يستطيع دفعه .. ومن المعروف أن هذه الالتزامات المالية لا يقدر على الوفاء بها دائما سوى الأغنياء والميسورين ، ومن ثم انفتح الباب أمام هؤلاء لقيادة الوفد وهيئته ، وقد بدا هذا أمرا طبيعياً فى ظروف الكفاح الوطنى فى سنوات الوفد الأولى . ولكنه لم يعد كذلك عندما خرجت المسألة عن هدفها الوطنى فيما بعد ، حين ضم إليه الوفد عناصر من كبار الملاك والأغنياء ، ممن ليس لهم ماضٍ وطنى ونضال معروف ، لحاجة الحزب إلى المال ، مما أثار العناصر المنتمية للطبقة الوسطى فى قيادة الحزب ، التى لعب رجالها دورا وطنيا مشهودا فى كفاح الوفد خلال سنواته الأولى(٣٢) . وكان كبار الملاك من جانبهم قد انضموا لقيادة الحزب الكبير أملاً فى بلوغه السلطة ، باعتباره يمثل الأغلبية دائماً ، الأمر الذى يضمن لهم مصالحهم بطبيعة الحال من خلال تولى الحكم .

أما عناصر الطبقة الوسطى فى الوفد وقيادته ، والتى تضم متوسطى الملاك من أعيان الريف ، وصغارهم ، بدرجة محدودة ، فى قطاعها الريفى ، ثم المثقفين من أصحاب المهن الحرة والموظفين ، وصغار الصناع والتجار (البورجوازية المتوسطة والصغيرة) فى قطاعها الحضرى . فإن ثمة ملاحظة لابدَّ من إيرادها هنا تتمثل فى أن أحداث ثورة ١٩١٩ ، مثلما جذبت عناصر من الطبقة العليا إلى العمل الوطنى العام ، فإنها صاغت نوعاً من التحالف بين الأعيان والأفندية ، وإن كان الأخيرون فى معظمهم ينتمون إلى الأعيان ومتوسطى الملاك ، وإلى صغارهم بدرجة أقل ، إذا بنينا الوضع الاجتماعى على أساس الملكية . وتفيد هذه الملاحظة فى أن هذا التحالف هو الذى غذى ، بحكم الدور النضالى ، الكوادر المحلية للوفد على مستوى الدوائر المحلية الانتخابية ، فانتمت تلك الكوادر إلى هذه الطبقة ذاتها . فعلى سبيل المثال كانت اللجنة النمطية فى الدائرة الانتخابية للوفد فى الوجه البحرى غالباً ما تضم محاميا وتاجرا وثلاثة يمكن تصنيفهم من الأعيان ، والأعضاء الباقين من أعضاء التنظيمات المحلية فى لجان الشياخات ومجالس القرى ، أما ما يقابلها من لجان القاهرة فنجد أن لجنة مثل لجنة السيدة زينب كانت تضم عشرة أعضاء يمكن تصنيفهم على أنهم من الأعيان ، وثلاثة من الأطباء ، ومحاميا وكاتبا وتاجرا ، والباقين يمكن تصنيفهم على أنهم من الأفندية(٣٣) .

ولكن الأمر يختلف بالنسبة لقيادات الوفد على مستوى اللجان العامة للمديريات ، فلم تمثل فيها الطبقة الوسطى ، التى أسهمت بصورة رئيسية فى مناصرة الوفد ، بشكل كبير ، حيث كانت تضم نسبة أكبر من كبار الملاك المنتمين للعائلات الشهيرة ، فلجنة الوفد العامة لمديرية المنيا مثلاً كانت تضم (٩ من ١٤ عضوا) ممن ينتمون لعائلات عبد الرازق الشريعى والمصرى والسعدى وحنا وموسى .. الخ ، أما القيادة العليا للوفد على المستوى الوطنى فقد لاحظنا علو النسبة لكبار الملاك فيها ، مقارنة بالقاعدة الاجتماعية للوفد .

إن القيادات المحلية ـ أو القاعدية ـ للوفد خلال مرحلته الأولى ١٨ ـ ١٩٢٣ كانت تنتمى للطبقة الوسطى من الأعيان والأفندية ، وذلك يمكن فهمه في ضوء التحالف الوطنى الذى تم بشكل واضح بين الفئتين خلال أحداث ثورة ١٩١٩ ، كما أشرنا ، الأمر الذى أوجد فى الساحة السياسية عنصراً اجتماعيا قوياً صار ينافس كبار الملاك ، الذين كانوا يعتبرون أنفسهم كبراء الأمة ورؤساءها .. وثمة مؤشر على ذلك يستفاد من نتائج انتخابات المندوبين التى جرت فى سبتمبر ١٩٢٣ ، التى لوحظ من نتيجتها أن أغلب المندوبين المنتخبين ممن لا يملكون أرضاً ولا عقاراً ..

وعندما أجريت الانتخابات (٢٣ ـ ١٩٢٤) كانت الهيئة الوفدية تضم ٢٧ عضوا ، اتضح أن ١٤ عضوا منهم ينتمون للطبقة الوسطى ، ومنهم بطبيعة الحال من يحمل داخلها الصفتين : أى من متوسطى الملاك ومن الأفندية ، مثل عاطف بركات ، سلامة ميخائيل ، على الشمسي ، مصطفى القاياتى وراغب اسكندر ، ومنهم من يحمل صفة متوسطى الملاك فقط كفتح الله بركات ، مصطفى بكير ، السيد حسين القصبى ، ومنهم من جاء من الطبقة الوسطى الحضرية تماما ، حتى وإن كان من ذوى أصول ريفية ، ودون ملكية تذكر ، أو كان من أصول حضرية كمصطفى النحاس ، ويصا واصف ، مرقص حنا ، نجيب الغرابلى ، عبد الحليم البيلى وحسن حسيب .. أى أن قيادة الوفد العليا على المستوى الوطنى عام ١٩٢٤ كانت تضم ٥١,٨٪ يمكن تصنيفهم اجتماعيا باعتبارهم طبقة وسطى بشرائحها وفئاتها المختلفة .

لقد كان سعد زغلول يبدى اهتماما واضحاً بالطبقة الوسطى ، وعلى الأخص بأعيان الريف ، الذين كان يتوجه إليهم بحملته الانتخابية ، وهو يعلم أن الفلاحين يسيرون خلفهم وعندما بفخر بأنه فلاح ابن فلاح ، فقد كان يقصد طبقة أعيان الريف وأتباعهم فى الريف ، ضد كبار الملاك من الأحرار الدستوريين . وكان واضحاً أن الوفد يعبر عن التطلعات السياسية لهذه الطبقة فى الريف حين طرح فى برامجه المطالب المتعلقة بانتخاب العمد ولا مركزية الإدارة وإعادة تنظيم المجالس المحلية والبلديات .. الخ . وقد نجح الوفد فى التغلغل فى الريف وتحقيق شعبية معروفة بفضل نجاحه فى كسب أهم عناصره وهم الملاك المتوسطون ، والأعيان منهم على وجه الخصوص ، والفلاحون بالتبعية ، حتى أن هناك من استنتج من ذلك أن تأييد الوفد الواسع فى الأقاليم ، على خلاف المدن الكبرى ، يدل على أن قوة الوفد الأساسية تكمن فى الريف[٣٤] . ولكن دراسة أحدث رأت أن قوة الوفد وتفوقه السياسى فى المدن الكبيرة أكبر بكثير من الريف ، لتخلص فى النهاية إلى أن الوفد « حزب مدينى » الطابع والقوة ، ويقدم صاحبها أسانيده التى تلقى بدورها مزيداً من الضوء على البناء الاجتماعى للوفد ، وتبرز دور الطبقة الوسطى ، فى قطاعها المدينى بالذات ، فى نشاط الوفد وفاعليته .

وفى هذا الصدد يبرز دور الطلبة ، الذين ينتسبون إلى هذه الطبقة الوسطى المدينية بشكل أساسى ، باعتبارهم أبناؤها ، ثم يبرز كذلك دور المحامي ، الذين إعتاد الوفد الفوز بأغلبية مقاعد نقابتهم ، وتغلغل هؤلاء كذلك داخل البرلمانات بشكل واسع أثار خصومهم ،

وكذلك تأييد أطباء كثيرين للوفد فضلاً عن عناصر الكتاب والصحافيين المؤيدين للوفد والمدافعين عن سياسته . ومن نفس عناصر الطبقة الوسطى المدينية حظى الوفد بتأييد البورجوازية المحلية الناشئة فى المدن ، من أصحاب المحلات والورش وتجار القطن وغيرهم ، ويمكن ملاحظة التأييد الذى تمتع به الوفد بين التجار من خلال المواقع الهامة التى احتلها هؤلاء فى مراكز القيادات المحلية للوفد فى مدن الأقاليم(٣٥) .

والعناصر السابقة مدينية الطابع والوجود كما هو معروف ، حتى لقد بدا الطابع العام للأحزاب المصرية ، وأكبرها الوفد كما رأينا ، طابعاً مدينياً و« قاهريا » على وجه الخصوص ، وإذا نظرنا للوفد من زاوية المهن التى تمارسها قياداته ، فسوف نجدها فى معظمها مهناً مدينية ، ويؤكد ذلك أن أعضاء الهيئة العليا للوفد سنة ١٩٢٤ وكان عددهم ١٧ عضوا ، كان يعمل منهم ١٨ فى مهن مدينية ، من المحامين والقضاة الأطباء والمعلمين والموظفين والتجار ورجال الصناعة ، واستمر هذا الوضع حتى نهاية العشرينات ، حتى كانت نفس الهيئة تضم ١٥ يعملون فى مهن مدينية من مجموع ٢٢ عضوا(٣٦) . والخلاصة أن القاعدة الاجتماعية للوفد كانت تغطى المدن والريف على حد سواء ، وإن كانت قوته الفعالة والأساسية تكمن فى القاهرة والاسكندرية . وعواصم المديريات الكبرى على وجه الخصوص . وأن الطبقة الوسطى من الأفندية والملاك المتوسطين حتى نهاية العشرينيات كانت تمثل بنسبة أكبر فى القيادة العليا للوفد . لقد كانت هذه الهيئة تضم فى البداية ٢٧ عضوا ، ولكنها صارت ٢٢ عضوا مع نهاية العشرينات عندما فقدت خمسة من أعضائها بالوفاة (هم عاطف بركات والمصرى السعدى سنة ١٩٢٤ ، سعد زغلول والسيد حسين القصبى ومصطفى القاياتى سنة ١٩٢٧ ، ثم استقال عبد الحليم البيلى سنة ١٩٢٤ ، وأقيل إبراهيم راتب سنة ١٩٢٨ ، وفى المقابل انضم للهيئة العليا د . أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى سنة ١٩٢٧ فصارت تضم ٢٢ عضوا ، كان منهم ١٣ عضوا ينتمون للطبقة الوسطى من الأفندية والملاك المتوسطين والشريحة العليا (الأعيان) من هؤلاء الآخرين بالذات أى يمثلون ٥٩٪ .. وهى نسبة كبيرة كما نلاحظ .

وفى أوائل الثلاثينات عندما حدث الانشقاق المعروف عام ١٩٣٢ على وجه التحديد الذى أقيل واستقال خلاله عشرة أعضاء من هيئة الوفد ، وضم الوفد إليه ١٢ عضوا جديدا ، كان منهم أربعة من كبار الملاك كما أشرنا ، أما الثمانية الباقون فينتمون للطبقة الوسطى الحضرية ، وإن كان منهم ملاك متوسطون ، فمنهم ٦ يعملون فى مجال القضاء والمحاماة هم : المستشار على سالم ، القاضى الشرعى محمد عز العرب والمدرس بالأزهر أيضا ، ثم أربعة محامين معروفين هم محمود بسيونى الذى تولى نقابة المحامين وعبد السلام فهمى جمعه ، وكامل صدقى ، ومحمد يوسف ، وإن كان الأخيران من الملاك المتوسطين ، أما العضوان الأخيران فهما . د . حامد محمود (طبيب) والمهندس محمد زغلول .

وبذلك صارت هيئة الوفد العليا (١٩ عضوا) تضم ١٤ يمكن الجزم بأنهم من الطبقة الوسطى ، أى بنسبة ٧٣,٧٪(٣٧) (فى مقابل ٢٦,٣٪ للطبقة العليا من كبار الملاك والرأسماليين) ومعظهم من كبار الموظفين والمهنيين ، حتى لقد بدت هيئة الوفد وكأنها تمثل الطبقة الوسطى ، ويلاحظ أن الوفد خلال مقاومته لنظام صدقى (٣٠ ـ ١٩٣٤) قد كشف

عن قاعدته الاجتماعية من خلال دعوته للامتناع من دفع الضرائب الحكومية ، ونشاطه فى الريف لمقاطعة الانتخابات ، ومغازلة الفلاحين ، حين أكد سكرتيره العام إن أول أهداف برنامج الوفد الإصلاحى هو خدمة مصالح الفلاح ، ودعا إلى مقاطعة البضائع الإنجليزية لصالح الصناعة المحلية مما حظى بتأييد كامل من التجار والصناع المصريين ، الذين شكلوا مع الطلبة وبقية الافندية الدعامة الاساسية لمقاومة الوفد ، فضلاً عن نشاطه لدعم المحامين على وجه الخصوص ، حتى لقد سيطر الوفد على انتخابات نقابتهم ، حيث وصل عدد الوفديين أحيانا إلى ١٤ عضوا من مجموع ١٥ عضوا هم أعضاء مجلس النقابة ، فضلاً عن أن منصبى الرئيس والوكيل كانا يشلغهما وفديون دائماً(٣٨) .

وخلال الصراعات التى وقعت داخل الوفد فى أواخر عام ١٩٣٧ وأوائل ١٩٣٨ والتى أسفرت عن خروج المجموعة التى ألفت الهيئة السعدية ، يلاحظ أن أربعة من قيادة الوفد ممن ينتمون للطبقة الوسطى قد خرجوا من الحزب وهم : النقراشى والدكتور ماهر ومحمود غالب وحامد محمود ، وقد استعاض عنهم الوفد ليس فقط بأن ضم خمسة من نفس الطبقة إلى هيئته العليا ، بل ضم إليه ١٢ عضوا ينتمون إلى الطبقة العليا من كبار الملاك والرأسماليين ، والأعضاء الخمسة هم : عبد الفتاح الطويل ، يوسف الجندى ، على زكى العرابى ، على حسن ، ثم أحمد نجيب الهلالى ، فإذا أضفناهم إلى الخمسة أعضاء القدامى (النحاس ومكرم وكامل صدقى ومحمود بسيونى وعبد السلام جمعة) يصبح عدد الأعضاء المنتمين للطبقة الوسطى فى قيادة الوفد عشرة أعضاء من مجموع ٢٧ عضوا ، وبذلك انخفضت نسبتهم فى القيادة إلى ٣٧٪ (وفى المقابل ارتفعت نسبة كبار الملاك إلى ٦٣٪)(٣٩) .

لقد بات واضحاً ، بصرف النظر عن الصراعات الداخلية فى الوفد وما ترتب عليها من انقسامات أن قوى وتنظيمات جديدة ، كالإخوان ومصر الفتاة ، بدأت تشارك فى الحياة السياسية ، ومن ثم صارت تسحب تأييد قطاعات من الطبقة الوسطى بشكل خاص ، تلك التى كانت تدعم الوفد ، خاصة بين أفندية المدن ، ثم جاء تأليف الهيئة السعدية (١٩٣٨) لتكسب قطاعات أخرى من الطبقة الوسطى الحضرية . وخاصة فى شرائحها الرأسمالية ، والمثقفين الأرقى تعليما ، وكان تأليف هذه الهيئات بطبيعة الحال على حساب تأييد الطبقة الوسطى للوفد ، الذى راح يدعم نفسه بالطبقة العليا ويفسح لعناصرها من البورجوازية الكبار مراكزه القيادية من جديد .

ولكن صورة قيادة الوفد فى مرحلته الأخيرة تغيرت ، بتأثيرات حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وبصراعه مع حكومات الاقلية التى تولت بعد طرده من الحكم ، ثم باحترام الصراع الاجتماعى والسياسى خلال ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، الأمر الذى دفع بقوى اجتماعية واتجاهات سياسية إلى ساحة العمل السياسى ، خاصة من جانب قطاعات عريضة من الطبقة الوسطى والشرائح المتعلمة من الطبقة الدنيا وأبناء البورجوازية الصغيرة ..

وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على قيادة الوفد ، فجاءت نتيجة انتخابات عام ١٩٥٠ ، التى فاز فيها الوفد فوزا ساحقا ، لتعكس التغير فى بنية الوفد الاجتماعية ، وبدراسة

انتماءات أعضاء الوفد الناجحين فيها وهى المصدر المتاح حتى الآن ـ نحصل على مؤشرات التغير الجديد . وقد حصل الوفد على ٢٢٦ مقعداً من مقاعد مجلس النواب (من مجموع ٣١٩) أى نسبة ٧٠,٨٪ ، وحصلت الطبقة العليا ، بقطاعيها ، كبار الملاك وكبار الرأسمالية الصناعيين والتجاريين على نسبة ٤٩,٠٤٪ من مجموع الأعضاء ، بينما حصلت الطبقة الوسطى ، خاصة من الملاك المتوسطين ، والمهنيين والموظفين على نسبة ٥٧,١٤٪ .

ويلاحظ أن شريحة المهنيين وحدها قد حصلت على ٢٧,١٤٪ من مقاعد النواب الوفديين ، وأن هؤلاء قد برز فيهم دور المحامين على نحو خاص ، باعتبارهم يشكلون أغلبية نسبية داخل شريحة المهنيين ، وفى المقابل تعكس النسبة تضاؤلاً نسبياً فى حجم تمثيل كبار الملاك داخل الهيئة النيابية للوفد (٣١,٩٠٪) ومن ثم قيادة الحزب . وكالمعتاد فإن العديد من نواب الوفد كانوا يحملون أكثر من صفة داخل الطبقة الواحدة ، فمنهم من كان من كبار الملاك إلى كونه يمارس نشاطاً صناعياً وتجارياً كبيرا .

وثمة ملاحظة أخرى تتمثل فى أن قطاعاً من الجناح اليسارى للوفد (الطليعة الوفدية) قد حظى بما لا يقل عن عشرة مقاعد للنواب الوفديين[٤١] ، وهؤلاء قد أضافوا ثقافيا وعقائديا فى هيئة الوفد البرلمانية ، وفى نفس الوقت يكرسون دور الطبقة الوسطى ومثقفيها داخل الوفد ، مما يعطى مؤشرا حول معادلة هذا الاتجاه بأصحاب الاتجاه اليمينى أو التقليدى داخل الحزب الكبير . ومع ذلك لم يقدر لأصحاب الاتجاه اليسارى أن يصلوا إلى قيادة الحزب ، فى هيئته العليا ، أو أن يمارسوا نفوذا حاسماً فى رسم سياسة الوفد وتوجيه دفته ، رغم منطقه الثورى ، لذلك بقى محدود الأهداف ـ من الناحية العملية ـ بالمخطط الوفدى التقليدى ، فانحصر دوره فى إنضاج وعى الجماهير وإثارتها[٤٢] .

وهكذا ظلت قيادات الوفد ، ممثلة فى هيئته العليا ، بل وفى هيئته البرلمانية ، حتى نهاية عهده مؤلفة من عناصر تنتمى للطبقة العليا بأجنحتها ونشاطاتها ، وعلى رأسهم كبار ملاك الأراضى ، ورغم النمو الواضح لدور عناصر الطبقة الوسطى من الأعيان والمثقفين ، وخاصة المهنيين ، إلا أن هؤلاء انتشروا فى قواعده الأساسية بشكل كبير ، ثم بصورة محدودة فى قيادة الحزب فكانت الطبقة العليا هى التى تملك إصدار القرار وتسير دفة الحزب السياسية ، حتى وإن تبنت هذه القيادة بعضاً من قضايا الطبقة الوسطى ، التى تشارك ببعض عناصرها فى قيادة الحزب .

يبقى أن نبحث عن مدى وجود الطبقة الدنيا ، من العمال والفلاحين ، والمعدمين والأجراء ، وصغار الملاك (فيما دون الفدان) فى بناء الوفد الاجتماعى . وفى هذا الصدد تبرز حقيقة هامة استمدت من الصفحات السابقة تتمثل فى أن قيادات الوفد ، العليا والقاعدية ، كانت تنتمى إلى الطبقتين العليا والوسطى ، ومن ثم فلا وجود للطبقة الدنيا فى قيادات الوفد ، سواء العليا أو القاعدية ، وإنما تولت عناصر الطبقتين العليا والوسطى قيادة وحشد جماهير الطبقة الدنيا ، والإنابة عنها حزبيا وسياسياً ، ومن ثم ظلت علاقة هذه الطبقة بالوفد ، وبغيره ، قائمة على التأييد والتبعية ، بدرجة أو أخرى ، وهذا يجعلنا لا نتحدث

عن العمال والفلاحين فى بنية الوفد ، بقدر ما نتحدث عن « موقف » أو علاقة الوفد بالعمال والفلاحين .. مع ملاحظة أن تمثيل الطبقة الوسطى فى قيادات الوفد ، والقاعدية منها على وجه الخصوص ، وعلى نطاق واسع أحيانا ، جعله أقرب إلى الطبقة الدنيا ، بحكم « الجوار الطبقى » إن جاز القول .

وإذا كنا قد أوضحنا فى البداية أن الوفد كان ذا طبيعة ثنائية ، باعتباره « تجمعا وطنيا » و « حزبا سياسياً » فى آن واحد فى أغلب الأحيان ، فإنه اكتسب طبيعة ثنائية أخرى باعتباره « حزبا بورجوازيا » يمثل مصالح البورجوازية - العليا والوسطى أساساً - بدرجاتها وتفريعاتها المهنية ، بحكم بناء قياداته العليا والقاعدية ، وباعتباره « حزبا جماهيريا » بحكم التأييد العام الذى اكتسبه ، وبحكم قدرته على حشد جماهير العمال والفلاحين وعموم فئات الطبقة الدنيا وشرائحها .. وليس بحكم توجهاته الاجتماعية والسياسية .

لقد استمر الوفد جماهيريته وشعبيته أساساً من سعيه لحل القضية الوطنية ، الأمر الذى جعله فى حالة « ادعاء مستمر » بأنه يمثل مصالح الأمة المصرية كلها وجماهيرها العريقة ، حتى فى فترات « الخمود الوطنى » ومن هنا كان نشاط أعيانه ومثقفيه لكسب « تأييد » أو « احتواء » قطاعات الطبقة الدنيا ، وفرض نوع من الهيمنة والوصاية الأبوية عليها ، ثم نجاحه فى « تحريكها » عند الضرورة مما أكسب ادعاءه شرعية ، قاوم بها خصومه من الإنجليز والقصر - أحيانا - وأحزاب الأقلية - ويتضح ذلك بجلاء فى منعطفات الصراع الاجتماعى والسياسى الحادة ، حيث نجح فى استخدام هذه الجماهير فى أتون هذا الصراع .. ومن جانبها سلمت هذه الجماهير ، بحكم جهلها وفقدانها للوعى السياسى والاجتماعى وعزوفها ، قيادها لهؤلاء وأولئك القادة الذين زعموا أنهم من « الفلاحين » وأنهم من « الرعاع » .

لقد نجح الوفد فى استخدام هذه الجماهير وتحريكها . لكنه لم يضمّن أو يحتوى أيا من عناصرها فى بنائه التنظيمى والاجتماعى ، فضلاً عن عدم تبنيه لقضاياها ومصالحها الاجتماعية ، إلا فى حدود ضيقة لا تتعارض مع مصالحه البورجوازية ، وبما لا يتفق وادعاءاته بتمثيلها والتحدث باسمها ، فاكتفى بالنيابة عنها بسلطة البطركية الأبوية ، المفروضة من أعلى ، لينوب عن العمال والفلاحين وجماهير المعدمين . فتولى الأفندية ، وخاصة المحامين الوفديين مثلاً ، قيادة نقابات العمال واتحاداتهم ، وتبنى العمال بدورهم الأيديولوجية الاجتماعية والسياسية للافندية ، وخضعت كلمة « فلاح » لإبهام يرجع إلى طبيعة من يستخدمها أو مناسبة ذلك أو حتى توظيفها سياسياً ، فالملاك المتوسطون أسموا أنفسهم « فلاحين » عند الضرورة ، وكبار الملاك من المصريين الأقحاح ، كانوا يسمون أنفسهم بها فى مقابل نظرائهم من ذوى الأصول التركية ، وسعد زغلول كان يزعم أنه فلاح ابن فلاح ، وهو محق - وكذلك فعل مكرم عبيد - وكان يفخر فى أحد اجتماعات إحدى النقابات العمالية سنة ١٩٢٤ بأنه « زعيم الرعاع » .. ومثلما كان أعيان الريف يسوقون الفلاحين إلى صناديق الانتخابات ، كان المحامون من مستشارى نقابات العمال يسوقونهم للتظاهر وتأييد سياسة الوفد ..

وفيما يتعلق بالعمال فقد حرص الوفد على التفافهم حوله خلال الفترة ١٨ ـ ١٩٢٣ حين سيطر على نقاباتهم من خلال ممثليها ومستشاريها من مؤيدى الوفد من المحامين بشكل خاص ، وقد برزت اسماء محمد كامل حسين وعزيز ميرهم وحسن نافع ومحجوب ثابت وسيد خضر والعرارجى وغيرهم .. وفى عام ١٩٢٤ قام الوفد بتأسيس « الاتحاد العام لنقابات العمال » برئاسة سكرتير اللجنة المركزية عبد الرحمن فهمى ، ثم أسس سنة ١٩٣٠ « اتحاد عام النقابات » ثم « المجلس الأعلى للعمال » سنة ١٩٣٥ برئاسة احمد حمدى سيف النصر ، ومع ملاحظة أن الوفد لم يعن باشراك أحد من العمال فى مجلس إدارة هذا المجلس ، وفى المقابل لانجد أحد القادة العماليين أو النقابيين من غير ذوى الأصول الوفدية قد انضم إلى كوادر وتنظيمات الوفد ، والذى حدث هو العكس ذلك أن محامى الوفد هم الذين اخترقوا وسيطروا على نقابات العمال .. وفى عام ١٩٤٢ سعى الوفد إلى ايجاد جبهة عمالية تؤيده ، حين ألف « رابطة نقابات عمال القاهرة وضواحيها » التى أسندت رئاستها إلى محمد حسنين عضو الوفد ، واقترحت انتخاب فؤاد سراج الدين « زعيما للعمال مدى الحياة(٤٣) !!

لقد كان اهتمام الوفد بتنظيم العمال ضرورة لتدعيم النضال الوطنى ، ثم ما لبث أن هيمن على نشاط الحركة النقابية خلال العشرينات ، حتى صار يتمتع بتأييد شعبى واسع فى صفوف العمال ، حيث كان يبدى « عطفا » على مشاكلهم حين يبدو أنه الأمل فى تبنى قضاياهم ضد احتكار الأجانب ، وأحيانا حين يقنعهم زعماء الوفد بأن الأولوية الملحة للقضية الوطنية ، فجعلت جماهير الوفد تؤيد وتنتظر مما أتاح للوفد أن يبسط نفوذه الفكرى والتنظيمى على الحركة العمالية حتى عام ١٩٤٤(٤٤) .

لقد كان لدى الوفد إدراك هام بأن الطبقة العمالية الحضرية تمثل قوة اجتماعية هامة وقاعدة انتخابية له وفى ذات الوقت كانت الطبقات المالكة فى الوفد قد أخافتها أحداث فبراير ومارس ١٩٢٤ الشيوعية فرغب الوفد فى أن يمسك بالحركة العمالية ، مسكة فكرية وتنظيمية قوية ، فراح من خلال أبوية عميقة الجذور فى التصور الوفدى للوطنية المصرية « يسقط » دور الدولة كحارس خير لمصالح العمال ، وتطلع من خلال السيطرة الحكومية إلى إدماج الحركة العمالية فى جهاز الدولة ، وليس إدماجها فى حزب الوفد نفسه ، وهذا بدوره يفيد أن الوفد يرفض أن يكون للحركة العمالية دور مستقل .. ومن المسلم به أن أغلب الزعماء الوفديين كانوا محافظين من الناحية الاجتماعية ، كما كانوا راغبين فى طمأنة المستثمرين الأجانب الذين ارتبطوا مع قادة الحزب بمصالح عديدة ، فضلاً عن زعماء الوفد المنوطين بالحركة العمالية من الباشوات والافندية كانوا يكتفون دائما بالتعبير عن اهتمامهم بالعمال بأساليب المدح والدعوة إلى الصبر والأمل ، وكانت التنظيمات الفوقية التى أنشأها الوفد بعيدة عن كونها حركة عضوية منبعثة من صفوفهم ، فضلاً عن أن قيادتها كانت فى أيدى زمرة من الساسة الوفديين الذين رأوا أن مهمتهم الأساسية هى تنظيم الحركة العمالية لمصلحة حزبهم ، وكثيرا ما كان هؤلاء يحبطون النشاط الإضرابى والنضالى للعمال ويعظونهم دائماً بالصبر واحترام النظام الاجتماعى وفى المقابل كانت الاستجابة لهذه الأبوية من جانب العمال تتسم بالتبجيل والانصياع ، بل كانت قطاعات عديدة من العمال

تقبل وصاية الأعيان الوفديين ، بل ويسعون إليها(٤٥) .. ومع ذلك لم يضطر الوفد إلى تقديم تنازلات فى شكل تشريعات عمالية ، حتى أثبت عجزه عن السيطرة على الحركة العمالية خلال الأربعينات ، مع ضعف الوفد وخلق التنظيمات الجماهيرية المنافسة (كالإخوان ومصر الفتاة والشيوعيين) التى طرحت مواقف أكثر تعبيرا عن مشاكل العمال(٤٦) ، الذين وجدوا فيها مناخاً جديدا للاستقلال بحركتهم السياسية عن الوفد الذى لم يحقق لهم وعوده عندما تولى السلطة ، فتحررت الحركة العمالية من السيطرة البورجوازية حين صارت تفرق بين التحرر السياسى والتحرر الاجتماعى ، ولم يعد بوسع الوفد الاكتفاء بالهيمنة الأبوية أو فرض تنظيمات فوقية أو بذل الوعود والتهدئة فى ظل اشتداد أزمة مصر السياسية والاجتماعية واحتدام الصراع الاجتماعى منذ نهاية الحرب العظمى الثانية .

وفيما يتعلق بالفلاحين فالأمر لا يختلف كثيرا . فالملاحظ أن هؤلاء القابعين كأغلبية ساحقة ومسحوقة فى قاع البناء الاجتماعى للريف ، كانوا يسيرون خلف أعيانهم ، وملاك أراضيهم ، بشرائحهم المختلفة ، وكان هؤلاء الفلاحون يفتقرون إلى هوية سياسية خاصة أو وعى اجتماعى معين ، والأسباب معروفة ، ومن ثم لا نتوقع أن يتدخلوا فى بناء الوفد ، ليشكلوا جزءًا منه كغيرهم من أبناء الطبقات الأعلى .

ورغم محاولات الوفد التغلغل فى الريف ونجاحه سياسياً ، إلا أن جهوده كانت مركزة على الأعيان من متوسطى الملاك وكبارهم ، والمعروف أن الوفد تغلغل عن طريق لجانه ودوائره الانتخابية فى القرى ، تلك اللجان التى ألفها الملاك وحشر فيها الفلاحون حشرا طبقاً لإرادة هؤلاء الملاك ، الأمر الذى يوضح كيف أن الوفد ، وبقية الأحزاب ، كانت بعيدة عن الفلاحين من حيث تبنى قضاياهم والارتقاء بهم ، أو ادماجهم عضوياً فى كياناته بدرجة أو أخرى ، ذلك أن الوفد ، ومعه الأحزاب ، ظلت تمثل تعبيرا اجتماعياً وسياسيا عن ملاك الأراضى كبارهم ومتوسطيهم سواء أقاموا فى الريف أو المدينة . وإن كان كبارهم اعتادوا الاتصال بدوائرهم الريفية خلال فترات الانتخابات وحدها .

ولم يكن الوفد وقياداته بعيداً عن الإلمام بالوضع المأساوى للفلاح ، ومع ذلك كان موقفه سلبيا تجاه كل محاولة تطالب بإصلاح حاله من خلال إعادة توزيع الملكية ، والثابت أنه لم يرفض فقط إعادة توزيع الملكية الزراعية ، بل رفض أيضا وضع أية حدود أو قيود تحد من توسعها . كل ما حدث أنه حاول أن يقوم بدور إصلاحى لحالة الفلاح لا تتعارض مع مصالح كبار الملاك وبما لا يهدد الملكية الزراعية ، وذلك بطبيعة الحال موقف متسق مع القوى المهيمنة على الوفد والموجهة لسياسته العليا . ولذا اقتصرت الإصلاحات الاجتماعية التى تبناها الوفد على المطالبة بتحسين الأحوال المعيشية ، وكفالة ضمانات الرعاية الاجتماعية ، وهى إصلاحات لا تمس فى جوهرها صميم المسألة الاجتماعية وعلاقات الإنتاج فى الريف ، فضلاً عن أن هذا الإصلاح تقتصر مسئوليته على الدولة وحدها ، ومن هنا كانت دعوة إصلاح القرية دعوة شكلية لم تحقق أى إنجاز حقيقى أو جاد ، رغم مناداة الجناح التقدمى من الوفد خلال الأربعينات بالعدالة الاجتماعية ، تلك التى تتحقق - فى رأيهم - بالضرائب التصاعدية وتعميم التعليم(٤٦) .

وهكذا يمكن التأكيد على أن العناصر الاجتماعية التى شكلت قيادات الوفد العليا ، والقاعدية ، وبنيته الاجتماعية ، بشكل عام ، استمدت من الطبقة الوسطى ، وما فوقها ، بينما لم تصل الطبقة الدنيا بالحزب الكبير إلا اتصال تأييد وحماس ، ولذلك جاء تعبير الوفد عن القضايا الاجتماعية متسقاً مع توجهات ومصالح الفئات والشرائح التى أدارت دفته وقادت سياسته ، كل شريحة بحسب قوتها وتمثيلها فى أجهزته التنظيمية .. ومع ذلك فإن العناصر الجديدة من الطبقة العليا التى دخلت الوفد منذ الأربعينات كانت عاجزة عن استيعاب التغييرات الجديدة التى حدثت فى بنية المجتمع المصرى ، فانعزلت بالحزب عن الجماهير التى كان يتميز بتأييدها له عن سائر الأحزاب ، والتى راحت تتسرب إلى مختلف التنظيمات الجديدة ، وقد صارت أكثر نضجاً ووعياً ، ولم تعد الهيمنة الأبوية التقليدية قادرة على احتوائها والسيطرة عليها أو إفساح المجال لها فى تنظيمات وبنية الحزب تقديرا لطبيعة التغير والتطور .

٣ ـ أحزاب الأقلية ذات الأصول الوفدية

(أ) الأحرار الدستوريون .

هذا حزب كبار الملاك والأعيان وأبنائهم من المثقفين بغير منازع .. ألفوه من هذا المنطلق باعتبارهم أبناء البيوتات والعائلات وأصحاب المصالح ، شكلوا الأغلبية العظمى فى مراكزه جميعا وعبروا عن سياسة الحزب وموقفه من المسائل الاجتماعية من هذا المنطلق ، وطوال تاريخ الحزب ، وهو إلى جانب ذلك وريث حزب الأمة وعائلاته المعروفة بالثروة والملكيات الزراعية الكبيرة ، تلك التى تكونت وتزايدت خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، واستقرت لتشكل لهم مصالح كبيرة ومكانة اجتماعية مرموقة ، حصرت فيهم مناصب العمد ومشايخ القرى والقضاء ، وغيرها من مناصب الإدارة المحلية ، ومناصب الإدارة الأخرى بالنسبة لأبنائهم المتعلمين تعليما حديثا ، فضلاً عن اشتغال فريق منهم بتوظيف أمواله فى الصناعة والتجارة فيما بعد .. ومن ثم لا نبالغ إذا قلنا إن هذا الحزب هو حزب الطبقة العليا فى مصر .. حزب صفوة المصريين غنى وثقافة ..

ومن المفيد أن نوضح أن أصول عناصر هذا الحزب إما أنها تنتمى إلى جذور مصرية صميمة ، أو بدوية ، (كعائلات لملوم وأباظة) أو إلى أصول تركية وشركسية تمصرت (كعائلات يكن ومحب ووالى) .. ولأننا أمام حزب عائلات فسوف نبدأ بالعائلات المصرية الصميمة .. التى أسست الحزب واستمرت تقود سياسته ، وهنا تبرز عائلة محمود باشا سليمان بأسيوط ، التى خرج منها محمد محمود باشا وكيل الحزب فى البداية ثم رئيسه الثالث فيما بعد) ٢٨ ـ ١٩٤١) ومن نفس الأسرة برز أخواه حفنى وعبد الرحمن محمود . ثم عائلة عبد الرازق بالمنيا التى زودت الحزب بكبار مؤسسيه كحسن ومحمود وحسين عبد الرازق ، والشيخان على ومصطفى عبد الرازق ، وكذا عائلة أباظة بالشرقية التى برز منها إبراهيم دسوقى أباظة ، سكرتير الحزب وأحد وزرائه المعروفين ، فضلاً عن عدد

آخر من الشخصيات الأباظية .. ولدينا كذلك عائلة عبد الغفار بالمنوفية وقد برز منها أحمد عبد الغفار أحد مؤسسي الحزب وقادته ووزرائه طوال تاريخه ، وعائلة خشبة بأسيوط ، ومنها برز سيد خشبة وأحمد محمد خشبة ، وكان الأخير أحد وزراء الحزب وقادته ، وكذلك عائلة دوس خلة بأسيوط والمنيا ، ومنها برز توفيق دوس ووهيب دوس . وعائلات أبو حسين بالمنوفية ، والعلايلي ورشيد بالدقهلية ، ومرعى بالشرقية ، ورسلان والبدراوى والمنزلاوى بالغربية ، وعائلات خياط ومحفوظ بأسيوط ، وعائلة محفوظ أمدت الحزب بمحمود محفوظ من كبار مؤسسيه ، ورشوان محفوظ من كبار رجالاته ووزرائه .

والعائلات السابقة يمكن اعتبارها ـ بقدر من التعميم ـ عائلات الأحرار الدستوريين ، وإن كانت قد شاركت بنفر من رجالاتها فى بعض الأحزاب الأخرى لضرورة قد تمليها المصالح ، وقد نضيف إليها عناصر أخرى من كبار الملاك ، سواء من الذين أسسوا الحزب أو انضموا إليه بأسمائهم مثل : عبد اللطيف المكباتى ، قلينى فهمي ، صالح لملوم ، صليب سامى ، نعمان الأعصر ، فضلاً عن نفر من كبار المثقفين من أبناء كبار الملاك أيضا ، والذين يمكن اعتبارهم ـ بحكم ملكياتهم الخاصة ـ من الملاك الكبار مثل : لطفى السيد ود. محمد حسين هيكل ومحمد على علوبة ، وإبراهيم الهلباوى ..

أما العائلات التى تنتمى لنفس الطبقة وإن عادت بأصولها إلى الارستقراطية التركية أو الشركسية فمنها تبرز أسرة يكن التى أمدت الحزب بعدلى يكن ، رئيسه الأول (٢٢ ـ ١٩٢٤) ومدحت يكن وكيل الحزب ورئيس شركة صحيفة ، وعائلة والى التى أمدت الحزب بأحد قادته ووزرائه (جعفر والى) وعائلة محب التى برز منها محمد محب(٤٧) ..

وينبغى التأكيد على أن هذه الشخصيات جميعا لهم يقتصر دورها على تأسيس الحزب وإنما استمرت تدير دفة سياسته طوال تاريخه من خلال جهازه التنظيمى ، مع ما يعنيه ذلك بالنسبة « لوضعهم » الاجتماعى ومن ثم انعكاسه على « موقفهم » الاجتماعى ، فرؤساء الحزب ، عدلى يكن ومحمد محمود والدكتور هيكل كانوا من كبار الملاك ، إلى كونهم من المثقفين وكبار رجال الإدارة ، ووكلاء الحزب على امتداد تاريخه ، مدحت يكن وحافظ عفيفى ومحمود عبد الرازق ورشوان محفوظ وعلى عبد الرازق ، كانوا جميعا كبار الملاك ، وكذلك الشأن بالنسبة لسكرتيرى الحزب وأمناء صندوقه ومساعديهم .

وإذا عرفنا أن مجلس إدارة الحزب هو التنظيم الدائم والوحيد الفعال فى الحزب ، على اعتبار أن جمعيته العمومية لم تنعقد عبر تاريخه إلا مرات محدودة (١٩٢٢ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤٢ ، ١٩٥٠) على خلاف ما ينص قانون الحزب ، مما عطل جهازا هاما من أجهزة الحزب ، فإن مجلس الإدارة انفرد باتخاذ القرارات بمركزية مفرطة .. أما لجان الحزب الفرعية فى الأقاليم فلم يوضح قانونه كيفية نشأتها واختصاصاتها ، وإنما خضعت المسألة للمناسبات ومعظمها لخوض المعارك الانتخابية لصالح الحزب ، ورغم إعداد الحزب لمشروع بتأليف هذه اللجان فى المحافظات والمديريات « لنشر مبادىء الحزب والعمل على زيادة الأعضاء والأنصار ..» عام ١٩٢٩ ، فقد نص على أن تكون عضويتها

باشتراك شهرى قدره عشرة قروش ، وهو مبلغ كبير نسبيا حال دون انضمام عامة الشعب إليها بطبيعة الحال . ورغم موجة الحماسة التى صحبت تأليف هذه اللجان خلال عهد محمد محمود (٢٨ ـ ١٩٢٩) إلى أن أخبارها لم تلبث أن اختفت مع سقوط وزارته . ومع محاولات بعثها خلال أواسط الأربعينات ، إلا أنها لم تكن ذات فاعلية أو تأثير فى حياة الحزب ، الذى انحصر فى « صفوته القيادية » الممثلة فى مجلس الإدارة ، حتى كاد يكون هو الحزب ذاته(٤٨) ..

وهكذا يمكن القول أن حزب الأحرار كان حزبا لكبار الملاك والرأسماليين وأبنائهم ، الذين اعتمدوا على عصبياتهم المحلية ، أكثر من اعتمادهم على تنظيم أعيان القرى والأفندية فى المدينة ، فى شكل لجان محلية كما فعل الوفد ، ومن هنا تتضح الطبيعة الخاصة التى ميزت حزب الأحرار ، طبيعة الطبقة الاجتماعية التى يمثلها أو التى يتوجه إليها .. لقد فشلت تجربة اللجان الفرعية ولم تعمر ، ولم يكن للحزب عضوية رسمية ، ولا سجلات حصرتها ، لذلك كان مجلس الإدارة هو التنظيم الفعال والدائم للحزب ، الأمر الذى صيّره حزب كادر انبنى أساساً على الطبقة العليا من كبار ملاك الأراضى وابنائهم .. لقد اختص حزب الأحرار فى بنيته بعنصر كبار الملاك الزراعيين أكثر من الوفد ، ولعل هذا كان السبب فى الاعتقاد بأن كبار الملاك خرجوا على الوفد وكونوا حزبا خاصاً بهم ، وهو اعتقاد وليس صحيحاً كما هو معروف ، لأن كبار الملاك ظلوا عنصرا مؤثرا فى بناء الوفد وسياسته كما مر بنا ، وإن مال سعد زغلول ، ومن بعده مصطفى النحاس ، بالحزب الكبير أكثر تجاه عناصر الطبقة الوسطى ، كما حرصا على ربط الجماهير بالحزب كما مر بنا .

وإذا قلنا أن الحزب هو مجلس الإدارة ، فمعنى ذلك أن بنية المجلس تعكس طبيعة الحزب وبنيته الاجتماعية ، بشكل كبير ، وعند تأسيس الحزب سنة ١٩٢٢ وجدنا أن عنصر كبار الملاك فى المجلس بلغ ١٩ عضوا من ٣٠ أى بنسبة ٦١,٢٪(٤٩) ، وفى عهد رئاسة عبد العزيز فهمى (٢٥ ـ ١٩٢٦) ضم مجلس الإدارة ١٠ أعضاء جدد كان ٩ منهم من كبار الملاك ، كانوا من العمد أو أبنائهم هم عبد العزيز فهمى وعلى المنزلاوى وعباس ابو حسين وعبد الجليل ابو سمرة ونعمان الأعصر ود. هيكل وعيسوى زايد وحسين عبد الرازق وكامل بطرس وعلى اسلام . وبانضمام هؤلاء بلغت نسبة كبار الملاك فى مجلس الإدارة (١٧ : ٢٦) ٦٥,٣٪(٥٠) .

وفى عهد رئاسة محمد محمود الذى لقبت حكومته « بحكومة الأعيان » سنة ١٩٢٩ اتسع مجلس الإدارة ليبلغ ٣٦ عضوا حيث دخله ١٠ أعضاء جدد ، منهم ٦ من كبار الملاك أو أبنائهم فبلغت نسبتهم ٦٦,٤٪ ، ثم ارتفعت سنة ١٩٣١ إلى ٦٨,٤٪ حيث بلغ عدد أعضاء المجلس ٣٨ عضوا كان منهم ٢٦ م كبار الملاك . وفى عهد رئاسة الدكتور هيكل بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة ٤٣ عضوا سنة ١٩٤٣ ، وضم الحزب إحدى عشر عضوا جديدا كان منهم ستة من كبار الملاك هم رشوان محفوظ وزكريا مهران وحنفى محمود وعلى عبد الرازق وعبد السلام عبد الغفار وجمال العبد .. ويلاحظ أن الحزب قد ضم إلى قياداته منذ أواخر الثلاثينات ، وبشكل متزايد فى أوائل الأربعينات فريقا من الشباب ممن لم يكونوا منتمين للطبقة العليا من كبار الملاك والرأسماليين(٥٠) .

ويلاحظ كذلك أن الكثيرين ممن وردت أسماؤهم فى قيادات الحزب من كبار الملاك قد تولى بعضهم مناصب عليا فى الحكومة ، قبل انخراطه فى الحزب ، وبعده ، وبعضهم كذلك مارس نشاطاً رأسماليا فى مجال الصناعة والتجارة ، كما أن منهم من اتخذ المحاماة مهنة له وبلغ فيها شهرة كبيرة ، وبذلك لم يكونوا مجرد ملاك كبار فقط .

أما جناح الذين مارسوا نشاطاً تجاريا وصناعيا أو ماليا عموما ، أكثر من اعتمادهم على ملكية الأرض ، فتبرز فيه اسماء مدحت يكن الذى اشترك فى تأسيس بنك مصر وصار رئيساً لمجلس إدارته ، ويوسف قطاوى الذى أدار العديد من الشركات وأحد مؤسسى لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦ ، وأمين يحيى ابن كبير تجار الاسكندرية وأحد أعضاء اللجنة السابقة ، وزكريا مهران أحد أعلام الاقتصاد المصرى وعضو مجلس إدارة بنك مصر وعشرات الشركات التابعة له وكذلك على اسلام صاحب مصانع القوى المحركة والمولدات الكهربائية والنسيج وغيرها .. ومن كبار تجار القطن عبد العزيز رضوان وعبد المنعم رسلان وعلى المنزلاوى ، ومن كبار أعضاء إدارات الشركات الصناعية محمد البدراوى وسيد خشبة وتوفيق دوس وغيرهم ، ويمكن اعتبار الاقتصادى الكبير اسماعيل صدقى ضمن هذه الفئة خلال فترة وجوده فى حزب الأحرار .. وإذا كان متوسط أعضاء مجلس إدارة الحزب يقدر بثلاثين عضوا فإن هذا الجناح يمثل نحو ثلث الأعضاء تقريبا ، وإن كان الحزب طوال تاريخه لم يطعم نفسه بعناصر أكثر من هذا الجناح - باستثناء على اسلام وزكريا مهران - فلم ينضم إليه أحد من كبار رجال الصناعة والتجارة ، الذين شكلوا خلال الثلاثينات والأربعينات قطاعاً هاماً متميزا من الطبقة العليا ، بدت مصالحه تختلف نسبيا عن مصالح الذين اكتفوا بملكية الأرض(٥٢) .

وعموما نستطيع أن نقرر أن التكوين الاجتماعى لمجلس الإدارة لم يتغير كثيرا خلال الثلاثينات ، حيث ظل الحزب يقاد بنفس الشخصيات ، رغم معاناته خلال عهد صدقى (٣٠ - ١٩٣٤) الذى نجح فى ضم بعض الأحرار إلى نظامه وحزبه فضلاً عن أن الأزمة الاقتصادية قد أثرت على كبار الملاك فأخضعت الكثيرين لضغط صدقى والقصر ، ورغم أن بعض العائلات الدستورية مثل أباظة والمنزلاوى والبدراوى قد انضمت إلى حزب الشعب ، إلا أن حزب الأحرار ما لبث أن استعادها بعد انتهاء عهد صدقى(٥٣) .

وينبغى التأكيد على أن حزب الأحرار تألف من صفوة المصريين الذين يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية ، ممن يمثلون أنجح أفراد المجتمع وأقدرهم ، سواء كانت صفوة حاكمة لعبت دورا بارزا ومباشرا فى إدارة المجتمع وسياسته أو غير حاكمة ، تمتلك قدرات وكفاءات ومواهب خاصة أهلتها لاحتلال مكانة مرموقة فى قمة البناء الاجتماعى وإلى جانب كبار الملاك والرأسماليين السابقين ، نستطيع أن نميز داخل هذه الصفوة ، وان على أساس مهنى ووظيفى ، جناحاً من المثقفين من كبار موظفى الدولة وأصحاب المهن الحرة ، وهذا الجناح يمثل فى معظمه ، فى حالة حزب الأحرار ، أبناء لنفس الطبقة ، وليسوا فى معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى ، كما فى حالة حزب الوفد ، فهم فى معظمهم يمكن تصنيفهم من حيث الملكية ، باعتبارهم ملاكا كبارا أيضا ، وان وجد منهم من تقاربت ملكيته مع الشريحة

العليا من الملاك المتوسطين ، كما أنه ليس ثمة حدود فاصلة بين الطبقة وأبنائها ، لا من حيث الملكية ، ولا من حيث المصالح أو الوعى - وعلى ذلك فإلى جانب كبار الملاك والرأسماليين السابقين يمكن أن نميز فئة المثقفين فى بنية حزب الأحرار .

وهذه الفئة - التى تمثل الانتلجنسيا بمعناها العام - من المتعلمين ذوى الشهادات الجامعية ، المشتغلين بالمهن الفنية العليا ، أو بالمهن غير اليدوية ، كالمحامين والأطباء والمهندسيين والكتاب وأساتذة الجامعات والمعاهد ورجال الدين وغيرهم .. وهؤلاء فى معظمهم فى حالة حزب الأحرار من أبناء الأعيان القادرين ماديا ، الذين وفر لهم وضعهم الاجتماعى فرصة التعليم العالى ، وخاصة فى أوروبا ، وتبلورت لديهم قناعات فكرية معينة أو تبنوا اتجاهات ثقافية ليبرالية معروفة ، وكانوا بدرجة أو أخرى ، تلاميذ لمحمد عبده ومدرسة صحيفة « الجريدة » من الإصلاحيين ذوى الاتجاهات التى وصفت بالعلمانية وغيرها .

وقد ضم حزب الأحرار ما يقرب من ٢٥ عضوا ممن يحملون شهادة الحقوق ، منهم اثنان من رؤسائه ، ومثلهما من كل من وكلائه وسكرتيريه ، بل أن بعضهم استكمل دراسته فى أوروبا ، حيث كانت الثقافة القانونية هى ثقافة العصر التى تؤهل لأعلى مناصب الدولة أو الاشتغال بالقضية الوطنية كما تعد أصحابها للعمل الحر سواء فى المحاماة أو الصحافة وغيرها ، وقد ضم الحزب كذلك فى قياداته ثلاثة من كبار المهندسين ، وعددا من علماء الأزهر (منهم المفتى وشيخ الأزهر وشيخ مشايخ الطرق الصوفية) وكذلك أربعة من الأطباء المعروفين - منهم وكيل الحزب ، وثلاثة من اللواءات السابقين(٥٤) (الذين انضموا خلال الأربعينات) ، وقد اشترك هؤلاء وأولئك فى تأسيس الحزب ، وفى إدارة أموره على امتداد تاريخه .

ويمكننا أن نبرز داخل جناح المثقفين فئات ثلاثا وان ليس بينها حدود فاصلة : يأتى فى مقدمتها فئة من كبار الكتاب والمفكرين ممن احترفوا الكتابة ولهم إنتاج فكرى أو ثقافى معروف ، وهنا نستطيع أن نميز فى مجال الفكر السياسى والاجتماعى لطفى السيد وعلى عبد الرازق ومحمد على علوبة ود. حافظ عفيفى ، وفى مجال التاريخ والفلسفة والابداع والنقد تبرز اسماء الدكتور هيكل ومصطفى عبد الرازق والشيخ عبد العزيز البشرى وعبد العزيز فهمى والسيد عبد الحميد البكرى ، ومؤلفاتهم ومصنفاتهم جميعا معروفة بما فيه الكفاية .

أما الفئة الثانية فهى فئة المحامين الذين اتخذوا المحاماة مهنة لهم ، سواء اشتغلوا بها فترة أو طوال حياتهم وهنا تبرز اسماء عبد العزيز فهمى ، الذى كان رئيساً لنقابة المحامين الأهلية ، ومحمد على علوبة الذى صار نقيبا للمحامين سنة ١٩٣٧ ، كما اشتغل لطفى السيد والدكتور هيكل فترة بالمحاماة قبل تأسيس الحزب ، أما إبراهيم الهلباوى فشهرته فى المحاماة كانت مضرب الامثال ، وكذلك برز اسماعيل زهدى وصليب سامى وتوفيق دوس وعبد اللطيف المكباتى ومحمد كامل البندارى ، كما اشتغل بالمحاماة فترة محدودة من رجالات الحزب زكريا مهران ودسوقى أباظة وأحمد خشبة وزكريا نامق .. كذلك انضم

خلال الأربعينات إلى الحزب عدد آخر من المحامين الشبان منهم عمر التلمسانى وعبد الحليم الجندى وصالح جودت وحسن نصرت وغيرهم من أبناء الطبقة الوسطى ، ممن ليسوا من أبناء كبار الملاك المعروفين بأسمائهم(٥٥) . لقد انتشر المحامون ، فى شتى الهيئات النيابية ومختلف الأحزاب السياسية ، بدرجة أو أخرى ، وتقلدوا مناصب الإدارة العليا ، فضلاً عن المناصب الوزارية ، وبدا هذا واضحاً أكثر ما يكون فى حزب الوفد كما سبق أن رأينا .

أما الفئة الثالثة فيمكن تسميتها بأصحاب المناصب أو الوظائف ، ممن تولوا مناصب الإدارة ، حتى ما كان منها ذا صبغة سياسية ، كالوزارة ورئاستها ، وهنا نلاحظ أن معظهم عناصر هذه الفئة فى حزب الأحرار كانوا ممن تدرجوا فى جهاز الدولة ، بدءا بالوظائف المعاونة فى الإدارة والقضاء وحتى أعلى المناصب السياسية وهنا تبرز أسماء : عدلى يكن ومحمد محمود كرؤساء وزارات ، وهناك من تولوا مناصب وزارية قبل تأسيس الحزب ، كمحمد محمود وإسماعيل صدقى وجعفر والى ومدحت يكن وعبد الفتاح يحيى وأحمد خشبة (الذى كان وزيرا وفديا ثم أنضم للأحرار سنة ١٩٢٩) وهناك من تولوا الوزارة كدستوريين مثل عبد العزيز فهمى ود. هيكل وأحمد عبد الغفار ودسوقى أباظة ورشوان محفوظ وعبد الجليل أبو سمرة ومحمد على علوبة وعبد المجيد صالح والشيخان على ومصطفى عبد الرازق وحفنى محمود وعباس أبو حسين .. وهناك العديد من قيادات الحزب ممن انخرطوا فى سلك الوظائف دون أن ترقى بهم إلى الوزارة كعبد اللطيف المكباتى الذى كان قاضياً ، ومحمد صالح المستشار بالإستئناف ، ومحمود عبد الرازق الذى صار وكيلا لوزارة الداخلية والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية(٥٦) .

ذلك هو شأن الطبقة العليا أو البورجوازية الكبيرة فى حزب الأحرار .. فماذا عن عناصر الطبقة الوسطى ؟ الواقع أننا لم نجد من يمثلها فى قيادات الحزب سوى اعداد محدودة ، يأتى فى مقدمتهم عبد العزيز فهمى الرئيس الثانى للحزب ، الذى كان أحد أبناء هذه الطبقة من المثقفين المرموقين الذين حازوا مكانتهم الاجتماعية ليس بسبب ملكية الأرض أو الوظائف العليا وإنما بسبب الثقافة والمحاماة والدور الوطنى الذى اضطلع به سواء فى الجمعية التشريعية أو فى لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ الشهير ، ولعله اختير لرئاسة الحزب بسبب ذلك ، ومن هنا لم يكن مؤثرا فى قيادة دفته وتوجيه سياسته ، ففى المرة الأولى (٢٥ ـ ١٩٢٦) التى تولى فيها الرئاسة كان محمد محمود هو الذى يقود الحزب ومعه صفوة كبار الملاك بشكل فعلى . بل لقد استقال بسبب ذلك ، وفى المرة الثانية عام ١٩٤١ جاء اختياره لتلافى الصراع على خلافة محمد محمود ، كما أنه اشترط أن تكون رئاسته لعام واحد فقط ريثما يتمكن الحزب من اختيار رئيس جديد ، حيث نجح د. هيكل ومعه صفوة أبناء كبار الملاك فى تولى قيادة الحزب ..

ومع عبد العزيز فهمى كانت هناك عناصر أخرى ممن يمكن اعتبارهم من أبناء الطبقة الوسطى مثل محمد واحمد على علوبة ، صليب سامى ، إسماعيل زهدى ، د. على إبراهيم ، الياس عوض ، أحمد حشمت وحامد فهمى وكامل البندارى ومحمد حامد محسب

وغيرهم .. إلا أن نسبة هؤلاء خلال العشرينات فى مجلس الإدارة تراوحت بين ٢٣ - ٢٥٪ ، ثم نقصت إلى ١٧٪ عام ١٩٣٠ ، ثم تضاءلت النسبة خلال أواسط الثلاثينات لتصل إلى ١٥,٧٪ وكانت الزيادة بطبيعة الحال لصالح كبار الملاك والرأسماليين وأبنائهم(٥٧) .

وخلال الأربعينات عندما فقد الحزب نحو خمسين من رجالاته المؤسسين وكبار مموليه من أبناء الطبقة العليا ، وهو عدد كبير نسبيا قياساً إلى حجم الحزب كله باعتباره حزبا غير جماهيرى ، لذلك سعى الحزب إلى تجديد شبابه ، فظهرت اسماء جديدة فى مجلس إدارته وجمعيته العمومية (٤١ - ١٩٤٢) لم يكن معظمها من أبناء البيوتات المعروفة ، فلم يكن منهم سوى واحد يحمل رتبة الباشوية وخمسة يحملون رتبة البكوية من مجموع ١٨ عضواً ، مما يشير إلى زحف عناصر الطبقة الوسطى إلى الحزب لتعويضه عن العناصر التى فقدها ولم يستطع تعويضها من الطبقة العليا .. ومن المؤشرات التى أوضحت ذلك أن الحزب قد خفض من النصاب المالى المشترط للعضوية خلال الرئاسة الثانية لعبد العزيز فهمى ، فجعلها جنيهين فى العام بدلاً من خمسة ، ولهذا الأمر دلالته فيما يتعلق بالطبقة التى خرج منها رئيس الحزب ، وكان النصاب المالى السابق يحرم فئات اجتماعية عديدة ، وخاصة الشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى ، فضلاً عن العمال والفلاحين ، من عضوية الحزب ، وهذا التغير على كل حال لا يعكس فقط التغيرات الداخلية التى اصابت الحزب ، وإنما يعكس ما أصاب المجتمع المصرى كله خلال الأربعينات ، حيث برزت تنظيمات وقوى سياسية جديدة تعتمد على الطبقة الوسطى وما تحتها بشكل أساسى ، واستطاعت أن تفرض وجودها على الأوضاع السياسية والاجتماعية .

وبرغم هذا التدفق لعناصر الطبقة الوسطى إلى حزب الأحرار فالثابت أن هذه العناصر حوصرت فى كوادر الحزب الأدنى ، ولم تشغل مراكز قيادية ، كما لم يمثل الكثيرون منهم فى مجلس إدارته أو هيئته البرلمانية ، وهذا يفسر كيف ظلت قيادة الحزب فى أيدى الصفوة من أبناء البيوتات ، حتى لقد أثار ذلك أستياء أبناء الطبقة الوسطى من شباب الحزب ، الذين أصدروا صحيفة خاصة تنطق بلسانهم سنة ١٩٤٥ لينشروا فيها شكاواهم من احتكار شيوخ الحزب لمناصبه ومراكزه فى الحكم ، اعتمادا على الوراثة ، لا الكفاية ، ومع ذلك ظلت فكرة الصفوة هى التى تحكم عقول قادة الحزب ، مما جعل عملية تجديده تبدو شكلية وغير ذات فاعلية(٥٨) ..

لكل ما سبق لم يكن حزب الأحرار الدستوريين حزبا جماهيرياً بحال من الأحوال ، فلم يكترث للطبقة الدنيا من العمال والفلاحين ، ولم يظهر أيا من عناصرها فى أى مستوى من مستوياته التنظيمية ، وكان فى ذلك متسقاً مع وضعه الاجتماعى ، متوافقاً مع مصالحه ، رغم أن محمد محمود ادعى - كسعد زغلول - أنه فلاح ابن فلاح وأن حكومة (١٩٢٨) لن تسمح بإعادة نظام الطبقات(٥٩) ! وكان يعنى بطبيعة الحال أنه من أعيان الفلاحين .. كما يبدون موقف الحزب من الجماهير من تكرار وصفها بالديماجوجية ، وبأنها من الرعاع ونحو ذلك ، وقد عانى الحزب من عزلته وعدم شعبيته خاصة فى مواجهة سعد زغلول وقدرته على تحريك الجماهير ، نتيجة لعزوفه ، باستعلاء عن التغلغل فى صفوفها ، لقصور

جهازه التنظيمى ، ومخاطبة صحيفته لصفوة المثقفين ، لاعامة الشعب .. لذلك ظل الحزب يفتقر إلى التأييد الشعبى ، كما كانت تعوز زعماءه المقدرة على التجاوب مع الجماهير ، فضلاً عن أنه لم يحظ بزعامة انبعثت من بين صفوفها أو كانت قريبة منها ، لذلك لم يكن له كبير وزن إلا بين ا لقادرين ماديا والمثقفين ثقافة عليا ، وليس له مؤيدون فى انحاء البلاد(٦٠) . كما لم ينجح الحزب فى خلق قواعد قوية تربطه بمؤيديه ، إن وجدوا ، برباط دائم ومتين ، فظل حزب صفوة فى بنائه وتوجهاته الاجتماعية طوال تاريخه .

(ب) الهيئة السعدية :

وهى التى تكونت بعد الانشقاق الكبير الذى حدث للوفد عام ٣٧ ـ ١٩٣٨ ، أى أن نواة كيانها خرجت من صلب الوفد ، الأمر الذى يعكس صلتها ببنية الحزب الكبير ، رغم الملامح الخاصة التى ميزت بنيتها على إمتداد تاريخها (٣٨ ـ ١٩٥٣) ، فقد تأسست أساساً من عناصر الطبقة العليا أو البورجوازية الكبيرة ، وعناصر مؤثرة من الشرائح العليا والفنية من الطبقة الوسطى المدينية من المثقفين ، سواء كانوا من كبار موظفى الدولة أو أرباب المهن الحرة من المحامين والأطباء والمهندسين ، وغيرهم ، مع من يقابلهم من متوسطى الملاك فى الريف .

ولعل غلبة عناصر الطبقة العليا من الرأسماليين فى تكوين الهيئة ، هو الذى دعا البعض إلى وصفها بأنها حزب البورجوازية الصناعية الكبيرة ، أو الرأسمالية الكبيرة المتعاونة مع الرأسمالية الأجنبية ، كما وصف حزب الأحرار بأنه تألف من كبار الملاك الذين خرجوا على الوفد ، وقد استند هؤلاء إلى عضوية ـ الكثيرين من رجالات الهيئة فى كثير من مجالس إدارات الشركات الصناعية والبنوك وامتلاك الكثير من أسهمها ، وفى جدول هام يحصر مؤلف دراسة الهيئة السعدية(٦١) نوعية النشاط المالى والصناعى الذى يمارسه مؤسسو الهيئة ، ويضيف أنه رغم ذلك فإن اعداد هؤلاء يشكلون نسبة محدودة من مجموع أعضاء الهيئة ، فضلاً عن أن أغلب هؤلاء إما أنهم كانوا يتولون مناصب إدارية داخل هذه الشركات ، أو أنهم صاروا أعضاء فى مجالس إداراتها بحكم كونهم وزراء سابقين جريا على عادة مألوفة تجعل هذه المؤسسات تعينهم للاستفادة من أسمائهم فى تسهيل مصالحها .

يوضح المسألة أكثر أن نتيجة انتخابات ١٩٥٠ مثلا جاءت بنحو ٤٥ عضوا يمثلون الرأسمالية الصناعية لم يكن للهيئة السعدية منهم سوى عضوين فقط .. كما أن التحليل العلمى لبنية الهيئة سيثبت أنها ضمت أعدادا كبيرة من كبار التجار والاعيان وكبار الملاك ، فضلاً عن عناصر الطبقة الوسطى المثقفة أو البورجوازية المتوسطة ، الصناعية والتجارية فى المدينة . وما يقابلهم من متوسطى الملاك وصغارهم فى الريف .. وان كان مؤلف الهيئة قد أوضح بأن الهيئة قد انضمت إليها فئات من طبقة المجتمع الكادحة من العمال والحرفيين والفلاحين ، دون أن يوضح ذلك أو يفصله ، كما فعل فى بقية عناصر الحزب(٦٢) .

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أنه ليس ثمة انفصال واضح أو دقيق بين كبار الملاك

وبين كبار الرأسماليين فالكثيرون من قيادات الهيئة ، كما هو الحال فى الوفد والأحرار الدستوريين ، امتازوا بالصفتين معا ، كما أنه ليس ثمة انفصال بين هذه العناصر من الطبقة العليا وبين ابنائها من المثقفين ، سواء كانوا موظفين كبارا أو من أرباب المهن الحرة المرموقين .. وسنضرب مثلا بابراهيم عبد الهادى ، الرئيس الثالث للهيئة ، الذى صار من كبار الملاك (المتغيبين) كما كان عضوا بإدارة البنك التجارى المصرى والشركة العقارية المصرية ، وصار وزيرا ، فرئيسا للديوان الملكى ورئيساً للوزراء .. لذلك نؤثر أن نستخدم تعبير « الطبقة العليا » على اطلاقه . كما يحمله من معنى ينطبق على بقية الأوصاف ..

أما عناصر الطبقة العليا داخل الهيئة السعدية فتتمثل فى عدد كبير ، يبلغ الثلاثين ، من كبار الملاك والأعيان يأتى فى مقدمتهم إبراهيم عبد الهادى وممدوح رياض وحامد جودة وعلى أيوب ، ود. حامد محمود ، وسامح موسى ، وعبد الرحمن فهمى ، وعبد المجيد الشواربى ، وعمرو عبد الرحمن الأتربى وخليل ابو رحاب وغيرهم .. حيث تبرز اسماء عائلات : المليجى والأتربى وابو رحاب والجويح وبلبع وابو ستيت وجودة ومرعى والشواربى .. الخ وكلهم تربو ملكياتهم على المائة فدان وقد تصل إلى الالاف(٦٣) ..

وهكذا كان كبار الملاك والأعيان يمثلون عنصرا هاما ومؤثرا فى بنية الهيئة ، خاصة إذا عرفنا أنها لم تكن سوى حزب من أحزاب الأقلية .. لقد كانوا بطبيعة الحال فى معظمهم من الملاك المتغيبين ، الذين ارتبطت مصالحهم بالمدينة نهائيا ومن خلالها اشتغلوا بالمهن الحرة وبالسياسة وتأليف الأحزاب ، فضلاً عن انخراطهم فى المراكز العليا لجهاز الدولة .. ومن الطبيعى أن انخراط هذا العنصر فى تكوين الهيئة السعدية أعطاها ثقلاً اجتماعيا خاصا بين أوساط الطبقة العليا فى المجتمع ، فضلاً عن تمويلهم لنشاطها وخزانتها ، بما انعكس على تأثيرهم فى مراكزها القيادية ، فمن كبار الملاك ـ مثلا ـ كان رئيس الهيئة الثالث (عبد الهادى) ونائبه (حامد جودة) وسكرتيرها العام (ممدوح رياض) وسكرتيرها المساعد (سامح موسى) بالإضافة إلى وجودهم الدائم والمؤثر فى مجلس الإدارة ، وتوليهم رئاسة لجان الهيئة العامة فى مختلف المديريات ، وتمتعهم بعضوية البرلمان ، ومن ثم عضوية الهيئة البرلمانية السعدية .

وخير مثال لتأثير هؤلاء فى إدارة دفة الحزب هو موقفهم من مشروع العضو السعدى محمد خطاب لمجلس الشيوخ ، الذى يقضى بتنظيم الملكية بشكل يجعلها لا تتجاوز خمسين فدانا ، بخلاف الموروث ، ورغم كون القانون المقترح لا يمس الحقوق المكتسبة للملاك (الحاليين) وإنما يتعلق بالمستقبل ، إلا أن الهيئة السعدية رفضته(٦٤) تماما فى اجتماع النادى السعدى ، كما رفضه مجلس الشيوخ كما هو معروف ، الأمر الذى جعل خطاب يستقيل من الهيئة سنة ١٩٤٥ وهكذا لعب كبار الملاك دورا مؤثرا فى توجيه سياسة الهيئة بما لا يتعارض مع مصالحهم ، كنظرائهم من الأحرار الدستوريين ، من أصحاب المصالح .

وقد ضمت الهيئة من عناصر الطبقة العليا إلى جانب من يمارسون نشاطا صناعيا ملحوظا ، حتى صاروا من كبار رجال الصناعة والمال ، فمن بلغوا ٢٥ عضوا (حسب

جدول خلاف) والذين برزت من بينهم اسماء د. أحمد ماهر وإبراهيم عبد الهادى وممدوح رياض وسامح موسى وعبد الرحمن فهمى ومحمد خطاب وسابا حبشي وسيد مرعى ونجيب اسكندر وغيرهم .. إلى جانب هؤلاء جميعا ضمت الهيئة كذلك عدداً من كبار الملاك مثل سعيد جلال وعلى عويضة ومحمد المراغى وداود رفاعى زيدان وفهمى اسماعيل ومحمد شاهين .. وكان منهم بطبيعة الحال كبار تجار القطن (السيد مرسى وسليمان بلبع) وغيرهما ، المهم أن بعض هؤلاء كانوا أعضاء فى مجالس الغرف التجارية ، كما أن منهم من دخل عضوية مجلس إدارة الهيئة(٦٥) .

أما عن عناصر الطبقة الوسطى فى الهيئة السعدية وقياداتها فيبرز منها الرئيس الأول للهيئة الدكتور أحمد ماهر ، كأفضل نموذج للطبقة الوسطى المدينية ، فقد ورث عن أبيه ٨٠ فدانا ومات سنة ١٩٤٥ وليس فى حوزته منها سوى ٢٥ فدانا ، وهو ابن أحد رجال الصفوة العسكرية والإدارية حيث كان والده وكيلا لنظارة الحربية والبحرية سنة ١٨٩٣ وكانت جدته لأمه تنتمى لأصول تركية ، وقد درس أحمد ماهر القانون وحصل على الدكتوراه فى الاقتصاد والسياسة واشتغل فترة بالمحاماة عاد بعدها مدرساً فى مدرسة التجارة العليا .. وهو بذلك من أبناء الطبقة الوسطى من ذوى المهن الحرة إلى كونه من الملاك المتوسطين(٦٦) .

ومن نفس الطبقة ايضا من متوسطى الملاك د. حسين حتحوت ، اسماعيل رمضان ، سعد الشناوى ، أحمد بربرى وعلى عبد الرحيم الوكيل ورضوان أبو جازية وأحمد همام والشيخ عبد الحميد راجح وشقيقه عبد المجيد وعدد من العمد كعبد السلام عطوان والشيخ شحاته إبراهيم والشيخ عبد الحليم القرضاوى وغيرهم ممن انتشروا فى المديريات .. وهؤلاء جميعا شكلوا قطاعا عريضا بين الفئات التى تكونت منها الهيئة السعدية ، كما استفادت الهيئة من وجودهم فى القرى حيث شكلوا لجانها الفرعية .

أما عناصر كبار الموظفين من أبناء نفس الطبقة ، فيجب الأشارة إلى أنه قد يوجد منهم أبناء لكبار الملاك ، يتضح هذا من القابهم ، لكنهم فى غالبيتهم الساحقة يمكن اعتبارهم من أبناء الطبقة الوسطى المدينة فضلاً عن أن ملكيات بعضهم الخاصة تدخلهم فى عداد هذه الطبقة ، لذلك أثرنا تصنيفهم على أساس وظائفهم ، لا على أساس الملكية أو غيرها .. وينبغى الأشارة كذلك إلى أن أصحاب الوظائف الصغرى قد شكلوا نسبة أكبر داخل الهيئة ، خاصة من عملوا فى وظائف التدريس بالمدارس والمعاهد الدينية ، فضلاً عن العاملين فى الجمارك والسكك الحديدية والمحاكم ، مما يصعب حصره ، المهم أنهم انتشروا فى مختلف المصالح والإدارات الحكومية ، وكانوا يشكلون معظم اللجان السعدية بمستوياتها المختلفة فى القاهرة والإقاليم وكانوا عضوا لمرشحى الهيئة الانتخابات العامة .

أما ذوى الوظائف العليا فيبرز من بينهم من تولوا الوزارات قبل تأليف الهيئة كالدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد صفوت ومحمود غالب وعلى فهمى .. والنقراشى ولد لأسرة تجرى فى عروقها دماء تركية ولبنانية ، وكان والده رئيساً لحسابات البوسة الخديوية ، وقد تقلب فى عدة وظائف حكومية عقب عودته من الدراسة

فى بريطانيا سنة ١٩٠٩ حيث عمل مدرساً للرياضيات ، فناظرا وظل يتقلب فى وظائف وزارتى المعارف والزراعة حتى صار وكيلا لوزارة الداخلية سنة ١٩٢٤ . ومن الوزراء الذين تولوا مناصبهم باعتبارهم سعديين تبرز اسماء د. حامد محمود وممدوح رياض وحامد جودة وعلى أيوب ومحمد راغب عطية ود. نجيب اسكندر ، وبعضهم كان يعمل بالمحاماة قبل تولى الوزارة ، أو منهم من تقلب فى وظائف إدارية عليا سابقة ، بالإضافة إلى اسماء عبد المجيد بدر ، د . عبد الرازق السنهورى ، محمود حسن ، أحمد مرسى ، سابا حبشى وغيرهم ..

ومن ذوى الوظائف ممن لم يتولوا الوزارة تبرز اسماء سيد جودت ، عوض إبراهيم ، كمال عبد النبى ، د. على الرجال ، د. عبد العزيز أحمد ، وهم وكلاء وزارات وعمداء كليات . كما انخرط فى صفوف الهيئة عدد من كبار شيوخ الأزهر كالشيخين محمد عبد اللطيف دراز (وكيل الأزهر) وعبد الله دراز والشيخ علوان . ومن كبار الضباط اللواء أحمد شريف (خال د. ماهر) والاميرالاى حافظ صدقى واللواء عمر طنطاوى واللواء إبراهيم خيرى (وكيل الدفاع) . فضلاً عن عدد من كبار الاطباء كحامد جودة ونجيب اسكندر وحلمى الجيار وحسين حتحوت وغيرهم ، وقد تجاوزت اعدادهم العشرين ، ممن تولوا مناصب إدارية لدى المستشفيات الحكومية(٦٧) . وتبين هذه الاعداد والنماذج كيف شكلت هذه الفئات المثقفة شرائح فنية متخصصة تميزت بثقافتها ووظائفها ، وهم فى مجملهم يشكلون عناصر الطبقة الوسطى فى قطاعها الأرقى والأكثر تميزا .

وتنتمى إلى نفس الطبقة ايضا شريحة المحامين التى انضمت إلى الهيئة السعدية أو ساهمت فى تأليفها ، وهؤلاء من أحرزوا شهرة واسعة فى عالم المحاماة شأنهم شأن محامى الوفد والأحرار ، فبرزت منهم اسماء راغب اسكندرة عبده حسن الزيات ، شوكت التونى ، حمادة الناحل ، عبد المجيد الشرقاوى ، أحمد لطفى حسونة ، عبد المجيد نافع ، عبد المنعم حشيش ، ثروت الأزهرى وغيرهم .. فضلاً عن عدد من المحامين الشرعيين(٦٨) ، وقد شكل هؤلاء جميعا ، بثقافتهم القانونية ومقدرتهم الخطابية ، عضوا قويا للهيئة السعدية ، فصاغوا مبادئها وبياناتها ، وشكلوا لجانها ، ولعبوا دورا فى بناء قواعدها ، والدفاع عن قضاياها وسياستها .

أما طبقة المجتمع الدنيا من العمال والفلاحين وغيرهم فلم نجد فى مصادر الهيئة ما يفيد تمثيلها لا داخل الهيئة ولا فى أى مستوى من مستويات تنظيماتها ، كما الحال فى الوفد والأحرار والدستوريين ، وهذا يختلف بطبيعة الحال عن محاولات الهيئة كسب تأييد فئات من هذه الطبقة ، خاصة فى فترة وجودها فى السلطة ، أو حتى تبنى بعض قضاياها ، التى لا تتعارض مع قضايا ومصالح الطبقتين العليا والوسطى ، اللتين شكلتا عناصر الهيئة وقيادتها العليا والقاعدية . وربما يكون من الأدق أن توضح أن الهيئة تميزت عن الوفد والأحرار بغلبة عناصر الطبقة الوسطى فى تنظيماتها ولجانها المحلية ودوائرها الانتخابية ، كما أمتازت أيضاً بأن قياداتها من كبار الملاك كانوا - بشكل أوسع - من المشتغلين بشئون الصناعة والتجارة ، أو ممن تنطبق عليهم صفة كبار الرأسمالية أيضا وأكثر من غيرهم ،

وتبقى ملاحظة (ديب) هامة حين ذكر أن الهيئة السعدية كانت أكثر التصاقا بالطابع المدينى الحضرى ، وبالتالى كان تمثيلها لمصالح فئات اجتماعية مدينية محددة أمراً واضحاً[٦٩] .

ورغم ما كان للهيئة من وزن برلمانى يعتد به ، جاء واضحاً فى نتائج انتخابات ١٩٣٨ ـ ١٩٤٥ ، إلا أن هذا الوزن لم يكن ترجمانا صادقا لمدى تغلغل الهيئة فى صفوف الجماهير ، وإنما جاء نتيجة لتدخل القصر ورجال الإدارة لمساندة مرشحى الحزب بشكل أساسى ، بدليل أن انتخابات عام ١٩٥٠ ، التى أشرفت عليها حكومة محايدة ، جاءت تقييما عمليا لشعبية الهيئة السعدية ، فحصلت على ٢٨ مقعدا (بنسبة ٨,٧٪) من مقاعد النواب (الوفد ٧١,٤٪ ، الدستوريين ٨,١٪)[٧٠] حتى لقد بدا أن الهيئة قد استعاضت بتأييد القصر عن الجماهير .. فطبعت نفسها بطابع غير جماهيرى ، رغم محاولات رئيسها حشد بعض التأييد الشعبى من خلال محاكاة أساليب الوفد ، فيما يتعلق بتنظيم الشباب والطلاب على سبيل المثال ، ومع ذلك لم تحرز الهيئة نجاحاً يذكر ، باستثناء بعض التأييد من جانب طلاب الأزهر .

وفيما يتعلق بالعمال تجدر ملاحظة الغياب شبه الكامل لأية محاولة لتنظيم من جانب الهيئة السعدية ، أو الاهتمام الفعال والحقيقى لقضاياهم ، وحتى[٧١] المحاولات التى أجراها الدكتور ماهر خلال وزارته سنة ١٩٤٤ ، عندما أصدر كادرا جديدا لعمال الحكومة يمنحهم مزايا عديدة ، فإن ذلك قد فسر برغبة فى النيل من الوفد ، باظهار مساوىء عهده السابق ، بينما كانت تتملكه الرغبة فى اكتساب أكبر عدد من المؤيدين له من الموظفين والعمال ، وربما يفسر الاهتمام بالنسبة للعمال بالتحديد ، نتيجة لاهتمامه بالصناعة المصرية خاصة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .. أما الفلاحون فيكفى الأشارة إلى مشروع خطاب ورفضه من جانب السعديين وهو ما كان سيفتح بابا لتحقيق قدر أكبر من عدالة توزيع الثروة خاصة فى الريف المصرى .

جـ ـ الكتلة الوفدية :

و « حزب الكتلة المستقلة » كما هو واضح من اسمه ، هو مجرد كتلة ، استقلت عن الوفد عام ١٩٤٣ للظروف المعروفة نتيجة لخلاف مكرم مع النحاس ، ومن ثم فبناؤها الاجتماعى يمثل نموذجا مصغرا من بناء الوفد الأشمل ، وربما ينطبق عليها تعبير مكرم « هى الوفد مصغرا » من الناحية الاجتماعية أيضا ! لأن الكتلة اشتملت فى بنائها الاجتماعى على نفس العناصر التى تألف منها الوفد ، وربما بنفس النسب من كبار الملاك ومثقفى الطبقة الوسطى (الافندية) . لقد تألفت بعد ما فصل مكرم عبيد ومعه راغب حنا من الوفد فى يوليو ١٩٤٢ ،وانضمام ١٧ عضوا من الشيوخ والنواب الوفديين إليهما ، حيث قدموا استقالة جماعية إلى النحاس احتجاجاً على تصرفه مع مكرم وزميله ، فطردهم النحاس جميعا ، الأمر الذى جعلهم يشكلون حزب الكتلة برئاسة مكرم ، بعد أن انضم إليهم عدد آخر من الذين تركوا الوفد أو طردوا منه ، ممن سخطوا على سياسة النحاس ، أو ربطتهم علاقات شخصية بمكرم .. هؤلاء جميعا كانوا نواة الكتلة ، وجسدها الفعال .. ومن بينهم برزت اسماء السيد سليم ، فريد زغلول ، جلال الحمامصى ، د. فهمى سليمان ، جورج مكرم عبيد

وغيرهم .. وغنى عن التوضيح أن هؤلاء الشيوخ والنواب يمثلون عناصر كبار الملاك والطبقة الوسطى ، التى تمد الوفد بهيئه النيابية على وجه العموم .

أما رئيس الكتلة نفسه فهو واحد من أبناء كبار الملاك ، أرسلته أسرته لدراسة القانون فى اكسفورد وباريس ، حيث حصل على شهادة تعادل الدكتوراه سنة ١٩١٢ عمل بعدها سكرتيرا خاصاً للمستشار القانونى الانجليزى (١٥ - ١٩١٩) ثم صار أستاذا فى مدرسة الحقوق لعامين ، كما اشتغل فترة بالمحاماة .. صحيح أنه ليس سليلاً « للاستقراطية » القبطية الحقيقية - كما يقول الفقى[٧٢] - بحكم أن الوضع الاجتماعى لعائلته لم يكن على نفس مستوى العائلات الثرية المعروفة كعائلات غالى وحنا ودوس ، إلا أنه ملكية أسرته تدرجه فى عداد كبار الملاك (ملكية والده تجاوزت ٩٠٠ فدان سنة ١٩٢٥) وإذا افترضنا أن ملكيته الخاصة قد لا تضعه فى نفس الفئة ، فإنه على كل حال أحد أبناء الطبقة العليا فى المجتمع ، بحكم ثقافته ووظائفه واشتهاره فى مهنته ، كل هذا أضفى عليه مكانة اجتماعية مكتسبة إلى جانب أصوله الاجتماعية الموروثة .

وقد عرفت الكتلة كذلك ، إلى جانب كبار الملاك من عائلات الباسل وعبد النور وحنا والبدراوى ، وإلى جانب عناصر من متوسطى الملاك ، من النواب والشيوخ ، عددا من مثقفى الطبقة الوسطى المشتغلين بالصحافة والكتابة كجلال الدين الحمامصى وفريد زْغلوك وأحمد قاسم جودة وطلعت يونان وغيرهم ..

وهكذا ضمت الكتلة عنصرى الوفد ، كبار الملاك والافندية ، ورغم أن المصادر البريطانية تؤكد الطابع الشخصى للحزب ، حين تكتفى بوصف جماعة « بالمكرميين » ، إلا أنه كان جيد التنظيم ، يتمتع بتجانس مواقف اعضائه ، وكان يضم فى نواته الأولى ، التى انفصلت عن الوفد ، ثمانية من الشخصيات القبطية ، والباقين كانوا من شيوخ ونواب دوائر الصعيد التى ينتمى إليها مكرم . ورغم أنه قد حققت لحزب الكتلة ٥٥ مقعدا ليرشح فيها فى انتخابات عام ١٩٤٥ ، إلا أنه لم يستطع ، رغم مساندة القصر والحكومة ، أن يحصل على أكثر من ٢٩ مقعدا فى مجلس النواب (أى بنسبة ١١٪) وكانت هذه أول وأخر مرة يدخل فيها الانتخابات .. كما أن تمثيله فى الوزارات (٤٤ - ١٩٤٦) قد تم من منطلق شخصى ، لا حزبى ، وفى ذلك توضيح لضآلة حجم الحزب ودوره ، ولطابعه الشخصى ، فقد زعيم مكانته وشعبيته التى كانت له فى الوفد ، ولم يستطع أن يعوضها فى حزبه الصغير ، وذلك الحزب الذى كاد دوره يختفى من الساحة السياسية قبل إلغاء الثورة للأحزاب بسنوات .. فلم يكن له وجود حقيقى وكيان اجتماعى راسخ ، بل كان رأساً بغير جسد ولم يكن ثمة تمثيل ، بأى درجة من الدرجات للعمال والفلاحين فى تنظيمات الحزب المتواضعة ، ولم يكن للحزب فى المقابل أى وجود فى صفوف هؤلاء ، رغم محاولات صحيفة الحزب كسب قطاعات من الطبقة العاملة ، عن طريق كتابات زهير صبرى ، الذى كان معروفا بأنه نصير العمال[٧٣] .. إلا أن الجماهير انصرفت عن هذا الحزب تماما حتى انتهى أمره .

٤ ـ أحزاب الأقلية الأخرى :

(أ) الحزب الوطنى(*) :

رغم تصنيف الحزب الوطنى خلال فترة بحثنا (٢٢ ـ ١٩٥٣) على أنه من أحزاب الأقلية ، إلا أنه كان قبل الحرب الأولى أكبر الأحزاب المصرية وأهمها على الاطلاق ، ولكن الوضع انقلب بعد قيام الوفد وقيادته للحركة الوطنية وسحبه الجماهير من الحزب الوطنى ، حيث أيدت الوفد تأييدا كبيرا كما هو معروف .. كما ينبغى الأشارة إلى أن الحزب الوطنى كان أطول الأحزاب المصرية عمرا خلال النصف الأول من القرن العشرين (١٩٠٧ ـ ١٩٥٣) وليس هنا مجال دراسة الأسباب التى جعلته يفقد مكانته وجماهيره بشكل جعله حزب أقلية ، وأقلية ضئيلة ، خلال فترة بحثنا .

أما عن بناء الحزب الاجتماعى قبل عام ١٩٢٢ فالملاحظ أن العنصر السائد فيه كان للطبقة الوسطى من المثقفين (الأفندية) أساساً ، فمؤسسه مصطفى كامل كان أبنا لمهندس بالجيش ، تمتد جذوره إلى الصفوة العسكرية والبيروقراطية التى أنشأها محمد على ، فكان أبوه ضابطا ومهندسا معروفا ، أهل ابنه لدراسة الحقوق ، حتى صار محامى الحركة الوطنية وخطيبها المفوه بغير منازع .. ورغم أن وضعه الاجتماعى يدرجه فى عداد الطبقة الوسطى فى شريحتها العليا ، إلا أن خليفتيه ، محمد فريد وحافظ رمضان كانا من أبناء الطبقة العليا وكبار الملاك فيها ، فكان محمد فريد سليل الارستقراطية التركية وكان جده الأعلى قد وفد إلى مصر مع الفتح العثمانى وتولى وظيفة كتابة العملة وكانت من أرفع المناصب حينئذ ، كما كان والده أحمد فريد باشا ناظرا للدائرة السنية منذ ١٨٨٦ وكان من كبراء مصر المعدودين حسب تعبير الرافعى(٧٤) .

وإلى جانب الافندية ضمت قيادات الحزب الوطنى عددا من كبار الملاك كعمر سلطان وعمر لطفى ومرقص حنا وسيف الله يسرى ومحمد أحمد رشوان محمد .. من برزوا فى لجنته الإدارية الأولى .. وعندما أعيد انتخابها سنة ١٩١١ ضمت نسبة أكبر من أعيان الريف مثل عبد اللطيف الصوفانى وعبد الحميد عمار ومحمد أحمد شريف وعلى المنزلاوى ولملوم السعدى وحافظ المنشاوى .. ويرجع انضمام كبار الملاك إلى الحزب أنئذ إلى تأييد الخديوى له فى سنواته الأولى ، فانضم هؤلاء إلى الحزب سعيا لتحقيق مصالحهم وطمعاً فى الرتب والنياشين ، وعندما استقلت الحركة الوطنية عن الخديوى استبعد كبار الملاك والأعيان عن الحزب الوطنى فضلاً عن أن اتجاه الحزب ناحية الشباب وتزكية حماستهم الوطنية ، أخاف كبار الملاك فوجدوا فى ذلك تهديدا لمصالحهم(٧٥) .

وتذكر المصادر أن مؤيدى الحزب الوطنى كانوا محصورين فى الطبقة الوسطى وبالذات بين عنصر المثقفين فى القاهرة والاسكندرية ، وهذا لا ينفى أن الحزب حاول أن يمد نفوذه إلى الأقاليم ، والفوز بتأييد فئات من العمال ، بينما لم تكن المسألة سهلة بالنسبة للفلاحين ، لأن غالبيتهم كانوا من الأميين ، ومع ذلك لم تكن هناك محاولات جادة من جانب مصطفى كامل لضم الفلاحين إلى صفوف الحركة الوطنية ، أما فى عهد خليفة محمد فريد ،

الذى كان سليل الارستقراطية التركية ، فقد فعل ذلك بنجاح ، حيث لم يكن فى حاجة إلى معاونة الخديوى ، ويستدل على ذلك من خلال لجان الحزب الفرعية خارج القاهرة والتى انتشرت فى الدلتا وعواصم المديريات ، رغم أن المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى كانوا يسيطرون على هذه اللجان الفرعية وكانوا حريصين على الوصول إلى العمال والفلاحين بإنشاء المدارس الليلية ونقابات العمال والجمعيات التعاونية ومع ذلك فقد كان حزب مصطفى كامل الوطنى مجموعة من المعجبين المؤيدين لسياسته ، غالبيتهم من أبناء الطبقة الوسطى من المهنيين ، وملاك الأراضى ، وكان زعماء الحزب ينتمون إلى هاتين الفئتين بالذات ، كبار الملاك والمهنيين ، وبالذات المحامون ، وهم فى مجملهم على قدر كبير من التعليم ، وبالذات من خريجى مدرسة الحقوق الخديوية ، وكان الطلاب عنصرا أساسيا فى صفوف الحزب وتنظيماته والأجهزة التابعة له .. ورغم أن مؤيدى الحزب وجماهيره تنتمى إلى الطبقتين العليا والوسطى ، إلا أن الحزب حاول أن يصل برسالته إلى العمال والفلاحين والطبقة الدنيا عموما ، لذلك أدخل إلى أيديولوجية برنامجاً اجتماعيا أصيلاً ، تمثل خطبة محمد فريد عام ١٩١٢ أوضح بيانه له(٧٦) .

أما عن الحزب الوطنى فى عهد رئاسة حافظ رمضان الذى بدأ سنة ١٩٢٣ ، وكان ينتمى لأسرة قاهرية ذات ثروة ونفوذ ، فأبوه كان موظفا حكوميا كبيرا فى عهد إسماعيل ، وقد درس الحقوق فى فرنسا وعاد ليعمل بالمحاماة منذ سنة ١٩٠٤ وانخرط فى لجان الحزب منذ سنة ١٩٠٧ ، فقد جرت فى عهده عملية إعادة تنظيم للحزب وتعديل لبعض مواد قانونه ، فضلاً عن تفجر الخلاف بين مؤيديه وبين مؤيدى على فهمى كامل ـ شقيق مصطفى ـ ذلك الخلاف الذى شغل الحزب لسنوات عديدة ، فقد خلالها دوره الجماهيرى ، أو ما تبقى له من جماهير ، وتحول إلى حزب كادر يعيش أنصاره على تراث مصطفى كامل .. وظل التكوين الاجتماعى يغلب عليه الطابع المدينى رغم النفوذ القوى الذى تمتع به كبار الملاك فى الحزب ، بحكم تمويلهم لنشاطه ، وترك الزعماء السابقون ساحة النضال بعدما نالت منهم مشاعر الاحباط وخيبة الأمل ، زاد من تفاقم حالة الحزب وانقسامه ، اشتراك حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود سنة ١٩٣٨ ، مما أدى إلى أنقسام جديد بين مؤيد لموقف الرئيس وبين مؤيد لسكرتيره العام(٧٧) .

ويلاحظ أن التكوين الاجتماعى للجنة الحزبية الإدارية خلال العشرينات قد ضم اثنين من كبار الملاك ففى سنة ١٩٢٣ (كان الاثنان هما محمد أحمد الشريف وعبد اللطيف الصوفانى) من ٢١ عضوا أى بنسبة ٩,٥٪ تقريبا ، وسنة ١٩٢٦ كان العضوان هما (د. عبد الحميد سعيد وفكرى أباظة) من مجموع ١٤ عضوا أى بنسبة ١٤,٢٪ تقريباً ، بينما كانت الأغلبية تنتمى للطبقة الوسطى من مثقفى المدينة وخاصة المحامين ، فضلاً عن بعض متوسطى الملاك .. ورغم سيطرة جناح المحامين والمثقفين المدينيين على الحزب ، إلا أن كبار الملاك وأعيان الريف من رجال الحزب كانوا هم الذين يفوزون فى الانتخابات بحكم وضعهم الاجتماعى فى دوائرهم ، وذلك للمنافسة القوية لمرشحى الوفد فى العاصمة والمدن الكبرى ، ومن هنا كان لكبار الملاك والأعيان ، رغم محدودية تمثيلهم ، كلمتهم المسموعة

فى سياسة الحزب ، نتيجة لتمويلهم له ، فضلاً عن أنهم كانوا من المثقفين كفكرى أباظة ود. عبد الحميد سعيد وعبد اللطيف وعبد العزيز الصوفانى ..

وبشكل عام يمكن القول أن سياسة الحزب ونشاطاته كانت تدار بواسطة لجنته الإدارية وحدها ، نظرا لتوقف انعقاد جمعيته العمومية منذ ما قبل الحرب الأولى ، ورغم الحماس الذى دب فى جسد الحزب خلال انتخابات ٢٣ ـ ١٩٢٤ ، إلا أنه لم يلبث أن خمد فى نهاية العشرينات وانتهى الأمر بأن أصبح الحزب هو مجرد لجنته الإدارية(٧٨) .

ونتيجة ما أصاب الحزب من تدهور وانقسامات خلال الثلاثينات وأوائل الأربعينات خرج عليه مجموعة الشباب الذين الفوا ما عرف بـ « اللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى » فى أواخر عام ١٩٤٤ ، وقد طرح هؤلاء برنامجاً جديدا يتفق مع التطورات التى أصابت المجتمع المصرى ، ثم ما لبثوا أن أسموا أنفسهم « الحزب الوطنى الجديد » فيما بعد وكونوا مجلس إدارة جديد ..

أما عن التكوين الاجتماعى للحزب الوليد فكانت الغلبة فيه للمحامين ، ورغم أن القانون قد نص على تكوين لجان فى القرى ، إلا أنه نص على اشتراك شهرى يحول دون انضمام الفلاحين للحزب .. فضلاً عن أنه كان حزبا قاهريا بالدرجة الأولى ، أقام قادته فى العاصمة واقتصر نشاطهم عليها . ولم يكن حريصاً على وجوده فى الأقاليم .. ورغم أن الحزب طابعه مدينى فقد جاء قانونه خلوا من الأشارة إلى أية تشكيلات فى صفوف العمال والطلاب ، وهما قوتان مدينيتان ، حتى لقد ورد بأحد تقارير قادته عام ١٩٤٨ أنه يبدى مخاوفه من أن « يهيم الحزب الوطنى فى سماء ارستقراطية الفكرية ويتجاهل وجود طبقات الشعب من عمال وفلاحين وقوتهم كعامل فعال فى قضية الحزب ..» .

ويبدو أن الحزب الجديد قد حاول تلافى هذا القصور فى بداية عام ١٩٤٩ حين نجح فى ضم ما يقرب من مائتين وخمسين عضواً جديداً ، كانت أغلبيتهم من الحرفيين والصناع القاهريين ، فضلاً عن عدد من الموظفين ، وطلاب الجامعات والمدارس الثانوية .. ومع ذلك ظلت غالبية الحزب تنتمى للطبقة الوسطى ، فرئيسه فتحى رضوان الذى كان محاميا معروفا ، ينتمى لأسرة من متوسطى الملاك (جده لابيه كان ضابطاً بالجيش التركى ووالده مهندس رى وقد ورث فتحى عنه ٢٥ فدانا) أما الرجل الثانى فى الحزب وهو الدكتور نور الدين طراف ، الذى كان طبيبا معروفا ، فرغم انتمائه لأسرة من كبار الملاك ، إلا أن ملكيته الموروثة لا تضعه فى نفس الطبقة ، بل هو أقرب ، كفتحى رضوان ، إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى المدينية ممن يمارسون المهن الحرة .. مثلهم فى ذلك(٧٩) محمود الحناوى ومصطفى المنزلاوى ومصطفى مرعى وغيرهم ممن ينتمون للطبقة الوسطى وعناصرها المثقفة . وهكذا كان الحزب الوطنى خلال عهده الثانى حزبا صغيرا فى بنائه ، محدودا فى دوره السياسى ، تنتمى قياداته فى معظمها إلى الطبقة الوسطى ، وأن ضمت بعض عناصر كبار الملاك المحدودة خلال العشرينات .

(جـ) حزبا الاتحاد والشعب

آثرنا أن نقرن بينهما لارتباط نشأتهما بالسلطة ، الاتحاد بسلطة ورغبة القصر (١٩٢٥) والشعب بسلطة إسماعيل صدقى رئيس الوزراء (١٩٣٠) حيث سيق إليهما الأعضاء بأوامر عليا أو إدارية ، ولم ينشأ الحزبان نتيجة حركة سياسية تلقائية أو نبعا من وسط الجماهير ، ولهذا الأمر دلالته الاجتماعية لنوعية الأعضاء الذين انضموا ، أو سيقوا ، إلى الحزبين ، فضلاً عن أن تكوينهما الاجتماعى متطابق إلى حد كبير ، بالإضافة إلى أن كثيرين من رجالات حزب الاتحاد قد انضموا إلى حزب الشعب ، كما أنهما جمعا عناصرهما بشكل أساسى من العناصر الخارجة على الوفد والأحزاب الأخرى أو التى حرضت وأغريت بذلك ، بل أكثر من ذلك أن الحزبين ، عندما فقدا السلطة وأسنادها وأفلسا سياسياً ، اتحدا فى نوفمبر ١٩٣٨ تحت اسم « حزب الاتحاد الشعبى » فى محاولة مستميته للبقاء دون جدوى .. فهما من أحزاب الأقلية ، التى ألفتها السلطة الحاكمة ، وارتبطت بها ، وضاعت بضياعها ..

فبالنسبة لحزب الاتحاد الذى تألف بايعاز من الملك فؤاد وباعداد وكيل ديوانه حسن نشأت فقد كان الهدف تأليفه مزدوجاً : أن يكون مأوى للمرتدين عن الوفدين ، وإمداد القصر بمجموعة منظمة مخلصة ذات لون محافظ ومعتدل[٨٠] ولهذا الأمر دلالة بالنسبة لبنية الحزب الاجتماعية ، حيث سيكون مأوى للطامعين فى التقرب من القصر والراغبين فى السلطة ، كما أن الإدارة ستسخر لحشد الأعضاء للحزب الجديد ، خاصة من بين رجالها لتدعيم دكتاتورية القصر ، وبذلك لا يكون الحزب قد تم بشكل تلقائى ، كما هو الحال فى الوفد والأحرار الدستوريين ، ولذلك سيكتسب الحزب صفة « الزمرة » الموالية للملك ، أكثر من كونه حزبا سياسياً أصلاً .

وبالفعل هرع إلى الحزب الجديد عناصر وفدية معروفة مثل عبد الحليم البيلى وموسى فؤاد باشا (الذى صار وكيل الحزب) ومحمد سعيد باشا (رئيس الوزراء الاسبق) ومحمود علام ، بالإضافة إلى عناصر من الأحرار الدستوريين مثل البدراوى عاشور ومدنى حزين وزكريا نابق وحامد العلايلى وهم فى معظمهم كانوا من كبار الملاك والرأسماليين وكبار الموظفين وكبار الضباط كاللواء موسى فؤاد ومحمود عزمى باشا ، وكلهم أسسوا حزب الاتحاد وشكلوا مجلس إدارته .. فهو إذن ليس بعيدا عن تكوين الوفد والأحرار ، وأنه ليس له جماهير الوفد ، أو مؤيدى الأحرار ، الذين أستعاض عنهم برجال الإدارة وكبار الموظفين ..

ولأن الحزب هو مجلس إدارته ولجنته التنفيذية ، باعتبارهما التنظيمان المعروفان للحزب ، وأن كان مجلس الإدارة فى الواقع هو التنظيم الوحيد الدائم ، رغم أن الحزب حاول أن ينشىء لجانا فرعية فى المديريات مستعينا برجال الإدارة ، إلا أنه لم ينجح إلا نجاحاً محدودا ومؤقتا ، وبالاكراه وخلال فترة وجود الحزب فى السلطة ، حتى لم يعد للحزب شأن يذكر بعيدا عن السلطة[٨١] .. وسوف نجد أن الحزب ضم إلى جانب كبار الملاك والرأسماليين السابقين والضباط المتقاعدين وكبار رجال الادارة ، عناصر محدودة

من المحامين ، وبطبيعة الحال فإن أغلب مؤيديه فى الأقاليم كانوا من ملاك الأراضى والأعيان ممن ارتبطت مصالحهم بالإدارة ، وهناك من يشير إلى أن نواب حزب الاتحاد كان أغلبهم ممن يمتهنون مهناً ريفية (٣١ من ٤٠ عضوا) وهؤلاء هم الذين ساعدوا فى تمويل الحزب ، أما كبار الموظفين فمن الطبيعى أن يروا فى القصر رأس البيروقراطية المصرية ومانح وظائفها العليا .

ولذلك يمكن أن نطمئن إلى أن قيادات الحزب جميعا كانت تنتمى للطبقة العليا فى المجتمع ، فرأسه المدير (حسن نشأت باشا) كان من كبار رجال الدولة والقصر وكان أستاذاً بمدرسة الحقوق ثم وكيلا للأوقاف فوكيلا للديوان الملكى بنفوذ يمتد إلى كافة الوزارات ، ثم أنه أشرك معه لجنة تحضيرية لتأسيس الحزب كانت تضم أحمد تيمور باشا وموسى فؤاد باشا ومحمد فهمى باشا وبولس حنا باشا ومصطفى بك رشيد .. وهم من كبار الملاك والرأسماليين .. ورئيس الحزب (يحيى باشا إبراهيم) الذى ينتمى لنفس الطبقة ، تخرج من الحقوق وتقلب فى وظائف القضاء حتى صار رئيساً لمحكمة الاستئناف فوزيرا للمعارف (١٩ - ١٩٢٠) ، (٢٢ - ١٩٢٣) ، فرئيساً للوزراء (٢٣ - ١٩٢٤) وكان من كبار الرأسماليين الذين كانوا على صلة بالاحتكارات الأجنبية ، أما وكيل الحزب (على ماهر) فهو ابن محمد ماهر باشا وكيل الحربية ، وقد درس الحقوق واشتغل بالمحاماة والقضاء وصار وكيلاً للمعارف ١٩٢٤ فوزيرا لها سنة ١٩٢٥ وهو ينتمى بذلك للطبقة العليا فى المجتمع وشريحة كبار الموظفين فيها[٨٢] . أما سكرتير الحزب العام (محمود أبو النصر) فقد درس الحقوق فى باريس واشتغل بالمحاماة وبلغ فيها شهرة جعلته نقيبا للمحامين سنة ١٩١٤ وكان من مؤسسى حزب الأمة المعروف بحزب الأعيان وكبار الملاك[٨٣] .

وإلى جانب العناصر السابقة عرف مجلس إدارة الحزب من نفس الطبقة العليا محمد سعيد باشا ، رئيس الوزراء الأسبق الذى قيل أنه تقرب من السراى بالانضمام للحزب خشية اتهامه بتبديد أموال الأمير سيف الدين حين كان وكيلا عنه[٨٤] وكذلك حلمى عيسى باشا وعلى أحمد باشا وعبد السلام رجب باشا ، وخيرت راضى المحامى وأدوارد قصيرى بك ونجيب برادة بك ومصطفى صبرى بك ، كما ضم من كبار الملاك الوفديين ، والدستوريين ، إلى جانب اللواء موسى فؤاد وعبد الله البيلى - سراج الدين شاهين ، عبد المجيد رضوان ، أحمد قرش ، سيد الزناتى ، مصطفى خليفة ، عبد اللطيف واكد ، سيف النصر موسى ، عبد الرحمن لملوم ، مصطفى خليفة ، أحمد عطية الناظر ، سليم خليل بطرس ، وقد وصفهم المندوب السامى البريطانى بأنهم مشهورون بالثروة أكثر ، مما هم معروفون بالكفاءة أو المقدرة الإدارية ، وأن الهدف من ضمهم أن يكونوا مصدرا لتمويل الحزب وليتمكن من خلال اغنياء الريف منهم أن يتغلغل فى المديريات[٨٥] .

وقد برزت اسماء أخرى فى مجالس إدارة الحزب كلها تنتمى للطبقة العليا بشتى شرائحها مثل أحمد ذو الفقار باشا ، اللواء محمود فؤاد باشا (رئيس النادى وأمين الصندوق) ومحمد السيد أبو على وأمين على منصور بك وفوزى المصلحى .. الخ[٨٦] وهكذا كانت قيادات الحزب بدءًا من لجنته التحضيرية ولجنته التنفيذية ومجلس إدارته تنتمى

فى أغلبيتها الساحقة إلى البورجوازية الكبيرة من كبار الملاك والرأسماليين وكبار موظفى الدولة ، مع نفر من المحامين الذين ينتمون إلى نفس الطبقة .. وبطبيعة الحال لم يعرف الحزب سوى أقلة محدودة للغاية ممن يمكن نسبتهم إلى الطبقة الوسطى فى شرائحها العليا ، ممن لم يلعبوا دورا أساسياً فى تشكيل سياسته ، التى كانت تستمد فى الواقع من السراى ، وينفذها قادته .. ولم ينجح الحزب فى التغلغل فى صفوف الجماهير ، بل لم يكترث لها ، حتى تحول إلى حزب هامشى للغاية ، فلم يغز فى انتخابات سنة ١٩٢٩ بأكثر من ثلاثة مقاعد ، وظل دوره يتلاشى ويتضاءل تدريجيا حتى أواخر الثلاثينات حين أدمج نفسه مع من تبقى من عناصر حزب الشعب ليختفيا معاً بعد قليل .

أما حزب الشعب الذى ألفه إسماعيل صدقى من موقعه كرئيس للوزراء عام ١٩٣٠ بعدما أدرك ضرورة أن تستند وزارته إلى قوة حزبية مدعومة بسلطة ومؤيدة من القصر ، الذى فشلت تجربته فى الاعتماد على حزب الاتحاد ، فضلاً عن ضرورة مواجهة للاحزاب المعارضة له بالاستناد إلى تنظيم حزبى يحقق له أغلبية برلمانية .. فاستطاع أن يضم إلى حزبة ستة من أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار ، وعددا آخر من قيادات حزب الاتحاد ، ونفر من المستقلين ، فضلاً عن طائفة من الباشوات والمستشارين الذين انتهت خدمتهم أو فصلوا فى عهد محمد محمود (٢٨ ـ ١٩٢٩) حيث اغراهم صدقى بالتعيين فى مجلس الشيوخ ، ناهيك عن أساليب الضغط الإدارى على العمد والمشايخ لتوقيع استمارات عضوية الحزب ودفع اشتراك جريدة ، وتحرير كشوف بمن يمكن اخضاعهم أو اغراؤهم للانضمام للحزب . كل ذلك معروف ومنشور بوثائقه فى كتاب هيكل وزميله عن « السياسة المصرية والانقلاب الدستورى »[٨٧] .

وهكذا تستبين نوعية الأعضاء الذين انضموا أو سيقوا للانضمام للحزب ، الذين هم فى الواقع انضموا إلى صدقى باشا رئيس الوزارة .. الذى كان من كبار الملاك والرأسماليين المعروفين ، والذى درس الحقوق وتقلب فى وظائف الإدارة العليا حتى صار وزيرا سنة ١٩١٤ ، وكان وراء تشكيل لجنة الصناعة والتجارة المصرية سنة ١٩١٦ واتحاد الصناعات سنة ١٩٢٢ فضلاً عن عضويته المعروفة للعديد من مجالس إدارات الشركات والبنوك ، فهو ابن الطبقة العليا ، الذى تنطبق عليه شتى اسماء اجنحتها كما هو واضح ، وطبيعى أن يكون مؤيدوه من شاكلته ..

أما عن المجموعة البارزة من رجال الحزب والتى شكلت جمعيته التأسيسية ومجلس إدارته ، فقد ضمت لجنة الأعداد للحزب فى البداية عددا من المستشارين وكبار المحامين والوزراء السابقين ، كأحمد طلعت باشا ، الرئيس السابق لمحكمة استئناف القاهرة وصالح حقى ومحمد مصطفى الرئيسين السابقين لاستئناف أسيوط ، والمستشارين السابقين محمد علام ومحمود الطوير ، والمحامين أحمد رمزى وأحمد زشدى وعبد المجيد نافع وعلى المنزلاوى .. أى أن اللجنة ضمت فى معظمها عناصر كبار موظفى الدولة المنتمين للطبقة العليا وبعض عناصر الطبقة الوسطى المثقفة من المهنيين[٨٨] .

وقد غلبت عناصر كبار الملاك على الجمعية التأسيسية فظهر فيها (من الأحرار

الدستوريين السابقين) صالح لملوم وعيسوى زايد وسلطان بهنسى وقلينى فهمى ومحمد مقبل والياس عوض واحمد رمزى وأحمد جاد الرب ، وعلى المنزلاوى .. ومن عناصر كبار الملاك الأخرى ظهرت اسماء محمد علام والفريد ويصا وراغب عطية .. ومن هؤلاء جميعا كان ينتخب مجلس الإدارة .. ويشكلون أغلبية لجان الأقاليم ، ومع ذلك لا يمكننا أن نعتبر أن حزب الشعب هو الممثل الأصيل لجناح كبار الملاك الزراعيين ، كما هو الحال فى حزب الأحرار الدستوريين ، ولكن اللافت للنظر أن عناصر كبار الملاك الذين انضموا للحزب كانوا من العناصر المحافظة ، وغير اللامعة ، بل من الشخصيات المطيعة ، بل كانت سمعة بعضهم محل شبهة(٨٩) من الطامعين فى السلطة وأصحاب المصالح فى التقرب منها .

أما جمعية الحزب العمومية فتعطى مؤشرا آخر على نوعية أعضائه فقد انعقدت فى ٧ نوفمبر ١٩٣٠ وكان من بين أعضائها ١٢ عضوا يحملون رتبة الباشوية ، ٤٨ رتبة البكوية ، ١٧ من الأفندية ، بالإضافة إلى ١٣ من الشيوخ ، وقد برزت بين أسمائهم عائلات سيف النصر ولملوم وجاد الرب والمنزلاوى ويحيى ورسلان وحقى ودوس والفقى وزايد ونافع وغيرها .. بالمثل كان مجلس الإدارة يضم ١٦ يحملون رتبة الباشوية ، ٢١ رتبة البكوية بالإضافة إلى الرئيس صدقى باشا(٩٠) .. وهكذا كانت الأغلبية الساحقة لعناصر كبار الملاك من أبناء العائلات وكبار الرأسماليين ، وإن لم يلعبوا دورا فى توجيه سياسة الحزب ، التى كانت فى يد صدقى وحده ، حيث لم يكن أى منهم من الشخصيات السياسية اللامعة ، أما عناصر الطبقة الوسطى فى شرائحها العليا ، التى ظهرت فى مجلس إدارة الحزب كأحمد طلعت ومحمد مصطفى ووهيب دوس وأحمد رشدى .. فقد كانوا أقلية غير مؤثرة ، وكان صدقى باشا يقودهم جميعا ، باعتبارهم هم الحزب نفسه ، لأن الحزب لم يكن له وجود شعبى حقيقى بدرجة ما .. كانوا من أصحاب المصالح الذين رأوا فى ارتباطهم بحزب السلطة ضماناً لتحقيق تلك المصالح خاصة والأزمة الاقتصادية العالمية قد ألقت بظلالها وتأثيراتها على مصر خلال تلك الفترة .

ولم يحفل حزب صدقى ببقية شرائح الطبقة الوسطى ، فضلاً عن الدنيا ، لا فى توجهاته ولا فى سياسته أو تنظيماته ، ولم يكن له وزن انتخابى ، باستثناء انتخابات عام ١٩٣٠ التى أدارها صدقى برجال إدارته لصالح حزبه (فحصل على ٥٦٪ من مقاعد النواب) وعندما ترك صدقى السلطة ، حصل حزبه ، مع حزب الاتحاد على ٦٪ فقط من مقاعد النواب !.. وكان ذلك تمهيدا لضعفه وتدهوره مع قرينه حزب الاتحاد ، اللذين ولدا بعلة الموت شأن كل الأحزاب التى تؤلف من السلطة وأسنادها ..

لم يكن فى برنامج الحزب أى توجه اجتماعى معين ، أو كان يعبر عن مصالح طبقات الشعب جميعا ، رغم أنه « حزب الشعب » فلم يأت فى برنامجه سوى بمادة عامة تتحدث عن « إصلاح الشئون الداخلية فى كل نواحى الحياة العامة : الاجتماعية والعلمية والاقتصادية ، وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون ..»(٩١) . وهكذا لم يختص الشعب بشىء فى برنامج الحزب ، ولا كان زعيمه رجلاً شعبيا ذا أنصار ، بل كان أبعد الزعماء عن قلوب الشعب ، كما فشلت محاولات الإدارة فى إنشاء فروع للحزب والأقاليم ،

واختفي ما كان منها قد تألف عنوة ، حتى استقال صدقى من الوزارة فى سبتمبر ١٩٣٣ مبديا أسفه « لعدم وجود الفرصة الكافية لتكوين حزبه من خيرة الرجال ، واضطراره أن يدمج فيه كثيرا من اللمامة والإمعات ..»(٩٢) .

وقد عانى العمال فى عهده أشد المعاناة ، وأزمة المتعلمين المتعطلين معروف أمرها ، أما جمهور الموظفين فقد أغلقت الحكومة فى وجوههم باب الترقى والعلاوات . ولم يكن الفلاحون أسعد حظاً من العمال ، حيث لم يحفل نظام صدقى فى ظل الأزمة الاقتصادية إلا بمصالح كبار الملاك والرأسماليين .. وهكذا احتضر الحزب منذ أواسط الثلاثينات هو وقرينه حزب الاتحاد ، ولم تجد محاولتهما الاتحاد والتماسك فانتهى أمرهما معاً قبل نهاية الثلاثينات كما هو معروف .

٥ ـ الأحزاب والتنظيمات الإيديولوجية :

(أ) الإخوان المسلمون :

رغم تأكيد قيادة الإخوان على أن جماعتهم ليست حزبا سياسياً ، يؤيد ويعارض ، ولا جمعية خيرية ، ولا هيئة موضعية لإغراض محددة المقاصد ، وأنها دعوة محمدية اتخذت من الله غايتها ، وروح جديدة يسرى فى قلب هذه الأمة فيحييه بالقرآن .. إلخ ورغم أنهم طالبوا بإلغاء الأحزاب السياسية ، بدعوى أن الإسلام يدعو إلى الوحدة والتعاون ، بينما الحزبية تدعو إلى التعصب فى الرأى ، فضلاً عن تقصيرها فى تنفيذ أحكام القرآن(٩٣) . رغم ذلك كله فقد كانت الجماعة فى تنظيمها وأطروحاتها الإيديولوجية ومنهجها وبنيتها الاجتماعية ، أقرب منها إلى الأحزاب السياسية إلى أى شىء آخر ، وعندما اتجهت اتجاها سياسياً محضاً ومباشرا منذ عام ١٩٣٨ ، كان مسلكها وعلاقاتها يطبعها بطابع الجماعة السياسية الحزبية دون مبالغة ، وإن اتجهت اتجاها دينياً وفكرياً متميزاً .

أما عن حجمها وعضويتها ، كمؤشر لبنائها الاجتماعى ، فينبغى التأكيد أولاً على ملاحظة هامة مفادها أن الجماعة افتقرت إلى سجلات دقيقة ومنظمة للعضوية ـ شأنها فى ذلك شأن بقية الأحزاب المصرية ـ مما يحول دون إعطاء تقدير واضح أو محدد لحجم الجماعة ثم إن الأرقام التى أوردها الباحثون حتى الآن هى أرقام تقديرية على وجه العموم . والملاحظ أن الجماعة التى بدأت بشعبة عام ١٩٢٨ ، ارتفع عدد شعبها إلى ثلاثمائة بعد عقد من الزمان ، ثم بلغت نحو ألفى شعبة عام ١٩٤٩ ، ويلاحظ كذلك أن عدد أعضائها بلغ ، خلال فترة ذروة نجاحها (٤٦ ـ ١٩٤٩) نحو نصف مليون عضو عامل ، ومثلهم ـ أو يزيد ـ من المنتسبين والمتعاطفين . وبالتالى فلم تبالغ مصادر الجماعة كثيرا ، حين أفادت بأنها تتحدث باسم مليون مصرى ، وإن كان حجمها قد تضاءل بعد عام ١٩٤٩ ، نتيجة صراعها مع الحكومة وإجراءات تصفيتها ومصرع مرشدها العام ، حيث انخفضت عضويتها بشكل ملوحظ ، فقدرت شعبها بين ١٥٠٠ ـ ١٧٠٠ شعبه تضم نحو ٣٠٠ ألف عضو بعد قيام ثورة يوليو(٩٤) .

ويمكن تفسير هذا الحجم الكبير - نسبيا - بتأثير دعوتها الدينية ، ومنهج وأسلوب الداعية ، فضلاً عن تفاقم أزمة مصر الاجتماعية وتردى أحزابها التقليدية منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، كذلك فإن قواعد عضويتها ، التى وضعها المؤتمر الثالث (١٩٣٥) وعدلت بلائحة (١٩٤٥) أتاحت الفرصة للشباب للانضمام إلى الجماعة على نطاق واسع ، فسمحت لمن بلغ الثامنة عشرة أن يصبح عضوا ، كما لم تحدد اشتراكا شهريا أو حتى سنويا كشرط للعضوية ، واكتفت بمجرد وعد ممن ينضم إليها ، بأن يدفع مبلغا شهريا - دون تحديد - كاشتراك للعضوية ، وأن يدفع القادرون ما استطاعوا لصندوق الزكاة ، أما غير القادرين فقد أعفوا تماما من أية التزامات أو اشتراكات(٩٥) . وقد أتاح ذلك للفقراء والمعدمين ، الذين استجابوا بحسهم الدينى الفطرى لدعوة الجماعة ، أن ينخرطوا فى عضويتها من أوسع الأبواب ، وهذا يدلك كذلك على طبيعة الفئات الاجتماعية التى ميزت بنية الجماعة .

ورغم أن هناك من يستبعد وجود عناصر من كبار الملاك فى تنظيمات الجماعة ، ويقرر أنها لم تحظ بعضويتهم أو تعاطفهم ، باعتبارها - ومعها مصر الفتاة والتجمعات الشيوعية - تجمعات متطرفة لا تتفق وميول كبار الملاك وتكويناتهم الثقافية(٩٦) . إلا أن الكثيرين من أثرياء الطبقة العليا من كبار الملاك والرأسماليين ، خاصة فى الريف ، قد أغدقوا تبرعاتهم وهباتهم على الجماعة ، سواء فى شكل أراض أو مبان أو دعم مالى لأنشطتها ، مما شكل مصدرا من مصادر تمويلها ، وكان فى نفس الوقت سببا فى اتهامها من قبل خصومها بأنها أداة فى أيدى ملاك الأراضى والرأسماليين الصناعيين(٩٧) . وثمة إشارة إلى أن أحد قيادات الجماعة (وهو منير دله) كان أحد كبار الملاك فى الوجه القبلى ، وأنه ساهم بثروته بسخاء فى دعم الجماعة ، وقيل إنه بإيحاء منه برز اسم الهضيبى كمرشح لمنصب المرشد العام خلال أزمة استخلاف البنا . بل ربما كان الهضيبى نفسه ينتمى إلى نفس الطبقة العليا ، فى جناحها المثقف ، باعتباره كان صهرا لرئيس الياوران الملكى أو ناظر الخاصة الملكية آنذاك(٩٨) . ومع ذلك يمكن القول إن كبار الملاك والرأسماليين ، أو عناصر الطبقة العليا عموما ، لم يشكلوا جزءا من الجهاز التنظيمى أو القيادى للإخوان ، كما هو الشأن فى حالة الأحزاب الأخرى التى لعبت فيها هذه العناصر أدوارا مختلفة فى حجمها وأهميتها ، باستثناء حالة منير دله ، وربما الهضيبى ، وإن حظيت الجماعة بتأييد ودعم عناصر من هذه الطبقة بدافع من الشعور الدينى وحده .

أما عن الانتماءات الاجتماعية لقيادات التنظيم ، فينبغى التأكيد على حقيقة أولية مفادها أن أغلب تلك القيادات كانت من أفندية الطبقة الوسطى ، من المعلمين والموظفين والمهنيين والطلاب ، وعناصر البورجوازية المتوسطة الصغيرة . ورغم أن هيئة المؤسسين الأولى فى الإسماعيلية عام ١٩٢٨ ، كانت تضم ستة من العمال ، إلا أن الجماعة ما لبثت أن استمدت عناصرها القيادية العليا والقاعدية من الطبقة الوسطى بشكل أساسى . وتوضح الدراسة التحليلية لعناصر تلك القيادات خلال الثلاثينات هذه الحقيقة بشكل تام ، حيث بدت الغلبة لعنصر الأفندية واضحة خلال تشكيل أول مكتب للإرشاد عام ١٩٣٣ ، الذى كان يضم أحد عشر عضوا ، على رأسهم الشيخ حسن البنا ، وكان المرشد العام ، كما هو

معروف ، معلما ، وابنا لمأذون وإمام مسجد ، وإلى جانبه هناك فى المكتب أربعة من علماء ومشايخ الأزهر ، ثم أربعة من الأفندية من موظفى الحكومة ، والآخران أحدهما تاجر والثانى من أعيان الريف(٩٩) . وكلهم ينتمون للطبقة الوسطى ، وإن كانت الغلبة للمتعلمين من المدرسين وعلماء الدين والموظفين .

ويعطى تشكيل المؤتمر الثالث للجماعة (١٩٣٥) الذى حضره ١١١ عضوا صورة تؤكد الحقيقة المشار إليها فقد كان يضم اثنين يحملان رتبة البكوية ، ٦٧ من الأفندية ، ٣٩ يحملون لقب « الأستاذ الشيخ » أو « الشيخ » فقط ، مما يدل على أنهم من علماء وخريجى الأزهر ، ومحام واحد ، ثم ٣ سبقت أسماؤهم بكلمة « حاج » مما يوحى بأنهم من البورجوازية المتوسطة أو حتى الصغيرة . ومن الواضح أن معظم أعضاء المؤتمر كانوا من أبناء الطبقة الوسطى ، وإن شكل الأفندية والعلماء الأغلبية الساحقة من بينهم (١٠٦ من ١١١) . كذلك ضم مكتب الإرشاد عام ١٩٣٥ ستة أعضاء جدد ، خمسة من الأفندية وأحد علماء الأزهر(١٠٠) ، ليصبح تشكيله يضم عشرة من الأفندية واثنين من علماء الأزهر ، لتتأكد حقيقة أن الأصول الاجتماعية لقيادات الإخوان تنتمى للطبقة الوسطى حتى أواسط الثلاثينات .

ويمكن كذلك القول بأن عضوية الجماعة ، خلال نفس الفترة ، لم تختلف كثيرا عن انتماءات قيادتها ، وإن كانت أميل إلى الانتشار فى أوساط العمال ، بحكم نشأتها الأولى ، ورغم توسع الجماعة غربا فى محافظات الدقهلية والقليوبية والشرقية ، أى فى الأقاليم والمناطق الريفية ، إلا أن عضويتها خلال فترتها المبكرة (٢٨ ـ ١٩٣٥) ظلت تعبر عن عضوية الجماعة فى السنوات اللاحقة ، لذا فإن تلك العضوية ظلت بوجه عام « ريفية وعمالية » لأسباب تتعلق بمكان نشأتها ونموها وانتشارها ، وقد ذكر الشيخ البنا أن المؤتمر الخامس (١٩٣٩) « قد ضم ممثلين لكل المديريات ولكل القرى والمدن والطبقات » وإن لم تتوافر معلومات حول عدد مندوبى هذا المؤتمر أو انتماءاتهم الاجتماعية .

أما مكتب الإرشاد الذى تألف عام ١٩٥٠ فقد ضم عناصر جديدة من الطبقة الوسطى المثقفة ، وشرائحها العليا بالذات ، وعلى رأسهم المستشار حسن الهضيبى والقاضى عبد القادر عودة ، وعددا من المحامين المعروفين مثل فهمى أبو غدير وفريد عبد الخالق ومختار عبد العليم ، فضلاً عن عدد آخر من العلماء كالشيخ الغزالى والدكتور عبد العزيز كامل والدكتور محمد خميس حميدة وغيرهم .. وجاء تشكيل المجلس عام ١٩٥٣ ليضم أربعة من كبار الموظفين وثلاثة من العلماء ، وأربعة من رجال القضاء والمحاماة ، وأستاذا جامعيا وصيدليا(١٠١) ويلاحظ أن دعوة الإخوان قد شقت طريقها داخل الجيش ، فانضم إليها فريق من الضباط الذين ساهموا فيما بعد فى تشكيلات الضباط الأحرار وقيام ثورة يوليو ، وعلى رأسهم الصاغ محمود لبيب الذى كان مسئولاً عن قسم الجيش بالجماعة واستطاع أن يضم الأسماء المعروفة بانتمائها للجماعة كعبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة وأبو المكارم عبد الحى وصلاح خليفة وغيرهم(١٠٢) وكلهم كما نلاحظ من المتعلمين من أبناء الطبقة الوسطى والبورجوازية المتوسطة والصغيرة التى كانت قادرة على إدخال أبنائها للكليات العسكرية .

ويذكر « متشل » أن لائحة الجماعة نصت على أن يكون تسعة من أعضاء مكتب الإرشاد من القاهرة ، مما يعنى سيطرة عناصر المدينة على قيادة الجماعة ، وبالتالى سيطرة الأفندية ، ويبدى ملاحظة ذات مغزى لاحظها أثناء حضوره بعض اجتماعات الجماعة هى أن الأغلبية الساحقة من الحضور كانت من لابسى « البذلات الغربية » التى يرتديها الموظفون والمعلمون والطلاب والكتبة والمهنيون ، مما يعنى أن العضوية كانت تمثل فى غالبيتها العظمى الطبقة الوسطى المسلمة الصاعدة(١٠٣) . ورغم الزعم بأن العضوية الريفية تجاوزت نصف عضوية الجماعة فى أوائل الخمسينات ، إلا أن الريف لم يكن يمثل فى الواقع أكثر من خلفية لنشاط أهل المدن من الأعضاء ، الذين كانوا يحددون مصير الجماعة السياسى ، كما أن قطاعات الطبقة الدنيا المدينية ، التى انخرطت فى تنظيمات الجماعة فى الأربعينات ، كانت أيضاً مجرد خلفية لنشاط الأفندية أبناء الطبقة الوسطى . وقد وصف أحد كتاب الجماعة التنظيم عام ١٩٣٥ بأنه « تنظيم الأفندية » فى محاولة لتمييزه عن الصوفيين والدراويش ، وقد يكون ذلك تعبيرا عن الرغبة فى أن يكون كذلك ، لأن العضوية كانت حتى ذلك الوقت تعتمد أساساً على الريف والطبقة العاملة ، ومع ذلك فالوصف السابق ينطبق على قيادة الجماعة(١٠٤) .

أشرنا إلى أن الجماعة أحرزت خلال عقدها الأول نجاحاً ملحوظا فى صفوف العمال والفلاحين ، الذين كانت الأحزاب القائمة بعيدة عنهم ، فانضموا إلى الجماعة بحكم تأثير توجهاتها الدينية ، وبفضل قوة وبساطة وتأثير الشيخ البنا ، وعندما أحرزت قيادة الجماعة نجاحها فى صفوف تلك الطبقة ، راحت تتجه إلى الطبقة الوسطى ، التى ما لبثت عناصرها أن طغت على تنظيمات الجماعة مع الطبقة الدنيا من العمال والفلاحين وكيف مَثلوا فى بنيتها وتوجهاتها الاجتماعية ؟

يلاحظ فى البداية أن قانون الجماعة الأساسى (سبتمبر ١٩٤٥ وتعديلاته) ضم إلى جانب « قسم المهن » قسماً « للعمال والفلاحين » كلف بخلق جو إسلامى فى المزارع والقرى والمصانع والمدن وحث العمال على مزاولة النشاط النقابى لحماية حقوقهم وبذل الجهود للتوفيق بين العمال والمديرين وبين الفلاحين وملاك الأراضى ودراسة الاستغلال الزراعى وتنظيمات العمل بهدف العودة إلى نموذج المؤسسة الإسلامية .. إلخ(١٠٥) وربما كانت الجماعة هى التنظيم الوحيد الذى ضم قسما خاصاً للعمال والفلاحين فى بنائه ، رغم أن ذلك لم يأت إلا عام ١٩٤٥ بعد أن نضجت الجماعة وقويت وانتشرت بين قطاعات كبيرة من الطبقة الدنيا ، لتشكل تلك القطاعات عنصرا فى بنية الإخوان الاجتماعية .

صحيح أن الجماعة فى سنواتها الأولى ، بحكم نشأتها فى صفوف العمال ، نجحت فى اكتساب تأييد قطاعات منهم ، إلا أن مبادئها وتنظيماتها الأولى جاءت خلوا من الإشارة إلى حقوقهم وأوضاعهم ، بشكل خاص ، حيث كانت تتحاشى الدخول بشكل مباشر فى النشاط السياسى ، أو الدخول فى معارك جانبية مع القوى السياسية والفكرية الأخرى ، وهى بعد لم تستو على عودها .. فضلاً عن أن هناك من يرى أن الجماعة كانت رؤيتها شمولية ترفض التحليل الطبقى ، ومن ثم اقتصر اهتمامها على إظهار الشعور بالا تياء لما يعانيه العمال من الفقر والجهل والمرض واضطهاد أصحاب الأعمال ، وحث الرأسماليين على

إقامة الشركات لتشغيل العاطلين منهم ، وقد صور احد العمال فى « النذير » عام ١٩٣٨ أن انضمامه للجماعة يرجع إلى خلو مناهج الأحزاب السياسية القائمة بقضايا العمال مما جعلهم نهباً للرأسماليين والسياسيين(١٠٦) وكان البنا لا يفتأ يشجع على انضمام العمال إلى الجماعة ، وقد دعا أنصاره فى إحدى خطبه بأن « يكثروا من أصحاب الأيدى الخشنة » ويعنى بذلك العمال والحرفيين ممن يعملون بأيديهم .

ولكن أمر الجماعة مع العمال اختلف مع نهاية الحرب الثانية ، خاصة مع احتداد أزمة مصر الاجتماعية آنذاك ، ومع اكتساب الجماعة قوة وتأثيرا ، جعلها تتنافس بشدة فى كسب ولاء الجماهير مع القوى السياسية الشعبية الجديدة ، فكسبت مزيدا من قطاعات العمال إلى صفوفها ، وجعلت تتبنى قضاياهم وتفتح صحفها لكتاباتهم ، وتفرد لهم ، مع الفلاحين ، قسماً خاصاً فى جهازها التنظيمى ، يمضى على قدم وساق مع قسم المتعلمين من أرباب المهن الحرة والموظفين .. كما زاحمت الجماعة فى الصراع حول الحركة النقابية ، فألفت ما سمى « باللجنة القومية للطلبة والعمال » كما حاولت إقامة نقابة عمالية تستوحى أفكارها من مبادئهم ، وحققت فى ذلك نجاحاً نسبياً ، بل أكثر من ذلك سعت الجماعة إلى تكوين شعبة عمالية تتولى تشكيل جبهة من نقابات العمال ، بمعاونة رؤساء النقابات من أعضائها ، لكن حملات الوفد وغيره ، أحبطت ذلك المسعى صيف عام ١٩٤٦(١٠٧) .

وفيما يتعلق بالفلاحين فقد اعتمدت الجماعة فى نشاطها بينهم على القاء المحاضرات وتأسيس جمعيات الإصلاح الريفى وأعمال البر ، كتشييد المدافن وإطعام الفقراء وتوزيع الزكاة ، وراحت صحفهم تتحدث عن معاناة الفلاح من الفقر والمرض والجهل ، وتنبه الحكومات إلى معاناته ، ولم يتجاوز موقفها من قضية الفلاح ذلك النشاط الذى هو أدخل فى باب الإصلاح والبر والتقوى ، أكثر منه فى تحقيق العدل الاجتماعى ، فلم يمس جوهر أزمته الاجتماعية ، أو علاقات الإنتاج فى الريف ، لذا رأى البعض أن برنامجها الاجتماعى الإصلاحى نال تأييد كبار الملاك والرأسماليين ، وأحيانا تبرعاتهم ، فلم تتعرض بشكل واضح لقضية ملكية الأراضى فى الريف ، باستثناء ما طالب به الشيخ البنا من تحديد للملكيات الكبيرة ، وإن لم يوضح كيف وإلى أى حد ، وحصرها وتعويض أصحابها ، وتشجيع الملكيات الصغيرة ، وتوزيع أملاك الحكومة على أربابها ... إلخ(١٠٨) فلم تقدم الجماعة مشروعا محددا بهذا الشأن ، ومع ذلك كسبت تأييد قطاعات واسعة من الفلاحين ، الذين رأوا فى دعوتها الدينية ملاذا من واقع مرٍّ وحيث الريف معقل التدين الفطرى المعروف ، وبسبب توجهاتها الإصلاحية ، ونجاحها فى إيصال دعوتها إلى أعماق الريف ، بينما عجزت أحزاب الصفوة ، أو تغاضت ، عن ذلك .

وهكذا شقت دعوة الإخوان طريقها بين الطبقة الدنيا وكسبت قطاعات عريضة من العمال والفلاحين ، ثم اتجهت أكثر إلى الطبقة الوسطى بفئاتها وشرائحها المختلفة وأفسحت قيادة التنظيم لعناصرها المتعلمة ، ثم مالبثت فى أواسط الأربعينيات أن عاودت الاهتمام بالعمال ، مع عطف أفلاطونى على الفلاحين ، فشكلت عضوية هؤلاء وأولئك ، وتأييدهم للجماعة ، عنصرا فى بنائها الاجتماعى على وجه العموم .

(ب) مصر الفتاة والحزب الاشتراكى :

سوف نعتمد في دراستنا للبناء الاجتماعى لمصر الفتاة بشكل أساسى على مدخل القيادة ، أى دراسة الأصول الاجتماعية لجماعة المؤسسين (١٩٣٣) وتكوين مجلس الجهاد ، ثم مجلس الإدارة ، وقد ضمت جماعة المؤسسين ١٢ عضوا على رأسهم أحمد حسين مؤسس الجماعة ورئيسها ، طوال تاريخها ، وحتى عندما تحولت إلى حزب اشتراكى عام ١٩٤٤ ، وسوف نجد أن أعضاءه ، جميعا ، تقريبا ، ينتمون إلى الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة ، رغم أن اثنين منهم ينتميان فى الأصل إلى عائلات من كبار الملاك ، أحدهما هو د. نور الدين طراف ، الذى كانت أسرته من أعيان الريف وساهمت فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين ، وإن كانت ملكيته الخاصة (٢٥ فدانا) وثقافته ومهنته تجعله أقرب إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى ، ولم يجد نور الدين طراف فى حزب الأحرار وغيره من أحزاب الصفوة الحاكمة ما يرضى حماسته الوطنية ، ومن هنا شارك فى تأسيس مصر الفتاة ، واللجنة العليا لشباب الحزب الوطنى فيما بعد عام ١٩٤٤ ، وصار عضوا فى البرلمان سنة ١٩٤٩ فوزيرا فى عهد الثورة . أما الآخر فهو د. مصطفى الوكيل ، نائب رئيس مصر الفتاة ، وكانت أسرته من كبار الملاك ، ثم تعرضت لمتاعب غيزت من وضعها الاجتماعى ، وهو بحكم تخرجه فى كلية العلوم وحصوله على الدكتوراة فى الرياضيات من لندن سنة ١٩٣٧ على نفقة أسرته ، بعد أن فصلته وزارة الوفد من عضوية البعثة ، لانتمائه لمصر الفتاة ، كل ذلك يضعه فى مصاف الشريحة العليا للطبقة الوسطى المثقفة بحكم وضعه الجديد .

أما بقية المؤسسين فانتماءاتهم الاجتماعية معروفة ، وعلى رأسهم أحمد حسين ، الذى كان ابنا لكاتب حسابات بالديوان السلطانى ، ودرس الحقوق ومارس المحاماة ولم تمتلك أسرته أرضاً ولا عقاراً ، ومنهم كذلك د. عبد الرحمن الصدر (طبيب) وكمال صلاح الدين (محام) وأحمد عبد اللطيف الشيمى (موظف ببنك مصر) وهم من متوسطى الملاك ومن أبناء الطبقة الوسطى المثقفة المدينية الإقامة بالدرجة الأولى ، ويمكن أن يحسب محمد صبيح فى عداد نفس الطبقة ، وإن كان ابنا لجاويش بالبوليس ، وتخرج من كلية الآداب بمجانية أوصى بها طه حسين ، صار كاتبا وصحفيا معروفا .. أما بقية المؤسسيين(١٠٩) فإما كانوا حديثى التخرج أو طلابا فى الجامعات ، ومن الطبيعى أنهم ينتمون للطبقة الوسطى التى كانت قادرة على تعليم أبنائها بالجامعات آنذاك ، وهكذا كانت جماعة المؤسسين تنتمى لأفندية الطبقة الوسطى المدينية ، سواء كانوا من المهنيين أو الموظفين ، حتى وإن عاد بعضهم بأصوله إلى عائلات من كبار الملاك .

أما مجلس الجهاد الأول فقد ضم هو الآخر نفس العناصر من ابناء الطبقة الوسطى من المتعلمين وأرباب المهن الحرة أو الموظفين ، ويأتى فى مقدمتهم فتحى رضوان ، الذى كان أبنا لمهندس رى من متوسطى الملاك ، وقد درس القانون ومارس المحاماة والكتابة كما هو معروف حتى صار وزيرا فى عهد الثورة ، ومنهم كذلك محمود طاهر العربى وعبد الدايم البقرى وإسماعيل وهبى .. أما مجلس الجهاد الثانى سنة ١٩٣٦ فقد ضم فى تشكيله عناصر أخرى من نفس الطبقة وإن برز فيه طلاب الجامعة والأزهر بشكل واضح

كمحمد جمال الشرقاوى ومحمود مكى وزكى صالح وكمال سعد (العلوم) وحمادة الناحل وإبراهيم طلعت (الحقوق) وعبد الحميد المشهدى ومتولى عباس (الأزهر) ، فضلاً عن أعداد من أصحاب المهن الحرة كأنور حبيب (مهندس) ومصطفى عدلى وعبد الفتاح كيرشاه (محاميان) وفخرى أسعد (طبيب) ، يضاف إليهم عناصر من متوسطى الملاك كبدوى صقر وبندراوى حسن .

ولكن هذا المجلس اختلف عن سابقه فى أمرين ، أولهما : أنه استطاع أن يضم إليه بعضا من أبناء كبار الملاك مثل إبراهيم شكرى ومحمد حلمى الجيار ومحمد عبد الرحيم عنبر وسيد محمد عثمان وعز الدين عبد القادر ، وإن كانوا هؤلاء ، فى تقديرنا ، يمثلون مصالح الطبقة الوسطى المثقفة فى شرائحها العليا بالمدينة ، وثانيهما أنه ضم فى المقابل عناصر تنتمى للطبقة الدنيا الكادحة ، فى المدينة أيضا ، مثل حسن سلومة ومحمد الرشيدى وعبد الحميد حسين وربيع خير وغيرهم[١١٠] ..

وقد أكدت تشكيلات مجلس الإدارة نفس النتيجة حول الانتماء الاجتماعى لقيادات مصر الفتاة ، فقد برزت فيه نفس الأسماء السابقة تقريبا ، وحتى العناصر الجديدة التى دخلته كانت لها نفس الانتماءات تقريبا ، مثل أحمد السيد وعبد الحميد المشهدى وعبد الحميد شحاته كامل .. إلخ وإن بدت الغلبة لحديثى التخرج والطلاب ، مما يطبع مصر الفتاة ، فى نشأتها وتكوينها ومجالسها بطابع الحركة الشبابية والطلابية بالدرجة الأولى ، ممن ينتمون للطبقة الوسطى على وجه العموم ، حتى وإن اشتغلت بعض عناصر بالمهن الحرة أو الوظائف الحكومية ، ممن ارتبطت مصالحهم بالمدينة ، وقد وجدت أنصارها فى قطاعات من الشباب المثقف ، من الساخطين على أساليب الأحزاب التقليدية ، ومن الذين تأثروا بأزمة المتعلمين المتعطلين الشهيرة فى أوائل الثلاثينات ، ورغم وجود عناصر محدودة من العمال وأرباب الحرف البسيطة فى تنظيماتها ، فى أواسط الثلاثينات (مجلس الجهاد الثانى عام ١٩٣٦) إلا أن هذه العناصر ما لبثت أن اختفت فى أواخر الثلاثينات لتظل تنظيماتها تنتمى للطبقة الوسطى المثقفة ، حتى وإن عادت بعض عناصرها إلى أسر من ذوى الملكيات الكبيرة ، ممن جرفتهم حماسة الشباب وأساليب أحمد حسين المؤثرة ..

وحتى عندما تحولت مصر الفتاة إلى « الحزب الاشتراكى » فى عام ١٩٤٤ جاءت معظم قياداته ، الممثلة فى مجلس الإدارة من نفس عناصر الطبقة الوسطى المثقفة ، وذات الثقافة الغربية بوجه خاص ، فقد ضم مجلس إدارة الحزب سبعة محامين وطبيبا ومهندسا مدنيا وأربعة مهندسين زراعيين ، وصحفيا وتاجرا ، وكلهم تقريبا تلقوا تعليما جامعيا ينم عن وضعهم الطبقى ، وإن تخلصت القيادة من الطلاب ، ورغم الطابع العصرى لثقافة هذه القيادات ، إلا أنها ضمت عناصر محدودة من ذوى الثقافة التقليدية[١١١] .

وهكذا رغم التمثيل المحدود للطبقتين العليا والدنيا ، إلى جانب الأغلبية الساحقة المنتمية للطبقة الوسطى فى تنظيمات مصر الفتاة ، إلا أنها صارت أقرب من غيرها إلى أن تكون انعكاساً لتركيب المجتمع المصرى بطبقاته وشرائحه المختلفة ، وإن كان انعكاساً غير متوازن ، كما أن هذا التجميع لم يكن يحمل فى طياته تناقضاً أو ملامح صدام محتملا

بين أفراده ، نتيجة لغموض مبادئها ، وعدم وضوح الرؤية التى تحدد مسار الحركة ، فضلاً عن الارتباك الواضح فى مستويات العضوية وعدم وضع ضوابط لها(١١٢) لقد جمعتهم حماسة الشباب ورغبة فى تحريك المجتمع وتنويره ، بعيدا عن الأحزاب التقليدية وأساليبها ، وعن الوفد على وجه الخصوص ، دون أن تكون هناك خطة وتنظيم وفهم واضح ، باستثناء الطابع الفاشى الذى أضفاه رئيسها عليها ..

لقد اتضحت القاعدة الاجتماعية للجماعة ـ وللحزب ـ فى الطبقات والفئات الاجتماعية التى توجهت إليها ، وكان واضحاً أن برامجها وتوجهاتها تتجه فى المقام الأول إلى الطبقة الوسطى المتعلمة وموظفى الحكومة والطلاب ، والبورجوازية المتوسطة والصغيرة ، التى عانت جميعا من أزمة الثلاثينات ، فأبدت اهتماما يفوق بكثير اهتمامها بمشكلات الطبقة العليا من كبار الملاك والرأسماليين ، كما لم تبد اهتماما حقيقيا بقضايا الطبقة الدنيا وبالذات الفلاحون والعمال إلا فى أواخر الثلاثينات ، ومع ذلك ظل الطابع العام لمصر الفتاة ، والحزب الاشتراكى ، يمثلها باعتبارها حركة الطبقة الوسطى المتعلمة الطموحة ، بعناصرها الأكثر شبابا وحيوية ..

خاتمة :

مع التأكيد على حقيقة أن بعض الأحزاب السياسية المصرية ، خلال فترة دراستنا ، كحزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين ، مازالت تحتاج إلى مزيد من الدراسة « التشريحية » المعتمدة على الحقائق العلمية ، لا التوصيفات العامة ، باعتبارها أكبر تنظيمين اتصلا بالجماهير وانتشرا بين صفوفها ، على نحو أو آخر ، الوفد خلال عقديه الأولين ، والأخوان من بعد ، مما يعطى مادة أوفر للتحليل والاستنتاج ، أكثر مما استهدفنا وقصدنا ، ومع هذا يمكن إجمال ما استطاعت هذه الدراسة استخلاصه فيما يلى :

أولاً : إن الطبقة العليا ، أو البورجوازية الكبيرة ، من كبار ملاك الأراضى ، وكبار الرأسماليين ، مضافا إليها الشرائح العليا المثقفة ، أو متوسطى الملاك . هى التى أسست الأحزاب السياسية المعنية بالدراسة ، وتولت بشكل عام ، قيادتها ، سواء العليا أو القاعدية ، وإن كانت الغلبة فى القيادات العليا ، بالنسبة لأحزاب الصفوة ، التى تداولت الحكم ، لكبار الملاك والرأسماليين ، ممن أسموا أنفسهم « بأصحاب المصالح » الاقتصادية والمكانة الاجتماعية ، هؤلاء الذين حرصوا على صون وتنمية تلك المصالح ، وتكريس تلك المكانة من خلال ممارسة السياسة والاشتغال بشئون الحكم ، وقد أتاحت لهم الأحزاب ذلك ، من خلال ما وفرته طبيعة النظام الدستورى الليبرالى .

وعلى ذلك فأحزاب الصفوة التى تداولت الحكم ، نشأة وقيادة وتنظيما ، كانت فى الواقع تمثل أحزابا لتلك النخبة الاجتماعية التى استطاع منها الوفد « بسلطة » أبوية اجتماعية ، أو بمقدرة خاصة ـ خطابية بشكل كبير ـ لدى زعمائه وقادته من المثقفين ، أو من خلال ما طرحه من شعارات وطنية ، استطاع أن يكسب « تأييد » قطاعات عريضة

من جماهير الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا ، وقد فعل ذلك بنجاح أكثر عندما أفسح لعناصر من مثقفى الطبقة الوسطى مكانا ، وإن كان محدودا ، فى جهازه التنظيمى ومناصبه ووزاراته ، فضلاً عن تأثيره فى جماهير العمال والفلاحين ، الذين لم يمثلوا فى الواقع جزءا من بنائه الاجتماعى ، فضلاً عن التنظيمى ، لأنهم رأوا فيه رمزا ومؤسسة قادرة على إحراز الاستقلال الوطنى ، فكان للوفد وجود قوى بين الجماهير ، تعبئة لها وحشدا ، واحتماءً بها عند الضرورة ، وإن لم يكن لتلك الجماهير وجود حزبى متماسكا وعضوى داخل الوفد .

وفى المقابل كان حزب الأحرار الدستوريين ، وحده من بين أحزاب الصفوة الحاكمة ، هو حزب الطبقة العليا دون غيره ، فظل حزبا لكبار الملاك والرأسماليين وأبنائهم بشكل أساسى ، بينما كانت الهيئة السعدية وحزب الكتلة ، نموذجين مصغرين للوفد ، بدرجة أو أخرى ، فى بنائهما الاجتماعى ، وإن تميز السعديون بغلبة عناصر الطبقة الوسطى فى قياداتهم ، وانحصار الكتلة فى شخص مكرم عبيد وأتباعه من « المكرميين » الذين لم يمثلوا بنية اجتماعية حقيقية لحزب سياسى ..

ثانيا : إنه بناء على هذه السمة التى ميزت البنى الاجتماعية لأحزاب الصفوة الحاكمة ، فإن هذه الأحزاب صارت تمثل مصالح الطبقة الوسطى - أو بالأدق شرائحها العليا - فما فوقها من بورجوازية كبيرة ، أكثر من أى مصالح أخرى ، سواء كانت فى الريف أو المدينة ، ورغم نضج الطبقة الوسطى وبروز نشاطها السياسى والوطنى كأوضح ما يكون خلال ثورة ١٩١٩ ، حيث صارت ذات وجود سياسى وحزبى فعال ، إلا أن شرائحها العليا من المثقفين كانت هى الأنشط سياسيا ، رغم سيطرة كبار الملاك والرأسماليين على مراكز القيادات الحزبية بشكل ملحوظ ، مما طبع مسلك هذه القيادات بتوجهات اجتماعية ومحافظة ، ومعتدلة أكثر ، بما يتفق وطبيعة وتكوين ومصالح هؤلاء أكثر من غيرهم .. الأمر الذى حال دون سيطرة عناصر الطبقة الوسطى على قيادة تلك الأحزاب ومن ثم توجيهها ، ولأن أحزاب الصفوة هذه استمدت تأييد قطاعات من الجماهير ، بالنسبة للوفد بشكل خاص ، من تبنيها للمطالب الوطنية بالدرجة الأولى ، أى أكثر من مصادر قوتها الاجتماعية والاقتصادية الخاصة ، أو حتى تبنيها لمطالب ومصالح الجماهير ، فإنها عندما تعثرت فى حل القضية الوطنية ، انصرفت عنها معظم تلك الجماهير ، واختلت علاقتها بها ، وبقى الوفد رمزا وأملاً أكثر منه دورا سياسياً ووطنياً ، وبقيت أحزاب الأقلية موئلا لخصوم قادته ولطلاب الحكم وللانتهازيين السياسيين ..

ثالثاً : إن التنظيمين اللذين يمكن نسبتهما اجتماعيا إلى الطبقة الوسطى هما « الأخوان المسلمون » و « مصر الفتاة » ، نشأة وقيادة وتنظيما ، حيث يمكن نسبتهما دون مبالغة إلى الطبقة الوسطى وعناصرها من مثقفى وأفندية المدن بشكل خاص ، وإن دخلت عناصر من الطبقة الدنيا من العمال والفلاحين فى بنيتهما التنظيمية والاجتماعية على حد سواء .. وبذلك يمكن اعتبارهما تنظيمان للطبقة الوسطى فمادونها ، كما أنهما نجحا فى إثارة وعى وحماس هاتين الطبقتين على نحو جديد

وبأساليب مختلفة ، برزت أوضح ما تكون بين أفندية المدن وطلابها ، وكان « الأخوان المسلمون » هو الذي نجح في كسب أعضائه وأنصاره من بين جماهير الطبقة الدنيا ، ممن لم يجدوا لأنفسهم وجودا داخل أحزاب الصفوة الحاكمة ، بسبب دعوته الدينية ، ومنهج قيادته وأسلوبها ، التي أفردت ـ دون غيرها من الأحزاب ـ قسما خاصا للعمال والفلاحين ، وإن فعلت ذلك مصر الفتاة على نطاق ضيق .

وعلى ذلك يمكن القول عموما بأنه إذا كانت أحزاب الصفوة الحاكمة هذه أحزاب الطبقة العليا التي دعمت نفسها بالشرائح العليا من الطبقة الوسطى الطموحة ، نشأة وبناء تنظيمياً واجتماعيا ، فضلاً عن التوجه السياسي ، فإن الأخوان المسلمين ومصر الفتاة هما « تنظيما الطبقة الوسطى » بمثقفيها وأفنديتها وبورجوازيتها المتوسطة والصغيرة ، والتي أتاحت لقطاعات وشرائح من الطبقة الدنيا ، من العمال والفلاحين ، أن تنخرط في عضويتها وبنائها التنظيمي والاجتماعي ، وإن لم تتجاوز إلى قياداتها العليا ، التي ظلت أساساً تنتمي للطبقة الوسطى .

أما الكتلة الضخمة لجماهير الطبقة الأدنى ، قاعدة البناء الاجتماعي لمصر المعاصرة ، من « غير أصحاب المصالح » في صيغة مقابلة لأصحابها من الصفوة ، فقد كانت شبه غائبة عن الانخراط الحقيقي والعضوي ، والمبدئي ، في صفوف الأحزاب التي تبادلت الحكم ، حيث كانت هذه الجماهير تسلم قيادها لعناصر المثقفين والأفندية ، من ذوي الوعي السياسي من جهة ، أو تسَير خلف كبرائها من جهة أخرى ، وكانت تكتفي بأن « تؤيد وتتحمس » وأحيانا تثور وتتحرك طبقا لآرائهم وتحت شعاراتهم ، سواء عن طيب خاطر ، أو خضوع مألوف ، أو حتى باقتناع وقتي لما طرحوه من مبادىء وبرامج .

والأمر هنا لايرتبط بمعنى « العضوية » القائمة على الامتناع الواعي والمستمر بالمبادىء والبرامج قدر ارتباطه بالشعارات المرفوعة ، ومقدرة القادة والسياسيين الخطابية في التعبير عن المطالب الوطنية ، وفي التلويح ببعض المطالب الاجتماعية ، فاستطاع هؤلاء « تحريك » الجماهير ، تحت تلك الشعارات ، ومن خلال الهيمنة على نقابات العمال ، أو الاتصالات الموسمية بالفلاحين ، ومن هنا اتخذت صلة العمال والفلاحين بأحزاب النخبة الحاكمة ، لا شكل الانتماء أو الاندماج العضوي في بنية تنظيماتها الاجتماعية ، وإنما شكل التأييد والحماسة المؤقتة ، في فترات الأزمات والانتخابات ، ومن هنا لم تقم أحزاب الصفوة بدور الجامع لهذه الجماهير داخل بنياتها التنظيمية والاجتماعية ، بقدر ما حاولت الوجود والتأثير ، والاحتماء أحيانا بكتل تلك الجماهير .

والله ولى التوفيق

أحمد زكريا الشلق

الهوامش والمصادر

١ - راجع موريس ديفرجيه : الأحزاب السياسية ، دار النهار بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢ - ٤ وكذلك ماريوس ديب : السياسة الحزبية في مصر ، الوفد وخصومه ١٩١٩ - ١٩٣٩ ، بيروت ١٩٨٧ ، ص ١٥ - ١٧ .

٢ أسامة الغزالى حرب : الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٧ ، ص ٦١ - ٦٢ .

٣ - محمد العيد ادريس : حزب الوفد الطبقة العاملة المصرية ١٩٢٤ - ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ط (١) القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٤٧ (وهو ما اسماه المؤلف مدخل القيادة واقتراب المناصب فى فهم الأحزاب) .

٤ - المرجع السابق ، ص ٤٩ - ٥٠ ولذا يستخدم إصطلاح البورجوازية الكبيرة ويقسمها إلى جناحين إحدهما زراعى (كبار ملاك الأراضى) والآخر صناعى وتجارى ومالى (كبار الرأسماليين) يليهم البورجوازية الصغيرة التى يراها تضم ثلاثة أجنحة هى متوسطو الملاك - البورجوازية الصناعية والتجارية الصغيرة ثم الانتلجنسيا .

وفى قاعدة البناء يوجد الفلاحون والعمال .

٥ - محمد عبد الحميد إبراهيم : الطبقة الوسطى فى مصر ، ودراسة بكتاب هموم مصر وأزمة العقول الشابة ، تحرير أحمد عبد الله ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ١٢ .

٦ - ديب : نفس المرجع ، ص ١٧ - ١٨ .

٧ - نفسه ، ص ١٧ - ٢١ ويضيف أن هذه الطبقة رغم كونها فى أعلى السلم الاجتماعى إلا أنها تظل فى مرتبة أدنى من أصحاب بنوك التسليف وشركات الرهن العقارى ومصدرى القطن وتجار الاستيراد من اليهود الشرقيين وقلة محدودة من المصريين الذين كانوا وسطاء للغرف التجارية الأوروبية ، وإن لم يؤكد ديب أنهم يشكلون « طبقة مصرية أعلى » .

٨ - نفس المرجع والمكان .

٩ - روبرت مابرو وسمير رضوان : التصنيع فى مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة صليب بطرس هيئة الكتاب ، ١٩٨١ ، ص ٤٢ .

١٠ - بقدرهم باير (تاريخ ملكية الأراضى فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ٨٥٠ ترجمة عطيات محمود ، هيئة الكتاب ١٩٨٨ ص ٦٨) بمن يمتلكون أكثر من ٥٠ فدانا ، وعاصم الدسوقى بمن يمتلكون ٥٠ فدانا أيضا (كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٤ - ١٩٥٢ دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥) وكذلك مابرو ورضوان ، المرجع السابق) . أما ماريوس ديب فيعتبرهم من يملكون أكثر من مائتى فدان .

١١ - روبرت مابرو وسمير رضوان : السابق ص ٤٦ .

١٢ - إريك دافيز : مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية فى العالم الثالث ، تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الابحاث بيروت ١٩٨٥ ، ص ٩٣ ، ١٥٥ ، ١٧٩ - ١٨٠ ويضرب أمثلة باسماعيل صدقى وحافظ عفيفى ومحمد أحمد عبود وأحمدعبد الوهاب .

١٣ - راجع ما كتبه أسامة الغزالى حرب عن الطبقة الوسطى ، المرجع السابق ، ص ٥٣ - ٥٤ .

١٤ - رؤوف عباس حامد : النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ - ١٩١٤ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢٢٨ .

١٥ - حول الفلاحين راجع : فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية هيئة الكتاب سنة ١٩٩١ ص ١٧٨ - ١٨٨ وحول العمال راجع رؤوف عباس :

الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٤٥ - ٦٥ .

١٦ - ديب : نفسه ، ص ٥٤ - ٥٥ .

١٧ - ادريس : نفسه ، ص ٢٣ ، ٣٢ - ٣٣ .

١٨ - انظر المادتين : ٢١ ، ٢٦ من أول قانون نشر للوفد فى أغسطس ١٩١٩ ، فى كتاب عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨ - ١٩٣٦ ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨ ص ٩٩ - ١٠٠ .

١٩ - ادريس : نفسه ، ص ٣٨ - ٤٠ .

٢٠ - والعضو السابع هو مصطفى النحاس وهو من البورجوازية المتوسطة أو الصغيرة أنئذ .

٢١ - راجع عاصم الدسوقى ، نفسه ص ٢٢٤ ، ادريس ، نفس المكان .

٢٢ ـ بالنسبة لسعد زغلول ومكرم عبيد يجعلهما ديب ضمن متوسطى الملاك ، ص ٦٠ استنادا إلى احصائيات سابقة على فترة ما بعد عام ١٩١٨ ولكن سعدا كان لديه عام ١٩١٨ ربعمائة فدان راجع لاشين : سعد زغلول ، حتى سنة ١٩١٤ ، جـ ١ ، دار المعارف سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٢٦ ، أما مكرم عبيد فقد ورث عن والده ١٥٠ فدانا ، راجع المصور فى ٨ نوفمبر ١٩٤٠ .

٢٣ ـ الرافعى ، فى اعقاب الثورة ، جـ ٢ ، القومية للطباعة ، والنشر ١٩٦٦ ، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

٢٤ ـ والنحاس ومكرم وماهر والنقراشى معروفون بانتمائهم فى ذلك الوقت للطبقة الوسطى ، أما سنيوت حنا فكان من رجال البنوك الذين يبلغ دخلهم ٣٠٠٠ جنيه استرلينى سنويا فضلاً عن أن والده كان يمتلك أرضا فى أسيوط والمنيا مما يرجح أنه من البورجوازية الكبيرة أما ويصا واصف فكان رجلاً عصاميا دون ملكية ، أما حسن حسيب فكان ضابطاً من أصل تركى شغل منصب مدير أسوان والمنيا وسوهاج على التوالى .

٢٥ ـ الخمسة هم الأربعة المشار إليهم فى المتن بالإضافة إلى سنيوت حنا .

٢٦ ـ الأسماء أخذت عن كتابى ديب ، ص ٢٣٣ وعاصم الدسوقى ص ٢٢٤ ، رغم الاختلاف المحدود فى التصنيف وقد أجرينا ضبطا وحصرا مختلفا نسبيا .

٢٧ ـ راجع الدراسة الهامة لعبد العليم خلاف : الهيئة السعدية (٣٨ ـ ١٩٥٣) دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس سنة ١٩٩١ ، ص ٤٥ ـ ٤٦ . (الذى يرى أن هذه السياسة التى اتبعها الوفد كانت من أسباب تأليف الهيئة السعدية) .

٢٨ ـ الحركة السياسية فى مصر ٤٥ ـ ١٩٥٢ ، هيئة الكتاب ١٩٧٢ ، ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦ وكذلك عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٨٥ ، ص ٨٦ .

٢٩ ـ عزة وهبى ، المرجع السابق ص ٨٦ ـ ٨٧ .

٣٠ ـ راجع جداول واحصائيات ادريس ، نفس المرجع ص ٥٧ ـ ص ٦٣ ويستند فى انتقال النحاس إلى مستوى اجتماعى أعلى إلى الاتهامات التى وردت بالكتاب الأسود .

٣١ ـ ادريس ، نفسه ، ص ٦٣ ـ ٦٥ .

٣٢ ـ الاسماء التى انضمت للوفد لغناها دون ماض وطنى مثلا : عبد الجواد حسين ، عبد اللطيف محمود ، وممثلى عائلات البدراوى وسراج الدين والوكيل وغيرهم ، راجع تعليق أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا كتاب روز اليوسف ١٩٥٣ ، ص ٤٣ .

٣٣ ـ ديب : نفس المرجع ص ٥٩ .

٣٤ ـ Cantori, I., The Organizational Basis of an Elite political Party, The Egyptian Wafd, Ph. D. Univ. of Chicago, 1966, p. 409.

٣٥ ـ ويضرب ديب ص ١١٢ ـ ١١٣ أمثلة لهذه القيادات الوفدية من التجار والصناعيين بأسماء : عبد المجيد الرمالى عضو لجنة الوفد العامة بالقاهرة والنائب الوفدى البارز فى الغرفة التجارية المصرية ، والسيد مرسى رئيس لجنة الوفد بالاسكندرية الذى كان تاجرا للأقطان وعضوا بغرفة الاسكندرية وعلى لهيطة التاجر ببورسعيد وعبد الفتاح اللوزى من دمياط ومحمد بلبع من دمنهور .

٣٦ ـ ديب : نفس المرجع ، ص ١١٥ ـ ١١٦ .

٣٧ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة ، جـ ٢ ، القومية للطباعة والنشر سنة ١٩٦٦ ، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ ، ويذكر ديب ، نفسه ص ١٨٥ نسباً أخرى تقترب من النسب التى أوردناها (١٦ عضوا طبقة وسطى فى مقابل ٣ من كبار الملاك) .

٣٨ ـ ديب ، المرجع السابق ، ص ١٧٧ ـ ١٨٠ .

٣٩ ـ راجع الاسماء فى كتاب ديب ، السابق ، ص ٢٣٣ ، عاصم الدسوقى ، ص ٢٢٤ . رغم اختلافهما فى تصنيف كبار ومتوسطى الملاك .

٤٠ ـ اخذت الأرقام والاحصائيات عن كتاب عزة وهبى تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ـ مركز الدراسات السياسية بالاهرام سنة ١٩٨٥ ، المرجع السابق ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

٤١ ـ راجع كتاب اسماعيل زين الدين : الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ٤٥ ـ ١٩٥٢ ، مصر النهضة ، هيئة الكتاب سنة ١٩٩١ ، ص ٩٠ حيث يورد اسماء العشرة مضافا إليهم محمد بلال .

٤٢ ـ وحول دور الطليعة الوفدية بشأن القضايا الاجتماعية راجع المرجع السابق ص ٩٢ وما بعدها ، وكذلك تحليلات طارق البشرى : الحركة السياسية ص ٤١ .

٤٣ ـ راجع رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ، دار الكاتب العربى ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ١٨٤ ، ١٩٦ ـ ٢٠١ وكذلك كتاب بنين ولد كمان العمال والحركة السياسية فى مصر ، ترجمة أحمد صادق سعد ، جـ ١ مركز البحوث العربية سنة ١٩٩٢ ص ١٧٧ .
٤٤ ـ بنين ولد كمان ، نفس المرجع ص ١٧٨ ـ ص ١٨٨ .
٤٥ ـ راجع التحليلات الهامة التى أوردها محمد السعيد ادريس ، المرجع السابق ص ٣٦٩ ـ ٣٧٥ .
٤٦ ـ راجع : فتحى عبد الفتاح ، المرجع السابق ص ١٨٧ وما بعدها ، وادريس ، نفسه ، ص ١٢٨ ـ ١٣٥ .
٤٧ ـ حول ملكيات هذه العائلات وتطورها ومناصب رجالاتها داخل الحزب راجع التفاصيل بكتاب أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ ـ ١٩٥٣ ، دار المعارف ١٩٨٢ ، ص ١١٧ ـ ١٢٢ والهوامش أيضا ..
٤٨ ـ المرجع السابق ، ص ٨٤ ـ ٩٢ ، وكذلك ديب : المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦ .
٤٩ ـ أحمد زكريا ، ص ٨١ .
٥٠ ـ المرجع السابق ، وكذلك ديب ، المرجع السابق ص ١٣٠ .
٥١ ـ راجع أسماءهم فى أحمد زكريا ، السابق ، ص ٨٢ ـ ٨٣ .
٥٢ ـ تفاصيل عن الاسماء والنشاطات فى المرجع السابق ص ١٢٤ ـ ١٢٦ .
٥٣ ـ ديب ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ ، ٢٤٦ .
٥٤ ـ راجع الاسماء جميعا فى أحمد زكريا السابق ، ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .
٥٥ ـ أحمد زكريا : نفسه ، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ .
٥٦ ـ نفس المرجع ، ص ١٣٤ ـ ١٣٨ حيث يورد تفاصيل كاملة عن وظائفهم وتدرجهم فيها .
٥٧ ـ ديب : نفس المرجع ص ٦٤ ـ ٦٥ ، ٦٦ ، ١٣٠ ، ١٨٨ وحول دور وحجم عبد العزيز فهمى فى رئاسة الحزب ، راجع أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ٧٨ .
٥٨ ـ أحمد زكريا ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ ـ ١٤٩ .
٥٩ ـ كانت المناسبة التى ذكر فيها محمد محمود ذلك هى تأييده لأسرة مصرية فى مواجهة أمراء البيت المالك الذين رفضوا قبول عضوية الأسرة بنادى الفروسية .
٦٠ ـ راجع الوصف الهام لهندرسن فى Fo. 37/10888, Henderson to Chamberlain, Oct. 19,1925.
٦١ ـ عبد العليم خلاف : الهيئة السعدية (حزب السعيين) ٣٨ ـ ١٩٥٣ ، دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس ١٩٩١ وهى دراسة علمية جادة وممتازة ، ص ١٥٦ ـ ١٥٧ .
٦٢ ـ نفس المرجع ، ص ١٥٨ .
٦٣ ـ حول الملكيات والعائلات والمديريات راجع حصرا دقيقا لخلاف ، المرجع السابق ص ١٥٩ ـ ١٦٥ .
٦٤ ـ راجع كتاب محمد خطاب : المسحراتى ، المكتبة السعيدية القاهرة ، دون تاريخ ، حول قصة مشروع ص ٨٣ ـ ١١٠ .
٦٥ ـ عبد العليم خلاف : جدول رجال الصناعة ص ١٥٣ ـ ١٥٥ ، وعن كبار التجار ، ص ١٧٠ .
٦٦ ـ حول ترجمة د. ماهر راجع كتاب محمد أبو رواع : الشهيد أحمد ماهر ، المجلد الأول ، القاهرة سنة ١٩٤٦ ص ١ ـ ٤٢ ، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .
٦٧ ـ أجرى خلاف حصرا وتصنيفا هاما لمتوسطى الملاك وأصحاب الوظائف مع تدريجها وتوثيقها فى دراسة ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ ـ ١٨٦ .
٦٨ ـ خلاف : المرجع السابق ، ص ١٨٦ ـ ١٨٨ ويفرد المؤلف نقطة لمن أسماهم الكتاب والمفكرون ضمن شرائح هذه الطبقة ضاربا أمثلة بمؤلف لكل من مصطفى السلانكلى ومحمد خطاب ومحمد أبو رواع ، وإن كنا لا نعتبر هؤلاء من الكتاب والمؤلفين المعروفين الذين يمكن أن تفرد لهم نقطة خاصة فى التصنيف الاجتماعى للهيئة .
٦٩ ـ ديب : نفس المرجع ، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ .
٧٠ ـ خلاف ، نفسه ، ص ٢٥٩ .
٧١ ـ نفس المرجع ، ص ٣٥٧ .
٧٢ ـ مصطفى الفقى : الاقباط فى السياسة المصرية ، مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية ، دار الشروق ١٩٨٥ ص ٤٥ وما بعدها ، واسماء الشيوخ والنواب الذين ألفوا الكتلة ص ١١٩ وراجع كذلك يونان لبيب : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، الأهرام ١٩٧٧ ، ص ٦٣ ـ ٦٥ ، منى مكرم عبيد : مكرم عبيد كلمات ومواقف ١٨٨٩ ـ ١٨٨٩ ، هيئة الكتاب ١٩٩٠ ، ص ٥٣ ـ ٥٥ .

٧٣ - راجع دراسة منصور عبد السميع : حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢ - ١٩٥٣ ، ماجستير غير منشورة بكلية بنات عين شمس ١٩٨٧ ، ص ٣٠ - ٣٢ حيث لم يدرس البناء الاجتماعى للحزب مكتفيا بالاشارة إلى انتماء رئيسه ، والاشارة إلى بعض صحفيين وكبار الملاك فيه دون تقديم دراسة تنبنى على الحصر والتصنيف ودراسة الأصول الاجتماعية لعناصر الحزب لفهم بنيته .

٧٤ - عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد الاخلاص والتضحية ، القاهرة سنة ١٩٦٢ ص ١٦ - ١٧ .

٧٥ - راجع عاصم الدسوقى : كبار الملاك ص ٢٢٨ ، زكريا سليمان ، الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩٥٣ ، ٢٢٥ - ٢٢٦ .

٧٦ - راجع زكريا سليمان ، المرجع السابق ، ص ٢٣٨ - ٢٤٠ وجول شمرت ، المرجع السابق ٦٨ - ٧١ ، ١٧٢ - ١٧٥ .

٧٧ - ديب : المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٧٠ ، ١٨٩ - ٢٤٧ .

٧٨ - ديب : المرجع السابق ، ص ١٣٣ - ١٣٤ .

٧٩ - زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ - ١٩٥٣ ، ص ١٩ - ٢٢ ، ١٠٧ - ١١٠ وحول موقف الحزب من فئات وقضايا المجتمع ، راجع ص ١١٠ وما بعدها .

٨٠ - ملف حزب الاتحاد. F. O. 141/819, Unionist Party, Party, Feb. 1925.

٨١ - راجع ، أحمد زكريا : حزب الاحرار ، ص ١٤٤ ، ص ٣٣٢ ، سامى أبو النور : القصر ودوره فى الحياة السياسية ٢٢ - ١٩٣٦ ، هيئة الكتاب ١٩٨٥ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ ، السياسة فى ١١ يناير ١٩٢٥ ، ديب : المرجع السابق ، ص ١٨٩ .

٨٢ - راجع رشوان جاب الله : على ماهر ، تاريخ المصريين سنة ١٩٨٧ ، ص ١٢ - ١٩ حول وظائف على ماهر وأصوله الاجتماعية .

٨٣ - وعنى محمود أبو النصر راجع أحمد زكريا : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف سنة ١٨٧٩ ص ١٠٦ ، ١١١ .

٨٤ - الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، ط (٢) سنة ١٩٥٩ النهضة المصرية ١٩٥٩ ، ص ٢١٥ .

٨٥ - يونان لبيب رزق : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، كتاب الهلال سنة ١٩٨٤ ص ١٦١ - ١٦٢ .

٨٦ - راجع تشكيل مجلس عام ١٩٢٧ فى صحيفة الاتحاد عدد ١١ يناير ١٩٢٧ .

٨٧ - هيكل وآخران ، السياسة المصرية والانقلاب الدستورى ، مطبعة السياسة ١٩٣١ ص ٥١ وما بعدها .

٨٨ - راجع اسماء المؤسسين فى المقطم ١٩ نوفمبر ١٩٣ ، أحمد زكريا : حزب الأحرار ٣٨٣ ، ديب : المرجع السابق ص ١٩٠ - ١٩١ ، عاصم محروس صفحة من تاريخ مصر ، حزب الشعب ٣٠ - ١٩٣٤ ، دار المعارف ١٩٨٦ ، ص ١٩٥٣ .

٨٩ - عاصم محروس ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ عن (407/212, No. 132, Nov. 2, 1930).

٩٠ - راجع الاسماء فى المرجع السابق ، ص ١٥٤ - ١٥٥ ، ١٧١ .

٩١ - راجع البرنامج فى صحيفة المقطم ١٩ نوفمبر ١٩٣٠ .

٩٢ - عاصم محروس ، السابق ، ص ١٨٩ (عن وثائق عابدين ، تقارير الأمن فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٣) .

٩٣ - حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، ص ٢٥٨ ، متشل : الإخوان المسلمون ، جـ ١ ترجمة عبد السلام رضوان مكتبة مدبولى ١٩٧٧ ، ص ٦٧ ، ومقدمة صلاح عيسى لنفس الكتاب ، ص ٤٤ .

٩٤ - راجع متشل : ايديولوجية الإخوان ، جـ ٢ ترجمة منى انيس وعبد السلام رضوان ، مدبولى ، ص ٣٣٨ ، محمد شوقى زكى : الإخوان المسلمون والمجتمع المصرى ، دار الانصار ، ط (٢) القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٠ ، ٤٢ ، زكريا سليمان : الأخوان بين عبد الناصر والسادات ٥٢ - ١٩٨١ ، مكتبة وهبة القاهرة ١٩٨٧ .

٩٥ - متشل ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٤٩ - ٥٠ .

٩٦ - عاصم الدسوقى : كبار الملاك ، ص ٢٢٩ .

٩٧ - متشل ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٤٧ .

٩٨ - متشل ، نفسه ، جـ ١ ، ص ١٨٦ - ١٨٧ (وصهره هو نجيب سالم) .

٩٩ - العلماء الأربعة هم : مصطفى الطير - عبد الحفيظ فرغلى - حامد عسكرية - عفيفى عطوة ، والموظفون

الأربعة هم : محمد فتح الله درويش - عبد الرحمن الساعاتى - محمد أسعد الحكيم - محمد حلمى نور الدين ، راجع البنا ، المصدر السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢ . حيث تشكيل أول مكتب إرشاد .

١٠٠ - البنا ، نفس المصدر ، ص ١٨٤ - ١٩٠ (والمحامى هو عمر التلمسانى وعالم الأزهر هو الشيخ أحمد حسن الباقورى) .

١٠١ - ديب : المرجع السابق ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

١٠٢ - مذكرات محمد حامد ابو النصر : حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر ، ط (٢) دار التوزيع والنشر الإسلامية القاهرة سنة ١٩٨٨ ص ٥٦ - ٥٧ ، ٦٠ - ٦١ راجع الاسماء جميعا وحتى الاسماء التى انضمت لفترة محدودة أو لأسباب خاصة كعبد الناصر وعامر وسعد توفيق وحسن إبراهيم والشافعى والبغدادى وجمال ربيع ممن ابتعدوا بتنظيم الضباط عن محاولات فرض وحماية الإخوان عليهم ..

١٠٣ - متشل ، نفسه ، جـ ٢ ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

١٠٤ - نفس المرجع ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

١٠٥ - نفس المرجع ، ص ٢٨ - ٣٦ حول تنظيمات الجماعة .

١٠٦ - زكريا سليمان : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية ٢٨ - ١٩٤٨ ، ص ٣٠٤ ، محمد شوقى زكى ، المرجع السابق ص ٢١ .

١٠٧ - زكريا سليمان ، نفسه ، ص ٣٠٥ - ٣٠٦ ، رؤوف عباس : الحركة العمالية ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

١٠٨ - زكريا سليمان ، نفسه ص ٢٨٩ - ٣٠٨ .

١٠٩ - على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، ط (١) ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٨٠ - ٢٨٨ أما بقية المؤسسين فهم : محى الدين عبد الحليم (دار العلوم) محمد نصر الدين (آداب) أحمد البدوى (علوم) محمد عبده حسن ومحمود مصطفى حجاج (حقوق) .

١١٠ - حول انتماءاتهم ووظائفهم انظر المرجع السابق ، ص ٢٨٨ - ٢٩٣ .

١١١ - Jankowiski, J., Egypt's young Rebels "Young Egypt" 1933 - 1952 California, 1975, p. 89.

١١٢ - على شلبى ، نفسه ، ص ٣٠٠ - ٣٠٣ .

١١٣ - ديب ، نفسه ، ص ٢٤٩ - ٢٥٢ .

(*) يود الكاتب أن يشير إلى أن أحداً ممن درسوا الوفد لم يفرد دراسة تحليلية بنائية لتركيب الوفد الاجتماعى فاهتم عبد الله عزباوى ومحمد فريد حشيش بالدور السياسى والوطنى للوفد فى رسالتهما عن تاريخ الحزب .. وقد أبدى كل من كنورى وديب اهتماماً جزئياً محدودا فى دراستيهما عن الوفد ..
وهناك دراسة تحت الاعداد لباحثة أشرف على دراستها عن البناء الاجتماعى للوفد ستغطى فى تحليل علمى تاريخى هذا الموضوع .

(*) يود الباحث أن يشير إلى أن الباحثين الثلاثة الذين درسوا الحزب الوطنى ، وهم ارثر جولد شمر (الحزب الوطنى ، مصطفى كامل ومحمد فريد ، ترجمة فؤاد دوارة ، هيئة الكتاب سنة ١٩٨٣ وكذلك زكريا سليمان بيومى (الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة سنة ١٩٨١ ، الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ - ١٩٥٣ ، القاهرة سنة ١٩٨٨) وكذلك عصام ضياء الدين (الحزب الوطنى والنضال السرى ١٩٠٧ - ١٩١٥ ، هيئة الكتاب سنة ١٩٨٧) هؤلاء جميعا لم يدرس أى منهم البناء الاجتماعى للحزب الوطنى وتغيره ودلالاته السياسية ، وإن فعل ذلك زكريا سليمان فى كتابه الثانى بشكل محدود .

□ الفصل الثالث □

تكوين الأحزاب

د . أحمد الشربينى

باندلاع الحرب العالمية الأولى ، وفرض حالة استثنائية على المجتمع المصرى ، جمدت كل الأحزاب السياسية المصرية ـ التي تألفت فى العقد الأول من القرن العشرين ـ نشاطها ، باستثناء الحزب الوطنى الذى آثر الاستمرار فى مواصلة تحديه لسلطات الاحتلال ، رغم غياب قياداته خارج البلاد ، منذ أن فضلت نقل نشاطها الى الخارج بعد أن بدأت سلطات الاحتلال فى تعقبها ومطاردتها عقب اغتيال بطرس باشا غالى فى سنة ١٩١٠ . وقد أدت مواصلة الحزب لنشاطه إبان الحرب ، إلى تعرضه لحركة تصفية أثرت فى تراجع فعاليته بالساحة السياسية المصرية حتى حل الأحزاب فى سنة ١٩٥٣ .

وبينما كان الحزب الوطنى يتعرض للتصفية ، فى ظل العمل بالأحكام العرفية التى فرضت على البلاد قبل انصرام سنة ١٩١٤ ، اتجهت النخبة السياسية المصرية إلى مساعدة بريطانيا على تعبئة كل إمكانيات مصر لخدمة المجهود الحربى للحلفاء ، على أمل وضع حد للمسألة المصرية عقب انتهاء الحرب لصالح الحلفاء ، وفق ما جاء بالتصريحات البريطانية ، وكذلك تصريحات الرئيس الأمريكى بشأن حق الشعوب فى تقرير مصيرها .

لذا أخذت هذه النخبة ـ قبل أن تضع الحرب أوزارها ـ تستعد للمشاركة فى مؤتمر الصلح بطرح حيثيات المسألة المصرية ، والحصول منه على اعتراف بحقها فى تقرير مصيرها . وللقيام بهذه المهمة انتهوا ـ بعد طول تفكير ـ إلى تكوين ما أسموه بالوفد المصرى فى نوفمبر ١٩١٨ من المهتمين بمستقبل مصر .

وقد ضم الوفد أفرادا ينحدرون من أصول اجتماعية مختلفة ، ويجتمعون حول ضرورة الاستقلال ، لكنهم يختلفون فى وسائل تحقيقه ، مما أفقد الوفد تماسكه عند أول مواجهة مع بريطانيا .

فقد ضم الوفد شريحة من كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين كانوا فى معظمهم أعضاء بحزب الأمة كما ضم عناصر من مختلف شرائح الطبقة الوسطى فى المدن والريف ، سواء من كانوا منهم أعضاء بالحزب الوطنى القديم ، أو أعضاء بالجمعية التشريعية ممن ليست لهم انتماءات حزبية كسعد زغلول(١) .

ولما كان معظم أعضاء الوفد ممن تغلب عليهم صفة الاعتدال ، فقد احتفظ الوفد بتماسكه ، طالما كان الاستمرار فى المسعى من أجل الاستقلال ، متفقا مع رؤية معظم أعضائه ، لكن بعد أن اندلعت ثورة ١٩١٩ على غير ما كانوا يتوقعون ، وأجبرت بريطانيا

على الدخول فى مفاوضات مع النخبة السياسية المصرية ، بدأ الخلاف يدب بين أعضاء الوفد إبان أول جولة للمفاوضات ، حول صيغة العلاقات مع بريطانيا ، فبينما كان فريق بالوفد من رجال حزب الأمة ، يذهب إلى تنظيم الحماية ، كان هناك فريق آخر يتمسك بالاستقلال التام(٢) .

وعلى أثر هذا الخلاف خرجت مجموعة حزب الأمة من الوفد ، ولا يعنى هذا الخروج أنها تركت الساحة السياسية فارغة أمام سعد زغلول ومجموعته للانفراد بتقرير مصير المسألة المصرية بل إنها قبلت الحكم والدخول فى مفاوضات مهدت لإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ من طرف واحد(٣) . والذى حدد إطار العلاقات السياسية المصرية ـ البريطانية حتى سنة ١٩٥٢ ، كما حدد ملامح النظام السياسى المصرى لهذه الفترة ، عندما حث على وضع دستور ١٩٢٣ ، الذى تقدم المنشقون على الوفد لصياغته دونما اكتراث باعتراضات القوى الوطنية الأخرى(٣) .

وبعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وفراغ لجنة الدستور من عملها ، أدرك المنشقون أن الوقت قد حان لتأليف حزب لهم ، يقوم بالسعى لإصدار الدستور ، والاستعداد للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا ـ سيكون للبرلمان القول الفصل فيها ـ لحل المسائل المعقلة ، لاستكمال استقلال البلاد(٤) .

فقد اعتبر المنشقون أن النظام السياسى الذى سيحدد دستور ١٩٢٣ ملامحه يقتضى وجود أحزاب ، يجب أن يكون من بينها حزب لهم ، حتى تكون هذه الأحزاب أدوات التفاهم السريع فى البرلمان بمجلسيه ، وكذلك تنظيم صفوف الأمة ، وتوحيد كلمتها ، وتوجيه مجهوداتها إلى تحقيق ما ينقصها من مقومات الاستقلال الفعلى(٥) .

وقد أعلن عن تأليف حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ من جماعات أصحاب المصالح ممن كانوا فى معظمهم من أعضاء حزب الأمة ، وكذلك الجمعية التشريعية ، وكبار الملاك والأعيان ، كما انتظم عدد من المثقفين الليبراليين ولهذه الأصول الاجتماعية للمجموعة المؤسسة لحزب الأحرار الدستوريين ، فقد اعتبر الحزب من الناحية التاريخية امتدادا لحزب الأمة سواء من حيث الشخصيات والمصالح التى مثلها أو السياسات التى دافع عنها(٦) .

وبتأليف حزب الأحرار الدستوريين ، أصبح هناك ثلاثة أحزاب سياسية فى سنة ١٩٢٢ عملت بهمم متفاوتة على الساحة السياسية المصرية ، وقد جاءت الأحزاب الثلاثة متأثرة بتجربة مصر الحزبية الأولى ، ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فحزب الوفد قام على أكتاف حزب الأمة القديم ، كما ضم بعض أعضاء الحزب الوطنى ، أما الحزب الوطنى فقد كان امتدادا لحزب مصطفى كامل ثم محمد فريد ، ولكن بشكل باهت بعد فقده لمعظم قياداته ، وأصبح نشاطه محدودا للغاية ، ثم جاء حزب الأحرار الدستوريين امتدادا لحزب الأمة .

وإذا كان حزبا الأحرار الدستوريين والوطنى قد أعلنا عن نفسيهما كحزبين سياسيين

فإن الوفد الذى كان أكثرها شعبية رفض الإعلان عن نفسه كحزب سياسى ، مما أحدث خلافا بين المؤرخين والسياسيين حول تحديد نشأة الوفد كحزب سياسى ، وما إذا كان اعتباره تجمعا وطنيا حتى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين أو استمراره كذلك حتى صدور دستور ٢٣ وإقدامه على تحديد بنائه التنظيمى استعدادا لخوض أولى المعارك الانتخابية بعد الحرب .

فبينما ذهب أحد المؤرخين الى أن الوفد لم يتحول إلى حزب سياسى إلا عقب صدور دستور ١٩٢٣(٧) ذهب آخرون إلى أنه لم يصبح حزباً إلا فى سنة ١٩٢٤ ، بعد أن وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية فى ٢٦ أبريل ١٩٢٤(٨) أما رجال علم السياسة فقد ذهبوا إلى أن الوفد كان حزبا سياسيا من الناحية الواقعية منذ نشأته فى ١٩١٨ على الرغم من أنه لم يتحول إلى حزب من الناحية الرسمية إلا فى سنة ١٩٢٤ بعد أن اصبح له بناء تنظيمى واضح المعالم ، اعتمد على ما تم إرساؤه خلال السنوات السابقة وبخاصة على المستوى القاعدى متمثلا فى لجان الوفد التى انتشرت فى أنحاء مصر(٩) .

واذا كانت عناصر الحزب قد توافرت فى الوفد منذ نشأته ، إلا أن رجاله ظلوا يدفعون عن أنفسهم هذا التوصيف ، وظلوا يتمسكون بالوكالة عن الأمة ، حتى أوائل الخمسينات ، ففى كثير من خطب سعد زغلول تحدث عن وكالته عن الأمة ، كما نفى عن الوفد صفة الحزبية عندما أكد أنهم ليسوا بحزب « وانما ... وفد وكل عن الأمة(١٠) ، وفى موضع آخر اعتبر الوفد ماهو « إلا الأمة بأسرها »(١١) .

وعلى الرغم من ذهاب سعد إلى أن وكالة الوفد عن الأمة ستنتهى بتكوين البرلمان ، عندما أشار فى إحدى خطبه الانتخابية الى أن الوفد وكيلكم ، ولكن سيكون مجلس النواب هو الوكيل عنكم(١٢) » إلا أنه بعد ذلك اعتبر الوفد وكيل الأمة الوحيد . حتى بعد أن أصبح رجاله ينعتون أنفسهم بهيئة الوفديين(١٣) ، عندما أكد أثناء الدعاية الانتخابية سنة ١٩٢٥ على أن « الوفد يدخل الانتخابات ليس كحزب أو كجماعة بل كوكيل عن الأمة المصرية »(١٤) .

وقد استمر تمسك الوفد بوكالته عن الأمة بعد وفاة سعد زغلول وانتخاب مصطفى النحاس رئيسا له وخصوصا عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، والتى رأى البعض فى عقدها انتهاء لمهمة الوفد ومن ثم يجب أن يعيد النظر فى أمر نفسه وفقا لما جاء بالمادة الرابعة من قانونه ، وعندئذ ذهب النحاس الى أن الوفد لا تنتهى مهمته بتوقيع المعاهدة ، ولكن بتنفيذها ، وأنه ليس بحزب سياسى بل « وكيل الأمة الأمين الساهر على حقوقها ومصالحها »(١٥) .

ولا يعنى هذا أن الوفد قد زالت عنه صفة الحزبية ، بل كان منذ تأسيسه حزبا سياسيا له بناؤه التنظيمى ، كما كان يسعى للسلطة من خلال انتخابات عامة ودورية ، تمثل أهم سمات الأحزاب(١٦) هذا على الرغم من افتقاده لبرنامج مطروح على المواطنين للحصول على تأييدهم وإقناعهم بخطه السياسى طوال تاريخه(١٧) .

وخلاف أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، شهدت البلاد فى أعقاب صدور دستور ١٩٢٣ مولد العديد من الأحزاب ، بعد أن حتمت ملامح النظام السياسى الجديد على المصريين تنظيم أنفسهم فى أحزاب تخوض المعارك الانتخابية من أجل المشاركة فى السلطة ، ومن ثم صياغة مشروع الاستقلال الوطنى حسب رؤيتها السياسية .

ولما كان القصر فى مقدمة القوى السياسية التى تأثرت سلبا بصدور الدستور فقد أقدم عقب صدوره على تأليف أحزاب له وذلك بعد أن فشل فى السيطرة على حزب الأحرار الدستوريين ، ولهذا كلف حسن نشأت رئيس ديوانه ، بتأليف حزب الاتحاد الذى أعلن عنه فى ١٠ يناير ١٩٢٥ ، ليستخدمه فى الحيلولة دون وصول الوفد إلى السلطة ، بعد تجربة وزارة الشعب المريرة مع الملك ، وليوازن به فى البرلمان بين الوفد والأحرار الدستوريين فيما يكون فى صالحه ، دون اللجوء إلى حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة(١٨) .

ولما فشل هذا الحزب فى أداء مهمته أقدم الملك فى سنة ١٩٣٠ على تأليف حزب الشعب ليقوم على فرض الحالة المترتبة على دستور إسماعيل صدقى - الذى وسع من صلاحيات الملك على حساب سلطات الأمة - الذى عارضه حزب الأحرار الدستوريين حتى أنه تحالف مع الوفد ضده(١٩) .

وقد قام حزبا السراى على أسلوب واحد فى جذب الأعضاء والأنصار هو أسلوب الإغراء والتهديد فى محاولة لتفريغ الوفد والأحرار الدستوريين من بعض عناصرهما من كبار الملاك الزراعيين(٢٠) .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه أحزاب عبرت عن جماعات أصحاب المصالح بما فيها القصر ، كانت البلاد تمر بظروف أدت إلى اتجاه أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الى المشاركة السياسية من خلال أحزاب سياسية ، قرروا نزولها إلى المعترك السياسى ، فى محاولة للوصول الى السلطة .

وقد ساعد على ظهور هذا الاتجاه ، اتساع قاعدة الشريحة الدنيا بالطبقة الوسطى والذى كان مرده ازدياد نسبة التحضر بالمدن ، وارتفاع نسبة الهجرة اليها من الريف ، وخصوصا ممن تلقوا قسطا من التعليم يتيح لهم فرصة عمل بالمدينة بعيدا عن سوق العمل الزراعية التى ضاقت بمن فيها . هذا فى الوقت الذى سمحت فيه الظروف الاقتصادية التى مرت بها البلاد بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ، لصغار التجار وبعض أصحاب الحرف ، بتحقيق قدر من الثراء ، مكن أبناءهم من نيل قسط من التعليم بالمدارس والجامعات(٢١) .

وقد أدى اتساع قاعدة الشريحة الدنيا فى الطبقة الوسطى ، وازدياد نسبة المتعلمين فيها ، إلى ازدياد وعى هذه الشريحة بأزمة المجتمع المصرى بأبعادها المختلفة ، من خلال إطلاعهم على الصحف ، وكذلك احتكاكهم بالممارسات الحزبية التى كانت أوضح ما تكون فى المدن .

فقد لاحظ أبناء هذه الشريحة ، اهتزاز قيم الحياة السياسية ، بانتهاك الدستور وتفسخ مؤسسات الديمقراطية الدستورية ، وكذلك عجز الأحزاب الليبرالية أو أحزاب البورجوازية الكبيرة عن حسم المسألة الوطنية ، هذا فى الوقت الذى غضت فيه تلك الأحزاب الطرف عن التناقضات الاجتماعية ، التى ترتب عليها تأثر شريحتهم ومن هم دونها ـ والذين يشكلون معظم المجتمع المصرى ـ بما كان يطرأ على الاقتصاد المصرى من هزات ، كانت دوما انعكاسا لما كان يصيب السوق العالمية من تقلبات ، يتم تصديرها الى مصر تلقائيا بحكم التبعية .

وأمام تعقد المسألة الاجتماعية والسياسية ، وانفراج أزمة المشاركة السياسية أمام كل شرائح المجتمع المصرى ، بعد صدور دستور ١٩٢٣ ، من خلال قنوات شرعية ممثلة فى أحزاب ، قد اتجه أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى الى تكوين تنظيمات سياسية استهدفت الوصول الى السلطة ، ووضع حد لأزمة المجتمع المصرى ، بطرح مشروع نهضوى يتجاوز الإطار الضيق المطروح من قبل الأحزاب التقليدية .

وعلى الرغم من انطلاق أبناء هذه الشريحة من أرضية اجتماعية واحدة ، نحو صياغة مشروع نهضوى لتخليص البلاد من أزمتها ، إلا أنهم اختلفوا فيما بينهم حول المصادر التى يستلهمون منها هذا المشروع. ولهذا انقسموا إلى فصائل راحت كل منها تبحث عن مصدر لمشروعها ، ففى الوقت الذى اتجه فيه بعضهم إلى بعض النماذج التى عرفت طريقها الى التطبيق فى أوروبا ، اتجه فريق آخر الى التراث الإسلامى .

فقد بهر فريق منهم بالانجازات الاقتصادية والسياسية التى حققتها الفاشستية فى ايطاليا ولذا أقدم على وضع برنامج لمصر الفتاة على غرارها ، والتى تأسست فى أوائل الثلاثينات « ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ » لكن هذا الفريق لم يستقر على الايديولوجية الفاشية على طول الخط بل سرعان ما تحول عنها إلى الإسلامية لفترة استقر بعدها على الاشتراكية(٢٢) .

كذلك اتجه فريق آخر الى التجربة الاشتراكية ليستلهم منها مشروعه وبرنامجه ، بعد أن نجحت فى إقامة أول دولة شيوعية فى العالم فى أعقاب ثورة أكتوبر الروسية ١٩١٧ ، والتى امتد تأثيرها إلى بلدان الشرق الأدنى بما فيها مصر ، وقد تجلى هذا التأثير فى انتشار الخلايا الشيوعية فى مصر بالمناطق التى يتركز فيها العمال الأجانب على الأقل . هذا فى الوقت الذى وجد فيه بمصر بعض المثقفين المصريين الذين روجوا للفكر الاشتراكى والذين أتاحت لهم دراستهم بالخارج والاتصال بالاحزاب الديمقراطية الاجتماعية ، الاقتناع بالنموذج الاشتراكى فى تخليص المجتمع من كبوته ، ومن ثم العمل على الترويج له فى مصر ، وكان فى مقدمة هؤلاء سلامة موسى الذى جعل هذا الفكر فى متناول الجمهور(٢٣) .

وقد تزامن امتداد تأثيرات الثورة الروسية الى مصر ، مع تهيؤ المناخ فيها لتقبلها على الأقل بمجتمع المدينة ، بعد أن تدنت أوضاع العمال فى أعقاب الحرب بسبب انتشار البطالة ، وانخفاض الأجور ، فى الوقت الذى إحتفظت فيه نفقات المعيشة بارتفاعها(٢٤) .

وقد دفع هذا المناخ بعض الأجانب فى سنة ١٩٢٠ الى تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى « ليدافع عن قضايا العمال ، ويسعى لدى الحكومة لتقنين العلاقة بينهم وبين أصحاب رأس المال بما يوفر لهم الحماية(٢٥) . وفى سنة ١٩٢٢ دخل هذا الحزب مرحلته الثانية ، عندما غير اسمه إلى « الحزب الشيوعى المصرى » كما غير برنامجه الذى جاء أكثر تطرفا ، وبعد أقل من عام استطاع أن يقيم علاقات مع أكثر من عشرين نقابة عمالية ، راح يحرك العمال من خلالها لتغيير النظام الاجتماعى ، مما أدى إلى اصطدامه بوزارة الشعب التى كان يرأسها سعد زغلول فتمت تصفيته على يدها(٢٦) .

وبعد تبديد إمكانات الحزب الشيوعى ، فقدت الحركة العمالية المصرية إمكانية الانتظام فى تنظيم سياسى مستقل يدافع عن قضايا العمال ويسعى للوصول الى السلطة من أجلهم وذلك بعد أن اتجهت أطراف عدة للسيطرة على العمال لخدمة مصالح شخصية ، فعقب تصفية الحزب الشيوعى اتجهت بعض الأحزاب للسيطرة على العمال - حزب الوفد ثم الأحرار الدستوريين - وفى أوائل الثلاثينات نجح الأمير عباس حليم فى تأسيس حزب العمال المصرى فى سبتمبر ١٩٣١ ، كمناورة سياسية رمى من ورائها خلق ثقل سياسى يستند إليه فى تحقيق أطماعه السياسية ، وحينما تحققت هذه الأطماع ، توقف نشاط الحزب بعد ستة أسابيع من تأسيسه ، وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية عاود عباس حليم اللعب على نفس الوتر ولكن بايعاز من القصر فى هذه المرة لخلق تنظيم سياسى يمتص البروليتاريا لحزب الوفد ، ولذلك سيطر البورجوازيون والاقطاعيون ، وكبار الموظفين دون العمال على مجلس إدارة الحزب مما حدا بالعمال إلى تكوين مجلس إدارة من العمال ، والاتجاه بعد ذلك إلى تغيير اسم الحزب إلى حزب العمال الاشتراكى ، ليميزوا انفسهم عن مجموعة عباس حليم ، الذى نجح فى إعادتهم إلى الحزب بعد أن بث عيونه فى مجلس إدارة حزب العمال الاشتراكى ، ونجاحه فى إقالة رئيسه . وبذلك ظل العمال يخضعون لسيطرة غير عمالية حتى قيام ثورة ١٩٥٢(٢٧) . وإذا كانت البورجوازية الصغيرة قد فشلت فى تكوين تنظيم سياسى مستقل للعمال ، فقد نجحت فى أواخر الثلاثينات « ١٩٣٨ » فى تأسيس حزب مهمته العمل على تكوين رأى عام ريفى ، والدخول فى الانتخابات ، حتى يتسنى تمثيل الفلاحين بالبرلمان والدفاع عن مصالحهم وحقوقهم . وقد عرف هذا الحزب عند التأسيس بحزب الفلاح الاجتماعى والاقتصادى ، ثم تغير اسمه فى منتصف الأربعينات « ١٩٤٥ » الى حزب الفلاح الاشتراكى(٢٨) .

والملاحظ أن حزبى العمال والفلاح قد غيرا اسميهما فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، مما يؤكد تأثرهما بالاشتراكية فى برنامجيهما والتى بدأت تنشط فى مصر نتيجة تردى أوضاع العمال فى مصر ابان الحرب وفى اعقابها ، فى الوقت الذى خرج فيه الاتحاد السوفيتى - أكبر دولة اشتراكية - من الحرب قويا وأصبح يمثل إحدى القوتين العظميين فى العالم(٢٩) . وتجلى نشاط هذا الفكر فى ظهور خلايا وتنظيمات شيوعية فى مصر كان أبرزها « الشرارة » والحركة المصرية للتحرر الوطنى ، وكذلك الحزب الشيوعى المصرى الذى عاود نشاطه السرى(٣٠) .

وإلى جانب هذا الفريق الذى فتن وبهر ببعض النماذج الغربية ، كان هناك فريق آخر من بين أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، اتجه الى صياغة مشروع نهضوى مستمد من التراث الإسلامى .

وهذا الفريق الذى اتخذ الشريعة الإسلامية مصدرا لمشروعه ، كان فى معظمه من ذوى الأصول الريفية ، الذين انتابهم بعد الانتقال إلى المدينة صراع داخلى ، مرده تشتتهم بين قيم ريفية محافظة ترسخت فى أعماقهم وقيم المدينة التى وجدوا صعوبة فى تقبلها أو التعايش معها(٣١) .

هذا فى الوقت الذى هزمت فيه دولة الخلافة « الدولة العثمانية » وتوزعت أملاكها بين الدول المنتصرة ، وأخذت تنتشر بها حركات التبشير ، وظهور حركة أتاتورك ، وسعيها فى سنة ١٩١٢ لإقامة دولة مدنية انفصل فيها الدين عن الدولة ، قبل أن تقوم بإلغاء الخلافة رسميا فى سنة ١٩٢٤ . وما أعقب ذلك من ظهور تيار علمانى فى مصر - على يد مجموعة من المثقفين المصريين كان فى مقدمتهم طه حسين ، على عبد الرازق ، محمود عزمى ، منصور فهمى - استهدف فصل الدين عن الدولة عندما ذهب رجاله الى أن الدين مسألة بين العبد وربه ، وان مهمته تربوية أخلاقية بالدرجة الأولى(٣٢) .

ولما كانت هذه المجموعة تمهد لتهميش الدين سياسيا ، وإقامة دولة مدنية ، فقد اتجهت فى كتاباتها لإثارة كثير من الموضوعات المتصلة بالدين والتشكيك فى مدى علاقتها به ، والانتهاء الى عدم وجوب التمسك بها طالما أن الاستغناء لا يتعارض مع مصالح العباد .

فأثبت الشيخ على عبد الرازق فى كتابه « الإسلام واصول الحكم - ١٩٢٥ » - أن مبدأ فصل الدين عن الدولة يتفق مع تعاليم القرآن والسنة ، كما شكك طه حسين فى مؤلفه « فى الشعر الجاهلى - ١٩٢٦ » فى أصالة الشعر الجاهلى ، وبعض المسلمات الدينية التى تحظى بقبول السنة ، كذلك أثيرت تحت قبة البرلمان علاقة الوقف الأهلى بالدين ، فى وقت ارتفعت فيه الأصوات المنادية بإلغاء وظيفة المفتى ، وإعادة النظر فى قوانين الأحكام الشرعية « الشخصية » وإصلاح النظام الداخلى للأزهر ، ومهاجمة نظام التعليم به ، وكذلك المطالبة بادخال تدريس اللغتين اليونانية واللاتينية إلى جانب العربية فى المدارس . وقد حدث هذا فى أعقاب صدور دستور ١٩٢٣ ومجيئه بنظام نيابى على النسق الأوروبى ، انتقلت فى ظله سلطة التشريع من الله إلى مجموعة من البشر(٣٣) .

وقد أثارت محاولة اقصاء الدين من النظم والعقول حفيظة ، المحافظين ، الذين قادهم الأزهر - الذى كان يعد أكبر المؤسسات المحافظة حينئذ - فى التصدى لهذا التيار فكان موقفه المتشدد من الشيخ على عبد الرازق ، وطه حسين ، حيث تمكن من سحب شهادة العالمية من الأول وإدانة الثانى ومصادرة كتابه . كذلك تصدى رجال الأزهر للدعوة إلى إصلاح النظام الداخلى له وغيره من القضايا المطروحة(٣٤) .

وفى الوقت احدثت فيه حركة تهميش الدين سياسيا ردود افعال عند المحافظين أخذت

صحيفة المنار وصاحبها محمد رشيد رضا تدعو للعودة إلى الشريعة الإسلامية ، باعتبارها من أوسع الشرائع وأكملها وأقدرها على موافقة كل الأجيال مهما تغيرت الظروف مع الأخذ في الاعتبار إعادة وتفسير النص(٣٥) . هذا في الوقت الذى دافعت فيه على صدر صفحاتها عن القضايا التى طرحها المروجون للعلمانية ومنها قضية الجامعة أو الرابطة الإسلامية وكذلك نظام الخلافة ، والحكومة الإسلامية .

وقد أسهمت القضايا التى طرحتها صحيفة المنار فى بروز تيار أصولى يهدف لدرء ثقافة المستعمر وأنماط فكره وحضارته ولغاته عن مصر ، حتى لا تشوه هوية مصر الإسلامية وقد تبلور هذا التيار الأصولى فى جماعة الإخوان المسلمين التى أسسها الشيخ حسن البنا فى الإسماعيلية عام ١٩٢٨ ، والتى نقلت نشاطها بعد اربع سنوات « ١٩٣٢ » إلى القاهرة(٣٦) .

وبعد أربع سنوات من انتقال الجماعة الى القاهرة قررت دخول المعترك السياسى ، عندما اتجهت الى العمل من أجل تحرير الوطن الإسلامى من النفوذ الأجنبى ، وإقامة دولة إسلامية حرة تعمل بأحكام الإسلام(٣٧) .

وبالاضافة الى هذه التنظيمات السياسية الأيديولوجية . التى كونها أبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، والتى كانت تسعى الى تغيير الوضع القائم انطلاقا من اطار فكرى متكامل بشأن المجتمع والسياسة ، ظهر تنظيمان سياسيان فى غضون خمس سنوات ، على أثر انقسامات داخلية ـ كثيرا ما تصيب التنظيمات السياسية لاسباب ايديولوجية أو جيلية أو دينية أو اقليمية أو شخصية ـ أصابت الوفد فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات ، ففى سنة ١٩٣٧ حدث انقسام بالوفد خرج على أثره النقراشى وأحمد ماهر ليؤسسا حزب الهيئة السعدية ، كذلك خرج مكرم عبيد على أثر انقسام اخر فى ١٩٤٢ ليؤسس الكتلة الوفدية(٣٨) .

وهكذا شهدت الفترة الممتدة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢ ظهور كثير من التنظيمات السياسية التى عبرت عن مصالح البورجوازية المصرية الكبيرة والصغيرة ، فبعد أن شاركت البورجوازية الكبيرة فى صياغة دستور ١٩٢٣ ، ودخلت طرفا فى لعبة السياسة المصرية ، لتجد لنفسها مكانا فى البرلمان والسلطة من خلال أحزابها ، اتجهت البورجوازية الصغيرة أيضا الى تأليف أحزاب ، حتى يتسنى لها أن تشارك فى السياسة .

والجدير بالذكر أن نشأة التنظيمات السياسية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، جاءت مرتبطة ومتأثرة بتجربة مصر الحزبية قبلها ، ويعزى هذا الارتباط والتأثر الى ان السياسيين المصريين الذين شاركوا فى التجربة الحزبية الأولى ، هم عينهم الذين أقدموا على تكوين أحزاب ما بعد الحرب حتى أن بعض أحزاب ما بعد الحرب جاءت امتدادا لأحزاب كانت قد تأسست قبل الحرب .

فكما جاء حزب الأحرار الدستوريين امتدادا لحزب الأمة ، جاء الحزب الوطنى امتدادا للحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل مع اختلاف فى الوزن السياسى والظروف

رغم تمسك الحزب بمبادئه ، أضف إلى ذلك أن معظم أحزاب ما بعد الحرب ، خرجت من تحت عباءة « الوفد المصرى » الذى كان يمثل جبهة وطنية عريضة ضمت أغلبية من حزب الأمة مع ممثلين للحزب الوطنى ، وبعض جماعات المصالح والأقليات ، ومن ثم لم يكن منقطع الصلة عن الواقع السياسى الذى ساد مصر قبل الحرب العالمية الأولى .

البناء التنظيمى للأحزاب :

وقد اهتمت كل الأحزاب السياسية ببنائها التنظيمي ، حتى يتسنى لها تعبئة الجماهير خلفها على الأقل - إبان المعارك الانتخابية ، بعد أن أدركت الأحزاب كل الأحزاب أن الوصول الى السلطة والمشاركة فى صياغة مشروع الاستقلال الوطنى ، أصبح متوقفا على النجاحات التى سيحققها كل حزب فى الانتخابات ، التى كان للجماهير القدح المعلى فيها .

وقد جاء البناء التنظيمى لكل الأحزاب السياسية المصرية هرميا ، يبدأ من أعلى بالمستوى القيادى وينتهى بالمستوى القاعدى ، وبينهما مستوى وسيط كان من المفترض أن يكون حلقة اتصال بين المستويين وساحة التفاعل بينهما ، مما يجعل الحزب يتمتع بديمقراطية داخلية إذا ما وزعت الاختصاصات بين المستويات التنظيمية ، بشكل يتيح لها المشاركة فى سياسة الحزب ، والحد من تركز السلطة فى المستوى القيادى .

والملاحظ أن البناء التنظيمى للاحزاب السياسية المصرية ، لم تحدده فى كل الحالات نظم أساسية أو لوائح ، تجعله محددا بتأسيس الحزب ، ومكتملا ببدء نشاطه ، نظرا لأن بعض الأحزاب افتقد إلى نظام أساسى أو لائحة ، تحدد المستويات التنظيمية لبنائه وكذا اختصاصات كل مستوى ، كما أن الأحزاب التى كان لها نظم أساسية أو لوائح اهتمت بتنظيم المستوى القيادى ، وتحديد اختصاصاته دون المستويات الأخرى ، التى كان تنظيمها يأتى تباعا ، ومحصلة للتجربة .

فحزب الوفد على الرغم من أنه افتقد إلى النظام الأساسى أو اللائحة التى تحدد ملامح بنائه التنظيمي ، فإنه إستطاع تكوين بناء تنظيمى ذى مستويات متعددة فى غضون سبع سنوات ، كذلك تجاهل حزب الأحرار الدستوريين تنظيم مستواه القاعدى إلى ما بعد فشله فى أولى المعارك الانتخابية أمام الوفد ، رغم أن المادة الأولى من قانونه نصت على ضرورة تكوين فروع له فى الاقاليم - المحافظات والمديريات - لم تحدد كيفية إنشائها أو اختصاصاتها(٣٩) .

وإذا كانت كل الأحزاب قد اتفقت بشأن وجود مستويات تنظيمية متعددة اكتملت فى معظمها على مراحل ، إلا أن هذه المستويات تفاوت عددها من حزب لآخر ، فبينما كان للوفد ثلاثة مستويات تنظيمية استقر عليها فى سنة ١٩٢٤ خلاف الرئيس ، تمثلت فى هيئة الوفد ، والهيئة الوفدية ، واللجان العامة والمركزية والفرعية ، كان لحزب الأحرار الدستوريين خمسة مستويات خلاف الرئيس وبدأت بمجلس الإدارة ، فاللجنة البرلمانية واللجنة التنفيذية ، ثم الجمعية العمومية ، واللجان الإقليمية والفرعية(٤٠) .

وكما تفاوت عدد المستويات التنظيمية من حزب لآخر ، فقد تباين كذلك داخل التنظيم الواحد من وقت لآخر ، فالإخوان المسلمون عندما دخلوا المعترك السياسى كان بناؤهم التنظيمى متمثلا فى مكتب الإرشاد العام ثم مجلس الشورى العام « المؤتمر العام أو الجمعية العمومية » ومجالس الشورى المركزية ، ومؤتمر المناطق ، ومندوبو المكاتب وفرق الرحلات ، لكن في الأربعينات أعيد النظر فى هذا البناء ، وتقرر حصره فى مكتب الارشاد العام بالجمعية التأسيسية ـ التى حلت محل مجلس الشورى العام ـ ثم المركز العام الذى انبثقت عنه مكاتب إدارية ـ بمعدل مكتب لكل إقليم ـ تفرع عنها مناطق فشعب ثم أسر(٤١) .

علاوة على ذلك جاء البناء التنظيمى للجماعات الماركسية مختلفا عن باقى الأحزاب السياسية ـ باستثناء حزب العمال الاشتراكى الشيوعى المصرى* ـ لأن ملاحقة السلطة لهذه الجماعات ، أدت لاتجاهها إلى المبالغة فى العمل السرى ووضع بناء تنظيمى يمكنها من مواجهة بطش السلطة والحفاظ على بقائها ، ومن هنا جاء بناؤها التنظيمى متسما بالصرامة والدقة والكفاءة ، حيث جاء البناء التنظيمى للحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى باعتبارها من أهم التنظيمات الماركسية عندئذ ـ متمثلا فى القيادة (المكتب السياسى) واللجنة المركزية التى مثلت فيها كل التنظيمات الماركسية التى اندمجت فيها ـ الحركة المصرية للتحرر الوطنى واسكرا وغيرها ـ ثم اللجان التى عملت مباشرة بين العمال والطلاب والشباب(٤٢) .

وعلى الرغم من تفاوت عدد المستويات التنظيمية بين الأحزاب السياسية المصرية إلا أنها اتفقت فى شكل تنظيم المستوى القاعدى ، حيث عمل معظم الأحزاب بين الجماهير فى عواصم المديريات والمحافظات والمراكز وكذلك القرى من خلال هيئات اختلفت مسمياتها من حزب لآخر ، ففى الوقت الذى درجت فيه معظم الأحزاب على إنشاء لجان عامة لها بعواصم المديريات والمحافظات ، انبثقت عنها لجان مركزية بالمراكز ، وأخرى فرعية بالبنادر والقرى(٤٣) . ذهب بعض الأحزاب « حزب الفلاح الاشتراكى » إلى تأليف اتحادات بالأقاليم انبثقت عنها فروع بالمراكز ثم شعب بالقرى(٤٤) ، كذلك اتجهت جماعة الإخوان المسلمين إلى غشيان المجتمع بمكاتبها الإدارية الإقليمية وكذلك مكاتب المناطق والشعب بعد أن اتسع نطاق العضوية منذ منتصف الثلاثينات(٤٥) .

وقد جاء اهتمام كل التنظيمات السياسية بالعمل بين الجماهير من خلال خلاياها فى محاولة لمقاسمة الوفد شعبيته ، خصوصا بعد أن نجح الوفد فى غشيان البلاد بلجانه التى اكسبته ثقلا جماهيريا مكنه من حسم كل المعارك الانتخابية النزيهة لصالحه .

وقد كانت بداية تأسيس اللجان الوفدية وانتشارها مع بداية تكوين الوفد وذلك عندما تشكلت لجان تطوعية فى البلاد لجمع التوقيعات على التوكيلات ، وبعد أن تقرر سفر الوفد إلى باريس تكونت لجنة مركزية للوفد انتشرت فروعها فى الاقاليم لجمع الأموال والمعلومات وإرسالها إلى الوفد ، والى جانب هذه اللجان انتشرت لجان السيدات الوفديات التى لم تنحل بانحلال الوفد المركزية بعد عودة سعد زغلول فى أبريل ١٩٢١(٤٦) .

وعندما أخذ الوفد فى الاستعداد لخوض أولى معاركه الانتخابية عقب صدور دستور ١٩٢٣ اتجه للعمل بين الجماهير من خلال تكوين نقابات عمالية ولجان للموظفين أوخرى للطلاب كما أقدم على تشكيل لجان عامة بعواصم المديريات والمحافظات ، وأخرى مركزية بالمراكز ، وثالثة فرعية بالبنادر والقرى ، وكذلك شكلت لجان انتخابية على غرارها عامة ومركزية وفرعية كانت تشكل من أعلى ، حيث كانت هيئة الوفد تتولى تشكيل اللجنة العامة ، التى كانت تتولى تأليف اللجنة المركزية التى تقوم بدورها بتأليف اللجنة الفرعية(٤٧) .

وقد انحصرت المهام الانتخابية لهذه اللجان فى تزكية اضمن الشخصيات فوزا بالدوائر الانتخابية لهيئة الوفد التى كان لها وحدها حق ترشيحهم من عدمه ، هذا الى جانب قيام هذه اللجان بمساندة المرشحين الوفديين فى الانتخابات والدعاية لهم . والملاحظ أن نشاط هذه اللجان وخصوصا الانتخابية منها لم ينته بانتهاء مجلس الشيوخ والنواب . بل امتد إلى تأييد مرشحى الوفد فى انتخابات مجالس المديريات والمجالس المحلية ولجان الشياخات(٤٨) ، وهى انتخابات كانت لا تجرى - طبعا - فى وقت واحد .

كذلك لم تقتصر مهام اللجان الوفدية على تعبئة الجماهير خلف حزبها فى المعارك الانتخابية ، بل لعبت دورا مهما فى دعم تصديه للممارسات غير الدستورية التى درجت عليها حكومات الاقلية ، عندما يكون الوفد بعيدا عن السلطة ، وذلك من خلال الاحتجاجات الشعبية التى كانت تنظمها ، وكذلك تلغرافاتها إلى القصر ، والتى تندد فيها بسياسات هذه الحكومات المخالفة للدستور ، وتأكيدها على الاستعداد للجهاد تحت لواء زعيم الوفد ، ففى سنة ١٩٢٨ ، توالت على القصر تلغرافات اللجان الوفدية المنددة بسياسة وزارة محمد محمود ، التى درجت على العبث بالدستور ، واستباحة الحريات والقضاء على الحياة النيابية ، وإنكار سلطة الأمة المنصوص عليها فى الدستور(٤٩) . كذلك احتجت اللجان الوفدية فى ديسمبر ١٩٤٦ على مصادرة حكومة اسماعيل صدقى الثالثة « ١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦ » للحريات(٥٠) .

ولما كانت اللجان الوفدية تلعب دورا فى خلق قواعد للحزب فى المدن والريف ، تجلت قوتها فى المعارك الانتخابية ، التى انتهى الأمر فيها لصالح الوفد ، فقد اخذ الوفد يهتم باللجان والاستزادة منها ، خصوصا بعد أن تأسست تنظيمات سياسية تهتم بالعمل بين قواعد الوفد - كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة - وخصوصا الشباب ، لذا دعا النحاس باشا فى أوائل الثلاثينات الشباب الوفدى الى تأليف لجان وفدية مختلفة لتأييد الحزب ونشر مبادئه بين الجماهير(٥١) ، كما طالب مكرم عبيد - سكرتير الوفد - فى المؤتمر العام للحزب فى سنة ١٩٣٥ بتعميم لجان الوفد المركزية والفرعية والانتخابية فى البلاد وكذلك تعميم لجان السيدات وتنظيم لجان الشباب والعمال وتحديد اختصاصاتها(٥٢) .

وكما اهتم الوفد بتكوين قواعد له من خلال لجانه التى انتشرت بالبلاد ، فقد اهتم حزب الأحرار الدستوريين بإنشاء لجان للعمل بين الجماهير ، على غرار اللجان الوفدية ، بعد أن عجز فى أول المواقع الانتخابية - التى كان يتوقع الفوز فيها - عن الحصول على

عدد من المقاعد في البرلمان تؤهله للمشاركة فى السلطة أو على الأقل تمثيل معارضة فعالة بالبرلمان ، خصوصا بعد أن تأكد الحزب من أن وصوله الى السلطة يقتضى تعبئة الجماهير التى أعطاها قانون الانتخابات صلاحيات فى اختيار نواب الأمة .

لهذا شكل الحزب فى يونيو ١٩٢٤ لجنة مركزية للطلاب « لجنة الطلبة للاحرار الدستوريين » انتشرت بعدها لجان الحزب الطلابية فى الأقاليم ، وعندما تقرر الائتلاف مع الوفد فى أواخر ١٩٢٥ ، قررت اللجنة الإدارية للحزب ، تشكيل لجان فرعية للحزب فى المديريات للدعاية الانتخابية(٥٣) . لكن تشكيل هذه اللجان بشكل علمى لم يتم إلا فى عهد وزارة محمد محمود الأولى ، عندما كلف محمد على علوبة بوضع مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب ، بما يساعد على استكمال النقص فى قانونه الأساسى ، وخلق قواعد للحزب بين الجماهير ، لهذا جاء المشروع مؤكدا على ضرورة إنشاء لجان عامة فى المديريات والمحافظات ولجان مركزية بالاقسام والمراكز ، ثم لجان فرعية بالقرى ، وتتصل الأخيرة باللجان المركزية التى تتصل بدورها باللجنة العامة فى المحافظة أو المديرية والتى تكون على اتصال بمجلس إدارة الحزب ، وقد تحددت مهام هذه اللجان فى الدعاية للحزب بما يساعد على زيادة عدد الأعضاء ومساندة مرشحى الحزب فى الانتخابات والوقوف على حالة البلاد وتبليغها للمستوى القيادى(٥٤) ، وعقب إعداد هذا المشروع واعتماده ، بدأت البلاد تشهد ظهور كثير من اللجان الدستورية بالأقاليم ، فأصبحنا نسمع عن وجود لجنة للأحرار الدستوريين بالمحلة الكبرى ، وأخرى بأجا دقهلية(٥٥) .

وعلاوة على ذلك اهتم الحزب بانشاء لجان ذات طبيعة خاصة منها لجنة العمال ولجنة الشباب الحر أنصار المعاهدة ، وكذلك لجنة أصحاب الجلاليب الزرقاء(٥٦) .

ورغم فشل هذه اللجان فى توفير الدعم الجماهيرى لوزارة حزب الأحرار الدستوريين - وزارة محمد محمود - فى مواجهة الحملة الشرسة التى شنها الوفد عليها . فإن الحزب لم يتخل عن الاستمرار فى تجربة اللجان التى ظلت تمارس نشاطها فى الأقاليم لكسب التأييد الجماهيرى على الأقل اثناء المعارك الانتخابية(٥٧) . وربما كان هذا الفشل وراء اتجاه حكومة محمد محمود الثانية « ١٩٣٨ - ١٩٣٩ » لاستخدام إجراءات غير دستورية فى وضع حد للمعارضة والتدخل فى انتخابات ١٩٣٨ بدرجة مكنت الحزب من الحصول على أغلبية المقاعد داخل البرلمان(٥٨) .

ولما كان اعتماد الحزب على وجوده فى السلطة للحصول على الأغلبية البرلمانية غير مضمون فقد أبقى على لجانه فى الأربعينات التى بدأ يهتم بها منذ ائتلف مع الهيئة السعدية فى أواخر ١٩٤٤ ، والتى كانت تعد منافسا قويا له عندئذ ، لذا أعاد تنظيم بعض اللجان كلجنة الاسكندرية(٥٩) ، كما ألف لجانا جديدة بالاقاليم كلجنة سرس الليان(٦٠) ، إلا أن هذه اللجان على الرغم من تشكيلها فى وقت تقلص فيه الدور المحورى لرئيس الحزب - محمد محمود - لم تلعب دورا مؤثرا فى الحزب ، كما أنها فشلت فى جذب الجماهير ، بسبب المركزية المفرطة التى غلبت على البناء التنظيمى للحزب .

وهكذا حاول الأحرار الدستوريون استقطاب الجماهير من خلف ظهر الوفد - بعد استبعادها فى البداية من حساباتهم وذلك بحصر العضوية فى شريحة معينة - بعد أن تأكدوا من أن الوصول إلى السلطة فى ظل النظام السياسى الجديد يقتضى تعبئة الجماهير خلفهم ، ولهذا اتجهوا لمجاراة الوفد فى انشاء اللجان بالبلاد ، لكن هذه المحاولة فشلت فى تكوين قواعد للحزب بين الجماهير تسانده - على الاقل - فى المعارك الانتخابية ، وذلك لأن الحزب إعتمد فى تكوينة وبنائه التنظيمى على نخبة انفصلت فكريا وطبقيا عن الجماهير ، فاستحال نزولها إلى الجماهير ، بقدر ما استحال على الجماهير الالتقاء معها ، هذا بالاضافة إلى أن محاولة استقطاب الجماهير ، تزامنت مع شعبية الوفد الجارفة ، التى استحال معها على الأحرار الدستوريين تكوين قواعد يعتد بها فى المعارك السياسية .

وكما اهتم الوفد والأحرار الدستوريون بتكوين قواعد لهم بين الجماهير من خلال اللجان التى حرصوا على نشرها فى البلاد . فقد اهتمت باقى التنظيمات السياسية ، كذلك بالوجوديين شرائح المجتمع المصرى المختلفة خارج القاهرة من خلال فروعها ولجانها التى أقدمت علي تأليفها بالاقاليم ، حيث اهتمت أحزاب القصر - الاتحاد ثم الشعب - بتكوين لجان رئيسية وأخرى مركزية ، فى عواصم المديريات والمحافظات والمراكز والأقسام ، من أعيان وعمد هذه المناطق(٦١) .

كذلك انتشرت اللجان السعدية فى كثير من المناطق منها إمبابة ودسوق والبتانون(٦٢) . فى الوقت الذى اتجهت فيه الكتلة الوفدية إلى تأليف لجان بالأقاليم لوحظ عدم امتدادها لكل الأقاليم - البحيرة ، بنى سويف ، الشرقية ، الدقهلية ، الاسكندرية - وكذلك إلى الريف ، هذا إلى جانب انشائها لكثير من اللجان الشبابية فى معظم الاقاليم والتى كانت تتبع اللجنة التنفيذية العليا للشباب فى القاهرة(٦٣) .

أما مصر الفتاة ، ففضلا عن مجاراتها للأحزاب الأخرى فى إقامة اللجان العامة والمهنية التى استهدفت توسيع دائرة الأنصار ونشر مبادىء الحزب بين مختلف الأوساط ، فقد اتجهت - ولنفس الغرض - إلى إنشاء لجان لتقديم الخدمات للمواطنين . وخصوصا ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى ومادونها مثل لجنة مكافحة الأمية ، ولجنة الشؤون الصحية ولجنة القرية المصرية ، ولجنة التعليم ، ثم لجنة نشر الثقافة العسكرية(٦٤) .

ولما كان اهتمام الإخوان المسلمين منصبا على العمل بين الجماهير منذ البداية ، لأن حركتهم كانت شعبية بالدرجة الأولى ، ولم توجه إلى الأعيان ، فقد اتجهوا لاتخاذ عدة ترتيبات تنظيمية تتيح لهم جذب الجماهير نحوهم ، وقد بدأت هذه الترتيبات من أعلى بالمركز العام التى تفرعت عنه مكاتب إدارية بعدد الاقاليم المصرية ، والتى انقسم كل منها إلى مناطق تفرع عنها شعب ، خرجت منها منذ ١٩٤٣ أسر بعد تزايد العضوية بالجماعة(٦٥) .

ولا تختلف عن ذلك التنظيمات الماركسية التى اهتمت بتأليف لجان لها بالاقاليم فحزب الفلاح الاشتراكى اتجه لتأليف اتحادات له بالمديريات تفرعت عنها فروع بالمراكز فشعب بالقرى ، وقد نشط فى الاستزادة منها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية(٦٦) . هذا

في الوقت الذى اهتمت فيه التنظيمات الماركسية التى أخذت فى الظهور مع بداية الأربعينات ، بتكوين لجان بالأقاليم ، لوحظ تركز معظمها بالمدن ، لأن التنظيمات الماركسية التى سعت لمد نشاطها إلى الريف فشلت - الحزب الشيوعى المصرى ، حزب أنصار السلام - باستثناء الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، التى استطاعت أن تمد نشاطها فى سنة ١٩٥١ إلى ٣٠ قرية - معظمها بالمنصورة وأسيوط - ثم إلى ١٠٠ قرية فى سنة ١٩٥٢(٦٧) . إلى جانب هذه اللجان التى كان نشاطها سريا ، اتجهت بعض التنظيمات الماركسية - الحركة الديمقراطية ، طليعة العمال - إلى العمل العلنى بين الطلاب والمثقفين وكذلك العمال ، لجذبهم ، وذلك من خلال مشاركتها شباب الأحزاب الأخرى فى تكوين اللجان الوطنية - مثل لجنة الطلبة التنفيذية العليا ، اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلبة ، لجان الميثاق ، لجان الفنانين أنصار السلام - هذا إلى جانب تجنيد عناصر قيادية بالنقابات العمالية ، ذات تأثير ونفوذ واسع على العمال(٦٨) .

وبذلك اهتمت كل التنظيمات السياسية المصرية بالسعى لاحتلال قواعد من خلال اللجان التى عملت على نشرها بالبلاد ، بعد أن أدركت أن الوصول إلى السلطة فى ظل النظام السياسى المنبثق عن دستور ١٩٢٣ يقتضى الاتصال بالجماهير وتعبئتها خلفها على الأقل إبان المعارك الانتخابية .

ولما كانت النخبة لا تمثل إلا نسبة محدودة إلى جملة المقترعين ، فقد اتجهت معظم الأحزاب إلى خطب ود الطبقة الوسطى لتكوين قواعد باستثناء أحزاب النخبة - أحزاب القصر « الاتحاد والشعب » الأحرار الدستوريين - التى اتجهت لتكوين لجانها من أعيان وعمد البلاد وأصحاب المهن الحرة - من أطباء ومحامين ومقاولين - وبعض ذوى الأملاك فى المدن(٦٩) ، أما باقى التنظيمات السياسية فقد اتجهت إلى انتظام أبناء الطبقة الوسطى فى لجانها ، إلى جانب بعض الأعيان وكبار الملاك ممن استهوتهم برامج تلك الأحزاب . فالوفد شكل لجانه العامة والمركزية من بين أصحاب المهن الحرة ، الذين جاء المحامون فى مقدمتهم ، حتى شكلت منهم لجان بالكامل فى بعض الأقاليم - طنطا - أما اللجان الفرعية ، فقد تكونت فى معظمها من التجار وأصحاب الحرف فى المدن(٧٠) . ومن العمد أو نوابهم ، وكبار الموظفين والمدرسين وبعض الملاك فى الريف(٧١) .

أما التنظيمات الماركسية « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ، اسكرا ، الحزب الشيوعى المصرى » وكذلك حزب الفلاح الاشتراكى ، فقد كونت لجانها من أبناء الطبقة الوسطى ، وخصوصا من أبناء الشريحة الدنيا من المثقفين والطلاب وصغار الموظفين والمحامين وبعض متوسطى الملاك(٧٢) .

ولا تختلف عن ذلك جماعة الإخوان المسلمين ، التى جاء تكوين مستوياتها التنظيمية معتمدا على أبناء الطبقة الوسطى ، ممن كانوا يعملون بالتدريس - فى الأزهر والمعاهد الدينية وكذلك المدارس - أو فى مجال الدعوة - الوعظ ، إمامة المساجد - هذا إلى جانب الموظفين والطلاب(٧٣) .

ومع ذلك فشلت كل الأحزاب باستثناء الوفد والإخوان المسلمين ، فى جذب الجماهير نحوها وتكوين قواعد لها ، لأن أحزاب النخبة ، سيطرت عليها عناصر ارتبطت فى أذهان أبناء الطبقة الوسطى ومن هم دونها بالفساد السياسى والاجتماعى الذى كان يجتاح المجتمع ، ولذا انفضت الجماهير من حول لجانها ، وتجلى هذا فى نتائج الجولات الانتخابية التى لم تتدخل فيها الإدارة ، والتى أكدت فشل هذه الأحزاب فى تكوين قواعد لها .

وحتى التنظيمات الماركسية التى طرحت برامج كان القيام على تنفيذها فى حالة وصولها للسلطة ، يعنى حل مشكلة المجتمع المصرى بأبعادها المختلفة ـ السياسية ، والاقتصادية الاجتماعية ـ فشلت خلاياها فى جذب قطاع من الجماهير يمكنها من تكوين قواعد يعتد بها ، لأن هذه التنظيمات حصرت معظم نشاطها بالمدن فى الشرائح ـ الطلاب والمثقفين ـ التى كان للوفد ثقل بينها مما حال بينها وبين استقطاب أعداد كبيرة من المثقفين والطلاب الوفديين خصوصا أن سيطرة عناصر أجنبية على معظمها أدى إلى نفورهم منها ، كذلك أدت طبيعة نشاط هذه التنظيمات السرية ، والذى بولغ فيه من جانب معظمها إلى اضعاف فرص عملها بين الجماهير .

أما استثناء الوفد والإخوان باعتبار نجاحهما فى جذب الجماهير وإيجاد قواعد لهما فيعزى لارتباط كل منهما بقضية تاريخه ، فالوفد مرتبط فى نشأته بالمسألة الوطنية ، وجماعة الأخوان مرتبطة بمسألة إحياء الدولة الدينية .

ولم يأت قدر الديمقراطية المسموح به على المستوى القاعدى فى الوفد ، نتيجة إيمان قيادته بالديمقراطية داخل الحزب بقدر ما كان مناورة من جانب القيادة لاحتواء العناصر التى كانت تمتلك قوة تأثير فى الجماهير وخصوصا فى الريف ، بشكل يحافظ على شعبيته التى تساعده فى الوصول إلى الحكم ، وحمايته عندما يكون موضع اضطهاد وهو خارج السلطة ، لهذا أعطت قيادة الوفد لمن انتظمتهم اللجان حق مناقشة الموضوعات والتصويت عليها وكذلك حرية الحركة إبان المعارك الانتخابية ، دون أن تكون لقراراتهم صفة الإلزام لقيادة الوفد أو حتى المستويات التنظيمية التى تعلوها ، بالإضافة إلى هذا كثير ما كانت تنظر هذه اللجان فى موضوعات تكون قيادة الوفد قد حسمتها ، ومن ثم كانت تجتمع لتؤيد ما أقره الوفد من سياسات(٧٤) .

لهذا لم يتح قدر الممارسة الديمقراطية المسموح به على المستوى القاعدى للوفد لذلك المستوى المشاركة فى إدارة الحزب أو صنع سياساته ، أو حتى تزويده بالكوادر ، بعد أن استبعدت القيادة تربية المستوى القاعدى سياسيا من خلال الندوات والمؤتمرات السياسية ، كما تجاهلته فى إعداد الكوادر(٧٥) .

أما جماعة الإخوان فقد عرفت على المستوى القاعدى قدرأمن الممارسة الديمقراطية ـ فاقه عند الوفد الذى كان يعتبر نفسه محراب الديمقراطية ـ ، عندما قررت أن تقوم جمعيات عمومية بكل مستوى من المستويات القاعدية ـ المكاتب الإقليمية ، مكاتب المناطق ، الشعب ـ بانتخاب اعضاء مجلس إدارة كل مستوى باستثناء الرئيس الذى كان يعين من قبل المستوى القيادى ، كذلك كانت قرارات هذه المجالس تتم بالأغلبية ، هذا علاوة

على تمتع المستويات التنظيمية الدنيا داخل المستوى القاعدى بقدر من الصلاحية فى التجنيد للمستويات القاعدية التى تعلوها ، فكثير ما تم تصعيد قيادات من الشعب إلى المناطق ، ومن المناطق إلى المكاتب الإدارية ـ المكاتب الإقليمية ـ فقط لاختصاص المرشد العام باختيار أعضاء المستوى التنظيمى الذى كان يعلو المكاتب الإدارية ـ الهيئة التأسيسية ، أو الجمعية العمومية ـ من بين أعضاء المستوى القاعدى أو من خارج الجماعة(٧٦) .

علاوة على ذلك انفرد المستوى القاعدى للاخوان عن نظيره فى الوفد بالعمل على تربية الكوادر بعد أن حرصت الجماعة على إعداد الأعضاء المنضمين إليها إعدادا جيدا يتفق مع منهاجها ، قبل أن يبدأوا فى التنقل بين المراكز داخل الجماعة ، ولذا قسم الأعضاء داخل الجماعة إلى مراتب تفاوتت بتفاوت المهام بمنهاج الجماعة ، وكان العضو لا ينتقل من مرتبة لأخرى ، إلا بعد إعداد خاص ، حتى اذا ما ألم بمنهاج الجماعة ووصل إلى مرتبة المجاهد ، ولهذا كان العضو بالشعب ومكاتب المناطق والمكاتب الإدارية يخضع لبرنامج من الإعداد والتربية ينتهى بتربية العضو تربية نفسية تتفق مع مبادىء الجماعة(٧٧) .

وفيما عدا هذا القدر من الممارسة الديمقراطية على المستوى القاعدى ، الذى انفرد به الوفد والإخوان عن باقى الأحزاب المصرية ، وكذلك انفراد المستوى القاعدى للإخوان بإعداد الكوادر ، فقد اتفقت جميع الأحزاب فى تهميش المستوى القاعدى عن ممارسة أية فعالية فى إدارة الحزب وتقرير سياساته وتجنيد كوادره ، والتى انفرد بها المستوى القيادى وخصوصا الرئيس فى معظم الأحزاب ، التى تمتع فيها بدور محورى .

وقد أرسى حزب الوفد أسسا تركز السلطة داخل الحزب فى المستوى القيادى أو هيئة الوفد التى تمتع رئيسها بصلاحيات فائقة ، استمدها من ظروف تأسيس الوفد وقانونه ، الذى نص على منح الرئيس صلاحيات عديدة منها رئاسة جلسات الوفد ، والمحافظة على نظامه والإشراف على أعمال اللجان والموظفين « مادة ١٣ » ودعوة الوفد للانعقاد ، واتخاذ القرارات التى يعتبرها عاجلة ، شريطة عرضها على الوفد عند أول انعقاد « مادة ١٦ » كذلك اعتبر القانون صوته مرجحا لجانب على آخر عند تعادل الأصوات فى حالة الاقتراع « مادة ١٠ » كما ألزم أعضاء المجلس بالرجوع إلى الرئيس مسبقا فى الموضوعات التى يقدمون على الحديث فيها مع آخرين وتتصل بالوفد(٧٨) .

ولم يكتف سعد زغلول بهذه الصلاحيات التى وفرها قانون الوفد للرئيس ، ومن ثم راح يعمل من أجل اعطاء الرئيس قدرا أكبر من حرية الحركة والتصرف داخل الوفد وخارجه ، عندما تقدم لأعضاء الوفد باقتراح فى نوفمبر ١٩٢٠ بفصل العضو الذى يختلف مع الرئيس اختلافا كبيرا ، ولما رفض هذا الاقتراح ، طلب تعديل قانون الوفد « فى يناير ١٩٢١ » بما يجعل رئيسه مختصا بأعمال التحضير والتنفيذ والتصديق على القرارات . لكن هذا الطلب رفض كسابقه ، لأن الوفد كان لا يزال يضم عندئذ نخبة من السياسيين ، لم تكن مستعدة لإطلاق الحبل على الغارب لسعد زغلول حتى ينفرد بكل أمور الحزب .

وربما كان تمسك الأعضاء بعدم زيادة الصلاحيات التى يتمتع بها رئيس الوفد والمنصوص عليها فى قانونه ، وراء اتجاه سعد زغلول إلى التصلب ، والاستعداد للعمل

المنفرد ، بما بلور نمط الزعامة الوفدية ، وتجلي هذا عندما اعترض بعض أعضاء الوفد على اتصالاته السرية بأنصاره حيث ذهب إلى أنه يجب « أن اضع نصب عينى في يوم من الأيام أن أكون فريدا لا زميل لى - يقصد فى الوفد - وحينئذ أستعين بموظفين ، وأعمال كرجل صاحب نفوذ فى أمته(٨٠) .

وبعد أن حدث أول انشقاق للوفد وخرجت على أثره مجموعة حزب الأمة ليشكلوا حزب الأحرار الدستوريين اتجه سعد زغلول إلى السيطرة على الوفد ، بعد أن اعتبر نفسه الوكيل الوحيد عن الأمة ، والذى راح يردده فى كل خطبة ، فعندما طالبه البعض بإجراء مصالحة مع المنشقين على الوفد ، ذهب فى خطاب له فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ إلى « أن توكيلى لا يبيح لى المصالحة فلا يصح للوكيل أن يباشرها »(٨١) وفى خطاب آخر أكد على هذه الصفة عندما اشار إلى « أننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة »(٨٢) .

واستكمالا للسيطرة على الوفد اتجه سعد زغلول إلى السيطرة على النواب الوفديين بعد أن لاحظ إخلال بعضهم بخطة الوفد فى مجلس النواب ، وقد نجحت هذه الخطوة عندما ألزم النواب بعرض اقتراحاتهم واسئلتهم التى سيتقدمون بها إلى المجلس على لجنة تنفيذية ، انبثقت الهيئة الوفدية التى كان سعد زغلول يرأسها(٨٣) .

وفى الوقت الذى إتجه فيه سعد زغلول إلى السيطرة على الوفد باستصدار قرارات تتيح له حرية الحركة داخل وخارج الوفد والسيطرة على الهيئة الوفدية ، اتجه لاختراق قانون الوفد(*) ، بإصدار قرارات فردية فى موضوعات شخصها على أنها تتصل بالمهمة الاساسية للوفد ، وتجلى هذا فى انفراده بقرارات ضم كثير من الأعضاء إلى الوفد - حسن صبرى ، محمود ابو النصر ، حمد الباسل ، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، حافظ عفيفى - دون العودة إلى رجالات الوفد(٨٤) .

كذلك خالف سعد قانون الوفد بعدم الإذعان لرأى الأغلبية فى كثير من الأمور ومن ثم جاءت مواقف الوفد منها تعبر عن رأيه الشخصى ، حيث رفض النزول على رأى الأغلبية فى مشروع ملنر الثانى ، والذى رفضه ، رغم موافقة كل أعضاء الوفد على قبوله كأساس للمفاوضات(٨٥) ، كذلك خالف سعد زغلول أغلبية الوفد ، ونشر بيانا باسمه وعلى مسئوليته بعدم الثقة بوزارة عدلى يكن الأولى ، رغم تصويت الأغلبية ضد البيان بدعوى « أن المسألة ليست مسألة أغلبية ولكن مسألة توكيل »(٨٦) . كذلك انفرد سعد زغلول باتخاذ قرار تشكيل وزارة الشعب « ١٩٢٤ » رغم معارضة زملائه فى الوفد ، كما انفرد بقرار استقالتها دون الرجوع اليهم(٨٧) .

واذا كان سعد زغلول قد خالف رأى الأغلبية منذ بداية عهده بالوفد ، فيما يراه متصلا بالمهمة الاساسية للوفد ، فان خلفه - مصطفى النحاس - بدأ عهده بالرئاسة مذعنا لرأى الأغلبية عند اتخاذ القرارات ، ربما لحداثة عهده بالزعامة وعجزه عن ملء الفراغ الذى تركه رحيل سعد زغلول ، في وقت كان الوفد ينتظم فى صفوفه شخصيات ذات وزن سياسى وجد النحاس نفسه فى أمس الحاجة إلى دعمها ، لمواجهة بريطانيا التى ازداد حنقها عليه ، بعد اعتراض الوفد على محادثات ثروت - تشمبرلين ، وقانون المطبوعات ، وكذلك

حاجته إلى هذا الدعم لمواجهة الانقلابات الدستورية ، وتجلى هذا الإذعان للأغلبية ، فى تخليه عن موافقته على مقترحات ثروت - تشمبرلين ، ورفضه لها بعد أن فشل فى إقناع أغلبية الوفد بجدواها(٨٨) .

بيد أن النحاس بعد أن ثبت أقدامه فى زعامة الوفد ، وازدادت شعبيته أخذ منذ بداية الثلاثينات يسيطر على صناعة القرار ، دونما اعتبار للأغلبية ، وتجلت هذه السيطرة فى فصله لمحمد نجيب الغرابلى فى سنة ١٩٣٢ عندما أختلف معه ، رغم اعتراض الأغلبية بدعوى أن المسألة مسألة توكيل شعبى وليست مسألة أغلبية(٨٩) ، وعندما اختلف النحاس مع محمود فهمى النقراشى قرر فصله ، وأكد على أنه غير ملزم برأى الأغلبية فى الوفد ، لأنه يعبر عن مصالح الأمة دون بقية أعضاء هيئة الوفد ، لأنه لا يدين بسلطان لغير الأمة(٩٠) ، وبذلك سار النحاس فى حسم الأمور المختلف عليها مع أغلبية أعضاء الوفد على درب سعد زغلول وكذلك على نفس منطقه ، الذى اعتبر زعيم الوفد الوكيل الوحيد للأمة ، ومن ثم فلا يدين بسلطان لغيرها .

واذا كان رئيس حزب الأغلبية قد انفرد بتقرير شئون الحزب وسياساته ، فإن الحال اختلف عند حزب الأحرار الدستوريين ، الذى يسيطر عليه صفوة هاماتها ، وانتظم معظمها أول مجلس إدارة للحزب منتخب من قبل أول جمعية عمومية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، والتى كان مقررا لها الانعقاد مرة كل عام للنظر فى أمور الحزب ، ومناقشة الأعضاء ، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذى كان من المقرر تجديده كل ثلاث سنوات(٩١) .

لكن أدى توقف اجتماعات الجمعية العمومية - والتى أصبحت بعد أول انعقاد لا تعقد إلا كلما تعرض الحزب لأزمة فى يناير ١٩٤٢ ثم فى فبراير ١٩٥١ - إلى سيطرة النخبة على الحزب وقيامها بالاتفاق على أن تحل محل الجمعية العمومية فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة ممن ينتمون اليهم فكريا وطبقيا ، حتى بعد أن سمح لأبناء الطبقة الوسطى بدخول الحزب مع بداية الأربعينات عندما خفض النصاب المالى للعضوية(٩٢) .

وقد أدى وجود هذه النخبة داخل الحزب ، وانسجامها إلى تهميش دور الرئيس الذى أصبح بجانبها لا يستطيع أن يتمتع بالدور المحورى فى البناء التنظيمى كالوفد . خصوصا وأن القانون الأساسى للحزب لم يمنحه صلاحيات واسعة . وقد بلغ هذا التهميش حدا أن أصبح الرئيس فى البناء التنظيمى للحزب مجرد استكمال للشكل على الاقل حتى احتل محمد محمود باشا مقعد الرئاسة . وتجلى هذا فى استمرار الحزب دون رئيس لسنوات - عام ١٩٢٤ ثم من ١٩٢٦ حتى ١٩٢٩ - دون أن يتأثر بغيابه ، وكذلك تخلى كل رؤسائه عن رئاسته قبل أن تمتد اليهم يد المنون - باستثناء محمد محمود الذى انتهت مدة رئاسته بوفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١ - كما أن أحد رؤسائه - عبد العزيز فهمى - كان قد تولى الرئاسة مرتين متباعدتين(٩٣) .

ولا يعنى هذا أن دور رئيس حزب الأحرار الدستوريين ظل غير محورى طوال حياته ، بل فرضت قوة شخصية الرئيس نفسها فى بعض الاحيان على البناء التنظيمى للحزب ، ولكن ليس بالشكل الطاغى الذى عرفه الوفد .

وقد كانت هناك علاقة بين تركز السلطة بيد الرئيس وفعالية مجلس إدارة الحزب تمثلت فى أنه فى الوقت الذى فرضت فيه قوة شخصية الرئيس نفسها على الحزب واستأثرت بالسيطرة عليه وعلى قراراته فقد مجلس الإدارة فعاليته وتأثيره فى إدارة الحزب وصناعة القرار والعكس .

لهذا لما كان مجلس إدارة الحزب على درجة من الانسجام فى عهدى عدلى يكن وعبد العزيز فهمى فقد تمتع بصلاحيات ضخمة فى إدارة الحزب وصناعة قراره ، بعد أن أتاح له الانسجام الاتفاق على القرارات المهمة ، أو التراضى على إعمال قاعدة الأغلبية ، وبالإلتزام بنتائجها مهما كانت التضحيات ، وتجلى هذا فى موقف مجلس الإدارة من الأزمة التى أثيرت حول استقالة محمد على علوبة وتوفيق دوس من وزارة زيوار « ١٩٢٥ » والتى أدى اختلافه حولها ، إلى التصويت عليها ولما تقرر بأغلبية الأصوات الزام الوزيرين بالاستقالة ، قرر أحدهما ـ توفيق دوس ـ الاستقالة من الحزب(٩٤) .

ولما اختلف الدستوريون فيما بينهم حول قبول الاشتراك فى وزارة النحاس الائتلافية من عدمه ، تقرر الرجوع إلى مجلس الإدارة ، الذى وافق على الاشتراك فى الوزارة بصوت واحد ، ومع ذلك التزم الحزب بالقرار ، كما التزمت به صحيفته ـ السياسية ـ وراحت تعمل على تأييد الحزب والوزارة رغم أن مدير تحريرها ـ د . هيكل ـ كان ضدها(٩٥) .

وفى هذه الفترة التى اتسم فيها دور مجلس إدارة الحزب بالفعالية فى إدارة الحزب . صدر كثير من القرارات على غير رغبة الرئيس ، حيث انفرد محمد محمود بحل الأزمة التى نشبت بين الحزب والوفد حول الترشيح لانتخابات مارس ١٩٢٦ على غير رغبة عبد العزيز فهمى الذى قرر الاستقالة من رئاسة الحزب ، كذلك رفض د . هيكل نشر بيان لمحمد محمود ـ الذى كان نائبا لرئيس الحزب وقائما بأعمال الرئيس وقتذاك ـ فى صحيفة الحزب مما اضطره إلى نشره بالأهرام(٩٨) .

لكن سيطرة الصفوة القائدة على الحزب ، لم تلبث أن تراجعت فى فترة رئاسة محمد محمود للحزب . والذى بدأ عهده منصاعا لرأى مجلس الإدارة ، حتى لا يفقد دعمه لحكومته فى مواجهة الحملة الشرسة التى كان يشنها الوفد عليه(٩٧) ، ووضح هذا الانصياع فى عدوله عن اقتراحه الذى رفضه مجلس الإدارة بشأن تعديل الدستور خلال مفاوضاته مع الإنجليز ـ مفاوضات محمد محمود ـ هند رسوت ـ(٩٨) .

لكن بعد أن ثبتت محمد محمود مركز حكومته ، وازداد نفوذه بالحزب ، تراجع عن انصياعه لمجلس الإدارة ، بعد أن كون شلة موالية له داخل قيادة الحزب ، ساندته فى محاصرة النخبة القائدة والانفراد بقرارات الحزب ، وهناك كثير من القرائن التى تؤكد تخلصه من سيطرة النخبة القائدة على القرار والانفراد به ، منها رفض اشتراك الحزب فى وزارة اسماعيل صدقى « ١٩٣٠ » رغم تأييد معظم الأعضاء لها ، وذهابه إلى اعتبار من يشارك فيها مفصولا من الحزب ، وذلك دون أن يناقش موضوعها مع الأعضاء ، كذلك أعلن الحزب موافقته على معاهدة ١٩٣٦ بناء على رأى رئيس الحزب الذى كانت تعارضه

أغلبية الأعضاء[٩٩] . أيضا قبل تشكيل الوزارة فى يناير ١٩٣٨ ، انفرد باختيار أعضائها من الحزب دون الرجوع إلى الحزب . الذى لم يرجع إليه أيضا عندما أعفى عبد العزيز فهمى منها ، عند إعادته لتشكيلها ، ثم إخراجه أحمد لطفى السيد منها بعد ذلك[١٠٠] .

هذا علاوة على طرحه لكثير من الموضوعات فى مجلس الوزراء ، لم يسبق له مناقشتها بالحزب أو حتى مع أعضائه بالوزارة ، منها الاقتراح الخاص بانضمام مصر إلى ميثاق سعد أباد[١٠١] .

واذا كان محمد محمود قد انفرد باتخاذ معظم قرارات الحزب أو كلها فى فترة رئاسته فإن الحزب شهد أيضا فترة رئاسته ما يمكن أن نسميه بعدم الالتزام الحزبى ، عندما رفض بعض أعضائه الالتزام بالقرارات التى كانت تصدر تحت تأثير رئيسه ، حيث قرر العضو إبراهيم الدسوقى أباظة ترشيح نفسه فى انتخابات إسماعيل صدقى ، على الرغم من اتخاذ الحزب قرارا بمقاطعتها تحت تأثير من رئيسه ، كذلك استمر النواب الدستوريون فى البرلمان فى تأييدهم لوزارة على ماهر التى تشكلت فى اغسطس ١٩٣٩ عقب سقوط وزارة محمد محمود ، علاوة على ذلك رفض الوزراء الدستوريون الاستجابة لنداء محمد محمود بالاستقالة من وزارة حسن صبرى فى ١٩٤٠[١٠٢] .

ولم يستمر الدور المحورى لرئيس حزب الأحرار الدستوريين بعد محمد محمود فى صناعة القرار ، فسرعان ما أعاد د . هيكل الانسجام إلى الصفوة القائدة داخل الحزب بحكم اعتداله ودبلوماسيته ، وقد وفر هذا الانسجام قدراً من الديمقراطية فى المستوى القيادى عند اتخاذ القرارات . ومع ذلك لم تلعب هذه الصفوة دورها فى إدارة الحزب كما كان فى العشرينات من خلال مجلس الإدارة ، لأن درجة الانسجام التى استعادها هيكل فى الأربعينات كانت دون الانسجام فى العشرينات[١٠٣] .

وهكذا أدى وجود نخبة قائدة فى حزب الأحرار الدستوريين إلى تقليص صلاحيات الرئيس فى معظم الأحوال ، والتى لم يضخمها قانون الحزب الأساسى ، مما أدى إلى تمتع الحزب بقدر من الديمقراطية الداخلية على المستوى القيادى لم يتوافر فى الوفد ، بشكل لم يعرض الحزب لانشقاقات جماعية كبيرة كتلك التى تعرض لها الوفد .

وإذا كان حزب الأحرار الدستوريين قد انفرد بهذا القدر من الديمقراطية الداخلية على المستوى القيادى بحكم تكوينه الطبقى ، فإن باقى الأحزاب السياسية المصرية ، قد اتفقت مع الوفد فى الدور المحورى للرئيس فى إدارة الحزب وتوجيه سياساته .

فالحزب الوطنى الذى كان يتمتع بقسط كبير من الديمقراطية الداخلية قبل الحرب العالمية الأولى ، تراجع عنها بعد الحرب ، وبدأت كل أمور الحزب تتركز فى يد الرئيس الذى أصبح يقررها بنفسه أو بالتشاور - فى بعض الأحيان - مع السكرتير العام للحزب بعد أن توقفت الجمعية العمومية عن الانعقاد ، مما جعل الرئيس يتمتع بنفوذ كبير داخل الحزب ، حتى انفرد باتخاذ معظم القرارات التى فرضها على الحزب دونما اكتراث برأى الأغلبية . فقد اتخذ حافظ رمضان قرارا منفردا باشتراكه فى وزارة محمد محمود الثانية

١٩٣٧ ، كما اشترك فى وزارة حسن صبرى « يونيو ١٩٤٠ » على غير رغبة اللجنة الإدارية التى انقسمت فى أعقاب ذلك إلى لجنتين إداريتين فى نوفمبر ١٩٤٦ ، ثم تم دمجهما بعد التوصل إلى صيغة قبلها الطرفان مؤداها عدم المشاركة فى وزارة يتعارض برنامجها مع مبادىء الحزب وأوكل للجنة الإدارية تقرير هذا(١٠٤) .

وفى مصر الفتاة انفرد أحمد حسين وحده بتقرير سياستها وأمورها الداخلية ، بعد أن حال بين أعضاء الجمعية والاقتراب من الرئاسة ، من خلال الصلاحيات الضخمة التى وفرها له قانون الجمعية والتى بلغت حدا حل مجلسى الإدارة والجهاد وإعادة تشكيلهما ومن ثم تفريغهما من العناصر التى قد تنافسه على الزعامة ، وربما كان الخوف من هذه المنافسة وراء لجوئه إلى أسلوب القيادة الجماعية فى إدارة الجمعية ، كلما ابتعد عن القاهرة ، حتى يعود ويجمع كل خيوطها فى يده ، ثم اتجاهه بعد أن تحولت الجمعية لحزب ، إلى تحديد أشخاص بعينهم يثق فيهم لتولى مهامه فى غيابه(١٠٥) .

وفى ظل هذه الصلاحيات التى تمتع بها أحمد حسين ، انفرد باتخاذ معظم قرارات الحزب ، دونما اعتبار لرأى أعضاء مجلس الإدارة ، فعلى الرغم من معارضة الأغلبية لتحويل الجمعية إلى حزب مصر الفتاة ثم تغيير اسمه إلى حزب مصر الإسلامى ، إلا أن قرارى التحويل والتغيير صدرا لأن الرئيس كان وراءهما . علاوة على ذلك انفرد أحمد حسين بقرارات فصل الأعضاء الذين كان يرى إخلالهم بمبادىء حزبه ، فعندما ثبت له عمالة عبد الحميد المشهدى اتخذ قرارا فرديا بفصله من الحزب(١٠٦) .

أما الكتلة الوفدية فعلى الرغم من أن رجالها قد خرجوا من الوفد لرفضهم أسلوب الزعامة الوفدية فى إدارة الحزب ، إلا انهم لم يتخلوا عما تمردوا عليه . حيث ذهب الرئيس إلى السيطرة شبه الكاملة على الحزب ، رغم وجود بناء تنظيمى له ، اعتبرت فيه الجمعية العمومية أوسع تنظيماته باعتبارها الهيئة القائمة على اختيار الرئيس والسكرتير وكذلك اللجنة الإدارية التى كانت تعد أعلى تنظيم داخل الحزب ، علاوة على الهيئة البرلمانية(١٠٧) .

ومع ذلك تمتع الرئيس بصلاحيات ضخمة أدت إلى حجب كل الشخصيات التى كانت تقف خلفه بما فيها سكرتيره الذى كان بمثابة الرجل الثانى فى الحزب ، وقد بلغت هذه الضخامة حداً انفرد معه الرئيس باختيار كل رموز الحزب القيادية ، متخطيا الجمعية العمومية التى كانت لا تدعى إلا لسماع تقرير الرئيس ووجهة نظره فى الأمور المطروحة دونما تعليق أو نقاش . كذلك سيطر الرئيس على صحيفة الحزب وقد تجلت هذه السيطرة فى طغيان شخصيته على كل صفحاتها(١٠٨) .

وينطبق هذا أيضا على أحزاب السراى التى تألفت من نخبة انسلخت فى معظمها عن الوفد والأحرار الدستوريين جريا وراء المصالح الشخصية وقد اختار الملك لهذه الأحزاب رؤساء لا يعصون له أمرا ، أمثال يحيى باشا ابراهيم رئيس حزب الاتحاد(١٠٩) .

ولما كان الملك يتمتع بقوة تأثير على الحزب والرئيس معا ، لذا كان انحراف الرئيس

عن الإطار المحدد له من قبل الملك ، يعنى افتقاد الحزب للالتزام الداخلى - الالتزام الحزبى - لسهولة تحريك الملك لمعظم أعضاء الحزب ضد رئيسه .

تجلى هذا عندما قبل عضوان من حزب الشعب - كان قد اختارهما الملك الاشتراك فى وزارة عبد الفتاح يحيى ، دون استشارة إسماعيل صدقى رئيس الحزب ، أو حتى الإذعان للقرار الذى كان قد استصدره من الحزب بعدم قبول أى عضو لأية مناصب وزارية دونما الرجوع إليه ، ولهذا أصدر صدقى أمراً بفصلهما من الحزب ، مما حدا بالملك إلى العمل من خلال التأثير على أعضاء الحزب - على استبدال صدقى بغريمه عبد الفتاح يحيى ، الذى تمسك بعضويته فى الحزب ، بعد أن أصبح رئيسا للوزارة . ولما رجع اسماعيل صدقى إلى الحزب فى هذا الأمر ، أيد الحزب عبد الفتاح يحيى فى موقفه فى ٢ أكتوبر ١٩٣٣ ، مما دفع صدقى إلى الاستقالة فى نوفمبر ١٩٣٣ ، ليحل محله عبد الفتاح يحيى فى رئاسة الحزب[١١٠] .

كذلك استأثر المرشد العام للإخوان المسلمين بإصدار القرارات ، رغم وجود عدة مستويات تنظيمية للجماعة كانت لها اختصاصات محددة - ولو من الناحية النظرية - فى إدارة الجماعة وتوجيه سياستها ، لأن المرشد العام كان هو الموجه لهذه المستويات والمحدد لاختصاصاتها ، علاوة على تحكمه فى اختيار أعضائها - حيث كان يتولى اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية - بشكل نخبوى لا ديمقراطى[١١١] .

فقد كان للمرشد العام اليد الطولى فى اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التى كانت تنتخب أعضاء مكتب الإرشاد من بين أعضائها ، والذين جاءوا ممن يعرفهم المرشد العام - معرفة شخصية ويستطيع إقناعهم دونما عناء بإصدار قرارات الجماعة بالإجماع[١١٢] .

وصياغة حسن البنا لمثل هذا البناء التنظيمى كان انعكاسا لاتجاه البنا منذ تأسيس الجماعة بالإسماعيلية إلى ربط الجماعة بشخصه ، والإمساك بكل خيوطها ، ويؤكد هذا الاتجاه خروج بعض اعضائها عليها وهى لا تزال فى الإسماعيلية ، بدعوى افتقادها لحرية الرأى ، وعدم التزامها بنظام الشورى ، بعد أن أصبح مجلس إدارتها وجمعيتها العمومية لا تخالف للمرشد العام أمرا وتطيعه طاعة عمياء[١١٣] .

وبعد أن نقلت الجماعة نشاطها إلى القاهرة ، وازداد عدد أعضائها بازدياد شعبها فى أنحاء البلاد ، اتجه المرشد العام إلى تركيز السلطة بيده ، حتى يتمكن من تحقيق الترابط للجماعة ، وضمان انضباط أعضائها ، وقد جاء هذا التركيز على حساب مبدأ الشورى - أحد المبادىء الأساسية للجماعة - الذى عطل العمل به بعد أن رأى أنه لا شورى فى الدعوة ، التى يجب أن ينهض بها فرد واحد له أن يأمر وعلى الجميع الطاعة[١١٤] وأن الشورى فيها ليست ملزمة . للمرشد أن يأخذ برأى مكتب الإرشاد كما يجوز له مخالفته[١١٥] .

كذلك اعتبر المرشد العام أن مجرد مناقشة أعضاء الجماعة - وبخاصة فى المستوى القيادى لأمورها تحت شعار الديمقراطية والحرية الشخصية ، يعد مظهرا جديدا وغريبا

عليها ، وبدعة يترتب عليها تفكيك الجماعة لانه « ما كانت الديمقراطية ولا الحرية يوما من الأيام معناها تفكيك الوحدة والعبث بحرية الآخرين[١١٦] .

ولذا فإن دور الأعضاء يجب أن ينحسر في « الثقة بالقائد والإخلاص والسمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره »[١١٧] لأن القائد .. تسلم الراية من رسول الله ، وليس لأحد أن يحاسبه أو يراقبه[١١٨] .

وانطلاقا من هذا عمل البنا على الحيلولة بين أعضاء الجماعة الذين يمكن أن ينافسوه على قيادتها ، وبين منطقة أختصاصه وكان على رأس هؤلاء نائبه صالح عشماوى ، الذى تجاوزه عندما كان يقوم باختيار أحد أعضاء الجماعة المقربين إليه للقيام بمهامه عند مغادرته القاهرة إلى الأقاليم لفترة ، حتى فى حالة وجود نائبه بالقاهرة[١١٩] . هذا علاوة على تصفية كل تجمع معارض له بالجماعة ، وكذلك إقصاء كل عضو ينمو نفوذه أو تستطيل هامته حتى تشارف هامة المرشد أو ينذر بأن يكون قطبا ثانيا جاذبا لأى اتجاه معارض[١٢٠] .

وقد أثارت سيطرة البنا على الجماعة . حفيظة بعض أعضائها الذين راحوا يطالبونه بمجلس إدارة يشاركه إدارة الجماعة وتوجيه سياستها ، ولما كان هذا قد جاء فى وقت كان البنا فيه غير مستعد للتراجع عن أى خيط من خيوط الجماعة ، قيد أنملة . فقد برر احتفاظه بكل خيوطها ، بعدم وجود أعضاء فى الجماعة يطمئن إلى مقدرتهم على إدارتها[١٢١] .

ولما حل الهضيبى محل البنا فى جماعة الإخوان المسلمين ، اتجه إلى الاستئثار بالقرارات المصيرية للجماعة ، ولذا راح يستعين بمجموعة من الإخوان ، ذوى الميول المعتدلة ، ممن كانوا فى معظمهم من أصحاب المناصب القانونية والقضائية ، وكذلك ممن يسكنون منطقة الروضة ، وقد أدى هذا إلى وجود هيكل قيادى غير رسمى ، بجانب مكتب الإرشاد الذى ورثه عن البنا ، علاوة على ذلك عين الهضيبى ، العضو عبد القادر عودة وكيلا له للتخلص من صالح عشماوى ، والباقورى ، أبرز المتنافسين على الجماعة[١٢٢] .

وبذلك اتفقت جماعة الإخوان مع كافة الاحزاب السياسية المصرية ، فيما كان للرئيس من صلاحيات ، أدت إلى انفراده فى كثير من الاحيان دون المستوى القيادى بتقرير الأمور المصيرية والجوهرية للتنظيم السياسى .

وكما انفرد الرئيس فى معظم الأحوال داخل الأحزاب السياسية المصرية ، بصناعة القرارات ، دونما اعتبار للأغلبية ، فقد انفرد كذلك بالتجنيد للقيادة والذى جاء فى معظمه بعيدا عن المستوى القاعدى ، ودونما مشاركة منه .

وقد أرسى هذا الاتجاه حزب الوفد ، الذى استأثر بتعيين أعضاء الوفد المصرى « هيئة الوفد أو اللجنة القيادية العليا » متجاوزا نص المادة الثامنة من قانون الوفد ، والتى أعطت لأعضاء الوفد المصرى الحق فى انتخاب الأعضاء الجدد وضمهم إليه ، مع مراعاة الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم فى العمل[١٢٣] .

وكانت هذه الهيئة التى يختارها الرئيس تتولى اختيار المستويات الأدنى منها المتمثلة فى الهيئة الوفدية ، والتي كانت بدورها تتولى اختيار أعضاء اللجان(١٢٤) . وبذلك سار الحراك معكوسا بمعنى أنه لم يكن من أسفل إلى أعلى أى من المستوى القاعدى نحو المستوى القيادى أو بالتبادل بينهما بل كان حراكا فى اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل .

وإذا كان زعيم الوفد قد انفرد بالتجنيد للقيادة ، إلا أن شكل هذا التجنيد قد تفاوت من سعد زغلول إلى مصطفى النحاس ، حيث كان الأول يقوم بتصعيد أشخاص من رجال الصف الثانى إلى المراكز القيادية أو الأولى ، فى حين اتجه الثانى كثيرا ، إلى ضم أشخاص من خارج الوفد إلى القيادة ممن ليس لهم ماض سياسى ، وإن كانوا من ذوى العصبيات والثروة . وهذا ما تجلى فى ضمه ١٢ عضوا جديدا فى ٢ ديسمبر ١٩٣٦ إلى هيئة الوفد دفعة واحدة(١٢٥) .

وحتى حزب الأحرار الدستوريين ، الذى اختفى فيه الدور المحورى للرئيس نتيجة سيطرة النخبة القائدة على الحزب - باستثناء فترة محمد محمود باشا - جاء التجنيد فيه للقيادة غير متسم بالديمقراطية ويؤكد هذا اختيار أحد رؤساء الحزب - عبد العزيز فهمى - من خارجه ودون انتخاب أو حتى استفتاء عليه ، كما استند اختيار كل من محمد محمود ثم هيكل إلى موافقة شكلية لمجلس الإدارة لإضفاء المسحة الديمقراطية عليه رغم أن الاتفاق عليها كان أمرا منتهيا مسبقا . وحتى تشكيل مجلس الإدارة الذى كانت تنتخبه الجمعية العمومية ارتكز فى كل الأحوال إلى عامل الاختيار الذى لعبت فيه النخبة القائدة ، ثم الرئيس الدور الأساسى منذ رئاسة محمد محمود ، خصوصا بعد أن توقف انعقاد الجمعية العمومية بشكل دورى - كل عام - حتى أنها لم تنعقد الا مرتين فى تاريخ الحزب بعد انعقادها الأول فى ٣ أكتوبر ١٩٢٢ - وفى يناير ١٩٤٢ ثم فبراير ١٩٥١ - والذى أعلن فيه عن برنامج الحزب ، وحتى فى هذه المرة لم تنتخب أعضاء مجلس الإدارة ، بل فرضت عليها عدة أسماء كان عليها أن تحذف منها أو تضيف اليها(١٢٦) .

وفى كل هذه الظروف افتقد الحزب إلى أى معيار موضوعى ثابت فى التجنيد للقيادة ، والذى استأثرت به النخبة القائدة ، إلى أن جاء محمد محمود - فارتبط التجنيد برغبته ثم أصبح مرتبطا بعامل الوراثة فى أواخر الأربعينات(١٢٧) وقد ترتب على ذلك أن اتسم عدد أعضاء مجلس إدارة الحزب - المستوى القيادى - بعدم الثبات فبعد أن كان يبلغ ٢٨ عضوا فى فترة رئاسة عبد العزيز فهمى ، ارتفع إلى ٣٦ عضوا بعد ذلك ، ثم إلى ٤٣ فى فترة رئاسة « هيكل » بعد أن ذهب إلى ضم أعضاء له بصفة استثنائية ممن سبقت لهم العضوية به(١٢٨) .

وبذلك افتقد التجنيد للقيادة داخل حزب الأحرار الدستوريين ، قدر الديمقراطية التى يتمتع بها الحزب فى اتخاذ القرار ، على الرغم من أن الرئيس فى ذلك الحزب لم يتسم دوره بالهيمنة الكاملة التى توافرت بالوفد .

وعلى الرغم من الأخذ بأسلوب الانتخاب فى التجنيد للقيادة بالمستويات التنظيمية للإخوان المسلمين ، فإن المرشد العام احتفظ لنفسه بسلطة واسعة داخل القيادة عندما احتكر

حق تعيين الرجل الاول فى كل مستوى من مستويات الجماعة . ففى الوقت الذى كان يقوم فيه الأعضاء المسددون لرسوم العضوية على مستوى الشعب والمناطق وكذلك المكاتب الإدارية بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة لكل مستوى بأسلوب ديمقراطى لم تعرفه باقى الأحزاب السياسية المصرية ، فقد احتفظ المرشد بتعيين رئيس مجلس الإدارة لكل هذه المستويات(١٢٩) .

وكما استأثر المرشد باختيار القيادة للمستويات القاعدية ، فقد انفرد باختيار أعضاء المستوى القيادى من خلال دوره ، فى اختيار أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانت تنتخبهم الجمعية العمومية - التى تمثلت فى مجلس الشورى العام ثم الهيئة التأسيسية منذ عام ١٩٤١ - من بين أعضائها ، وذلك بحكم تأثيره فى الجمعية العمومية التى كان يختار أعضاءها ممن كان على معرفة بهم خصوصا أعضاء القاهرة الذين كانوا - لكثرتهم - يشكلون ٧٥٪ من جملة أعضاء مكتب الإرشاد(١٣٠) .

وقد تمكن البنا من خلال سيطرته على التجنيد للقيادة فى الجماعة من الحيلولة بين من وجد فيهم إمكانية معارضته أو منافسته فى الجماعة وبين المراكز القيادية ، ومن هنا جاء الصف الذى يقف خلفه فى الجماعة منتظما لأعضاء تساوت هاماتهم والتى كانت دون هامة البنا . ولذا لما غاب البنا عن الجماعة ، لم تجد الجماعة من بينها من يستطيع ملء الفراغ الذى تركه ، ودار الصراع بين أبرز رجال الصف الذى يقف خلفه - صالح عشماوى ، عبد الرحمن البنا عبد الحكيم عابدين ، أحمد حسن الباقورى - على منصبه مما أدى إلى اللجوء إلى شخص من خارج الجماعة ، استغرق اختياره قرابة العامين دونما اعتبار لقانون الجماعة الذى كان ينص على أن ينتخب المرشد من بين أعضاء الهيئة التأسيسية وبنسبة ٧٥٪ من جملة أصوات أربعة أخماس أعضاء الهيئة التأسيسية على الأقل(١٣١) .

وفضلا عن اختيار الهضيبى من خارج الجماعة إلا أن أمر اختياره لم يطرح على الجمعية العمومية ، التى دعيت ، للتصديق على الاختيار بعد موافقة مكتب الإرشاد(١٣٢) .

وقد سار الهضيبى على درب سلفه فى التجنيد للقيادة عندما اتجه إلى تعيين وكيل جديد للجماعة ممن انضموا إليها حديثا ، وكذلك استقدامه أحد أعضاء الجماعة بالمنصورة وتعيينه نائبا له ، ثم استعانته فى إدارة الجماعة بمجموعة من خارج مكتب الإرشاد(٣٣) .

وإذا كان الإخوان المسلمون قد عرفوا أسلوب الانتخاب فى التجنيد للقيادة بشكل لم تعرفه معظم الاحزاب السياسية المصرية ، إلا أن هذا الاسلوب كان مقيدا عندما تمتع المرشد العام بصلاحيات ضخمة فى التجنيد للقيادة وخصوصا فى المستوى القيادى كغيره من رؤساء الاحزاب السياسية المصرية فى تلك الفترة .

ولم يختلف باقى الاحزاب السياسية عن الوفد والأحرار والدستوريين ، وكذلك الإخوان بشأن الحراك إلى القيادة ، والذى انفرد به المستوى القيادى أو الرئيسى فى معظم الأحوال . ويؤكد هذا إن الجمعيات العمومية لباقى الاحزاب ، والتى كانت تتولى إنتخاب

المستوى القيادى لم تنعقد بالنسبة لبعض الأحزاب « حزب الكتلة الوفدية » إلا لسماع تقرير الرئيس ووجهة نظره فى أمور الحزب(١٣٤) . وفى بعضها الآخر لم تنعقد بعد اجتماعها الذى أعلن فيه عن تأسيس الحزب واختيار لجنته الإدارية ، وهذا ما أنطبق على حزبى السراى(١٣٥) .

كذلك لم تنعقد الجمعية العمومية للحزب الوطنى فى هذه الفترة لانتخاب أعضاء اللجنة الإدارية كما كان سائدا قبل الحرب(١٣٦) . ومن ثم لم يجر انتخاب جديد لهذه اللجنة ، مما أتاح لرئيس الحزب الفرصة لاختيار اعضائها خصوصا بعد انقسامها إلى لجنتين ، عادتا فى نوفمبر ١٩٤٦ إلى الاندماج فى لجنة واحدة ، ومع ذلك فقد جاء دور رئيس الحزب الوطنى فى التجنيد للقيادة محدودا لمحدودية الحراك فى قيادة الحزب ، والذى تجلى فى استمرار حافظ رمضان رئيسا له بعد انتخابه فى ١٩٢٣ من قبل اللجنة الإدارية وحتى ١٩٥٣ وكذلك استمرار محمد زكى على سكرتيراً للحزب حتى تعيينه مستشارا بمحكمة الاستئناف فى ١٩٣٢ ، وعندئذ انتخبت اللجنة الإدارية عبد الرحمن الرافعى مكانه(١٣٧) .

وفى مصر الفتاة ، انفرد أحمد حسين بالتجنيد للقيادة ، عندما أعطاه قانون الجماعة حق تشكيل مجلس الإدارة . فبدل وغير فيه حسب هواه ، حتى أنه ضم اليه أعضاء من خارج الجماعة ، بشكل مكن البوليس السياسى من تجنيد بعض أعضاء القيادة للتجسس عليه(١٣٨) .

وهكذا انفرد المستوى القيادى فى كل الأحزاب وخصوصاً الرئيس بالسيطرة على صناعة القرارات والتجنيد للقيادة داخل الاحزاب ، بعد أن تحددت اختصاصات المستوى القاعدى بشكل ترتب عليه تركيز السلطة فى الأحزاب بيد المستوى القيادى ، مما أفقدها الديمقراطية الداخلية خصوصا بعد أن أصبح المستوى الوسيط لا يمثل حلقة اتصال وتفاعل بين المستويين القيادى والقاعدى فى كل الاحزاب باستثناء الإخوان المسلمين التى ظل مستواها التنظيمى الوسيط قائما يمارس دوره ـ ولو من الناحية الشكلية ـ حيث استمرت الهيئة التأسيسية للإخوان توالى اجتماعاتها السنوية ، فى حين توقفت الجمعيات العمومية لكل الاحزاب عن الانعقاد فى مواعيدها أما الوفد فلم يعرف نظام الجمعية العمومية ، بل عرف اجتماعات النادى السعدى(١٣٩) . والتى لم تشارك فيها كل اللجان العامة بالأقاليم ، ومن ثم كانت أبعد ما تكون عن الجمعية العمومية ، وأقرب إلى المؤتمر العام الذى دعا إليه الوفد فى سنة ١٩٣٥ ولم تتكرر الدعوة إليه بعد ذلك .

وهكذا شهدت الفترة الممتدة من ١٩٢٢ وحتى ١٩٥٢ ظهور العديد من الأحزاب السياسية التى اختلفت انتماءاتها الاجتماعية وتوجهاتها السياسية ، والتى راحت تعمل من أجل الوصول إلى السلطة ، التى أصبح الطريق إليها مرتبطا بخوض معارك انتخابية تتنافس فيها كل الأحزاب من أجل كسب ثقة الجماهير التى توقفت عليها نتائج هذه المعارك .

لهذا اهتمت كل الأحزاب بإقامة أطر تنظيمية ، ذات مستويات تفاوت عددها من حزب لآخر ، ولكنها اتفقت فى وجود مستوى قيادى ، وآخر وسيط وثالث قاعدى ، كان مفترضا

أن تتوزع بينها الاختصاصات بما يحول دون تركز السلطة فى مستوى دون الآخر ، حتى يتمتع الحزب بديمقراطية داخلية .

لكن ما لوحظ أن كل الأحزاب افتقدت إلى الديمقراطية الداخلية ، بعد أن تركزت السلطة داخلها بيد المستوى القيادى وخصوصاً الرئيس ، الذى إمتلك حق تحديد شكل واختصاصات المستويات الأخرى ، بشكل حال بينها وبين مشاركته فى إدارة الحزب وإقرار سياساته ، بعد أن حصر مهام المستوى القاعدى فى جذب الأنصار والأعضاء خلف الحزب فى المعارك الانتخابية ، دون أن يفكر فى الاعتماد عليه فى إعداد الكوادر والتربية السياسية وكذلك الإسهام فى إدارة الحزب وإقرار سياساته ، ولم يستثن من ذلك سوى الإخوان المسلمين الذين اهتموا بتربية الكوادر داخل المستوى القاعدى ومن هنا كان تصعيدهم لبعض كوادرهم إلى المراكز القيادية .

وقد أدى تركز السلطة بيد المستوى القيادى وتهميش المستوى القاعدى إلى غياب فعالية المستوى الوسيط فى كل الأحزاب ، باستثناء الاخوان المسلمين والذين اتسم نشاط مستواهم الوسيط بالفعالية المحدودة ، بعد أن أصبحت الهيئة التأسيسية للاخوان تعقد اجتماعاتها السنوية .

وبذلك جاء البناء التنظيمى لكل الأحزاب السياسية مختلاً ، حيث سيطر المستوى القيادى على الحزب ، وانفرد الرئيس فى معظم الحالات بهذه السيطرة لدرجة أدت فى بعض الأحزاب إلى حدوث انشقاقات فى المستوى القيادى ـ الوفد ، الإخوان ، مصر الفتاة ـ كذلك تجلى الاختلال فى مجىء المستوى القاعدى هشاً ، حتى بالنسبة للوفد ، صاحب الشعبية الجارفة ويؤكد هذا إخراجه من السلطة أكثر من مرة دون أن يحرك ساكنا ، كذلك الموقف السلبى لقواعد كل الأحزاب إزاء حل ثورة يوليو للاحزاب فى سنة ١٩٥٣ فيما عدا التنظيمات الشيوعية والإخوان المسلمين وهى التى كان لها تنظيم قاعدى قادر على استيعاب الضربات التى وجهت للقيادة ، بل وإعادة بناء التنظيم رغم مطاردة السلطات لها .

المراجع والهوامش

١ - Botman, Selma: EGYPT Form Injependence to Revolution 1919- 1952, W.S.A. 1991, P56 شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ ، فى ص ٤٥ - ٤٦ ، عبد الله عزباوى حزب الوفد منذ نشأته حتى معاهدة ١٩٣٦ ، رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٧٠ ، ص ٥٥ .

٢ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال الى المعاهدة ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧ فى ص ١٤٨ – ١٤٩ .

٣ - أحمد زكريا : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٣ - ١٩٥٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ٣٤٥ .

٤ - محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر القاهرة ١٩٨٨ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

٥ - نفس المصدر : ص ٢١٢ (خطبة عدلى يكن رئيس حزب الأحرار الدستوريين) .

٦ - على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٥٢ نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٩٣ .

٧ - رؤوف عباس : الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ ص ١٨٤ .

٨ - يونان لبيب : الاحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ - ١٩٨٤ ، دار الهلال ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٤ ، أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٤٥ .

٩ - وحيد محمد عبد المجيد : الديمقراطية الداخلية فى الاحزاب السياسية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩٣ ص ١١٢ .

١٠ - النظام ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ ؛ خطبة معالى الرئيس فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ؛ .

١١ - نفس المصدر ، ٤ سبتمبر ١٩٢٣ .

١٢ - نفى المصدر ، ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ ؛ خطبة الرئيس الجليل فى ٢٢ سبتمبر ؛ ٢٥ سبتمبر ١٩٢٣ ؛ خطبة الرئيس الجليل فى وفد شبرا ؛ .

١٣ - يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

١٤ - نقلا عن على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .

١٥ - نقلا عن على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٤١ ، عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ج ١ بيروت ، د . ت ص ص ٤٣ - ٤٤ .

١٦ - لمزيد من التفاصيل عن عناصر الاحزاب ارجع الى كمال المنوفى : اصول النظم السياسية المقارنة الكويت ١٩٨٧ ، ص ١٨٥ .

١٧ - يونان لبيب رزق : المرجع السابق ، ص ٨٦ .

١٨ - عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٥٧٦ .

١٩ - نفس المرجع ، ص ٧٤٤ ، على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢١٢ ، يونان لبيب : المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

٢٠ - عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ص ٧٤٤ ، المرجع السابق ص ١٥٥ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ١٥١ ، على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢١٠ ، ٢١٢ .

٢١ - لمزيد من التفاصيل : رؤوف عباس : الطبقة الوسطى المصرية بين الوعى الطبقى والوعى الاجتماعى - الهلال - سبتمبر ١٩٩٢ ، ص ٥٠ - ٥٣ ، عاصم الدسوقى : مأزق الطبقى الوسطى ، الهلال ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص ٤٧ - ٤٨ ، أحمد الشربينى : تجارة مصر الخارجية ١٩١٤ - ١٩٣٩ رسالة دكتوراة غير منشورة بمكتبة جامعة القاهرة ١٩٨٧ ، ص ٩٠ - ٩١ .

٢٢ - بهر هذا الفريق بما حققه الفاشيون فى ايطاليا بعد استيلائهم على السلطة فى عام ١٩٢٢ وتأثير هذا على أوروبا وغيرها من مناطق العالم ، والذى بلغ ذروته بوصول النازيين الى السلطة فى المانيا ١٩٣٣ . لكن هذا الفريق الذى بدأ نشاطه تحت أسم مصر الفتاة ، غير اسمه وبرنامجه فى سنة ١٩٤٠ الى حزب الوطنى

الإسلامى ، ثم الحزب الاشتراكى فى سنة ١٩٤٨ ، لمزيد من التفاصيل على شلبى : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، ط ١ ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٢ ، ص ص ٦٨ ، ٩٤ - ٩٥ ، يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ص ٩٦ ، ١٧٤ .

٢٣ - Botman, Selma: OP, ut, P70. ، رؤوف عباس : الحركة العمالية ، ص ٢٣٥ .

٢٤ - رؤوف عباس : الحركة العمالية ، ص ٢٣٦ .

٢٥ - Botman, Selma: OP, ut, P71 .

٢٦ - Ibid, P72 .

٢٧ - لمزيد من التفاصيل . رؤوف عباس : الحركة العمالية ص ص ٢١٤ - ٢٢٨ .

٢٨ - لمزيد من التفاصيل رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ - ١٩٥٢ مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ص ١٩ ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٧٢ ، ١٧٤ - ١٧٧ ، ١٨٧ .

٢٩ - يونان لبيب : المرجع السابق ، ص ١٧٩ ، رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى ص ص ١٧٥ - ١٧٧ .

٣٠ - على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .

٣١ - زكريا سليمان بيومى : الاخوان المسلمون والجماعات الإسلامية فى السياسة المصرية ، ١٩٢٨ - ١٩٤٨ ، ، مكتبة وهبة القاهرة ص ٥١ .

٣٢ - طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٣ ص ص ٣٦ - ٣٧ ، مارسيل كولمب : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ترجمة زهير الشايب ، مكتبة مدبولى : القاهرة ص ١٥٨ .

٣٣ - لمزيد من التفاصيل ارجع الى مارسيل كولمب : المرجع السابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٥ ، مضابط مجلس النواب مضبطة الجلسة الثانية عشرة لمجلس النواب ، ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ ، ص ص ١٦٣ - ١٧٠ .

٣٤ - مارسيل كولمب : المرجع السابق ، ص ص ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ .

٣٥ - ورغم تأكيد المنار على اعادة قراءة النص إلا أن رشيد رضا لم يقدم على هذه الخطوة بعد أن رفض علماء الازهر ، زحزحة حدود التقليد لما بعد الائمة الاربعة ، كولمب ، المرع السابق ص ص ١٦٩ - ١٧٢ .

٣٦ - على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ص

٣٧ - مذكرات الدعوة والداعية للامام الشهيد حسن البنا ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ١٩٨٦ ، المؤتمر الخامس للاخوان فى ١٩٣٨ ص .

٣٨ - لمزيد من التفاصيل Botman, Selma: OP, at, P68 ، على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢٠١ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٢٠ ؛ منصور عبد السميع منصور : حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢ - ١٩٥٣ رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات ، جامعة عين شمس ١٩٨٧ ، ص ص ٣٢ - ٣٣ .

٣٩ - محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل ١٩٥٢ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٢٩٧ .

٤٠ - أحمد زكريا : المرجع السابق ص ص ٧٧ - ٩٢ .

٤١ - لمزيد من التفاصيل : حسن البنا : مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ٢٢٢ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٣٧٠ ، وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ .

- تحددت المستويات التنظيمية لهذا الحزب فى لجنته المركزية ، والجمعية العمومية ، ثم اللجان المحلية فضلا عن اللجان الشبابية والنسائية ، محمود متولى : المرجع السابق ص ص ٢٧٧ - ٢٨٢ .

٤٢ - طارق البشرى : المرجع السابق ص ص ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ .

٤٣ - ارجع الى ص .

٤٤ - رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى : ص ١٨١ .

٤٥ - وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٣٧٠ ، مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٢٢ .

٤٦ - عبد العظيم رمضان : المرجع السابق جـ ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ ، عبد الرحمن فهمى يوميات مصر السياسية مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر القاهرة ١٩٨٨ ص ٢٣٦ ، عبد الله عزباوى ، المرجع السابق ٧٧ ، ٧٩ ، ٩١ ، ٩٣ ، على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٤٨ .

٤٧ ـ عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ص ١٢١ ـ ١٢٤ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٦٨٨ ، عبد العظيم رمضان المرجع السابق جـ ١ ص ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، مختار أحمد محمد نور : مصطفى النحاس رئيسا للوفد سبتمبر ١٩٧٣ يناير ١٩٥٣ رسالة الدكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس ١٩٢٢ ، ٢٩٣ ، النظام ٢ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٣ يولية ١٩٢٣ ، السياسة ٢١ اغسطس ١٩٢٣ .

٤٨ ـ النظام ، عدد ٣١ أغسطس ١٩٢٣ ، نظام لجنة الوفد المصرى بمركز السنبلاوين ، ٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، السياسة ـ ٢ يونية ١٩٢٣ .

٤٩ ـ محافظ عابدين : محفظة ٢١٦ تلغراف من لجنة الوفد العامة بسمنود الى صاحب المعالى كبير الامناء فى ١٤ أغسطس ١٩٢٨ .

٥٠ ـ نفس المصدر : ونفس المحفظة تلغراف من لجنة الوفد بكوم النور ، ميت غمر ، الى قصر عابدين ، ٦ ديسمبر ٤٦ .

٥١ ـ نفس المصدر ، نفس المحفظة ، تقرير فى ١٤ مايو ١٩٣٣ ، .

٥٢ ـ عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ١١١ .

٥٣ ـ محافظ عابدين محفظة ٢٢٠ ، صورة تقرير المندوب الخاص فى ٥ نوفمبر ١٩٢٥ ، .

٥٤ ـ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ص ٨٩ ـ ٩٠ .

٥٥ ـ محافظ عابدين ، محفظة ٢٢٠ تلغراف من لجنة الاحرار الدستوريين بالمحلة الكبرى فى ٢٦ مارس ١٩٢٩ ، وأخر من لجنة الأحرار الدستوريين بأجا فى نفس التاريخ .

٥٦ ـ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٩١ .

٥٧ ـ محافظ عابدين ، محفظة ٢٢٠ ، محضر اجتماع اللجنة الفرعية لحزب الأحرار الدستوريين بطنطا فى ٣ مارس ١٩٣٨ .

٥٨ ـ حيث حصل الحزب على ٣٩،٨٪ من جملة اعضاء البرلمان فى حين حصل الوفد على ٥،٤٪ ، على الدين هلال : المرجع السابق : ص ٣٠٣ .

٥٩ ـ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٩٢ .

٦٠ ـ محافظ عابدين ، محفظة ٢٢٠ : تلغراف فى ٢ مارس ١٩٤٨ الى رئيس الديوان الملكى بشأن تأليف لجنة حزب الأحرار الدستوريين بسرس الليان .

٦١ ـ نفس المصدر : محفظة ٢١٩ ، وجدت لجان الحزب الاتحاد فى كل انحاء المجتمع المصرى فى القاهرة والاسكندرية ، البحيرة ، الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، القليوبية ، الدقهلية ، الجيزة ، الفيوم ، المنيا ، أسوان ، اسيوط ، جرجا ، قنا . "Comite Local Duparti De L'union" .

٦٢ ـ نفس المصدر : محفظة ٢١٧ ، عدة تلغرافات ارسلت الى قصر عابدين بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٨ و٢٦ ابريل ١٩٤٢ و٥ نوفمبر ١٩٤٤ على التوالى من اللجنة السعدية بدسوق واللجنة العامة للهيئة السعدية بالبتانون ثم اللجنة السعدية بامبابة .

٦٣ ـ منصور عبد السميع منصور : المرجع السابق : ص ص ٣٨ ـ ٤١ .

٦٤ ـ على شلبى : المرجع السابق : ص ص ٨٥ ـ ٨٦ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .

٦٥ ـ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ، ص ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

٦٦ ـ رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى ص ص ١٩٢ ـ ١٩٣ .

٦٧ ـ طارق البشرى : المرجع السابق : ص ص ٨٣ ، ٤٢٢ ـ ٤٢٦ .

٦٨ ـ نفس المرجع ، ص ص ٨٣ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ .

٦٩ ـ محافظ عابدين : محفظة ٢١٩ ، كشوف باسماء اعضاء المركزية والفرعية لحزب الاتحاد .

٧٠ ـ نفس المصدر ، محفظة ٢١٦ ، عريضة لجان الوفد المركزية والفرعية ولجان الشباب الوفديين لمدينة طنطا ، وكذلك تلغراف من لجنة الشباب الوفديين ببندر فاقوس ، .

٧١ ـ Botman, Selma: OP, ut, PP 55, 59, 60 .

٧٢ ـ رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى ، ص ١٨١ .

٧٣ ـ مذكرات الدعوة والداعية ، ص ص ١٣٠ ، ١٦٦ ، ١٧٧ ـ ١٧٨ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢١٠ ـ ٢١٥ .

٧٤ ـ فقد اجتمعت لجنة الوفد ببندر فاقوس لتؤيد الوفد فيما اتخذه بشأن فصل النقراشى من هيئة الوفد واستنكار لما بدر من افعال ضد الوفد ورئيسه فى النهاية اعلنت ثقتها بالرئيس . محافظ عابدين، محفظة ٢١٦ تلغراف لجنة الوفد ببندر فاقوس ، طارق البشرى ، المرجع السابق ص ص ٣٤ ، ٣٤٠ على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٢٠ . مختار أحمد محمد المرجع السابق ص ص ٤٠٢ ـ ٤٠٥ .

٧٥ - Botman, Selma: OP, ut, PP 56-60 .
٧٦ - وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٨ .
٧٧ - مذكرات الدعوة والداعية ص ص ٢٢٠ - ٢٢١ .
٧٨ - عبد الرحمن فهمى : المصدر السابق ص ص ٥٤ - ٥٦ .
٧٩ - على الدين هلال - المرجع السابق ص ١٣٩ - ١٥٢ .
٨٠ - نقلا عن عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية دار العودة ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ص ٣٢٤ - ٣٢٩ .
٨١ - النظام عدد ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ ، خطبة معالى الرئيس فى ٢٠ سبتمبر ، .
٨٢ - نقلا عن على الدين هلال المرجع السابق ص ١٣٨ .
٨٣ - وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ .
* كانت تنص المادة العاشرة على أن تصدر القرارات بأغلبية الآراء على أن يرجح رأى الفريق الذى يؤيده الرئيس فى حالة تساوى الاصوات : عبد الرحمن فهمى : المصدر السابق ص ٥٤ .
٨٤ - عبد الخالق لاشين : المرجع السابق ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .
٨٥ - وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٨٢ .
٨٦ - نقلا عن عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ج ١ ص ص ٣٢٤ - ٣٢٥ على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٥١ .
٨٧ - عبد الخالق لاشين : المرجع ص ص ٣٥٢ - ٣٥ ، وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٣٥ .
٨٨ - مختار أحمد محمد نور : المرجع السابق : ص ص ٤١٠ - ٤١١ .
٨٩ - حدث هذا عندما نشب خلاف حول فكرة تكوين وزارة ائتلافية لاعادة الدستور ، وعقد معاهدة مع انجلترا على اساس مفاوضات ١٩٣٠ ، مختار أحمد محمد نور : المرجع السابق ص ٤١٨ ، عبد الله عزباوى : المرجع السابق ص ص ٣٣٦ - ٣٣٧ .
٩٠ - على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ١٥١ .
٩١ - محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية ص ص ٣٠٢ - ٣٠٥ .
٩٢ - لمزيد من التفاصيل أحمد زكريا : المرجع السابق ص ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، يونان لبيب رزق : المرجع السابق ص ١٢٦ ، وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٥١ .
٩٣ - أحمد زكريا : المرجع السابق ص ص ٧٧ - ٧٩ ، يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٢٦ .
٩٤ - وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٣٦ .
٩٥ - محمد حسنين هيكل : مذكرات ج ١ ص ٢٨٤ .
٩٦ - نفس المصدر ، ص ص ٢٨١ - ٢٨٢ ، يونان لبيب : المرجع السابق ، ص ١٢٦ .
٩٧ - وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٣٩ .
٩٨ - نفس المرجع ١٣٧ .
٩٩ - أحمد زكريا : المرجع السابق ص ص ١٤٠ - ١٤١ .
١٠٠ - محمد حسنين هيكل مذكرات ج ٢ ، ص ص ٤٩ ، ٨٦ ، ١٣٨ - ١٤٠ .
١٠١ - نفس المصدر ، ص ص ١٣٧ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .
١٠٢ - أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٤٠ ، على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢٠٠ .
١٠٣ - أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٥٦ ، وحيد عبد المجيد المرجع السابق ص ص ١٣٩ ، ١٤٧ .
١٠٤ - عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ج ٢ ، ط ١ ، النهضة المصرية ، ١٩٥١ ص ص ٨٧ - ٨٨ ، ٢١٥ .
١٠٥ - على شلبى : المرجع السابق ص ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
١٠٦ - على شلبى : المرجع السابق ص ١٣٢ .
١٠٧ - منصور عبد السميع منصور : المرجع السابق ص ص ٣٤ - ٣٧ .
١٠٨ - نفس المرجع ، ص ٣٦ .
١٠٩ - يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٦٣ .
١١٠ - على الدين هلال : المرجع السابق ص ص ٢١٣ - ٢١٤ ، ٢٦٣ .
١١١ - مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٢٢ ، وحيد عبد المجيد المرجع السابق ص ١٢٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٣٧٠ .

١١٢ ـ على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢٣٧ ، وحيد عبد المجيد المرجع السابق : ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٧٨ .
١١٣ ـ مذكرات الدعوة والداعية ص ٣٩ .
١١٤ ـ زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٢٧٧ .
١١٥ ـ طارق البشرى : المرجع السابق ص ٢٩٣ .
١١٦ ـ نفس المرجع ص ص ٦٠ ـ ٦١ ، الدعوة والداعية ص ص ١٢١ ـ ١٢٤ .
١١٧ ـ طارق البشرى : المرجع السابق ص ٦٣ ، على الدين هلال : المرجع السابق ص ٢٣٧ .
١١٨ ـ زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٢٧٩ ، النذير ٢٦ محرم ١٣٥٩ ٢٤/٢/١٩٤٠ .
١٩٩ ـ الدعوة والداعية ، ص ١٧٨ .
١٢٠ ـ زكريا سليمان : المرجع السابق ص ٢٧٦ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٦٣ ، وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧ .
١٢١ ـ طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٦٥ .
١٢٢ ـ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ٢١٠ ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .
١٢٣ ـ عبد الرحمن فهمى : المصدر السابق ص ٥٤ .
١٢٤ ـ على الدين هلال : المرجع السابق ص ١٧٦ ، طارق البشرى : المرجع السابق .
١٢٥ ـ كان من بين هؤلاء الافراد فؤاد سراج الدين الذى ارتفع شأنه بسرعة فى الحزب حتى أصبح سكرتيرا له وممن أثروا فى صناعة قراراته ، وكذلك أمين عثمان الذى أصبح وزيرا للمالية ١٩٤٢ والذى اغتيل فى ١٩٤٦ لعلاقته الوطيدة بالانجليز ، لمزيد من التفاصيل ، وحيد عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٣٣ ، منصور عبد السميع منصور المرجع السابق ص ١١ .
١٢٦ ـ أحمد زكريا : المرجع السابق ص ص ٥٧ ، ٧٧ ز ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ .
١٢٧ ـ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٧٠ .
١٢٨ ـ أحمد زكريا: المرجع السابق .
١٢٩ ـ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ٢٧١، ٢٧٢ .
١٣٠ ـ محمود متولى : المرجع السابق ص ٣٢٦ .
١٣١ ـ نفس المرجع ص ص ٣٢٤ .
١٣٢ ـ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ص ١٧٣ ـ ١٧٤ ، طارق البشرى المرجع السابق ص ١٦٩ زكريا سليمان المرجع السابق ص ٢٨١ .
١٣٣ ـ وحيد عبد المجيد ص ص ١٤٠ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، طارق البشرى المرجع السابق ص ٣٧١ ، على الدين هلال المرجع السابق ص ٢٣٣ .
١٣٤ ـ منصور عبد السميع المرجع السابق ص ٣٦ .
١٣٥ ـ يونان لبيب : المرجع السابق ص ١٥٩ ، عبد العظيم رمضان المرجع السابق ج ١ ث ٧٤٤ .
١٣٦ ـ وحيد عبد المجيد : المرجع السابق ص ١٦١ .
١٣٧ ـ نفس المرجع ص ١٧٧ .
١٣٨ ـ على شلبى : المرجع السابق ، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١ .
١٣٩ ـ نجوى كامل : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ ـ ١٩٣٦ ، تاريخ المصريين عدد ٢٤ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩ ، ص ١٠٨ ، محافظ عابدين ، محفظة ١٢٦ مذكرة باجتماع الوفد المصرى بالنادى السعدى فى ١٥/١٠/١٩٤١ ، ومذكرة لاجتماع ٢٨ مارس ١٩٤١ .

برامج وتوجهات الأحزاب المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣

د . محمد صابر عرب

البرامج فى سياسات الأحزاب

لم تكن الأحزاب السياسية التى تبادلت الحكم على أساس دستور ١٩٢٣ أحزابا بالمعنى الحقيقى ، حيث لم تعبر هذه الأحزاب عن طبقة اجتماعية بذاتها ارتبطت مصالحها وتقاربت أهدافها .

ولعل ضعف التركيب الطبقى للمجتمع جعل تلك الأحزاب مجرد ظواهر على السطح باستثناء حزب الوفد الذى كان أكثر هذه الأحزاب ارتباطا بالجماهير وأقربها تعبيرا عن قضاياها الوطنية بحكم ظروف نشأته التى ارتبطت بقضية النضال الوطنى على الرغم من نفوذ طبقة كبار الملاك فيه مما طبع سياسته بالطابع الزراعى المحافظ(١) .

لقد كانت الظروف التى صاحبت نشأة الوفد فى مقدمة العوامل التى أهلته لكى يكون معبرا عن القضية الوطنية لدرجة أن بريطانيا رفضت صراحة إبرام أية معاهدة مع الأحزاب الأخرى بحكم الثقل الحقيقى للوفد وسط صفوف الشعب المصرى(٢) .

وإذا كان حزب الوفد قد غلب عليه منذ دستور ١٩٢٣ الطابع المحافظ إلا أن هذا لا يعنى افتقاده إلى تمثيل الطبقة البرجوازية بأجنحتها المختلفة مما خلع عليه فى النهاية الطابع البرجوازى من حيث أسلوب العمل السياسى(٣) .

وبصرف النظر عن التركيبة الاجتماعية للوفد إلا أنه استطاع أن يجعل القضية المصرية محور عمله السياسى ، وعلى الرغم من افتقاد الوفد إلى برنامج محدد إلا أن نضاله السياسى قد بلور القضية الوطنية من خلال شعارات الهبت مشاعر الجماهير إلا أنها افتقدت إلى الواقع إذ طرحت حلولا نظرية اتسمت بالكثير من الاجتهادات الشخصية لزعامة الوفد فى غيبة برنامج حزبى يحكم حركة العمل السياسى بما يتناسب وديمقراطية الشعب ولذا فقد تعاملت الزعامة الوفدية ، سواء فى عهد سعد زغلول أو النحاس من خلال مساحة تجاوزت كثيرا حدود الصلاحيات المخولة للرئيس(٤) . ومن ثم فقد تضخمت شخصية الزعيم لدرجة أهلته لكى يكون محركا للقاعدة وليس العكس .

ويبدو أن ظروف نشأة الحزب الكبير وسرعة تصاعد العمل الوطنى لم يتح له إعداد برنامج ديمقراطى يتناسب والاجماع الكبير الذى حظى به سعد ورفاقه ، ولذا فلم تكن قضية البرنامج من بين المسائل المبدئية التى عنيت بها الأحزاب المصرية لدرجة أن حزبين من بين الأحزاب التى انشقت على الوفد (السعديون والكتلة) لم يريا ضرورة لوضع برنامج

لهما مكتفين بأن برنامجيهما يتلخصان في التمسك بالمبادىء الوفدية ، التى ساهموا فى ارسائها منذ عهد سعد زغلول(٥) .

وعندما اضطر السعديون إلى وضع برنامج لهم اكتفوا بما ورد فى خطب زعمائهم من شعارات اتسمت بالتعميم وطرح أفكار نظرية لا تصلح كبرنامج حقيقى مما أتاح لزعماء الحزبين فى غيبة البرنامج فرصة الانفراد بكثير من القرارات التى افتقدت فى معظمها إلى الموضوعية وتعارضت فىَ بعض الأحيان مع المصالح الوطنية وهو ما يفسر عجز تلك الأحزاب عن تحقيق أية مكاسب وطنية .

ويلاحظ على وجه العموم ارتباط السياسة العامة لهذه الأحزاب بشخصيات أكثر من ارتباطها ببرامج وسياسات ومن ثم فقد أصبحت تلك البرامج مجرد شعارات نظرية افتقدت إلى امكانية التعامل مع الواقع واتسمت بالتناقض فى أحيان كثيرة .

وبينما اكتسبت الأحزاب الليبرالية شعبيتها من شهرة زعمائها وانتماءاتهم الاجتماعية فإن الأحزاب الايديولوجية قد استمدت شعبيتها المتواضعة من برامج وفلسفات محددة عنيت بكثير من القضايا ذات الطابع الجماهيرى إلا أنها افتقدت إلى تقديم تصور منطقى لحل القضية المصرية بكل تداعياتها .

يبدو أن الأحزاب الكبيرة قد وقعت فى دائرة التوازنات بين مصالح ذوى النفوذ من جانب والمصالح الوطنية من جانب آخر ولذا فقد واجهت حرجا شديدا عند طرح قضية الخلل الاجتماعى(٦) ، وهو ما يفسر قصور معظم الأحزاب عن تقديم تصور عملى لكثير من قضايا الخلل الاجتماعى وعندما تلجأ بعض الأحزاب إلى تقديم برنامج اجتماعى فإن كثيرا من الأفكار تتسم بالتعميم وعند الاقتراب من طرح حلول معينة فإنها تبتعد كثيرا عن الاقتراب من القوى الاجتماعية ذات التأثير الواضح فى سياسة الأحزاب .

لعل التباين الهائل فى مصادر الثروة قد انعكس سلبا على التجربة الحزبية التى افتقدت إلى توصيف دقيق للواقع الاجتماعى واكتفت الأحزاب بمجرد شعارات نظرية شغلت مساحة كبيرة فى الخطاب السياسى وظلت الهوة شاسعة بين المبادىء المعلنة والمواقف العملية .

لقد حدث خلط كبير بين البرامج الحزبية والممارسات التى انفرد زعماء الأحزاب بالقيام بها مما أضر كثيرا بالتجربة الحزبية ، التى بدت وكأنها تجمعات أكثر من كونها أحزابا واتسمت الممارسات بقدر هائل من الصخب السياسى بينما قاع المجتمع الممتد فى القرى والمدن الصغيرة لا يجد من يعبر عن واقعه الاجتماعى والاقتصادى لدرجة أن حزبا كالوفد قد شغلته القضية الوطنية ولم يلق بالا للمطالب الاجتماعية والاقتصادية(٧) .

إضافة إلى كثير من العيوب التى تضمنتها القوانين الأساسية للأحزاب والتى أعطت صلاحيات واسعة لرؤساء الأحزاب لعلها كانت سببا في التعاظم المتضخم فى شخصيتهم إلى الحد الذى جعل سعد زغلول يدعى تمثيل الأمة ناعتا معارضيه بأنهم « فئة خارجة »(٨) .

وعلى الرغم من أن الديمقراطية بمعناها الواسع كانت مطلبا قوميا لكافة التيارات السياسية إلا أنه من الملاحظ أنها كانت غائبة تماما على مستوى الأحزاب لدرجة أن رؤساء الأحزاب أنفسهم اعتبروا أى نقد لسياستهم هو نقد شخصى لهم ولذا فقد كانت مفاوضات عدلى يكن / ملنر ١٩٢٠ سببا لرفض سعد زغلول لمشروع المفاوضات بحجة أن سعد أحق برئاسة لجنة التفاوض من عدلى وبقدر اختلاف وجهات النظر بين سعد وعدلى بقدر تدنى لغة الخطاب السياسى لدرجة أن سعدا نعت مخالفيه من أنصار عدلى بأنهم « برادع الانجليز »(٩) .

ولما كانت معظم الخلافات بين عدلى وسعد تتعلق بقضايا فنية لم تدرك معظم الجماهير فحواها وعلى الرغم من ذلك فقد انضمت غالبية الجماهير إلى سعد لأسباب عاطفية اعتقاداً بأنه الاقدر على انتزاع الحقوق الوطنية ، وانضم المثقفون من أبناء البيوتات الكبيرة إلى عدلى مما يعد مؤشرا لطبيعة الفروق الاجتماعية بين الفريقين ويلاحظ أن الدستوريين على الرغم من أصولهم الاجتماعية المتميزة إلا أن برنامجهم كان من الناحية النظرية معبرا بشكل لا بأس به عن كثير من القضايا التى لم يكن قد التفت اليها الوفد مما يؤكد حرصهم على مزاحمة الوفد فى شعبيته ، وردا على اتهام الوفد لهم بأنهم متساهلون مع الاحتلال لدرجة تثير حولهم الشكوك لذا فقد رفعوا شعارات اتسمت بقدر من التشدد(١٠) .

وإذا كان برنامج الأحرار الدستوريين لا يمثل مواقف مبدئية إلا أنه كان بمثابة بيان اجتهدوا فى إعداده وهو ما يفسر عدم تغيير القانون الأساسى للحزب (٢٩ أكتوبر ١٩٢٢) طيلة حياة الحزب بحجة أن الممارسة العملية هى البرنامج الفعلى للحزب(١١) .

وإذا كانت القراءة الأولى لبرنامج الحزب تشير إلى الطموحات التى طرحها البرنامج والتى شملت قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية إلا أن التباين ظل قائما بين ماهو مجرد بيان نظرى وبين الممارسة الفعلية .

ويبدو أن ما قدمه الدستوريون من برنامج أقرب إلى البيان السياسى قد دفع بالوفد إلى الدخول فى لعبة النفاق السياسى رغبة فى التأثير على مشاعر الجماهير مما أضر كثيرا ليس بالتجربة الحزبية فقط وإنما بالقضية الوطنية أيضا .

لقد كان لدى الذين ألفوا الحزب الدستورى وعى حقيقى بمركزهم الاجتماعى باعتبارهم أعيان المجتمع وأصحاب المصالح الحقيقية فيه ، لذا فقد وصفوا الجماهير بألفاظ من قبيل « الرعاع » و« الديماجوجيين » وهو ما يعد تعبيرا حقيقيا عن معاناة الحزب من الانعزال عن الجماهير(١٢) .

يبدو أن البرامج الحزبية لم تكن من بين أولويات الأحزاب اعتمادا على الممارسات العملية باعتبارها البرنامج الحقيقى مما تسبب فى وقوع خلافات داخل الأحزاب لدرجة أن الانشقاقات الكبيرة التى تعرض لها حزب الوفد كانت بسبب الممارسة العملية التى افتقدت الى المرجعية التى يعد البرنامج أساسا لها .

والمتتبع للانشقاقات التى تعرض لها الوفد بداية من ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٢ يدرك أن غيبة البرنامج وافتقاد الديمقراطية داخل الحزب الكبير كانا سببا أساسيا للهزات التى تعرض لها الوفد .

واللافت للنظر أن حزبا كالهيئة السعدية قد انسلخ من الوفد لأسباب تتعلق بأسلوب الممارسة الحزبية بعيدا عن المواقف المبدئية التى تصلح لكى تكون برنامجا حزبيا ومن ثم فقد اتسع الخلاف بما فى ذلك تفسير بنود معاهدة ١٩٣٦(١٣) ، وعلى الرغم من ذلك فلم يقدم السعديون برنامجا محددا لهم مكتفين بالممارسة العملية من خلال خطب أحمد ماهر والنقراشى والتى لا تصلح لكى تكون برنامجا حقيقيا(١٤) .

وإذا كان السعديون قد اضطروا فيما بعد إلى الاعلان عن برنامج لهم إلا أنه على ما يبدو كان إجراء شكليا أكثر منه مواقف مبدئية ، ولذا فقد جاء برنامجهم حافلا بالمبادىء العامة فى السياسة ونظم الحكم والشئون الداخلية دون أن يعد ذلك التزاما عمليا لسياسة الحزب ، حيث أتيح لزعامة الحزب مساحة واسعة من حرية الممارسة الحزبية دون التقيد بمرجعية تمثل برنامجا دقيقا ومحكما .

ولم ير أعضاء الهيئة السعدية غضاضة من انفراد زعمائهم بالسياسة العامة على الرغم من تباين أصولهم الاجتماعية . فبعضهم من الرأسمالية الصناعية ، وبعضهم من البرجوازية الكبيرة والصغيرة ومنهم متوسطون وصغار ملاك وموظفون وأصحاب مهن مختلفة وجميعهم لم يعتبروا أنفسهم خارجين على الوفد وإنما أعلنوا أن الوفد هو الذى خرج على مبادىء سعد وإن كانوا لم يحددوا هذه المبادىء بالضبط ، ومن ثم فلا حاجة لهم إلى وضع برنامج محدد(١٥) .

ويأتى حزب الكتلة الوفدية (١٩٤٢) كواحد من الأحزاب التى انشقت على الوفد لأسباب تتعلق بخلاف بين مكرم عبيد ومصطفى النحاس ، نجم عنه استقالة أربعة عشر نائبا من الهيئة البرلمانية للوفد بحجة التمسك بوفديتهم التى حافظوا عليها منذ وفاة سعد زغلول وتبرز الديمقراطية داخل حزب الوفد كأهم الأسباب التى أسهمت فى الانشقاق الثالث الذى أرجعه مكرم عبيد إلى صفقات التموين والاستيراد التى أراد أصهار النحاس أن يثروا عن طريقهما ، بينما أرجعه الوفديون الى سعى مكرم إلى الانفراد بالنفوذ ، وهو الانفراد الذى كان سببا فى خروج أحمد ماهر والنقراشى من قبل(١٦) .

وعموما فإن أسبابا كثيرة قد قيلت لعل أهمها طموحات زوجة مصطفى النحاس التى أرادت أن تنفرد بزوجها بعيدا عن سيطرة مكرم عبيد ، بينما لعب القصر دورا لا يمكن انكاره انتقاما من النحاس بسبب حادث ٤ فبراير .

والحقيقة أن غيبة البرنامج داخل الحزب الكبير قد ضاعفت من نفوذ الزعامة الوفدية التى ظلت أسيرة لفكرة أن الوفد هو الزعامة ، وأن الزعامة هى رئيس الوفد الذى لا يخطىء أبدا وهو موروث مرتبط بطبيعة الشخصية المصرية لأسباب تاريخية قديمة . ولذا فإن أخطر القرارات كانت تتم بممارسات فوقية تفتقد إلى المبادىء العامة(١٧) .

وحينما يعتزم مكرم عبيد التقدم إلى الشعب ببرنامج حزبه الجديد يكرر نفس الخطأ الذى وقع فيه السعديون من قبل ، حيث طرح فكرة التمسك بمبادىء الوفد « الخالدة »[١٨] وهو شعار قد يكون كفيلا بالحصول على قدر من الشعبية لكنه لا يصلح لكى يكون برنامجا حزبيا بالمعنى الحقيقى .

واللافت للنظر أن غالبية الذين خرجوا مع مكرم عبيد كان خروجهم لأسباب غير موضوعية يرتبط معظمها بالقرابة أو الصداقة لمكرم[١٩] .

وعلى الرغم من أن كل القوى السياسية التى خرجت على الوفد ادعت أن الدفاع عن القيم الوطنية والمبادىء الدستورية والديمقراطية . كل ذلك كان من أهم الأسباب التى دعت إلى الخروج على الزعامة الوفدية .

إلا أن هذه القوى قد أضرت التجربة الحزبية ضررا بليغا . فقد كانوا دوما معوقين للدستور وقد اعتمد عليهم القصر فى الاطاحة بالحياة النيابية فى أحيان كثيرة ، وكانوا دوما على استعداد للتضحية بالمصالح الوطنية فى سبيل تحقيق أهدافهم الحزبية .

وتأتى مصر الفتاة كافراز حقيقى للأحزاب التى أرهقتها المعارك الحزبية مما نجم عنه تجمع أعداد غفيرة من الشباب خلف برنامج براق أعده أحمد حسين صيغ بعبارات دقيقة ولكنه افتقد السبل العملية لحل القضية المصرية ، فلا يكفى الاعلان عن إعادة مجد مصر دون تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا المجد .

وعلى الرغم من الصخب الذى أحدثته مصر الفتاة حينما تحولت إلى حزب (١٩٣٦) إلا أن برنامجها قد افتقد الى الرؤية السياسية العميقة ، والتجربة الهادفة واتسمت حركتهم أحيانا بقدر من الرومانسية وفى أحيان أخرى بقدر من العنف وكانوا موالين للقصر أحيانا وساخطين عليه فى معظم الأحيان ، ويبدو التناقض الواضح من خلال اسم الحزب فهو أحيانا يسمى بمصر الفتاة وأحيانا أخرى الحزب الوطنى الإسلامى (١٩٤٠) ثم فى أحيان أخرى تسمى بالحزب الاشتراكى (١٩٤٨) وهم ضد الأجانب عموما لكن متعاطفون مع الفاشية بشكل خاص وهم معادون للانجليز بشكل واضح ، لكن لا بأس من مناورتهم والدعوة إلى محالفتهم أحيانا[٢٠] .

ويأتى الحزب الوطنى فى مقدمة القوى السياسية التى شكلت الوجدان المصرى خلال العقدين الأول والثانى من هذا القرن إلا أن دوره أخذ يتراجع مع قيام الحرب العالمية الأولى ثم أخذ فى مزيد من التراجع مع قيام ثورة ١٩١٩ وقيام حزب الوفد .

وإذا كان البرنامج الذى وضعه مصطفى كامل (١٩٠٧) كان مناسبا للقضية المصرية خلال تلك الفترة ، إلا أنه لم يعد صالحا بحكم المتغيرات التى أحدثتها ثورة ١٩١٩ وما ترتب عليها من تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ .

وإذا كان الحزب قد تميز برنامجه بالدقة وترتيب المشاكل وفقا لأولويات تتناسب والقضية المصرية خلال العقدين الأول والثانى إلا أنه لم يعد صالحا للتعبير عن الواقع

المصرى مع بداية العقد الثالث ولم يتطور البرنامج لكى يلاحق المتغيرات الوطنية ، ومن ثم فقد تراجع دوره حيث أفسح المجال لتيار جديد صنعته أحداث الثورة وبالرغم من ظهور الحزب الوطنى الجديد (١٩٤٤) إلا أنه ظل متمسكا بنفس شعارات الحزب الوطنى القديم معتبرا المعاهدات الثنائية خيانة قوية لا تغتفر(٢١) ، وتمسك بشعاره القديم لا مفاوضات إلا بعد الجلاء فى الوقت الذى كانت فيه معاهدة ١٩٣٦ حقيقة واقعة شكلت طبيعة العلاقات المصرية البريطانية وأفرزت كثيرا من الالتزامات التى يصعب الانفكاك منها .

لقد شهدت فترة العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ظهور عدة أحزاب ارتبط بعضها بالقصر منذ البداية وحتى النهاية أيضا كحزبى الشعب والاتحاد والبعض الآخر ظهر لأسباب أيديولوجية كانت مهيأة بحكم أصولها الاجتماعية لقبول حركة التغيير ، إلا أنها اصطدمت بثوابت سياسية واجتماعية حدت من حركتها وقللت من تأثيرها فى الواقع المصرى الذى حكمته اعتبارات كثيرة تعارضت مع الفلسفات الاجتماعية والدينية والسياسية التى تجاوزت إطار القضية الوطنية ومن ثم فقد كان من الصعب أن تعبر هذه الأحزاب عن قناعتها الحقيقية بحكم توجسها من النظم السياسية التى كان من الصعب عليها تقبل مثل هذه الأفكار التى حددت ملامح الواقع الاجتماعى المصرى ، وأفردت له مجموعة من صيغ التعامل التى كانت تتعارض مع فلسفات الأحزاب الكبيرة إضافة إلى القصر والانجليز ومن ثم فلم يكن لها حظ كبير فى الانتشار .

قضية الاستقلال فى برامج الأحزاب

لقد كانت ثورة ١٩١٩ بمثابة الشرارة التى ألهبت مشاعر كل فصائل النضال الوطنى ومن ثم فقد احتوت كل التيارات السياسية والفكرية لدرجة أن تجمعا كبيرا كالوفد لم يشأ أن يقدم برنامجا حزبيا مفضلا أن تكون القضية الوطنية هى برنامجه الوحيد .

لعل ظروف نشأة الوفد باعتباره ممثلا لكل القوى الوطنية قد أهله لكى يكون تجمعا شعبيا أكثر منه حزبا سياسيا(٢٢) . على اعتبار أن ثورة ١٩١٩ هى التى أنجبت الوفد وليس الوفد هوى الذى أنجب الثورة ، لكن الإدارة البريطانية قد نجحت فى استدراج الزعامة الوفدية للدخول فى سلسلة من التفاوضات تمخض عنها حدوث انشقاق فى القيادة الوطنية بسبب أسلوب التفاوض وحجم المكاسب وما قيل عن استبداد سعد وانفراده عن زملائه بممارسة نوع من الدكتاتورية معتمدا على سلطات واسعة خولها له قانون تأسيس الوفد(٢٣) .

وعلى الرغم من كل ذلك فلقد تمكن الوفد من بلورة قضية الاستقلال من خلال برنامج تحددت نقاطه بشكل دقيق مع السعى لنقل القضية الوطنية برمتها إلى الميدان الدولى والاتصال المباشر بجميع الدول الأجنبية(٢٤) .

لقد نجح لورد ملنر فى استدراج الوفد إلى الدخول فى مباحثات مع لجنته فى لندن ، ولم يشأ أن يرتبط بشيء محدد . أما الوفد فقد انزلق إلى المفاوضات ولعله وجد فيها مخرجا

من حالة الجمود التى راحت تلازم القضية المصرية ، وعلى الرغم من ذلك فقد تعثرت مباحثات ملنر بسبب تشدد الجانب البريطانى فى مسألة القوة العسكرية والامتيازات الأجنبية والتمثيل الخارجى والغاء الحماية(٢٥) .

وعندما تألفت وزارة عدلى (١٧ مارس ١٩٢١) بهدف الدخول فى مفاوضات جديدة مع الانجليز اشترط سعد عددا من الشروط لعل من أهمها أن يترأس بنفسه فريق التفاوض المصرى(٢٦) ، بينما تمسك عدلى بحقه فى الرئاسة مادام رئيسا للحكومة بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون هو رئيسها وتمسك سعد بالرئاسة بحجة أن الأمة قد أولته زعامتها وبعرض القضية على هيئة الوفد (٢٨ أبريل ١٩٢١) أقر معظم الأعضاء عدم اشتراك الوفد فى المفاوضات ، وصمم سعد على اعلان عدم الثقة فى الوزارة ، ومن ثم فقد انقسم الوفد وتبعه انقسام الأمة بين مؤيد لعدلى ومناصر لسعد الذى لم يكتف بالتشهير بعدلى داخل مصر بل تعقبه فى أوروبا حيث ذهب مفاوضا من أجل القضية المصرية وبعث سعد بمندوبين ليعبروا للرأى العام الأوروبى عن عدم ثقة الأمة فى عدلى يكن ملوحا للبريطانيين بأنهم يراهنون على جواد خاسر متجاهلا أن ذلك يضعف من موقف المفاوض المصرى ويفقدهما معا احترام الجانب البريطانى الذى بالغ فى تشدده مما أضر القضية المصرية بشكل واضح(٢٧) .

وعندما أيقن عدلى أنه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة قطع مفاوضاته ولعلها كانت فرصة مواتية لتوحيد الكلمة من جديد ، لكن يبدو أن قائد العربة كان قد فقد السيطرة عليها بينما هى تهوى فى منزلق خطير(٢٨) .

وهكذا ظهر أول انشقاق فى حزب الوفد تمخض عن قيام حزب الأحرار الدستوريين الذين اعتبروا تصريح ٢٨ فبراير بداية معقولة لحل القضية الوطنية بل أن أحد أقطاب الدستوريين قد أقر بأن فكرة التصريح من أساسها كانت مبادرة شخصية من عدلى الذى استطاع أن يقنع بها اللنبى الذى تمكن بدوره من اقناع حكومته(٢٩) .

وبينما رأى الوفد أن تصريح ٢٨ فبراير نكبة وطنية كبرى ، وأن الاستقلال وفقا لهذا التصريح يعد استقلالا مزيفا فقد رآه الدستوريون أساسا لبرنامجهم الحزبى ، يصلح لتحقيق الاستقلال(٣٠) ، وهكذا راح الدستوريون يضعون برنامجهم وفقا لهذا التصريح ، حيث نص فى المادة الأولى لبرنامج الحزب على استكمال الاستقلال الفعلى وانهاء الاحتلال والبدء بكلمة « استكمال » تعنى أن مصر قد تجاوزت نقطة البداية مما يؤهلها لدخول عصبة الأمم باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة(٣١) .

وعلى الرغم مما روج له الوفديون من أن الاستقلال الناجم عن تصريح ٢٨ فبراير يعد استقلالا مزيفا ، ومن تسمية سعد لجنة الدستور ، التى تمخضت عن هذا التصريح بلجنة الأشقياء إلا أن الوفد قبل دخول الانتخابات وفقا لهذا الدستور مما يؤكد أن قضية البرنامج بمعناها الدقيق لم تكن تمثل موقفا مبدئيا وأن التفاف الناس حول سعد كان أكثر أهمية من التفاهم حول برنامج محدد ، لعل سعد زغلول قد أدرك ما يمكن أن يكون تناقضا بين رفضه لدستور ١٩٢٣ وقبوله تشكيل الحكومة بمقتضاه (٢٨ فبراير ١٩٢٤) ولذا فقد حرص

على أن يؤكد فى رده على خطاب الملك فؤاد الذى كلفه بتشكيل الحكومة بمجموعة من النقاط أسماها سعد بـ « بروجرام الوزارة » ومن أهمها اعلانه بأن قبوله لتشكيل الوزارة لا يعنى اعترافا « بأية حالة أو حق سبق وأن استنكره الوفد » وهى اشارة لمحاولة التوفيق بين رفضه لتصريح ٢٨ فبراير وقبوله تشكيل الوزارة وفى محاولة لتقديم تصور لقضية الاستقلال يقرر سعد تمسكه بالمبادىء الرامية لتمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال(٣٢) .

وإذا كان مفهوم الاستقلال ينسحب على مصر والسودان وهو المبدأ الذى حرص عليه سعد إلا أن القضية تختلف فى برنامج الدستوريين ، حيث لا يعترفون صراحة بأن السودان جزء من مصر ، بل يكتفون فى برنامجهم بحفظ السيادة المصرية عليه مما دفع سعد زغلول الى أن يصف برنامجهم بأنه دعوة مبهمة الصيغ كثيرة المط(٣٣) .

وفى الوقت الذى احتدم فيه الخلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين حول مفهوم الاستقلال بمعناه الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير اعتبر الحزب الوطنى أن التحفظات الأربعة(٣٤) الواردة فى التصريح تقضى على أى سيادة داخلية أو خارجية كما تنتقص من كيان الدستور وسلطانه إلا أنه يرحب بفكرة الاستقلال ، كما وردت فى التصريح على اعتبار أنها خير من الحماية(٣٥) .

ولما كان الحزب الوطنى قد ظل أسيرا لمبادئه السابقة والتى كان من أهمها « لا مفاوضات إلا بعد الجلاء » ، لذا فقد اتهم الحزب عدلى يكن بالمبالغة فى مفهوم الاستقلال منتقداً برنامج الأحرار الدستوريين الذى لم ينص صراحة على الجلاء بالرغم من كونه أساسا للاستقلال(٣٦) .

لقد كانت محادثات سعد / ماكدونالد فرصة لتوضيح مفهوم الاستقلال من وجهة نظر الوفد فبينما طرح ماكدونالد رؤيته فى الاستقلال من وجهة نظره إذا بسعد يحدد الاطار العام لهذه الكلمة المطاطة من خلال عدة نقاط تعد برنامجا قديما ، ومن أهمها :

١ ـ جلاء القوات الانجليزية عن مصر .

٢ ـ ألا يكون للحكومة الانجليزية رقابة على مصر ، ولخص تلك الرقابة فى سحب المستشارين المالى والقضائى .

٣ ـ رفع الرقابة عن سياسة مصر الخارجية .

٤ ـ ألا يكون لانجلترا حق حماية الاجانب ولا الأقليات ولا حماية قناة السويس(٣٧) .

لقد كان إصرار سعد على تحقيق الاستقلال بمعناه الفعلى سببا لفشل المفاوضات ، واللافت للنظر أنه على الرغم من المواقف المبدئية التى تمسك بها سعد والتى تعد تعبيرا

حقيقيا عن القضية المصرية إلا أن الأحرار الدستوريين لم يفوتوا هذه الفرصة للنيل من الوفد وزعامته وأرجعوا فشل المفاوضات إلى ضعف الحكومة وتقاعسها(٣٨) .

وإذا كان لم يقدر لسعد زغلول أن يحقق مفهوم الاستقلال وفقا لرؤيته التى كانت أكثر تحديدا وطموحا من أية مفاوضات أخرى ، إلا أن الرجل كان معبرا بصدق عن المطالب الوطنية وكان مفاوضا صلبا ، ولذا فقد حظى بتقدير الشعب المصرى واحترام ماكدونالد أكثر من أى زعيم آخر .

لقد كانت قضية الاستقلال قاسما مشتركا فى كل برامج الأحزاب المصرية ، فبينما ورد مفهومه في برنامج الحزب الشيوعى المصرى على أنه يعنى تحرير مصر والسودان وربط الشعبين أحدهما بالآخر ، إلا أن ذلك قد ورد من خلال رؤية شاملة للقضية المصرية برمتها بداية بالمطالبة بتأميم القناة وانتهاء بالنص على الغاء الامتيازات الأجنبية الأخرى(٣٩) .

إلا أننا نجد أن حزبا نشأ فى أحضان القصر كحزب الشعب (نوفمبر ١٩٣٠) ينص فى برنامجه على ضرورة استقلال مصر استقلالا تاما مع المحافظة على سيادة مصر على السودان(٤٠) .

وإذا كان حزب الشعب لم يستطع أن يتراجع عن تقديم رؤيته فى تلك القضية القومية إلا أن رؤيته قد افتقدت إلى التحديد الدقيق لمفهوم الاستقلال إضافة الى النص على سيادة مصر على السودان بما يفهم أن السودان اقليم مستقل عن مصر وهذا الموقف ينم عن طبيعة الحزب الذى يصعب بحكم تكوينه من أن يتخذ موقفا متشددا ضد السياسة البريطانية .

ولم يختلف حزب الاتحاد عن الشعب ، حيث لم يحدد موقفه بدقة من مسألة الاستقلال الذى ربطه بالتفاهم مع الدول الصديقة صاحبة الامتيازات للاستعاضة عنه بنظام يطمئن الأجانب ولا يتنافى مع الاستقلال(٤١) ، وهى صيغة مبهمة تنم عن قدر من التناقض بين الدعوة إلى الاستقلال والبحث عن صيغة تحفظ حقوق الأجانب ، وبالضرورة فإن كل إقرار بحق الأجانب يؤكد استمرار امتيازاتهم هو تعارض واضح مع مفهوم الاستقلال كما طرحه سعد زغلول ، لكن يبدو الأمر منطقيا إذا كان ذلك من حزب ربط فلسفة وجوده بالقصر دون الاستناد إلى قاعدة شعبية تؤهله لكى يكون ممثلا عن الشعب .

وإذا كان ثمة ملامح واضحة تبرز أوجه التباين بين الأحزاب فيما يتعلق بمفهوم الاستقلال فإن حزبا كالحزب الديمقراطى المصرى (١٩١٨ - ١٩٢٣) قد اكتفى بطرح القضية ليس عن طريق التفاوض ، وإنما بإعلان بريطانيا من طرف واحد بحق مصر فى الاستقلال وتبليغ ذلك إلى مصر والدول الأجنبية ، كما فعلت فى أمر الحماية (١٩١٤) وأن يصاحب ذلك النص صراحة على التنازل عن الحماية وما يترتب عليها من النتائج المرتبطة بالمعاهدات الدولية المختلفة ويرى الحزب أنه لا ضرر فى هذه الحالة من مخالفة بريطانيا بالشكل الذى يحقق مصلحة البلدين(٤٢) .

ولعل هذا الفهم لقضية الاستقلال يتناسب مع توجهات هذا الحزب من الناحيتين الاجتماعية والسياسية اضافة الى مفهوم الاستقلال قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ والذى لم يعد يتناسب وخصوصية العلاقات المصرية البريطانية عقب هذا التصريح على الرغم مما أعلنه الوفد من أن الاستقلال وفقا لهذا التصريح يعد استقلالا شكليا خصوصا وأن الممارسات البريطانية قد أكدت هذا المعنى . ففى الرسالة التى بعث بها لويد جورج (٢٧ فبراير ١٩٢٢) إلى الدول المستقلة « أن إنهاء الحماية البريطانية على مصر لا يتضمن تغييرا فى الحالة الراهنة من حيث مركز الدول الأخرى فى مصر ... وستحافظ بريطانيا دائما على علاقتها الخاصة بمصر بحكم مصالحها الجوهرية ، هذه المصالح التى لن نسمح بأن تنازع أو تنافس فيها أية دولة أخرى »(٤٣) .

لعل هذا التقييم الدقيق للموقف الذى أدركه الوفد لم يكن من بين الاختيارات التى طرحها الدستوريون الذين أدركوا حجم مصالحهم ، ولذا فقد راحوا يروجون لسياستهم على أساس أن الاستقلال قد أصبح حقيقة واقعة ، ولم يعترفوا بتصادم المصالح المصرية البريطانية بل راحت زعامة الحزب تبرر كثيرا من السياسات البريطانية التى تهدر كل معانى الاستقلال ولا بأس من أن يصرح محمد محمود قائلا « مبدأنا العمل على استقلال مصر عن طريق المسالمة »(٤٤) ، أما عبد العزيز فهمى فقد اعتقد أن الاستقلال لا يتعارض مع الاتفاق القائم على عدم تعارض المصالح وتساءل : هل مصلحة الانجليز فى الدفاع عن القنال وعن مصر تتنافر مع مصلحتنا وأجاب قائلا : اللهم لا .. أن القنال لنا بعد قليل وأن توافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا(٤٥) .

بعكس سعد زغلول الذى رفض أن يسمى الأشياء بغير مسمياتها حينما أوكلت إليه مهمة مفاوضة ماكدونالد حيث طالب بزوال كل سيطرة بريطانيا على مصر بما فى ذلك إشراك بريطانيا بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس(٤٦) .

وهكذا تعرضت قضية الاستقلال لقدر هائل من المزايدات ولم يعد الخطاب السياسى يتناسب وواقع القضية ، ومن ثم فلم تكن البرامج الحزبية تمثل ثوابت أساسية ولذا فقد تعارضت التفسيرات التى راحت القوى السياسية تتبارى فى إعلانها مما أضر بالقضية الوطنية بشكل واضح .

وإذا كان مفهوم الاستقلال قد اختلف وفقاً للتفسيرات المتباينة التى طرحتها الأحزاب المصرية إلا أن ابرام معاهدة ١٩٣٦ قد طرح تحديدا جديدا لمفهوم الاستقلال ، لذا فإن حزباً كالهيئة السعدية اعتبر الاستقلال قد تحقق فعلا ، ومن ثم فقد نص فى برنامجه على صيانة هذا الاستقلال وحمايته(٤٧) .

وعندما اضطر السعديون إلى طرح خطتهم لم يقدموا برنامجا محددا ، وإنما اكتفوا بما ورد فى خطب زعمائهم من أهمية العمل على تحقيق أسباب الاتحاد والتعاون والتضامن بين سائر المصريين وتعبئة قوى الشعب للقيام بأعباء الاستقلال(٤٨) .

لعل افتقاد برنامج الهيئة السعدية لطرح صيغة جديدة لمفهوم الاستقلال بمعناه الشامل

كان طبيعيا بحكم أن السعديين كانوا لا يزالون أعضاء فى الوفد الذى اعتبر معاهدة ١٩٣٦ من أعظم انجازاته ، ووصفت المعاهدة حينئذ بأنها معاهدة الشرف والاستقلال ، وتراجع النقراشى وأحمد ماهر عن هذا الاعتقاد يعد تناقضا لا يتناسب وخبرتهما السياسية إضافة إلى تعاملهما مع الانجليز منذ خروجهما من الوفد بما يتناسب وتطلعهما إلى أن يكون حزبهما بديلا عن الوفد . وهى حسابات تجعل السعديين أكثر حرصا على تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ وبالطريقة التى ترضى الانجليز ، ولعل موقف الهيئة السعدية من دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية يعد تأكيدا لهذا الخط(٤٩) .

أما مصر الفتاة فقد تجاوز طموحها حدود إمكاناتها الفعلية حيث نص فى برنامجها على تحقيق الاستقلال بمعناه الشامل ، حيث يرتبط الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى من خلال الاعتماد الكامل على النفس . ومن هنا كانت الدعوة إلى مشروع القرش ومساندة كل مشروعات طلعت حرب(٥٠) .

وإذا كان حزب مصر الفتاة قد أحدث صخبا كبيرا فى الحياة السياسية المصرية إلا أن افتقاد زعمائه إلى الخبرة السياسية الكافية قد أوقعهم فى كثير من الأخطاء بداية من ارتباطهم ببعض القوى المناهضة للدستور وانتهاء بمناصرتهم لألمانيا وإيطاليا خلال الحرب العالمية الثانية ، مما أفقد دعوتهم قدرا كبيرا من مصداقيتها ، ومن ثم فقد تعرضوا لكثير من مظاهر الاضطهاد والمطاردة .

لعل الحزب الاشتراكى المصرى كان من بين أكثر الأحزاب تشددا فى قضية الاستقلال حيث اغتبط لتعثر المفاوضات المصرية البريطانية وحدد برنامجه وسائل ثلاث لتحقيق الاستقلال :

أولها : تضامن الصحافة على ترك وسائل الشقاق .

ثانيها : توحيد السياسة الوطنية بألا يقبل مصرى تأليف الوزارة فى ظل الهيئة البريطانية .

ثالثها : الاتفاق على خطة الجهاد الوطنى المشروع تحت لواء وكيل الأمة سعد زغلول(٥١) .

وحرص الحزب أيضا على ربط قضية الاستقلال فى إطار الصراع ضد كل النظم الرأسمالية بهدف القضاء على أقليات المستعمرين الذين سلبوا حرية الشعوب(٥٢) .

وهكذا جاء الاستقلال ركنا أساسيا فى برامج كل الأحزاب بداية من الأحزاب الأكثر تطرفا فى الوطنية . وانتهاء بالأحزاب التى ربطت مصالحها بأعداء الاستقلال ، ومن ثم فقد اتسمت لغة الخطاب السياسى بقدر هائل من المزايدة فى محاولة لتحقيق قدر من التوازنات بين المصالح الشخصية والمبادىء الاستراتيجية ، وكان التباين واضحا بين الأحزاب التى صنعتها السياسة والأحزاب التى صنعت السياسة .

وعموما فقد استطاع الشعب المصرى أن يدرك بحسه الوطنى وفهمه البسيط للمسائل من هم القادرون على انجاز الاستقلال بمعناه الفعلى ، وهو ما يفسر عزوف الشعب عن مناصرة أحزاب مثل الشعب والاتحاد على الرغم من أنهم غالبا ما رفعوا نفس الشعارات التى كان يرفعها الوفد .

الامتيازات الأجنبية فى برامج الأحزاب

لقد كان موضوع الامتيازات الأجنبية فى مقدمة القضايا التى شغلت مساحة هامة فى محيط العلاقات المصرية البريطانية ، ولذا فقد أفرد تصريح ٢٨ فبراير أهمية خاصة لتلك القضية على اعتبار أنها تتعلق بمصالح الدول الأجنبية وثيقة الصلة ببريطانيا ، ولذا فقد رئى تأجيلها إلى أن يحين الوقت المناسب الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات لحماية المصالح الأجنبية بما فى ذلك حماية الأقليات(٥٣) .

ويلاحظ أن كل الأحزاب المصرية قد أعطت أهمية خاصة لتلك القضية باعتبارها عائقا يحول دون الحصول على الاستقلال بمعناه الحقيقى على الرغم من تقدير الأحزاب لأهمية المحافظة على حقوق الأجانب ، ولذا فإن مشروع الوفد الذى قدمه سعد زغلول (١٧ يوليو ١٩٢٠) ردا على مشروع ملنر تضمن أربع مواد يمكن أن تكون برنامجا قوميا لحل مشكلة الامتيازات لعل من أهمها اعتراف الوفد بحق بريطانيا فى تمثيل الدول الأجنبية لمدة قد تصل إلى خمس عشرة سنة ، ثم ينظر فى المساس الحاصل بسيادة مصر بسبب ما للأجانب من امتياز فى التشريع والقضاء حيث يصبح من حق مصر رفع هذه المسألة لو تعذر حلها إلى عصبة الأمم(٥٤) .

واللافت للنظر أن موقف الوفد من قضية الامتيازات لم يكن يتناسب وتشدده فى جميع المطالب الوطنية الأخرى على الرغم من أن موضوع الامتيازات يعد عقبة حقيقية تحول دون الحصول على الاستقلال الفعلى ، ويبرر أحد أقطاب الوفد بحجة تعذر إلغاء الامتيازات وإلغاء الحماية فى وقت واحد مما يجعل الأوروبيين والانجليز صفا واحدا فى مقاومة الأمة المصرية(٥٥) .

ولعل هذا التفسير قد يبدو مقبولا لو أن الامتيازات لا تتعارض مع الاستقلال وإنما كان تغلغل الامتيازات فى الاقتصاد والتشريع والقضاء من أهم المعوقات التى تحول دون الاستقلال بمعناه الفعلى . أما ما يقال من أن تعديل الامتيازات أو أوالغاءها بالمساومة والحزم ليس بالمطلب العسير على السياسة المصرية فهو أمر قد يبدو مقبولا فيما لو بقيت الامتيازات كما هى أما أن تضع بريطانيا نفسها بدلا من الدول صاحبة الامتيازات باعتبارها قادرة على حماية هذه الحقوق فهو أمر يضاعف من الوجود البريطانى ويعزز من سيطرته الحقيقية .

ويبدو أن سعد زغلول قد أدرك هذه الحقيقة ولذا فقد عاد فى مفاوضاته مع ماكدونالد (أكتوبر ١٩٢٤) وعدل عن خطته ، حيث أصر على عدم حق بريطانيا فى حماية حقوق الأجانب(٥٦) .

لقد أدرك سعد زغلول أن سياسة التشدد تتناسب والتصلب البريطاني ولذا فإن تراجعه عن الاعتراف لبريطانيا بحماية حقوق الأجانب يعد عودة إلى الموقف الصحيح الذى سجل به نهاية مشرفة لمفاوضاته مع الانجليز .

لم يستند موقف الوفد من قضية الامتيازات إلى برنامج مكتوب اعتمادا على الدبلوماسية المرنة أحيانا والمتشددة فى معظم الأحيان ، ولذا فقد تباينت سياسته بداية من محادثات ملنر وانتهاء بمعاهدة ١٩٣٦ ، التى نص فيها على أن نظام الامتيازات القائم لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذا فقد تقرر (نزولا على رغبة مصر) إلغاء هذا النظام والموافقة على الترتيبات الواردة بهذا الخصوص(٥٧) .

لقد كان هذا الموقف اقرارا حقيقيا من جانب بريطانيا بأن نظام الامتيازات لم يعد يلائم روح العصر على الرغم من أن ذلك لم يكن يمثل حلا نهائيا للمشكلة وإنما كان تأجيلا لها .

وإذا كان حزب الوفد قد حدد سياسته من تلك القضية وقطع فى سبيل حلها شوطا كبيرا إلا أن حزبا آخر كالأحرار الدستوريين لم يبد اهتماما كبيرا بتلك القضية ، التى أغفلها تماما فى برنامجه على الرغم من أن رئيس الحزب قد تناولها فى إحدى خطبه باعتبارها نظاما عتيقا لم يعد يتفق والمبادىء الحديثة ، واقترح أن تكون موضوعا لمحادثات مستقلة بين مصر والدول ذوات الامتيازات(٥٨) .

وإذا كان الأحرار الدستوريون لم يعولوا كثيرا على قضية الامتيازات كموضوع مستقل عن القضية الوطنية إلا أن رؤيتهم تقترب من رؤية الحزب الديمقراطى المصرى (١٩١٨ - ١٩٢٣) الذى تكاد تتطابق وجهة نظره مع وجهة نظر الوفد حيث اعترضوا على تخويل بريطانيا حق التدخل فى الشئون المصرية باسم الدول صاحبة الإمتيازات على اعتبار أن انفراد انجلترا بهذا الحق معناه أن يصبح من حقها عدم التنازل عن هذا الحق إضافة إلى أن هذه الدول لا يجوز لها التنازل عن امتيازاتها مباشرة لمصر دون موافقة انجلترا وهذا باطل ، لأن انجلترا تتفاوض مع الدول بشأن الامتيازات على قاعدة الحماية التى أعلنتها سنة ١٩١٤ ومصر وحدها هى التى تملك حق إقرار تنازل واحدة أو أكثر من الدول الأجنبية عن حقوقها للغير(٥٩) .

ويبدو أن معظم الأحزاب المصرية قد اعتبرت قضية الامتيازات مرتبطة بشكل أساسى بقضية الاستقلال ، ومن ثم فلم يرد بها نص مستقل فى برامج معظم الأحزاب ، حيث وردت أحيانا ضمن السياسة الخارجية للأحزاب ، وأحيانا أخرى ضمن الحديث عن الاستقلال كما حدث فى برنامج الهيئة السعدية الذى أشار إلى أهمية استقلال البلاد ومحو كل أثر للاحتلال الأجنبى(٦٠) .

أما الأحزاب الأخرى كحزب الشعب والاتحاد وجميع الأحزاب الأيديولوجية (الاشتراكى - الشيوعى - حزب العمال) فلم تقدم تصورا عمليا لقضية الامتيازات حيث اكتفى حزب الشعب بمجرد النص على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، ولعله قد أدرك أهمية

روابطه بالأجانب ولذا فقد قرن ذلك بأهمية المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين المصريين والأجانب(٦١) .

وهكذا اكتفى الحزب بمجرد هذا التصريح ، الذى لم يقصد منه على ما يبدو إلا أن يكون له برنامج كبقية الأحزاب وهو ما يتفق مع سياسة الحزب وظروف نشأته وخصوصية علاقته بالقصر والانجليز . أما حزب الاتحاد فقد نص فى برنامجه على أهمية التفاهم مع الدول صاحبة الامتيازات لا لإلغائها ولكن للاستعاضة عنها بنظام آخر يطمئن الأجانب ولا يتنافى مع الاستقلال(٦٢) .

والتساؤل الذى يمكن أن يطرح نفسه : كيف يمكن وضع نظام جديد للامتيازات يطمئن الأجانب ولا يتنافى مع الاستقلال .

والقراءة الدقيقة لهذا النص تلفت النظر إلى أن هذا الموضوع لم يكن من بين الأولويات التى يتبناها الحزب ولعل ذلك يتفق مع فلسفة الحزب وظروف تكوينه .

أما الحزب الاشتراكى المصرى فلم يرد فى برنامجه شىء عن قضية الامتيازات(٦٣) لكن عندما تغير اسمه إلى الحزب الشيوعى المصرى اضطر لوضع برنامج جديد نص فيه صراحة على ضرورة إلغاء الامتيازات باعتبارها متعارضة مع كل مظاهر الاستقلال(٦٤) إلا أنه لم يقدم تصورا عمليا لهذا الالغاء ، بينما قدم البرنامج جوانب اقتصادية واجتماعية احتلت مساحة هامة فاقت بشكل ملحوظ الجانب السياسى .

أما حزب مصر الفتاة فعلى الرغم من تشدده فى كل المطالب القومية لدرجة الدعوة إلى اعلان الثورة على الانجليز الذين لم يكترثوا بمصر الفتاة على اعتبار أنها لا تمثل ثقلا كبيرا(٦٥) ، إلا أن القضية لم ترد فى برنامجهم كموضوع أساسى ، وإنما وردت ضمن المطالبة بالاستقلال بمعناه الشامل .

وحينما سافر أحمد حسين وفتحى رضوان (١٩٣٥) إلى لندن وانضم إليهما مصطفى الوكيل وأعدوا مذكرة تقدموا بها إلى الحكومة البريطانية تضمنت العديد من المطالب الوطنية من بينها إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة(٦٦) .

لقد كانت الامتيازات الأجنبية قيدا يهدد سيادة مصر وسلطانها فى التشريع والقضاء والمالية والإدارة بهدف حماية الأجانب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم ولكنها توسعت بشكل مكن الأجانب من الحصول على مزايا نالوها بالعرف والعادة والتفسيرات التعسفية إلى أن تمكنت حكومة الوفد من دعوة الدول صاحبة الامتيازات إعمالا للمادة الثالثة عشرة من معاهدة ١٩٣٦(٦٧) .

وتحدد يوم ١٢ أبريل ١٩٣٧ موعدا لعقد المؤتمر فى مدينة « مونترو » السويسرية واعترفت الدول صاحبة الامتيازات بحق مصر الكامل فى الغاء هذا التميز الذى لم يعد يتناسب وروح العصر مع بقاء المحاكم المختلطة إلى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ وهى المدة التى سميت بفترة الانتقال وبانتهائها ألغيت كل مظاهر الامتيازات الأجنبية تماما .

الدستور فى برامج الأحزاب

لقد عنيت الأحزاب المصرية منذ العشرينات من هذا القرن عناية خاصة بقضية الدستور ، ومنذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ووفقا لهذا التصريح فقد أصبح من حق الملك فؤاد إنشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى ظل حكومة مسئولة(٦٨) .

وتشكلت لجنة فى ظل وزارة ثروت باشا (٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) أنيط بها وضع دستور برئاسة حسين رشدى لم ير الوفد فى تصريح ٢٨ فبراير ما يحقق طموحات الأمة ولذا فقد شن حملة ضارية عليه بما في ذلك لجنة الدستور التى أسماها سعد زغلول « لجنة الأشقياء » . ونعتها بعض الوفديين بأنها لا تفقه فى القانون شيئا(٦٩) .

لقد اعتقد الوفد أن إبعاده عن المشاركة في عمل اللجنة هو إبعاد لسلطة الأمة وأن انفراد الأحرار الدستوريين وأعوانهم بهذا العمل الوطنى الكبير سيضيع حقوقا كبيرة للأمة ، حيث يكون الدستور فى النهاية سيفا مسلطا على رقاب الشعب .

وإذا كان الدستوريون قد حرصوا على إبراز أهمية الدستور إلا أن تقديرهم له قد ارتبط بتفسيراتهم لنصوصه بما يخدم أهدافهم ولعل مقصدهم من سلطة الأمة هو سلطة ممثليها من كبار العائلات ومن فى حكمهم ممن يملكون فى نظرهم مؤهلات النيابة عن الأمة وتأكيدا لأهدافهم فقد اشترطوا نصابا ماليا خاصا كشرط لعضوية مجلس النواب .

لم يكن الوفد قد حدد بعد تصورا دقيقا للدستور المقترح إلا أنه لم يستبشر خيرا بعمل اللجنة المخولة لهذه المهمة إدراكا منه بأن الدستور المقترح بحكم علاقة الدستوريين بالقصر سيعطى صلاحيات للملك تفوق حقوق الأمة ، ولذا فقد أرادها الوفد معركة ضارية على اعتبار أن القضية تمثل جوهر الحياة الديمقراطية الجديدة ، ولذا فقد راحت الصحف الوفدية تتهم لجنة الدستور صراحة وقبل أن تنتهى من عملها بأنها تتشيع لحقوق الملك على حساب الأمة التى يمثلها الوفد تمثيلا حقيقيا .

وعلى حد تعبير أحد أقطاب الوفد « لو كانت لجنة الدستور تلتفت إلى ما حولها لترى رأى الأمة فيها ، ودرجة اهتمامها بدستورها لأخجلها هذا الفتور حيث بدا على الناس السأم من هذه المهزلة السمجة »(٧٠) .

لقد اتسعت المعركة بين الوفد والأحرار الدستوريين بشكل تجاوز كل حدود الموضوعية وخصوصا بعد أن صدرت صحيفة السياسة (لسان حال الأحرار الدستوريين) وتبنت الدفاع عن الدستور الجديد مؤكدة أنه لا نظير له بين دساتير العالم(٧١) .

وإذا كانت حملة الوفد على الدستور قبل إصداره تعكس طبيعة الخلاف بين أنصار سعد وأنصار عدلى إلا أن تشكيل اللجنة لم يكن يوحى بخروج دستور يحفظ حقوق الشعب فى الوقت الذى بدأت فيه بوادر خلاف بين ثروت والملك حول مبدأين أساسيين :

أولهما : الأمة مصدر السلطات .

ثانيهما : أن الوزارة مسئولة أمام البرلمان .

في الوقت الذى ظهرت فيه بوادر أخرى للخلاف بين ثروت والانجليز حول نصين من نصوص مشروع الدستور :

أحدهما أن يكون لقب الملك (ملك مصر والسودان) .

والآخر ما جاء فى المشروع من أن نظام الحكم فى السودان يقرر بقانون خاص .

وفى الوقت الذى حمل فيه الوفد على ثروت باشا وحكومته ، كانت ضغوط القصر والانجليز تنذر بمواجهة يصعب على الحكومة تحملها ، لذا قرر ثروت تقديم استقالته (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢)(٧٢) .

وإذا كان الملك فؤاد قد انفرد باختيار وزارته الجديدة (وزارة محمد توفيق نسيم ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢) دون أن يترك فرصة لتدخل اللنبى إلا أن الإدارة البريطانية قد رأت فى إبعادها عن المشاركة فى اختيار الوزارة الجديدة ما يحقق مصلحتها على اعتبار أن اختيار وزارة لا شبهة فى التأييد البريطانى لها قد تكون أكثر استعدادا لتقديم تنازلات دون خشية اتهامها بالخيانة ، اضافة إلى حرية اللنبى فى ممارسة ضغوطه على وزارة لم يؤخذ رأيه فى تشكيلها .

لقد كانت تقديرات الإدارة البريطانية فى محلها حيث قبل نسيم الضغوط البريطانية ونزل على رغبة الانجليز فى حذف النصين موضع الخلاف من الدستور ثم استقال ليحل مكانه يحيى ابراهيم باشا الذى أبدى قبولا لما هو أكثر من مجرد تعديل الدستور خدمة للمصالح البريطانية(٧٣) .

وعلى الرغم من حملة الوفد على الدستور الجديد (١٩٢٣) إلا أنه بمجرد إقراره اعتبره الوفد بمثابة المرجعية الشرعية بحكم كونه يمثل الحد الأدنى للمطالب القومية ولذا فقد قبل دخول الانتخابات النيابية على أساسه باعتبارها الوسيلة العملية المتاحة لمجيء الوفد الى الحكم كدليل قاطع على أنه المعبر الحقيقى عن الشعب .

ومنذ ذلك الوقت أصبح تفسير نصوص الدستور بين الوفد ومعارضيه قضية أساسية وخصوصا المادة ٤٨ التى تقر بحق الملك فى تولى سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم تضاعف الصراع بين حكومات الوفد المتعاقبة وبين القصر حول تفسير هذا النص .

لقد كانت حكومة سعد زغلول (٢٨ يناير ١٩٢٤) التى تولت الحكم وفقا لدستور ١٩٢٣ من أقدر الحكومات التى حرصت على إرساء تقاليد دستورية ثابتة ولذا فقد أوقعها ذلك فى العديد من التصادمات مع الملك ، لكن استناد الوفد إلى قاعدة شعبية شبه كاسحة قد أقنع الملك بضرورة التريث خوفا من مصادمات قد لا يضمن عقباها .

وبالرغم من أن الوفد لم يضع برنامجا محددا لكثير من القضايا القومية إلا أن قضية الدستور ومنذ إصداره (١٩٢٣) كانت تمثل موقفا مبدئيا فى برنامج الوفد بعكس الأحرار

الدستوريين الذين أبدوا عناية خاصة بالدستور نظريا لدرجة أنهم نعتوا أنفسهم باسمه ونص في برنامجهم على أهميته على اعتبار أنه اختيار للأمة ، وأنه طريق الحكم اللائق بأمة عريقة وبرروا التعجيل بإصدار الدستور حيث يعول عليه فى معالجة القضية المصرية برمتها(٧٤) .

وإذا كان البرنامج الحزبى يعد وثيقة التزام بين قيادة الحزب وقاعدته إلا أن الأحرار الدستوريين قد تجاوزوا نص البرنامج المعلن حينما اتيحت لهم فرصة الحكم ، وكانوا من أكثر القوى السياسية افتراء على الدستور وإهدارا لمبادئه ولم يتورعوا عن تبرير هذا الاجراء بحجة « أن الشعب مضلل لا يمكن أن يحكم على الأشياء حكما سليما »(٧٥) .

ولم يعترف الدستوريون بأنهم قد تجاوزوا الدستور حتى حينما أعادوا العمل بقانون المطبوعات الصادر سنة ١٨٨١ الذى ترتب على العمل به توقف غالبية صحف المعارضة ومزيد من التجاوزات الدستورية وإعمالا بمقولة أنه لا حماية للسفهاء فقد أصدرت الحكومة القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ الذى يحظر الاجتماعات(٧٦) .

وعلى الرغم من كل ذلك فلم تعترف الحكومة بأنها ضد الحياة النيابية وبررت تعطيل البرلمان بحجة وقف ما أسمته « الدجل السياسى »(٧٧) ، فى الوقت الذى راح فيه محمد محمود يقسم بالأيمان المغلظة بأن الدستور (هو الكفيل بتأمين الشعب وأنا ديمقراطى بطبيعتى(٧٨) ، مما دفع برجل كالعقاد إلى التعليق بسخريته على تصريحات محمد محمود قائلا « لم تكتب له المتانة فى جسم ولا رأى ولا خلق ولا يد له فى الأمر وما نعرف له من الوصف إلا أنه الديكتاتور المسكين »(٧٩) .

وهكذا يبدو التباين الواضح بين البرنامج النظرى الذى هو أقرب إلى الخطاب السياسى وبين الممارسة العملية ، فبينما كانت قضية الدستور أكثر وضوحا فى برنامج الأحرار الدستوريين إلا أنها كانت أكثر إهدارا فى ممارستهم العملية ، وبينما كان الوفد أقل صخبا من الدستوريين فى الحديث عن الدستور إلا أنه كان أكثر التزاما به كوثيقة قومية يجب أن تحترم .

ولذا فإن دراسة البرامج الحزبية على ضوء نصوصها فقط لا يقيم دليلا قاطعا على فلسفة الحزب وسياسته ، وإنما التجربة العملية والممارسات الفعلية هى البرنامج الحقيقى للأحزاب المصرية .

والمتتبع لكثير من الأحزاب التى افتقدت نبض الشارع المصرى يشعر بهذه الحقيقة فإن حزبا كالاتحاد على الرغم من دوافع نشأته حيث ارتبط بالقصر بهدف خلق قدر من التوازن بين الوفد والأحرار الدستوريين(٨٠) ، إلا أنه لم يتورع عن أن يعلن فى برنامجه أن الدستور هو المرجعية الأساسية لسياسته ، وعلى الرغم من ذلك فقد كان الهدف الحقيقى أن يكون القصر ـ وليس الدستور ـ هو المرجعية الأساسية فى الحكم ويمكن تلمس ذلك من ظروف نشأة الحزب وأشخاص أعضائه والهدف الحقيقى من قيامه ، حيث انحصرت مهمته فى ترسيخ النزعات الاستبدادية للملك فؤاد ، وهى نفس المهمة التى قام من أجلها حزب

تسمى بـ « حزب الشعب » (نوفمبر ١٩٣٠) بينما كان أكثر عداء للشعب ومن أكثر القوى السياسية تجاوزا للدستور وإهدارا لمبادئه فى الوقت الذى نص فى برنامجه على احترام النظام والدستور والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش وضمان استقلال القضاء(٨١) .

لم تحظ حكومة مصرية بعداء وغضب شعبى كما حظيت حكومة اسماعيل صدقى (رئيس حزب الاتحاد) حيث كان أكثر رؤساء الحكومات المصرية جرأة على الدستور وإهدارا لقيمه . فقد أصدر مراسيم قضت بتأجيل جلسات البرلمان وتعطيل الدستور واستبدال دستور ١٩٣٠ به ، الأمر الذى أهدر كل حقوق الأمة ودعم سلطة القصر مما جعله دستورا ملكيا أكثر منه شعبيا وعلى حد تعبير أحد المعاصرين « لقد كان دستور ١٩٣٠ دستورا ملكيا بينما كان دستور ١٩٢٣ دستورا شعبيا »(٨٢) .

واللافت للنظر أنه على الرغم من افتقاد هذا الحزب لكل مقومات الأحزاب الحقيقية ومعاداته لكل مشاعر الشعب إلا أن رئيسه زيادة فى السخرية أسماه بحزب « الشعب » وسمى صحيفته « الشعب » أيضا .

لقد اتخذ الدستور مكانا بارزا فى برامج الأحزاب إلا أن درجة التباين كانت واضحة فى الممارسات العملية . فبينما كان الدستور وسيلة الوفد للوصول إلى الحكم مع محاولة تفسير بنوده وفقا لرؤيته التى استمدت مصداقيتها من الاجماع الشعبى إلا أن إهدار الدستور وتعطيل بنوده كان وسيلة أحزاب الأقلية للوصول إلى الحكم ولم تكن ثمة وسيلة أخرى للوصول إلى الحكم إلا العبث بنصوص الدستور اعتمادا على سلطة القصر أحيانا ، ونفوذ الانجليز فى أحيان أخرى .

أما الأحزاب التى لم يتح لها الوصول إلى الحكم كالأحزاب الأيديولوجية فلم يحظ الدستور فى برنامجها بأهمية تذكر ولم يكن من بين القضايا التى شغلت أهمية كبيرة فى خطابهم السياسى ، ولعل انصراف هذه الأحزاب إلى الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية اضافة إلى تعرضهم لكثير من الضغوط والمطاردة الحكومية . كل ذلك قد دفع هذه الأحزاب إلى العمل السرى الذى انحصر فى كثير من تفاصيل الحركة الشعبية والعمالية بهدف خلق كوادر قادرة على ممارسة حقوقهم السياسية والاقتصادية .

وعلى الرغم من أن حزبا كالحزب الاشتراكى المصرى قد تضمن برنامجه الكثير من القضايا السياسية ، إلا أن قضية الدستور لم يرد لها ذكر فى برنامج الحزب(٨٣) .

وحينما تقرر تغيير اسم الحزب الى الحزب الشيوعى المصرى (٢٦ نوفمبر ١٩٢٢) وبداية من عام ١٩٢٣ أصدر الحزب برنامجا جديدا ، وفى الوقت الذى كانت فيه قضية الدستور تعد من أهم الموضوعات المطروحة إلا أنه من الملاحظ أن برنامج الحزب لم يشر إطلاقا إلى تلك القضية مكتفيا بالاعلان عن مجموعة من المبادىء العامة ، التى تناولت فى مجملها أهمية التضامن الوطنى مع عدم الاشارة إلى غالبية القضايا القومية التى نجمت عن تصريح ٢٨ فبراير وهو ما يفسر فشل الحزب فى الحصول على شعبية

مناسبة ، إضافة إلى عدم انسجام برنامجه مع الواقع المصرى ، حيث اتخذ مسلكا يساريا لا يتفق وخصوصية المجتمع المصرى اعتمادا على قضية الصراع الطبقى(٨٤) التى تضاعف الاهتمام بها بشكل فاق الاهتمام بقضية التحرر الوطنى ، إضافة الى أن معظم أعضاء الحزب الشيوعى كانوا من الأجانب ومن ثم فقد ظل نشاطهم هزيلا لم يؤثر فى المجتمع المصرى تأثيرا يتناسب وحجم الصخب الذى أحدثوه فى الشارع المصرى .

وفى منتصف ١٩٢٣ لم يستطع الحزب أن يتغافل القضية على اعتبار أنها قد أصبحت مطلبا قوميا ولذا فقد أصدر الحزب بيانا ندد فيه بدستور ١٩٢٣ دون أن يحدد النقاط التى يعترض عليها ويرى أنها تتعارض مع مصالح الجماهير(٨٥) ، وهو ما يضاعف من قناعتنا بأن الدستور لم يكن هدفا ولا مطلبا للحزب الشيوعى الذى طالب بمقاطعة الانتخابات وفقا لدستور ١٩٢٣(٨٦) ، والحقيقة أن قبول الوفد دخول الانتخابات كان أقوى من أية مقاطعة .

ولم يختلف موقف حزب العمال المصرى الذى أنشىء فى مطلع الثلاثينات عن الأحزاب اليسارية الأخرى فيما يتعلق بالدستور ، حيث لم يرد فى برنامجه شىء عن القضية بينما أبدى اهتماما ملحوظا بالقضايا الشعبية والمهنية وعندما أعيد وضع برنامج جديد للحزب (٣١ أغسطس ١٩٤٦) تصدرت قضية الدستور قائمة القضايا العامة باعتبارها من أهم دعائم العمل الوطنى(٨٧) .

وعلى الرغم من ذلك فلم يحقق الحزب تقدما ملحوظا وانحصر معظم نشاطه فى محاولة إصلاح أوضاع العمال لكن كان استمرار عباس حليم رئيسا للحزب من أهم العوامل التى افقدت برنامج الحزب أهميته .

ويلاحظ أن حزب العمال كغيره من الأحزاب اليسارية الأخرى لم يبد اهتماما ملحوظا بالقضايا الوطنية الكبرى ، ولم تكن من بين أولويات برنامجه الذى ركز على مشاكل العمال مهنيا وتثقيفيا .

وهكذا لم يكن موضوع الدستور من بين أولويات الأحزاب الأيديولوجية ، حتى حزب مصر الفتاة لم يشر فى برنامجه إلى الدستور ، ولا إلى أهميته مكتفيا برفع شعارات افتقدت فى مجملها الرؤية الثاقبة التى تصلح لكى تكون برنامجا حقيقيا .

أما الحزب الوطنى بحكم شعاره التقليدى « لا مفاوضات إلا بعد الجلاء » فقد رفض كل ما تمخض عن تصريح ٢٨ فبراير حتى معاهدة ١٩٣٦ لم ير الحزب أنها تحقق كل الطموحات الوطنية ولذا فقد وقف منها موقف العداء رافضا كل النتائج التى ترتبت عليها .

وعلى ضوء كل ما سبق يمكن تحديد عدة ملاحظات :

أولا : أن كل الأحزاب الأيديولوجية قد تحفظت على الدستور ولم تتحمس له كمطلب شعبى وإذا كانت لم تبد ذلك صراحة إلا أن صمتها المريب لا يمكن تفسيره إلا فى ضوء توجهاتها وميولها الاستبدادية ، ومن ثم فلم تهتم بالدستور خصوصا وأنها لا تستند إلى قاعدة شعبية تؤهلها للوصول إلى الحكم ولذا فلن تستفيد من الدستور .

ثانيا : لقد تعرضت قضية الدستور لأكبر قدر من المزايدة ، فبينما تناولتها برامج معظم الأحزاب على اعتبار أنها الأساس لكل القضايا الوطنية ، إلا أن التباين كان واضحا بين الشعارات المعلنة والممارسات العملية وكانت أحزاب الأقلية أكثر جرأة على إهدار الدستور والعبث بنصوصه .

ثالثا : بحكم أن الدستور كان مجرد نصوص تكتسب أهميتها ومصداقيتها من التجربة العملية لذا فقد دار صراع عنيف حول تفسير بنود الدستور ، الذى فسره الوفد بما يخدم شعبيته ، بينما فسرته أحزاب الأقلية بما يحقق مصلحتها ومصلحة القصر وبينما كانت وسيلة الوفد للوصول إلى الحكم إهدار نصوصه وسيلة أحزاب الأقلية للوصول إلى الحكم أيضا ولذا فإن النصوص الدستورية لا تكتسب أهميتها من مجرد صياغتها ، وإنما من كيفية العمل بها وتفسيرها بما يحقق المصالح العامة .

السودان بين البرامج المعلنة والمواقف العملية

يبدو أن الوفد لم يكن قد حدد موقفه بشكل نهائى من قضية السودان إلى أن ألقى سعد زغلول أول خطبة سياسية (١٣ يناير ١٩١٩) عندما أضاف فى برنامجه قضية السودان للمرة الأولى ، حيث أعلن سعد « أن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة »[٨٨] .

على الرغم من ذلك فإن محادثات سعد / ملنر (١٩٢٠) لم تعتبر السودان جزءا من مصر حيث اقترح إرجاء مسألة السودان لكى تكون موضوع اتفاق خاص فى المستقبل[٨٩] .

وإذا كانت وجهة نظر اللورد ملنر عن السودان قد أخذت بفكرة المصالح المصرية إلا أنها حصرتها فى مياه النيل ولم تعترف بحقوق مصر التاريخية والسياسية فى السودان[٩٠] .

لعل التسليم بجعل السودان موضوعا لمحادثات منفصلة عن القضية المصرية يمكن التفاوض عليه مستقبلا يعد اقرارا من الوفد بأن السودان ليس جزءا من مصر ، وعندما استؤنفت المفاوضات (أكتوبر ١٩٢٠) تقدم الوفد باقتراح يتطابق مع وجهة نظر ملنر على أساس حق مصر فى أخذ كفايتها من المياه وان كان قد قرن ذلك بحق مصر وسيادتها على السودان[٩١] .

والحقيقة أن رؤية الوفد قد اتسمت بقدر من التناقض لأن السودان إذا كان جزءا من مصر كما سبق وصرح سعد زغلول ، فإن قضية المياه لا يجوز النص عليها إلا إذا كانت اتفاقية ١٨٩٩ هى الأساس الذى يعول عليه الوفد حرصا على المصالح المصرية البريطانية المشتركة .

ويبدو أن الوفد قد عدل من برنامجه تجاوبا مع المشاعر القومية المتنامية حيث كان من بين مبررات رفضه لتصريح ٢٨ فبراير أن بريطانيا احتفظت لنفسها بحق الاتفاق بشأن

السودان من خلال مفاوضات مستقلة وهو أمر لا يختلف عما ورد عن السودان فى مشروع ملنر ومن ثم فقد ربط الوفد مصر بالسودان باعتبارهما قضية واحدة مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع استقلالها استقلالا حقيقيا(٩٢) .

ويلاحظ أن نبرة التشدد قد تضاعفت فى محادثات سعد / ماكدونالد (١٩٢٤) وخصوصا بعد أن أعلن ممثل الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات (٢٥ يونيو) بأن بريطانيا لن تترك السودان بأى شكل ، ولن تسمح بتغيير الوضع القائم فى نظام السودان(٩٣) ، مما دفع بسعد زغلول إلى التصريح فى مجلس النواب « أن الأمة المصرية لن تتنازل عن السودان وأنه (سعد) على استعداد للتخلى عن الحكم فى مواجهة تلك التصريحات البريطانية المتشددة »(٩٤) .

وتجاوبا مع المشاعر السودانية شكل الوفد لجنة برئاسة حمد الباسل لجمع اكتتاب لإعانة السودانيين الذين أصيبوا خلال مظاهراتهم السلمية التى عبروا فيها عن رغبتهم فى الانضمام إلى مصر(٩٥) .

وأمام الضغط الشعبى تقدمت الحكومة المصرية بمذكرة احتجاج (١٥ أغسطس ١٩٢٤) تحمل الإدارة البريطانية المسئولية عن تفاقم الوضع بينما طرحت صحيفة السياسة فكرة إجراء استفتاء للسودانيين تحت اشراف هيئة محايدة(٩٦) .

واللافت للنظر أن حزب الأحرار الدستوريين قد تباين برنامجه فى تلك القضية فبينما نص صراحة على التمسك بعدم فصل السودان عن مصر(٩٧) إلا أنه قبل العمل بتصريح ٢٨ فبراير الذى يقر لبريطانيا بحق خاص فى السودان ولذا فهم لا يعتبرون السودان جزءا من مصر بل يكتفون بحفظ السيادة المصرية عليه وهو ما يؤكد عزمهم على الاستغناء عن السودان كثمن لاستقلال مصر مما دفع بصحف الوفد إلى شن حملة على الأحرار الدستوريين على اعتبار أن اقحام السودان فى تصريح ٢٨ فبراير يعد اقحاما لا مبرر له يوجب إعادة النظر فى التصريح كاملا(٩٨) .

لقد رفض الانجليز نص المادتين ٢٩ و ١٤٥ من دستور ١٩٢٣ حيث أن المادة الأولى تلقب الملك بملك مصر والسودان والثانية تجعل أحكام الدستور تنسحب على مصر والسودان أيضا ، وقد رأى الانجليز فى هذين النصين ما يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير مما دفع صحف الوفد إلى اتهام الدستوريين بأنهم متواطئون على السودان ، الذى أهملته لجنة الدستور تماما(٩٩) .

وفى غيبة السودان من برنامج الحزبين الكبيرين ، فقد تعرضت القضية لقدر هائل من المزايدة ولعبت الصحف الحزبية دورا هاما ، حيث راحت صحف كل حزب تتهم الطرف الآخر بأنه المسئول عن ضياع السودان فى الوقت الذى رفضت فيه الحكومة البريطانية أى مساس بما ادعته من حق فى السودان ، بل هددت باخلاء السودان من المصريين إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك(١٠٠) .

لقد أراد الوفد عدم التقيد باتفاقية ١٨٩٩ أو تصريح ٢٨ فبراير فيما يتعلق بموضوع

السودان ولعل ذلك كان فى مقدمة العوامل التى عرقلت مفاوضات سعد / ماكدونالد وعجلت بنهايتها .

وفى معاهدة ١٩٣٦ لم يتغير وضع القضية السودانية ، حيث اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمد شرعيتها من اتفاقيتى ١٩ يناير و١٠ يوليو ١٨٩٩ مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل ، ويواصل الحاكم العام بالنيابة عن كل من الطرفين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين(١٠١) .

ولعل هذا الاعتراف الواضح باتفاقية ١٨٩٩ يمثل برنامجا حقيقيا لكل القوى السياسية التى اشتركت فى ابرام معاهدة ١٩٣٦ وهو ما يعد تراجعا واضحا لحزب الوفد حيث أصبح السودان مستعمرة انجليزية تحرسه قوات مصرية تحت إمرة الحاكم العام البريطانى ولم يعد ألزم لمصر من الاسكندرية ، كما كان يصرح سعد زغلول وكما كان يطالب الوفد فى مفاوضات ١٩٣٠ بإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ باعتبارها ممقوتة فى مصر وأن عدم الاستناد إليها يعد مطلبا قوميا لا يقبل التراجع(١٠٢) .

وإذا كان برنامج الوفد قد أقر بفكرة أن السودان جزء من مصر بداية من محادثات ملنر (١٩٢٠) إلا أن معاهدة ١٩٣٦ تعد تراجعا واضحا عن المواقف المبدئية التى سبق أن تمسك بها الوفد ، وإذا كان الوفد قد سبق له أن أخذ على الأحرار الدستوريين تهاونهم فى موضوع السودان الذى لا يعد من وجهة نظرهم جزءا من مصر ، بل يكتفون بمجرد السيادة المصرية عليه إلا أننى اعتقد أن المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ قد وحدت موقف الحزبين الكبيرين من المسألة السودانية .

وبداية من ١٩٤١ رأى الدستوريون ضرورة تعديل برنامجهم بحكم أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها ، وعكف عبد العزيز فهمى على دراسة برنامج كل الأحزاب السياسية واكتشف أن لا فرق بينها جميعا إلا أن لكل منها اسما خاصا ، لدرجة أنه فاتح النحاس فى حل الأحزاب السياسية والعودة إلى ما كان عليه الحال عام ١٩١٩ ولم يمانع النحاس شريطة أن تعود كل الأحزاب إلى حظيرة الوفد(١٠٣) ، وهو أمر يصعب تحقيقه .

ولعل كل الأحزاب المصرية قد أجمعت على حق مصر التاريخى فى السودان لكن كان للمهاترات السياسية وعمليات الاستقطاب من جانب القصر والانجليز أكبر الأثر فى إعاقة القضية الوطنية برمتها ، وعندما انتهت الحرب العالمية الثانية القى الدكتور هيكل (رئيس الحزب وقتئذ) خطابا فى الذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الحزب تعرض لبرنامج الحزب وصاغ من جديد الأهداف الوطنية التى كان من بينها وحدة مصر والسودان ومفاوضة بريطانيا على هذا الأساس(١٠٤) .

وإذا كان الدكتور هيكل قد أعاد صياغة برنامج الحزب استجابة للمتغيرات الجديدة وردد ما سبق وقاله عبد العزيز فهمى (١٩٢٥) « نحن لا نريد السودان كمستعمرة وإنما نريد أن يكون للسودان ما لمصر وعليه ما عليها باعتبارهما وحدة لا تتجزأ »(١٠٥) ، إلا أنه من اللافت للنظر أن القضية السودانية لم تحظ بأهمية تذكر عند طرح أفكار الدكتور هيكل

للمناقشة والتى أسماها « برنامج المستقبل » حيث تناول كثيرا من قضايا الاستقلال والدفاع والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .

وعلى الرغم من كل ذلك فقد ظل التباين واضحا بين البرامج النظرية والمواقف العملية التى حكمتها اعتبارات كثيرة بداية من التناقضات الهائلة التى عكست نفسها على الأحداث السياسية وانتهاء بالسلطات المحدودة التى كانت تحد من عمل الحكومات المتعاقبة ولذا فقد بقيت البرامج عبارة عن شعارات افتقدت بمضى الوقت قدرا هائلا من مصداقيتها .

وفى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ألقى عبد العزيز فهمى خطابا تناول فيه قضية السودان وطالب بتسويتها بما يضمن الحقوق المصرية وأشار إلى أن خطة الدستوريين هى عدم فصل السودان عن مصر إلا أنه وضع ذلك فى إطار من المصالح المصرية البريطانية المشتركة(١٠٦) .

وإذا كان برنامج الهيئة السعدية لم يفرد أهمية تذكر للمسألة السودانية بحكم مسئوليته عن معاهدة ١٩٣٦ إلا أن الحزب قد طرح كثيرا من الأفكار ، التى تتعلق بوحدة وادى النيل ، التى استحوذت على قدر هائل من الخطاب السياسى للهيئة السعدية وخصوصا حينما انتهت الحرب العالمية الثانية وتلقت حكومة النقراشى (٥ مارس ١٩٤٥) الدعوة لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو والاشتراك فى وضع ميثاق الأمم المتحدة ، واعتقد السعديون أن نصوص الميثاق الجديد تتيح تعديل معاهدة ١٩٣٦(١٠٧) .

لقد كان موضوع السودان فى مقدمة القضايا التى أراد النقراشى إعادة النظر فيها بما يحقق الجلاء ووحدة وادى النيل مع الإبقاء على التحالف مع بريطانيا التى أقلقتها هذه الدعوة كما أقلقتها فكرة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ مما كان سببا لرفض مقترحات النقراشى بحجة أن حكومته لا تمثل الأغلبية .

وعموما فإن المحك الرئيسى لدقة البرامج الحزبية يكمن فى الواقع التطبيقى الذى يخضع لاعتبارات تتصل بالعديد من القضايا الوطنية التى تحدد رؤية الحزب وفلسفته الموضوعية فى كافة قضايا العمل الوطنى .

أما حزب مصر الفتاة فتضمن برنامجه اهتماما خاصا بالسودان التى اعتبرها امتدادا طبيعيا واستراتيجيا لمصر ، ولذا فقد طالب بفتح أبواب الهجرة المصرية إلى السودان لنشر العلم فى ربوعه وزراعة الأراضى الصالحة للزراعة ، وعول الحزب أهمية خاصة على الأزهر لكى يقوم بدوره الدينى والحضارى فى حماية السودانيين بعد أن أصبحوا عرضة لنشاط المبشرين(١٠٨) .

ومزيدا من التعبير عن رغبة الحزب فى جعل السودان ومصر وطنا واحدا ناشد برنامج الحزب الشباب بأن يتمسكوا ببلادهم « مصر والسودان معا لا يتجزآن ولا ينفصلان(١٠٩) .

ومن أجل أن تصبح مصر امبراطورية شامخة فوق الجميع فعليها أن تحالف الدول

العربية وتتزعم الإسلام ولا يمكن أن يتحقق ذلك بغير السودان ، الذى لا حياة له بدون مصر ، كما رفع أحمد حسين حطابا إلى الملك فاروق طالبه بانشاء وزارة لشئون السودان بهدف تنميته سياسيا واقتصاديا واجتماعيا بحكم أن السودان هى أمل مصر فى حل مشكلتها السكانية(١١٠) .

لقد انفرد مصر الفتاة بانشاء مكتب خاص به فى السودان باعتباره جزءا أساسيا من الوطن الكبير ، كما أنشأ مكتبا آخر فى وادى حلفا مما أزعج السلطات البريطانية التى طاردت أعضاء مصر الفتاة واضطهدتهم بهدف القضاء على وجودهم فى السودان(١١١) .

لقد شغلت القضية السودانية مساحة هامة فى برنامج الحزب ، كما احتلت القضية أهمية كبرى فى الخطاب السياسى لمصر الفتاة لدرجة أنها أصبحت من المواقف المبدئية التى رفض الحزب أية مساومة عليها .

أما الحزب الاشتراكى المصرى فلم يبد اهتماما كبيرا بالقضية وإن كانت قد وردت فى برنامجه على استحياء شديد فى إطار الدعوة لتحرير مصر من نير الاستعمار واقصائه عن وادى النيل بأسره(١١٢) .

ويبدو أن الحزب قد أدرك هذا القصور ولذلك حينما تغير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى استدعى ذلك تغيير البرنامج والدعوة إلى إجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان وإن كان قد ربط ذلك فى إطار تحرر الأمم المستعمرة عموما(١١٣) .

لقد تصدر برنامج الحزب العمل على ربط الشعبين أحدهما بالآخر ليتمكنا معا من استثمار ثروتهما الطبيعية ويتعاونا معا على شن الغارة على مهتضميها سواء أكانوا وطنيين أو أجانب(١١٤) .

لعل تشدد الحزب الشيوعى فى ربط القضية المصرية السودانية بحركة التحرر العالمى بما يتناسب وتوجهات الحزب الشيوعى فى كافة المجالات القومية وهى رؤية يبدو أن الحزب قد طورها بعد أن انفصل عن الحزب الاشتراكى (٢٦ نوفمبر ١٩٢٢) .

لقد تبنى الحزب الشيوعى سياسة أكثر تطرفا حيث رفض دستور ١٩٢٣ وأسهم بدور أساسى فى الحركة العمالية وخصوصا حركة الاعتصامات مما دفع بحكومة سعد زغلول (١٩٢٤) إلى مطاردة الحزب والتضييق على نشاطاته ومحاكمة كثير من أعضائه إعمالا للمادة ١٠٨ من قانون العقوبات(١١٥) .

أما حزب العمال المصرى فلم يرد فى برنامجه شيء عن السودان واكتفى برنامج الحزب بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ولم يرد اطلاقا ذكر للقضايا السياسية(١١٦) ، وهو ما يدعونا إلى القول بأن حزب العمال المصرى كان تنظيما مهنيا أكثر منه تنظيما سياسيا ولعل ذلك راجع إلى توجهات الحزب وفلسفة وجوده التى أبدت اهتماما أساسيا بقضايا العمال ومشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وهى رؤية حكمتها العديد من الاعتبارات لعل فى مقدمتها درجة الوعى السياسى والظروف الاجتماعية والاقتصادية للعمال .

وعموما فإن القضية السودانية قد احتلت المرتبة الثانية بعد القضية المصرية حتى أثناء مفاوضات سعد / ماكدونالد وبالرغم مما أعلنه الوفد مرارا بأن السودان ألزم لمصر من الاسكندرية إلا أنها جاءت فى كل مراحل التفاوض المصرى البريطانى وكأنها مسألة مستقلة عن القضية المصرية نزولا على رغبة بريطانيا فى التمسك بما ادعته من حقوق مستمدة من اتفاقية ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ التى لم يكن لمصر دور فيها حتى اعلان الحماية نفسه لا يعكس حقوقا شرعية لبريطانيا .

وحينما استدرج الوفد إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ لم يتغير وضع السودان الذى أصبح مستعمرة بريطانية تحرسه جنود مصرية وجاءت المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مؤكدة حق بريطانيا المستمد من اتفاقية ١٨٩٩ مما يعد تراجعا واضحا عن برنامج سعد زغلول الذى لم يقبل التفاوض على أساس تلك الاتفاقية .

أما الحزب الوطنى فقد ظل متمسكا بمواقفه الثابتة « لا مفاوضات إلا بعد الجلاء » ولذا فقد رفض تصريح ٢٨ فبراير وكل ما ترتب عليه بما فى ذلك معاهدة ١٩٣٦ وخصوصا المادة ١١ التى سلمت لبريطانيا بما تدعيه من حقوق فى السودان(١١٧) .

الجانب الاجتماعى والاقتصادى فى برامج الأحزاب

على الرغم من أن غالبية الأحزاب المصرية قد حرصت على طرح رؤية اقتصادية واجتماعية متكاملة إلا أن الواقع العملى قد بدد كثيرا من مصداقية هذه الأحزاب ، التى أضاعت كثيرا من جهدها فى معارك حزبية اتسمت بقدر كبير من المزايدة .

ولعل ١٩٢٣ تعد البداية الحقيقية لاهتمام الأحزاب بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية حيث قبلت غالبية الأحزاب العمل بدستور ١٩٢٣ مما أتاح الفرصة لحزب كالوفد لكى يتولى الحكم فى أول انتخابات وفقا لدستور ١٩٢٣ ولذا فقد أتيح له أن يلتقط أنفاسه ولعلها كانت بداية لكى يعيد الحزب صياغة برنامجه بما يتناسب والمتغيرات التى ألمت بالقضية المصرية وقدم سعد زغلول لأول مرة ما أسماه بـ « بروجرام » الحزب حيث نص فيه على الاهتمام بالتعليم وتحسين الأحوال الاقتصادية والصحية(١١٨) .

وإذا كان ما أسماه سعد بـ « بروجرام » الحزب يعد نقطة تحول جديدة إلا أن ذلك لم يكن كافيا ، فلم يقدم رؤية تفصيلية تحدد سياسة الحزب ورؤيته الدقيقة فى كثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع القومى التى لم يسبق أن عنى بها الوفد كثيرا بحكم أن القضية السياسية منذ ثورة ١٩١٩ كانت موضع الاهتمام الأول ليس لدى الوفد فقط وإنما لدى كل القوى السياسية الأخرى .

واللافت للنظر أن كثيرا من القضايا لم يقدم لها الوفد رؤية تتناسب وأهميتها كقضية الفلاحين مثلا الذين أسهموا بشكل رائع فى ثورة ١٩١٩ إلا أن برنامج الوفد لم يتطرق إلى مشاكلهم ولم يقدم حلا يتناسب وحجم مشاكلهم التى فاقت كل مشاكل الطبقات الاجتماعية الأخرى ولم يعمل الوفد فى ظل الوزارة الشعبية الأولى (١٩٢٤) على إصدار تشريعات

تنهض بالفلاحين أو تحميهم من بطش طبقة كبار الملاك وإنما تركت أوضاع الفلاحين رهنا بمشيئة كبار الملاك(١١٩) .

ولعل حرص الوفد على إرضاء طبقة كبار الملاك بحكم تأثيرهم فى الريف المصرى قد حال دون إصدار تشريعات للفلاح المصرى قدرا من انسانيته التى أهدرت خلال سنوات القهر الطوال .

إلا أنه من الملاحظ أن قضية التعليم قد قفزت بشكل فاق كل الطموحات المتوقعة فى ظل حكومة الوفد (١٩٢٤) لدرجة أن العام الدراسى ١٩٢٥/٢٤ قد شهد تطورا هائلا فى عدد المدارس وصل إلى ١٦٪ وتضاعف عدد الطلاب بنسبة ٢٤٪ عن الاحصاء المماثل للسنة الدراسية ١٩٢٢/٢١ كما زادت النسبة المخصصة للتعليم فى ميزانية ١٩٢٤ إلى ٥,٨٪ بعد أن كانت فى سنة ١٩٢٢ ٢,٨٪ كما تبنت حكومة الوفد تنفيذ المادة ١٩ من الدستور التى تنص على أن يكون التعليم الأولى إلزاميا مجانيا لذا أنشأت الوزارة ١٢٧ مدرسة أولية ، كما شهدت نفس الفترة تطويرا شاملا فى نظام التعليم قدرت نفقاته بثلاثة ملايين من الجنيهات خلال فترة اقترحتها الحكومة من ١٩٢٥ حتى ١٩٤٨(١٢٠) .

وإذا كان التعليم الأولى قد شهد طفرة هائلة فى ظل حكومة الوفد ١٩٢٤ إلا أن التعليم الجامعى لم يحظ بنفس الأهمية ولعل ذلك يعد امتداداً لموقف سعد زغلول من الجامعة المصرية حينما كان وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٦ .

أما القضايا العمالية فلم تشغل حيزا هاما فى برنامج حكومة الوفد (١٩٢٤) على الرغم من المكانة التى تبوأها العمال منذ ثورة ١٩١٩ التى خرجوا منها أكثر وعيا بقضاياهم القومية والمهنية وراحوا يدافعون عن حقوقهم بوسائل تنظيمية كالاتحادات والنقابات ثم تطورت حركتهم بتنظيم إضراب فى جميع أنحاء البلاد تميز بالعنف لدرجة أن احتل العمال بعض المصانع مما دفع حكومة الوفد (١٩٢٤) إلى إخلاء المصانع بالقوة وقدم زعماء العمال للمحاكمة وقد لفت هذا الحادث نظر الوفد إلى خطورة ترك الحركة النقابية بعيدة عن نفوذه ولذا كان تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال بزعامة عبد الرحمن فهمى فى مارس ١٩٢٤(١٢١) .

ولم يمض وقت طويل حتى عمت النقابات جميع أنحاء البلاد حتى بلغ عددها مع نهاية ١٩٢٤ أكثر من مائة وعشرين نقابة ضمت نحو مائة وخمسين ألف عامل(١٢٢) .

وعلى الرغم من كثرة هذه النقابات إلا أن الوفد لم يتبن سياسة تشريعية تحمى حقوق هذا القطاع الهائل من المجتمع المصرى مكتفيا بمحاولات الاستقطاب من خلال المحامين الوفديين الذين عملوا كمستشارين للنقابات العمالية ولعل الوفد قد فوجىء بحركة الاعتصامات (١٩٢٤) ولذا كان رد فعل حكومته عنيفا لدرجة حل الاتحادات والنقابات العمالية ومصادرة الصحف والوثائق(١٢٣) .

وقد أرجعت حكومة الوفد حركة الاعتصامات إلى ما أسمته بالقوى المناوئة بهدف إفساد مشروع التفاوض مع بريطانيا وهى القضية التى كان الوفد يوليها كل اهتمامه بينما

كان يفتقد إلى الأفكار الاجتماعية القادرة على ترضية العمال ولعل ذلك كان دافعا لاعادة النظر تقديرا لأهمية الطبقة العاملة ولذا فقد تقرر انشاء لجان للتوفيق بين العمال وأصحاب العمل وإعادة دراسة مشاكل العمال على الطبيعة من خلال لجان تشكلت من النواب الوفديين بهدف سرعة حل المشاكل الاجتماعية الملحة(١٢٤) .

وإذا كان لم يقدر للوفد (١٩٢٤) تنفيذ التوصيات التى أقرتها تلك اللجان إلا أن حكومة محمد محمود (١٩٢٩) قد سعت إلى استقطاب العمال من خلال مشروع قانون تقدمت به إلى مجلس النواب ينظم العلاقة بين العمال وأرباب العمل وتقديم خدمات طبية مجانية للعمال وتحديد ساعات العمل وكذا تحديد سن الحدث وحق المرأة فى الحصول على أجازة بنصف أجر لمدة ثلاثة أسابيع وإنشاء إدارة مستقلة للفصل فى مشاكل العمال(١٢٥) .

وعلى الرغم من أن حكومة الوفد لم يقدر لها حل مشاكل العمال إلا أن الأعضاء الوفديين قد استطاعوا الحصول على موافقة البرلمان على العديد من القضايا الاجتماعية مثل جعل الأولوية فى بيع أطيان الحكومة لصغار الزراع وتشجيع حركة التعاون(١٢٦) .

لقد أدرك الوفد أهمية تحقيق توازن اجتماعى ولذا فقد اقترح بعض نواب الوفد فرض ضرائب تصاعدية على الأملاك والعقارات إلا أن غالبية الأعضاء الوفديين قد رفضوا هذا الاقتراح(١٢٧) ، الأمر الذى يؤكد حرص نواب الوفد على مصالحهم الخاصة أكثر من اهتمامهم بقضية التوازن إضافة إلى أن الوفد كان وراء القرار القاضى بدفع مائة وخمسين جنيها كتأمين للترشيح فى مجلس النواب وعندما اعترض بعض الأعضاء كان من رأى سعد زغلول أن الأحزاب تتولى دفع هذا المبلغ لمن لا يستطيعون دفعه(١٢٨) .

وعموما فإن الوفد لم يعمل على وضع سياسة اجتماعية تعبر عن مطالب الطبقات الاجتماعية المختلفة بما يتناسب والمتغيرات التى أحدثتها ثورة ١٩١٩ ولا يمكن لحكومة أن تمثل كل طبقات المجتمع إلا أن وضعت فى أولويات برامجها إعادة التوازن فى الخريطة الاجتماعية بما يحقق المصلحة لكل المجتمع .

حتى المرأة المصرية لم يعمل الوفد على تبنى قضيتها من خلال برنامجه بما فى ذلك حق النساء فى الانتخاب أو العمل على وضع تشريع يحقق مصالح المرأة ويصون حقوقها بل لم تكن قضية المرأة من بين القضايا التى عنى بها الوفد فى الوقت الذى كانت فيه المرأة المصرية قد قطعت شوطا كبيرا فى ميدان العمل العام بداية من ثورة ١٩١٩ ومرورا بالمؤسسات الاجتماعية والخيرية التى لعبت فيها المرأة دورا هاما فى العشرينيات والثلاثينيات مثل « المرأة الجديدة » و« مبرة محمد على » و« تحسين الصحة » إضافة إلى العديد من العيادات والمستشفيات والمدارس وملاجىء الأيتام فى شتى أنحاء البلاد(١٢٩) .

ولعل الوفد قد أدرك أهمية القضايا الاجتماعية والعمالية حينما راح يخوض صراعا مريرا مع أحزاب الأقلية فى الوقت الذى التف فيه العمال حول الوفد اعتقادا منهم بأنه القوة القادرة على التعبير عن قضاياهم القومية والمهنية ولذا فقد أعرب الوفد عن تقديره للعمال بقراره الذى اتخذه بتأسيس المجلس الأعلى للعمال مما سبب إزعاجا لأصحاب رؤوس الأموال لدرجة أن جريدة « الديلى تلغراف » وصفته بأنه أهم تطور سياسى ظهر فى مصر

منذ تصريح ٢٨ فبراير بينما حذر اسماعيل صدقى مما أسماه بتغلغل النفوذ الحزبى بين العمال الذى من شأنه أن يفسد على العمال أمرهم ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى ، كما أزعج هذا القرار أيضا عباس حليم الذى أعلن أن الوفد يريد إقحام « الاتحاد » فى السياسة على حساب مصلحة العمال(١٣٠) .

وإذا كان الوفد بمجرد أن انتهى من إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد استطاع أن يتلمس مصالح الطبقات المهنية المختلفة إلا أن طبيعة الصراع بين القوى السياسية قد انعكس بشكل لافت على قضايا التنمية مما أحدث جوا من الانقباض انعكس على كل مناحى الحياة وبحكم الانقلابات الدستورية التى استخدمها القصر لتحقيق مصالحة ، لذا فلم يتح للوفد فرصة تحقيق برامجه الاقتصادية والاجتماعية التى كانت قد بدأت تتبلور بشكل واضح عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦ .

وإذا كانت الحركة الصناعية والتجارية قد شهدتا نموا ملحوظا بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية ، إلا أن ذلك قد انعكس سلبا على الواقع الاجتماعى الذى شهد قدرا من التناقضات وتبلور الصراع الطبقى بشكل ملحوظ بسبب تباين الفوارق بين من يملكون ومن لا يملكون .

وتدهورت الأوضاع الصحية لدرجة أنه عند فحص طلاب الجامعة لم يوجد من بينهم من يصلح للخدمة العسكرية سوى نسبة لا تزيد على السدس وبلغ عدد المصابين بالرمد الحبيبى مثلا ١٤,٥٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٩٠٪ بينما بلغ عدد المصابين بالبلهارسيا ١٢,٠٠٠,٠٠٠ أى بنسبة ٧٥٪ ومن خلال بحث أعده الدكتور عبد الواحد الوكيل قال « إذا جمعنا أمراض المصريين لوجدنا جملتها أكثر من خمسين مليونا بحيث أن نصيب كل شخص ثلاثة أمراض فى وقت واحد »(١٣١) .

وإذا كانت حكومات الوفد المتعاقبة قد بدأت تدرك بشكل ملحوظ العلاقة بين الظروف الاجتماعية وحركة التنمية الاقتصادية ومن ثم بدأ الخطاب السياسى للوفد يتسم بقدر من الموضوعية فى محاولة جادة لصياغة برنامج اجتماعى واقتصادى يتناسب وتطلع الشعب المصرى إلى الوفد إلا أن إقدام الملك فاروق على العبث بالدستور ، وإقالة الحكومات الوفدية كلما أتيحت له الفرصة كان فى مقدمة الأسباب التى أعاقت البرنامج الاقتصادى والاجتماعى للوفد .

أما عن الأحرار الدستوريين فقد عنى برنامجهم بالجانب الاقتصادى والاجتماعى حيث نص على محاربة الأمية وجعل التعليم الأولى إجباريا ومجانيا للبنين والبنات وجعل اللغة العربية لغة التعليم . والاهتمام بصحة المواطنين ، كما أظهر البرنامج اهتماما ملحوظا بالتجارة والزراعة والصناعة من خلال إعمال المذهب الفردى القائم على حريات الأفراد المطلقة وتقرير سياسة الباب المفتوح بما فى ذلك تخلى الحكومة عن الأراضى التى تحت يدها للأفراد(١٣٢) .

وإذا كان برنامج الدستوريين فيما يتعلق بالمذهب الفردى يتفق تماما مع التركيبة

الاجتماعية للحزب الذى أولى عناية خاصة للحرية الفردية بكل أبعادها إلا أنهم كانوا فى مقدمة القوى التى حرصت على إبراز العلاقة بين الحرية الاقتصادية والعدل الاجتماعى على اعتبار أن الحرية لا وجود لها ما لم تقترن بالعدالة الاجتماعية ، حيث تجعل الناس أدنى الى التكافؤ منهم الى التعاون وأن الحرية الفردية التى تترعرع فى ظل العدل الاجتماعى هى قوام سعادة الفرد والمجموع(١٣٣) .

والحقيقة أن الواقع المصرى لم يكن مرئيا لتقبل هذه الأفكار بشكل مطلق وخصوصا فى ظل تدهور ملحوظ شمل كل مناحى الحياة وخصوصا للطبقات الفقيرة ، التى تمثل الغالبية العظمى من الشعب المصرى ولذا كانت قضية التعليم فى مقدمة البرامج الاساسية التى عنى بها الدستوريون ايمانا منهم بأن الحرية بمعناها العام يصعب تحقيقها فى مجتمع يسوده الجهل والفقر والمرض ولذا كان النص صراحة فى برنامج الحزب على مجانية التعليم الأساسى وربط ذلك فى اطار العدل الاجتماعى من خلال السعى فى توزيع الضرائب توزيعا عادلا وتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل على قاعدة العدل اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن تحكم أحد الفريقين فى الآخر(١٣٤) .

لقد كان مفهوم العدل الاجتماعى كما طرحه الدستوريون يتعارض بشكل واضح والتركيبة الاجتماعية للحزب الذى ضم كبار الملاك وعددا كبيرا من الرأسماليين الكبار أو ما كانوا يسمون أنفسهم بأصحاب المصالح الحقيقية مما يضاعف من قناعتنا بأن شعار العدل الاجتماعى كان لافتة سياسية رفعها الحزب فى اطار المنافسة مع الوفد بهدف اتساع شعبية الحزب الذى ظلت تطارده عقدة الاغلبية الوفدية .

وفيما يتعلق بقضايا العمال فقد تضمن الخطاب السياسى للحزب كثيرا من الشعارات التى يصعب الحكم عليها إلا من خلال الممارسة العملية لحزب الأحرار الدستوريين الذى تعامل مع القضية بنفس الحماس الذى تضمنه الخطاب السياسى الذى تبنى قضايا العمال من خلال الدعوة إلى رفع الاستغلال الواقع عليهم لدرجة ربط القضية بما يعرف بفائض القيمة وتحقيق التراكم الرأسمالى بأخذ من صاحب العمل بعض وسائل العيش مقابل عمله بينما الأخير يغنم نظير ذلك قوة العامل ومضاعفة انتاجه ولأن الفلاح يعمل طوال اليوم فى الحقول نظير بضعة قروش لا تسد رمقه بينما يوفر للسيد أضعاف القيمة التى يحصل عليها(١٢٥) .

واللافت للنظر أنه كلما تفاقم الصراع مع الوفد لجأ الدستوريون إلى القوى العمالية لاستنهاض هممها من خلال الدعوة إلى اصدار تشريعات تحمى حقوق الطبقة العاملة وتضمن لها وضعا اقتصاديا واجتماعيا أفضل . بوضع حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل ووضع تشريعات تكفل تأمين العمال عند المرض أو الشيخوخة(١٣٦) .

ويلاحظ أن الدستوريين حينما تولوا الحكم (٢٨ ـ ١٩٢٩) اختفت تماما مشاكل العمال من برامجهم واتسم خطابهم السياسى بقدر من النقد لمطالب العمال بحجة أن العمال بالغوا فى مطالبهم بدرجة يمكن أن تكون خطرا على المؤسسات الصناعية .

أما الفلاح المصرى فلم يكن أسعد حظا فى برنامج الدستوريين من العامل ، ففى الوقت الذى كانوا فيه خارج الحكم فالحديث عن بؤس الفلاح يكاد يكون قاسما مشتركا فى صحيفة السياسة وخطب زعماء الحزب لدرجة أن الحزب قدم إحصاء أثبت فيه أن ٧٢٪ من مجموع الفلاحين لا يملكون شبرا واحدا من الأرض وطرحت صحيفة الحزب فكرة هدم القرى وبناء قرى جديدة بمواصفات صحية وتحديد برنامج زمنى للقضاء على أمية الفلاحين(١٣٧) .

أما إذا كان الحزب داخل الحكم فلا شيء إلا مزيد من إرهاق الفلاحين والمضاربة على القطن الذى يعد مصدرا أساسيا من مصادر معيشتهم وانفراد كبار الملاك بالفلاحين الذين أرهقهم الفقر بينما يختفى الحديث عن بؤس الفلاح من خطابهم السياسى تماما لدرجة أنهم كانوا يضنون عليه بحق الانتخاب بحجة أن التمتع بالحقوق السياسية يجب أن يكون مقصورا على من لهم مصلحة مع تعدد الأصوات وفقا لدرجة الثروة والعلم حتى لا تسلم البلاد طعمة لحكومة الأوباش والرعاع(١٣٨) .

ولعل قصر العضوية فى الحزب على من يدفع اشتراكا شهريا قدره خمسة جنيهات يعد تعبيرا حقيقيا عن التركيبة الاجتماعية للحزب ورغبة فى قصر العضوية على من يتمتعون بمستوى اجتماعى معين .

وعندما فكر الدكتور هيكل حينما أصبح رئيسا للحزب (١٩٤٣) فى إعادة صياغة برنامج الحزب بما يتناسب والمتغيرات التى ألمت بالقضية المصرية قدم ما أسماه « برنامج المستقبل » وأعاد الحديث عن العدالة الاجتماعية باعتبارها ضرورة للتضامن الاجتماعى وتحدث عن الفقر والجهل والمرض(١٣٩) .

واللافت للنظر أن أحد أقطاب الدستوريين قد توصل إلى رؤية منطقية وهو بصدد دراسة برنامج الحزب حيث اكتشف أن كل برامج الأحزاب واحدة ولا فرق بينها جميعا إلا أن لكل منها اسما خاصا لدرجة أنه فاتح النحاس فى حل الأحزاب السياسية والعودة إلى ما كان عليه الحال سنة ١٩١٩ ولم يمانع النحاس من عودة كل الأحزاب إلى حظيرة الوفد(١٤٠) .

والجديد فى برنامج المستقبل الذى صاغه الدكتور هيكل ومع ايمانه بالنظرية الفردية إلا أنه يفضل جعل المرافق الحيوية كالسكك الحديدية والتلغراف والاذاعة ومحطات الرى والصرف وكل ما يتصل بحاجات الناس الأساسية ملكا للدولة على أن يبقى الاستثمار الصناعى للأفراد والشركات وطالب كذلك باصلاح أكبر مساحة من الأراضى الزراعية وتنظيم الانتاج تنظيما عمليا لرفع مستوى معيشة الفلاحين ، واقترح أيضا مشروعا للاصلاح خلال خمس سنوات لتحقيق الاصلاح والعدل الاجتماعى الذى يقرب بين أبناء الأمة فى القدرة على مواجهة الحياة(١٤١) ، وإن كان لم يقدم وسائل لتحقيق هذه الطموحات ولم يقدم تبريرا للمعوقات التى حالت دون فشل برنامج الحزب منذ بدايته .

أما الحزب الديمقراطى المصرى فبحكم ظروف نشأته (١٩١٨) فلقد شغلت القضية

السياسية الجانب الأكبر من اهتماماته . أما الجانب الاقتصادى والاجتماعى فى برنامج الحزب فقد كان موضع خلاف الاعضاء فقد كان عزيز ميرهم اشتراكيا متطرفا بينما كان الدكتور هيكل أدنى إلى التطرف فى مبدأ الحرية الفردية وعلى الرغم مما بذله رجل كالشيخ مصطفى عبد الرازق فى محاولة للتقريب بين أعضاء الحزب فيما يتعلق بالجانبين الاقتصادى والاجتماعى إلا أن حيزا كبيرا من الخلاف ظل قائما ويعترف الدكتور هيكل بأن عزيز ميرهم كان دائم الاتصال بطوائف العمال والوقوف إلى جانبهم ضد أرباب العمل الذين كانوا من القوة بحيث لم يظهر أى أثر لمجهود عزيز ميرهم(١٤٢) .

ويبدو أن برنامج الحزب لم يتخط الجانب النظرى ، وعموما فإن غالبية أعضاء الحزب كانوا أبعد ما يكونون عن الفكر الاشتراكى ما عدا عزيز ميرهم وكانوا فى مجملهم من المثقفين الذين تأثروا بالثقافة الغربية ولذا فقد نص برنامجهم الاجتماعى على مبدأ المساواة بين المصريين فى الحقوق والواجبات وجعل التعليم الابتدائى عاما واجباريا للبنين والبنات(١٤٣) .

وهم فى ذلك متفقون مع غالبية الأحزاب الأخرى نظرا لتأثر عزيز ميرهم ، فقد نص فى برنامجهم على ترقية الطبقات العاملة أدبيا وماديا وإعانة من لا يستطيع العمل(١٤٤) .

ويبدو من برنامج الحزب أنه قد خلا تماما من الاشارة إلى الاشتراكية على الرغم من نصه صراحة على المساواة بين المصريين ، وأن ما يمكن تسميته بالأفكار الاشتراكية قد ورد على استحياء إلا أن أهداف الحزب جاءت فى مجملها معبرة عن سيطرة الفكر الليبرالى على منظرى الحزب .

ويرى بعض الباحثين الثقاة أن مبادىء الحزب قد صيغت بشكل يبلور الديمقراطية فى صورتها السياسية الليبرالية وبعدها الاجتماعى الاشتراكى ، فجاءت تعبيرا عن الديمقراطية الاشتراكية أو الاشتراكية الديمقراطية(١٤٥) .

وأعتقد أن الجانب الاقتصادى والاجتماعى فى برنامج الحزب قد صيغ بطريقة رائعة وخصوصا فيما يتعلق بربط الاستقلال الوطنى بالبعد الاجتماعى والاقتصادى وكان اختيارهم تعبير « سيادة الشعب » أكثر دقة من تعبير « سيادة الأمة » وهو التعبير الذى شاع خلال العقدين الأول والثانى من هذا القرن تحقيقا لفكرة أن المقصود بالأمة هم رؤساء العائلات الكبيرة وأصحاب المصالح الحقيقية ومن لديهم مصلحة تؤهلهم لاكتساب حقوق المواطنة وهو تعبير أطلقه حزب الأمة .

وبما أن الحزب الديمقراطى المصرى لم يعمر طويلا (١٨ ـ ١٩٢٣) فيصعب الحكم على برنامجه الحقيقى حيث لم يتح له فرصة الحكم ولم يكن له تأثير يذكر فى الواقع المصرى ومن ثم فإن الحكم عليه يبقى فى إطار نظرى بعيدا عن الممارسة العملية التى تعد المحك الحقيقى لفهم برامج الأحزاب .

أما حزب الهيئة السعدية فقد تصدر برنامجه ثلاثة مبادىء أساسية تمثلت فى فهم السعديين للبعد الاجتماعى بالنص على مساواة المصريين أمام القانون ثم تحقيق العدالة

الاجتماعية التى تقرب الفوارق بين الطبقات ثم الحرص على قيام حكم صالح لا يستهدف سوى مصلحة البلاد وما يقتضيه ذلك من تطهير أداة الحكم من المفاسد والمساوىء(١٤٦) .

وإذا كانت غالبية الأحزاب قد نصت فى برامجها على ما يطابق هذه المفاهيم الاجتماعية إلا أن السعديين كانوا أكثر جرأة حينما اهتموا بقضايا أكثر جرأة مثل اصدار تشريعات تقيد الطلاق وتحد من تعدد الزوجات إلا بمسوغ شرعى وبإذن من القاضى(١٤٧) وهو طرح لم تجرؤ على تقديمه أكثر الأحزاب تطرفا فى الفكر الاشتراكى .

ثم أبدى الحزب اهتماما كبيرا بقضايا العمال لدرجة مطالبته بانشاء وزارة للصناعة والعمل على اصدار تشريعات تؤمن العمال ضد المرض والبطالة والشيخوخة وتحديد حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل وهو ما اتفقت عليه غالبية الأحزاب الأخرى .

وإذا كان السعديون قد استفادوا كثيرا من تجربتهم مع الوفد ، إلا أنهم راحوا يرددون كثيرا من المبادىء التى هى أقرب إلى الشعارات دون أن يقرنوا ذلك بممارسة عملية مما أفقد برامجهم قدرا كبيرا من المصداقية خصوصا وقد أتيحت لهم فرصة الحكم أكثر من مرة ولم يحاولوا تحقيق ما نادوا به من برامج وهكذا اشتمل برنامجهم على أهداف اجتماعية واقتصادية لا تخرج عن كونها مبادىء عامة مثل الدعوة الى تزكية الفضائل الخلقية وتنمية المعانى السامية من حب الوطن وتمجيد الرجولة كما طالبوا بتدعيم مالية البلاد وانهاض اقتصادياتها وتيسير سبل الرزق للناس دون وضع تصور عملى لكيفية تحقيق هذه المبادىء وكيف يمكن النهوض بالزراعة والصناعة والتجارة .

ولم يتطرق البرنامج لمسألة الضرائب وكيفية توزيعها بطريقة عادلة كما نادت بذلك كثير من الأحزاب كما لم يتطرق برنامجهم للتفاوت الهائل فى الملكية الزراعية ... الخ .

وإذا كانت بعض الأحزاب قد أعادت النظر فى برامجها تجاوبا مع المتغيرات التى طرأت على الواقع المصرى وخصوصا خلال الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من متغيرات اجتماعية واقتصادية إلا أن السعديين لم يتجاوبوا مع تلك المتغيرات وظلوا يرددون نفس الشعارات القديمة وظل برنامجهم الحزبى كما هو لم يحدث تغيير عليه إلا عقب ثورة ١٩٥٢ حينما طالبت قيادة الثورة الأحزاب بأن تطهر نفسها وأن تعيد تنظيم قواعدها(١٤٨) .

ومما يسجل للسعديين أنهم أدركوا أهمية التعليم وحرصوا على تطويره ورفع مستواه فى ظل حكومتى النقراشى الأولى والثانية ثم حكومة ابراهيم عبد الهادى التى لم تكتف بتحقيق المجانية فى التعليم الأولى والابتدائى وإنما أخذت بالمجانية فى المرحلة الثانوية لمن يزيد مجموعه على ٦٥٪ بينما أقرت المجانية مطلقا لأبناء شهداء حرب فلسطين(١٤٩) وباستثناء ذلك فلم تطرح الهيئة السعدية حلولا لكثير من المشكلات التى نجمت عن الحرب العالمية الثانية كقضية البطالة وظاهرة التسول التى استشرت خلال تلك الفترة ووضع نظام ضرائبى يلزم الطبقات الغنية بمسئوليتها الاجتماعية .

أما جماعة مصر الفتاة وقبل أن تكون حزبا سياسيا فقد أحدثت صخبا كبيرا فى المجتمع المصرى حيث طرحت مشروع القرش كوسيلة لحل المشكلة الاقتصادية وقدمت

مشروعها تحت شعار « تعاون وتضامن فى سبيل الاستقلال الاقتصادى » وتمخض عن ذلك اقامة مصنع الطرابيش إيمانا من مصر الفتاة بأهمية حل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ أن تحولت الجماعة إلى حزب سياسى قدم برنامجه الذى نص على تحرير أبناء مصر والسودان من الخوف والجهل ومقاومة كل مظاهر الاستبداد الرأسمالى أو الاجتماعى ورفع مستوى الطبقات العامة أدبيا وماديا واعطاء الجميع فرصة متساوية لاظهار كفاءتهم والانتفاع بثمرة مجهودهم(١٥٠) .

وإذا كان برنامج مصر الفتاة لم يخضع للممارسة العملية ، نظرا لعدم اتاحة الفرصة للحزب لممارسة الحكم إلا أن رؤيته الاجتماعية والاقتصادية اتسمت بقدر كبير من الرومانسية والمثالية فى اطار من الشعارات التى تفتقد فكرة البرنامج بمعناه الدقيق وكان الفلاح المصرى من بين المسائل الأساسية التى عنى بها برنامج الحزب ووضع التشريعات التى تحول دون استغلاله وارهاقه ومحاولة تعليمه وتثقيفه واسكانه بيتا انسانيا مزودا بالماء والكهرباء والراديو وتأمينه ضد البطالة والعجز والشيخوخة ومن نفس المنطلق فقد حرص برنامج الحزب على الارتقاء بعمال مصر بحجة أن ذلك حماية لمصر كلها وجعل الحد الأدنى للأجور خمسين قرشا يوميا وجعل ساعات العمل لا تزيد على ثمانى ساعات وجعل العطلة الاسبوعية يوم الجمعة من كل أسبوع إجبارية مدفوعة الأجر واقترح برنامج الحزب البدء بثلاثة مشروعات خماسية متعاقبة ينفذ كل منها فى خمس سنوات كوسيلة لتحقيق نهضة اقتصادية كبيرة(١٥١) .

لقد حرص الحزب على ربط المسألة الاقتصادية بالواقع الاجتماعى إلا أن ظروف الحزب ومواقفه السياسية المتناقضة وافتقاد أعضائه إلى التجربة الحزبية بمعناها الشامل ، كل ذلك كان فى مقدمة العوامل التى حالت دون نجاح برنامج الحزب اضافة إلى تعرضه لعداء الاحزاب الكبيرة وخصوصا حينما بدأ أحمد حسين يطرق قضايا مثل ضرورة أن تؤمن الدولة الحياة الانسانية الكريمة لكل مواطن بداية من الغذاء والكساء وانتهاء بالحقوق السياسية وهو ما أسماه أحمد حسين بحقوق المواطنة .

والحقيقة أن برنامج مصر الفتاه قد مس قضايا على درجة كبيرة من الأهمية ووضع تصورا يكاد يكون منطقيا لكثير من الموضوعات وخصوصا موضوع الضرائب حيث نص على إلغائها فيما يتعلق بحاجيات الشعب الأساسية كالغذاء والكساء والدواء وأن تتصاعد بما يتناسب والكماليات وأدوات الترف وأن تتدرج تصاعدا على الدخل ورأس المال وحرصا من الحزب على تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية فقد حدد برنامج الحزب الملكية الزراعية بخمسين فدانا(١٥٢) .

واللافت للنظر أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية قد شغلت الحيز الاكبر فى برنامج مصر الفتاة الذى طرح كثيرا من المسائل التى تبدو وكأنها تعبر عن فكر غاية فى التقدم مثل موضوع المرأة التى رأى الحزب أن قيامها بدورها كأم وزوجة يجب ألا يحول دون تمتعها بكل الحقوق السياسية أو الاجتماعية مثل الحق فى عضوية مجلس النواب وحقها فى مزاولة كل عمل يلائم وظيفتها وقدرتها(١٥٣) وإن كان معيار الوظيفة والقدرة مسألة

نسبية يصعب تحديدها بشكل مطلق لكن على الرغم من ذلك فإن مصر الفتاة تكاد تكون من بين الاحزاب السياسية التى قدمت طرحا متقدما فيما يتعلق بحقوق المرأة فاق كثيرا أحزابا تقليدية كالوفد والأحرار الدستوريين ، وإن كان قد أحجم عن اقحام قضايا مثل الزواج والطلاق وتعدد الزوجات وهى القضايا التى لم يجرؤ الحزب على طرحها بعكس الهيئة السعدية التى حددت موقفها من هذه القضايا على الرغم من دقتها وحساسيتها .

وإذا كانت ثمة ملاحظات كثيرة على النشاط السياسى لمصر الفتاة إلا أن برنامجهم الاجتماعى والاقتصادى يعد فى طليعة البرامج ولعل ذلك يتناسب مع التكوين الاجتماعى لاعضاء مصر الفتاة الذين كانوا فى معظمهم من أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة ولذا فقد تعاطفوا بشكل ملحوظ مع طبقة العمال والفلاحين وإن كان البرنامج قد افتقد إمكانية تطبيقه إضافة إلى أن مواقف الحزب السياسية قد بددت كثيرا من مصداقيته .

وفى سنة ١٩٤٨ انحرف أحمد حسين بالحزب إلى الطابع الاشتراكى وأسمى حزبه « الحزب الاشتراكى » الذى أصبح من أكثر الأحزاب صخبا فى الحياة السياسية المصرية وأعيد صياغة برنامج الحزب بشكل أكثر تطرفا وخصوصا فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية حيث قدم أحمد حسين ما أسماه بالانتاج الجماعى كبديل عن الانتاج الفردى بهدف تحقيق مصلحة المجموع(١٥٤) ثم بالغ الحزب فى اشتراكيته حيث نص فى برنامجه على أن تبتاع الدولة أطيان جميع الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا وكذا الذين تقل ملكيتهم عن هذا القدر ولا يعملون بالزراعة وتوزيع الاراضى المشتراة على صغار الملاك الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة(١٥٥) .

وباستثناء ذلك فلا فرق يذكر بين البرنامج الاجتماعى والاقتصادى لمصر الفتاة وبين الحزب الاشتراكى .

ومن بين الأحزاب التى أحدثت صخبا فى الحياة المصرية يأتى حزب الاتحاد كظاهرة سياسية وقد انضم إليه كل ذى مطمع فى المراتب السياسية وبحكم تكوينه الاجتماعى وظروف نشأته فلم يكن له تأثير ايجابى فى الحياة المصرية وكان من أكثر الأحزاب جرأة على الدستور وعلى الرغم من ذلك فإن برنامجه قد نص على احترام الدستور وتنفيد ما نص عليه من تعميم التعليم الأولى إجباريا للبنين والبنات واصلاح برامج التعليم واصلاح شئون الأزهر وجعل قاعدة التوظف هى الكفاءة والمؤهلات الشخصية وترقية حال الفلاح ماديا وأدبيا والاهتمام بقضايا العمال وتعميم النقابات والشركات التعاونية وانشاء دور لصناعة وحماية المصنوعات المصرية(١٥٦) .

وإذا كان برنامج حزب الاتحاد قد نص على بعض المبادىء التى تحقق كثيرا من النمو الاقتصادى والاجتماعى إلا أنه كان فى مقدمة القوى التى افتقدت قاعدة شعبية تؤهله لتقديم برنامج يصلح لكى يكون مشروعا قوميا ، مما يضاعف من قناعتنا بأن مثل هذه الأحزاب كانت عبارة عن أشخاص بذواتهم يبحثون لهم عن قاعدة تؤهلهم لكى يكونوا حزبا بالمعنى المتعارف عليه ولذا فلم يكن لحزب الاتحاد أثر يذكر إلا إذا أراد القصر أن يطيح بالدستور والشرعية .

أما حزب الشعب فلا يختلف فى ظروف نشأته وتكوينه وتركيبته الاجتماعية عن حزب الاتحاد ، وعلى الرغم من أن اسماعيل صدقى قد اختار « الشعب » اسما لحزبه الجديد (نوفمبر ١٩٣٠) إلا أنه كان أكثر الأحزاب عداء للشعب وإهدارا لحقوقه ولا بأس من أن ينص فى برنامجه على اصلاح الشئون الداخلية اجتماعيا واقتصاديا وترقية شئون العمال وتنمية روح التعاون(١٥٧) .

ويلاحظ أن حزب الشعب وإن كان قدم مبادىء اجتماعية واقتصادية إلا أنها كانت مجرد شعارات لا تستهدف إلا مجرد الاجراءات الشكلية وقد وردت مثل هذه الشعارات على استحياء شديد حيث لم يبين البرنامج كيفية تحقيقها ولم يقدم تعريفا منطقيا لكثير من الأمراض الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التى يتعارض حلها مع التركيبة الاجتماعية لمؤسس الحزب مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن الحزب لم يكن إلا مجرد « يافطة » يستخدمها القصر لتحقيق نزواته وأن مجرد الاعلان عن البرنامج لم يكن إلا شعارات براقة يخفى اسماعيل صدقى وأنصاره أهدافا مناقضة لها تماما .

أما الحزب الوطنى الجديد الذى أنشىء فى أواخر سنة ١٩٤٤ فقد تضمن برنامجه ثلاثا وأربعين مادة ليس من بينها ما يخالف الحزب الوطنى القديم إلا القليل من المبادىء الاشتراكية حيث نصت المادة السادسة « يجب على الدولة أن تخول حق تأميم ما تراه من المرافق ومصادر الثروة طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية حماية للثروات القومية من الاستغلال الأجنبى مقابل تعويض عادل كما دعا الحزب إلى تحديد الملكية الزراعية(١٥٨) .

لعل المبادىء الجديدة التى أدخلها الحزب فى برنامجه تتطابق تماما مع المبادىء التى دعا إليها الحزب الاشتراكى فى نهاية الاربعينيات (أحمد حسين) وكذا ما أدخله الدكتور هيكل على برنامج الدستوريين فى منتصف الاربعينيات وأطلق عليه برنامج المستقبل إضافة إلى أن الحزب الوطنى الجديد قد حرص على الاهتمام بقضايا العمال وطالبت صحيفة الحزب « اللواء الجديد » بتحديد الحد الأدنى للأجور وتنظيم نقابات لعمال الزراعة وتحديد ساعات العمل وتأمين العمال ضد المرض والشيخوخة والبطالة(١٥٩) .

وهى نفس التى سبق وأعلنتها الكثير من الأحزاب مثل مصر الفتاة والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية إضافة إلى الأحزاب الاشتراكية .

ويأتى حزب العمال المصرى مع مطلع الثلاثينات فى مقدمة الأحزاب التى عنيت بالجانب الاجتماعى والاقتصادى ويبدو ذلك متفقاً مع أسماء مؤسسى الحزب وتكوينهم الاجتماعى ورؤيتهم الثقافية حيث نص فى برنامج الحزب على إستصدار تشريع يشترك العمال أنفسهم فى وضعه مما يتيح لهم حرية تكوين النقابات وتحسين أوضاع العمال وتحديد ساعات العمل ومجانية العلاج والتعليم الأبتدائى وزيادة نسبة المجانية فى الثانوى والعالى لأبناء الطبقة العاملة وتشجيع الحركة النقابية ورفع مستوى المرأة المصرية ومساواتها بالرجل فيما يكون ممكنا من الحقوق وجعل الكفاءة الشخصية أساسا لتولى الوظائف(١٦٠) .

وإذا كانت القضايا العمالية والاجتماعية هى محور الاهتمام الأساسى لحزب العمال

فى مطلع الثلاثينات إلا أنه من الملاحظ أن البرنامج جاء متفقا تماما مع كثير من البرامج الحزبية لكثير من الأحزاب التقليدية ، بل أن جماعة كمصر الفتاة كان برنامجها الاجتماعى أكثر تقدما من حزب العمال المصرى ولعل عمليات المطاردة والاعتقال التى تعرض لها زعماء العمال قد ألقت بظلالها على برنامج الحزب الذى جاء معتدلا إلى حد كبير .

وعندما أعيدت صياغة برنامج الحزب فى ٣١ أغسطس ١٩٤٦ استفاد كثيرا من برنامج حزب العمال المصرى الذى تأسس فى بداية الثلاثينات حيث نص على كثير من القضايا الاجتماعية التى وردت فى برنامج الحزب القديم إضافة إلى النص على تحقيقه العدالة الاجتماعية من خلال محاربة الجهل والمرض وتمثيل العمال فى البرلمان والمجالس البلدية والقروية وانشاء وزارة للعمال مع وضع نظام للضرائب التصاعدية والأخذ بمبدأ التأمين للشركات الكبيرة والمصانع واطلاق مجانية التعليم فى كل مراحله(١٦١) .

وهكذا قطع الحزب شوطا كبيرا نحو الاشتراكية وهو ما يتفق وتطور الفكر الاشتراكى فى مصر مما دفع زعماء الحزب إلى تغيير اسمه إلى « حزب العمال الاشتراكى » مما جعله موضع مطاردة من الحكومات المصرية التى نجحت إلى حد كبير فى الوقيعة بين صفوف الحزب وكوادره العمالية على الرغم مما اتسم به برنامج حزب العمال الاشتراكى من جرأة ووعى أهلته لكى يكون فى مقدمة القوى التى عبرت عن الواقع الاقتصادى والاجتماعى بشكل ينم عن قدر لا بأس به من الوعى بطبيعة القضايا مثار اهتمام الشارع المصرى .

أما الحزب الاشتراكى الذى أعلن عن برامجه (١٩٢١) فقد كان للقضايا الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة فى برنامجه حيث اتخذ من توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة وسيلة لخلق مجتمع يسوده العدل وهى رؤية ابتعدت قليلا عن خصوصية المجتمع المصرى الذى يصعب عليه تقبل مثل هذه الاراء بحكم أن كثيرا من العدل يمكن أن يتحقق بطرق لا تتعارض مع قيم المجتمع المصرى التى أصبحت جزءا أساسيا من خصوصية شخصيته .

ونص فى برنامج الحزب أيضا على جعل التعليم حقا لجميع أفراد الأمة وجعله مجانيا وإن كان لم يوضح حدود المجانية وهى تشمل كل مراحل التعليم وحينما نص على مبدأ تحرير المرأة لم يبين أيضا ماذا يقصد بتحرير المرأة الذى يبدو أنه قد أصبح شعارا اختلفت الآراء حول مفهومه .

وجريا على اختيار الكلمات دون وعى بحقيقتها فقد تضمن برنامج الحزب العمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى والدعوة السلمية مستعينا فى ذلك بإنشاء النقابات العامة واعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس المحلية وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية بالنسبة للرجال والنساء(١٦٢) .

وهكذا جاء برنامج الحزب متضمنا كثيرا من الكلمات المطاطة التى أصبحت بمثابة « أكلاشيه » تزين بها برامج الأحزاب وعلى الرغم من ذلك فقد جاء البرنامج اشتراكيا فى

كثير من جوانبه ، كذلك حاول البرنامج الربط بين الاستعمار والرأسمالية كوسيلة لمضاعفة السخط ضد الاستعمار والرأسمالية معا .

لقد اكتسى البرنامج الاقتصادى قدرا من الغموض حيث لم يحدد وسيلة لتوحيد الثروة الطبيعية ومصادر الانتاج لمجموع الأمة وهل يتم ذلك بإلغاء الملكية أو التأميم أو تحديد الملكية أو غير ذلك من الوسائل واللافت للنظر أن الحزب حينما نص على أن يعمل على تحقيق مبادئه بالصراع الحزبى قد اختار سياسة الاعتدال التى لا تتناسب والأحزاب الشيوعية(١٦٣) .

وعلى الرغم من ذلك فقد تعرض الحزب لحملة قادتها صحيفة الأهرام متهمة أعضاء الحزب بالشطط الفكرى وأن مبادىء الحزب لا تتفق والإسلام(١٦٤) .

واستغل ذلك خصوم الحزب حيث دعوا الحكومة إلى سرعة الاجهاز على هذا الحزب الذى ينشر البلبلة وتشكيك الناس فى عقيدتهم وتشكك الدكتور هيكل فى صلاحية البيئة المصرية لمثل هذه الأفكار الاشتراكية التى لا تصلح فى بلد عماله يعملون بالزراعة حيث يتبعثر الناس بعكس عمال المصانع(١٦٥) .

وحينما تقرر تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى (نوفمبر ١٩٢٢) أثار هذا القرار الحكومة المصرية على الرغم من أن برنامج الحزب لم يختلف كثيرا عن برنامج الحزب الاشتراكى وخصوصا فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى صيغت بطريقة عامة ولذا فلم تلق تجاوبا حتى فى أوساط العمال ويبدو أن الدعايات القوية التى نظمتها الحكومة من خلال الصحف استطاعت أن تثير كثيرا من الشكوك حول هوية الحزب وأهدافه مما تسبب بشكل ملحوظ فى الحد من انتشار أفكاره إضافة إلى أن البيئة المصرية وارتباط الناس بعقيدتهم وشيوع فكرة أن الشيوعية تعنى الفوضوية والتحلل من الدين كل هذه أمور حالت دون انتشار مبادىء الحزب على الرغم من كثير من الشعارات البراقة التى طرحها برنامج الحزب كإلغاء ملكية العزب والغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فدانا ... الخ .

نتائج الدراسة

وبعد هذا العرض الذى أود أن يكون موضوعيا وأمينا يمكن أن نستخلص بعض

النتائج :

أولا : يصعب فصل التجربة الحزبية عن الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى حيث كانت أوضاع مصر بشكل عام نتاجا لظروف الاحتلال وممارسات القصر ومن ثم فقد بدت التجربة الحزبية فى مجملها وكأنها حركة انفعالية ولذا فقد جاءت البرامج التى من المفترض أن تكون أساس العمل الحزبى وكأنها شيء هامشى .

ثانيا : لم تكن ثمة فروق واضحة بين البرامج المعلنة للأحزاب على اختلاف توجهاتها وإنما بدت الفروق بشكل واضح فى الممارسات العملية حيث أتيح لزعماء الأحزاب مساحة واسعة من حرية التعامل مع الواقع لدرجة يصعب معها أن ترجع الممارسة إلى البرنامج وبدت الأحزاب وكأنها صالونات سياسية تضم نخبة مختارة من محترفى العمل السياسى الذين سيطرت على معظمهم دوافع شخصية بددت من فعالية العمل الحزبى وانعكس ذلك بشكل لافت على القضية الوطنية التى تعرضت لقدر هائل من المزايدات .

ثالثا : لقد لعبت الصحافة الحزبية دورا خطيرا فى التأثير على الرأى العام المصرى ولم تعكس الصحافة تباينا واضحا فى البرامج بقدر ما عكست من تناقضات أفرزت صراعا أحدث صخبا سياسيا حيث بدت الصحف وكأنها منشورات دعائية لم تلتزم بسياسة ثابتة مما أوقعها فى تناقضات بددت من مصداقيتها .

رابعا : لقد كانت القضية الوطنية فى مقدمة أولويات العمل الحزبى الذى حكمته توازنات كثيرة وحركة استقطاب من جانب القصر والانجليز مما أضر كثيرا بالقضية الوطنية بينما كانت الجبهة الوطنية هى البديل المناسب حرصا على تحقيق المصالح الوطنية العليا خصوصا وأن التجربة التاريخية قد قدمت نموذجا رائعا لفكرة الجبهة الوطنية بداية من ثورة ١٩١٩ وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ .

خامسا : على الرغم من أن معظم الأحزاب قد حرصت على طرح رؤية اقتصادية واجتماعية من خلال توصيف دقيق لأولويات المشاكل المصرية إلا أن الواقع الفعلى وحجم التناقضات قد بدد كثيرا من مصداقية هذه الأحزاب ولعل العمل بدستور ١٩٢٣ قد أتاح الفرصة لكثير من الأحزاب لكى تلتقط أنفاسها وشهدت البلاد طفرة لا بأس بها فى النمو الاقتصادى والاجتماعى إلا أن ذلك قد انعكس بشكل كبير على مجتمع الحضر بينما بقيت القرية المصرية والفلاح المصرى نموذجين صارخين للخلل الاجتماعى لدرجة أن ٧٢٪ من مجموع الفلاحين لم يكونوا يملكون شبرا واحدا من الأرض وهى حالة صارخة من الظلم الاجتماعى لم تجد صداها فى برامج الأحزاب ما عدا الأحزاب الايديولوجية التى اكتفت بمجرد الصخب دون أن يكون لها تأثير على الحياة المصرية .

سادسا : يصعب استخلاص كل النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة وخصوصا فى قضايا الدستور وقضية السودان والقضية الوطنية ... الخ وهى قضايا بحكم تفاصيلها يصعب استخلاص نتائجها إلا من خلال قراءة الموضوع بشكل متكامل .

● ● ●

المصادر والمراجع

وثائق غير منشورة

وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office مصورة من دار الوثائق العامة بلندن Public Record Office وقد تم الاستعانة بالأرقام التالية :

No.	Date
F.O. 407 / 194	July - Sept. 1922
F.O. 407 / 195	Oct. - Dec. 1922
F.O. 407 / 196	Jan. - June 1923
F.O. 407 / 197	July - Dec. 1923
F.O. 407 / 199	Jan. - June 1924
F.O. 407 / 200	Jan. - June 1925
F.O. 407 / 201	July - Dec. 1925
F.O. 407 / 202	Jan. - June 1926
F.O. 407 / 203	July - Dec. 1926
F.O. 407 / 204	Jan. - June 1927
F.O. 407 / 205	July - Dec. 1927
F.O. 407 / 206	Jan. - June 1928
F.O. 407 / 207	July - Dec. 1928
F.O. 407 / 209	July - Dec. 1929
F.O. 407 / 210	Jan. - June 1930
F.O. 407 / 219	July - June 1937
F.O. 407 / 221	July - Dec. 1937
F.O. 407 / 222	Jan. - June 1938
F.O. 407 / 223	Jan. - June 1939
F.O. 407 / 224	June - Dec. 1940
F.O. 407 / 225	June - Dec. 1941

إضافة إلى التقارير السنوية التى كانت تبعث بها السفارة البريطانية فى القاهرة فى الفترة من ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٥ .

Review of Political developments in Egypt of the Year 1940 - 1945.

وثائق منشورة

- مضابط مجلس النواب والشيوخ عن الفترة من ١٩٢٤ وحتى ١٩٥٢
- القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (الكتاب الأبيض) ، المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

- ٥٠ عاماً على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

مذكرات منشورة

- إسماعيل صدقى ، مذكراتى ، الأهرام ، ١٩٥٠ .
- حسن يوسف ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- صلاح الشاهد ، ذكرياتى فى عهدين ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- صليب سامى ، ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- كمال الدين رفعت ، مذكرات كمال الدين رفعت ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، ط ١ ، جـ ٢ ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
- محمد نجيب ، كلمتى للتاريخ ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- محمد التابعى، أسرار السياسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الدوريات

- الأهرام ، ١٩٢٦ - ١٩٥٢ .
- المقطم ، ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٤٠ .
- السياسة ، ١٩٢٣ - ١٩٤٥ .
- البلاغ ، ١٩٢٧ - ١٩٤٥ .
- المصرى ، ١٩٣٧ .
- الجهاد ، ١٩٣٧ .
- أخبار اليوم ، ١٩٤٥ - ١٩٥١ .
- آخر ساعة ، ١٩٤٦ .
- روز اليوسف ، ١٩٢٥ - ١٩٣٧ .
- مصر الفتاة ، ١٩٣٨ - ١٩٣٩ .
- النذير ، ١٩٣٨ - ١٩٤٠ .

المؤلفات والدراسات

- أحمد زكريا الشلق (دكتور) ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- أحمد زكريا الشلق (دكتور) ، الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى (دكتور) ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

- رفعت السعيد (دكتور) ، الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ - ١٩٤٨ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- رفعت السعيد (دكتور) ، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- رفعت السعيد (دكتور) ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ .
- رؤوف عباس (دكتور) ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- زكريا سليمان بيومى (دكتور) ، الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢ - ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- زكريا سليمان بيومى (دكتور) ، الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ - ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- عباس محمود العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- عبد الخالق لاشين (دكتور) ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- عبد الخالق لاشين (دكتور) ، أضواء على مواقف وزارة على ماهر ، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عدد ٢٤ .
- عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ، ج ٢ ، ج ٣ .
- عبد العزيز الرفاعى (دكتور) ، الديمقراطية والأحزاب السياسية فى مصر الحديثة والمعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، القاهرة ١٩٧٣ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) ، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، بيروت ، ١٩٧٩ .
- عبد العظيم رمضان (دكتور) ، صراع الطبقات فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٥٢ ، بيروت ، ١٩٧٨ .
- عفاف لطفى السيد (دكتور) ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- عبد العليم ابراهيم خطاب (دكتور) ، الهيئة السعدية ١٩٣٨ - ١٩٥٣ ، دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ .
- عبد الله محمد عزباوى ، حزب الوفد منذ نشأته حتى ١٩٣٦ ، ماجستير غير منشورة ، جامعة عين شمس .
- عبد الغنى سعيد ، أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن ، الأهرام ، ١٩٨٥ .

- علي شلبي (دكتور) ، مصر الفتاة ودورها في السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- علي شلبي ، مصطفى النحاس والانقلابات الدستورية في مصر ١٩٣١ - ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- مارسيل كولوبا ، تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- محمد أنيس (دكتور) حزب العمال البريطاني ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- محمد بهي الدين بركات ، صفحات من التاريخ ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- محمد زكي عبد القادر ، محنة الدستور ، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- محمد صابر عرب (دكتور) ، حادث ٤ فبراير والحياة السياسية المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- يونان لبيب رزق (دكتور) ، تاريخ الوزارة المصرية ١٩٨٧ - ١٩٥٣ ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- يونان لبيب رزق (دكتور) ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

دراسات أجنبية

- Bear, Gabriel: A History of big Landowaershib in modern Egypt 1800 - 1950. Oxford. 1962.
- Colombe, Marcel: L'Erolution d' Egypt 1924 - 1950. Paris, 1951.
- Lutfi Al Sayyid, Afaf: Egypt and Cromer. London. 1968.
- Milner, Alfred: England in Egypt, London, 1993.
- Wavell, Riscount: Allenby in Egypt, London, 1943.

الهوامش والمراجع

١ ـ د. محمد أنيس ، حزب العمال البريطاني ، الهلال ، ١٩٦٤/١٠/١ .
٢ ـ F.O. 407/221, Lampson to Eden, Feb. 16, 1936.
٣ ـ د. عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٦٥ .
٤ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٧١ .
٥ ـ د. يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ١٠١ .
٦ ـ صحيفة السياسة ، ١٩٣٧/١٠/٣٠ ، البلاغ والأهرام ، ١٩٣٠/٩/٧ .
٧ ـ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة ، ص ١٤٩ .
٨ ـ د. عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧١ .
٩ ـ د. محمد حسين هيكل ، مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، ص ١٢١ .
١٠ ـ صحيفة البلاغ ، ١٩٢٣/٤/٣ .
١١ ـ صحيفة السياسة ، ١٩٣٢/٣/٣ .
١٢ ـ د. أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢ ، ص ١١٠ .
١٣ ـ F.O. 407/221, No. 4, Lampson to Eden, July 11, 1937.
١٤ ـ د. يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ١٠٣ .
١٥ ـ نفس المرجع السابق . د. عبد العليم خلاف ، الهيئة السعدية ١٩٣٧ ـ ١٩٥٣ ، دكتوراه غير منشورة ، ١٩٨٩ ، ص ٥٤٤ .
١٦ ـ د. يونان لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ . طارق البشرى ، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٥٨٦ .
١٧ ـ د. نبيل عبد الحميد ، د. يواقيم رزق ، اغتيال أمين عثمان ، مركز وثائق تاريخ مصر ، ١٩٩٢ ، ص ٤٥ .
١٨ ـ د. يونان لبيب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .
١٩ ـ طارق البشرى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٧ .
٢٠ ـ د. على شلبى ، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ ـ ١٩٤١ ، ص ٤٠٧ .
٢١ ـ د. زكريا سليمان بيومى ، الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ ـ ١٩٥٣ ، ص ١٣٨ .
٢٢ ـ د. يونان لبيب رزق ، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ ، كتاب الهلال ، عدد ٤٠٨ ، ١٩٨٤ ،
ص ١٠٤ .
٢٣ ـ د. عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧١ .
٢٤ ـ مذكرات كامل سليم ، الأخبار ، ١٩٦٩/٣/١٦ .
٢٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٢٩٢ .
٢٦ ـ عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، ط ١ ، ص ٨ ، ٩ .
٢٧ ـ صحيفة المقطم ، ١٩٢١/٨/٦ .
٢٨ ـ د. عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤١ .
٢٩ ـ د. محمد حسين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ط ١ ، ص ١٢٨ .
٣٠ ـ صحيفة السياسة ، ١٩٢٢/١١/١٧ .
٣١ ـ د. أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦١ .
٣٢ ـ الوقائع المصرية ، عدد ١٠ لعام ١٩٢٤ .
٣٣ ـ د. أحمد زكريا الشلق ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣ .

٣٤ ـ حيث تحتفظ بريطانيا بحقها فى تأمين مواصلاتها فى مصر والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبى وحماية المصالح الأجنبية وحماية الأقليات والسودان .

٣٥ - الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ٤٧ .
٣٦ - صحيفة الأخبار ، ١٩٢٢/١٠/٢١ ، فى أعقاب الثورة المصرية ، ط ١ ، ص ٦٨ .
٣٧ - د . عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٠٧ .
٣٨ - صحيفة السياسة ، ١٩٢٤/١٠/٢٨ .
٣٩ - د . رؤوف عباس ، تاريخ الحركة العمالية المصرية ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ٢٤٩ .
٤٠ - د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ٧١ .
٤١ - د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ١٠٣ .
٤٢ - د . أحمد زكريا الشلق ، الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ ، ص ٦١ ، ٦٢ . د . هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ط ١ ، ص ٨٠ .
٤٣ - الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، ط ١ ، ص ٤٩ .
٤٤ - صحيفة السياسة ، ١٩٢٢/٣/١ .
٤٥ - نفس المرجع السابق ١٩٢٥/٣/١ .
٤٦ - الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ١٧٨ .
٤٧ - د . عبد العليم خلاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٤ .
٤٨ - د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ٧١ .
٤٩ - د . محمد صابر عرب ، حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ والحياة السياسية المصرية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٧٥ .
٥٠ - ٥٠ عاماً على تأسيس مصر الفتاة إعداد مجدى أحمد حسين ، ص ٢٢ .
٥١ - د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ - ص ٢٤١ .
٥٢ - د . رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ، ص ١٧٤ .
٥٣ - عبد الرحمن الرافعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .
٥٤ - الرافعى ، تاريخ مصر القومى ١٩١٤ - ١٩٢١ ، ص ١٩ .
٥٥ - عباس العقاد ، سعد زغلول سيرة وتحية ، ص ٢٦٥ .
٥٦ - الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، جـ ١ ، ص ١٧٩ .
٥٧ - الأهرام ، البلاغ ، ٦ سبتمبر ١٩٣٦ .
٥٨ - د . أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٦١ .
٥٩ - د . أحمد زكريا الشلق ، الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ ، ص ٦١ .
٦٠ - د . عبد العليم خلاف ، حزب الهيئة السعدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٤ .
٦١ - د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ٧١ .
٦٢ - نفس المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
٦٣ - د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .
٦٤ - د . رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ، ص ٢٤٢ .
٦٥ - . F.O. 371/179, No. 46, 19 Jan. 1943
٦٦ - جمعية مصر الفتاة ، سبعون يوما للدعاية فى أوروبا ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٤٥ .
٦٧ - د . عبد العزيز الشناوى ، د . جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، ١٩٦٩ ، ص ٧٥٩ .
٦٨ - د . أحمد عبد الرحيم مصطفى ، تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٠ .
٦٩ - صحيفة البلاغ ، ١٩٢٣/٥/٤ .
٧٠ - عباس العقاد ، صحيفة البلاغ ، ١٩٢٣/١/٣٠ .
٧١ - صحيفة السياسة ، ١٩٢٢/١٠/٢٢ .
٧٢ - صحيفة الأهرام ، السياسة ، الأول من ديسمبر ١٩٢٣ .
٧٣ - الأهرام ، ٣ ديسمبر ١٩٢٣ ، البلاغ ، ٤ ، ٥ ديسمبر ١٩٢٣ .
٧٤ - صحيفة السياسة ، ١٧ ، ١٩٢٢/١١/٢٣ .
٧٥ - د . محمد حسين هيكل ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ٢٩٢ .
٧٦ - الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٢ ، ص ٧٠ .

٧٧ ـ د . هيكل ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ٢٩٢ .
٧٨ ـ د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، ص ٣٢٩ .
٧٩ ـ صحيفة البلاغ ، ١٩٢٨/٧/٣٠ .
٨٠ ـ د . هيكل ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ٢٢١ .
٨١ ـ د . يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥١ .
٨٢ ـ د . هيكل ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٥ .
٨٣ ـ الأهرام ، ١٩٢١/٣/١٤ .
٨٤ ـ د . رؤوف عباس ، الحركة العمالية المصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .
٨٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٢٥١ .
٨٦ ـ الأهرام ، ١٩٢٣/٥/٢ .
٨٧ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٩ .
٨٨ ـ الأهرام ، ١٣ فبراير ١٩٢٠ .
٨٩ ـ الرافعى ، تاريخ مصر القومى ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، ص ١٠٠ .
٩٠ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
٩١ ـ نفس المرجع ، ص ١٢٢ .
٩٢ ـ الوقائع المصرية ، العدد ١٠ لعام ١٩٢٤ .
٩٣ ـ د . عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٣ .
٩٤ ـ مضابط مجلس النواب ، جلسة ٢٨ يونيو ١٩٢٤ ، ص ٧١٤ ، ٧١٥ .
٩٥ ـ الأهرام ، السياسة ، ١٩٢٤/٦/٢٣ .
٩٦ ـ السياسة ، ١٩٢٤/٨/٢٤ .
٩٧ ـ د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ١٠١ .
٩٨ ـ البلاغ ، ١٩٢٣/٢/٦ .
٩٩ ـ البلاغ ، ١٩٢٣/٢/٦ .
١٠٠ ـ د . عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩٩ .
١٠١ ـ د . عبد العزيز الشناوى ، د . جلال يحيى ، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، ص ٧٥٧ .
١٠٢ ـ القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣ .
١٠٣ ـ روز اليوسف ، ٩ مارس ١٩٤١ ، السياسة ، ١٢ مارس ١٩٤١ .
١٠٤ ـ د . أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .
١٠٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٦٧ .
١٠٦ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٦٤ ، ٦٥ .
١٠٧ ـ روز اليوسف ، الدستور ، ١٥ مارس ١٩٤٥ .
١٠٨ ـ الصرخة ، ٤ أغسطس ١٩٣٤ . د . على شلبى ، مصر الفتاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٠ .
١٠٩ ـ ٥٠ عاماً على تأسيس مصر الفتاة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .
١١٠ ـ د . على شلبى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٠ .
١١١ ـ د . رفعت السعيد ، تاريخ اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ ، ص
١١٢ ـ د . رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥ ، ص ١٧٤ .
١١٣ ـ د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .
١١٤ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص .
١١٥ ـ الأهرام ١٩٢٤/٣/٤ .
١١٦ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٥ .
١١٧ ـ الحزب الوطنى العام ، إحدى نشرات الحزب الوطنى ١٩٤٦ ، ص ٣٩ .
١١٨ ـ الأهرام ، ١٩٢٣/٥/١٣ .
١١٩ ـ د . عبد الله عزباوى ، الوفد منذ نشأته حتى ١٩٣٦ ، ماجستير غير منشورة ، ص ٥١ .
١٢٠ ـ على مصطفى مشرفة ، سياسة التعليم واستقرارها ، ص ٣٩ .
١٢١ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

١٢٢ ـ د . عبد الله عزباوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٤ .
١٢٣ ـ د . عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٧ .
١٢٤ ـ المقطم ، ١٩٢٤/٥/٢ .
١٢٥ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٧ .
١٢٦ ـ د . عبد الخالق لاشين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٢ .
١٢٧ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٣٨٢ .
١٢٨ ـ مضابط مجلس النواب ، جلسة يونيو ويوليو ١٩٢٤ ، المجلد الأول ، ص ٧٧٨ .
١٢٩ ـ د . عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٩٨ .
١٣٠ ـ د . عبد العظيم رمضان ، الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، ص ١٣١ .
١٣١ ـ د . محمد بهى الدين بركات ، صفحات من التاريخ ، دار الهلال ، ١٩٦١ ، ص ٤٠ .
١٣٢ ـ د . أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .
١٣٣ ـ السياسة ، ٧ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٣ .
١٣٤ ـ د . هيكل ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ١٤٦ .
١٣٥ ـ السياسة ، ١٩ ، ٢٣ نوفمبر ١٩٢٢ .
١٣٦ ـ السياسة ، ١٩٢٤/١٠/٢٣ .
١٣٧ ـ السياسة ، ١١ مارس ١٩٣٤ .
١٣٨ ـ د . أحمد زكريا الشلق ، حزب الأحرار الدستوريين ، مرجع شبق ذكره ، ص ١٦٤ .
١٣٩ ـ السياسة ، ١٩٤٥/١٠/٣١ .
١٤٠ ـ د . أحمد زكريا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .
١٤١ ـ السياسة ، ١٩٤٩/١١/١٤ .
١٤٢ ـ د . هيكل ، مرجع سبق ذكره ، جـ ١ ، ص ٨٠ ، ٨١ .
١٤٣ ـ د . أحمد زكريا الشلق ، الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ ـ ١٩٢٣ ، ص ١٦ .
١٤٤ ـ نفس المرجع السابق .
١٤٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٨ .
١٤٦ ـ د . عبد العليم خلاف ، الهيئة السعدية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٤ .
١٤٧ ـ نفس المرجع السابق .
١٤٨ ـ د . أحمد زكريا ، حزب الأحرار الدستوريين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .
١٤٩ ـ مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية التاسعة ، جلستا ١٢ نوفمبر و٢٤ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ٢٥٠ .
١٥٠ ـ برنامج مصر الفتاة ، ص ٨ .
١٥١ ـ نفس المصدر السابق .
١٥٢ ـ نفس المصدر السابق ، ص ٢٠ .
١٥٣ ـ نفس المصدر السابق .
١٥٤ ـ د . يونان لبيب ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ١٠٩ .
١٥٥ ـ نفس المرجع السابق ، ص ١٠٣ .
١٥٦ ـ نفس المرجع السابق .
١٥٧ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٧١ .
١٥٨ ـ د . زكريا سليمان بيومى ، الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ ـ ١٩٥٣ ، ص ٢٢ .
١٥٩ ـ اللواء الجديد ، ١٩٤٤/١٢/١٠ .
١٦٠ ـ د . رءوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٣ .
١٦١ ـ د . يونان لبيب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ص ٨٥ .
١٦٢ ـ نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٢ .
١٦٣ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩ .
١٦٤ ـ د . رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الاشتراكية ، ص ٢٤٥ .
١٦٥ ـ د . رؤوف عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٦ .

الخطاب السياسى الحزبى

د . يواقيم رزق مرقص

تنوع الخطاب السياسى الحزبى فى الحقبة الليبرالية بما يعكس طبيعة الحياة الحزبية فى تلك الفترة من تاريخ مصر ، ويعبر عن تمثيلها لقوى اجتماعية معينة استخدمت العمل السياسى لحماية مصالحها .

ويقدم الخطاب السياسى نموذجا واضحا من خلال مضمونه ومفرداته ومغزاه فى المجالات التى انصب فيها العمل السياسى خلال تلك الحقبة ، وخاصة عند تناول القضية الوطنية ، وقضية الدستور والحياة النيابية ، والقضية الاجتماعية ، وأسلوب الحشد الجماهيرى .

ونقدم فيما يلى عرضا تحليليا لمضمون ومكونات الخطاب السياسى الحزبى فيما يتعلق بتلك القضايا ...

القضية الوطنية :

استحوذت القضية الوطنية على معظم الخطاب السياسى للأحزاب ، وخصوصا أحزاب الحكم التى تولت السلطة والوزارة ، ولأنها كانت فترة جهاد ضد الاحتلال ، كان على الأحزاب أن تعمل على التخلص منه ، وقد اختلفت أساليبها فى ذلك ، فكان هناك من صانعه إلى حد ما ، علّه يصل معه إلى حل ، وهناك من تطرف وأعرض عن التعامل معه ، كما أنه كانت هناك أصوات تحبذ أسلوب التفاوض ، وهناك أيضا من رفض هذا الأسلوب .

وبين هذا كله كانت الأحزاب تخاطب الجماهير وتحشدهم وتستفزهم للقاء الغاصب واسترجاع الحق الوطنى السليب ، مختلفة فى ذلك ، فكان لكل حزب أسلوبه فى هذا الحشد ، الجماهيرى ، وطريقته فى عرض حلوله ، واجتذاب المؤيدين له ، كما كان لبعض الأحزاب أسلوبها فى ضرب ما كان يحشده الآخر أو يستفزه من جماهير نتيجة اختراق المستعمر لصفوفه ، أو لأطماع خاصة أو نفاق للقصر ، وهى بلا شك مآخذ تؤخذ عليها .

ولنأخذ حزبى الحكم فى بداية فترة هذا البحث ، وهما الوفد والأحرار الدستوريين ، فالاثنان وصلا إلى هذه الفترة برصيد وطنى واضح ، وإن اختلفا كما وكيفا ، فالهيئة الوفدية قد تأسست أصلا بهدف إنهاء الحماية البريطانية على مصر ، والحصول على استقلالها ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يكون الشغل الشاغل للوفد بامتداد وجوده تحقيق مفهومه للاستقلال المصرى تبعا لتطور هذا المفهوم .

وتركزت القضية الوطنية على طول تلك الفترة حول مطلبين ، الجلاء العسكرى البريطانى عن البلاد ، والوحدة مع السودان ، أو ما كان يعرف بوحدة وادى النيل ، قاد الوفد أثناءها أكبر ثورة شعبية ضد الوجود البريطانى فى مصر ، وهى ثورة مارس ١٩١٩ ، ثم حملة المقاطعة ضدهم ، إلى أن انتهى الأمر بتصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ ، وأتت عليه فترة ما بعد ١٩٣٦ غلب عليها أسلوب التفاوض لحل القضية ، قام خلالها الوفد بجهد واضح ، إلى أن انتهى به الأمر بعد عقد الاتفاقية إلى الهدوء بعض الشىء ، حتى ألغى المعاهدة فى عام ١٩٥١ ، وذلك لسببين :

(أ) قيام الحرب العالمية الثانية ومحاولة الوفد مواجهة ظروفها .

(ب) أن قوى جديدة قد استطاعت أن تحظى بكثير من شعبية الوفد ، وتحتل دوره أو جانبا منه فى الكفاح الوطنى كالماركسيين والإخوان المسلمين[١] .

أما حزب الأحرار الدستوريين فكان رصيده أنه جمع كبار المصريين ، أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم ، أو من أبنائهم وذويهم منضما إليهم فريق من المثقفين المتحررين وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة خاصة من الأعيان والمثقفين ...

كانت القضية الوطنية هى نقطة البداية فى تكوين الحزب وتأليفه ، وحين بدأ الحزب افتتحه رئيسه بخطبة إعلانه التى أشار فيها إلى ما كسبته الأمة المصرية بتصريح ٢٨ فبراير ، على أنه نقطة انطلاق « نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها للمفاوضات حلا موافقا لمطالبنا الوطنية » ثم أضاف أن خطة الحزب بهذا الصدد ترجع إلى مبدأ واحد ، وهو أن الاتفاق لا يجوز بحال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولم يشرح كيف يتم ذلك ولا ما يمكن أن يفترض من حلول للمسائل المحتفظ بها ، على اعتبار أن الحيطة السياسية تقضى بذلك[٢] .

وكان رئيسه قد أشار إلى العمل المنتظر منهم بقوله : « إننا داخلون على دور من أدوار مسألتنا الوطنية » وهو دور استكمال استقلال ، والتفاوض على أساس التصريح ، وداخلون فى نظام من حكم البلاد جديد »[٣] .

هكذا كانت معالم عمل الحزبين خلال فترة البحث ، إلا أنه كانت هناك أحزاب الظل لعبت دورا هاما من خلال خطابها السياسى ، وإن لم يكن لمعظمها دور فى الحكم ، أو وصلت إلى حد محدود فيه ، وعلى أية حال فإننا سنظهر هذا من خلال العرض التالى :

عندما وصل الوفد إلى الحكم فى عام ١٩٢٤ كان خطابه السياسى من خلال خطاب العرش بالنسبة للقضية الوطنية « يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير »[٤] .

إلا أنه فى جلسة الرد على خطاب العرش تصدى الحزب الوطنى لهذا الموضوع بشكل جاد ممثلا فى العضو عبد اللطيف الصوفانى بك ، وهو ما نقصد به أحزاب الظل ـ ولم يعجبه هذا الأسلوب من الخطاب السياسى فيقول : « إذا قلنا الأمانى القومية لمصر والسودان فإنما يجب علينا أن نجعل لها تفسيرا هو الاستقلال التام لمصر والسودان ، فالسودان عندنا فى المحل الأول من العناية والأهمية ، لأنه مصر ومصر هى السودان ، نقول ذلك لوجود وجهات نظر عند بعض الساسة من المصريين ، إذ يعتبرون حل المسائل شيئين : حل مسألة مصر شيء ، وحل مسألة السودان شيء آخر ... ونحن نقول أبدا فالعلائق التاريخية والقومية والدينية وكل شيء يجعلهما بلدا واحدا ، ولا يمكن التفريق بينهما ، نطلب الحرية لنا وللسودان(٥) .

وكان سعد زغلول قد علق فى مجلس الشيوخ على ما أثير حول خطاب العرش « نحن نشعر بالمسئولية العظيمة التى ألقيت على عاتقنا ... والتى يتعلق بها مستقبل البلاد مصر والسودان وهى مهمة تحقيق استقلالهما التام بمعناه الصحيح ، وسنعمل فى معالجة هذه المهمة بما أرشدتم إليه جلالتكم من الحزم والحكمة ... واننا نتقبل تصريح جلالتكم باستعداد الحكومة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضة حرة من كل قيد لتحقيق الأمانى القومية ، أى الاستقلال التام لمصر والسودان »(٦) .

وقد عقب الرافعى ليؤيده الحزب الوطنى فيما ذهب إليه ، مضيفا عدم الاعتراف بالتحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير ، وإلا تكون هذه التحفظات عائقا فى سبيل تحقيق الأمانى القومية(٧) .

وكان الحزب الوطنى ـ هو تقريبا ـ صاحب الصولة فى هذه الجلسة ، وقد دافعت الصحافة الوفدية عن توقف سعد زغلول من السودان فقالت المحروسة « إن الخصم الداخلى الحاقد على الوزارة لاعتبارات فردية لا دخل للوطنية فيها ، حاول أن يلقى فى روع الجمهور أن زعيم الأمة ورمز استقلالها قد عدل موقفه فى مسألة السودان ، قاصدا بذلك إلقاء اليأس فى القلوب من الحصول على الأمانى الوطنية التى تنشدها ليلا ونهارا »(٨) .

فحقيقة كان رجال الحزب الوطنى أقلية فى البرلمان ، غير أنهم كانوا أقلية يحسب حسابها وتمثل وزنا كبيرا فى الجدل البرلمانى ، وفى هذا الصدد فإن تاريخ مجادلات عبد الرحمن الرافعى والصوفانى مع سعد زغلول فى برلمان ١٩٢٤ تاريخ معروف ، فمثلا فى جلسة النواب بتاريخ ٧ يونيو ١٩٢٤ يثور النقاش بين سعد والصوفانى حول المفاوضة التى كان يلتمسها سعد أسلوبا لسياسته ، نجد الصوفانى يرفضها « لأنها لا فائدة منها » وهذا تنفيذا لمبدأ الحزب أساسا وهو « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

كما انهم تملكوا ناصية موضوع بعينه ، وهو السودان ووحدة وادى النيل ، حيث كان رجال الحزب الوطنى فى البرلمان بمثابة آبائه الحقيقيين يثيرونها فى كل مناسبة ، سواء من خلال أسئلتهم أو استجواباتهم أو من خلال معرفتهم بمجريات الأمور فى السودان(٩) .

وما دمنا بصدد قضية السودان ووحدة وادى النيل ، نذكر أنها شغلت هذين الحزبين

(الوفد والحزب الوطنى أكثر من غيرهما) كما شغلت الحزب الوطنى أكثر من الوفد ـ كما أشرنا ـ ونقدم الأدلة من خلال بعض ما كان يدور فى البرلمان حول هذا الموضوع وبعض تعليقات صحف الوفد عليها .

فعلى أثر رفض السلطات البريطانية سفر وفد سودانى إلى مصر ليعرب عن ارتباطه بمصر ومقاومته للحركة الانفصالية التى دبرها الإنجليز ، نجد أن مجلس النواب يجتمع ويناقش مسألة السودان ، ويعقب سعد زغلول على كلمات النواب بأن مصر متمسكة تماما بالسودان ويصرح أنه « بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه ... أصرح بأن الأمة لا تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت .. »(١٠) .

وتعلق الصحف الوفدية على هذه الأحداث فتبرز تصريحات سعد زغلول فى مجلس النواب وتعلق عليها بالتأييد ، وعلى سبيل المثال نشرت « المحروسة » مقالا بعنوان « سعد باشا والسودان » جاء فيه « ها هو سعد الذى تتهمونه زورا وبهتانا وقد صرح بالأمس فى مجلس النواب أنه من رابع المستحيلات أن يفرط فى أتفه المسائل حيال السودان وأنه لا يريد بالمفاوضة إلا تحقيق أمانى البلاد كاملة »(١١) .

وينهض الحزب الوطنى بنفس الجلسة ليدافع عن حقوق مصر فى السودان وحقوق السودانيين ، فيصف الواقعة ، وكيف تحاول انجلترا أن تقسم الصف ، وتغرى البعض بالانخراط فى صفها ضد الوحدة ، وكيف مُنع الوطنيون السودانيون من المجىء إلى مصر « كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة وتربطنا بهم أواصر اللحم والدم أرادوا أن يأتوا إلى مصر ليرفعوا إلى جلالة الملك والأمة المصرية ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء فمنعوا ، لهذا اقترح الاحتجاج على هذا » .

ثم أيده الرافعى فى هذا مقدما الأدلة على العلاقة بين مصر والسودان(١٢) .

كما تبنت « المحروسة » الوفدية أخبار المظاهرات الشعبية المعادية للإنجليز فى السودان فى يونيو ١٩٢٤ مستنكرة ومشيدة بالروابط المصرية السودانية(١٣) .

وعقب فشل المباحثات عام ١٩٢٤ أصدرت حكومة السودان والحكومة البريطانية تصريحين يؤكدان موافقتهما السابقة من مسألة السودان ، فالحكومة السودانية تؤكد الاحتفاظ بمسئولية بريطانيا العظمى عن الإدارة فى السودان ، وتصريح المستر ماكدونالد يعلن فيه معارضته لكل ما صدر عن سعد زغلول من بيانات وتصريحات حول السودان .

وتعلق صحيفة البلاغ الوفدية على هذه التصريحات مشيرة إلى أنها لن تؤثر فى حق مصر والسودان فى الحرية والاستقلال « فلتصرح حكومة السودان بما شاءت ولتعتبر بريطانيا نفسها أمينة على الشعب السودانى كما كانت ، وكل ذلك باطل فى باطل ومصير الباطل إلى زوال »(١٤) .

وفى اليوم التالى يعقب العقاد ـ وكان آنذاك وفديا ـ « ان السودان لنا ولو استبد فيه الإنجليز بالأمر » وحدد واجب مصر حياله بأنه ينحصر فى أحد أمرين !! احدهما أن تسترده عنوة ، وهذا ما لا طاقة لها به ، والآخران تحتفظ بحقها فيه ولا تتنزل عنه أبدا(١٥) .

وفى نفس الوقت كان أعضاء الحزب الوطنى محافظين على خطابهم تجاه السودان على طول المدى فى البرلمان ، فناقشوا من خلال الصوفانى وفكرى أباظة ديون السودان ومصاريف مصر والتزاماتها تجاهه ، وكشفا مغالطات الإنجليز فى هذا الشأن متحفظين على العلاقة بين الشقيقين(١٦) .

وتابع فكرى أباظة مشكلة العاملين المصريين فى السودان ، وكيفية التعامل معهم ، والمطالبة بحقوقهم على أساس أنهم فى وطنهم ، ولا فصل بين مصر والسودان(١٧) .

ولما ظهر الحاكم العام للسودان كمحور فعال فى الفصل بين مصر والسودان ، وحاول أن يقطع الصلة بينهما ، كان المتصدى له بالدرجة الأولى هو الحزب الوطنى ، بدءا من عام ١٩٣٩ ، وتابعوه فى تصرفاته وتحركاته ، وصلاته بالحكومة البريطانية أكثر من الحكومة المصرية ، رغم الشركة التى كانت بينهما .

فجأر الصوفانى بقوله : « تعلمون أن الأمور تسير فى السودان سيرا عجيبا ، فالمصرى أجنبى فيه لأن الحاكم يريد هذا ، فلا يباح لمصرى أن يدخل السودان أو يقيم فيه ، أو يتجر مع أهله ، أو يتملك جزءا من أراضيه إلا بأمر الحاكم العام ، فماذا ترون فى هذا التصرف المدهش العجيب ؟!

على أنه لو اعترفنا نحن المتطرفين ـ كما يقولون ـ بشركة السودان ، فأين هى المساواة فى هذه الشركة بين الشريكين ؟ ولماذا يختص شريكى بكل المزايا والامتيازات وأحرم أنا الأصل حتى من الذهاب إلى السودان والتجارة والتملك فيه ثم عدد بعده ـ فكرى أباظة ـ كيف أن الحاكم العام لا يعترف بالنقود المصرية هناك ولا بالشهادات المصرية هناك ، وطالب بمجازاة الحاكم العام ، على أساس أنه موظف مصرى(١٨) .

وظل الحزب الوطنى متابعا لموضوع السودان إلى أن فجر فكرى أباظة قنبلة أمام الحاكم العام وهى لفت نظر الحكومة المصرية لجهود مؤتمر الخريجين فى سبيل استقلال السودان الذاتى تحت التاج المصرى ، وهو أمر كان يعمل الإنجليز على تجنبه ، وكان المؤتمر قد بلور هذه المطالب وغيرها فى عريضة رفضها الحاكم العام عندما قدمت إليه ، وقد استطاع فكرى أباظة أن يحصل عليها ، وعرضها على البرلمان المصرى ، داعيا فى نفس الوقت الأحزاب السودانية للاتحاد حول هدفهم الوطنى الواحد(١٩) .

وفعلا استجاب قطاع كبير من السودانيين لهذا ، ووصل منهم وفد بعد ذلك إلى مصر للتفاوض من أجل تحقيق هذه الأهداف ، وسواء نجح هذا المسعى أم لم ينجح فإنها تحسب للحزب الوطنى نتيجة لجهوده ، بل نستطيع أن نقول أنه استطاع أن يبذر بذرة النضوج السياسى وظهور الأحزاب والتنظيمات السياسية فى السودان ، مما ترتب عليه منذ عام ١٩٤٥ زيادة مساحة المناقشات فى البرلمان والصحف المصرية حول السودان ووحدة وادى النيل .

كما بدأ منذ ذلك الحين دخول الوفد بثقل أكثر لتبنى قضية السودان بدءا بالعضو الوفدى محمد صبرى أبو علم عندما تحدث أمام لجنة الرد على خطاب العرش عن حقوق

مصر فى السودان مثيرا عدة قضايا بدأها بالرد على معارضى الوفد الذين بدأوا يندرون بمعاهدة ١٩٣٦ وكيف أن الوفد تقدم بمذكرة ١٩٤٠ وعدوها أيامها خيانة عظمى ، وأعلن أنهم ضمنوها مصر الوطنية ، وفى مقدمتها الجلاء والسودان ، وانها لا تزال مطالب مصر[٢٠] .

وظل الحزب الوطنى متبنيا قضية السودان ومتخصصا فيه بعد مفاوضات صدقى ـ بيفن ـ ومفاوضات النقراشى ، فنجد حافظ رمضان وفكرى أباظة يثنيان فكرة حق السودان فى تقرير مصيره بعد حديث تاريخى فقهى طويل[٢١] انتهى إلى المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل كمطلب أول وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كمطلب آخر وظلوا على هذا الخطاب إلى النهاية .

ولعل صلابة موقفهم تجاه هذه القضية حفز نواب الوفد على تكثيف حديثهم عن السودان ، بعد أن كان مجرد نوع عن موقفهم عندما يكونون فى الحكم أو آراء هامشية عندما يكونون خارجه .

فنجد فؤاد سراج الدين منذ عام ١٩٤٧ يتناول استقلال السودان ذاتيا وحقه فى تقرير مصيره . ولعله فى هذا إنما يحاول إثبات وجوده أكثر عندما دخلت الكتلة البرلمان بعد أن خرجت على الوفد منذ عام ١٩٤٦ ، ويدأ مكرم عبيد فى تتبع الوجود البريطانى ، وكشف ما كان يرتكبه فى سبيل فصل السودان عن مصر ، وما كان يقترفه الحاكم العام فى حق السودانيين حتى وصل إلى حد إفقارهم وعريهم ونشر المرض بينهم ، مطالبا بنفس المطالب ، وهى حق تقرير مصير السودان ووحدة وادى النيل وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وكان جهد هذا الحزب محدودا لقصر عمره فى البرلمان .

أما السعديون فقد ظهر خطابهم من خلال خطاب محمود فهمى النقراشى أمام مجلس الشيوخ والنواب بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦ ، ٦ يناير ١٩٤٧ وتناول السودان بقوله : « إننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما ، لا نعبر إلا عن أهل الوادى ورغبته ، وهى رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجود مشترك وروابط شتى ... ولن ندخر جهدا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى وتهيئة أهله لتولى شئونه والعمل على إسعادهم ، وتوفير رفاهيتهم ... إن وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر إنما هى وحدة دائمة .. ولا يمكن أن يساء فهم مراميها ، فقد قلت بعبارة صريحة أننا لا ندخر وسعا فى السير بالسودان إلى الحكم الذاتى ، فإننا لا نريد سيطرة ، ولا ندعى رغبة فى السيطرة » .

أما حزب الشعب ـ ممثلا فى رئيسه إسماعيل صدقى ـ وهو من الأحزاب التى تولت السلطة أيضا فى هذه الفترة ، فكان رغم حديثه عن حقوق السودان وحقوق مصر فيه ، إلا أن خطابه لم يكن واضحا ، بل انتهى بطريقة تشكك فى موقفه ، حيث أنه بأسلوبه البيروقراطى فى معالجة الأمور بين مصر والسودان ، وما كان يرتكبه الحاكم العام ، وإصداره بيانا يفهم منه فصل السودان عن مصر ، بعد زيارة له لمصر قابل فيها صدقى فى اليوم الذى قدم فيه صدقى استقالته ، ونفى علمه بفعلة الحاكم العام هذه ، لأنه كان مريضا

قبل هذا التاريخ بيومين ، وأن استقالته كانت لأسباب صحية[٢٢] ، وهى كلها أمور تشكك فى موقفه ، وهذا أمر ليس غريبا على صدقى .

كان هذا هو ما اختصت به الأحزاب المصرية فى تلك الفترة السودان فى خطابها ، أما ما خص مصر والجلاء عنها ، فكان نصيبها لا يختلف كثيرا عن السودان ، فكانت بين أحزاب مفاوضة وأخرى رافضة وثالثة بين بين ...

فالقضية الوطنية ـ وقد بدأنا الحديث من قبل عنها ـ قد تعرضت أثناء مسيرتها لعدة هزات ومواقف عجمت عودها وامتحنت صلابة رجال أحزابها ...

فمن المواقف التى تعرضت لها المسيرة الوطنية ـ فى فترة البحث ـ كان مقتل السردار ، السير لى ستاك سردار الجيش المصرى ، والذى استثمرته بريطانيا كى تملى إرادتها على مصر ، محملة إياها هذا الحادث زورا ، مستهدفة وزارة الوفد بالذات صاحبة الدور النضالى ضد الاحتلال ، وفعلا نالت منها بعضا مما استهدفته منها ، فاستقالت الوزارة ، وساد جو مضطرب مكفهر على البلاد ، بشكل عام ، حاول سعد أن يبدده من خلال خطابه فى البرلمان أمام شيوخه ونوابه واستعداده لتأييد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، وأعلن « وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة ، فإنى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن نؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها » .

وكان رد الفعل أن قرر مجلس النواب بالإجماع الاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، وعهد بوضع صيغة الاحتجاج إلى لجنة خاصة ألفها المجلس ، حيث أعلن المجلس فيه تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان « اللذين يكونان وطنا واحدا لا يقبل التجزئة » ثم رغم استنكارهم للحادث المؤلم ، إلا أنهم يأسفون على موقف بريطانيا المنتقم من مصر ، وأنه « يبلغ احتجاجه إلى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم ، طالبا إليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة تتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية »[٢٣] .

ولما كانت أصابع الاتهام البريطانية تشير إلى حكومة الوفد وحزبه ، فقد انبرى الوفد بدوره من خلال صحفه كالبلاغ وكوكب الشرق ، وغيرها يدفع الاتهام[٢٤] .

ولم يقف حزب الأحرار الدستوريين فى هذه الأزمة مكتوف اليدين ، وإنما أصدر « احتجاجا ونداء » جاء فيه « لما حصل الاعتداء بالقاهرة على حياة السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى ... لذلك يحتج حزب الأحرار الدستوريين على جميع هذه الأعمال المنافية لقواعد العدل ، والهادمة لحقوق البلاد المعترف بها من جميع الدول ، ويدعو أبناء مصر جميعا إلى ضم الصفوف وتوحيد الكلمة لإنقاذ الدستور ، وللوقوف فى وجه الاعتداء على استقلال الوطن وسيادته ، فليس سوى الاتحاد سبيلا لمواجهة الأزمة الدقيقة الحاضرة ، وليس سوى الاتحاد سبيلا لإنقاذ استقلال مصر وسيادتها[٢٥] .

وفكرة الاتحاد كانت دائما ما تصاحب الأزمات التى تواجهها الأمة حيث تعددت

مظاهر التقارب والائتلاف بين أحزاب : الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وأمسكت الصحف عن الطعن فى خصومها السياسيين ، وظهرت روح طيبة من الدعوة إلى التعاون القومى وتوحيد الصفوف ، وتجلت هذه الروح أول ما تجلت فى اجتماع الكونتننتال يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ عندما سقط حزب الاتحاد من الحكم وزيادة النفوذ البريطانى فى ركابه .

ولعل هذا التآلف الذى ظهر فيه سعد زغلول ـ وكان كبيره ـ يرجع إلى شعبية الحزب وتقاربه المعروف جذريا مع الأحرار الدستوريين ، ثم غيره بعد ذلك ، أما الحزب الوطنى والذى يضرب فى القدم إلى بداية هذا القرن فإنه قد وجد فى هذه المظاهرة السياسية مأربه ، لأنه يحبذ الجو العملى أكثر من المفاوضة والحوار إذ عنده لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، بالإضافة إلى انها كانت مناسبة وطنية ، وهى سقوط حزب الملك ـ الاتحاد ـ وكشف مؤامرة الاحتلال .

وقد أقام سعد زغلول بعد ذلك حفلة شاى يوم ١١ ديسمبر ١٩٢٥ دعا إليها الحزبين ، وألقى فيها خطبة أيد فيها الوحدة الوطنية واستطرد يقول : « عقب أن تشرفت يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ بانتخابى رئيسا لمجلس النواب قلت : « أرجو أن تشعروا بأنى لن أكون فى هذا الكرسى ممثلا لحزب من الأحزاب وإنما سأكون ممثلا للدستور وقوانين المجلس الداخلية ، قلت ذلك ثم فكرت فى أن أدعو حضرات أعضاء مجلس النواب على اختلاف أحزابهم إلى حفلة شاى متواضعة ليتم التعارف بينهم ، ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ، ويحل مكانها ما تقضى به روح التسامح »[٢٦] .

وهكذا أراد الوفد أن يدخل المعركة مع المحتل فى مظاهرة يكون هو أبا لها على أساس ماضيه ، وقد وافقه الحزب الوطنى على هذا ، لأن هذا هو دأبه ، أما الأحرار الدستوريون فقد عادوا إلى سياستهم ، وهى مقارعة الحجة بالحجة ما دام العدو باطشا ، وقد أوضح عبد العزيز فهمى هذا فى خطابه عندما تولى رئاسة الحزب[٢٧] على أساس الاتفاق القائم على عدم تعارض المصالح بين مصر وبريطانيا ، فبعد أن تناول حق المصريين الذى لا تدعمه قوة ، وعن جيشهم الأعزل الذى لا قبل له بمحاربة بريطانيا ، وضرورة احتيالهم لبلوغ حقهم متى أعوزتهم القوة وقال : « هل مصلحة الإنجليز فى الدفاع عن القنال وعن مصر تتنافى مع مصلحتنا ؟ اللهم لا ... إن القنال بعد قليل من السنين ، وأن توافق المصلحتين لا يجعل الاتفاق مستحيلا .. والاتفاق هو جلاء الجنود الإنجليز عن القطر المصرى كافة وتعهد مصر بأن تضع فى منطقة القنال عددا معلوما من جنودها للمحافظة عليه ، ثم تحالف الطرفين على أن تشترك انجلترا فى الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء عند طلب مصر ذلك فى مقابل أن تساعد مصر انجلترا إذا أشهرت عليها الحرب دولة أوروبية مساعدة داخل الحدود المصرية بمقدار معلوم » .

وهكذا صورة المطالب المصرية بمنطق صاحب الحق الذى يعترف بأن عدوه باطش وما يسندانه من مصالح ومطامع ، ويبدو أن استمرار ذلك الشعور لدى قيادات الحزب ،

كان رد فعل لإخفاق سعد فى مباحثاته مع ماكدونالد بالإضافة إلى مسلك الإنجليز تجاه مصر والمجافى للعدل عقب مصرع السردار(٢٨) .

ولعل الإنجليز قد لاحظوا اختلاف السياستين (الوفد والأحرار) فحاولوا استثماره كعادتهم فحينما شكل مصطفى النحاس وزارة مارس ١٩٢٨ الائتلافية والتى اشترك فيها الأحرار الدستوريون جعل الإنجليز يضعون العراقيل بسبب موقف الوفد من مشروع الميزانية ، وعلى الرغم من أن موقف النحاس قد وجد قبولا واسعا لدى معظم الشعب المصرى ، إلا أن الدستوريين شركاءه فى الائتلاف لم يعجبهم تصرفه ، وشنوا عليه حملة عنيفة ، واصفين موقفه من قانون الاجتماعات بالضعف ، مبالغين فى إبداء تطرفهم فى الوطنية(٢٩) .

والعجب أن الأحرار الدستوريين عندما كانوا فى السلطة عام ١٩٢٦ فى الائتلاف الوزارى برئاسة عدلى يكن جاء فى خطاب العرش « ان العلاقة بين بريطانيا العظمى ومصر على أحسن ما تكون ، وان حسن التفاهم يزيد قوة وتمكناً مما دفع الحزب الوطنى فى البرلمان إلى الانتفاضة ، وقام محمد حافظ رمضان يقول : « انى أخشى كثيرا ... أن يقال أو يفهم ان المجلس قد تخلى عن تلك المهمة الخطيرة التى ارتبط بها فى أول عهده بالحياة النيابية .. ان حسن التفاهم أمر مرغوب فيه ولو لم تكن بيننا وبين بريطانيا تلكم القضية ، ولكنى أخشى أن يكون هناك لحسن التفاهم إذا جاء من طرف واحد إلا التسليم والاستسلام فى النهاية .. إنى أعرف أن حالتنا مع بريطانيا ودية كما كانت من قبل ، ولكن لا هى سلمت بحقوقنا التى نطالب بها ولا نحن سلمنا لها بما تدعيه من المركز الممتاز ولا غير ذلك »(٣٠) .

ولقد انفصمت عرى التحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين بعد ذلك ، ووصلوا إلى حد التناحر لدرجة أن تجاوزت المعركة السياسية حد الموضوعية ، وأخذت الصحف المتنافسة تصعد من هجومها بطريقة تجاوزت حد الحوار الحضارى ، واتهم كل طرف الآخر بالخيانة كوسيلة للإجهاز عليه .

ولعل افتقاد حكومة محمد محمود للشعبية التى تتناسب وصراعها مع الوفد قد دفعها إلى الاعتصام بالقانون كوسيلة لمطاردة خصومها ، وراح محمد محمود بتوعد الخارجين على القانون(٣١) وعنى بهم خصومه من الوفد ، وأعلن محمد محمود أنه بذل جهده لائتلاف الأحزاب ، وجمع كلمة الأمة لجمع الشمل منذ أيام سعد زغلول .. « ولم يكن غرضنا من الائتلاف شهوات شخصية وإنما خدمة الوطن »(٣٢) .

ويسير الوفد على نهجه فى التعامل الهادىء مع بريطانيا ، ففى خطاب العرش ١٩٣٠ فى وزارة النحاس الثانية يردد قوله : « يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودى والصداقة المتميزة بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودى بين البلدين .. وهى تأمل أن تسير المفاوضات مع الحكومة البريطانية بروح الاتفاق » .

ولما نعى الحزب الوطنى من خلال الصوفانى على الوفد استسلامه ، تصدى له عبد السلام فهمى جمعة بأن الهيئة السياسية تسعى إلى الاستقلال حيثما وجدت إلى ذلك سبيلا ، وأن أسلوب الوفد هو التفاوض « فإذا كانت المفاوضة منتجة فيها ، وان كانت غير منتجة فلا ضير ، ولا يهمنا بعد ذلك ان كان الحزب الوطنى بقوة خارقة فيقول ارجعوا عن هذا الطريق ولا تتخذوا المفاوضة سبيلا تصلون به إلى أغراضكم ، انستكين وقد سمعنا فى دورة سابقة رئيس الحزب الوطنى يقول من فوق هذا المنبر « ان كانت المفاوضة لها ثمرتها كان بها وإلا فلا ، ومعنى هذا ان المفاوضة سابقة الجلاء »(٣٣) وكأنه بهذا قد فند أسلوب الحزب الوطنى .

وكانت هذه الوزارة قد تألفت خصيصا لمتابعة المفاوضات التى كانت قد جرت بين محمد محمود ووزير خارجية بريطانيا ، وهو ما سجله النحاس فى خطاب قبوله تأليف الوزارة فى أول يناير ١٩٣٠ من أجل « تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى »(٣٤) .

وعرض على البرلمان بمجلسيه المقترحات البريطانية التى كان محمد محمود قد حملها قبل سقوط وزارته من قبل الحكومة البريطانية لعرضها على البلاد تمهيدا للبحث فيها وعرضها على ممثلى الأمة وكان النحاس مرنا ـ كعادته ـ فى التعامل مع المستعمر والتزامه بخط المفاوضات وقال « ان الروح الطيبة التى املت هذه المقترحات قد قابلها الوفد المصرى الذى انتشرف برياسته بروح مثلها ، ولقد بدا ذلك واضحا فى الأحاديث المتعاقبة التى أدليت بها قبل ولايتى الحكم ، وكذلك قابلتها الحكومة بمثل هذه الروح ، وبدا ذلك جليا فى خطاب العرش ، وفى التعقيب الذى ألقيته بمناسبة الرد الحكيم الذى وصفه البرلمان عليه ، ولقد اعتزمت الحكومة ـ إذا ما فوضتموها ـ ان تغتنم هذه الفرصة التى أتاحها وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التفاهم والصداقة مع مصر ، وتتفاوض فى هذه المقترحات مع الحكومة البريطانية بنفس هذه الروح الطيبة ، روح الرغبة الأكيدة فى الوفاق والصداقة بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين »(٣٥) وطلب من المجلس التفويض بالتفاوض ، فوافق المجلسان على هذا فى ٦ فبراير ١٩٣٠ .

ويظهر من هذا أن الوفد كان يكمل مسيرة التفاوض التى بدأها الأحرار الدستوريون .

أما حزب الشعب وليد هذا العام فكان موقفه الهجوم على الوفد ، فبعد أن تولى صدقى لم يسعه إلا أن وجه إلى الوفد والأحرار الدستوريين كل نقد حتى ولو وصل إلى التجاوز ، ووصفهما ـ وخصوصا الوفد ـ بأبشع الأوصاف سواء فى خطاب الحزب السياسى أو فى جريدة « الشعب » فهدد الأحرار والوفد وكانا قد أضربا عن الدخول فى الانتخابات « بأن هذا الإضراب انتحار سياسى » ثم يصف خطاب الوفد بأنه تسلط من الحزب على عواطف الجماهير » « بما كانوا يسلطون عليها من سحر الدعوة الخلابة وبريق الأمانى الخادعة فإذا كانوا خارج الحكم بسطوا السنتهم فى خصومهم السياسيين » ، وتصف حديث النحاس إلى وفد الجيزة فى ديسمبر ١٩٣٠ حول سياسة حزب الشعب بأنه كذب وخيانة(٣٦) .

كل هذا دون أن يقدم الحزب بديلا واضحا ، مستندا فى هذه الانفعالات على القصر ، توطئة للوضع الجديد الذى أخذه اعتمادا على دستوره .

ويرد مكرم عبيد فى خطبة له فى مايو ١٩٣١ على اتهام « الشعب » لحزب الوفد باستغلال عواطف الجماهير « الواقع أن التجارب الاستعمارية منذ عام ١٩١٩ حتى الآن قد قصرت همها على محاربة تلك الوطنية العجيبة لا باعتبارها مجرد عاطفة بل باعتبارها حركة وطنية عاملة قد اتخذت من الشعب جندا ، ومن زعمائه وفدا ، ولكن المستعمرين قد أخطأوا الغاية فضلوا ، ومن هم على شاكلتهم السبيل ، لأنهم جهلوا أن حركتنا حركة روحية فحاربوها بوسائل مادية ... ثم أخطأ هؤلاء وأولئك الهدف فصوبوا سهامهم إلى الوفد ظنا منهم أنهم دمروا الوفد ، ظنا منهم انهم متى دمروا الوفد دمروا الشعب ولكنهم أدركوا الآن بعد عدة تجارب تعسة أن الوفد بالشعب وليس العكس »(٣٧) .

كان هذا خطاب « الشعب » بالنسبة للوفد ، فى حين أن الأحزاب والجماعات الايديولوجية كانت أكثر واقعية وهدوءا ، فمنذ بدايتها كان شبابها مؤيدا لمشروع معاهدة محمد محمود ـ هندرسون ، وخطب أحمد حسين مناصرا لها ، بل وألف جماعة « الشباب الحر أنصار المعاهدة » ونشأت تحت رعاية الأحرار الدستوريين أو أفسحت « السياسة » صدرها لمقالات أحمد حسين ، فنشر مقالات أشاد فيها بالمعاهدة(٣٨) .

واستمر حزب « مصر الفتاة » فى عدم رفضه لمبدأ التفاوض إلى أن غلب عليه مبدأ التطرف ، وطالب أن يبحث الشعب المصرى عن وسيلة أخرى غير الخطب والمناقشات والمقالات لإلغاء المعاهدة ، وبدأ من خلال « الصرخة » يهاجم الإنجليز بعد أن التزم أحمد حسين اصطناع الاعتدال ردحا من الزمن ريثما تثبت أقدام حركته ، وكان هذا لا يعجب زميله فتحى رضوان واعتبره من مظاهر الجبن والخوف من الاصطدام بالإنجليز على الفور .

لذلك بدأ الحزب و « الصرخة » يعملان على إذكاء الروح الوطنية لدى الشباب وتذكيرهم بأمجاد الماضى وتاريخ أسلافهم ، ودعتهم « الصرخة » لمقاطعة الأجانب لغويا وثقافيا واقتصاديا(٣٩) بادئة خطابها من نقطة الامتيازات الأجنبية وآثارها على مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وأعلنت عن الضربات العشر للاحتلال : الأراضى المصرية مرهونة للأجانب ـ رؤوس الأموال المصرية كلها للأجانب ـ الديون المصرية كلها فى يد الأجانب ـ التجارة فى يد الأجانب ـ البرلمان المصرى قاصر عن التشريع ضد الأجانب ، القضاء المصرى قاصر عن الحكم ضد الأجانب ـ البوليس المصرى قاصر عن إيقاف المجرمين الأجانب ـ الحكومة المصرية قاصرة عن فرض ضريبة على الأجانب ـ تجارة السموم فى مصر يروجها الأجانب ـ الشعب المصرى لا يحترمه الأجانب(٤٠) .

ثم لم تكتف « الصرخة » بنشر آرائها ، بل جمعت وعرضت أحاديث لكبار الشخصيات وقتئذ ، مثل عباس حليم وحمد الباسل وأحمد خشبة وزير الحقانية الأسبق ، وحافظ رمضان وعبد الرحمن الرافعى ، وبهجت بدوى وكان أستاذا للقانون بجامعة فؤاد ، تناولوا مساوىء الامتيازات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا(٤١) .

وهكذا أخذت مصر الفتاة تنتشر على كافة المستويات ، حاشدة القوى من كافة الطبقات ضد الاحتلال ، وهو أسلوب لم تلجأ إليه الأحزاب السابقة ، ولم تتعرض فى نفس الوقت لهذه الأحزاب ، بل على العكس كانت مؤيدة للمفاوضات إلى حين ، ثم لم يرض شبابها بهذا الأسلوب ، وعندما حشدت الشباب فى شكل قميصها الملون ، كان الوفد هو الثائر عليها ، وجند من شبابه أصحاب قمصان ملونة أيضا ، وكانت بينهم الاشتباكات .

ونعود فنجد مبدأ التآلف والتحالف بين الأحزاب يجمع خطاباتهم من جديد ، ففى خلال شهر نوفمبر ١٩٣٥ ارتفع المد الوطنى ، وتفجرت موجات الغضب الجماهيرى نتيجة لتصريح صموئيل هور وزير الخارجية البريطانى بشأن عدم استحقاق مصر للدستور .

فهبت الأحزاب معلنة اتحادها ، وضم حقوقها استجابة لداعى الوطن ، ونشرت البيانات فى الصحف ، فيعلن محمد محمود نداء للأمة « ليذكر المصريون أن مصر فوق الأشخاص والأحزاب ويقدروا الظرف الدقيق الذى تجتازه البلاد ، وأن الوحدة هى الملجأ الحصين الذى يعصم الوطن من الخطر .. أما أنا فأدعو بنى وطنى اليوم كرة أخرى للاتحاد ، وأتجاوز فى سبيل هذه الدعوة عن كل تعريض ولمز ، أن أمد يدى للتشاور مع كل مخلص للاتحاد معهم ... إن الساعة عصيبة والموقف دقيق والوطن يدعو أبناءه جميعا للوقوف صفا واحدا دفاعا عنهم »(٤٢) .

ثم تلاه بنداء آخر جاء فيه : « فالوحدة سبيل الاستقلال ، والاستقلال سياج الدستور والكفيل لمنع كل اعتداء أو تداخل فى شأنه .. فالوحدة التى ساح فى سبيلها دم الشباب هى سلاح المعركة وهى سبيل النجاح(٤٣) حتى إسماعيل صدقى قال : « نحن فى حزب الشعب نستطيع أن نتكلم فى موضوع الائتلاف وتوحيد الصفوف بشىء من الصراحة والتبسط اللذين نستمدهما من اننا كنا أول من نادى بضرورة الائتلاف وتوحيد الصفوف » ثم عرض تصريح هور ونقده ، كما نقد فى نفس الوقت عدوه وعدو القصر ـ النحاس باشا ـ خصوصا مطلب النحاس وهو إضراب الأحزاب عن الحكم حتى يعود الدستور ، وقال متهكما : « وهو مطلب لم نكن نتصور أن رجلا شجاعا عالج الأمور القانونية والسياسية يقول به »(٤٤) .

ويبدو أن حزب مصر الفتاة لم يعجبه مسلك هذه الأحزاب ، فلجأ إلى الاشتراك فى المظاهرات ، وقبض على بعض أعضائه فى حوادث الطلبة عام ١٩٣٥ ، كما سافر أحمد حسين وفتحى رضوان إلى أوروبا للدعوة للقضية المصرية ، وعادا فى ٤ ديسمبر ١٩٣٥ ليعقدا الكثير من الاجتماعات واتخذا منها مدخلا لمعادة الأجانب ، وجاروا بالثورة ضدهم على ألا تدخل مصر فى صدامات عسكرية مع الإنجليز إلا إذا كانت لها جيش قوى يتولى مهمة الدفاع عنها ، كما طالب أحمد حسين فى اجتماع عقد فى ٥ فبراير ١٩٣٦ بنشر الروح العسكرية بين المواطنين لإكراه بريطانيا على تحقيق أمانى المصريين القومية مردداً : « إن القوة هى الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال لمصر » ، وإزاء هذا طالبه على ماهر بأن يمسك عن الدعاية ضد الإنجليز حتى لا تتوتر المفاوضات المقبلة مع بريطانيا ، فوافق على أن تكون مصر الفتاة نواة جيش الاستقلال فى حالة فشل المفاوضات(٤٥) .

إلا أن هذا لم يغير من أسلوب أحزاب التفاوض ، فالوفد فى عام ١٩٣٦ كان يهيىء

المواطنين لتقبل معاهدة بريطانيا ، وكأنه كان واثقا من نفسه ومن اتباعه فى هذا ، فيقول فى خطاب العرش : « إنه لمن بواعث استبشارنا أن يؤذن لهذا الدور البرلمانى بعهد جديد من التفاهم مع بريطانيا العظمى ومصر ، ويسرنا بوجه خاص أن نشير إلى أن المحادثات بين الوفد المصرى والبريطانى تسير فى جو من الود والصفاء أمكن فيه تذليل كثير من الصعاب ، والأمل معقود أن تؤدى المحادثات قريبا إلى مفاوضات بين الحكومتين البريطانية والمصرية تسفر عن اتفاق شريف يحقق استقلال البلاد ، ويوطد صلات الصداقة بين الاثنين »[٤٦] .

وبعد توقيع المعاهدة فى نفس العام ألقى محمد محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة ذكر فيها أن المعاهدة لا تحقق مطالب مصر المشروعة على وجه كامل وبصفة نهائية ، وانها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزايا يفتح بابا تسير منه لاستكمال ما فاتها »[٤٧] .

وكان هذا التحفظ مبدأ الأحزاب ، إلا أنه كان الأمر واقعا ، وان المعاهدة مثلت ما أمكن الحصول عليه من أنياب الاحتلال ، وفى هذا يعترف الوفد نفسه أنه مازال يحاول للحصول على مكاسب أخرى تكون المعاهدة أساسا لها ، فيقول مكرم عبيد فى محاضرة له فى الجامعة « إذا لم يكن من أثر المعاهدة ، إلا أنها جعلت الإنجليز يعلنون رسميا فى وزارة خارجيتهم ، وعلى مسمع من العالم أجمع عكس ما أعلنوه من تصريحات وتحفظات ، وأنهم اعترفوا صراحة باستقلال مصر وتحالفهم معها ومساواتها لهم ، كأمة فى جمعية الأمم ، لكان لهذا الإعلان وحده قيمته القانونية والمعنوية معا .. مهما تكن قيمة المعاهدة فهى لا تزيد على أنها وثيقة ، وثيقة الاستقلال لكنها وثيقة ، أما الاستقلال فوثيقة وحقيقة ، والحقيقة بين أيديكم ومن صنعكم ، فلو أننا توافرنا وتضافرنا على تنفيذ المعاهدة تنفيذ جد وصدق وشرف لأدت الوثيقة إلى الحقيقة التى هى النتيجة الطبيعية والمنطقية لها »[٤٨] .

وفى هذا دعوة للعمل السياسى ليس فقط إلى الوفد بل إلى الأحزاب جميعا وإلى الشعب كله ، وإن كان يُحسن من خلالها أنها فعلا لم تحقق المرجو كله منها ، وهذا يؤيده خطاب العرش فى عهد وزارة الوفد عام ١٩٣٨ فى قوله : « وقد فاوض رئيس حكومتى أثناء وجوده فى لندن فى شهر يوليو الماضى حكومة صاحب الجلالة البريطانية لتعديل المعاهدة فى نصوصها الخاصة بنفقات إنشاء الثكنات وفى الإعانة التى كانت تدفعها للسودان »[٤٩] .

وهكذا كان الوفد يحس بأن المعاهدة ما هى إلا خطوة على الطريق وليس تملكِ زمام الاستقلال كله ، الأمر الذى دفعهم إلى تقبل كل نقد كان يوجه إليها ، حتى اجتمعت الآراء ، شعبا وأحزابا على وجوب إلغائها ، فاستجاب الوفد وكان هو الذى ألغاها فى عام ١٩٥١ - كما سنرى - مثلما كان هو الذى وقعها .

ومن الأصوات الرافضة لها ، كانت مصر الفتاة التى لم تكن تحبذ التفاوض ، ثم ما لبثت أن رفضته ، كما رفضت معه أية معاهدة مع الاحتلال ، وتساءلت مصر الفتاة من

خلال صرختها « هل بقى فى مصر واحد يؤمن بالمعاهدات والمواثيق كوسيلة لحماية الاستقلال والحرية .. هل بقى فى مصر مصرى واحد يخيل له أن معاهدة من المعاهدات هى التى ستحقق استقلال مصر وتصون حريتها » وطالبت الصرخة بالتسلح بالقوة .

كما يتضح رفض مصر الفتاة لمبدأ التفاوض والمعاهدات من الخطاب الذى أرسله أحمد حسين إلى رئيس المفاوضين الإنجليز فى ابريل ١٩٣٦ ، طالبه فيه بأن يتركوا لمصر حريتها ، وأن يسحبوا قواتهم من فوق أراضيها ، اما إذا رفضوا ذلك فسيواصل المصريون كفاحهم حتى يروا آخر جندى إنجليزى يغادر البلاد « ان لم يكن اليوم فغدا أو إن لم يكن غدا فبعد غد »(٥٠) ولقد كان رفض مصر الفتاة للمعاهدة فى بعض جوانبه راجع إلى ازدياد الخصومة بينها وبين الوفد فى ذلك الوقت ، إلى حد أن اتهم النحاس مصر الفتاة بالعمل لحساب دولة أجنبية مما كان له أثره فى الصدام بين أصحاب القمصان الملونة من الجانبين .

فنشر حزب مصر الفتاة بيانا فى « السياسة » فى ٦ سبتمبر ١٩٣٦ بعنوان « مصر الفتاة والمعاهدة ـ بيان ونداء » أعلن فيه أن المعاهدة لا يمكن أن تقيد مصريا واحدا ولا يمكن أن تتقيد بها مصر بأى حال من الأحوال ، ووجه البيان النداء للشعب وللحكومة لاستئناف الكفاح السريع .. بحيث لا يمضى عام حتى تكون مصر مستعدة بجميع طبقاتها للتحرير من كل قيد يمس سيادتها(٥١) .

ولم تكن مصر الفتاة وحدها فى جانب المعارضة وإنما شاركها الحزب الوطنى وبعض المستقلين من أمثال محمد على علوبة وبهى الدين بركات ، وتكون منهم جميعا نوع من الائتلاف انتهى فيها إلى قول أحمد حسين « انها معاهدة الخزى والاحتلال » وطالب شبابه من أصحاب القمصان الملونة بتمزيق المعاهدة وتخليص البلاد من ربقتها .

أما الحزب الوطنى فرفض التوقيع عليها ضمن الأحزاب التى وقعت ، وثار ممثله فى البرلمان محمد حافظ رمضان وقال : « لا ندرى كيف سلم المفاوضون المصريون بإقرار هذه الاتفاقية وجعلها مشروعة بعد أن رفضوا الإشارة إليها ؟! .. فالمعاهدة الحاضرة تقر اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة وتجعلها مشروعة وتجعل هذا الجزء المتمم لمصر مستعمرة بريطانية تحرسها جنود مصرية تحت أمرة حاكم عام بريطانى ، فكيف يسوغ لنا بعد هذا أن نسمى معاهدة تحالف وصداقة تلك المعاهدة التى قوامها إقرار الغضب والإكراه وتسخير مصر وجيشها للمطامع البريطانية ؟!(٥٢) .

ورد الوفد على هذه المواقف والآراء فى تقرير لجنة الشئون الخارجية « معلوم أن مطالبة الجانب المصرى بالسودان هو استمساك بسيادة مصر على السودان ، ليس هذا فقط بل هناك احتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى ١٨٩٩ ، ومن الواضح أن مصر لن ترضى بأى تعديل لهاتين الاتفاقيتين لا يكون منطويا على استكمال حقوقها على هذا القطر وحماية سيادتها عليه »(٥٣) .

والحزب الوطنى إذا كان قد رفض حتى التوقيع ثم إظهار ما يراه من نقد ، فهذا ليس جديدا عليه فهو صاحب مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » ، وقد كان بذلك يطرح بديلا

للأسلوب السياسى الذى انتهجته الأحزاب الأخرى وعلى رأسها الوفد ، وهو أسلوب التفاوض ، وكان هذا البديل هو العمل الثورى ، فالاحتلال البريطانى جاثم على البلاد ، وأمام المصريين للتعامل معه أحد طريقين : إما التفاهم معه أو الثورة ضده ، وكان رفض السير فى الطريق الأول لا يعنى سوى الطريق الثانى .

بيد أن الحزب الوطنى خلال تلك الحقبة وقف موقفا عجيبا ، وهو الاكتفاء برفض الطريق الأول دون اختيار آخر ، وأصبح يلعب بذلك دورا سلبيا فى الحركة الوطنية المصرية ، فقد رفض تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، كما هاجم كل جولة مفاوضات تجرى بين الإنجليز والمصريين ، وهو يحتج على معاهدة ١٩٣٦ ، ويقول عنها رئيسه « ان معاهدة ١٩٣٦ أساسها باطل والرضا عنها باطل ، وهى قطعا وليدة الغضب والإكراه ، ويتمثل هذا الغضب والإكراه فى كل المفاوضات التى سبقت مشروعات المعاهدة » .

وقد ترتب على هذا الشعار - دون وضعه موضع التطبيق - نتيجة مأساوية بالنسبة للحزب الوطنى ، فهو من ناحية شديد العداء للاحتلال ، إلا أنه من ناحية أخرى بدون قواعد شعبية لأنه لم يطرح البديل المقنع ، ولم يكن فى وسعه نتيجة لذلك أن يعادى القوة السياسية الوحيدة فى الميدان وهى القصر ، ولعل ذلك يفسر حسن العلاقة الدائم بين قيادات الحزب وبين الملك فؤاد وفاروق(٥٤) .

أما الهيئة السعدية - وهى وليدة هذه الفترة وقد خرجت من الوفد - فهم أبناء سعد زغلول ، فكانوا يسيرون فى إطار المفاوضات ، ومحاولة الوصول إلى أهدافهم عن طريق حسن التعامل مع الإنجليز ، وهذا ما يعكسه أحمد ماهر فى تصريحه لصحيفة « الدستور » لينشره على الشعب « .. أما فيما يتصل بعلاقة مصر بانجلترا ، فإننا سنحرص دائما على أحكام أسباب الصداقة بيننا وبين حليفتنا العظمى ، ولن ندخر وسعا أو نألو جهدا فى الوفاء بعهودنا ، والقيام بالتزاماتنا ، حتى نقيم الدليل على أن مصر أهل للثقة بها ... ان هذه الخطة هى أقرب الخطط وأيسرها لتحقيق ما ترجوه مصر من إقناع حليفتها بعدم الاستمساك بالنصوص التى وردت فى المعاهدة تحت ضغط ظروف معينة ليست الثقة من بينها ، هذه النصوص التى أثقلت كاهل مصر وقيدت من خطواتها »(٥٥) .

وهى بهذا مهدت لمفاوضات النقراشى فيما بعد حتى فشلت وانتهت الأمور إلى ضرورة إلغاء المعاهدة .

وكان لحزب الكتلة رأيه أيضا فى هذا ، وإن كان لا يختلف فى خطابه عن خطاب الوفد الذى خرج منه ، فيعلن مكرم عبيد أنه لا مبرر لانجلترا ان تحتل بلدا ليس فى حالة حرب معها أو مع غيرها ، وان يكون مهزوما منها » وتعرض للمعاهدة فقال : أما القول بأن استقلالنا مقيد بقيود تضمنتها المعاهدة المصرية الإنجليزية ، فإن مصر لم ترفض هذه القيود إلا لأجل محدود ، ولقد انتهى الأجل بانتهاء موعده المنصوص عليه فى المعاهدة ، وبانتهاء الظروف التى أدت إليه ، ثم بتغيير الظروف التى استحدثت عليه » وتعجب من وجود قوة عسكرية فى القتال واعتبرها « رمز للتعنت والقهر » ، ونقد موقف انجلترا فى عدم جلاء هذه القوات بعد مرور المدة المنصوص عنها فى المعاهدة « فسقط الحكم والحكمة

معا ، ولم يبق لدى الطرفين سبيل إلا أن يعودا فورا ومن الآن إلى المفاوضة فى مسألة الجلاء التى هى من المعاهدة بمثابة الروح من الجسد ، وفى المسألة المصرية بأكملها التى أصبحت مطروحة على بساط البحث وهى المعاهدة أساسا »(٥٦) .

وكان خطاب مكرم باستمرار هو إظهار تعدى بريطانيا على حقوق مصر وإصراره على الاستقلال والجلاء(٥٧) .

أما الجماعات الأيديولوجية فكان لها خطابها الوطنى بأسلوبها الخاص .

فالإخوان المسلمون كان خطابهم السياسى فى إطار دينى ، فهم لم يبتعدوا عن السياسة على اعتبار انهم مواطنون مصريون ولكن يطبقون حدود الله وسنة نبيه فيما يعملون ، فقد وجه حسن البنا عدة رسائل إلى رئيس الحكومة والمسئولين والشعب ، أعلن فيها أسلوب جماعته .

فبالنسبة للقضية الوطنية قال بأن حقوق الوطن معروفة وأعلنتها الأمة على لسان أحزابها وهيئاتها وهى تحقيق وحدة وادى النيل وجلاء القوات الأجنبية عنه .

والإسلام يعلن الحرية ويزكيها ويقررها للأفراد والجماعات ، وفرض الجهاد بالنفس والمال لرد العدوان عن الوطن ، وفى نفس الوقت رحب بالوسائل السلمية وإنهاء الخصومة متى أدت هذه الوسائل إلى الاعتراف بالحق الكامل ، وأعلن « اننا فاوضنا ولم نصل إلى شىء لتعنت الإنجليز وتصلبهم ومناورتهم ، واحتكمنا فلم نصل إلى شىء أمام تغليب المصالح الدولية والمطامع الاستعمارية .. كما أن الدعاية للقضية فى الخارج أكسبتنا الكثير فى أعين الأجانب وأصبحت القضية فى حيز التحاكم الدولى الواسع ولم يبق أمامنا إلى النبذ على السواء بأن نعلنهم بالخصومة الصريحة السافرة ونقرر فى صراحة إلغاء ما بيننا وبينهم من معاهدات واتفاقات وتعتبر أمة وادى النيل معهم فى حالة حرب ولو سلبية »(٥٨) .

فعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت جماعة الإخوان فى مقدمة القوى المطالبة بالجلاء ، فاشتركوا فى المظاهرات ، وطالبوا بإعداد الجماهير للكفاح المسلح ضد الإنجليز ، من أجل ذلك أيدوا المفاوضات التى كانوا يدركون عدم جدواها ولذلك عادوا فعارضوها ووصفوا الذين يسيرون فى طريقها من زاوية الثقة فى نوايا الإنجليز بأنهم مخدوعون(٥٩) .

ولهذا كانوا هم أول من نظموا كتائب التحرير ضد الإنجليز فى القناة عقب إلغاء المعاهدة .

أما الشيوعيون فكان خطابهم بالنسبة للقضية الوطنية هو التحرر من الاستعمار وانه لا يمكن للطبقة العاملة أن تتحرر دون أن تتحرر مصر من الاستعمار ، ودون أن يضع الشعب المصرى يده فى يد سائر الشعوب التى تكافح جميعها فى سبيل الحرية والاستقلال ، وخططوا لهذا فى نقاط محددة : من جلاء الجيوش الأجنبية من مصر والسودان ، وإلغاء المعاهدة المصرية الإنجليزية ، ووضع قناة السويس فى يد مصر وتخليص الجيش المصرى والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة المتمصرين ، والاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السودانى بجميع الحقوق والحريات الديمقراطية(١) .

ودعوا إلى الثورة ضد الأحزاب الخائنة التى تتفق مع القصر لتربطهم بعجلة الاستعمار وذلك فى منشور بعنوان « ١١ فبراير عيد الملك .. عيد الخونة »(٢) .

وتدور عجلة الزمن وتأتى نهاية الأربعينات وتطالب الأحزاب جميعها تقريبا بإلغاء المعاهدة وفرض الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطانى ، ويستجيب الوفد ويلغي المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ ويعلن النحاس « .. من أجل مصر وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها » مخاطبا البرلمان بمجلسيه يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وبالطبع وافق نواب الشعب على هذا المطلب الوطنى بالإجماع والابتهاج .

ونخلص من هذا العرض إلى أن خطاب الأحزاب السياسى بالنسبة للقضية الوطنية قد استهدف قضية الجلاء ووحدة وادى النيل .

كما أنه كان لخطاب الوفد تأثيره ـ رغم ما أسند إلى الحزب من اتهامات لأنه كان ذا تاريخ نضالى وتراث فى وجدان الشعب .

وان الأحزاب التى خرجت من الوفد كانت فى خطابها تعتمد على صلتها القديمة بالوفد لتتمكن من حشد الجمهور واستمراره حولها .

وكانت الأحزاب تطالب بالاتحاد والائتلاف فى الظروف الصعبة ، وكانت أحزاب الملك تجاريها ، وإن كان الوفد لم يكن يؤمن بالائتلاف إلا إذا كان هو زعيمه استنادا على تراثه كما تبنت بعض الأحزاب قضايا وطنية محددة فى خطابها كالحزب الوطنى والسودان فى البرلمان .

قضية الدستور والحياة النيابية :

كانت قضية الدستور والحياة النيابية فى مصر من أهم النقاط فى خطاب الأحزاب السياسى ابتداء من دستور ١٩٢٣ ، ثم تعطيل الحياة النيابية على يد محمد محمود ، ثم الإنقلاب الدستورى وظهور دستور ١٩٣٠ ، ونهاية بمعركة استرجاع العمل بدستور ١٩٢٣ .

فدستور ١٩٢٣ كان وحده حقا استخلصته الأمة من أنياب الأسد (القصر والاحتلال) ، وبعد ما دارت الأمور دورتها حتى ظهر ، تناولته الأحزاب التى كانت موجودة وقتئذ فى خطاباتها وتعليقاتها التى قدمتها إلى الأمة .. إثر هذا الحادث الوطنى العظيم .

كانت أهم نقاطه هو مصدره وتطبيقه : أى نظام الانتخاب والحياة النيابية ، فكان الملك حريصا على أن يكون الدستور منحة منه للشعب ، بينما كان الإنجليز يريدون أن تكون لهم اليد العليا فى تحريك العلاقات بين الملك وشعبه إلى الأسوأ ليظلوا هم السادة كسياستهم دائما .

فكان عبء النضال فى هذه المرحلة يقع بالدرجة الأولى على كاهل حزب الأحرار الدستوريين ، فما كاد يصل إلى أسماعهم ما أشيع من أن وزارة توفيق نسيم قد مسخت مشروع الدستور - وكان أمر هذا المسخ قد ظل مكتوما فى عهد نسيم باشا - حتى وجه أعضاء لجنة الدستور احتجاجا على هذا المسخ ، وقعوه جميعا وقدموه إلى يحيى باشا إبراهيم وناشدوه على الأقل ان يظل كما وضعته اللجنة ، وكان أعضاء اللجنة قد انضموا إلى حزب الأحرار الدستوريين(٦٠) .

فوجه عبد العزيز فهمى بك خطابيه المفتوحين المشهورين إلى رئيس مجلس الوزراء فى ١٦ مارس ، ١٥ ابريل ١٩٢٣ تناول فيهما حقوق الشعب التى يجب أن تحترم من خلال تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وانهم لم يحرروا السلطان ويستبعدوا له الشعب ، وانهم عندما أطلقوا للشعب بعض حقوقه المغتصبة أظهروا ميلهم لبقاء الإمارة للسلطان وخلفائه ، ثم يتعجب من « أن تكون هذه السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الإنجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التى قام بها المصريون فى وجه الإنجليز ، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك ؟ .. فالشعب المصرى سيد صاحب حق أصيل فى الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه ، ومن ثم فلا يملك أحد كائن من كان إصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء .. ولما لم يكن فى استطاعة هؤلاء الأربعة عشر مليونا أن يتعاقدوا بأشخاصهم ، لزم أن يوكلوا من يناضل لهم ويدلى بحججهم ويتعاقد عنهم »(٦١) .

وبعد أن أعلن قيام الدستور لم يتوان الأحرار الدستوريون عن متابعة أخباره والمطالبة بسرعة إصداره قبل أن تتدخل الأيدى لتعبث بما نالته الأمة من قدر من حقوقها ، وهو ما يظهره خطاب الدكتور هيكل فى « السياسة »(٦٢) من أن « كمال النصوص لا يزيد من حرية أمة ، إذا كانت لا تطبق الحرية ، وان الواجب هو ليس أن نفكر فى نقض مشروع الدستور أو كماله ، ولكن الواجب أن نفكر فيمن ننتخبهم للنيابة عن الأمة ، فليس فى الإمكان أبدع مما كان » ، وكانت السياسة تدافع عن مشروع الدستور وأبرزها عدم جعل الانتخاب مباشرا ، وجعله على درجتين « لأن مستوى التعليم لا يسمح للسواد الأعظم بتصور الأفكار السياسية تصورا يقرب من الواقع »(٦٣) .

أما الوفد فكان موقفه حرجا ، فهو من ناحية لم يكن يرى فيه إلا مشروعا رجعيا وضعته لجنة من الأشقياء ، ومن ناحية أخرى لم يكن ليستطيع أن يقف مكتوف الأيدى من عملية المسخ والتشويه التى تجرى على نصوص الدستور ، فأصدر بيانات كانت أشبه بمحاولات لموازنة موقفه من هذه العوامل أكثر منها مواقف صريحة ضد الاعتداء على سلطات الأمة .

ففى البيان الذى أصدره الوفد فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ أعلن أن حذف النص عن السودان « هو نكبة وطنية كبرى لا تستطيع أى وزارة مصرية أن تتحمل مسئوليتها الخطيرة ، كما أن الأمة التى تتمسك بحقها فى وضع الدستور ، والتى أعلنت سخطها على المبادىء

الرجعية التى تضمنها مشروع الدستور قبل عرضه على الوزارة لتستنكر أشد الاستنكار كل محاولة ترمى إلى هذه العيوب » .

وفى البيان الذى أصدره فى ٣١ يناير ذكر أن « تعريض نصوص الدستور على ما فيها من العيوب لتدخل الأجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه لهو تفريط فى حق البلاد المقدس وتمكين لسلطة الغاصب » .

وعلى امتداد الوقت ظل الوفد على موقفه من تقديره لهذا الدستور ، ففى احتفال الوفد بعيد الجهاد الوطنى عام ١٩٢٩ يخطب مكرم عبيد فى الجماهير فيقول : « .. ان الدستور لم يحقق للأمة أقصى غايتها ، ولم يكفل لها كامل حريتها ، والحرية لا تقبل بطبيعتها تجزئة أو قيودا .. ولقد كسبت الأمة دستورا ، ولكنها حرمت صحيح استقلالها ، فنالت حريتها مجزأة أو مبتورة .. كانت السياسة الاستعمارية البريطانية بإزاء الدستور المصرى ترمى إلى أن يكون الدستور وسيلة لتناسى مطلب الاستقلال وإغفاله ، بينما الخطة المصرية هى على العكس من ذلك ، ان يكون الدستور وسيلة لتحقيق الاستقلال واستكماله »(٦٥) .

أما الجماعات الأيديولوجية والتى كانت متمثلة فى الحركة الاشتراكية والشيوعية آنذاك فكان خطابها منصبا على معارضة الدستور وواضعيه احتجاجا على المادتين ١٥ ، ٢٠ والخاصتين بحرية الصحافة وحمايتها من المد الشيوعى فعبرت عن نفسها عن طريق المنشورات والمقالات والاحتجاجات فى الصحف وعقد الاجتماعات والمؤتمرات العامة ، والإلتجاء إلى الإضراب عن العمل والاعتصاب .

لهذا تصدت المذكرة التفسيرية للدستور لامتداد الدعوة البلشفية ، ودعت إلى اتخاذ التدابير لمناهضتها ، حتى لو وصل الأمر إلى إنذار الصحف وتعطيلها أو إلغائها بالطرق الإدارية حماية للنظام الاجتماعى .

وقابل الحزب الشيوعى صدور الدستور بهذه الأحكام بالاحتجاج ، وأصدر فى يوم ٢٨ ابريل ١٩٢٣ بيانا طعن فيه على الدستور طعنا شديدا ، ولكن أحدا لم يأبه لهذا البيان ، بل صدر فى ٩ سبتمبر قانون بإضافة عدة مواد عقابية إلى قانون العقوبات ضد العمال(٦٦) .

أما الإخوان المسلمون فرغم خطابهم الديني إلا أن الاتجاه العام لهم فى هذا السبيل كان على الرغم من أنه لا يتمشى مع الدستور إلا أنهم أرادوا أن يوفقوا بين المبادىء العامة التى جاء بها الدستور وبين المبادىء الإسلامية ، قائلين بوجود تطابق بين هذه المبادىء وبين روح الدستور وليس فى تفاصيله(٦٧) .

فقد تناوله صالح عشماوى بالنقد والنقض فى مجلة النذير إلى أن تولى حسن البنا إبداء رأى الجماعة فى وضوح من هذا الدستور وذلك فى عدة رسائل ألقاها على الجماعة فى عدة مؤتمرات تهدئة للخواطر التى أثارها صالح عشماوى .

ويدأ بأنهم يفرقون بين الدستور وهو نظام الحكم العام الذى ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكمين ، ومدى صلتهم بالمحكومين وبين القانون وهو الذى ينظم صلة الأفراد

بعضهم وبعض ، كما أعلن « نحن نسلم بالمبادىء الأساسية للحكم الدستورى باعتبارها متفقة بل مستمدة من مبادىء الإسلام ، وإنما ننتقد الإبهام وطرائق الإنفاذ ... إن مبادىء الحكم الدستورى التى تتلخص فى المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها ، وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة ، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال ، وبيان حدود الإسلام ونظمه وقواعده فى شكل الحكم ، ولهذا يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستورى هو أقرب نظم الحكم القائمة فى العالم كله إلى الإسلام وهم لا يعدلون به نظاما آخر .

وبعد هذا الاسترسال أتى إلى نقده من حيث النصوص التى تصاغ فى قالبها هذه المبادىء ، ثم طريقة التطبيق التى تفسر بها عمليا هذه النصوص ، فالمبدأ السليم القويم قد يصاغ فى نص مبهم غامض مما يكون مثارا للعتب بسلامة المبدأ فى ذاته « وان النص الظاهر الواضح للمبدأ السليم القويم قد يطبق وينفذ بطريقة يمليها الهوى وتوجبها الشهوات فيذهب هذا التطبيق بكل فائدة »(٦٨) .

فهم يرون ان الدستور جاء غامضا مقتضبا غير واضح ولا مفصل ، رغم انها من أهم الأسس فى تحديد لون الحياة النيابية الإسلامية .

ان من نصوص الدستور ما رآه الإخوان المسلمون مبهما غامضا يدع مجالا للتأويل والتفسير الذى تمليه الغايات والأهواء .

ومن ناحية أخرى طريقة التنفيذ التى يطبق بها الدستور أثبتت التجارب فشلها « وجنت الأمة منه الأضرار لا المنافع ، فهى فى حاجة شديدة إلى تحوير وإلى تعديل يحقق المقصود ويفى بالغاية » وأشار إلى أن قانون الانتخاب وهو وسيلة اختيار النواب الذين يمثلون الشعب « وما جره هذا القانون على الأمة من خصومات وحزازات ، وما أنتجه من أضرار يشهد بها الواقع الملموس لهذا يعمل الإخوان المسلمون جهدهم حتى تحدد النصوص المبهمة فى الدستور المصرى وتعدل بها الطريقة التى ينفذ بها هذا الدستور فى البلاد(٦٩) .

فهم بذلك لم ينكروا الدستور ولاخرجوا عليه وانما أرجعوه إلى عباءة الإسلام رغم وجود أصوات فى داخلهم لم تكن تؤمن بهذا إلا أنه احتواء للوضع الوطنى وتسكينا لثورات لم يكن هناك داع لها فى ظل وجود الاحتلال .

كما أن ملاحظاته جاءت متفقه مع آراء معتدلة أخرى فى الأربعينيات من هذا القرن(٧٠) بعكس أسلوب الشيوعيين الذى قام على التطرف والتماس الخشونة التى وصلت إلى حد التهييج لأنهم عملوا والسلطة من خلفهم تقاومهم مشككة فى نواياهم ، خصوصا وأن خطابهم كان بعيدا عن الدين وهو عصب الفكر الشرقى بشكل عام .

أما إسماعيل صدقى الذى بدأ يخرج عن حزبيته الأولى ليدخل فى دوائر القصر والذى انتهت إلى تأليف حزب الشعب ١٩٣٠ فقد ظل يحفظ فى حوصلته نقده لهذا الدستور ليبسطها فى بيان ألقاه بمناسبة تأسيس حزب الشعب(٧١) ، حيث نعى على الوفد موقفه من هذا الدستور « ألم يقل الوفد فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أنه نكبة وطنية كبرى ، وأن الدستور

القديم وضعته لجنة الأشقياء .. ثم عادوا يصفون التصريح فى عبارات راضية ويتولون الحكم على أساسه » .

ويصف الدستور ذاته بأنه جاء منقطع الصلة بالماضى ، فليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ما سبقه من نظام شورى القوانين والجمعية العمومية صلة أو نسب ، وانه سبب مشكلات اجتماعية واقتصادية ، كما أنه لم يكن يوافق مصر .

وبالنسبة لنظام الانتخاب فقد اعتبره باطلا دستوريا ، وأنه غير صالح لهذه البلاد « إذ لا يخفى على أحد أن هيئة الناخبين فى مصر تعوزها أسباب التربية السياسية التى تمكن الناخب من الحكم فى القضايا السياسية » .

وهو بهذا يعكس انتماءه للحزب الملكى والتوجه الملكى منذ البداية ، وهو ما سنراه جليا فيما بعد عند الحديث عن انقلابه الدستورى .

وتسير الحياة الدستورية بعد ذلك متعثرة ، إلى أن يصل هذا التعثر إلى قمته فى عهد وزارة محمد محمود الأولى فى عام ١٩٢٨ ، وكان له موقف تصفية حساب مع حزب الوفد صاحب الأغلبية الشعبية .

وكان لا بد من بديل تتقدم به الوزارة الجديدة لما أسمته الديكتاتورية البرلمانية ، ولم يكن البديل هذه المرة أوتوقراطية القصر كما حدث فى عهد وزارة زيور ، وإنما كان ما أسماه محمد محمود فى خطبه وأحاديثه « باليد القوية » .

وعليه قام بتعليق الحياة النيابية فى مصر ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على الأمر الملكى الصادر فى ١٩ يوليه ١٩٢٨ .

ويعلن الدكتور هيكل أنه رأى فى هذه الخطة صراحة محدودة ، فالوزارة لا تدعى انها صاحبة الكثرة فى الانتخابات ، وهى لا تريد استفتاء الشعب ، والشعب فى رأيها مضلل لا يمكنه أن يحكم على الأشياء حكما سليما ، بل هى تريد أن تضطلع بالمسئولية وان تحفظ النظام والأمن ، وان تسير فى شئون الحكم مسيرة عدل وإصلاح »(٧٢) .

ولم يعن ذلك أن الوزارة ضد الحياة النيابية ولكنها ترجو أن تقضى خلال هذه السنوات الثلاث على ما أسمته بالدجل السياسى ، وإقرار الحكم النزيه فى البلاد ليقوم عليه بعد ذلك نظام برلمانى فى ثوب نزيه(٧٣) .

وقد تعددت المناسبات التى ظل محمد محمود فيها يصرح بأن « الدستور هو الكفيل بتأمين الشعب وأنا ديمقراطى بطبيعتى »(٧٤) .

ثم استمر فى خطابه السياسى مدافعا عن موقفه ومقدما المبررات لما أقدم عليه ، وأنه يحافظ على حقوق الشعب ضد من اغتصبوها منه .

فمن تبريراته لتعليق الحياة النيابية يقول : « ما كان تأجيلى لجلسات البرلمان إلا لأعطيهم فرصة لخلق جو صالح يستطيع فيه عقلاء الشيوخ والنواب أن يتغلبوا بحزمهم

وبتفضيل مصلحة البلاد على تيار الشهوات الشخصية ، فيتحقق بذلك ائتلاف كلمة الأمة ، ولكنى آسف كل الأسف لأنهم جادون فى أعمال التهييج وتشويه الحقائق .. » وينتهى إلى أنه سيظل سائرا فى طريقه تحت جناح الملك ، وسيكون قاسيا على من يعتدى على القانون والنظام(٧٥) ، وهو بذلك يقصد ما كان يتزعمه الوفد من معارضة .

حيث قابل الوفد وأنصاره ذلك الانقلاب بالمقاومة فى شكل عقد اجتماعات وإذاعة احتجاجات واستثارة روح المقاومة فى مختلف طبقات الأمة ، كما قامت المظاهرات فى القاهرة فاستعملت الحكومة القسوة فى قمعها .

وكان أبرز مظاهر الاحتجاج من الوفد نداء أصدره مصطفى النحاس فى ٢٢ يوليو ١٩٢٨ دعا فيه الأمة إلى النضال من أجل دستورها وحريتها بعنوان (نداء الوفد المصرى إلى الأمة المصرية الكريمة) كشف خلاله للمصريين ما جرأت عليه وزارة محمد محمود من عدوان على حقوقها « محاولة فى لحظة أن تحطم ما شيدته الأمة فى سنوات من جهادها .. انها ثورة منهم على الدستور على الحرية وعلى النظام وعلى الأمة ، بل وعلى الإنسانية فى عصر أصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة وأسبابها » .

وأعلن كيف أنها سلبت مصر دستورها وحريتها فى الوقت التى بدأت دول فى الشرق تفيق إلى حقوقها الدستورية ، وكيف انهم لا يرضون للبلاد أن ترجع القهقرى بينما الدول تطفر إلى الأمام .

ثم يعلن « لقد خرجت هذه الوزارة على الدستور والقانون معا ، فعطلت نصوصا حرم الدستور تعطيلها أبدا ، وحرمت الأمة برلمانها ، ووقفت الحياة النيابية سنوات تمدها بما يوحيه إليها طغيانها ، ولم يكفها أن سلبت الأمة سلطانها فمدت يدا شريرة إلى شعورها ووجدانها وسدت عليها المنافذ فى اجتماعاتها وصحافتها وحرية أفرادها » .

ثم وجه الخطاب إلي الوزراء فاتهمهم بالحنث باليمين الذى أقسموه على احترام الدستور ووصفهم بأعداء الأمة والعاصين من أبنائها ، وطلب تحكيم ضمائرهم فيما يرتكبونه من بطش ببنى جلدتهم ، وأنهم بهذا إنما يقدمون الكسب الأجنبى بإضعاف مقاومة الأمة له ، بل واتهمهم بالعمل لحسابه وحساب أنفسهم إذا اعتمدوا عليه فى تحقيق مطامعهم « فتوسل بكم إلى تنفيذ مطمعه فى أمتكم ليضر بها بعضها ببعض ، ويلفتها عن استقلالها بسلب دستورها ... أما الحياة الاقتصادية التى تتبجحون بتوطيدها فانكم عملتم على توطيدها ، فانكم عملتم على تهديدها بجعلها عرضة لتقلبات سياسية لا يستقر معها عمل » .

ثم يعود إلى مخاطبة المصريين فيبث فيهم الثقة بدستورهم ، وبنضالهم فى سبيل استعادته لمجده ، وأن هذه المحنة مهما قست فلن تكون أكثر من الأحكام العرفية الإنجليزية .

وينتهى إلى توطيد ثقة الشعب بحزب الوفد « ان وفدكم الذى زعموه فئة قليلة وخصصوا مع ذلك لمحاربته سنوات طويلة ، إنما هو رمز إرادتكم وصوت نهضتكم فلن يهدم أبدا وإن تألبت عليه قواتهم ، إذ الوفد أمة لا نفاد لرجالها ، وفكرة لا سبيل إلى تقطيع

أوصالها .. وما كفاح اليوم إلا ذلك الكفاح القديم قد تجدد لتخليص الدستور من أيدى الرجعيين وإنقاذ حرية البلاد واستقلالها من أيدى الغاصبين .

وان الوفد ليعاهد الله والأمة عهدا جديدا مسئولا ، ألا يعبأ بظلم الظالمين ، وإن نكلوا به تنكيلا »[٧٦] .

وهكذا كان الوفد أكبر الأحزاب وأكثرها شعبية له بالمرصاد .

أما محمد محمود فقد دافع عن موقفه إزاء قائمة الإتهام هذه فقال : « يقولون أنى هدمت دستورا صالحا ... إنما قضيت على معقل الاستبداد الذى اتخذوه لقضاء ماربهم الشخصية ، إنى أحب الدستور .. وقد أقسمت يمينا بارة على احترامه والإخلاص له ، وهذه اليمين البارة هى التى دفعتنى إلى أن أهدم ما أفسدوه ، لأقيم مكانه دستورا يتعالى على منافع الأشخاص ... انما الحياة النيابية وسيلة للعمل الصالح ، لا غاية يتلمسها المغرضون لتصيد أغراضهم ... فهل حققت تلك الحياة النيابية التى عاينتموها من هؤلاء شيئا من ذلك ؟ لقد شوهوا الحكم النيابى ، وجعلوا منه معولا لهدم الآمال من آن لآخر ، فلقد خلقوا بسوء سياستهم أزمة الجيش وأزمة قانون الاجتماعات وغيرهما »[٧٧] .

وفى ظل جهاد النواب من أجل استمرار الحياة النيابية ، اعتزم النواب والشيوخ أن يجتمعوا بهيئتهم فى دار البرلمان يوم السبت ٢٨ يوليه ١٩٢٨ ، وهو اليوم التالى لفترة الشهر التى حددت لتأجيله ، وصح عزمهم فى اجتماع عقدوه يوم الثلاثاء ٢٤ يوليه بالنادى السعدى وأصدروا بيانا جاء فيه : « نحن شيوخ ونواب الأمة المصرية الموقعين على هذا نعلن ما يأتى :

من حيث أن كلا من مجلس الشيوخ والنواب قرر بجلسة يوم الخميس ٢٨ يونيه ١٩٢٨ أن يجتمع من تلقاء نفسه يوم السبت ٢٨ يوليه ١٩٢٨ الساعة السادسة مساء .

ومن حيث أن هذا القرار مازال قائما ولا يؤثر فيه ما أقدم عليه الوزراء من استصدار الأمر بحل المجلسين وتعطيل بعض مواد الدستور لأن ذلك باطل بطلانا أصليا لمخالفته لدستور البلاد .

ومن حيث أننا أقسمنا اليمين على احترام الدستور الذى هو حق الأمة المقدس .
لذلك : سيجتمع المجلسان فى يوم السبت ٢٨ يوليه ١٩٢٨ السادسة مساء تنفيذا لأحكام الدستور » القاهرة فى ٢٤ يوليه ١٩٢٨ »[٧٨] .

إلا أن الحكومة تصدت لمنع هذا الاجتماع إصرارا منها على الاستمرار فى سياستها وتعليق الحياة البرلمانية .

ورد محمد محمود على هذا بالتبرير التالى : « عبثوا بالحياة النيابية حتى حملونا على وقفها ابقاء عليها ، ثم رمونا بأننا نعتمد فى عملنا على حساب الإنجليز .. كذبوا وإنما هم ورسلهم هنالك يتهافتون على الإنجليز يطلبون منهم المعونة .. من أجل ذلك هدمنا تلك الأداة .

إنى أعيد سلطة الأمة لأننى أول من يؤمن بسلطة الأمة وينحنى إجلالا لها ، تلك السلطة يجب أن تكون طاهرة تعمل للأمة لا للأفراد »[٧٩] .

ولقد كانت هذه السياسة لوقف الحياة النيابية تلقى هوى لدى إسماعيل صدقى الذى كان يبيت النية على انقلابه الوشيك ، فنجده فى اجتماع شعبى فى طنطا حضره محمد محمود وحافظ عفيفى وعلى ماهر ، وقف صدقى يمتدح وقف العمل بالدستور « كنا صفا واحدا نعمل لانتزاع حرية مصر يوم لم تكن لمصر حرية وابتناء صرح دستورها يوم لم يكن لها دستور ، وإذا كان الدستور قد رزىء بمن ناصبه العداء وعمل على طمس معالمه ومحو آثاره ...

ذلك النفر الذى تنكب الاشتراك فى وضع الدستور وهو يقول ما حاجتنا للدستور ولدينا الوفد ، افيكون لدينا الوفد ونحتاج إلى دستور ، ذلك النفر الذى لما نفذ السهم وكان الدستور لم يتردد فى العمل على نصب شباكه لهذا الدستور لكى يتخذ منه أداة لقضاء بضعة من الشهوات الشخصية .. بأن تخلصوا من الدستور بوضع يدهم عليه وتسلطهم على إرادة غالبية النواب فى مجلس البرلمان ، واستعملوا سلاح الرغبة وسلاح الرهبة ، وأصبحت الغالبية فى رعب من أفاعيل هذا النفر »[٨٠] .

أما محمد محمود فبرر وسائل قمعه للطلبة وعزلهم عن العمل السياسى بقوله « عزلت الطلبة والتلامذة ومعلميهم عن الاشتغال بالسياسة العملية ، انها (أى الوزارة) جادة فى هذا السبيل .. يجب أن نسلح الشبيبة بأسلحة العلم واستقامة الفهم وضبط النفس عن الإسراف فى ملابسة الشهوات ومن أخطرها الشهوات السياسية » .

وأرجع هذا لسوء النتائج فى الامتحانات فى السنوات الأخيرة ، وعدم الاحترام فى الأسرة وكثرة الانحرافات[٨١] .

وإزاء تضييق الشعب الخناق على وزارة محمد محمود مطالبين بعودة الحياة النيابية والدستورية جعل هو يخاطب الشعب مطمئنا إياه على دستوره ، ولكن بأسلوب الملكيين « حاشا للدستور أن يضيع وهو أمانة بين يدى جلالة مليكنا الدستورى ، نعم ان الدستور لمصون فى ذلك الحمى المقدس ، حتى إذا تم لنا القضاء على حملة العدوان والأثرة والتضليل واستنقذنا حريات الناس من استبداد تلك الفئة القليلة التى عنيت بكل شىء فى البلاد عاد الدستور شامخا عزيزا لا تستطيع أن تنال منه يد الفساد .. » .

وانتهى إلى قوله : « إذن نحن لم نعطل حياة نيابية بالمعنى المعروف فى كل بلاد العالم ، وإنما عطلنا أداة التحكم والاستبداد حتى إذا ما تم لنا ما نعمل له بحزم وإخلاص .. أعدنا الحياة النيابية النزيهة »[٨٢] .

وهكذا كانت حربا سجالا بين أكبر حزبين فى تلك الفترة من خلال الخطاب السياسى لها .

* * *

كان أكبر حدث دستورى هو الانقلاب الدستورى إبان حكم وزارة إسماعيل صدقى عام ١٩٣٠ ، تلك الوزارة التى تمتعت بأكبر قسط من السخط الشعبى .

فبدأت هذه الوزارة عهدها فى عام ١٩٣٠ باستصدار المراسيم القاضية بتأجيل البرلمان الوفدى لمدة شهر ، وقررت الأغلبية البرلمانية الحيلولة دون تدخل رئيس الحكومة فى اختصاصات المجلس الذى يقرر التشريعات دون تدخل السلطة التنفيذية .

واستنادا إلى الملك استطاع صدقى أن يستصدر مرسوما يحل مجلس النواب فى ١٢ يوليه ١٩٣٠(٨٣) .

وبالرغم من أن وزارات عديدة قد عمدت إلى تعطيل دستور ١٩٢٣ ، فإن وزارة صدقى هى الوحيدة التى لجأت إلى استبداله بدستور جديد عام ١٩٣٠ . ولعل صدقى - كما رأينا من خطابه من قبل - ظن فى حزب الأحرار الدستوريين عونا له فأشركه معه فى وضع الدستور الجديد ، إلا أنه فوجىء بقرار هذا الحزب الذى وضح « أنه بذل كل ما استطاع من مجهودات كي لا تمس الحكومة أسس الدستور » ويعلن أن الحكومة ظلت متمسكة بما يناقض سلطة الأمة ويشل البرلمان فى تصرفاته ، ويجعل الحياة النيابية معطلة فى أهم خصائصها ، ويعلن الحزب أشعة لما تصر الحكومة المضى فيه من إصدار دستورها الجديد ، واستنكر الحزب هذا التصرف ، وأنه لا يستطيع تأييدها بحال من الأحوال(٨٤) .

ويسارع الحزب الوطني بالاحتجاج على تصرفات الوزارة فى هذا الصدد وافتئاتها على حقوق الأمة المقدسة بأن أصدر عدة بيانات فى هذا الشأن ، وعقد العديد من الاجتماعات .

ثم يلتقى الحزبان اللدودان الكبيران - الوفد والأحرار الدستوريون - نسى الوفد ما كاله له الأحرار من اتهامات خطيرة ، كما نسى الأحرار كل ما وجهه الوفد إليه واتفقا على مقاومة صدقى وبطشه ، ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال بينهما ، رأت دعوة الشعب إلى المقاومة والتضحية ، وأنه يجب على الزعماء أن يتقدموا الصفوف ، إذ لا تأثير للمقالات والصحف .

ووقع الحزبان فى ٣١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا أسموه « عهد الله وعهد الوطن » نص على أن يكون الحزبان متفاهمين بكل قوة وإخلاص ، جبهة واحدة فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى أن تفرضه بالقوة ، وأن يقاطعوا الانتخابات .

وفعلا قامت هذه اللجنة بزيارة الاقاليم لزيادة ثقة الشعب بنفسه وبأحزابه تجاه صدقى ودستوره ، وقد تصدت لهم السلطات وحدثت احتكاكات كثيرة بين الزعامات الحزبية والحكومة(٨٥) .

أما خطاب إسماعيل صدقى السياسى فى هذا ، فهو ما أعلنه فى الجمعية العمومية لحزب الشعب الذى ألفه من داخل عباءة الملك(٨٦) .

فبدأ بالخوض فى حق الأحزاب التى تناصبه العداء فى موقفه وكيف « أنهم يدعون

أبناء وطنهم للثورة لهم ويستثيرون عطف الناس عليهم ، ويبكون على الدستور القديم » ثم خصص حديثه على معسكرين الأول الوفد ، وانهم ليسوا وفد ١٩١٩ وانهم « ليس فى جعبتهم إذا تولوا زمام السلطة إلا سوء التصرف ، وإفساد تقاليد الحكم وتعريض مرافق الدولة وأموالها للضياع ، وإذا خلت منهم كراسى الحكم فلا قدرة لهم إلا على الإلتجاء إلى حكومة أجنبية يستعدونها على حكومة بلادهم وتحريض بعض العاطلين من الغلمان على تكسير مصابيح الشوارع وتقليع الأشجار .

أما المعسكر الثانى فمعسكر الأحرار الدستوريين الذى لم يبق كذلك إلا بالاسم بعد أن تخلى عنه خيرة جنوده ، ولم يبق منه إلا نفر يعد بالآحاد ، وأصبح الفرد من البقية الباقية فيه لا يكاد يوازى فى مؤهلاته الاضطلاع بالمسئوليات العامة .

وبدأ يعرض اتهامات كل منهما للآخر - والتى كانوا قد تناسوها ثم بدأ يفند اتهاماتهم له من استعمال القسوة والبطش ، فيدافع بأن الحكومة تستمد قوتها من الشعب الذى أقبل عليها وأخذ يناصرها ، وانضم إلى حزب الشعب ، وأنه انما يقوم بهذا لنشر الأمن والطمأنينة فى البلاد نظرا لوجود استثمارات أجنبية يلزم هذا الإجراء لتأمينها .

ونعى على الأحرار الدستوريين مجاراة الوفد فى زياراته للاقاليم بغرض ما أسماه نشر الثورة وإثارة الفتنة بين الناس « فلم تتردد الحكومة فى القضاء على هذه المحاولات الإجرامية بما تملك من وسائل القمع ، وبذلك قامت بأقدس واجب تقوم به الحكومة فى مثل هذا الموقف ، وعلام يدهش الخصوم من تصرف الحكومة ، وهم يرون أن زعيم ما يسمونه بالأغلبية دائب التنقل إلى هناك وهنا يبث ثورته الخطيرة ، فهل يعاب على الحكومة أن تحافظ على سلامة الدولة وأمنها الداخلى ، وأنها تقف سدا فى وجه العاملين على التخريب وقطع المواصلات والاغتيال السياسى » وهدد من يقومون بمقاطعة الانتخابات على أساس بطلان الانتخابات التى كانت من قبل .

وتعرض لمسألة الانتخاب على درجة أو درجتين وحبذ الانتخاب على درجتين لأنه « خليق بأن يقربنا من أسباب التمييز السليم بين المرشحين ، وأن دستوره مبنى على أسس هى :

- ان الوزراء مسئولون أمام مجلس النواب بالتضامن عن السياسة العامة ومنفردين كل منهم عن أعمال وزارته .
- انه إذا سحب مجلس النواب ثقته من الوزارة وجب عليها أن تستقيل .
- ان للملك حل مجلس النواب .
- ان الحريات كلها مكفولة فى حدود القانون .
- ان هناك حقوقا تكل من الهيئتين يراد بها إحكام العدالة والتوازن بينهما .
- ان مرد الأمر فى النهاية إلى الأمة .

وأعلن « كيف لا تكون الأمة إذن مصدر السلطات ، وكيف يتهم الدستور الجديد بأنه لم يحتفظ بالأساسات المهمة التى بنى عليها الدستور القديم ... وأبسط صور الحياة النيابية وأصحها أن يكون فى البرلمان حزبان أحدهما الأغلبية والآخر الأقلية أى أن يكون لحزب على الأقل نصف عدد الأعضاء زائد واحد .

كما دفع اتهامات الأحزاب حول القيود التى وضعها الدستور الجديد ، وكيف أن الإدارة تستطيع تأجيل البرلمان بل لها أن تحله فرد هذا إلى دستور ١٩٢٣ .

وانتهى إلى قوله انه دستورى عملى أكثر من غيره من الأحزاب « لاننا انما نريد أن يكون الدستور حقيقيا وملائما للبلاد لا مسرحيا خداعا للناظرين » .

ثم لام انفصال الأحرار الدستوريين عنه بعد الاتفاق بينهما « ولكن شاء حزب الأحرار الدستوريين أن يكون ذيلا لحزب الجلبة والاضطراب » ، وطالب حزب (الشعب) بالوقوف صفا « وان مصر فوق الجميع ، وأنكم لن تكونوا أبناء مصر البارين ان لم تنقذوها من سحر المشعوذين » .

لقد أدرك القصر وحكومة إسماعيل صدقى أن دستور ١٩٢٣ يرتفع بحقوق الأمة فوق حقوق القصر ، ولذلك كانت فكرة إلغائه وإصدار دستور ١٩٣٠. كمنحة من الملك يمنعها متى يشاء .

ويعارض العقاد ـ وكان آنذاك وفديا ـ صدقى على أساس أنه لولا وجود جيش الاحتلال لما استطاع صدقى أن يقوم بهذا العمل ، وإصدار القوانين فى غيبة البرلمان(٨٧) .

كما يعلن العقاد أن هذا الدستور قد أجهز على كل جوانب دستور ١٩٢٣ الإيجابية ، فقضى على القيمة الحقيقية للدستور فيما يتعلق بجعل الملك مصدر السلطة وليست الأمة ، وأن الوزراء أصبحوا مسئولين أمام الملك وليس أمام البرلمان فأهدر الرقابة البرلمانية(٨٨) .

ورغم بطش صدقى وحكومته كان العقاد قاسيا فى هجومه عليه ، وتعتبر كتاباته آنذاك نموذجا للكتابة الثورية العنيفة التى هى أقرب إلى المنشورات منها إلى المقال السياسى ، حيث دفع الجماهير إلى الثورة ؛ حيث أثار فيهم موضوعات أشد ارتباطا بحياتهم ومعاناتهم كأسعار الحاصلات الزراعية ، وتدهور الخدمات والمرافق العامة وتفسير دستور ١٩٢٣ـ لما يخدم مصالح القصر والحكومة ، مما أهاج الرأى العام ، وضاعف شعبية الوفد ، ووصل إلى قوله « اسمعوا أيها الرجعيون المنافقون ، مصر إنما تريد الحرية ، فليحى كل من يريد لها الحرية ولو كان من الإنجليز ، وليسقط كل من أراد لها الاستعباد ولو كان من المصريين »(٨٩) .

وفى خضم السخط الوطنى على دستور ١٩٣٠ لم تتخل مصر الفتاة عن الركب فغصت صحفها بالصرخات ، فسارت « وادى النيل » والصرخة من قبلها على الهجوم على الإنجليز فى مسألة عودة الدستور ولجوء نسيم باشا إلى المندوب البريطانى ، وأوضحت

أن الأزمة التى تمر بها البلاد ليست أزمة دستورية بل هى أزمة الاستقلال ، وأن الأزمة كانت تعتبر دستورية فقط لو كان النزاع على الدستور محصورا بين القوات الداخلية للدولة .. وأن مجرد ورود ذكر اسم انجلترا فى المسألة الدستورية ينقل الأزمة من دائرة الدستور إلى دائرة الاستقلال ، لأن الدستور هو من الشئون الداخلية للأمم(٩٠) .

كما وجه الحزب وصحفه نداءات للمصريين للكفاح من أجل عودة الدستور والحياة النيابية ، وإزاء ما أحست به مصر الفتاة من خطر يهدد استقلال البلاد توجهت بدعوة إلى الأحزاب السياسية للاتحاد والتعاون لمواجهة ذلك الخطر ومجابهة الإنجليز(٩١) .

ويظهر من هذا كم قبل الوفد دستور ١٩٢٣ كواقع وكحد أدنى من المكاسب الوطنية وطوع نفسه إزاءه وجعله ركيزة كفاحه ، وأنه كان يحدد من سلطة الملك عدوه الأصلى وجعل يكافح من أجل إعادته عندما أحس من الأحرار الدستوريين بعين الغدر به ، وهم أعداؤه أيضا ، هذا القدر الذى ظهر كاملا فى عهد صدقى عندما غيره بدستور ١٩٣٠ .

والأحرار الدستوريون فلأنهم كانوا أسرة الدستور فكانوا يحسون انهم أصحاب فضل على الأمة ، سحبوه منها عندما وضعوا يدهم فى يد الملك وهم الطبقة الارستقراطية ، وعطلوا الحياة النيابية إرضاء للقصر فى الحقيقة ، وان كانوا يعلنون انها كانت فترة لإعادة الحسابات وتطهير القنوات الوطنية .

وأحزاب القصر فى انقلابها الدستورى وتطويع الدستور للقصر أمر لا تعليق عليه ، فهم خدم ينفذون أمر سيدهم ، ولا وزن للشعب وحقوقه لديهم .

أما الأحزاب الأيديولوجية فلم تكن راضية عن الدستور ، ولكن منهم من وجده واقعا لا يمكن مقاومته أمام تيار الشعب والأحزاب الجارف ، ثم انهم لم يجدوا فيه جفاء كبيرا بينه وبين مبادئهم فجعل يوائم بين مبادئه ومبادىء الدستور حتى لا يتعرضوا لكراهية الشعب الذى هلل له كمكسب وطنى جديد عليه ، وان كانوا قد وجهوا إليه نقودا كانت محل نظر المسئولين ، وبذلك كسب الإخوان أكثر مما لو كانوا أعلنوا رفضهم له فى سفور ، على عكس ما كان يفعله الشيوعيون .

كما أنه كانت هناك أحزاب الهتها القضية الوطنية والقضايا الاجتماعية أكثر من هذه القضية ، فاكتفوا بإصدار بيانات واحتجاجات محدودة كالحزب الوطنى .

القضية الاجتماعية :

شكل الجانب الاجتماعى حيزا واضحا فى الخطاب السياسى للأحزاب ـ ليس فقط لأن الإنسان هو محور السياسة ـ وانما هو وسيلة جذب الجماهير للأحزاب ، وقد اتسع هذا الجانب عند بعض الأحزاب وقل عند الأخرى ، كما شغل خطاب البعض الثالث كله ، باعتبارها أحزابا ترمى إلى تنمية المجتمع ، أو تدفع الجماهير إلى حقوقها بغية استقطابها لمبادئها فى النهاية .

كما نلاحظ أنه كانت هناك أحزاب تهتم فى خطابها بفئات من الشعب بعينها ، بينما كانت هناك أحزاب تبسط مشروعات اجتماعية واقتصادية عامة .

ونعرض الجانب الاجتماعى من الخطاب السياسى للأحزاب ليظهر لنا مدى اتساع وضيق مساحته فى كل منها .

فهذا حزب الوفد ، وهو حزب اعتمد على مساحة كبيرة من الجمهور ، كان أغلبها من الطبقة الكادحة ، والمتطلعة إلى من يأخذ بيدها ، ومن ثم ظهر فى خطاب العرش الأول أيام عنفوان الحزب فى عهد سعد زغلول هذا الجانب ، وإن كان بشكل عام لأنه أول خطاب لأول برلمان ، فنجده يمر على معظم المرافق الاجتماعية بالإشارة إلى إصلاحها والعناية بها دون تخصيص .

فقد ورد فى نهاية خطابه هذا « من اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية وتنميتها بنسبة زيادة السكان ، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الرى والصرف ، وتوسيع نطاقها ، ومن الواجب تحسين طرق المواصلات ، وتنمية طرق التجارة على اختلاف أنواعها ، واستثمار المناجم وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد ، والاستفادة من مركز مصر الجغرافى ، وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية ، وترقية المرأة أدبيا واجتماعيا ، وحماية الأمومة والعناية بالطفولة واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال ، ونشر التعليم بنوعيه الأول والراقى »(٩٢) .

فهو بهذا قد تناول الأمور الاقتصادية والاجتماعية ولكن بشكل عام ، ولكن بمرور الوقت نجد أن هذا الحزب يشير إلى الإصلاحات الاجتماعية بشىء من التخصيص ، وتقديم مشروعات بعينها يمكن تنفيذها .

ففى خطاب العرش إبان وزارة النحاس عام ١٩٣٠ نجده فى مجال الزراعة يشير إلى توطيد دعائم بنك التسليف الزراعى بجميع أنواعه تقديرا من الحكومة لمصلحة الفلاح ، وانه سيعرض على البرلمان مشروع إنشاء بنك زراعى تشترك فيه الحكومة ويكون من أول أغراضه أن يقوم بتسليف الزراع وتقديم المال اللازم لإصلاح الأراضى ومد جمعيات التعاون بالأموال ، كما قدم مشروعا غاية فى الأهمية توزيع أراض زراعية فى الوجه البحرى على صغار الزراع ، وتعهد بأن تعرض الحكومة على البرلمان مشروع قانون بإنشاء ملكيات زراعية صغيرة .. وقد وضع هذا المشروع لصيانة ملكية الأراضى التى توزع على صغار الزراع وضمان عدم انتقالها من أيديهم .

فهو بهذا قد حدد مشروعات اقتصادية تخص الزراعة وصغار الزراع بالذات .

كما أشار فى نفس الخطاب إلى قانون الغرف التجارية استكمالا للخطة الاقتصادية .

وبمرور الوقت وقيام الحرب العالمية الثانية ، وما نتج عنها من قصور فى فرص العمل وارتفاع الأسعار وقلة الموارد ، حيث قاسم جيش الاحتلال أقواته ، وارتفاع نسبة البطالة ، واختلال الأمن تصدى خطاب العرش عام ١٩٤٢(٩٣) لمثل هذه الأمور بشكل محدد فتناول مشاكل :

نقص الأقوات بتدبير الحبوب واستيراد المواد الغذائية الناقصة فى الأسواق المصرية ، ووطدت الرقابة على مصانع الغزل والنسيج ، ومعالجة موضوع التموين والرقابة على التجار الجشعين الطامعين ، فى رفع الأسعار « وان تعهد إلى الجمعيات التعاونية والغرف التجارية فى أرجاء البلاد فى المعاونة على التوزيع » ، وتدبير الأمور لتمويل القطن والأرز ومحاولة تثبيت الأسعار للحاصلات الزراعية .

ولما كانت مشكلة التفاوت الطبقى قد برزت ، فقد ضاعف للعمال والموظفين علاوة الغلاء المعمول بها في سبتمبر ١٩٤٢ ، كما قررت الحكومة « براً بعمالها رفع أجورهم المقررة بحيث لا يقل أجر العامل اليومى عن خمسة وسبعين مليما بدلا من خمسين مليما » وكذلك إقرار قانون نقابات العمال وقانون التأمين الإجبارى ضد إصابات العمل ، وتقديم قانون عقد العمل المشترك ومشروع التأمين الاجتماعى ضد العجز والمرض والشيخوخة .

وعاد إلى موضوع الملكيات الصغيرة فخصص مناطق بذاتها لتوزيع أراضيها على صغار الزارعين وخص الشباب بأنواع معينة من الرعاية كالرياضة الشعبية ، وبناء بيوت للطلبة الغرباء فى الجامعات والأزهر .

ثم العناية بالأحوال الصحية والريف والمواصلات ، والوقاية من الغارات الجوية ، والعناية بالأمن والقضاء والثقافة .

وهنا يتضح أنه أصبح له إطار لخطة متوازنة وأعمال واضحة تستلزمها الساعة .

وفى السنة التالية(٩٤) نجد أنه يستكمل مشروعاته الاقتصادية التى كانت متصدعة بفعل الحرب ، ووجود جيش الاحتلال إلى الاستعانة بأموال الشعب فى شكل اكتتاب عام فى الوقت الذى عنى فيه بقطاع كبير من الطبقة الكادحة وهم الموظفون فرفع الغبن عن « المنسيين » وهم الطبقة التى لم تنل حظها فى الترقى أو نيل الحقوق المادية ، وانتفع به ثلاثة وعشرون ألف موظف كما ازادت علاوات فئات أخرى منهم .

واتجهت حكومة الوفد إلى تحسين أحوال القرية بمشروعات بعينها كتعميم المياه الصالحة للشرب ، وتحسين مستوى الفلاح والعامل بإنشاء جمعيات تعاونية لهم ، ووصلت إلى العناية بإحكام نظم المدارس ، وبيوت الغرباء من طلبة التجامعات .

وهكذا كان الجانب الاجتماعى للخطاب السياسى لحزب الوفد يعالج مشكلات الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين وموظفين وطلاب وتلاميذ .

وحتى فى وزارة القمع فى عهد صدقى ١٩٤٦ ظل الحزب وهو خارج الحكم يرعى هذه القضايا من خلال الصحف والاجتماعات ، فعملت « المصرى » على تغطية أخبار الإضراب عن العمل لعمال شبرا الخيمة ، ونشرت بيانا للإصلاح الاجتماعى ، ومشروعا آخر لتنظيم الملكية الزراعية ، والعناية بشئون صغار الزراع ، وفرض ضرائب تصاعدية على الملكيات الكبيرة .

كما اهتمت الصحيفة تحليلا وبحثا بالمشاكل الاجتماعية ونشر آراء المتخصصين من

الوفديين مثل محمد عشماوى باشا الذى رأى أن نشر الثقافة يحل مشكلة الفقر والمرض(٩٥) .

كما نشرت الأبحاث الموضوعية التى توضح مشاكل ما بعد الحرب والتنبيه إلى أن المطالب القومية لا يصح أن تنسينا مشاكلنا الداخلية ، وكذلك اقترحت الحلول للمشاكل فى الريف والمدن(٩٦) .

وأمام هذه المساحة الواسعة للحزب الشعبى (الوفد) نجدها تضيق بشكل ملحوظ فى أيام الأحرار الدستوريين فى خطب العرش ، وفى خطابهم السياسى بوجه عام ، ولعل ذلك مرجعه إلى أصولهم الارستقراطية التى قد تبعدهم عن الإحساس بمشكلات الشعب ، خاصة وأن شعبيتهم كانت أقل من شعبية حزب الوفد ، ثم ان اهتماماتهم كانت بالقضايا السياسية والدستورية أكثر من تلك الاقتصادية والاجتماعية .

ففى خطاب العرش عام ١٩٢٦(٩٧) تعرض للتعليم والصحة بشكل عام دون تقديم تفاصيل أو مشروعات ، إلا أنه من المفاجأة أن نجد أنه فى عام ١٩٣٨ إبان وزارة محمد محمود يخص الخطاب بالحديث عن المجتمع ، خاصة وان الحرب كانت تطرق الأبواب ، فتناول موضوعات وطبقات اجتماعية ولكن بشكل عام كشئون الريف الصحية والزراعية ، ومحاربة الأمراض المتوطنة وبناء مساكن للعمال ، والعناية بوسائل الرى والصرف ، واستصلاح الأراضى ، وتقوية قناطر أسيوط ، واستصلاح أراضى شمال الدلتا وتوزيعها على الخريجين من كليات الزراعة ، وإنشاء بنك مركزى لتنظيم سوق المال المصرية ، وإصلاح المواصلات بأنواعها ، وإعادة النظر فى قانون العمد والمشايخ ، واقتراح بإنشاء مجلس شورى الدولة ليزيد طمأنينة الموظفين للعدل ، ثم رفع مستوى الصحافة ، وإتمام مشروع إصلاح الحرم النبوى ، وإنشاء عيادة طبية بالمدينة المنورة .

ويلاحظ انها مشروعات عامة وارستقراطية ، لتخدم الطبقة الارستقراطية ، وليست بشكل المشروعات الوفدية التى وصلت إلى الطبقات الأساسية للمجتمع ، حتى المشروع الخارجى فى الأراضى المقدسة انما هو مظهر من مظاهر التفاخر .

وفى خطبة السياسة كان محمد محمود يذكر الجوانب الاجتماعية بشكل هامشى وعام ، كأن يقول « إن الوزارة تفكر جديا فى مشروع هام يقضى بتوزيع الجزء الأكبر من الأراضى المملوكة للدولة على صغار الفلاحين بأسعار متهاودة تدفع على أقساط طويلة المدى ، ولم نر أن هذا المشروع دخل حيز التنفيذ بعكس غيره الذى أصلح ووزع .

وظل يردد هذا الموضوع فقط فى خطبه خلال حكمه عام ١٩٢٨ ، فهو حزب لم يعن بالمجتمع ومشكلاته بقدر ما شغلته الأمور السياسة البحتة .

ولو أن عبد الرحمن الرافعى يعترف بأن وزارة « اليد القوية » ـ رغم موقفه المعادى منها ـ قد انجزت بالفعل كثيرا مما وعدت به(٩٨) .

* * *

هذا ما كان من الجانب الاجتماعى للخطاب السياسى لأحزاب الحكم ، ولكن كانت هناك أحزاب وكتل سياسية وأيديولوجية اعتمدت أساسا على الجانب الاجتماعى فى خطابها السياسى لأنهم اعتبروا ان هذا الجانب هو أساس عملها السياسى .

فنجد حزب مصر الفتاة يهتم بقضايا العمال والفلاحين ، وخصصت صفحات من صحفها لأخبارهم وتلقى شكاواهم حيث لم تكن تسمع من قبل ، وإن كان تبنيها لقضايا العمال فى ذلك الوقت المبكر قصد به تحقيق أهداف سياسية إذ كانت مصر الفتاة ترمى إلى كسب المزيد من الأنصار والأعضاء(٩٩) .

كما اهتم هذا الحزب بالفلاحين فطالب فى صحفه بترقية الفلاح اجتماعيا بإقامة المساكن الصحية له وهدم القديم منها ، على أن تدبر له الأموال اللازمة ، ولو على حساب تخفيض مرتبات الموظفين وفرض ضريبة على الدخل .

كما انتقدت الصرخة إهمال الحكومات للفلاح ، وعلاجا لهذا تبنى الحزب ان « يعلم الفلاح ليقضى على الأمية والجهل ، ويرقى معيشته والحفاظ على صحته ، كما دعت هذه الصحيفة إلى وجوب ترقية أحوال الفلاح اجتماعيا ، وأوضحت أن سبب ما يعانيه انما يرجع لسببين : « الأول هو اشتغال البلاد فى السنين الأخيرة بقضيتها الوطنية اشتغالا يكاد ينسيها هذا الموضوع ، والثانى : صمت الفلاح وسكوته وصبره على الأذى والبلاء الذى يعيش فيه »(١٠٠) .

وفى مصر الفتاة(١٠١) يورد المحرر وصفا واقعيا لسوء أحوال الريف والفلاحين الذين قدرهم بخمسة عشر مليونا ، فوصف مأكلهم وملبسهم وعيشتهم ، وينتهى أحمد حسين إلى قوله : « فإذا استطاع الدستور والبرلمان أن يوصلنا إلى هذه النتيجة - وكان ذلك أيام وزارة محمد محمود - فقولوا اننى عدو الدستور بل عدو كل نظام يحول دون الفلاح ودون أخذ نصيبه كاملا من الحياة ، أنا ضد كل نظام يبقى العمال فى هذه الأشغال الشاقة التى يشتغلون فيها مقابل قروش تافهة ، أنا ضد كل شخص وضد كل هيئة وضد كل نظام يحول بيننا وبين إسكان العامل والفلاح فى بيت فإن كان الدستور هو هذه العقبة فسوف أحارب الدستور وأقضى عليه » .

ووصل الأمر بالحزب إلى حدود التطرف فى طلب حقوق الفلاحين ، فهذا أحمد حسين يعقد اجتماعا فى الاسكندرية فى أغسطس ١٩٣٨ ويعلن « دعونى أصرخ هنا بأعلى صوتى ، وانقلوها عنى فى كل مكان ، ان حقوق الفلاح فى هذه البلاد منهوبة ومسروقة ، يسرقها نفر من الأجانب ونفر من الأغنياء ونفر من الموظفين ... حق الفلاح الأول فى أن يكون إنسانا له حق الحياة ، هذا الحق مسروق من الفلاح ، والحكومة والأغنياء والأجانب ينظرون إلى هذا الفلاح نظرتهم إلى مخلوق حقير يقل عنهم حضارة أو مدنية ... دعونى أقل لكم أيها السادة ان الحياة الاجتماعية فى مصر يمكن أن نلخصها على الوجه التالى : خمسة عشر مليونا من المصريين يعملون كأرقاء وعبيد اذلاء فى خدمة مليون أو أقل من الأجانب والأغنياء وكبار الموظفين والوزراء والباشوات »(١٠٢) .

وهكذا اتخذ أحمد حسين الفلاح طرفا هاما فى قضيته التى حملها أمام الرأى العام ، ولعلها كانت إرهاصة لما ناله الفلاح بعد الثورة من حقوق .

أما الطرف الثانى فكان العمال ، ففتحت صحف الحزب صفحاتها لشكاواهم ، كما وجه لهم أحمد حسين نداء أن مصر الفتاة تعيد للفلاحين حقوقهم فلا يكون منهم عاطل واحد ، ولا يكون رجل يكد طوال النهار من أجل الخبز القفار .. يجب أن تكون لكم أجور تكفى لحياة إنسان فى القرن العشرين تكفى لتربية أطفالكم ولأعانتكم فى شيخوختكم .. ويجب أن ترعى صحتكم فلا تعملوا إلا ساعات محدودة .. وأن يكون لكم أيام عطلة فى الأسبوع ، ويجب أن ينظم التأمين الاجتماعى ضد المرض والعجز والشيخوخة » وهنا تظهر مصر الفتاة نفسها كمدافع واضح فتقول فى هذا السياق « ليس غير مصر الفتاة التى ترى قضيتكم قضية الاستقلال ولا طريق للوصول إلى الاستقلال والمجد إلا طريق سعادتكم .

وأوضح أحمد حسين فى هذا أيضا أن الإنجليز هم وراء تأخير التشريعات التى يجب أن تصدر في صالح العمال(١٠٣) .

وقد دعا الحزب فى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٨ العمال إلى اجتماع بداره وتدارس موقف العمال وظل أحمد حسين وحزبه يقود الحركة الوطنية فترة الحرب وبعدها ، واعتبر الكفاح فى سبيل نيل حقوقهم « جزءا من صميم كفاحنا من أجل الحرية » .

ووجه أحمد حسين كلمة إلى العمال أوضح لهم فيها اهتمام برنامج الحزب لعام ١٩٤٦ ، بالعمال وأكد لهم وقوفه إلي جوارهم كسابق عهده كما تبنى الحزب مشكلة إيجاد أعمال لعمال الجيش البريطانى بعد أن ألغيت المعاهدة ، وطالب الحكومة بتشغيلهم(١٠٤) .

ولم يقتصر الجانب الاجتماعى من خطاب حزب مصر الفتاة على العمال بل امتد إلى المرأة والتعليم ، فبالنسبة للمرأة : أعلن إيمانه بحق المرأة فى الاشتراك فى السياسة ومزاولة النشاط الحزبى وفتح لها باب الاشتراك فى مصر الفتاة ، وفى نفس الوقت نادى بضرورة التمسك بالتقاليد والطباع المصرية وألا تقلد المرأة المصرية ما يحدث فى البلاد الغربية .

وفى مجال التعليم نادى الحزب بإنشاء مدارس صناعية وفنية فى المناطق التى تحتاجها وطالب بالمجانية فى التعليم واهتمت بقضية محو الأمية بمساعدة الطلاب والموظفين(١٠٥) .

وهكذا شغل الجانب الاجتماعى معظم الخطاب السياسى للحزب ، لأنه قوام وجوده ، وأنه أكد دوما في وجوده على التطبيقات الأخرى ، وأنه يعكس نتاج نضاله بشكل أكثر وضوحا من الطبقات الأخرى .

وفى ظل الدفاع عن حقوق الفلاح ظهر حزب هامشى حمل اسم « حزب الفلاح الاشتراكى » فى عام ١٩٣٨ ، حمل مطالب الفلاحين ودعاواهم ، فطالب بتنظيم القرية على أساس الانتخابات ، وتوسيع اختصاص مجالس المديريات والمجالس القروية ، ومحاربة

الإجرام وحل المنازعات بين العائلات ، ومحاربة فكرة الثأر ، إلى جانب تجميل الريف وتوفير المياه الصالحة للشرب ، والقضاء على الأمراض المنتشرة بتعميم المستشفيات القروية والمركزية والعمل على نشر الثقافة فى أوساط الفلاحين ، ومحاربة هجر الريف ورعاية مطالب الفلاح وابلاغها للحكومة والبرلمان إلا أنه لم يتعرض لسوء توزيع الملكية الزراعية التى تعتبر السبب الرئيسى فى تدهور أحوال الفلاح والريف المصرى .

كما أصدر هذا الحزب جريدة نصف شهرية تنطق بلسانه فى ١٨ فبراير ١٩٣٩(١٠٦) .

وهذه المحاولة لم تثبت وجودها بشكل عملى فكانت فقاعة وانطفأت دون أثر .

أما الأحزاب الأيديولوجية فقد كانت لها أيضا جانبها الاجتماعى فى خطابها السياسى ، كل بأسلوبه .

فالإخوان المسلمون أبرزوا هذه الناحية فى خطابها فى إطار الدين الإسلامى ، وهم أصلا يهتمون ببناء الإنسان المسلم بناء دينيا يصلح للدين والدنيا .

فكم خاطب حسن البنا الجمهور ، كما أرسل للملك والنحاس وكبار رجال الدولة بخطاب شامل عام ١٣٦٦ هـ(١٠٧) ، تعرض فيه للجانب الاجتماعى ، وهو ما أورده تحت عنوان « بعض خطوات الإصلاح العملى » وقد حددها فى ثلاثين نقطة تناول فيها مقاومة الرذيلة فى المجتمع من عادات ونظم دخلت عليه عن تقليد الغرب .

كتعويد الشعب احترام الآداب العامة وتشديد العقوبات على الجرائم الأدبية ، علاج قضية المرأة علاجا يجمع بين الرقى بها والمحافظة عليها وفق تعاليم الإسلام . والقضاء على البغاء والقمار ومحاربة الخمر والمخدرات والتبرج والخلاعة .

إعادة النظر فى مناهج تعليم البنات ووجوب التفريق بينها وبين مناهج تعليم الأولاد مع منع الاختلاط بين الجنسين وتشجيع الزواج ، إغلاق الصالات والمراقص وتهذيب الأغانى وحسن اختيار ما يذاع أو يكتب للناس مع مصادرة الروايات الخليعة ، تنظيم المقاهى والمصايف ، وطالب بضم المدارس الإلزامية إلى المساجد وشمولها معا بالإصلاح ، وتقرير تعليم الدين بالمدارس ، مع تشجيع حفظ القرآن ، وجعل حفظه شرطا أساسيا لنيل الاجازات العلمية . مع العناية بالتاريخ الإسلامى واللغة العربية .

وتعرض للحياة فى البيوت فدعا إلى توحيد الأزياء ، والقضاء على الروح الأجنبية فى البيوت من حيث اللغة والعادات والأزياء والمربيات .

كما دعا إلى العناية بشئون الريف ونظافته وتثقيفه .

وفى خطاب آخر(١٠٨) دعا إلى العمل الشريف والكسب الحلال على سنة الأنبياء ، وتحريم الكسب الخبيث ، وإلى التقريب بين الطبقات بتقرير حق الفقير فى مال الغنى ككتاب الله وسنة نبيه .

وخصص رسالة خاصة حول الأسرة(١٠٩) ورأيه فيها فى إطار الإسلام .

كما امتلأت صفحات صحفهم كالنذير والإخوان المسلمين بهذه الموضوعات والأبحاث ، والردود على ما أورده المؤلفون والباحثون : كقاسم أمين وطه حسين أصحاب الرأى فى بعض القضايا الاجتماعية كالأسرة والتعليم(١١٠) .

فهى دعوة للإصلاح في إطار إسلامى ، وضعت لها الجماعة منهاجا فى تطبيقها ، ولم تلق عنادا من خصومهم لأنها سارت في اهاب الدين ، دعوة للخلق القويم والفضيلة ، بل هم الذين نقدوا من لم يكن من رأيهم أو دعا إلى التحزر كأسلوب للتطور ومجاراة العصر .

وهؤلاء الشيوعيون ، كان المفروض أن يكون خطابهم الاجتماعى هو الأساس فى دعوتهم ، فقد حاولوا إيقاظ مشاعر الفقراء ، وان كان أسلوبهم يدعو إلى الحدة والتطرف حتى يصلوا بهم إلى حقوقهم ، إلا أنه لم يكن منهج اجتماعى واضح إلا الدعوة إلى العمل الجاد المثمر المستمر والكسب ونيل الحقوق نظرا لما لا قوه من مقاومة السلطة ومن الطبقات الدينية من الشعب ، فعاشوا فى كفاح من أجل حصول الكادحين على حقوقهم ، مما أورثهم محاكمات وعقوبات شغلتهم عن وضع منهاج اجتماعى واضح ومحدد .

وهكذا نلاحظ أن الناحية الاجتماعية من الخطاب السياسى للأحزاب كانت تخضع اتساعا وضيقا وفقا لاعتبارات : توجهات الحزب الشعبى كان يكثر من مخاطبة الشعب ويحس بأحاسيسه بعكس الارستقراطى الذى لم يكن كذلك .

كما كانت الظروف السياسة كذلك لها تأثيرها على هذا الجانب فالوفد بعد ٤ فبراير نجده يكثر فى خطاب عرشه بالتوجه إلى الكادحين من الشعب وإلى مشروعات الإصلاح عله يظل فى روع أتباعه ولا تهتز صورته نتيجة ما أسند إليه بالنسبة لهذا الحادث .

والناحية الدينية على أساس أن دعوة الدين هى بناء الإنسان ، ومن ثم كانت عنايته بالمجتمع وحل مشكلاته واضحة فى خطابه .

وكذلك كانت محاولة اجتذاب أكبر عدد من الشعب ليكونوا أعوانا من الأمور التى عنى بها بعض الأحزاب فتبنى مشاكلهم ، خصوصا طبقات بعينها من المجتمع واعمار معينة اختارها الزعماء لأنهم وجدوا فيها الشريحة التى تبرزهم .

إلا أنه بشكل عام لم تكن الأحزاب ذات مناهج اجتماعية واضحة ومحددة ، وان كانت هناك مشروعات نفذت فمعظمها قامت به الحكومات حيث انها هى التى كانت تملك المال والسلطة وفى نفس الوقت لا تبخس الأحزاب حقها فهى كانت وراءها بالنقد والدفع والمتابعة ولو إلى حد معين .

الحشد الجماهيرى للأحزاب :

لما كانت الأحزاب هى الصورة السياسية الممثلة لقطاعات من الشعب آمنت بمبادئها وسارت على دربها ، للأحزاب أساليبها المختلفة لحشد هذه الجماهير حولها لتشد من أزرها وتكون قوة لها تكافح بها من أجل تنفيذ مبادئها واستمرار مسيرتها .

وقد اختلفت أساليب الحشد الجماهيرى من حزب لآخر حسب قوامه وتكوينه وأهدافه ، والظروف التى كانت تلابس الأحداث التى تستغلها .

فنرى الوفد يأتى بتراثه القديم حيث تكون من حشود ما قبل ١٩١٩ التى وجدت فى سعد زغلول وكيلا لها وقائدا لمسيرتها وثورتها ، مستغلا كراهية المصريين للإنجليز فى وقت كانت الزعامات قد أصابها الضمور والضعف من كثرة الضغط الاستعمارى عليها ، فكانت قضية الجلاء ووحدة وادى النيل هى هدفها الذى اتفق وما فى وجدان الجماهير ، من أجل هذا نجده قد سعى إلى الحصول على هذا الهدف ولو على دفعات من خلال معاهدة ١٩٣٦ مرة ثم إلغائها فى عام ١٩٥١ مرة أخرى ، وأعقبها بعمل كبير ضد الوجود البريطانى فى منطقة القناة ، خاصة وقد وجد قوى جديدة قد استطاعت أن تحظى بشعبية كبيرة خصما من شعبيته كالإخوان والشيوعيين[١١١] .

قام الوفد على الوحدة الوطنية - والتى كان الأقباط يضعون لها محاذير بالنسبة لحزب كبير كالحزب الوطنى - فنجد الوفد يلغى هذه الفكرة تماما ، ويقوم أحد أعمدته وهو مكرم عبيد ويعلن فى الشباب « يقولون أقباط ومسلمون ، كلا ، بل هم مصريون ومصريون آباء وأمهات »[١١٢] ويذكر واقعة حدثت له مع سعد زغلول تنتهى بقول سعد « انى لا أعرفك أنت واخوانك كأقباط ، بل أنتم مصريون وكفى »[١١٣] .

ويعقب مكرم عبيد فى فترة بعد ذلك ان الوفد يضم كل الطبقات فى الأمة وهيئاتها فقراء وأغنياء ، شيبة وشبابا « حتى المرأة تخترق ما كان موصدا من الأبواب ، وتخرج إلى عرض الطريق فى مظاهرات شعبية .. إلى جانب رجال الأمة جميعا ، من رجال الدين الأقباط منهم والمسلمون والقضاة والمحامون والمهندسون والطلبة والمعلمون والفلاحون ، الكل تجمعهم جامعة واحدة هى الثورة من أجل الاستقلال »[١١٤] .

وكانت شخصية سعد زغلول وحدها عامل جذب واضح للشعب ، ان يلتف من حوله خصوصا ما عاناه من الإنجليز من نفى وتشريد هو وصحبه ، وقد ترجمها فيلسوف الوفد آنذاك - مكرم عبيد - بأنها كانت الوقود للشعب فى ثورته ، وليست مجرد عاطفة تحركت فى وجدان الجماهير[١١٥] .

وظل الوفد من أكثر الأحزاب تعاملا مع الاحتلال تارة بالصدام وتارة بالتفاوض ، ولعل اتفاقية ١٩٣٦ وقفة للوفد مع الإنجليز إرضاء للشعب ، فهى وإن لم تحقق كل الأهداف القومية إلا أنها تمثل خطوة على الطريق أرضت قطاعا كبيرا من الشعب ، ولما أحس الوفد بحرج موقفه تجاهها ألغاها ، فكان إرضاء أكثر لقطاعات أكثر من الشعب وفديين وغيرهم .

ونوع الوفد أساليب حشده لجماهيره ، فنجده يشكل من الشباب فريقا زياه بزى أزرق وسماه « فرق القمصان الزرقاء » جمع به الشباب ليرد على شباب الأحزاب الأخرى ، وفعلا كانت له مصادماته معهم لدرجة أن وصفه خصومه بأنه أسلوب إرهابي لقمع الأحزاب الأخرى(١١٦) .

وفي إطار الشباب كذلك كانت المظاهرات ، وهو أسلوب شاركت فيه الأحزاب جميعا ، وكثيرا ما كانت تحدث المصادمات فى رحاب الجامعة أو فى الشوارع والميادين(١١٧) ، وكانت تحدث كثيرا من المضايقات للوزارة الخصم بشكل دفعه إلى الشكوى منهم كما حدث فى وزارة صدقى ١٩٣٠(١١٨) .

وفى إطار المجتمع والمستوى الشعبى كان الوفد كثيرا ما يقترب من الناس عمالا وموظفين ، ويزيد اقترابه منهم كلما ازداد نقد الأحزاب له ، وخصوصا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ نجد أن خطاب العرش التالى له فى عهد حكومة النحاس كان معظمه مشروعات للإصلاح الاجتماعى ، لعله بهذا يقدم بديلا لما نسب إليه .

ولقد تطرف الوفد فى الإصلاح الاجتماعى إلى أن وصل إلى الاستثناءات والتى كانت ضده وليست له إلا أنها أسلوبه للحشد الجماهيرى ، فقد جعل منها وسيلة جذب أشخاص يستفيد هو من وجودها ، وعندما أفلت الزمام من يده أصبحت مأخذا كبيرا عليه(١١٩) .

وفى مجال الدفاع عن الحقوق الدستورية نرى مثلا واضحا للحشد الجماهيرى ، أثناء حكومة صدقى ١٩٣٠ فقد تحالف الوفد مع الأحرار الدستوريين على مقاطعة الانتخابات انئذ ، ولجأوا إلى تعطيلها وذلك بالايعاز إلى العمد والمشايخ فى القرى بالاستقالة وفعلا نجح أسلوبهم فى هذا الحشد ، واستقال الكثير منهم رغم ما تعرضوا له من محاكمات ، وكان هذا رخيصا أمام ما رأوه من زيارات زعماء الحزبين الكبيرين للأقاليم وتحملهم مشاق السفر وعناء وتعنت رجال البوليس الذين تعرضوا لهم كثيرا وبشكل اثار الناس ضد صدقى واحتشدوا فى جانبهم(١٢٠) .

أما حزب الأحرار الدستوريين فقد بدأ حشده على مستوى ارستقراطى على اعتبار انه وريث حزب الأمة ، ونعلم انه خرج منشقا على سعد زغلول خاصة بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وأصبح هناك تياران احدهما رفض التصريح والآخر قبله ، وتكفل الثانى بوضع دستور جديد للبلاد ، ودخل بذلك فى صراعات مع الملك حول حجم سلطاته فيه .

وانطلاقا من الرغبة فى مواجهة سعد زغلول ، والوقوف فى وجه أطماع الملك ظهر الحزب برياسة عدلى يكن وانضم إليه جميع أعضاء لجنة الدستور ، وعدد آخر من ذوى النفوذ من مختلف المديريات ممن عرفوا بنشاطهم فى مديرياتهم وتأييدهم لعدلى .

وهكذا حشد الحزب عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضما إليهم فريق من المثقفين المتحررين .

وقد التمس الحزب فى البداية أسلوب توجيه النداءات إلى الشعب والاحتجاج على

ما يحدث ، كاحتجاجه وندائه عند وقوع حادث مقتل السردار ١٩٢٤ فاحتج الحزب على أعمال المحتل المنافية لقواعد العدل والهادمة لحقوق البلاد ، ودعا الشعب إلى الاتحاد لمواجهة الأزمة(١٢١) .

إلا أنه يلاحظ أن المسافة بينه وبين الشعب كانت نتيجة تكوين أعضائه وأصولهم الارستقراطية ، ومن ثم كانت تحركاته إلى الشعب أقل من تحرك الوفد الشعبى الأصل .

فلما كان الحزب فى السلطة ١٩٢٨ نجد أن الوفد قد سعت إليه ربما خوفا أو احتراما مشوبا بالخوف من « اليد القوية » إلا أن محمد محمود كان يتحدث إليهم عن ضرورة الائتلاف والاتحاد لمواجهة العدو المحتل ، وهى قضية كانت مطروحة على الساحة ، ولقيت هوى لدى قطاعات كبيرة من الشعب ، مما جعل كثيرا من الوفود تتواكب عليه ، فبدأ هو يزور الاقاليم ، مثل زيارته لمدينة طنطا حيث تحدث إليهم عن ضرورة تطبيق مبادىء العدالة ، وأمنهم على الدستور وبرر وقوفه فى وجه الحياة النيابية آنذاك(١٢٢) .

ولقد شارك الحزب بشكل ما فى مظاهرات فبراير ١٩٤٦ تلك الاضرابات التى اشتركت فيها الأحزاب جميعا تحت قيادة لجنة تنفيذية واحدة(١٢٣) .

وأثناء ثورة ١٩٣٥ عاد الحزب ليصدر بياناته حول ضرورة الوحدة وتناسى الخلافات والانشقاقات من أجل قضية الاستقلال(١٢٤) .

كما اشترك مع الوفد فى مواجهة حكومة صدقى كما أسلفنا فى الحديث عن الوفد فى مقاطعة الانتخابات ١٩٣٠ وزياراته للمديريات ليكونوا قدوة للشعب .

أما الحزب الوطنى فقد عاش على رصيده القديم دون تطوير ، واقتصر حشده للجماهير على الاجتماعات فى المناسبات الوطنية وتبنيه قضية السودان سواء فى صحفه أو فى البرلمان وكان يصدر بيانات فى المناسبات الوطنية الحرجة .

وقد أثر فى عملية حشده للجمهور مبدأه رفض التفاوض إلا بعد الجلاء ، فكانت غير منطقية أمام قطاعات كبيرة من الشعب ، فضلا عن أنه افتقد القواعد الشعبية لأنه لم يطرح بديلا مقنعا(١٢٥) .

ومن ثم لم يكن ذا شعبية كغيره من الأحزاب .

وكان السعديون - وقد خرجوا من عباءة الوفد - اعتمدوا فى حشدهم للجماهير على ميراثهم من الحزب الأصلى ، وامتدادهم الضارب إلى سعد زغلول الذى كانوا يذكرونه فى مستهل خطبهم ، ويشتركون فى إحياء ذكراه حتى انهم تسموا باسمه .

كما اعتمدوا على نقد أعضاء الوفد فى تصرفاتهم مستغلين ما كان يعرف عنهم أو ينشر ضدهم من تجاوزات ، مقدمين البديل السليم(١٢٦) .

فمثلا قد قاوموا تجاوزات الوفد فى الاستثناءات وذلك فى وزارة أحمد ماهر ١٩٤٥ من ترقيات وعلاوات ومعاشات بغير حق ، وهو عمل امتدحته الأحزاب الأخرى كالحزب

الوطنى كما تبنت قضية العمال ، فوضعت لهم كادرا خاصا حسّن من أحوالهم وأنصفت الكثير من الموظفين وحرصت على أقوات الشعب من خلال ضبط عيوب التموين وحددت الأسعار ، وأصلحت كثيرا من عيوب الاقتصاد المصرى الذى كان قد أصابته عيوب إبان حكم الوفديين ، مما كان الحزب معه موضع احترام الكثيرين ، وجذب كثيرا من العمال والموظفين إليه(١٢٧) .

أما حزبا الملك - الاتحاد والشعب - فلم يستطيعا أن يكونا لهما جمهورا إلا من أصحاب المآرب خصوصا وأن رئيسيهما لم يكونا مرغوبا فيهما بالإضافة إلى أنهما كانا يعتمدان على القوة وسلطة القصر ، ولم يكن لهما رصيد قومى ، حتى صدقى قد تنكر لماضيه وانحاز إلى حزب الشعب واستعمل القسوة فى التعامل مع خصومه وكانوا كثيرين .

ومن الأحزاب قليلة الحشد كان حزب الكتلة ، فرغم انه ضم مفكرين وأصحاب رأى إلا أن شعبيته كانت جزءا مخصوما من شعبية الوفد ، ممن خرجوا عليه فى ركاب مكرم كما أن الكتلة دخلت الوزارة من منطلق شخصى تماما مما أثر على انسجامها فى تلك الفترة ، ذلك أن مكرم عبيد « المجاهد الكبير وابن سعد البكر » بعد خروجه من الوفد لم يستطع أن يتفهم حقيقة ، وهى أنه كان كبيرا بالحزب الشعبى الكبير لا العكس ، كما أنه من ناحية أخرى ظل ينظر لزملائه فى الوزارة من خلال حجم كل منهم فى إطار وجوده داخل الحزب الكبير ، وكان حجمه فى هذا الإطار أكبر كثيرا من حجم أحمد ماهر والنقراشى زعيمى السعديين(١٢٨) .

وأعتمد فى اعلامه على جريدة الكتلة ، كما اعتمد على فضح الوفد بأسلوب الكتاب الأسود والذى أحدث فرقعة دون أثر كبير .

أما مصر الفتاة فرغم فقر مواردها وما قاسته أثناء مسيرتها ، إلا أنها كانت ذات شعبية واضحة عما سبقوها من الكتلة أو أحزاب القصر ، وذلك لأنها اعتمدت فى عملها السياسى على الحركة السريعة لأقطابها وتغطية ما يدور حولهم ، واستغلال الفرص بشكل قومى ، فضلاً عن إظهار كراهيتهم للاحتلال والوقوف فى وجهه بجرأة وصرامة ولو وصلت بهم الأمور إلى حد التطرف ، فقد رأينا موقفهم من القضية الوطنية ، وكيف أنهم خلعوا عنهم الإيمان بالمفاوضات ، وطالبوا بالمواجهة العسكرية مع الإنجليز .

ومن حركاتهم السريعة كثرة اسفار أحمد حسين وغيره إلى مواقع الأحداث ، أو مواقع المفاوضين الخصوم ، فنجد أحمد حسين يسافر إلى السودان ليقف على نزعات الشباب هناك واتجاهه السياسى ، ومحصوله الثقافى ، وأسس هناك ملجأ القرش امتدادا لمشروع القرش فى مصر ، كما أنشأ هناك فروعا لحزبه(١٢٩) .

كما سافر أحمد حسين أيضا ومعه فتحى رضوان إلى أوروبا بهدف الرعاية للقضية الوطنية وكان سفرهما باكتتاب مصرى لتغطية نفقات الرحلة وكان ممن اشتركوا فيه على ماهر وصدقى ومحمد محمود !! ، أى أنه كان هناك تجاوب شعبى وحزبى لما كانوا يفعلونه ثم أنه كان فى وداعهما جمهور غفير يوم ٤ ديسمبر ١٩٣٥ مما يُظهر رضا قطاع الأحزاب والقطاع الشعبى عنهم(١٣٠) .

اعتمد مصر الفتاة كذلك على الاجتماعات المستمرة بالشباب والشعب ، والاشتراك فى المظاهرات ضد الاحتلال ، وكانت قيادتهم فى مقدمة من سجنوا أو أصيبوا فى المظاهرات مثل إبراهيم شكرى ومحمد إبراهيم الجراحى(١٣١) .

كما حرص على الاتفاق مع القصر وبذلك جنب نفسه الدخول فى متاهة لا قبل له بها وقتذاك(١٣٢) .

أما عن عنايته بالشباب فلأنهم كانوا عدته فى الواقع فقد عمل هذا الحزب على تربيتهم سياسيا وعسكريا فى شكل فصائل القمصان الملونة ، وكان يقوم بادخارهم لساعة الالتحام مع الإنجليز(١٣٣) إلا أن خوف السلطة منهم ومن صدامهم مع أصحاب القمصان الملونة من الوفديين دفعه إلى إلغائها .

ومن خلال عنايتهم بالشباب التف الشباب حولهم فدخلت مصر الفتاة جامعتي فؤاد وفاروق وطرحت الأسئلة والاستجوابات وعقدت اللقاءات السياسية لدرجة انها أجرت استفتاء حول بحث قضية الجلاء عن السودان ، وكانت النتيجة أن ٩٧ ٪ لم يوافقوا على تجزئة القضية ، وأجمعوا على أنها قضية واحدة لوادى النيل(١٣٤) .

كما دخلت إلى قطاع العمال وعقدت مؤتمرا لممثلى النقابات العمالية لمناقشة مشكلاتهم كما تقدم إبراهيم شكرى بمطالبهم إلى البرلمان(١٣٥) ، وكانت مصر الفتاة من المطالبين بتشغيل عمال الجيش البريطانى من المصريين الذين ضحوا بعملهم مع الإنجليز لوطنيتهم ١٩٥١(١٣٦) .

وخصصت مصر الفتاة فى صحيفتها باباً للعمال بعنوان « قضايا المساكين » منذ عام ١٩٤٧ لنشر مشكلاتهم والرد عليها ، وأكد أحمد حسين وقوفه إلى جانب قضاياهم(١٣٧) كما تبنى مشكلات الفلاحين ودعا إلى تحسين أحوالهم(١٣٨) .

وفى جانب الأحزاب الأيديولوجية الأخرى نجد أن الإخوان المسلمين ساروا فى ركاب الدين ، وهذا يهز مشاعر الشرقيين بشكل عام ، وعندما لم ينفصلوا عن المجتمع بمشكلاته الاجتماعية والسياسية كانوا أكثر نجاحا مما لو انزووا بعيدا فى مسوح الدين ، فرأيناهم من خلال اجتماعاتهم وندواتهم الدينية وجريدتهم « الإخوان المسلمون » وجريدتهم « الإنذار » وغيرهما ، فنشروا آراءهم واضحة فى الدين والدنيا .

فبالنسبة للسلطة ، احتفل الإخوان بانتهاء الوصاية على الملك فاروق وحشدوا ما يزيد على عشرين ألفا من جوالتهم ووفود شعبهم فى الاقاليم وهتفوا باسم الملك مع هتافات إسلامية مما لقى استحسانا لدى الملك(١٣٩) .

وقادت الجماعة حشدا كبيرا من الشعب شيبة وشبابا فى المطالبة بالجلاء ، وجعلوها قضية دينية يجب الجهاد من أجلها ، مما كان سببا فى حشد الكثير من حولهم ونجاح دعوتهم(١٤٠) .

كما وضع حسن البنا دعاء يتلى عقب كل صلاة أظهر فيه عداءه للإنجليز « اللهم

رب العالمين ، وأمان الخائفين ، ومذل المتكبرين ، وقاصم الجبارين ... اللهم ان هؤلاء الغاصبين من البريطانيين قد احتلوا أرضنا وجحدوا حقنا ... اللهم فرد عنا كيدهم ، وفرق جمعهم ... واذهب عن أرضك سلطانهم »[١٤١] .

وهذا ما دفع الكثير من الشباب تحت لوائهم ان يذهبوا إلى منطقة القناة ليقاوموا الإنجليز ١٩٥١ .

أما الشيوعيون فقد تغلغلوا فى نطاق العمال بدرجة كبيرة من خلال تبنيهم لقضاياهم ومطالبهم ، وعقدوا المؤتمرات الشيوعية لمناقشتها كالمؤتمر الشيوعى بالاسكندرية فى ٢٣ ، ٢٤ فبراير ١٩٢٤ ، وكانوا يوعزون إلى العمال باحتلال المصانع احتلالا مستمرا حتى لا يتمكن أصحابها من إقفال أبوابها فى وجوههم « ولتظل أيديهم على المحراث » .

وكان العمال كثيرا ما يستجيبون لهم ، متعرضين فى ذلك للمحاكمات منذ أيام سعد زغلول وكانت حجتهم فى هذا أن العمال انما يطالبون بحقوقهم بدون استعمال سلاح ولا يريدون نزع ملكية هذه الممتلكات .

كما كونوا للعمال نقابات خاضعة لهذا المؤتمر اشترك فيها عدد كبير من العمال[١٤٢] ، وكانوا يتصلون بمن يتعاملون معهم ويؤمنون بمبادئهم من خلال نشرات تطبع سرا وتوزع بطريقة شبه علنية ، يعلنون فيها خططهم وموقفهم تجاه السلطة من أجل الوصول إلى تلك الحقوق ، وكذلك نشر الخلايا الشيوعية بين العمال فى مناطق عملهم وتجمعاتهم كشبرا الخيمة والمنصورة وكفر الزيات وغيرها ، حتى وصل نشاطهم إلى النوبيين ، وقد نشط هذا القسم نشاطا واسعا فى أوساط النوبيين ، وفى تكوين الأندية النوبية وحشد جموع هذه الأقلية وخصوصا الفقيرة منها تحت دعوى مقاومة الاستعمار الذى كان يستهدف فصل النوبة عن مصر .

ومن هنا امتد نشاطهم إلى السودانيين المقيمين فى مصر وجعلوهم يسافرون إلى السودان لنشر مبادئهم هناك ، وقد نجحوا فى هذا ، وحضر منهم بعض السودانيين عام ١٩٤٥ ليتقابل مع القيادة الأم فى مصر للتزود بالمعلومات ، وينقلها إلى السودان ليكونوا هناك (الحركة السودانية للتحرر الوطنى) « حستو » .

وهكذا كانت حركتهم متفشية وحشدت الكثير من الشعب سواء فى مصر أو السودان تحت أسماء كثيرة مثل ايسكرا وحدتو وغيرها ، وقام نشاطها على الاشتراك فى المظاهرات والإضرابات وبث البيانات السرية بين الناس كما كانت لهم صحفهم[١٤٣] .

* * *

وهكذا اعتمدت الأحزاب القديمة على رصيدها فى الحشد الجماهيرى أما الأخرى فقد بذلت الجهد الكبير من الحركة .

فالأحزاب السياسية فى مصر عندما خاطبت جماهيرها خاطبتها من خلال عدة قنوات

اختلفت شكلا وعددا باختلاف أوضاع كل حزب بعدا أو قربا من السلطة ، أو بتأثير تكوينه الاجتماعى أو تاريخه النضالى .

واتحدت الأحزاب حول القضية الوطنية وان اختلفت فى أسلوب تناولها لها ، خاضعة فى ذلك لنفس التأثيرات السابقة .

كما خاطبت هذه الأحزاب جمهورها وناقشت معه مشكلاته ورسمت أطراً لتناولها ومحاولة حلها ، وإن كانت فى تنفيذها خضعت لمقدرتها السلطوية والمادية ومدى التعاون بينها وبين الجمهور .

وكما اختلفت قنوات اتصالها بجمهورها اختلفت أساليب حشد هذا الجمهور حولها .

وكان البعد أو القرب من السلطة والأصول الاجتماعية للأحزاب ونوع الفكر فى الأحزاب الأيديولوجية عوامل هامة فى كل الخطابات .

الهوامش والمراجع

١ ـ يونان لبيب (دكتور) : الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ص ص ٤٧ ـ ٥٠ .
٢ ـ أحمد زكريا (دكتور) : الأحرار الدستوريون ص ١٦٢ .
٣ ـ من خطبة عدلى يكن باشا رئيس الحزب (السياسة ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢) .
٤ ـ جلسة ١٥ مارس ١٩٢٤ .
٥ ـ جلسة ٢٩ مارس ١٩٢٤ نواب .
٦ ـ جلسة الشيوخ ٢٤ مارس ١٩٢٤ .
٧ ـ جلسة ٢٩ مارس ١٩٢٤ نواب للرد على خطاب العرش .
٨ ـ المحروسة ٢٦ مايو ١٩٢٤ ، حول المفاوضة المقبلة ، عن نجوى كامل : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ص ٢٢٦ .
٩ ـ نرى هذا بشكل واضح فى كتاب : يواقيم رزق (دكتور) : السودان فى البرلمان المصرى ج ٢١ ، القاهرة ١٩٨٧ ، ١٩٩٣ .
١٠ ـ جلسة ٢٨ يونيه ١٩٢٤ .
١١ ـ نجوى كامل : المرجع السابق ص ٢٢٧ .
١٢ ـ جلسة ٩ يوليو ١٩٢٤ .
١٣ ـ نجوى كامل : المرجع السابق ص ٢٢٧ .
١٤ ـ البلاغ ٢٦ أكتوبر ١٩٢٤ .
١٥ ـ نجوى كامل : المرجع السابق ص ٢٣١ .
١٦ ـ ضمن جلسات مناقشة معاهدة ١٩٣٦ ، ٢ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٣٦ .
١٧ ـ جلسة ١١ سبتمبر ١٩٤١ نواب .
١٨ ـ جلسة ٢٩ يوليه ١٩٤١ ، ٢٥ أغسطس ١٩٤١ .
١٩ ـ جلسة ٢٢ ، ٢٣ يونيه ١٩٤٢ .
٢٠ ـ بجلسة ١٣ مارس ١٩٤٥ شيوخ .
٢١ ـ جلسة ١٦ ديسمبر ١٩٤٦ نواب .
٢٢ ـ نوقش هذا الموضوع بجلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤٦ (نواب) .
٢٣ ـ جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ نواب .
٢٤ ـ البلاغ ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ مصر والحرية ، كوكب الشرق فى نفس التاريخ .
٢٥ ـ السياسة ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ باعفاء سكرتير الحزب ـ محمد على .
٢٦ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة ج ١ ص ١٩٥ .
٢٧ ـ السياسة أول مارس ١٩٢٥ .
٢٨ ـ أحمد زكريا (دكتور) : المرجع السابق ص ٨١ .
٢٩ ـ محمد صابر عرب (دكتور) المرجع السابق ص ٨١ .
٣٠ ـ جلسة ٢٩ نوفمبر ١٩٢٦ نواب .
٣١ ـ السياسة أول يونيه ١٩٢٨ .
٣٢ ـ محمد محمود : اليد القوية : كلمته إلى وفد مديرية جرجا ٥ يوليه ١٩٢٨ ص ٢٥ .
٣٣ ـ جلسة ١١ يناير ١٩٣٠ نواب .
٣٤ ـ يونان لبيب (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية ص ٣٤٣ .
٣٥ ـ جلسة ٣ فبراير ١٩٣٠ نواب .
٣٦ ـ الشعب ١٠ ديسمبر ١٩٣٠ .
٣٧ ـ عباس حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم القاهرة ١٩٣٦ ، ص ٥٢٦ .
٣٨ ـ نازك فرج أمين : صحافة مصر الفتاة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير ـ كلية الاعلام ١٩٧٩ ص ١٧٦ .

٣٩ ـ المرجع نفسه ص ١٧٧ .
٤٠ ـ الصرخة ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .
٤١ ـ الصرخة ٥ مايو ١٩٣٤ .
٤٢ ـ السياسة ١٥ نوفمبر ١٩٣٥ نداء للأمة من محمد محمود باشا .
٤٣ ـ السياسة ٢٤ نوفمبر ١٩٣٥ نداء للأمة من محمد محمود باشا .
٤٤ ـ السياسة ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ .
٤٥ ـ على شلبى : المرجع السابق ص ص ٤١٠ ـ ٤١٨ .
٤٦ ـ جلسة ٢٣ مايو ١٩٣٦ .
٤٧ ـ جلسة ١٢ نوفمبر ١٩٣٦ .
٤٨ ـ فى أول نوفمبر ١٩٣٦ ، عن منى مكرم عبيد : كلمات ومواقف القاهرة ١٩٨٩ ص ٢٤٦ .
٤٩ ـ جلسة ١٩ نوفمبر ١٩٣٨ .
٥٠ ـ الصرخة يومى ١٩ ، ٢١ ابريل ١٩٣٦ عن نازك فرج أمين : صحافة مصر الفتاة ص ١٨٤ .
٥١ ـ السياسة بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٣٦ .
٥٢ ـ جلسة نوفمبر ١٩٣٦ دور انعقاد غير عادى لنظر معاهدة ١٩٣٦ .
٥٣ ـ جلسة الشيوخ ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ .
٥٤ ـ يونان لبيب (دكتور) : الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ص ٧٨ .
٥٥ ـ الدستور ١٥ نوفمبر ١٩٣٨ سياسة الهيئة السعدية ـ تصريح لأحمد ماهر باشا .
٥٦ ـ الكتلة ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥ .
٥٧ ـ محاضرة ألقاها بنادى المحامين الوطنيين فى ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ السياسة والقانون ، عن منى مكرم عبيد : مرجع سابق ص ٣٣٣ .
٥٨ ـ مجموعة رسائل الإمام الشهيد : المرجع السابق ص ص ١٩٠ ـ ٢٠٤ .
٥٩ ـ صحيفة الإخوان المسلمين : المخدوعون ـ صالح عشماوى ١٤ سبتمبر ١٩٤٦ ، وتقدرون فتضحك الأقدار ١٥ فبراير ١٩٤٧ .
٦٠ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٠٥ .
٦١ ـ عن عبد العظيم محمد إبراهيم : تطور الحركة الوطنية فى مصر ٣٩٠ .
٦٢ ـ بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٣٢ .
٦٣ ـ تناولته « السياسة » فى افتتاحياتها لهيكل وتوفيق دياب فى ١٠ ، ١٥ نوفمبر ١٩٢٢ .
٦٤ ـ عن عبد العظيم محمد إبراهيم : المرجع السابق ص ٣٩١ .
٦٥ ـ البلاغ ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ .
٦٦ ـ عبد العظيم محمد إبراهيم : المرجع السابق ص ٣٩٤ .
٦٧ ـ زكريا سليمان بيومى (دكتور) : الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية ، القاهرة ١٩٨٢ ص ص ٢١٤ ، ٢١٥ .
٦٨ ـ مجموعة رسائل الإمام الشهيد : مرجع سابق من رسالة المؤتمر الخامس ص ص ١٧٢ ، ١٧٣ .
٦٩ ـ المرجع نفسه ص ١٧٢ وقد أشرنا إلى اقتراحاتهم فى نظام الانتخاب فى فضل الأحزاب ونزاهة الحكم .
٧٠ ـ مثل إبراهيم مدكور ومريت غالى : الأداة الحكومية : القاهرة ١٩٤٥ عندما نقد الدستور ونظم الانتخابات .
٧١ ـ جريدة الشعب العدد الأول بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٣٠ خطبة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا فى الجمعية العمومية لحزب الشعب ص ١ .
٧٢ ـ يونان لبيب رزق (دكتور) تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٢٩ .
٧٣ ـ مذكرات الدكتور هيكل جـ ١ ص ٢٩٢ .
٧٤ ـ من تصريحات محمد محمود لجريدة المورننج بوست فى يناير ١٩٢٩ عن أحمد شفيق جوليه ١٩٢٩ ص ٢ .
٧٥ ـ اليد القوية : خطب وأحاديث حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ، الاسكندرية ١٩٢٩ ص ٢٥ كلمته إلى وفد مديرية جرجا يوم ٥ يوليه ١٩٢٨ .
٧٦ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٧٠ ، ٧١ نداء الوفد بتوقيع مصطفى النحاس بتاريخ ٢٢ يوليه ١٩٢٨ بيت الأمة .

٧٧ ـ اليد القوية : مرجع سابق ص ٤٥ كلمة محمد محمود فى وفد أعيان منوف فى ٢٤ يوليه ١٩٢٨ .
٧٨ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ص ٧١ ، ٧٢ .
٧٩ ـ اليد القوية : المرجع السابق خطبة محمد محمود فى وفد قنا فى ١٩ أغسطس ١٩٢٨ ص ٥٩ .
٨٠ ـ المرجع نفسه الاجتماع الشعبى فى طنطا ص ٨٦ .
٨١ ـ اليد القوية : المرجع نفسه ونفس الاجتماع .
٨٢ ـ المرجع نفسه خطبة محمد محمود فى الزقازيق فى ١٦ نوفمبر ١٩٢٨ ص ١٣٧ .
٨٣ ـ محمد صابر عرب (دكتور) : المفكرون والسياسة ، القاهرة ١٩٩٣ ص ٩٨ .
٨٤ ـ صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة جـ ١ ص ١٣٤ .
٨٥ ـ المرجع نفسه ص ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
٨٦ ـ الشعب العدد (١) ديسمبر ١٩٣٠ خطاب حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا .
٨٧ ـ المؤيد ٢١ سبتمبر ١٩٣٠ عن صابر عرب المرجع السابق .
٨٨ ـ المؤيد ٢٨ سبتمبر ١٩٣٠ .
٨٩ ـ محمد صابر عرب : المرجع السابق ص ٩٩ .
٩٠ ـ وادى النيل ١٦ يونيو ١٩٣٥ عن نازك فرج أمين : المرجع السابق ص ١٨٢ .
٩١ ـ على شلبى : مصر الفتاة ص ٤١٢ .
٩٢ ـ خطاب العرش بجلسة ١٥ مارس ١٩٢٤ .
٩٣ ـ خطاب العرش بجلسة ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ .
٩٤ ـ خطاب العرش بجلسة ١٨ نوفمبر ١٩٤٣ .
٩٥ ـ المصرى ٢ ابريل ١٩٤٦ .
٩٦ ـ المصرى ١١ مارس ١٩٤٦ عن سهير اسكندر : الصحافة المصرية والقضايا الوطنية ص ١٨٦ .
٩٧ ـ خطاب العرش بجلسة ١٠ يونيه ١٩٢٦ .
٩٨ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ص ٧٢ .
٩٩ ـ على شلبى : مرجع سابق ص ٢٦٩ .
١٠٠ ـ الصرخة ٣١ مارس ١٩٣٦ .
١٠١ ـ الصرخة ١٨ أغسطس ١٩٣٨ .
١٠٢ ـ نفس المرجع .
١٠٣ ـ الصرخة ١٩ ابريل ١٩٣٦ .
١٠٤ ـ نازك فرج أمين : المرجع السابق ص ص ٤٩١ ـ ٥٠٥ .
١٠٥ ـ نتزك فرج أمين : المرجع السابق ، ص ٥١٤ ، ٥١٥ .
١٠٦ ـ رؤوف عباس حامد (دكتور) : حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ ـ ١٩٥٢ المجلة التاريخية مجلد ١٩ سنة ١٩٧٢ .
١٠٧ ـ مجموعة رسائل الإمام الشهيد مرجع سابق .
١٠٨ ـ نفسه . مشكلاتنا الداخلية ص ص ٢٣١ ـ ٢٣٥ .
١٠٩ ـ المرجع نفسه ص ٢٨٦ نظام الأسر .
١١٠ ـ زكريا سليمان بيومى ، مرجع سابق ص ٢٩٢ وما بعدها .
١١١ ـ يونان لبيب (دكتور) : الأحزاب قبل ثورة ١٩٥٢ ص ٤٧ .
١١٢ ـ خطابه فى مجموعة شباب فى شبرا فى ١٩ يوليو ١٩٢٣ عن منى مكرم عبيد : المرجع السابق ص ٩١ .
١١٣ ـ المرجع نفسه .
١١٤ ـ المرجع نفسه ص ٢٦٩ ثورتنا كتاب حريتنا .
١١٥ ـ عباس حافظ : مرجع سابق ص ٥٢٦ .
١١٦ ـ الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٣ ص ٤٩ .
١١٧ ـ ص ٥٤ .
١١٨ ـ خطاب صدقى فى « الشعب » يوم ٨ ديسمبر ١٩٣٠ خطبة حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا .
١١٩ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ص ٣٩٨ ـ ٤٠٠ .
١٢٠ ـ عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية مرجع سابق ص ص ٧٤٦ ، ٧٤٧ .
١٢١ ـ السياسة ٣٠ نوفمبر ١٩٢٤ احتجاج ونداء بتوقيع سكرتير الحزب .

١٢٢ ـ محمد محمود : اليد القوية مرجع سابق ص ٢٥ وما بعدها .
١٢٣ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٨٤ .
١٢٤ ـ السياسة ١٥ نوفمبر ، ٢٤ نوفمبر ١٩٣٥ .
١٢٥ ـ يونان لبيب (دكتور) الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ص ٧٩ .
١٢٦ ـ الدستور : ١٤ نوفمبر ١٩٣٨ خطاب وطنى جامع للدكتور أحمد ماهر فى الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى .
١٢٧ ـ الرافعى : المرجع السابق ص ١٤٨ .
١٢٨ ـ يونان لبيب (دكتور) : الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ص ٦٥ .
١٢٩ ـ على شلبى : مصر الفتاة ص ٤٤٩ ، مصر الفتاة بتاريخ ١٩٢٥ ديسمبر ١٩٣٨ .
١٣٠ ـ على شلبى : مصر الفتاة ، ص ٤١٤ .
١٣١ ـ على شلبى : مصر الفتاة ، ص ٤١٨ .
١٣٢ ـ نازك فرج أمين : مرجع سابق ص ٢١٢ .
١٣٣ ـ مصر الفتاة ٩ فبراير ١٩٤٦ .
١٣٤ ـ مصر الفتاة ١٧ ابريل ١٩٤٦ .
١٣٥ ـ مصر الفتاة ٥ يناير ١٩٥٠ .
١٣٦ ـ مصر الفتاة ٩ سبتمبر ١٩٥١ .
١٣٧ ـ نازك فرج أمين : المرجع السابق ص ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥ .
١٣٨ ـ على شلبى : المرجع السابق ص ٢٧٠ .
١٣٩ ـ زكريا سليمان (دكتور) : المرجع السابق ص ٢٠٨ .
١٤٠ ـ المرجع نفسه ص ٢٠٤ .
١٤١ ـ إسحاق موسى الحسينى : الإخوان المسلمون كبرى الحركات الإسلامية فى العالم العربى بيروت ١٩٥٥ ص ١١٩ .
١٤٢ ـ عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ص ٥٤٢ إلى ٥٤٥ .
١٤٣ ـ رفعت السعيد : المرجع السابق ص ص ٣٤٣ ، ٣٥٠ ـ ٣٥٣ .

الأحزاب والبرلمان

د . أحمد الشربينى

شهدت مصر الحديثة تراكما لخبرة العمل النيابى منذ فجر الحياة النيابية بعد قيام أول مجلس نيابى فى عهد إسماعيل عام ١٨٦٦ ، وقبيل نهاية سبعينات القرن الماضى حيث برز اتجاه لزيادة صلاحيات المجلس النيابى ، وحقوق المصريين الانتخابية . وقد انطلق هذا الاتجاه الإصلاحى للحياة النيابية من داخل مجلس شورى النواب ، الذى بدأ يتمرد على سياسات الحكومة ، ويعارضها ، مما دفع الخديو إسماعيل لاحتضان هذا الاتجاه ، فى محاولة لكسب تأييد المجلس ، الذى كان يطمع فى مساندته ، للتصدى للنفوذ الأجنبى بالبلاد ، ووضع حد للمراقبة الثنائية .

وقد تجلى هذا الاحتضان فى موافقة الخديو على مشروعات الإصلاح الجديدة للحياة النيابيه ، بيد أنه قبل أن يأخذ الإصلاح المنشود مجراه ، نجحت الدول الدائنة فى عزل الخديو إسماعيل فى ٢٦ يونيه ١٨٧٩ ، والعودة إلى تكريس الحكم المطلق مع بداية عهد الخديو محمد توفيق ، بشكل زاد من قوة الحركة الوطنية وتلاحم جناحيها المدنى والعسكرى ، بعد أن اعتبرا قضية الدستور والبرلمان من أولويات العمل الوطنى . وقد نجحت الحركة الوطنية فى الحصول على موافقة الخديو توفيق - فى ٧ فبراير ١٨٨٢ - على اللائحة الأساسية الجديدة لمجلس النواب - اللائحة الوطنية - والتى أقرت حق المجلس فى مناقشة الميزانية وإقرارها ، وإقرار الضرائب أو زيادتها ، وكذلك مساءلة الوزراء ، فى الوقت الذى أقرت فيه حق الوزارة فى حل البرلمان(١) .

وإذا كانت اللائحة الوطنية قد خطت بتجربة مصر النيابية خطوة إلى الأمام ، فإنها لم تمس حقوق الأمة الانتخابية ، بعد أن تقررت بموجب قانون الانتخاب - الذى صدر به أمر عال فى ٢٣ مارس ١٨٨٢ - الإبقاء على العمل بنظام الانتخاب غير المباشر المعمول به منذ ١٨٦٦(٢) . وكذلك العمل بنظام الاقتراع المقيد ، عندما اشترط قانون الانتخاب فيمن يتمتع بالحق الانتخابى ، أن يكون من البالغين ٢١ سنة ، وممن يدفعون ضريبة مقدارها خمسون قرشا سنويا(٣) .

ومع ذلك فانه لم يقدر لهذه التجربة النيابية التى تحققت فى أوائل عهد توفيق الاستمرار ، بعد أن قررت سلطات الاحتلال استبدالها بالقانون الأساسى لسنة ١٨٨٣ ، والذى أعاد هيكلة المجالس النيابية فى مصر ، ووزعها ما بين مجالس المديريات ، والجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، والتى سمح من خلالها للمصريين بقدر من المشاركة السياسية يتناسب مع كفاءتهم واستعداد البلاد ، على أن يزداد هذ القدر كلما بلغوا درجة أرقى من الكفاءة(٤) .

وإذا كان القانون الأساسي قد رجع بالتجربة النيابية المصرية إلى الوراء ، فإن قانون الانتخاب الذى صدر معه فى أول مايو ١٨٨٣ ، قد أقر لأول مرة مبدأ الاقتراع العام ، فى الوقت الذى أبقى فيه على العمل بنظام الانتخاب غير المباشر(٥) .

ولما كان القانون الأساسى قد أكد على عودة الحكم المطلق ، الذى أصبح يتركز فى يد المعتمدين والمستشارين البريطانيين فى مصر ، بدرجة حالت دون امتلاك المصريين درجة الكفاء المفترضة لبلوغ مرتبة أعلى من الحياة النيابية ، فقد اتجهت الحركة الوطنية إلى المطالبة بالدستور ، خصوصا بعد أن تجاوزت مرحلة الكساح التى كانت قد ألمت بها - منذ الاحتلال - فى وقت كانت الحكومات قد غضت الطرف عن المطالبة بالدستور ، أو حتى زيادة صلاحيات المجالس النيابية . وأمام اشتداد حركة المطالبة بالدستور ، أقدم جورست فى سنة ١٩٠٩ على إجراء إصلاح نيابى جزئى - بإصدار قانون جديد لمجالس المديريات - لتخدير الحركة الوطنية ، ووأد المطلب الدستورى ، وعندما فشل هذا الإصلاح فى تحقيق غرضه قرر كتشنر فى منتصف ١٩١٣ إحلال الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية(٦) .

ولا يعد إنشاء الجمعية التشريعية منعطفا بارزا فى تاريخ المؤسسات النيابية المصرية ، لأن القانون النظامى لها - رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ - وقانون انتخاباتها - رقم ٣٠ لسنة ١٩١٣ - قد جاء من حيث الجوهر على غرار القوانين القديمة المنظمة للمجالس النيابية وانتخاباتها ، رغم اختلافهما عنها أحيانا فى العرض والتفاصيل(٧) . هذا فضلا عن انهما صيغا بشكل يسهم فى ضمان تركيبة اجتماعية محددة للجمعية التشريعية تجنبها مغبة تنامى المعارضة السياسية التى كانت قد ازدادت قوة فى المجالس النيابية التى أرسى قواعدها القانون الأساسى الصادر فى بداية سنوات الاحتلال البريطانى لمصر(٨) .

ولم تسمح الظروف السياسية التى مرت بها مصر منذ أواخر ١٩١٤ ، للجمعية التشريعية بالانعقاد لأكثر من دورة واحدة ، فقد أدى اندلاع الحرب ، وإجبار مصر على دخولها ، إلى تأجيل جلسات الجمعية التشريعية عدة مرات ، حتى تقرر فى ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ تعليق جلساتها إلى أجل غير مسمى(٩) .

دستور ١٩٢٣ والبرلمان :

وبتعليق جلسات الجمعية التشريعية ، عاشت مصر بدون برلمان ، حتى صدر دستور ١٩٢٣ الذى أرسى فى فصله الثالث أسس النظام النيابى البرلمانى فى مصر حتى أوائل الخمسينات .

وقد نظمت المادة ٧٣ من الدستور البرلمان فى مجلسين ، جاء أحدهما - مجلس النواب - معبرا عن إرادة الأمة تكوينا ووظيفة ، بحيث فتح باب دخوله أمام كل المصريين على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية ، طالما توافرت فيهم مقومات النيابة عن الأمة ، كما نص الدستور على اختيار كل نواب الأمة ، بالاقتراع العام ووفقا لقانون الانتخاب « مادة ٨٢ من الدستور »(١٠) .

أما المجلس الآخر - مجلس الشيوخ - فقد اختلف تكوينه عن سابقه ، بعد أن قصرت عضويته على فئات حددها الدستور وقانون الانتخاب ، واختصت السلطة التنفيذية بتعيين خمسى أعضائه(١١) . وقد قصد بهذا التكوين لمجلس الشيوخ ، إحداث توازن فى السلطة التشريعية ، يحول دون انفراد لأمة بالعملية التشريعية ، ففى الوقت الذى أتى فيه كل أعضاء مجلس النواب بالانتخاب العام ، بما يؤكد تعبيره عن إرادة الأمة ، جاء تكوين مجلس الشيوخ من فئات ذات حيثية اجتماعية واقتصادية ، تحتم عليهم مراقبة وتقييد حركة مجلس النواب ، إذا ما انحرف عن مصالحها ، خصوصا وأن السلطة التنفيذية كانت تتولى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، من ذوى الكفاءات المختلفة من أنصارها ممن قد تعجز الانتخابات عن الإتيان بهم إلى المجلس . وجدير بالذكر أن احتفاظ السلطة التنفيذية بتعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، فى الوقت الذى تحددت فيه مدة العضوية بعشر سنوات ، ضمن للسلطة التنفيذية والملك ، عدم حدوث انقلابات فجائية فى الأغلبية البرلمانية ، فى ظل تعرض مجلس النواب للحل الكثير .

وفى الوقت الذى تمتع فيه مجلس النواب بصلاحيات فاقت فى كثير من الأحيان صلاحيات مجلس الشيوخ ، منها حق مناقشة الميزانية وإقرارها قبل مجلس الشيوخ - مادة ١٣٩ - ومساءلة الوزراء واتهامهم فيما يقع منهم من جرائم فى تأدية وظائفهم ، وطرح الثقة بالوزارة ، فقد علق الدستور سريان القرارات التى يتخذها مجلس النواب على موافقة مجلس الشيوخ ، بعد أن ألزم الدستور كليهما بإحالة مشروعات القوانين التى يقرها على الآخر - مادة ١٠٥ - كما أنه أعطى الملك حق حل مجلس النواب والدعوة لإجراء انتخابات جديدة فى غضون شهرين من الحل « مادة ٨٩ »(١٢) .

وقد جرت الانتخابات النيابية فى مصر منذ صدور الدستور فى ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٥٢ بموجب قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ، والقوانين المعدلة له ، والتى ترددت بين نظامى الانتخاب المباشر وغير المباشر .

فبعد أن انتخبت الهيئة التشريعية الأولى ، بنظام الانتخاب غير المباشر ، الذى كان معمولا به منذ تأسيس مجلس شورى النواب فى ١٨٦٦ ، والذى أقره قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ، اتجهت وزارة الوفد الأولى فى سنة ١٩٢٤ إلى استبداله بنظام الانتخاب المباشر ، لكن بخروج الوفد من الحكم ، عاد العمل بنظام الانتخاب غير المباشر ، وأجريت بموجبه انتخابات الهيئة التشريعية الثانية فى سنة ١٩٢٥ . وعندما وقع الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين تقرر العمل بنظام الانتخاب المباشر ، وعلى أساسه جرت انتخابات الهيئة التشريعية الثالثة فى ١٩٢٦ وكذلك الرابعة فى سنة ١٩٢٩ ، وعندما حل دستور ١٩٣٠ محل دستور ١٩٢٣ حدث تراجع عن نظام الانتخاب المباشر ، بعد صدور قانون انتخابات جديدة أعاد العمل بالنظام غير المباشر ، والذى جرت بموجبه انتخابات الهيئة التشريعية الخامسة . ولما عاد دستور ١٩٢٣ فى منتصف الثلاثينات أعيد نظام الانتخاب المباشر ، والذى انتخبت على أساسه كل الهيئات التشريعية حتى أوائل الخمسينات(١٣) .

ولم يمتد التردد ما بين الانتخاب المباشر وغير المباشر ، إلى نظام الاقتراع العام

المعمول به منذ ١٨٨٣ ، والذى أقره دستور ١٩٢٣ ، والذى لم يشترط فى الناخب أية شروط تتعلق بالعلم أو الثروة ، رغم وجود اتجاه انطلق من البرلمان مرارا ، يدعو إلى وضع قيود على الاقتراع بالتفرقة بين الناخبين على أساس التعليم .

فقد اتجهت حكومة سعد زغلول باشا الأولى فى سنة ١٩٢٤ ، إلى تغيير قانون الانتخاب بما يميز المتعلمين على الأميين فى حق الاقتراع ، عندما قدمت تقريرا إلى مجلس النواب ، اقترحت فيه زيادة سن الناخب الأمى إلى ٢٥ سنة فى حالة الانتخاب لمجلس النواب و ٣٠ سنة لمجلس الشيوخ ، وفى سنة ١٩٤٧ تقدم أحد الشيوخ - أحمد رمزى بك - باقتراح إلى مجلس الشيوخ ، يقصر حق الانتخاب على المتعلمين من الذكور والإناث[١٤] .

وعلى الرغم من كل المحاولات التى بذلت للتمييز بين الناخبين على أساس التعليم ، فقد استمر العمل بنظام الاقتراع العام الذى أقره الدستور وقانون الانتخاب ، والذى أعطى للذكور من المصريين حق انتخاب النواب عندما يبلغون واحدا وعشرين عاما ، وحق انتخاب الشيوخ حينما يبلغون خمسة وعشرين عاما ، طالما انتظمتهم الجداول الانتخابية ، ولم يحرموا من حق الانتخاب لأى سبب من الأسباب[١٥] .

ولما كان قانون الانتخاب قد جعل للأمى حق انتخاب النواب والشيوخ كغيره من المتعلمين ، فقد راعى قانون الانتخاب ظروف الأميين ، عندما أجاز لهم التصويت شفاهة لأعضاء لجنة الانتخاب ، ليتولوا بدورهم تسجيل رغباتهم فى التذاكر الانتخابية[١٦] .

وأمام العمل بالاقتراع العام ، كان على المرشحين تقديم أنفسهم للناخبين من خلال دعاية انتخابية منظمة ، كانت تبدأ عادة عقب انتهاء الهيئات النيابية أو حل البرلمانات ، ولمدة لم تزد على الشهرين[١٧] . باستثناء المعركة الانتخابية الأولى ، التى تعد من أطول المعارك الانتخابية ، نظرا لأنها بدأت عقب صدور الدستور وقانون الانتخاب فى أبريل ١٩٢٣ ، واستمرت حتى إجراء الجولة الثانية من الانتخابات فى ١٢ يناير ١٩٢٤ .

المعارك الانتخابية :

وطوال المعارك الانتخابية اهتم المرشحون الحزبيون والمستقلون بكسب ثقة الناخبين ، عن طريق إقناعهم ببرامجهم ، مستخدمين عدة وسائل فى مقدمتها تكوين اللجان الانتخابية ، للقيام بالنيابة عنهم بالدعاية بين الناخبين منذ بدء المعارك الانتخابية .

وقد قامت اللجان الانتخابية بتشكيل مجموعات شبابية للطواف بالقرى والمدن للدعاية لمرشحيها وحث الناخبين على انتخابهم ، كذلك قامت اللجان بتوزيع المنشورات الانتخابية ، وتجميع الناخبين من وقت لآخر بأحد بيوت أعيان المنطقة لتعريفهم بمرشحهم ومآثره ، ودعوتهم لانتخابه ، وفى بعض الأحيان قامت اللجان بتجميع الناخبين ، لأخذ العهود والمواثيق عليهم لانتخاب مرشح بعينه ، هذا إلى جانب قيامها أيام الانتخاب بنشر أعضائها بالطرق المؤدية إلى اللجان الانتخابية ، للتأثير فى الناخبين ، واصطحابهم إلى صناديق الاقتراع[١٨] .

كذلك قامت اللجان الانتخابية للأحزاب بتنظيم المؤتمرات الانتخابية بالدوائر ، والتى كانت تعقد بالسرادقات التى اتسعت لآلاف المدعوين ، وكذلك مقار الأحزاب ، وبيوت الأعيان ودواوير العمد ، التى تردد عليها كل المرشحين ، وبخاصة من كان يحظى منهم بتأييد السلطة(١٩) .

وكانت اللجان الانتخابية تنشط قبيل المؤتمرات الانتخابية فى دعوة الناخبين إليها ، مع التركيز على الأعيان والعمد والمدرسين والموظفين ، الذين امتلكوا قوة تأثير لا يستهان بها فى الناخبين(٢٠) .

كذلك تحملت اللجان الانتخابية مشقة تنظيم المسيرات الانتخابية ، التى أعدت لاصطحاب المرشح ومرافقيه من مهبطه بالناحية أو الدائرة ، إلى مقر المؤتمر الانتخابى ، والتى كانت تقتضى من اللجان حشد أعداد غفيرة من الجماهير لها ، تتقدمها مجموعات من الطبالين والزمارين ، والهتيفة والمصفقين ، الذين كانوا يستأجرون لحمل المرشح وترديد منظومة الهتافات التى عهدت فى كل الانتخابات بكافة الدوائر(٢١) .

وقد ركز كل المرشحين على المؤتمرات فى دعايتهم الانتخابية ، ولهذا شهدت إلقاء خطب سياسية ، تباروا فيها ، ليقدموا أنفسهم وبرامجهم من خلالها إلى ناخبيهم بالدوائر ، كما استغلوها فى هدم منافسيهم ودحض الاتهامات التى دفعوا بها للحط من شأنهم والتقليل من شعبيتهم . مما أدى إلى دخول معظم المرشحين فى حملات تشهير ، استخدمت فيها أسلحة لا يمكن أن يستخدمها خصم شريف أمام خصم شريف(٢٢) . وبخاصة بعد أن درج المرشحون ـ ومن خلفهم أحزابهم ـ فى خطبهم على التفتيش عن فضائح الخصوم ، ونشرها على الملأ ، ولو بقلب الحقائق ، فى محاولة لفض الناخبين من حولهم ، وكسب ثقتهم .

وقد بدأت هذه الظاهرة منذ أول معركة انتخابية جرت فى ظل دستور ١٩٢٣ ، عندما ركز حزب الوفد فى خطبته الانتخابية على هدم الأحرار الدستوريين الذين أظهرهم بمظهر الخونة ، المفرطين فى حقوق الأمة ، والذين لا يستحقون أن ينالوا شرف تمثيلها فى البرلمان ، وذلك لدورهم فى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ودستور ١٩٢٣(٢٣) .

ولكى يدفع الأحرار الدستوريون عن أنفسهم هذه الاتهامات ، اتجهوا فى خطبهم إلى التأكيد على أن سعد زغلول لم يقبل التصريح الذى يستخدمه فى هدم منافسيه ، فحسب ، بل عمل على تنفيذه عندما قبل الدستور ، وتقدم للانتخابات التى جرت على أساسه ، ومن ثم اعتبروه لا ينكر من التصريح الذى يتخذه وسيلة للخصومة السياسية ، والذى فرضته بريطانيا دون استشارة أحد إلا ما ينكرون(٢٤) .

كذلك ذهب الأحرار الدستوريون فى خطبهم طوال المعركة الانتخابية الأولى ، إلى تشويه صورة زعيم الوفد ـ سعد زغلول باشا ـ أمام الناخبين ، عندما حمّلوه تبعة ما أصاب الوفد من انقسام ، واتهموه بتبديد أموال الوفد دون علم أعضائه ، كما اتهموه بخيانة القضية الوطنية عندما قدم تنازلات لبريطانيا فى مفاوضاته مع ملنر ، كذلك اتهموا الوفديين بالإسراف فى الطعن والسب والافتراء ، والترغيب والترهيب ، لكل من لا يرى رأيهم ،

وفى النهاية ناشدوا الأمة بعدم انتخاب الوفديين ، حتى لا يسلم زمام أمور البلاد للسوقة ، ليتحكموا فيها وفى مصالحها كما يشاءون[٢٥] .

ومنذ الثلاثينات تكاتفت التنظيمات السياسية ـ والتى خرج معظمها من عباءة الوفد ـ مع الأحرار الدستوريين للعمل على تقليص شعبية الوفد فى المعارك الانتخابية ، من خلال الخطب السياسية ، التى عرضوا فيها بالوفد . ففى الوقت الذى اهتم فيه الأحرار الدستوريون فى خطبهم إبان معركة ١٩٣٨ بتقليص شعبية الوفد ، من خلال التركيز على دوره فى معاهدة ١٩٣٦[٢٦] ، اتجه السعديون فى دعايتهم ضد الوفد إلى التركيز على ممارساته غير الدستورية ، فى تاريخه السياسى ، والمتمثلة فى قبوله تشكيل الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ بمساعدة الإنجليز واستخدامه فرق القمصان الزرق فى كبت الحريات وإرهاب الخصوم ، وفى النهاية طالب خطباؤهم الناخبين بالتراجع عن تأييد الوفديين حتى لا تعود الفوضى والظلم ، خاصة بعد أن جعل الوفديون الأمة مطية أهوائهم وشهواتهم[٢٧] . أما الكتليون فقد ركزوا فى دعايتهم ضد الوفد فى انتخابات ١٩٤٥ ، على التنديد بالمحسوبية والاستثناءات التى انتشرت فى عهد الوزارات الوفدية ، وضرورة محاربتها ، كذلك اهتموا بنشر الفضائح التى كانت تمس بعض القيادات الوفدية[٢٨] .

وإذا كان المرشحون والأحزاب قد اهتموا بالدعاية الانتخابية من خلال المؤتمرات إلا أن نجاحهم فى تعبئة الناخبين خلفهم ، اختلف من مرشح إلى آخر ، ومن حزب إلى أخر ، باختلاف القدرات التنظيمية للمؤتمرات الانتخابية .

فقد عجز بعض المرشحين ، وكذلك كل أحزاب النخبة عن تحريك الناخبين خلفهم بالدرجة التى تمكنهم من الفوز بعدد من الدوائر التى ان لم تمكنهم من الحصول على أغلب مقاعد البرلمان ، فعلى الأقل تمكنهم من القيام بدور معارض يعتد به . ويعزى هذا الفشل إلى أنهم قصروا دعايتهم الانتخابية على الأعيان والعمد فى معظم الأحوال .

أما حزب الوفد ، فقد احتفظ فى كل الانتخابات النزيهة بأغلبية كاسحة ، وذلك لدقة تنظيم مؤتمراته واتسامها بالطابعين الشعبى والقومى . وقد حرص منذ أن بدأ فى تنظيم مؤتمراته الانتخابية على أن تخاطب تلك المؤتمرات وتنظيم جمهور الناخبين على اختلاف مستوياتهم الاجتماعية بقدر اهتمامها بمخاطبة وانتظام الأعيان وذوى النفوذ بالدوائر الانتخابية .. هذا علاوة على أنها لم تقتصر على نثر الخطب السياسية المنمقة فحسب ، بل تضمنت فقرات ترفيهية ، جذبت جمهور الناخبين ، كالأزجال والمنولوجات الوطنية ، التى ألقاها مشاهير الفنانين ، أمثال عبد الفتاح القصرى ، وحسن فايق ، وفريد أحمد وعبد الحميد كامل[٢٩] .

وكما حرص الوفد على جماهيرية مؤتمراته ، فقد حرص كذلك على أن تتجلى فيها الوحدة الوطنية بكل معانيها ، منذ أن قرر خوض أولى المعارك الانتخابية ، وقد برز هذا الاتجاه فى الخطب الانتخابية الوفدية ، التى ذهبت إلى عدم وجود أية تمايزات عقائدية بين المسلمين والأقباط فى مصر ، وأكدت على اخوتهم فى الوطن ، ومساواتهم فى الحقوق

والواجبات ، فى إطار الديمقراطية والدستور ، وذلك لقطع الطريق على كل من يفكر فى التلاعب بمقدرات الأمة المصرية .

وقد أرسى سعد زغلول باشا هذا الاتجاه الوفدى عندما حذر الناخبين فى إحدى خطبه - بعد اشتعال المعركة الانتخابية الأولى - من مغبة الانسياق وراء رغبة خصوم الوفد فى الإيقاع بين عناصر الأمة ، مؤكدا لهم أن المجتمع المصرى لم يعرف أقباطا ومسلمين ، بل مصريين فقط ، » وأن من يسمونهم أقباطا ، ضحوا كما ضحى غيرهم ، كما أنهم برهنوا فى مواطن كثيرة ، على اخلاص شديد وكفاءة نادرة « . وفى النهاية شدد سعد زغلول باشا على ضرورة المحافظة على الاتحاد المقدس(٣٠) .

وقد سار خطباء الوفد على نفس الدرب بعد ذلك ، حيث أكد مصطفى النحاس فى إحدى خطبه بسمنود على أن » مسألة قبطى ومسلم مسألة دينية ، ومصر فوق الجميع ، والكل فى مصر يد سواء «(٣١) .

وحرصا من الوفد على الوحدة الوطنية ، وكسب ثقة الناخبين الأقباط فى المعارك الانتخابية ، فقد اهتم بوجود عضو وفدى قبطى بكل مؤتمر انتخابى يتقرر اقامته بالدوائر سواء فى العاصمة أو الأقاليم . كذلك حرص زعيم الوفد فى كثير من الأحيان على القيام باعلان ترشيحات النواب الأقباط ، فقد أعلن سعد زغلول بنفسه ترشيح نجيب اسكندر فى شبرا ، كما أعلن ترشيح صادق بك حنين فى الدائرة التاسعة بمديرية القليوبية(٣٢) . وقد بلغ تمسك الوفد بالوحدة الوطنية فى المعارك الانتخابية حدا دفعه لأنه يخوض بعض المعارك الانتخابية بمرشحين أقباط فى دوائر لا تتوافر لهم بها الروابط العائلية والاقليمية والدينية ، المفترض توافرها لأى مرشح لاجتياز المعركة الانتخابية . ففى انتخابات ١٩٣٨ وقع اختيار الوفد على عضو مجلس الشيوخ أخنوخ فانوس لخوض المعركة الانتخابية فى دائرة باقور ضد منافس الوفد محمد محمود باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية حينئذ(٣٣) كذلك خاض الوفد بمرشحين أقباط معارك انتخابية فى دوائر إسلامية . ليست لهم بها أية روابط عائلية أو دينية أو حتى اقليمية ، فخاض بويصا واصف معركة انتخابية فى دائرة المطرية - دقهلية - فى حين أن حيثيته كانت بالصعيد ، كذلك رشح غالى إبراهيم لخوض المعركة الانتخابية فى دائرة الدلنجات ، التى لم يكن من أبنائها ، وفى انتخابات ١٩٢٥ فاز الوفد فى دائرة المراغة بمرشح قبطى - بطرس حكيم - على الرغم من أنها كانت دائرة أحد مشايخ الجامع الأزهر(٣٤) .

وكما تجلى حرص الوفد على الوحدة الوطنية فى عدم تراجعه عن خوض المعارك الانتخابية ببعض الدوائر بمرشحين أقباط لا تتوافر لهم بها عصبيات أو روابط من أى نوع كان ، فقد تجلى كذلك فى وسائل دعايته الانتخابية بتلك الدوائر ، والتى عبرت فيها النداءات الانتخابية التى أعدها المرشحون واللجان الوفدية الانتخابية ، عن أصدق معانى الوحدة الوطنية ، عندما تعانقت فى تلك النداءات الآيات القرآنية مع مقتطفات من الإنجيل حول صور المرشحين(٣٥) .

ولما كان تأكيد الوفد على الوحدة الوطنية فى معاركه الانتخابية قد ضمن له شعبية

أوفر بين الناخبين عن التنظيمات السياسية الأخرى ، فقد اتجه بعض التنظيمات إلى العمل لمشاركة الوفد مكانته عند الأقباط ، وبخاصة بعد اكتساح الوفد للمعارك الانتخابية الأولى ، فإبان انتخابات ١٩٣٨ التى أشرفت عليها حكومة غير وفدية ، تم تسخير الصحف لهدم المساعى الوفدية لكسب ثقة الأمة وتعبئتها خلف الوفد ، فى تصديه للوزارة . حيث درجت صحيفة رزاليوسف طوال هذه المعركة على استخدام فن الكاريكاتير للتقليل من شأن المحاولات التى يبذلها مكرم عبيد ومصطفي النحاس مع المسلمين والأقباط ، لتعبئتهم خلف الوفد واجتياز المعركة الانتخابية ، حتى أنها غلفت أحد أعدادها ـ ١٤ مارس ١٩٣٨ ـ برسمين كاريكاتيريين استهزأت فيهما بأساليب النحاس ومكرم فى التأثير على الناخبين المسلمين والأقباط ، والتقليل من فعاليتها فى كسب ثقتهم . هذا فى الوقت الذى استخدمت فيه نفس الفن فى دفع اتهام تعصب الأحرار الدستوريين وشركائه فى الوزارة ضد الأقباط ، عندما قدمت فى صورة كاريكاتيرية محمد محمود باشا ، وهو يستقبل بمكتبه وفدا من كبار رجال الأقباط على رأسه البطريرك(٣٦) .

وكما تنافس المرشحون والأحزاب فى إقامة المؤتمرات والمسيرات الانتخابية ، وإلقاء الخطب السياسية فى محاولة لكسب ثقة الناخبين ، فقد تنافسوا كذلك فى إفساد مؤتمرات ومسيرات بعضهم البعض ، حيث تبادل المتنافسون فى المعارك الانتخابية ، استخدام أنصارهم فى قطع الطريق على أنصار خصومهم للحيلولة دون وصولهم إلى مقار مؤتمرات مرشيحهم ، كما تبادلوا اطلاق الإشاعات بتعديل مواعيد المؤتمرات أو إلغائها ، هذا إلى جانب تبادلهم دس بعض المشاغبين لإفساد المؤتمرات ، بمقاطعة الخطباء ومضايقتهم ، وإحراجهم ، وإثارة الاضطرابات التى انتهت فى معظم الأحوال بحل المؤتمرات(٣٧) .

كذلك تبادل المتنافسون فى المعارك الانتخابية الاعتداء على المواكب الانتخابية لبعضهم البعض ، حال تحركها بين الناخبين ، خاصة كلما اقترب أحدهما من المناطق التى تتوافر بها أملاك أو عصبية منافسه ، فقد تعرض الموكب الانتخابى للمرشح محمد حسين هيكل لمحاولة اعتداء من أنصار منافسه إسماعيل رمزى باشا عندما اقترب من مقر أملاكه وعصبيته(٣٨) . كذلك وقع اعتداء على الشيخ مصطفى القاياتي من جانب أنصار عائلة لملوم التى كانت تنافسه بإحدى الدوائر الانتخابية بالصعيد(٣٩) . وكما شهدت المعارك الانتخابية اعتداءات متبادلة على المواكب الانتخابية للمرشحين ، فقد شهدت كذلك كثير من الدوائر إبانها ، صراعات بين أنصار المرشحين ، بلغت حدا من الخطورة اقتضى تدخل البوليس(٤٠) .

والجدير بالذكر أن الإدارة شاركت فى كثير من المعارك الانتخابية ، بتغليب دعاية مرشح أو حزب على أخر ، وذلك بوسائل كثيرة جاء فى مقدمتها العمل على عرقلة اجتماعات المرشحين ـ الذين كانت تناهضهم الإدارة ـ بناخبيهم وذلك باستخدام وسائل قانونية وغير قانونية . فقد وضعت حكومات أحزاب الأقلية عقبات أمام الجماهير التى كانت تتردد على مؤتمرات الوفد الانتخابية ، حيث استصدرت إحدى حكوماتها فى سنة ١٩٢٥ أمرا بقصر حضور المؤتمرات على المندوبين الثلاثين بالدوائر وبدعوات خاصة ، كذلك

فرضت حظرا على تنظيم المظاهرات ومشاركة الطلاب فيها ، بدعوى حفظ الأمن وتسهيل مهمة البوليس فى تأمين المؤتمرات الانتخابية(٤١) .

كذلك عملت الإدارة على عرقلة حركة خصومها من المرشحين إبان المعارك الانتخابية ، عندما ألزمتهم بالحصول على تصاريح مسبقة لمؤتمراتهم الانتخابية ، ومماطلتهم فى استخراجها ، وإلزامهم بتحديد عدد المدعوين إليها ، فى الوقت الذى فرضت فيه حظرا على تنظيم المسيرات الانتخابية(٤٢) . وعلى مشاركة الطلاب فى المعارك الانتخابية ، وبخاصة من لم تؤهلهم سنهم للمشاركة الانتخابية ، وجدير بالذكر أن هذه الإجراءات اتخذت فى عهد الحكومات غير الوفدية ، لمحاصرة الوفد فى المعارك الانتخابية التى كان يتوقع اكتساحه لها ، إذا جرت أثناء توقف الدراسة(٤٣) .

وكثيرا ما استخدمت الإدارة رجال البوليس من ضباط وجنود وخفراء فى إعاقة ناخبى خصومهم عن حضور المؤتمرات الانتخابية لمنافسى مرشيحها ، كذلك كلفت فى كثير من الاحياء العمد بنشر فتواتهم بمقار المؤتمرات الانتخابية للمرشحين غير الحكوميين لإثارة المشاكل بين المجتمعين وفضها(٤٤) .

علاوة على ذلك لم تتراجع الإدارة عن ملاحقة خصومها من المرشحين إبان بعض المعارك الانتخابية ، ومهاجمة منازلهم فى محاولة لشل حركتهم ، هذا فى الوقت الذى اهتمت فيه بتشجيع دعاية أنصارها من المرشحين ، وذلك من خلال تسهيل إجراءات إقامة مؤتمراتهم الانتخابية ، والسماح لهم بإقامتها أمام رموز السلطة ، فبالإضافة إلى السماح للمرشحين الحكوميين بإقامة سرادقات مؤتمراتهم أمام مراكز البوليس ، فقد شارك رجال البوليس فى حضور هذه المؤتمرات ، كما التفوا حول هؤلاء المرشحين فى زياراتهم لمنازل الناخبين ، كذلك سخروا الجنود والخفراء لحشد الجماهير فى سرادقاتهم الانتخابية(٤٥) .

واللافت للنظر أن تدخل الإدارة فى الدعاية الانتخابية ، جاء فى معظمه فى عهد الحكومات الإدارية التى افتقدت إلى السند الشعبى ، والتى حرصت على أن يجتاز رجالها المعارك الانتخابية التى كانت تشرف عليها ، على حساب الوفد باعتباره حزب الأغلبية ، الذى اقتنع من خلال تجاربه ، خاصة بعد سيطرة العناصر المعتدلة على قيادته - منذ منتصف الثلاثينات - أن الدعاية الانتخابية ، والعمل الحزبى المنظم لكسب أصوات الناخبين ، لم يعودا كافيين للاحتفاظ بالسلطة ، ومن هنا كان ميله إلى مهادنة القصر والإنجليز .

وبالإضافة إلى المؤتمرات الانتخابية التى حرص على إقامتها كل المرشحين فقد اهتموا كذلك بزيارة منازل الأعيان بالدوائر من وقت لآخر ، كما كان المتمرسون منهم فى المعارك الانتخابية لا يتورعون فى كل زيارة عن سماع مشاكل ومطالب الناخبين ، وتقديم وعود لهم بحلها ، بلغت فى كثير من الأحيان حد الإعجاز(٤٦) .

كذلك ساهمت الصحف بدور مهم فى الدعاية الانتخابية ، لا يقل عن الذى لعبته المؤتمرات والخطب السياسية ، نظرا لزيادة عدد الصحف وانتشارها بين قطاعات ضخمة

من الناخبين ، وبخاصة بعد أن اهتمت كل التنظيمات السياسية بامتلاك صحف لتكون لسان حالها .

وقد قامت الصحف بتقديم المرشحين إلى ناخبيهم ، من خلال نشر المعلومات والبيانات عنهم ، وكذلك رسائل التأييد لهم ، والمقابلات الصحفية التى كانت تجرى معهم . كذلك اهتمت الصحف بنشر الخطب الانتخابية ، التى كان يلقيها المرشحون فى مؤتمراتهم الانتخابية(٤٧) .

وكما اتخذ المرشحون الصحف كمنابر للدعاية الانتخابية ، فقد استخدموها كذلك فى تشويه صورة المنافسين بعد أن درجت كل الصحف وبخاصة الحزبية منها ، على البحث عن أخطاء المنافسين التى لا تؤهلهم لتمثيل الأمة ، ونشرها ففى المعركة الانتخابية الأولى ، اهتمت الصحف الوفدية بالتشهير بالمرشحين الدستوريين ، الذين اعتبرتهم غير أكفاء وأسلحة مفلولة . وقد ركزت الصحف الوفدية طوال المعركة على تشويه صورة محمد محمود باشا ، عندما أخذت تفتش فى ماضيه السياسى عما لا يجعله جديرا بتمثيل الأمة فى البرلمان ، حيث اعتبرته أول المنقلبين على الوفد فى مفاوضات ملنر ، وكذلك أول المحبذين لمشروع ملنر ، والمتقربين إلى الإنجليز والواقفين بجانب عدلى يكن(٤٨) .

كذلك اتجهت الصحف الوفدية إبان معركة ١٩٥٠ إلى الإساءة لخصوم الوفد من الدستوريين والسعديين ، بنشر الأخطاء التى ارتكبوها أثناء وجودهم بالسلطة ، وبخاصة ما اتصل منها بنزاهة الحكم ، حيث نشرت الصحف الوفدية التحقيقات التى نالت من سمعة عدد من الوزراء السعديين ، وبخاصة ما كان يجرى فى تلك العهود من استغلال للنفوذ ، وكذلك صفقات الاثراء بالتعامل فى المواد التموينية . هذا فى الوقت الذى اتجهت فيه الصحف لإبراز أساليب التعذيب التى مارسوها مع المتعلقين السياسيين فى السجون والمعتقلات ، بعلم إبراهيم عبد الهادى رئيس الوزراء السعدى(٤٩) .

وقد تبادلت الصحف غير الوفدية مع الوفديين التراشق بالاتهامات ، كلما اشتعلت المعارك الانتخابية ، ففى أثناء المعركة الانتخابية التى جرت فى سنة ١٩٣٨ ، اهتمت صحيفة روزاليوسف بتشويه صورة الوفد أمام الناخبين ، ممثلا فى شخص زعيمه مصطفى النحاس باشا ، الذى اتهمته بتبديد المال العام عندما كان رئيسا للحكومة ، كذلك تفوقت الصحيفة إبان تلك المعركة فى استخدام فن الكاريكاتير بكل أعدادها فى تشويه صورة الوفد ، حتى أنها قدمت النحاس باشا فى صورة كاريكاتيرية بأحد أعدادها ، وهو يصافح وفدا من الخراف بعد أن تقلصت شعبية حزبه بدرجة مخيفة . وقد علقت الصحيفة على الكاريكاتير بعدة أبيات تحت عنوان « حتى شوف الخرفان »(٥٠) .

وكما قامت الصحف على اختلاف انتماءاتها السياسية ، إبان المعارك الانتخابية بالدعاية للمرشحين ، وتشويه صورة الخصوم ، فقد ساهمت فى تنوير الرأى العام بأهمية الانتخابات للمجتمع المصرى ، وحث الناخبين على الادلاء بأصواتهم والمشاركة فى الانتخابات ، لاختيار أفضل ما يرونه لتمثيل الأمة فى البرلمان ، دونما تأثر بترغيب

أو ترهيب من المرشحين ، مؤكدة على أن التصويت لم يعد مجرد حق لكل مواطن ، بقدر ما هو واجب عليه نحو وطنه(٥١) .

وكما تنافس المرشحون - الحزبيون والمستقلون - إبان المعارك الانتخابية ، فى إقامة المؤتمرات وإلقاء الخطب السياسية ، واستخدام الصحف فى الدعاية لأنفسهم بين الناخبين ، فقد تنافسوا كذلك فى إعداد البرامج الانتخابية التى تقدموا بها للناخبين ، والتى قدم فيها كل منهم مشروعه لحل المشكلات الملحة للمجتمع المصرى ، والتى سيعمل على تنفيذها فى حالة نجاحه فى الانتخابات .

وقد تطاحنت أطراف المعارك الانتخابية حول هذه البرامج ، منذ أول معركة انتخابية جرت فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وبخاصة بعد أن رفض الوفد طرح برنامج للمعركة الانتخابية كغيره من التنظيمات السياسية الأخرى ، مما أعطى الدستوريين فرصة للتركيز فى دعايتهم الانتخابية ضد الوفد على افتقاده إلى برنامج انتخابى يحدد موقفه من القضايا الاجتماعية والاقتصادية وكذلك السياسة الخارجية(٥٢) .

وأمام هذا اتجه رجال الوفد وفى مقدمتهم زعيمه إلى التشكيك فى البرنامج الانتخابى للأحرار الدستوريين ، إذ لم يعتبره برنامجا انتخابيا حقيقيا ، بقدر ما هو مؤامرة لإسكات الحركة الوطنية ، وهدم الوفد ، وزعزعة ثقة الأمة به ، بما يساعد الإنجليز على تنفيذ سياستهم فى مصر(٥٣) .

ولم يتوقف دفاع الوفد عن موقفه فى معركة البرامج الانتخابية عند حد التشكيك فى البرنامج الانتخابى للأحرار الدستوريين ، بل برر عدم خوضه المعركة ببرنامج انتخابى ، بأن الانتخابات ليست مفضلة بين برامج ومبادىء بقدر ما هى مفاضلة بين الرجال ، الذين يجب الالتفاف حول من تثق فيهم الأمة لحمل قضيتها(٥٤) .

كذلك أكد الوفد على أن عدم إعداده برنامجا انتخابيا للمعركة الانتخابية يعزى لأنه لم يخضها كحزب ، بل كوفد وكلته الأمة لتحقيق الاستقلال الذى رأى أولويته على المسائل الاجتماعية والاقتصادية التى رأى زعيم الوفد - سعد زغلول - تركها لمن هو أعرف » منه « بها(٥٥) .

وبذلك أعطى الوفد أولوية للمسألة السياسية على المسائل الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما أكد عليه سعد زغلول ثانية ، عندما ذهب إلى أنه » علينا إذا انفقنا من مجهوداتنا قيراطا فى سبيل الصناعة والتجارة ، أن ننفق الثلاثة والعشرين قيراطا الباقية فى سبيل الاستقلال السياسى(٥٦) .

وإذا كان الوفد قد اعتبر حل القضية الوطنية فى مقدمة القضايا التى سيعمل على حلها عند وصوله إلى السلطة ، فإن التنظيمات السياسية الأخرى ، التى دخلت الانتخابات ببرامج ، لم تذهب فى برامجها إلى أبعد مما ذهب إليه الوفد ، فرغم إشاراتها لأزمة المجتمع المصرى بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية ، إلا أنها اعتبرت تحقيق الاستقلال لمصر والسودان ووضع حد للتدخل الأجنبى فى شئونهما محور سياستها فى الحكم(٥٧) .

وجدير بالذكر أن البرامج الانتخابية المعلنة وغير المعلنة للأحزاب ، قد ركزت على القضية السياسية حتى اتجهت الأحزاب بما فيها الوفد منذ منتصف الثلاثينات إلى تجاوز الأبعاد السياسية لأزمة المجتمع المصرى ، بعد أن ظهرت تنظيمات سياسية ذات توجهات أيديولوجية خاض بعضها المعارك الانتخابية ببرامج تقدمية لحل أزمة مصر الاجتماعية(٥٨) .

حيث اتجهت الأحزاب التقليدية بما فيها الوفد لإعادة النظر فى برامجها الانتخابية بما يعكس المشاكل الداخلية المطروحة بإلحاح ، حتى لا تنفض الجماهير من حولها إلى التنظيمات الأيديولوجية ـ الشيوعيون ، الإخوان المسلمين ـ التى كان مدها الجماهيرى يزداد من وقت لآخر ، رغم استمرار كبح البوليس لها(٥٩) .

فبدأ الوفد يركز فى دعايته الانتخابية على بعض قضايا الإصلاح الاجتماعى العامة ، دون الإقدام على تبنى برنامج راديكالى للتغير الاجتماعى والاقتصادى ، عندما ابتعد عن المطالبة بإعادة توزيع الثروة ، الذى كان يعد جوهر المسألة الاجتماعية(٦٠) . فى الوقت الذى ركز فيه على المطالبة بتحسين التعليم ، وقوانين العمل ، وخفض نفقات المعيشة ، وتثبيت الحد الأدنى لأجور الكادحين(٦١) .

ولم يختلف عن الوفد باقى المرشحين الحزبيين منهم وغير الحزبيين ، فقد ركز عبد الحميد بك الشواربى فى حملته الانتخابية إبان معركة ١٩٣٨ على برنامج إصلاح القرى وتحسين أوضاعها وامدادها بالمياه النقية والنور ، وتوفير الخدمات الصحية حرصا على صحة الفلاحين(٦٢) .

ورغم تبارى الأحزاب والمرشحين فى إعداد البرامج الانتخابية من أجل كسب ثقة الجماهير ، فإن تلك البرامج لم تمثل العامل الأساسى فى حسم المعارك الانتخابية ، لصالح من يقدم أفضل البرامج معالجة لمشاكل المجتمع المصرى ، بل عرفت المعارك الانتخابية المصرية فى تلك الفترة وسائل أخرى كانت أكثر وأشد حسما للمعارك الانتخابية لصالح من يحسن استخدامها .

ويأتى المركز المالى للأحزاب والمرشحين فى مقدمة الوسائل الحاسمة للمعارك الانتخابية ، بعد أن أصبح بإمكان المرشح الذى يتمتع بمركز مالى مرموق اجتياز أى معركة انتخابية ، حتى لو لم يقدم أية برامج انتخابية(٦٣) ، وبخاصة ، بعد أن تغاضت القوانين المنظمة للعملية الانتخابية عن تحديد مصادر ومقدار المبالغ التى تنفق على الدعاية الانتخابية .

لهذا كان بإمكان المرشحين الأثرياء الإنفاق بسخاء على الجولات الانتخابية بدوائرهم ، وإحاطة أنفسهم بأعداد غفيرة من سماسرة الانتخابات ، والمصفقين والهتيفة ، الذين كانوا يحولون المؤتمرات الانتخابية والمسيرات إلى حفلات لاستقطاب أبناء الدوائر ، كما كان بإمكانهم الإنفاق عن سعة على الهدايا والولائم والمآدب لأعيان الدوائر وعمدها وذوى النفوذ والتأثير فى ناخبيها ليقوموا بالدعاية لهم وتوزيع منشوراتهم الانتخابية على الناخبين بمناطقهم(٦٤) .

وبذلك أسهم المال ليس فقط فى تغليب دعاية حزب أو مرشح على الآخر ، بل أيضا فى تهديد المحتوى الديمقراطى لكل الانتخابات التى جرت فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وبخاصة بعد أن أصبح للمال سطوته على العملية الانتخابية وبالتالى التشريعية ، منذ أن انتشرت ظاهرة شراء أصوات الناخبين بكثير من المناطق ، خصوصا فى الريف المصرى الذى انتشرت فيه الأمية واستحكمت به الأزمة المالية(٦٥) ، مما جعل المعارك الانتخابية تشهد صراعا بين الكفاءة والغنى ، وبين المنطق والرشوة ، وبين لدعاية النظيفة الطاهرة ، والأموال الخبيثة المدنسة .

وخلاف المال أسهمت العصبيات الريفية والقبلية بدرجة كبيرة فى حسم المعارك الانتخابية لصالح المرشحين الذين كانت لهم عصبيات بدوائرهم الانتخابية ، بعد أن درج أبناء القبيلة والمنطقة الواحدة ، على العمل لصالح أبناء مناطقهم من المرشحين ، بغض النظر عن كفاءتهم وصلاحيتهم لتمثيل الأمة(٦٦) . مما جعل الانتخابات علاقـات ومصاهرات ومال ، أكثر منها برامج أو آراء .

وقد أدى تأثير سير المعارك الانتخابية بعاملى المال والعصبية ، إلى احتكار عائلات بعينها للدوائر التى تقع فى محيط أملاكها وعصبياتها ، حتى أن بعض الدوائر كانت تشهد معارك انتخابية ، بين أبناء العائلة الواحدة ، للفوز بها(٦٧) ، بعد أن حرصت العائلات الكبيرة بالمجتمع المصرى على توزيع انتماءاتها الحزبية ، بما يضمن لها استمرارية الاقتراب من السلطة وصناعة القرار .

وفى ظل المعارك الانتخابية التى لم يترك فيها كل الأطراف المتنافسة ، وسيلة للدعاية إلا واستخدموها ، لم تتمكن الأحزاب غير الوفدية فى المعارك النزيهة من الفوز بعدد من الدوائر الانتخابية ، تمكنها من القيام بدور ، معارض فعال ، ففى ظل الشعبية الكاسحة التى تمتع بها الوفد ، لم يتمكن خصومه السياسيون من الحصول على نسبة يعتد بها من مقاعد البرلمان ، إلا فى ظل تدخل إدارى فى الانتخابات وتزويرها .

ففى الوقت الذى حصل فيه الوفد على أكثر من ٧٠ ٪ من جملة مقاعد البرلمانات التى أجريت انتخاباتها بنزاهة فشل أى من أحزاب الأقلية فى الحصول على ١٠ ٪ من مقاعد هذه البرلمانات . فالحزب الوطنى الذى فاق وجوده فى البرلمان وجود الوفد ـ فقد وجد الحزب الوطنى بتسعة برلمانات فى حين وجد الوفد بسبعة من جملة عشرة برلمانات ـ لم يتمكن فى أفضل الظروف من الحصول على أكثر من ٥,٣ ٪ من جملة مقاعد البرلمان ، كذلك لم يتمكن الأحرار الدستوريون من بلوغ ١٠ ٪ من جملة مقاعد البرلمانات التى أديرت انتخاباتها بنزاهة ، رغم أنهم حققوا ٣٩,٨ ٪ من مقاعد برلمان ١٩٣٨ الذى أداروا انتخاباته لصالحهم . أما حزبا القصر ـ الاتحاد والشعب ـ فلم يتمكن أى منهما فى الانتخابات النزيهة من أن يفوز بأكثر من ٦ ٪ من جملة مقاعد البرلمان ، فى حين أنهم حققوا نسبة أفضل من ذلك بكثير فى الانتخابات التى إدارتها حكومات غير وفدية لصالحهم ، ففى انتخابات ١٩٢٥ فاز حزب الاتحاد بـ ١٣,٨ ٪ من جملة مقاعد البرلمان ، كذلك تمكن حزب الشعب من الفوز بـ ٥٦ ٪ من مقاعد برلمان ١٩٣١ التى أشرف إسماعيل صدقى على انتخاباته .

كذلك فازت الهيئة السعدية بنسبة لا بأس بها من مقاعد البرلمان فى الانتخابات التى تدخلت فيها الإدارة لصالحها ، فى حين فشلت فى الانتخابات النزيهة فى الحصول على نسبة من المقاعد تفوق غيرهم من أحزاب الأقلية ، فبعد أن فازت بـ ٣٣ ٪ من مقاعد البرلمان فى انتخابات ١٩٣٨ وبـ ٤٧,٨ ٪ فى انتخابات برلمان ١٩٤٥ ، فقد عجزت فى المعركة الانتخابية الثالثة - التى خاضتها ، ولم تتدخل فيها الإدارة - عن الفوز بأكثر من ٨,٨ ٪ من جملة مقاعد البرلمان(٦٨) .

النيابة الحزبية فى البرلمان :

ولما كانت معظم التنظيمات السياسية ، قد شاركت فى تجربة مصر النيابية بتفاوت فى مرات التمثيل ، وعدد الأعضاء ، فقد تقلبت فى ممارساتها البرلمانية بتقلب مواقعها فى البرلمان والسلطة . والوقوف على هذه الممارسات المتقلبة ، يقتضى تحديد ما إذا كان نواب كل تنظيم سياسى قد شكلوا هيئة برلمانية حقيقية ، تعمل داخل البرلمان وفق خطة محددة لمعالجة الموضوعات التى تثار فى البرلمان ، أم أنهم كانوا أفرادا لا تجمعهم خطة ولا تربطهم رابطة سوى أنهم أعضاء فى تنظيم سياسى واحد ، ومن ثم درجوا على معالجة الموضوعات فى البرلمان بشكل عفوى وارتجالى .

ولما كان الوقوف على ما إذا كان أعضاء التنظيمات السياسية فى البرلمان يشكلون هيئات برلمانية من عدمه ، يقتضى متابعة المناقشات التى دارت حول الاستجوابات والأسئلة والاقتراحات تحت قبة البرلمان ، فقد قصرنا المتابعة على أعضاء التنظيمات السياسية التى شاركت فى أكثر من هيئتين نيابيتين ، وتقلبت ما بين الأغلبية والمعارضة . حتى يتم رصد ممارساتها ومواقفها داخل البرلمان إبان وجودها فى السلطة ، وخارجها . وهذا ما انطبق على الوفد والأحرار الدستوريين والهيئة السعدية ، وتجاوزنا عن إضافة الحزب الوطنى إليهم باعتباره قد تفوق على باقى التنظيمات السياسية فى عدد مرات التمثيل بالبرلمان ، واحتفاظه بها بنسبة متقاربة من المقاعد ، جعلته فى كل البرلمانات يجلس فى صفوف المعارضة .

والمتابعة للمناقشات التى دارت بالبرلمان ، أظهرت أن نواب وشيوخ كل التنظيمات السياسية - باستثناء الوفد - لم يشكلوا هيئات برلمانية حقيقية ، بعد أن بدا الارتجال والفردية على مواقف نواب وشيوخ هذه التنظيمات فى البرلمان .

فالحزب الوطنى الذى يعد من أقدم الأحزاب السياسية لهذه الفترة ، لم يؤلف أعضاؤه فى البزلمان ، هيئة برلمانية حقيقية منذ أول برلمان فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وهذا ما أكده أحد أعضاء الحزب البارزين فى مجلس نواب ١٩٢٤ - عبد الرحمن الرافعى - عندما ذهب إلى أن النواب الوطنيين ، لم تكن لهم اجتماعات مستقلة لتنسيق المواقف وتوزيع الأدوار بالبرلمان ، سواء قبل أو بعد الجلسات فى الوقت الذى فضلوا فيه الاجتماع من نواب المعارضة - من الدستوريين والمستقلين وبعض نواب الوفد المعارضين - فى منزل عبد الله

أبو حسين ـ أحد نواب المعارضة ـ لتبادل الرأى فيما يكون موقفهم فى الجلسات الهامة(٦٩) .

ورغم افتقاد النواب الوطنيين إلى هيئة برلمانية حقيقية تنتظمهم وتنسق مواقفهم فى البرلمان ، فإن هذه المواقف لم تكن فى معظم الأحيان متعارضة ، بل جاءت فى كثير من الأحيان متسقة وبخاصة كلما تعرض المجلس لمناقشة موضوعات تتصل بمبادئهم(٧٠) . فعندما عرضت حكومة الوفد الأولى على البرلمان موضوع دخولها فى مفاوضات مع بريطانيا ، اعترض نواب الحزب الوطنى بقيادة عبد اللطيف الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى على قرار الدخول فى المفاوضات مع بريطانيا قبل الجلاء ، وذلك رغم موافقتهم على الثقة بالوزارة(٧١) .

كذلك كان النواب الوطنيون يؤيدون استجوابات واستفسارات بعض زملائهم فى البرلمان خاصة إذا اقتنعوا بها ، فقد أزر عبد الحميد سعيد ، زميله عبد اللطيف الصوفانى ، عندما استنكر عرض القوانين الاستثنائية التى صدرت إبان الحرب العالمية الأولى على مجلس النواب ، واعتبار عرضها مخالفة دستورية خطيرة تتحمل الوزارة تبعتها(٧٢) .

كذلك لم يؤلف النواب والشيوخ الدستوريون بالبرلمان هيئة برلمانية حقيقية ، لتوحيد مواقفهم فى البرلمان بشأن القضايا التى يطرحونها أو تلك التى يطرحها غيرهم ، وذلك من خلال اجتماعات دورية قبل وبعد الجلسات .

وتجلى هذا فى عدم مساندة النواب والشيوخ الدستوريين لمعظم الاستجوابات والأسئلة التى كان يتقدم بها بعض زملائهم إلى البرلمان خاصة تلك التى لم يستحسنونها . فعند مناقشة السؤال الذى تقدم به النائب الدستورى أحمد عبد الغفار باشا لوزير الحقانية ، تخلى النواب الدستوريون عن مساندة زميلهم وتركوه يدافع وحده عن سؤاله(٧٣) . وقد تكرر نفس الشىء مع النائبين الدستوريين عبد الرازق القاضى ومدنى حزين ، عندما تقدما باستجواب حول رفض مجلس الوزراء لإقامة حفل دينى لتتويج الملك(٧٤) .

ولم يقف الأمر عند حد تخلى النواب الدستوريين داخل البرلمان عن تأييد استجوابات وأسئلة زملائهم ، بل امتد اختلافهم فيما بينهم عند مناقشة كثير من الموضوعات داخل البرلمان ، بما يشير إلى غياب التنسيق والتفاهم بينهم ، حول كثير من الموضوعات ، منها اختلافهم حول طبيعة تعليم رياض الأطفال ومحو الأمية ومدة القضاء عليها ، وذلك عند مناقشة موضوعيهما فى البرلمان(٧٥) .

وعند مناقشة مجلس النواب لموضوع إعادة العمل بقانون الأحكام العرفية فى سنة ١٩٣٩ اختلف النواب الدستوريون فيما بينهم حوله . ففى الوقت الذى اعترض فيه النائب الدستورى محمد فكرى أباظة على إعادة العمل بالقانون ، لأن ظروف البلاد لا تقتضى إرجاعه ، ذهب زميله توفيق دوس إلى أن ظروف البلاد تحتم إعادة العمل به(٧٦) .

ومما يؤكد افتقاد الدستوريين إلى هيئة برلمانية ، أن نوابهم كثيرا ما فوجئوا بعرض موضوعات على البرلمان تتصل بحزبهم ، لم يتم عرضها عليهم من قبل ، ومن هنا جاء

اختلاف النواب الدستوريين حول مثل هذه الموضوعات ، حيث اعترض بعض النواب الدستوريين على بعض السياسات التى تضمنتها خطبة العرش التى ألقاها محمد محمود باشا ، والتى كانت تمثل برنامج حزبهم فى الحكم ، فقد اعترض على المنزلاوى على ما اتصل بالسياسة المالية للحكومة فى الخطبة نظرا لتركيزها معظم الإيرادات على الرسوم الجمركية والضرائب التى يتحمل معظمها ذوو الدخول المحدودة ـ كالرسوم الجمركية على المنسوجات والسكر ، وضريبة الإنتاج وضريبة القطن ـ ، وفى نهاية اعتراضه ، طالب الحكومة بتخفيف الأعباء عن ذوو الدخول المحدودة ، بالعدول عن زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الضرورية ، وتخفيض الضرائب بما فيها ضريبة القطن ، ورأى أن تعوض الحكومة نفسها عن ذلك بتدبير احتياجاتها المالية عن طريق فرض ضرائب عادلة بين أصحاب رؤوس الأموال والمنتجين(٧٧) .

ولا يعنى هذا أن النواب الدستوريين قد اختلفوا ، على طول الخط ، فى البرلمان ، حول كل الموضوعات ، بل لوحظ تلاقيهم فى الرؤى حول بعض الموضوعات التى تثار بالبرلمان ، والتى تتصل بمصالحهم الخاصة .

فعند نظر مجلس النواب للجزء الخاص بمصروفات الموظفين فى تقرير لجنة المالية ، عالج النواب الدستوريون ـ عبد السلام عبد الغفار ، إبراهيم الهلباوى ـ قضية ارتفاع مرتبات الموظفين بطريقة تكاد تكون واحدة(٧٨) ، كذلك اتفقوا على الرؤى عند مناقشة مشروع قانون انتخاب أعضاء مجالس المديريات ، عندما اتفقوا على الأخذ بنظام الترشيح المقيد لعضوية مجالس المديريات ، لما تمسكوا بأن يكون المرشح ممن يدفعون ضريبة لا تقل عن ثلاثين جنيها(٧٩) .

كذلك اتفقوا حول تقرير مصير السخرة ، عند مناقشتهم لتقرير بإلغائها(٨٠) . هذا إلى جانب أنهم تكتلوا ، وقرروا الانسحاب من إحدى جلسات مجلس النواب ، احتجاجا على الإهانة التى تعرضوا لها فى حديث النائب الوفدى محمد صبرى أبو علم فى جلسة ١٦ مايو ١٩٢٨(٨١) .

كذلك لم يشكل نواب الهيئة السعدية هيئة برلمانية حقيقية ، إلا أنهم كانوا يلتفون خلف قيادتهم بالبرلمان ، سواء أكانوا بالسلطة أم خارجها ، ففى برلمان ١٩٣٨ التفوا حول أحمد ماهر باشا ، وظهروا وكأنهم يؤلفون هيئة برلمانية متجانسة ومتفاهمة كذلك تكتلوا لمؤازرة حكومة على ماهر الثانية ـ ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونيه ١٩٤٠ ـ التى شاركوا فيها ، وتبرير سياستها ، وقد تجلى هذا التكتل ، عندما بدأ المجلس فى نظر مشروع قانون بإعادة العمل بقانون الأحكام العرفية ، حيث بدت مواقف النواب السعديين وكأنها منسقة ، وظهروا وكأنهم قد وزعوا الأدوار فيما بينهم ، لتمرير مشروع القانون بسرعة . وقد ساهم أحمد ماهر وأحمد مرسى بدر ، ومصطفى مراد السلانكى ، وإبراهيم عبد الهادى بدور هام فى إقناع المجلس بالموافقة عليه(٨٢) .

كذلك ساند النواب السعديون أحمد ماهر باشا فى موقفه من الضجة التى أثيرت بمجلس النواب حول مشروع القانون الخاص بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية ١٩٣٧ ـ

١٩٣٨ ، لإنشاء طريق سفلى بشارع الهرم ـ تحت سكة حديد الوجه القبلى ـ حيث وافقوا على ما ذهب إليه أحمد ماهر لحل الأزمة ، عندما أيدوه فى إحالة مشروع القانون إلى الشئون الدستورية حتى ينتهى مجلس الشيوخ من نظره ، حتى لا يتعارض نظره فى مجلس النواب مع اللائحة ، التى لا تجيز نظر موضوع واحد فى المجلسين معا(٨٣) .

وقد كان الباعث على التوحد والتكتل فى مواقف النواب السعديين ، وبخاصة فى برلمان ١٩٣٨ ، هو التصدى للهيئة البرلمانية للوفد ، والتى كانت مواقفها أشد ضراوة فى المعارضة منها والوفد فى الحكومة ، لذا كان على النواب السعديين التنسيق فيما بينهم دون أن تجمعهم جلسات دورية ، لمساندة حكوماتهم ، فى مواجهة المعارضة القوية ، وبخاصة بعد أن انضم الأحرار الدستوريون فى سنة ١٩٣٩ إلى صفوف المعارضة بجانب الوفد ، بعد انسحابهم من مفاوضات إشراكهم فى الوزارة مع السعديين ، لاختلافهم مع على ماهر على الشخصية المرشحة لوزارة الأشغال(٨٤) .

ويؤكد عدم وجود هيئة برلمانية حقيقية للنواب السعديين ، أن أعضاءهم بالبرلمان كانوا يتقدمون بأسئلة واستجوابات ، ومشروعات قوانين دون الرجوع إلى الحزب أو حتى استشارة أعضائه فى البرلمان ، ومن ثم جاءت مواقفهم من الأسئلة والاستجوابات ومشروعات القوانين التى يقدمها زملاؤهم متخاذلة ، وهذا ما يؤكده موقف أعضاء الهيئة السعدية من مشروع القانون الذى تقدم به محمد خطاب « الشيخ الدستورى » فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لتحديد الملكية الزراعية ، دون أن يعرض المشروع أو حتى فكرته على الحزب أو على زملائه بالبرلمان ، ولهذا بمجرد أن قدم المشروع إلى مجلس الشيوخ ، تحرك الشيوخ السعديون للعمل ضده حتى تقرر تجسيده بإحالته إلى لجنة لدراسته ، كما أن الحكومة السعدية ـ التى كان يرأسها النقراشى ـ رفضت تعيينه بمجلس الشيوخ بعد انتهاء مدته ، كما حاربته عندما قرر خوض انتخابات مجلس الشيوخ مستقلا فى دائرة عابدين(٨٥) .

أما حزب الوفد فقد كان التنظيم السياسى الوحيد الذى كانت له هيئة برلمانية حقيقية ، درجت على مناقشة الأسئلة والاستجوابات التى كان الحزب يعتزم التقدم بها إلى البرلمان ، وتحديد دور كل عضو عند مناقشتها .

وقد شكل الحزب هيئة برلمانية خاصة لكل مجلس من المجلسين النيابيين ومنهما تكونت الهيئة البرلمانية العامة أو ما عرف بالهيئة البرلمانية الوفدية .

وقد تكونت الهيئة البرلمانية للوفد فى سنة ١٩٢٤ ، حينما وضع سعد زغلول نظاما للسيطرة على النواب الوفديين ، بعد أن درج بعضهم على الخروج عن خطة الوفد فى مجلس النواب الأول « ١٩٢٤ » . وقد ألزم هذا النظام النواب الوفديين بعرض استجواباتهم وأسئلتهم واقتراحاتهم قبل التقدم بها إلى المجلس ، على لجنة تنفيذية ـ انبثقت عن هيئة الوفد ـ عرفت بالهيئة البرلمانية للوفد فى مجلس النواب ، والتى تقرر إنشاء لجنة على غرارها فى مجلس الشيوخ ، ومنهما تشكلت الهيئة البرلمانية العامة للوفد ، والتى تولت

في اجتماعات خاصة بها ، بحث كل الموضوعات التي كان الحزب يعتزم عرضها على المجلسين(٨٦) .

وقد اتخذت تلك الهيئة من النادى السعدى مقرا لاجتماعاتها ، لمناقشة ما يتصل بها ، وبالعمل النيابى . وقد جاء فى مقدمة مهامها الاتفاق على تحديد المحاور الرئيسية للبيانات البرلمانية للحزب ـ والتى كانت تمثل موقف الحزب من القضايا المطروحة فى البرلمان ، والتى اقتضت منه إعداد بيان لتحديد موقفه منها ـ وتكليف أحد أعضاء الحزب ـ مكرم عبيد فى معظم الأحوال ـ باعدادها . كذلك تحديد موضوعات الاستجوابات التى سيتقدم بها أعضاؤها إلى البرلمان ، ولما كان زعيم الهيئة البرلمانية للحزب فى المجلسين ـ منهم يوسف الجندى ، محمد صبرى أبو علم ، عبد الحميد عبد الحق ـ يتولى تقديم كل الاستجوابات ، فقد اهتمت الهيئة البرلمانية للوفد كذلك بتوزيع الاستجوابات على الأعضاء ، كلما تغيب زعيمها عن الجلسات فى المجلسين لأى سبب من الأسباب. فقد اجتمعت الهيئة البرلمانية للوفد فى النادى السعدى فى ١٥ / ١٢ / ١٩٤١ لتوزيع الاستجوابات على الأعضاء ، وحتى يتم الاتفاق على من يخلف يوسف أحمد الجندى فى زعامة المعارضة الوفدية بعد وفاته(٨٧) .

ومن خلال تتبع مواقف ومناقشات أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية فى البرلمان ، اتضح أنها اهتمت ، بتبرير مسلك حكومته ومساندتها عندما يكون الوفد فى السلطة وذلك بالتصدى للمعارضة ووضع حد لها ، كلما حاولت إحراج الحكومة ، فعندما أثار بعض نواب المعارضة فى برلمان ١٩٢٤ ـ وهبه القاضى ، أحمد رمزى ، محمد كامل الأسيوطى ، عبد اللطيف الصوفانى ـ موضوع تخفيض ضريبة القطن بدعوى تخفيف الأعباء عن الفلاحين ، تكاتف النواب الوفديون لتبرير سياسة الحكومة فى الإبقاء على الضريبة ، حتى أن النائب الوفدى عبد الرحمن عزام ذهب فى دفاعه عنها ، إلى أن الواجب يحتم على المجلس الاندفاع لإقرارها ، لتستمر الحكومة فى الإصلاح المنشود ـ من إقامة ملاجىء لإصلاح التعليم والصحة .. ـ الذى سيكون فى معظمه فى صالح الفلاح ، ثم أكد أنه لو كان عبء هذه الضريبة يقع على الفلاح وحده . « لكنا نحن أول من يحتج عليها » . كذلك ذهب النائب الوفدى سلامة ميخائيل إلى أن المعارضين فى تقرير ضريبة القطن يبالغون فى فداحتها ، لأن مجالس المديريات المكونة ممن يمثلون الفلاحين ، اتجهت لإقرار ضرائب إضافية على الأطيان للمساعدة فى نشر التعليم(٨٨) .

وعلاوة على اهتمام الهيئة البرلمانية الوفدية بتبرير سياسة الحكومات الوفدية فقد اهتمت كذلك بمساندة تلك الحكومات فى الدفاع عن سياستها والرد على استجوابات المعارضة ، فقد وقفت الهيئة البرلمانية للوفد فى مجلس الشيوخ فى سنة ١٩٤٢ خلف وزير العدل الوفدى ـ محمد صبرى أبو علم ـ لتبرير وجود الأحكام العرفية ، ودستوريتها وارتباطها بقانون الأحكام العرفية لسنة ١٩٢٣ وذلك أثناء قيام وزير العدل بالرد على الاستجوابات الذى تقدم به عبد لرحمن الرافعى عن المعتقلين السياسيين ، والذى طالب فيه بالإفراج عن الذين لم تثبت إدانتهم ، والذين اعتبر اعتقالهم بموجب الأحكام العرفية القائمة

عندئذ فيه مخالفة دستورية ، لان هذه القوانين غير مستمدة من قانون الأحكام العرفية لسنة ١٩٢٣ ، بقدر ما هى متصلة بظروف معاهدة ١٩٣٦(٨٩) .

وعندما كانت المعارضة تتقدم باستجوابات تثير الإزعاج للحكومة ، كانت الهيئة البرلمانية الوفدية تتكتل لإنهاء مناقشة مثل هذه الاستجوابات ، والانتقال إلى جدول الأعمال بالطرق الدستورية ، حيث درج أعضاؤها على الخوض في مناقشة تلك الاستجوابات ثم استغلال كثرتهم ، والتقدم باقتراحات إلى رئيس المجلس بالتصويت على التوقف عن مناقشتها من عدمه ، والانتقال إلى جدول الأعمال ، وكان مجرد طرح هذه الاقتراحات على المجلس وإجراء التصويت عليها ، يعنى وأد مثل هذه الاستجوابات(٩٠) .

وإذا كانت الهيئة البرلمانية الوفدية ، قد تفانت فى العمل بالبرلمان لتبرير سياسات الحكومات الوفدية ، ومساندتها ، فإنها كانت تزداد تماسكا وتكتلا كلما انتقل الوفد إلى صفوف المعارضة ، وقد بلغ تماسك المعارضة الوفدية بالبرلمان حدا دفع البعض إلى التأكيد على أن الوفد نجح كمعارضة أكثر منه كحكومة ، وإدارة ، لأن قدرات كوادره كانت تبرز فى فترة المعارضة أكثر منها فى فترة الحكم(٩١) .

ويؤكد هذا أن الهيئة البرلمانية الوفدية فى المعارضة ، كانت تتفانى فى مراقبة الحكومات غير الوفدية ، والعمل على تقويم سياساتها وممارساتها ، وبخاصة فى البرلمانات التى بلغت فيها درجة ملحوظة من الضآلة ، حيث كانت تبلغ درجة كبيرة من التماسك والقوة ، أزعجت الحكومات غير الوفدية .

ففى برلمان ١٩٣٨ تجاوزت الهيئة البرلمانية الوفدية المخاوف التى كان من الممكن أن تترتب على قلة اعدادها ، ودرجت على مهاجمة سياسات الحكومة بشراسة ، منذ أن قدم تقرير لجنة الرد على خطاب العرش ، فقد هاجم عبد الحميد عبد الحق - زعيم المعارضة الوفدية - فى رده على التقرير ، الحكومة وبرنامجها الذى اعتبره غامضا ومتخما بالأمانى ، التى لم تحدد الحكومة كيفية تنفيذها ، وبخاصة ما يتعلق فى البرنامج بسياسة النهوض بالجيش ، ورفع مستوى المعيشة ، والثروة العامة ، كذلك هاجم تدخل الحكومة فى اختصاصات السلطة القضائية ، واعتدائها على الحريات . وبعد أن انتهى زعيم المعارضة الوفدية من هجومه على الحكومة ، واصل أعضاء الهيئة الوفدية الهجوم على الحكومة وسياستها ، فوجه أحمد أبو الفتوح نقدا حادا لبرنامج الحكومة ، وتقرير لجنة الرد على خطاب العرش ، مما دفع نواب الحكومة للجوء إلى سلاح المقاطعة للمعارضة الوفدية ، والعمل على إغلاق باب المناقشة فى الموضوعات المحرجة لها ، والانتقال إلى جدول الأعمال بالطريقة الدستورية ، التى كانت تلجأ إليها الهيئة البرلمانية الوفدية ، عندما تكون لها الأغلبية بالبرلمان(٩٢) .

وجدير بالذكر أن تماسك الهيئة البرلمانية الوفدية فى المعارضة قد بلغ حد أنها لم تكتف بالتنسيق فيما بينها داخل كل مجلس ، بل أنها نسقت فيما بينها بالمجلسين معا ، حتى أنها كانت تتقدم بنفس الاستجوابات للمجلسين فى آن واحد . فعندما حاصرت قوات البوليس النادى السعدى فى أواخر سنة ١٩٣٨ ، تقدم محمود سليمان غنام باستجواب حول

هذا الموضوع لوزير الداخلية فى مجلس النواب ، فى نفس الوقت الذى تقدم فيه الشيخ يوسف أحمد الجندى باستجواب لمجلس الشيوخ حول نفس الموضوع(٩٣) .

وقد كان تماسك ومعارضة الهيئة البرلمانية الوفدية تشتد ضراوة بأحد المجلسين ، كلما فقد الوفد فرصة الوجود بأى منهما ، فعندما قاطع انتخابات مجلس النواب فى سنة ١٩٤٥ وافتقد فرصة التمثيل فيه ، وقع كل عبء المعارضة على الهيئة البرلمانية الوفدية فى مجلس الشيوخ ، التى جاءت ممارساتها البرلمانية متسمة بالشراسة والندية للحكومة ، وبخاصة كلما حاولت اتخاذ إجراءات لتقييد حركة الوفد .

فعندما صدر أمر عسكرى فى ٤ يولية ١٩٤٥ بمنع الاجتماعات فى بورسعيد ، لإلغاء اجتماع لمصطفى النحاس باشا ، كان قد تقرر إقامته هناك ، تقدم محمد صبرى أبو علم باشا ـ زعيم المعارضة الوفدية بمجلس الشيوخ ـ باستجواب حول هذا الموضوع ، وعند مناقشة الاستجواب أظهرت الهيئة البرلمانية للوفد فى مجلس الشيوخ قوة تماسكها حتى أنها قاطعت شيوخ الحكومة إلى درجة دفعت أحدهم ـ عبد السلام عبد الغفار ـ إلى التهديد بأنه « إذا كان غرض المعارضة المقاطعة فنحن ـ شيوخ الحكومة ـ على استعداد للمقاطعة أيضا »(٩٤) .

وفى نفس الدورة أثارت الهيئة البرلمانية الوفدية فى مجلس الشيوخ ضجة ، عندما عطلت حكومة إسماعيل صدقى باشا بعض الصحف بتهمة الشيوعية فى سنة ١٩٤٦ ، فى الوقت الذى تقدم فيه محمد صبرى أبو علم باستجواب حول هذا الموضوع ، ذهب فيه إلى بطلان القرارات التى استندت إليها الحكومة فى مصادرة الصحف ، وعند مناقشة الاستجواب شن أبو علم بمساندة أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية في مجلس الشيوخ ، حملة شعواء على سياسة الحكومة إزاء الحريات ، وبخاصة حرية الرأى والصحافة ، وقد بلغ التفاف أعضاء الهيئة البرلمانية للوفد عند مناقشة الاستجواب إلى حد أن بعضهم ـ حسين محمد الجندى ـ تبادل الاتهامات مع رئيس لجنة قضايا الحكومة ـ محمود حسين باشا بعد اصطدامه بمقدم الاستجواب ـ إلى درجة دفعت رئيس المجلس إلى إنذاره بتطبيق لائحة المجلس فى حقه ما لم يتراجع عن خرق النظام(٩٥) .

ولا يعنى هذا أن أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية ، كانوا على اتفاق دائم بالبرلمان ، فقد وجدت أحيانا حالات خروج من جانب بعض الأعضاء على الهيئة البرلمانية سواء قبل أو بعد تنظيم الهيئة البرلمانية .

فقبل تأليف الهيئة البرلمانية فى سنة ١٩٢٤ خرج بعض النواب الوفديين على الهيئة البرلمانية وانضموا إلى صفوف المعارضة غير الوفدية التى اتخذت من منزل عبد الله أبو حسين مقرا لاجتماعاتها(٩٦) . مما حدا بسعد زغلول باشا إلى تكليف حمد الباسل بالبحث عن صيغة للسيطرة على النواب الوفديين ، وانتهائه إلى تنظيم الهيئة البرلمانية للوفد .

وبعد تأليف الهيئة البرلمانية للوفد لم يتوقف خروج الأعضاء عليها ، حيث وجدت

حالات كثيرة خالف فيها بعض أعضاء الهيئة ، رأى الأغلبية ، فقد اختلف محمود سليمان غنام مع أعضاء الهيئة بمجلس النواب عند مناقشة مشروع قانون إصابات العمل ، ففى الوقت الذى أيدت فيه أغلبية أعضائها المشروع ومناقشته بمجلس النواب ، اعترض سليمان غنام على المشروع ونظره فى مجلس النواب لخلله(٩٧) .

وفى بعض الأحيان تخلى بعض النواب الوفديين عن مساندة استجوابات واقتراحات زملائهم ، فعند التصويت على الاقتراح الذى تقدم به عبد الحميد عبد الحق وأحمد أبو الفتوح بتوجيه اللوم لحكومة محمد محمود باشا ، لتهاونها فى حقوق مصر ، بتركها بريطانيا تتفاوض مع إيطاليا بشأن مسائل مصرية دون أن تبدى احتجاجها عليها ، لم يؤيد الاقتراح من أعضاء الهيئة البرلمانية للوفد بمجلس النواب سوى أربعة أعضاء من جملة أعضاء الهيئة البالغ ١٤ عضوا(٩٨) .

وعلى الرغم من انتظام أعضاء الوفد فى البرلمان فى هيئة برلمانية ، عملت على تبرير سياسات الحكومات الوفدية ومساندتها ، وكذلك مراقبة الحكومات غير الوفدية عندما يكون الوفد خارج السلطة ، فإن الهيئة البرلمانية الوفدية وأعضاءها لم يذهبوا بعيدا فى ممارساتهم وسلوكهم النيابى ، عن غيرهم من النواب والشيوخ غير الوفديين .

فقد أغرى اكتساح الوفد للمعركة الانتخابية الأولى فى ظل دستور ١٩٢٣ ، النواب الوفديين على القيام بممارسات غير ديمقراطية لقهر وكبت المعارضة ، كلما أقدمت على إثارة موضوعات رأوا فيها إحراجا للوفد ، عندئذ كانوا لا يتورعون عن محاصرة المعارضة ومقاطعتها ، وكذلك شطب استجواباتها وإسقاط اقتراحاتها(٩٩) .

فعندما طالب بعض نواب المعارضة فى سنة ١٩٢٤ - عبد الجليل أبو سمره ، عبد اللطيف الصوفاني - حكومة سعد زغلول ببرنامج المفاوضات التى كانت تستعد للدخول فيها مع بريطانيا ، أثار نواب الوفد ضجة بالمجلس ، وأخذوا يحاصرون المعارضة بالمقاطعة المستمرة حتى توقفت عن تساؤلاتها(١٠٠) . كذلك ثار نواب الأغلبية فى وجه المعارضة وقاطعوها عندما طالبت عند نظر الميزانية بمجلس النواب ، بتحديد الضرائب بما يتماشى مع حجم الملكية والدخل - تطبيق الضريبة التصاعدية(١٠١) .

كذلك قوطع النائب الوطنى عبد اللطيف الصوفانى أكثر من مرة من جانب نواب الأغلبية الوفدية ، عندما اعترض على نظر مجلس النواب للقوانين الاستثنائية التى صدرت إبان الحرب العالمية الأولى ، وقد بلغت مقاطعة الأغلبية له ، حدا دفعه إلى مطالبتها بأن تكيل بكيل واحد ، وأن تحافظ على النظام قبل أن تطالب أحدا به ، وفى النهاية حمل مقاطعيه ، مسئولية استمرار هذه القوانين(١٠٢) .

وقد اتجه الوفد بعد أول تجربة برلمانية له إلى تقليل محاصرته ومقاطعته للمعارضة ، التى بدأ يهتم بالإصغاء إليها ، وتوفير المناخ الذى يمكنها من تقديم استجواباتها واستكمال مناقشتها ، وذلك باستخدام رئيس البرلمان لسلطاته فى الضغط على الأغلبية الوفدية ، حتى تلتزم باللائحة الداخلية للمجالس النيابية ، وتتوقف عن مقاطعة المعارضة .

فعندما قاطع النائب الوفدى محمد صبرى أبو علم ، النائب المعارض هارون أبو سحلى أكثر من مرة ، أثناء مناقشة أحد الموضوعات فى برلمان ١٩٣٦ ، تدخل رئيس مجلس النواب - أحمد ماهر باشا - وطالب النائب الوفدى بالكف عن المقاطعة للحفاظ على النظام داخل المجلس(١٠٣) . كذلك استجاب رؤساء المجالس النيابية الوفديين فى كثير من الأحيان ، لطلبات المعارضة بتوفير الحماية لهم من مقاطعة الأغلبية الوفدية عند عرض استجواباتهم وأسئلتهم ومناقشتها(١٠٤) .

وجدير بالذكر أن إصغاء الوفد للمعارضة فى البرلمان ، لم يكن لإيمانه بها كجزء من النظام السياسى المصرى القائم على التعددية السياسية فى ظل دستور ١٩٢٣ ، بقدر ما كانت محاولة لتحسين صورته أمام الرأى العام فى الداخل والخارج ، والظهور بمظهر الحزب الدستورى ، الذى لا تتناقض ممارساته وهو فى السلطة مع مبادئه المعلنة . ولا نستبعد كذلك أن يكون ترحيب الوفد بالمعارضة البرلمانية ، كان محاولة لتهدئة المعارضة ومهادنتها بما يساعده على تفريغها فى النهاية من محتواها ، حتى لا تؤدى معاندتها إلى تصلبها وتماسكها ، وبلوغها درجة من القوة قد تهدد وجوده فى السلطة ، وبخاصة بعد أن بلغت المعارضة درجة من القوة ، أصبحت تهدد الوفد ، بشكل دفعه إلى إسقاط عضوية بعض العناصر المعارضة فى البرلمان .

ففى سنة ١٩٢٤ أسقط الوفد عضوية محمد محمود باشا ، كما أسقط عضوية مكرم عبيد فى مايو ١٩٤٣ ، لمجرد اختلافه مع زعيم الوفد - مصطفى النحاس باشا - فى الرأى وخروجه على الوفد ، كذلك أسقط الوفد عضوية عدد من الشيوخ غير الوفديين مرة واحدة ، قبل أن تنتهى عضويتهم ، عقب وصوله إلى الحكم فى سنة ١٩٤٢ بشكل غير دستورى ، ويؤكد عدم إيمان الوفد بالمعارضة التى أصبح يستمع إليها بالبرلمان ، أن نوابه كانوا لا يتورعون عن الاعتداء بالضرب على نواب المعارضة أحيانا لإسكاتهم ، ففى جلسة ١٤ أبريل ١٩٤٣ اعتدى النواب الوفديون على النائب فريد زغلول(١٠٥) .

وكما استخدمت الهيئة البرلمانية للوفد سلاح المقاطعة ، لمحاصرة المعارضة وتحديد حركتها فى البرلمانات التى استأثرت فيها بأغلبية المقاعد ، فقد استخدمت التنظيمات السياسية غير الوفدية نفس السلاح ضد الوفد كلما انتقل الوفد إلى صفوف المعارضة . ففى برلمان ١٩٣٨ ، تعرضت الهيئة البرلمانية الوفدية للمقاطعة المستمرة والمحاصرة الشديدة من نواب الحكومة غير الوفدية ، كلما حاول أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية إحراجها ، وكان فى مقدمة من قوطعوا عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية بمجلس النواب ، وكذلك محمود سليمان غنام عند مناقشة استجوابه حول حصار النادى السعدى ، وعندما ندد بموقف حكومة محمد محمود باشا من المفاوضات البريطانية - الإيطالية حول أمور مصرية(١٠٦) .

وجدير بالذكر أن الهيئة البرلمانية الوفدية لم تستسلم لمقاطعتها من جانب الأغلبية غير الوفدية ، بل أنها اتجهت كلما تعرضت للمقاطعة إلى إثارة الضجيج بالمجلس ، ومقاطعة الأغلبية حتى تسمح لها بعرض استجواباتها ومناقشتها . وقد بلغت مقاطعة المعارضة

الوفدية للأغلبية غير الوفدية فى بعض الأحيان حدا أثار رؤساء المجالس والأغلبية غير الوفدية معا ، فعندما قاطع الشيخ الوفدى حسين محمد الجندى أكثر من مرة رئيس لجنة قضايا الحكومة ، أثناء رده على استجواب وفدى ، حذره رئيس مجلس الشيوخ من تطبيق لائحة المجلس إذا ما استمر فى المقاطعة(١٠٧) . كذلك دفعت مقاطعة الشيوخ الوفديين المستمرة للأغلبية غير الوفدية فى برلمان ١٩٤٥ ، أحد شيوخ الحكومة - عبد السلام عبد الغفار - إلى التهديد بأنه « إذا كان غرض المعارضة المقاطعة ، فنحن على استعداد للمقاطعة أيضا »(١٠٨) .

وهكذا استخدمت الأغلبية والمعارضة فى البرلمان المصرى معا سلاح المقاطعة ، حيث لجأت الأغلبية إليه للحد من فعالية المعارضة ، كلما حاولت إحراج الحكومة ، كما لجأت إليه المعارضة لوضع حد لتجاوزات الأغلبية عند عرض استجواباتها ومناقشتها(١٠٩) . ولم تكن المقاطعة سجالا بين الأغلبية والمعارضة فحسب ، بل استخدمتها المعارضة مع بعضها البعض فى بعض الأحيان ، مما أدهش المقاطعين أنفسهم ، فعندما قاطع توفيق دوس ، العضو عباس الجمل ، ذهب الأخير إلى أنه مما « يدهشنى أن أقابل بمقاطعة معارض مثلى »(١١٠) .

* * *

وبذلك شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى عودة للحياة النيابية فى ظل دستور ١٩٢٣ ، فى مجلسين نيابيين ، لم يطلق الحبل على الغارب فيهما للأمة نتيجة ما جاء بالدستور من قيود حالت دون أن تكون الأمة مصدرا حقيقيا للسلطات .

ومع ذلك جاءت التجربة النيابية المصرية فى ظل الدستور أفضل بكثير من التجارب السابقة عليها منذ بداية الحياة النيابية فى مصر عام ١٨٦٦ بعد أن أتاح الدستور للقوى السياسية فى مصر التناوب على السلطة ، طالما نجحت فى كسب ثقة الأمة من خلال الانتخابات (على فرض توافر ضمانات نزاهة الانتخاب) .

لذلك اتجهت الشرائح المختلفة للصفوة الاجتماعية ، إلى العمل من أجل الوصول إلى السلطة ، ومركز صناعة القرار ، وذلك من خلال تكوين تنظيمات سياسية تخوض بها المعارك الانتخابية ، التى كان اجتيازها يقتضى منها العمل على كسب ثقة جمهور الناخبين ، بعد أن أطلق الدستور وقانون الانتخاب حق الاقتراع فى الانتخابات ، وجعله لكل ذكر مصرى يبلغ ٢١ عاما فى حالة انتخاب النواب و ٢٥ عاما فى حالة انتخاب الشيوخ .

لهذا انتهجت التنظيمات السياسية المختلفة وسائل متعددة فى الدعاية الانتخابية ، ما بين إعداد المؤتمرات الانتخابية ، وكذلك تنسيق البرامج ، ومع ذلك لم تسهم هذه الوسائل فى حسم المعارك الانتخابية ، التى كان يحسمها دائما المركز المالى للمرشحين والأحزاب ، وكذلك العصبيات الاقليمية والعائلية .

وعلى الرغم من تنافس التنظيمات السياسية فى حلبة المعارك الانتخابية إلى درجة خرجت بهم - إلى حد كبير - عن روح الديمقراطية والدستور ، فإن حزب الوفد كان فى

مقدمة الأحزاب السياسية التى استطاعت اكتساح كل المعارك الانتخابية التي أجريت بقدر من الحيدة ، حتى أن التنظيمات السياسية الأخرى ، لم تتمكن من الفوز بالأغلبية إلا على حساب الدستور ، وعن طريق تزوير الانتخابات وتزييف إرادة الجماهير .

وقد أفرز هذا الوضع برلمانا لم يؤد دوره في إرساء قواعد الديمقراطية ، بعد أن سيطرت أسر معينة على معظم مقاعده ، كانت تلجأ إليها الأحزاب لتضمن الفوز بالدوائر التى تتوافر بها عصبياتها ، في الوقت الذى اتجهت فيه هذه الأسر إلى توزيع نفسها ما بين أكثر من تنظيم سياسى ، حتى تضمن استمرار اقترابها من مراكز صناعة القرار .

ومن هنا جاءت توجهات البرلمان التشريعية ، والتى جاءت معبرة عن مصالح العناصر التى تمثل الأغلبية فيه ، وهى - فى الوقت نفسه - عناصر الصفوة الاجتماعية ، التى لم تتورع عن استخدام أسلوب المحاصرة والمقاطعة لمن يعترض مصالحها أو يحاول إحراجها تحت قبة البرلمان ، حتى أن بعضها لجأ فى بعض الأحيان للاعتداء على المعارضة فى محاولة لإرهابها وتخويفها . ومن ثم عجز البرلمان عن أن يلعب الدور المنتظر منه فى إرساء قواعد الديمقراطية ، فى ظل التعددية السياسية التى شهدتها البلاد فى ظل دستور ١٩٢٣ ، وهذا ما انعكس على مضابط البرلمان التى كثيرا ما كان النواب والشيوخ يضعون فيها مصالحهم الذاتية قبل المصالح العامة للوطن .

الهوامش والمراجع

١ ـ عثمان خليل عثمان : النظام الدستورى المصرى ، مكتبة عبد الله وهبه ، القاهرة ١٩٤٢ ، ص ص ١٢ ـ ٢١ .

٢ ـ نفس المرجع ، ص ١١ .

٣ ـ نفس المرجع ، ص ٢١ .

٤ ـ لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : ثروت بدوى : ثورة ٢٣ يوليو وتطور الفكر الثورى فى مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ص ١٣٧ ـ ١٣٩ .

٥ ـ عثمان خليل عثمان : المرجع السابق ، ص ١٧٧ ، عبد الحميد متولى : مشكلة إصلاح نظام الانتخاب فى مصر ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ١٩٤٨ ، ص ٩١ .

٦ ـ ثروت بدوى : المرجع السابق ، ص ٣٠ ، يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٨٤ ـ ١٨٩ .

٧ ـ عثمان خليل عثمان : المرجع السابق ، ص ص ٢٩ ـ ٣٠ .

٨ ـ يونان لبيب : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال ص ص ١٨٤ ـ ١٨٩ .

٩ ـ عثمان خليل : المرجع السابق ، ص ص ٣٠ ـ ٣١ .

١٠ ـ الحكومة المصرية ، أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٢٣ ، ص ص ١٠ ـ ١١ .

١١ ـ نفس المصدر ، ص ١٣ .

١٢ ـ نفس المصدر ، ص ص ١٢ ، ١٥ ، ١٩ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٢ .

١٣ ـ عثمان خليل عثمان : المرجع السابق ، ص ١٨١ .

١٤ ـ عبد الحميد متولى : المرجع السابق ، ص ص ٦ ـ ٨ .

١٥ ـ قانون الانتخاب ملحق فى عثمان خليل عثمان : المرجع السابق ، مواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ص ص ٢٨ ـ ٣٣ .

١٦ ـ نفس المصدر ، ص ص ٣٩ ـ ٤٠ .

١٧ ـ لأن الدستور كان يؤكد على الدعوة لإجراء انتخابات جديدة فى غضون شهرين من تاريخ الهيئات النيابية أو حل البرلمان . الحكومة المصرية : أمر ملكى بوضع الدستور مادة ٨٩ ، ص ١٢ .

١٨ ـ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .
النظام ٥ يوليه ، ١٤ أغسطس ، ٧ سبتمبر ١٩٢٣ ، السياسة ١٠ ، ٢٠ يوليه ، ١٠ أغسطس ، أول أكتوبر ، ٢٠ أكتوبر ١٩٢٣ ، ٢ أبريل ١٩٣٨ ؛ منصور عبد السميع : حزب الكتلة الوفدية ١٩٤٢ ـ ١٩٥٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة كلية بنات عين شمس ١٩٨٧ ، ص ١١٧ ؛ F. O. 141/452/16814, No. 16814/3, 22 May 1923, to Mr Kerr, p 1 ; time 9 Feb 1925.

١٩ ـ فقد اتخذ حزب الوفد من سراى التونسى مقرا لمؤتمراته فى حى الجمالية ، ومنزل السعد أفندى سماحة مقرا لمؤتمراته بسمنود ، ومنزل حمد الباسل مقرا لمؤتمراته بالفيوم ، كذلك اتخذ الدستوريين من منزل عائلة خشبة مقرا لمؤتمراتهم فى أسيوط . لمزيد من التفاصيل : محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٤٢٢ ، السياسة : أول يوليه ، ٤ سبتمبر ١٩٢٣ ، النظام ، ٦ يوليه ١٩٢٣ ، ٩ يناير ١٩٢٤ ، البلاغ ٢٥ فبراير ١٩٣٨ .

٢٠ ـ محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ص ٤١٨ ، السياسة ، ٢٣ يوليه ، ١٢ نوفمبر ١٩٢٣ ، F. O. 141/560, Ministry of the Interior, European Department, Cairo 12 th Dec. 1930.

٢١ ـ من هذه الهتافات ، الكرسى لمين ... حتنتخبو مين ... ؛ لمزيد من التفاصيل : محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ص ١٩ ، ٢٠ ، ٤٢١ ؛ السياسة ، ٢٩ أغسطس ١٩٢٣ ، ٢ مارس ١٩٣٨ ؛ النظام ، ٤ سبتمبر ١٩٢٣ .

٢٢ - محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٢٢٠ .
٢٣ - النظام ، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٣ ، خطبة سعد فى وفد الغربية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٣ .
٢٤ - السياسة ، ٢٣ سبتمبر ١٩٢٣ ، سعد باشا وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ، ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ . برنامج سعد وخطته .
٢٥ - السياسة ، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ ، خطبة توفيق دوس فى دائرته الانتخابية بأسيوط ، ، ١٥ ديسمبر ١٩٢٣ ، خطبة توفيق دوس بدار حزب الأحرار الدستوريين ، ، ٢٤ ديسمبر ١٩٢٣ ، خطبة المنزلاوى فى سمنود ، ، ١٨ يناير ١٩٢٥ ، خطبة توفيق دوس ، بدار الأحرار الدستوريين ، ، محمد على علوبة : المصدر السابق ص ص ٢١٩ - ٢٢٩ .
٢٦ - محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ٤٢٢ ، السياسة ، ٢ مارس ١٩٣٨ ، خطبة إبراهيم الطاهرى بك فى دائرة ابيانه بالمنصورة ، .
٢٧ - على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٠١ ، البلاغ ٢٥ فبراير ١٩٣٨ ، حفلة دائرة الخليفة خطبة أحمد ماهر ، Time, 4 Jan 1950.
٢٨ - منصور عبد السميع : المرجع السابق ، ص ص ١١٦ - ١١٧ .
٢٩ - فقد ألقى عبد الفتاح القصرى منولوجا وطنيا فى حفلة الفيوم ، كما ألقى آخر بعنوان ، مندوب الرعاع ، فى حفلة بنى سويف ، كذلك ألقى حسن فايق منولوجا فى حفلة منيا القمح ، النظام ٤ ، ١٢ سبتمبر ١٩٢٣ ، .
٣٠ - النظام ٢١ سبتمبر ١٩٢٣ ، خطبة الرئيس بالسرادق فى ١٩ سبتمبر ، .
٣١ - نفس المصدر ، ٦ يوليه ١٩٢٣ ، احتفال سمنود ، .
٣٢ - نفس المصدر ، ٢٧ سبتمبر ١٩٢٣ .
٣٣ - محافظ عابدين : محفظة ٢١٦ .
٣٤ - على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .
٣٥ - محافظ عابدين ، محفظة ٢١٦ ، نداء إلى ناخبى دائرة باقور من اخانوخ فانوس ، ونداء آخر من اللجنة الانتخابية الوفدية لدائرة باقور .
٣٦ - قدمت إحدى الرسوم الكاريكاتيرية النحاس وهو يصطحب مكرم عبيد مرتديا زيا إسلاميا وممسكا بمسبحة ، ليؤكد لناخبيه توبة وصلاح مكرم بدرجة لا تمنعهم من الوقوف خلف الوفد ليعود إلى الحكم . وقد علقت الصحيفة على ذلك على لسان المصرى أفندى ، والله يا عزيزى .... يعمل شيخ .... يعمل خواجة .. يعمل أراجوز .. مافيش فايدة . أما الرسم الآخر فقد قدم النحاس مرتديا لباسا لأحد القساوسة أمام كنيسة القديسة سانتا تريزا ، ومن خلفه مكرم ، الذى يحثه على دخول الكنيسة التى كان يقترب منها بخجل ، خوفا من أن يلمحه أحد خصومه ، فيشاع بأن الانتخابات ، طلعت دينه ، ، عندئذ يرد عليه مكرم بقوله : يا سيدى .. الشغل عاوز كده .. وأكل العيش يحب .... ، أما الرسم الكاريكاتيرى الثالث . فقد قدم محمد محمود باشا وهو يستقبل وفدا من الأقباط وقد جاء على لسانه :

فين التعصب .. مادى احنا كلنا اخوان ∴ والألفة والود بينا برضه زى زمان
لا فيه تحيز ولا تفريق بين الأديـان ∴ وكلنا فى الوطـن والأمـة مصريـين
لكن بقى نعمل إيه فى مكرم التعبان

الأنبا يؤنس :

مكرم علينا لا هو محسوب ولا معدود ∴ طول عمره منشق من يومه كده نمرود
الله يجازيك على العمل دى يا محسود ∴ عكرت صفو الوداد خالص بأعمالك
الهى قادر تعيش عمرك كده مطرود

للتفاصيل ارجع إلى : روزاليوسف : ١٤ مارس ١٩٣٨ ، ص ص ١ ، ٩ ، ١١ .
٣٧ - السياسة ، ١٥ ديسمبر ١٩٢٣ ، النظام ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ ، ٦ يناير ١٩٢٤ .
٣٨ - محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ١ ، النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥١ ، ص ٤٠٤ .
٣٩ - النظام ، ١٠ يناير ١٩٢٤ .
٤٠ - السياسة ، ٣ أبريل ١٩٣٨ .

٤١ ـ نفس المصدر ، ١٥ يناير ١٩٢٥ .

٤٢ ـ نفس المصدر ، ٩ أغسطس ١٩٢٣ ، ١٥ يناير ١٩٢٥ ، مارسيل كولمب : تطور مصر ١٩٢٤ ـ ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، بدون ، ، ص ١٩٢ .

٤٣ ـ F.O. 141/452/16814, No. 16814/3, to Mr Kerr, 22 May 1923 pp. 3-4, Ibid 141/452, No. 16814/7, 10 Dec. 1924, time 2 Feb. 1925.

٤٤ ـ محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ٤١٩ .

٤٥ ـ محافظ عابدين ، محفظة ٢٢٠ ، تلغرافات إلى كبير الأمناء من الفيوم بتاريخ ٢٠ فبراير ، ومن دمياط فى ٣ فبراير ، ومنفلوط فى أول مارس ١٩٢٥ ، نفس المصدر ، محفظة ٢١٦ ، تلغراف من تلا إلى كبير الأمناء فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ص ٦ ـ ٧ .

٤٦ ـ محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ٤٢٢ ، السياسة ، ٢ مارس ١٩٣٨ ، خطبة إبراهيم الطاهرى فى دائرة ابيانه بالمنصورة ، النظام ٦ يوليه ، احتفال سمنود بمصطفى النحاس باشا ، .
F.O. 141/560, Ministry of the Interior, European Department, Cairo 12th Dec. 1930, pp. 1-6.

٤٧ ـ لمزيد من التفاصيل : أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، ط ١ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٢٦٢ ، النظام ٢٣ ، ٢٧ أغسطس ، ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٤ ، ٨ يناير ١٩٢٤ ، السياسة ٣ ، ٢٣ ، ٢٤ أغسطس ١٩٢٣ ، ٣ ـ ٦ يناير ١٩٢٥ ، نجوى كامل : الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩١٩ ـ ١٩٣٦ ، تاريخ المصريين ، عدد ٢٤ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٠٩ ، روزاليوسف ، ٢٨ مارس ١٩٣٨ .

٤٨ ـ النظام ٢ يوليه ١٩٢٣ ، للحق وللتاريخ حول خطبة محمد محمود ، ٧ يناير ١٩٢٤ ، إلى مندوبى دائرة سمنود ، ، حسين كامل إبراهيم بسمنود ، محافظ عابدين ، محفظة ٢١٦ خطاب فى ١٩ أبريل ١٩٢٦ نمره ٤٧١ سرى سياسى من حكمدار بوليس مصر .

٤٩ ـ طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

٥٠ ـ وفـــد خرفـــان الضحيـــة ∴ جـــاى يعبـــد ع الزعيـــم
بالفـــــراوى النحاسيـــــة ∴ وانـــت عـــارف مـــش غشيـــم
اننـا نحبـك تمـام
حتى شوف الانسجام
ولمـــا شفنـــا الأغلبيـــة ∴ أصبحـــت يـــا لله السلامـــة
رحنـــا سايبيـــن الوسيـــة ∴ لجـــل تأييـــد الزعامـــة
من زمان أرواحنا فيك
والغرام أصبح .. عاديك
كلنـــا أنصـــار زعامتـــك ∴ م البدايـــــة للنهايـــــة
وأمـــا ترجـــع لـــك وزرتـــك ∴ بـــس شـــاور بالعصايـــة
نلبس القمصان بسرعة
والمظاهرات كل جمعة
روزاليوسف : ١٥ فبراير ١٩٣٨ .

٥١ ـ لمزيد من التفاصيل : النظام ٢٦ سبتمبر ١٩٢٣ ، من الرئيس الجليل إلى الأمة المصرية ، ، ٨ يناير ١٩٢٤ ، نداء الرئيس للأمة ، ، أحمد زكريا : المرجع السابق ، ص ٢٦٢ .

٥٢ ـ لمزيد من التفاصيل : السياسة ، ٩ أكتوبر ١٩٢٣ ، ، أين برنامج سعد ، ، ١٢ يناير ١٩٢٥ ، لكل حزب مصرى برنامجه إلا عصابة سعد ، .

٥٣ ـ النظام ، ٦ يناير ١٩٢٤ .

٥٤ ـ نجوى كامل : المرجع السابق ، ص ١١٨ ، السياسة ، ٤ يناير ١٩٢٥ .

٥٥ ـ النظام ، ٢٢ سبتمبر ١٩٢٣ ، خطبة معالى الرئيس فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ، .

٥٦ ـ السياسة ، ٩ أكتوبر ١٩٢٣ ، أين برنامج سعد ، .

٥٧ ـ نفس المصدر ، ٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ ، خطبة توفيق دوس فى أسيوط ، ، النظام ، ٤ سبتمبر ، ٥ نوفمبر ١٩٢٣ ، محمد على علوبة : المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .

٦٥ ـ فى سنة ١٩٣٨ بلغت قيمة الصوت عشرة قروش ، لمزيد من التفاصيل ، السياسة ١٢ ، ٣٠ يوليه ، ١٠ سبتمبر ١٩٢٣ ، ٣ أبريل ١٩٣٨ ، على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .

٦٦ ـ عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٦٨ ، رؤوف عباس : المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ص ١٢ ، ٤٢٧ ـ ٤٢٨ ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٣٦٥ ، السياسة ، ٧ أغسطس ١٩٢٧ ، F.O. 141/452/16814, No. 16814/3, To Mr Kerr, 22 May 1923, p. 3.

٦٧ ـ من هذه العائلات ، الشواربى ونصير فى القليوبية ، وأباظة والشمسى فى الشرقية ، وأبو سمرة فى الدقهلية ، والهرميل والبدراوى والمنشاوى وسراج الدين فى الغربية ، والفقى وعبد الغفار وأبو حسين فى المنوفية ، وبلبع والوكيل والصوفانى فى البحيرة ، والزمر وعزام فى الجيزة ، والباسل ووالى ومعبد فى الفيوم ، وعبد الحق وسلطان ولملوم فى المنيا ، ومحمود وصالح ومحفوظ وخشبة وجودة فى أسيوط ، وأبو رحاب وأبو ستيت والشندويلى وأبو سديره فى جرجا ، وأبو سحلى فى قنا ، ومشالى فى أسوان ، لمزيد من التفاصيل مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٢٣ مايو ١٩٣٦ ، ص ص ١٧ ـ ٢٠ ، مضبطة جلسة ١٢ أبريل ١٩٣٨ ، ص ص ١٢ ـ ١٦ .

٦٨ ـ على الدين هلال : المرجع السابق : ص ص ٣٠١ ـ ٣٠٤ .

٦٩ ـ عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .

٧٠ ـ نفس المرجع ، ص ١٩٥ .

٧١ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ١٠ مايو ١٩٢٤ ، ص ٢٩٩ .

٧٢ ـ نفس المصدر ، مضبطة الجلسة ٢٨ أبريل ١٩٢٤ ، ص ٢٨٧ .

٧٣ ـ دار السؤال حول مرتبات شيخ الأزهر ، واقترحه بإصلاح أوضاع الأزهر ، وضبط مصادر الدخول ومواعيدها ، وسن قانون جديد لتنظيم المعاهد الدينية وتحديد علاقتها بالحكومة ، مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة ٢١ / ٧ / ١٩٣٨ ، ص ص ٢٢٢٠ ـ ٢٢٢٢ .

٧٤ ـ نفس المصدر ، مضبطة جلسة ١٤ / ٨ / ١٩٢٦ ، ص ص ٤٤١ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨ .

٧٥ ـ نفس المصدر ، مضبطة جلسة ٣١ / ٧ / ١٩٢٦ ، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٩١ .

٧٦ ـ نفس المصدر ، مضبطة جلسة ١١ / ١٠ / ١٩٣٩ ، ص ص ٨٠ ، ٨٢ .

٧٧ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٣ / ٥ / ١٩٣٨ ، ص ص ٨٠ ـ ٩١ .

٧٨ ـ نفس المصدر ، جلسة ١٨ ابريل ١٩٢٨ ، ص ص ٧٣٤ ، ٧٣٧ ـ ٧٤٠ .

٧٩ ـ نفس المصدر ، جلسة ١٠ يناير ١٩٢٨ ، ص ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

٨٠ ـ نفس المصدر ، جلسة أول مايو ١٩٢٨ ، ص ص ٨٦٥ ـ ٨٦٨ .

٨١ ـ نفس المصدر ، جلسة ١٧ مايو ١٩٢٨ ، ص ص ١٠٣٤ ـ ١٠٥٣ .

٨٢ ـ نفس المصدر ، جلسة ١٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، ص ص ٧١ ـ ٧٩ .

٨٣ ـ نفس المصدر ، مضبطة جلسة ٢ مايو ١٩٣٨ ، ص ص ٦٢ ـ ٦٨ .

٨٤ ـ يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ ـ ١٩٥٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٤١٨ .

٥٨ ـ لمزيد من التفاصيل ارجع إلى : رؤوف عباس : حزب الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ ـ ١٩٥٢ ، المجلة التاريخية المصرية ، مج ١٩ ، ١٩٧٢ ، ص ٢٠١ ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٣٩٠ ، منصور عبد السميع منصور : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٥٩ ـ F.O. 371/80402, From Campall to Mr weight Cairo, 19th March 1950.

٦٠ ـ على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ١٧١ ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٢٩٣ ، Time, 4 March 1942.

٦١ ـ Botman, Selma : Egypt from Independence to Revolution 1919-1952, U.S.A. 1991, p. 56.

٦٢ ـ روزاليوسف ٢٨ مارس ١٩٣٨ .

٦٣ ـ محافظ عابدين ، محفظة ٢١٦ ، خطاب من المنيا فى ٣ فبراير ١٩٣٨ إلى رئيس الديوان الملكى ، .

٦٤ ـ F.O. 141/560 Ministry of the Interior, European Department, Cairo 12th Dec. 1930, pp. 1-6.

محمد زكى عبد القادر : المصدر السابق ، ص ٤٢٤ .

٨٥ ـ مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ٢١ / ١ / ١٩٤٦ ، ص ص ٢١٦ ـ ٢١٩ ، طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ص ١٩٥ ـ ١٩٦ .
٨٦ ـ وحيد عبد المجيد : الديمقراطية الداخلية فى الأحزاب السياسية المصرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ١١٥ ، ١٣٤ ـ ١٣٥ ، عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
٨٧ ـ محافظ عابدين ، محفظة ١٢٦ ، مذكرة باجتماع الوفد المصرى بالنادى السعدى فى ١٥ / ١٠ / ١٩٤١ ، وأخرى فى ١٥ / ١٢ / ١٩٤١ ، ومذكرة باجتماع ٢٨ مارس ١٩٤١ .
٨٨ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٨ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٥٠٧ .
٨٩ ـ مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة ٢٠ مايو ١٩٤٢ ، ص ص ٣٠٤ ـ ٣١١ .
٩٠ ـ نفس المصدر ، ص ص ٣١١ ـ ٣١٢ ، مضابط مجلس النواب ، مضبطة ٨ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٥٠٨ .
٩١ ـ على الدين هلال : المرجع السابق ، ص ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .
٩٢ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة ٣ مايو ١٩٣٨ ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ـ ٩١ .
٩٣ ـ نفس المصدر ، مضبطة ١٣ ديسمبر ١٩٣٨ ، ص ص ٨٩ ـ ٩٠ ، مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة ١٧ يناير ١٩٣٩ ، ص ٢٧٣ .
٩٤ ـ مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة جلسة ١٦ يوليه ١٩٤٥ ، ص ص ٤٨٢ ـ ٤٩٤ .
٩٥ ـ نفس المصدر ، مضبطة جلسة ١٦ يوليه ١٩٤٦ ، ص ٩٤٣ ـ ٩٥٩ .
٩٦ ـ عبد الرحمن الرافعي : المرجع السابق ، ص ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .
٩٧ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة جلسة ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ، ص ص ٨٢٦ ـ ٨٣١ .
٩٨ ـ نفس المصدر ، مضبطة ١٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ص ١١٠ ـ ١٢١ .
٩٩ ـ نفس المصدر ، مضبطة ٢٦ أبريل ١٩٢٤ ، ص ٢٦٤ ، منصور عبد السميع : المرجع السابق ، ص ١١٣ .
١٠٠ ـ نفس المصدر ، مضبطة ١٠ مايو ١٩٢٤ ، ص ٢٩٨ .
١٠١ ـ نفس المصدر ، مضبطة ٨ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٥٠٩ .
١٠٢ ـ نفس المصدر ، مضبطة ٢٨ أبريل ١٩٢٤ ، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٩ .
١٠٣ ـ نفس المصدر ، مضبطة ١٥ يونيه ١٩٣٦ ، ص ٧٤ .
١٠٤ ـ مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة ٢٢ فبراير ١٩٤٤ ، ص ٣٦٣ .
١٠٥ ـ يونان لبيب : الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧ ـ ١٩٨٤ ، دار الهلال ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ص ١١٠ ـ ١١١ .
١٠٦ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة ١٨ مايو ١٩٣٨ ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، مضبطة ١١ أبريل ١٩٣٥ ، ص ص ١٥٧٧ ـ ١٦٠٤ ، مضبطة ١٣ ديسمبر ١٩٣٨ ، ص ص ٨٩ ـ ٩٠ .
١٠٧ ـ مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة ١٦ يوليو ١٩٤٦ ، ص ص ٩٤٣ ـ ٩٥٩ .
١٠٨ ـ نفس المصدر ، مضبطة ١٦ يوليو ١٩٤٥ ، ص ص ٤٨٢ ـ ٤٩٤ .
١٠٩ ـ مضابط مجلس النواب ، مضبطة ١١ يناير ١٩٤٥ ، ص ص ١٠٤ ـ ١٠٦ ، مضبطة ١٧ ، ١٨ ديسمبر ١٩٤٥ ، ص ١٩٤ .
١١٠ ـ مضابط مجلس الشيوخ ، مضبطة ٥ مايو ١٩٤٢ ، ص ٢٢٣ .

□ الفصل السابع □

الأحزاب بين قصر عابدين وقصر الدوبارة

د . سامى أبو النور

عندما نعرض تطور العلاقة بين الأحزاب السياسية فى مصر والقصر الملكى والجانب البريطانى ، فإننا نعنى بذلك العلاقة بين قوى التأثير السياسى الرئيسية على الساحة ، وهى القوى التى أسهمت فى صياغة وتحديد ملامح تاريخ مصر السياسى فى تلك الفترة . ولقد اتسمت تلك العلاقة فى سياقها العام بسمات عدة منها : أنه لم يقيض لأى من هذه القوى أن تكون له الغلبة أو مطلق الهيمنة على مجريات الأحداث ، وإن ظل الجانب البريطانى دائماً بمثابة القطب الثابت فى هذه العلاقة وركيزتها الأساسية ، إذ طالما لجأ إليه كل طرف من أطراف الصراع الأخرى ينشد عونه وتأييده . ومنها أيضاً أن الأحزاب السياسية فى مصر التى أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، قد تأثرت إلى حد بعيد بالتيارات الليبرالية الجديدة الوافدة والتى انطلقت فى أعقاب الحرب تنادى بحق الشعوب فى الحرية والاستقلال ، بل وتفاعلت معها على نحو يمكن معه القول بأن هذه الأحزاب وإن كانت فى غالبيتها تمتد بأصولها إلى الأحزاب القائمة فى مصر قبل الحرب ، إلا أنها كانت تفوقها نضجاً ووعياً من الناحية السياسية . ومن هذه السمات أخيراً : أن قضية الاستقلال وإن ظلت تمثل تحدياً أساسياً مطروحاً أمام علاقة هذه الأحزاب بالجانب البريطانى ، إلا أنه وفى ظل النظام الدستورى الجديد والحكم النيابى بمقتضى دستور ١٩٢٣ ، فقد كان على فريق من هذه الأحزاب – ونعنى به حزب الوفد بشكل أساسى – أن يخوض صراعاً آخر ضد القصر الملكى اتخذ أشكالاً حادة فى معظم أطواره واتصل أساساً بمفهوم ممارسة العرش لسلطاته طبقا للدستور .

وفى إطار الممارسة العملية يتضح أن غالبية الأحزاب السياسية فى تلك المرحلة قد انقسم ولاؤها بين قصر عابدين وقصر الدوبارة أملاًفى الوصول إلى السلطة ، واتخذت بذلك موقفاً عدائياً من الوفد ، ولا ينال من ذلك ما كان من ائتلافها مع الحزب الجماهيرى ، الأمر الذى يمكن تفسيره بأن قيام الائتلاف فى كل مرحلة إنما كان لمواجهة ضرورات أملتها مواقف واتجاهات قوى التأثير السياسى الأخرى ونعنى بها القصر والانجليز . يتأيد ذلك بأنه ما إن تتغير الظروف ومواقف هذه القوى حتى تبادر هذه الأحزاب من فورها إلى فصم عرى ائتلافها مع الوفد .

★ أوضاع قوى التأثير السياسى فى مصر عشية الحرب العالمية الأولى .

ألقت الحرب العالمية الأولى بظلالها الكثيفة على ساحة السياسة المصرية . فمن الناحية العملية خبت جذوة الحركة الوطنية فى ظل الأحكام العرفية المفروضة على البلاد ،

فضلاً عن إعمال الرقابة على الصحف ، وعلى الإجمال فقد أحكمت سلطات الاحتلال قبضتها على البلاد . بيد أنه وعلى امتداد الفترة الزمنية منذ نهاية الحرب فى نوفمبر ١٩١٨ وحتى أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، هذه الفترة كانت تمثل عمل مرحلة متميزة عن سابقتها إذ شهدت تغييرات جذرية فى أوضاع قوى التأثير السياسى فى البلاد وإمكاناتها ، مما كان ينبىء عن أن تغييرات سوف تحدث ليس فى أوضاع قوى التأثير السياسى فحسب ، بل وفى طبيعة علاقاتها ببعضها البعض .

ولقد شهدت تلك الفترة قيام الوفد – كرافد رئيسى للحركة الوطنية – إذ بدأ كحركة سياسية للمطالبة باستقلال البلاد ، دون أن يكون حزباً سياسياً بالمعنى المفهوم . بيد أنه من تتبع الإطار الحركى له نجده قد انخرط فى الصراع الحزبى وهو بصدد الدفاع عن قضية الاستقلال ، وراح يتولى الحكم منفرداً أو مؤتلفاً مع غيره من الأحزاب السياسية مما أكد على صفته الحزبية رغم حرص زعامته على التنصل من تلك الصفة والتمسك بوكالتها عن الأمة . كما ظهر على الساحة أيضاً حزب الأحرار الدستوريين ، إذ كانت نواته لجنة الثلاثين التى تولت إعداد مشروع الدستور ، وأعلن قيام الحزب بالفعل فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وهم وإن تذبذبت علاقتهم بالقصر الملكى بين التأييد والإعراض ، إلا أنهم احتفظوا بعلاقتهم طيبة مع قصر الدوبارة (مفردا – المندوب السامى) فى غالبية أطوارها . أما الحزب الوطنى فعلى الرغم من ضروب الاعتقال والنفى والتشديد التى لحقت بزعاماته ، وأثرت على فاعليته إلى حد كبير فى ظل الأحكام العرفية ، إلا أنه سعى فى أعقاب الحرب إلى إعادة بناء كيانه من جديد أملاً فى أن يستعيد مكانته على الساحة وإن ظل على ولائه للعرش وعدائه التقليدى للوجود الاحتلالى .

أما القصر الملكى فلقد تبلور دوره فى تلك الفترة بشكل ملحوظ ، إذ راح الملك فؤاد يتحرك حثيثا فى اتجاهين أولهما : محاولة الخروج من دائرة الوصاية البريطانية . وثانيهما : تدعيم ركائز حكمه كمؤسسة سياسية بعد أن تداعت أو كادت فى ظل الحماية البريطانية . وهو وإن كان قد أصاب نجاحاً محدوداً بالنسبة للاتجاه الأول ، إلا أنه حقق نجاحاً ملموساً بالنسبة للاتجاه الثانى فمن جهة استطاع من خلال مجموعة من القوانين والمراسيم تأمين وراثة العرش فى ذريته وتنظيم الأسرة المالكة وتشكيل مجلس البلاط واحتفظ لنفسه بتوزيع المخصصات على أعضاء الأسرة المالكة ، وبذا تمكن من إخضاع الأسرة العلوية لنفوذه ، باعتبارها المصدر الرئيسى لتهديد العرش[١] . ثم اتجه بعد ذلك لاستكمال التنظيم الداخلى للقصر من خلال مجموعة من الإدارات والدواوين لكى يتمكن من ممارسة دوره كطرف أصيل فى الصراع على السلطة .

هذا التنامى لمكانة القصر السياسية ، والذى جرى فى ظل تأييد الجانب البريطانى ودعمه كان له ما يبرره ، ذلك أن اتجاهات السياسة البريطانية فى مصر كانت بصدد التخلص من المفهوم الاستعمارى التقليدى وحكم البلاد حكماً مباشراً . وفى الوقت الذى كانت الحركة الوطنية قد اشتد أدارها ، كانت بريطانيا تسعى لتجنب المواجهة معها دون أن تتأثر مكانة الوجود الاحتلالى وهيبته فى البلاد ، ومن ثم فقد كان القصر الملكى بمثابة

القوة الوحيدة التى يمكنها أن تضطلع بتلك المهمة ، وهو مايفسره تأييد الجانب البريطانى للقصر بصدد تكريس مكانته على الساحة .

ولا مراء فى أن مفهوم فؤاد للسلطة قد ترك أثره على حركة القصر السياسية ، فقد كان رجلاً ذكياً يؤمن بأن القدر قد اختاره لأداء أمور جليلة ، وإن كان ما يعيبه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين فى حكم مصر ، مقتنعاً فى ذلك بما ذهب إليه ميكيا فيللى من أن « تفكير القصر شىء وتفكير السوق شىء آخر »(٢) .

أما عن الجانب البريطانى فعلى الرغم من أن ظروف الحرب قد هيأت له إحكام قبضته على البلاد ، إلا أن ذلك لم يكن ليعنى مجال استقرار دعائم الاحتلال أو قبول البلاد له ، على العكس فلقد تزايد نشاط الحركة الوطنية فى البلاد بصدد المطالبة بالاستقلال ، وبلغت ذراها باندلاع ثورة ١٩١٩ ، مما كشف عن العجز الحقيقى للسياسة البريطانية فى تحقيق مراميها ، فراحت تسعى لاقرار علاقتها بمصر وإخفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى وأعلنت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد . وعلى الرغم من إننا لسنا بصدد تقييم التصريح ، إلا أنه ينبغى الاشارة إلى النتائج التى ترتبت عليه فمنها قيام نظام نيابى على مقتضى دستور ١٩٢٣ فضلاً عن ظهور التكتلات السياسية الجديدة . ومن هذه النتائج أيضاً ما اتصل بطبيعة الصراع القائم وأطرافه ، فقبيل اصدار التصريح كانت قضية الاستقلال تشكل المحور الرئيسى لحركة الاحزاب السياسية فى مواجهة الوجود الاحتلالى . إلا أنه فى ظل التصريح وماتلا ذلك من صدور دستور ١٩٢٣ ، قام صراع آخر « دستورى الصيغة » كان على الأحزاب السياسية وفى مقدمتها الوفد – بشكل أساسى – أن تخوضه فى مواجهة القصر . ومن هذين الصراعين أعنى الصراع من أجل الاستقلال والصراع من أجل الدستور تشكلت مسيرة الأحداث حتى نهاية حكم فؤاد وإبرام معاهدة ١٩٣٦ .

الصراع على السلطة بين الأحزاب والقصر

بصدور دستور ١٩٢٣ وكأنه منحة من الملك ، مما نفى عنه صفة العقد بين الملك وشعبه وحاد بذلك عن النظام النيابى النموذجى . وحقيقة الأمر أنه لم يكن هناك فى الدستور إسار للقصر أو قيد على مسعاه نحو الحكم المطلق ، بالنظر لما أقره من الحقوق المباشرة للملك ، خلافاً لما تقضى به القواعد البرلمانية السليمة فمن ذلك أن الملك – طبقا لتلك القواعد – يملك ولا يحكم مما كان يتعين معه تقييد السلطات التى يباشرها بنفسه دون إطلاقها على نحو ماورد بدستور ١٩٢٣ . بهذا المفاد فإن صدور الدستور بهذه الصورة لم يكن حسماً لصراع قائم بين القصر والانجليز والاحزاب السياسية ، بقدر ما جاء تعبيراً عن قدر من التوازن السياسى بين تلك القوى .

ولقد أظهرت الأحزاب السياسية تناقضاً فى مواقفها حيال الدستور . فعلى سبيل المثال هاجم الوفد اللجنة التى تولت صياغته ووصفها زعيمه سعد زغلول بأنها « لجنة الأشقياء » ، أى أننا نراه يتولى مقاليد السلطة فى يناير سنة ١٩٢٤ على مقتضى الدستور – الذى تنكر

له قبلاً – بل وراحت هذه الوزارة وماتلاها من وزارات الوفر الأخرى تخوض سلسلة من الصراعات ذات الطابع الدستورى . كذلك فإن الحزب الوطنى رغم موقفه المعارض للجنة الدستور باعتبارها « لجنة حكومية » إلا أنه شارك فى الانتخابات التى جرت فى ظل هذا الدستور ، بل وشارك أيضاً فى الحكم بمقتضاه من خلال العديد من وزارات القصر منذ عام ١٩٣٨(٣) . أما حزب الأحرار الدستوريون فعلى الرغم من أنه قد تحمل العبء الأكبر فى إصدار الدستور ، إلا أن مواقفه قد إتسمت بالتناقض الحاد ، فتارة يشترك فى الانقلاب الدستور لصالح القصر أثناء العهد الزيورى (١٩٢٥ – ١٩٢٦) ، وأخرى يناضل من أجل الدستور أثناء العهد الصدقى (١٩٣٠ – ١٩٣٤) ، وثالثة يعمد إلى تعطيل الدستور من خلال وزارة « اليد الحديدية » والتى قام محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار بتأليفها فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢٨(٤) .

أما القصر الملكى فلقد ورث عداءا تقليدياً لفكرة الديموقراطية والحكم الدستورى . ولعل سعى القصر الدائم على امتداد حكم أسرة محمد على ، إلى تركيز مقاليد السلطة فى يد الجالس على العرش ، يفسر جنوح القصر للحكم الأوتوقراطى . ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن الملك فؤاد قد استخدم الدستور كأداة للحكم الأوتوقراطى عندما بسط هيمنته على الجيش – كمؤسسة عسكرية – من خلال إحتفاظه بحق منح الرتب والنياشين وتعيين الضباط وعزلهم ؛ كما احتفظ لنفسه بحق الاشراف على المؤسسات الدينية وفى مقدمتها الأزهر ، إذ استطاع فؤاد بمهارته السياسية أن يحوله إلى نصرته واستخدمه كأداة ضغط مؤثر وفعال فى مواجهة خصومه ، ثم قام بتوجيهه للدعوة للخلافة والترويج لها ، على نحو أمكن معه القول بأن خضوع الأزهر للقصر قد بات جزءاً من بنية النظام السياسى(٥) .

ولقد اشتدت حدة الصراع بين الوفد – بشكل أساسى – والقصر فى إطار الدستور ، واتصلت فى غالبية أطوار الصراع بحقوق العرش الدستورية وتفسيرها ، وإن استطاع الأخير حسمها من خلال إنقلابات دستورية ثلاثة (٥ م) ، استقام له حكم البلاد فى أثرها فى ظل حياد بريطانى وبهذا المفاد لم تكن هذه الانقلابات تعنى أن القصر قد ساءته فكرة الحكم الديموقراطى فحسب ، بل وكانت أيضاً تحقيقاً لأهدافه فى إبعاد الوفد – بشكل أساسى – عن مواقع السلطة ، إذ أنها جميعاً قد أرخت نهاية للوجود الوفدى فى السلطة منفرداً أو مؤتلفاً مع غيره من الأحزاب . على الجانب الآخر استطاع القصر تكريس حكمه على أنقاض الدستور من خلال تلك الأحزاب التى إصطنعها لنفسه مثل حزبى الاتحاد والشعب ، والتى راح القصر يدفعها إلى معترك الصراع الحزبى واحداً تلو الاخر ليحقق لنفسه من خلالها وجوداً فعلياً فى الحكم خلال فترات توليها السلطة . هذه الاحزاب بدورها راحت تنقلب على الدستور وتسعى لافساد الحياة النيابية فى البلاد فكان هدفها تزوير الانتخابات وتولى الحكم على أنقاض الدستور ، ساعدها فى ذلك أنها وجدت عضداً من أحزاب الأقلية بين مؤيد لها كالحزب الوطنى أو مشارك لها فى السلطة كحزب الاحرار الدستوريين .

توالت الأزمات الدستورية أيضاً فى عهد الملك فاروق ، وصارت رهناً باقصاء الوفد

عن الحكم . فعندما أقيلت الوزارة النحاسية الرابعة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، فما كان من حكومة محمد محمود التى تولت الحكم بعدها إلا أن قامت بتأجيل انعقاد مجلس النواب لمدة شهر تم حلت البرلمان الوفدى فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٨ ، وأجرت انتخابات استخدمت فيها كافة أساليب التزييف والاكراه حدا بلغ معه الأمر أن النحاس ومكرم لم ينجحا فى هذه الانتخابات(٦) . وعندما أقال الملك الوزارة النحاسية فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، راحت وزارة أحمد ماهر تحل مجلس النواب الوفدى ودعت إلى إجراء انتخابات فى يناير ١٩٤٥ لم تكن لتختلف كثيراً عن سابقتها فيما إتصفت به من تلاعب وتزوير ، فما كان يؤكد على حقيقة المفهوم الاوتوقراطى لحكم القصر والرغبة فى الاستبداد بالسلطة وعن تقييم علاقة الأحزاب السياسية بالقصر ، فيمكن القول بأن الوفد قد سعى دائما إلى جر صراعه مع العرش إلى مجال الدستور . وإذا كان قد استطاع أن يحقق قدرا من النجاح على العرش فى عهد فؤاد ، فإنه قد فشل فى ذلك فى عهد فاروق بالنظر إلى ما أصاب العرش من قسوة وخاصة فى بدايات عهده بالحكم . يضاف إلى ذلك فإن دور القصر – فى عهد فاروق أيضاً – لم يكن ليقتصر على رد هجمات الوفد المتتالية والتى أتصلت دائماً بحدود ممارسات القصر لسلطاته الدستورية ، بل فيما بدا من نجاحه فى انتزاع زمام المبادرة بالهجوم على الوفد ومحاولة الاستيلاء عليه من الداخل .

أما الأحزاب السياسية الأخرى فقد أظهرت فى غالبيتها إستعداداً للتعاون مع القصر بغية الوصول للسلطة . ولا ينال من ذلك ما كان من ائتلاف بعض من هذه الأحزاب غير مرة مع الوفد ، فذلك لم يكن سوى إذعان لضرورات سياسية ، لم تلبث بعدها أن تحولت عن ائتلافها مع الوفد ، مما جعلها فى غالبيتها نماذج للانتهازية السياسية خاصة بما كانت تظهره من إستعداد للانقلاب على الدستور لصالح القصر لقاء وصولها للسلطة والاستمرار فيها .

القصر ومحاولات الهيمنة على الحياة الحزبية

على الرغم من السلطات الواسعة التى إستحوذ القصر عليها عملاً فى إطار الدستور ، فضلاً عن نجاحه فى أن يحكم البلاد – خاصة فى عهد فؤاد – حكماً أوتوقراطياً من خلال أحزاب الاقلية والمستقلين ، فإن طموحاته فى السلطة لم تكن لتتوقف عند هذا الحد ، فراح يسعى لبسط هيمنته على الحياة الحزبية فى مصر . ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح من خلال إستعراض سياسة القصر التى سارت فى اتجاهين ، أولهما : تجربة أحزاب القصر . أما الاتجاه الثانى ، فتمثل فى الدور الذى لعبه القصر فى الانشقاقات الوفدية ومحاولة الاستيلاء على الحزب الجماهيرى من الداخل .

وفيما يتصل بتجربة أحزاب القصر فيمكن القول بأن توجهات القصر لتلك التجربة كان مرجعها إلى أن أيا من حزبى الاقلية وهما الأحرار والوطنى لم يكن ليلبى طموحات القصر وتطلعاته نحو الحكم المطلق . فالأول قد ورث عداء لاستبداد القصر وكان راغباً فى المشاركة فى السلطة ، ثم أن قيامه فى الأصل كان لحماية مصالح كبار الملاك فى

مواجهة القصر ، مما كان يباعد بينهم وبين إمكان إعتماد القصر عليهم كأداة فى الحكم . أما الحزب الوطني فإن رصيده الشعبى المحدود فضلاً عن عدائه السافر للوجود الاحتلالى لم يكن يمثل بديلاً مقبولاً لحكم القصر بالنظر إلى السياسة التى إتبعها الأخير فى مواجهة الوجود الاحتلالى .

بدأ القصر أولى خطواته فى هذا المضمار عندما أعلن فى ١٠ يناير سنة ١٩٢٥ عن قيام « حزب الاتحاد » . وتم انتخاب يحيى باشا ابراهيم رئيساً له وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر باشا وكيلين له . أما عن مغزى إنشاء الحزب ودوافعه فقد أوضحها على ماهر من أن هذا الحزب قد أنشىء فى الوقت الذى كان فيه الاحرار يسمون بالخونة وإعترف الوفد بعجزه عن تسيير دفة الأمور(٧) . وعن الدوافع الحقيقية لانشاء هذا الحزب كان أهمها القضاء على الزعامة الوفدية والحيلولة بينها وبين الوصول إلى الحكم حتى يستطيع القصر أن يجد حزباً يعتمد عليه فى تدعيم ديكتاتوريته ، خاصة وأن البلاد كانت مقدمة على إنقلاب دستورى يدخل ضمن الاستعداد له معركة إنتخابية كانت فى جملتها حرباً يقصد منها فوز المرشحين الذين كان يظاهرهم القصر(٨) .

تجلت مساندة القصر للحزب إذ شارك فى وزارة زيور الأولى كل من رئيس الحزب وثلاثة من أعضائه ، بينما شارك حزب الاحرار فيها برتبة وعضوين ، إلا أن القصر مالبث أن طردهم من الحكم إثر الأزمة التى أثارها كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، مما كان يعنى أن الحكم قد استقام للقصر من خلال وزارة اتحادية صرفة(٩) .

على كل حال فقد رحب الأحرار الدستوريون بالحزب الجديد ، بينما إتخذ الوفد موقفاً عدائياً كان يصدر عن إقتناعه بأن الحزب الجديد ، إنما كان لتشكيل جبهة معادية للوفد تضم المنشقين عليه ويتزعمها القصر(١٠) . وعلى الرغم من أن موقف الحزب الوطنى من الحزب الجديد كان مماثلاً لموقف الوفد ، إلا أنه مالبث أن إنقلب على عقبيه بعد ذلك وأيد وزارة زيور الثانية التى قامت على اكتاف حزب الاتحاد . ومن تتبع المسيرة السياسية للحزب يتضح أنه لم يقدر له أى شأن فى الحياة النيابية . ولقد وضح الوزن الحقيقى له فى انتخابات ١٩٢٦ التى لم تتدخل فيها الحكومة ، إذ لم يحصل إلا على مقعد واحد بنسبة نصف فى المائة(١١) .

وراح الحزب يشترك فى الانقلاب الدستورى الثانى الذى جرى فى عهد وزارة « اليد القوية » عام ١٩٢٨ برئاسة محمد محمود ، وشارك فى وزارة صدقى الأولى عام ١٩٣٠ والتى جرى فى عهدها الانقلاب الدستورى الثالث(١٢) . إلا أنه مالبثت أن ثارت رياح الخصومة داخل وزارة صدقى بين حزبى الاتحاد والشعب – الذى أنشأه اسماعيل صدقى – فاستقال على ماهر قطب حزب الاتحاد ، كما أستقال تضامناً معه عبد الفتاح يحيى وكيل حزب الشعب ، الا أن صدقى تمكن من رأب الصدع الحادث فى الوزارة واستمر الاتحاديون يشاركون فى الحكم ، وامتدت تلك المشاركة إلى وزارة عبد الفتاح يحيى والتى كانت إستقالتها فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ إيذاناً بأفول نجم الاتحاديين ، خاصة بعد زوال القوى المحركة له على الساحة بأقصاء حسن نشأت – وكيل الديوان الملكى – ومن بعده ذكى

الابراشى – ناظر الخاصة الملكية – وعلى الاجمال فقد تضاءل نشاط الحزب تماماً على الساحة .

أما حزب الشعب فلم يكن ليختلف فى كثير عن حزب الاتحاد سواء فى ظروف نشأته أو إطاره الحركى ، فكلاهما من أحزاب القصر التى ساءتها فكرة الحكم الديموقراطى وجاءت ظروف نشأتها أو مشاركتها فى السلطة مقترنة بالانقلاب على الدستور . وفى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٠ أعلن تأسيس الحزب برئاسة إسماعيل صدقى ، وكان رئيساً للوزراء فى ذات الوقت . ورغم تنافس الحزب الجديد مع حزب الاتحاد على إظهار الولاء للقصر ، إلا أن صدقى كان يعرف تماماً أنه رجل القصر باضطرار القصر ، فإذا ذابت حاجته إليه ، فرجال الاتحاد هم الأولى ، وهم المندوبون والمؤيدون من القصر ، الذى كان يحتفظ بصدقى ريثما يتم له القضاء على الوفديين ، فإذا تم ذلك ذهب صدقى غير مأسوف عليه . وكان صدقى أذكى من أن تفوت عليه تلك الحقيقة(١٣) .

ولقد كان الحزب بحكم ظروف نشأته نموذجاً للانتهازية السياسية والمواقف غير المبدئية . ويكفى أن نعرض مثالاً على ذلك عندما استقالت وزارة صدقى فى سبتمبر ١٩٣٣ وهو رئيس للحزب أيضاً ، وتولى عبد الفتاح يحيى رئاسة الوزارة ، فتحول الحزب بولائه إلى رئيس الوزراء الجديد – وهو نائب رئيس الحزب – مما دفع صدقى إلى الاستقالة من الحزب فى نوفمبر من نفس العام(١٤) .

وعلى شاكلة حزب الاتحاد لم يحظ حزب الشعب بوجود فى البرلمان إلا من خلال تدخل الادارة بالتلاعب والتزوير فى الانتخابات . ففى انتخابات ١٩٣١ التى أدارها صدقى حصل الحزب على ٨٤ مقعداً بنسبة ٥٦٪ من إجمالى مقاعد مجلس النواب ، بينما حصل كل من حزبى الاتحاد والشعب على ١٤ مقعداً بنسبة ٦٪ فى إنتخابات ١٩٣٦ التى أجرتها وزارة على ماهر(١٥) .

ولقد بدأت فكرة أحزاب القصر فى التراجع بالفعل فى عهد فاروق . ذلك أن هذه الأحزاب كانت تشكل ضعفاً حقيقياً للقصر باعتبارها أداة سياسية له ، على نحو كان من الميسور معه على خصومه أن يستهدفوا تلك الأحزاب بهجومهم طالما أنه لم يكن بمقدور هؤلاء الخصوم توجيه ضرباتهم للعرش مباشرة . من جانب آخر فإن أحزاب الأقلية التى شاركت فى الحكم كالأحرار والهيئة السعدية والكتلة والحزب الوطنى ، وهذه بدورها أظهرت إستجابة لتدخل القصر لم تكن لتقل فى ذلك عن حزبى الاتحاد والشعب ، فى الوقت نفسه لم يكن من الميسور إتهام تلك الأحزاب بأنها صنائع للقصر ولها ماض وطنى حافل كانت تستند إليه(١٦) .

إتخذت سياسة القصر مفهوما عمليا عندما كان محمد محمود بصدد تشكيل وزارته الثانية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ ، إذ لم تكن هناك رغبة من جانب القصر فى التدخل لصالح زعيمى حزبى الاتحاد والشعب – حلمى عيسى وأحمد كامل – لدى رفضهما الانضمام للوزارة دون أن يكون معهما وزراء من حزبيها(١٧) . وفى أغسطس ١٩٣٨ إندمج الحزبان فى حزب « الاتحاد الشعبى » حيث تولى محمد حلمى عيسى رئاسته وتولى

عبد الرحمن البيلي منصب نائب الرئيس ، وكان من الواضح أن هذا الادماج قد جرى بايعاز من القصر ، إلا أنه لم يكن يعني تراجعاً عن سياسته التي أشرنا إليها ، بقدر ما كان يهدف إلى إشراك الحزب الجديد في المعارضة البرلمانية لئلا يستأثر بها الوفد . وعلى الرغم من أنه كان للحزب ١٩ عضواً بمجلس النواب ، بينما كان للوفد ١٢ عضواً ، إلا أن معارضة الأخير ظلت الأقوى تأثيراً رغم هيمنة مؤيدي حكومة محمد محمود على المجلس(١٨) .

وكانت مشاركة حزب الاتحاد الشعبي في السلطة من خلال وزارة حسن صبري الأولى في يونية ١٩٤٠ حيث جرى تمثيله فيها من خلال رئيسه حلمي عيسى ، ثم توقف نشاط الحزب بعد ذلك وقرر رئيسه أن يستأنف نشاطه في صفوف المستقلين(١٩) .

والواقع أن نزول القصر إلى معترك الصراع الحزبي - خاصة في عهد فؤاد - عن طريق هذه الأحزاب ، قد ألحق بقضيتي الديمقراطية والاستقلال أبلغ الضرر ، فقد كانت وسيلة القصر افساد الحياة النيابية ، وبينها تزوير الانتخابات والانقلاب على الدستور لكي تتولى الحكم على أنقاضه ، وكانت النتائج كلها تخدم بطبيعة الحال إتجاهات القصر لارساء دعائم حكمه الاوتوقراطي . بيد أنه في عهد فاروق وجد القصر في أحزاب الاقلية بما فيها الاحزاب المنشقة عن الوفد عوضاً له عن الاستمرار في تجزبة محفوفة بالمخاطر الأمر الذي يفسره قيامه بالتخلي عن تأييد الفكرة أو التشيع لها .

وعن دور القصر في الانشقاقات الوفدية والتي أسفر عنها قيام الهيئة السعدية ثم الكتلة الوفدية . فلقد إنتهز القصر فرصة الصراع الناشب داخل الوفد وسعى لتعميق الخلاف داخل الحزب الكبير . راحت دعاية القصر من خلال الصحف الموالية له ، تهاجم زعامة النحاس - مكرم أو ما أسمته « عصبة الشر » ، وتصف محاولة إستبعاد النقراشي بأنها تستهدف التمهيد لفرض أوتوقراطية الرجلين ، كما أفسدت الدوائر الملكية كل محاولات تسوية الخلاف داخل الزعامة الوفدية(٢٠) .

وعلى الرغم من أن القصر لم يكن له دور مباشر في قيام الهيئة السعدية في ٤ يناير سنة ١٩٣٨ كحزب سياسي ، إلا أنه لا يمكن انكار تلك العلاقة الوثيقة التي إرتبط بها مع القصر مما جعله من أكثر أحزاب الأقلية تأثيراً من حيث المشاركة في السلطة ، وتتأكد تلك الحقيقة من خلال مشاركة الحزب في الحكم لمدة زادت على سنوات عشر من حكم فاروق . ولقد استهدف السعديون الوفد بالعداء مما كان يتفق وإتجاهات القصر ، وبدأ التقارب بينهما بمثابة ضرورة ملحة كانت تمليها مصلحة الطرفين . كان إدراك محمد محمود رئيس الوزراء أئنذاك لهذه الحقيقة قد جعله يعمد إلى مشاورة قطبي الحزب السعدى أحمد ماهر والنقراشي في خطط الوزارة ومشروعاتها ، رغم أن السعديين لم يشتركوا فيها ، بل وذهب إلى أبعد من ذلك عندما قرر إشراكهم في وزارته الرابعة ، وبتأييد من السفير البريطاني شاركوا فيها بنصيب مساوٍ للأحرار(٢١) .

بيد أن طموح السعديين لم يكن ليقف عند حد المشاركة في الوزارة ، فبدأ أحمد ماهر راغباً في تشكيل وزارة تضم عناصر السعديين والاتحاد والشعب والمستقلين . على هذا يتضح أن ولاء السعديين للقصر كان يرجح على رغبتهم في التعاون مع الاحرار

الدستوريين . وهذا ماوضح فى عهد وزارة أحمد ماهر عام ١٩٤٤ من خلال إختيارهم لاعضاء حزبى الاتحاد والشعب والمستقلين لمشاركتهم السلطة .

وينبغى الاشارة إلى أن الضعف الذى أصاب الاحرار الدستوريين برحيل محمد محمود كان محسوباً لصالح الحزب السعدى ، إذ وجد القصر فيه غايته المنشودة . فعندما أقال فاروق الوزارة النحاسية السادسة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، كان السعديون أكثر الأحزاب إقتراباً من القصر وأكثرهم إقتداراً على الاضطلاع بالحكم لصالح أوتوقراطية القصر . إلا أن أحوال الحزب قد أصابها التردى وتضاءل تأثيره السياسى خاصة بعد إغتيال زعيميه أحمد ماهر والنقراشى ، فضلاً عن إفتقاده للتأييد الشعبى شأن سائر أحزاب الأقلية مما دفع القصر إلى التخلى عنه والتحول عن نصرته ، مما ظهر واضحاً أثناء تشكيل وزارة حسين سرى فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، إذ جاءت خلواً من السعديين ، ثم جاءت انتخابات عام ١٩٥٠ تقييماً عملياً لشعبية الحزب إذ حصل على رصيد ضئيل من مقاعد المجلس (٢٨ مقعداً) وأرخت بذلك مغيب التأثير السياسى للحزب عن الساحة .

أما حزب الكتلة الوفدية فترجع نشأته إلى الانشقاق الرابع عن الوفد فى يولية سنة ١٩٤٢ . والذى خرج على أثره مكرم عبيد ومعه سبعة عشر من أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية ليكونوا نواة للحزب . وإذا لم تكن هناك يد للقصر فى الانشقاق السابق عن الوفد والذى ترتب عليه خروج أحمد ماهر والنقراشى وتأليف الهيئة السعدية ، فإن نشأة الكتلة الوفدية كانت فى جانب منها نتاجاً لسياسة القصر فى مواجهة الوفد . فلقد لعب أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى ورجل القصر الذكى ، دوراً بارزاً فى إذ كاء الخلافات بين قطبى الوفد النحاس ومكرم ، مستغلاً فى ذلك ثورة الأخير على الأوضاع الداخلية فى الوفد وإعتراضه على بعض مطالب النحاس ، على نحو ثارت معه رياح الخصومة بين زعيمى الوفد ووصلت إلى حد القطيعة . وإزاء رفض الملك ما طرق النحاس من إقالة مكرم ، فما كان منه إلا أن قدم إستقالة الوزارة لها ليعيد تشكيلها مرة أخرى فى ٢٦ مايو سنة ١٩٤٢ بعد إستبعاد مكرم منها . حتى تلك المحاولات التى جرت من جانب القصر لاستبقاء مكرم فى الوزارة لم تكن لتصدر عن رغبة القصرفى تصفية الخلاف بين زعيمى الوفد ، بقدر ما استهدفت الابقاء على مكرم شوكة فى جانب الوزارة النحاسية[٢٢] .

فى يوليه ١٩٤٢ إستصدر النحاس قراراً من الهيئة الوفدية بفصل مكرم ، فراح ينظم بدوره صفوف كتلته المستقلة على أساس حزبى حيث إنضم إليه عدد جديد من النواب الوفديين السابقين وتم انتخاب سيد سليم سكرتيراً عاماً للحزب وجلال الحمامصى أميناً للصندوق[٢٣] . راح مكرم عبيد بتأييد من القصر يشن حملة ضارية ضد الزعامة الوفدية ، من خلال « الكتاب الأسود » ، وتصاعدت الأزمة بشكل خطير ، وبدأ القصر متربصاً الدوائر بالوفد بغية إقصائه عن الحكم . بيد أن الأزمة إنتقلت إلى طور آخر كاد يصل إلى حد المواجهة بين القصر والسفارة البريطانية ، ويشير السفير البريطانى لوركيللرن فى مذكراته إلى أن الملك يتعامل مع النحاس باعتباره العدو رقم ١ ، خاصة وأنه بات واضحاً أن الملك لا يمكنه أن ينسى ماحدث فى ٤ فبراير من العام الماضى[٢٤] .

أما الجانب البريطانى فكان مصمماً على مقاومة أى إتجاه من جانب القصر لاقصاء الوزارة النحاسية . وإقترح السفير البريطانى عرض الأزمة التى فجرها الكتاب الأسود على البرلمان لاعطاء الفرصة للنحاس كيما يدافع عن نفسه ، بيد أن القصر راح يراوغ من جديد ، باعتبار أن ذلك سوف يتيح للنحاس الفرصة ليس فقط للرد على الوقائع وتفنيدها أمام البرلمان الوفدى ، بل وقد يتخذها ذريعة للهجوم على مكرم والملك من ورائه .

ولقد قيض للأزمة أن تتجدد مرة أخرى فى عهد وزارة النقراشى الأولى عندما شكلت لجنة وزارية للتحقيق فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة ، وقرر مجلس الوزراء إحالة تقريرا للجنة الوزارية التى كان يرأسها مكرم عبيد إلى مجلس النواب فى ١٢ يونية ١٩٤٤م(٢٥) . بيد أن مكرم لم يكن ليقنع بحجم تأييد القصر له ورأى أن السبيل الوحيد لضرب الملك ضربة قاضية هو مصالحة النحاس أو مهادنته . وبالفعل أعلن مكرم فى صيف ١٩٤٦ مهادنته لجميع الاحزاب السياسية بما فيها الوفد وأثار مكرم بهذا الاجراء ثائرة العديد من عناصر الكتلة لاتخاذ القرار دون مشورتها ، بينما اعتبر مكرم عبيد هذا الاجراء من أفضل أعماله السياسية وأنه قد ضرب الملك ضربة لن ينساها(٢٦) .

أما القصر فلم يكن على إستعداد لمناصرة مكرم وحزبه إلى آخر المدى ، تحسباً لاحتمالات تصدع الحلف الملكى الذى كان يضم أحزاب الاقلية الأخرى . يضاف إلى ذلك فإن هجوم مكرم المتواتر على الجانب البريطانى وتبنيه لمسألة العلاقات المصرية – البريطانية داخل مجلس النواب ، وإن كان قد جرى بالتنسيق مع القصر فى مرحلة الهجوم على الوفد ، إلا أن استمرار تلك السياسة من جانب مكرم لم تكن لتتفق وسياسة القصر نحو الجانب البريطانى على المدى الطويل ، وهى سياسة كان مبناها التفاهم والود فى غالبية مراحلها . ولقد تراجع القصر بالفعل عن تأييد الكتلة بشكل واضح مما إنعكس على نصيبها فى المشاركة الوزارية ، فلقد شارك مكرم وحزبه فى الوزارات الثلاث التى تشكلت برئاسة ماهر والنقراشى منذ إقالة الحكومة النحاسية فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ هى فبراير سنة ١٩٤٦ ، إلا أنه بانقلاب العلاقة بين القصر ومكرم لم يقيض للحزب المشاركة فى الوزارة بعد ذلك .

وعن جوهر العلاقة بين مكرم والقصر ، فلا ريب فى أن سياسة القصر الاسلامية كانت تتردد من تولى مكرم عبيد القبطى رئاسة الوزارة مثلاً ، وإلا فقدت حجتها الاسلامية المدعاة ، على أن هذا الظن كان يحده بالضرورة عدد من الاعتبارات يتعين الاشارة إليها ، منها أولا : أن حزب مكرم من الناحية السياسية لم يكن من القوة بما يرشحه لذلك من تقدير إمكانيات القوى المتنافسة داخل الحلف الملكى ، ومع تقدير وقوف مكرم شريكا مساوياً للسعديين والأحرار فى كل من وزارة وبرلمان ١٩٤٥ . ومنها ثانياً : أن الملك فاروق بعد الحرب العالمية الثانية قد أغرته فكرة العروبة عسى أن يحقق منها مالم يستطع هوأ ووالده تحقيقه فى مجال الدعوة الاسلامية . ومن هذه الاعتبارات أخيراً : أن القصر كان يأمل فى إستقطاب الأقباط عن طريق مكرم عبيد ، ومن ثم كان يتفق وصالحه الابقاء على العلاقة طيبة مع الكتلة(٢٧) .

من هذا المنطلق بذل القصر المساعى لنصرة مكرم وحزبه . على الجانب الآخر إعتقد مكرم أنه وريث الوفد وانطلق من هذا المفهوم ليتعامل مع القصر وأرهقه بمطالبه ، والذى حاول بدوره تلبية الكثير منها على حساب أحزاب الاقلية الأخرى . بيد أن انقلاب علاقة القصر بمكرم إثر مصالحة الأخير للوفد ، قد أرخت عملاً تراجعاً للعلاقة مع القصر ، مما إنعكس أثره واضحاً فى أن مشاركة الكتلة فى السلطة قد باتت محدودة للغاية . ومما زاد الحزب ضعفاً إلى ضعفه ما كان من فردية الزعامة بداخله وهى كلها عوامل أفضت إلى إضمحلال أثره السياسى .

وواقع الحال فان الانشقاقات التى حدثت فى الوفد وترتب عليها خروج السعديين ومن بعدهم الكتلة الوفدية ، وبغض النظر عن حجم الدور الذى لعبه القصر فيها ، فإن النتائج قد جاءت متفقة وأهدافه . فمن جهة فإن هذه الانشقاقات قد أضعفت ولا ريب من كيان الحزب الجماهيرى فى مواجهة القصر الملكى ، فضلاً عن أن الدور الذى لعبته تلك الاحزاب - وبخاصة الحزب السعدى - قد أسهم فى تكريس حكم القصر .

* * *

العلاقة بين الأحزاب والجانب البريطانى

لعب الوجود الاحتلالى فى مصر دوراً كبيراً فى تحديد اطار السياسة المصرية خلال هذه الفترة ، وكذا فى صياغة أشكال العلاقات بين قوى التأثير السياسى الأخرى ونعنى بها القصر والاحزاب السياسية .

ولعل ما كان من تصاعد حركة المد الوطنى فى مصر إذ بلغت ذراها باندلاع ثورة ١٩١٩ ، كان باعثاً للحكومة البريطانية لكى تعيد تقديراتها السياسية فى مصر ، لاقرار علاقتها معها وإضفاء الشرعية على الوجود البريطانى ، فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد فى محاولة لاحتواء هذا التيار الوطنى المتزايد فى البلاد .

ولقد ظهر تباين مواقف الأحزاب السياسية من هذا التصريح ، ففى الوقت الذى إعتبره الوفد بمثابة « نكبة وطنية » ولم يكن ليرى فيه مكسباً للبلاد بما حققه من إستقلال على نحو ما كان يراه الاحرار الدستوريون ، فى الوقت ذاته استنكره الحزب الوطنى واعتبره لا يغير شيئاً فى الحالة التى كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التغرير بالأمة(٢٨) . وعلى الرغم من ذلك فإن هذا التصريح قد حكم عملاً العلاقات المصرية - البريطانية طوال الأربعة عشر عاماً التالية وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، فهو من ناحية أتاح للبلاد قيام نظام دستورى وحكم نيابى فضلاً عن ظهور التكتلات السياسية الجديدة على نحو مامر بنا(٢٩) .

وعلى الرغم من أننا لسنا بصدد تقييم التصريخ ذاته ، إلا أنه لم يكن سوى مقدمة لمستوى آخر من العلاقات مع مصر ، وهذا ما كان يدور فى تقديرات السياسة البريطانية . وتتأكد تلك الحقيقة فيما أشار إليه بتيرسون - القائم بأعمال المندوب السامى فى مصر -

فى برقية هامة بعث بها فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٣٤ – أى قبل إبرام المعاهدة – إلى وزير خارجيته أشار فيها إلى أنه من المسلم به أن تصريح ٢٨ فبراير كان بمثابة خطوة تمهيدية لمعاهدة تتوج الجهود التى تبذلها حكومة صاحب الجلالة لكى ترسم خطاً فاصلاً بين مطالب بريطانيا الحيوية وحقوق التزامات السيادة المصرية(٣٠) .

يفهم من هذا أن الجانب البريطانى ذاته كان على أقتناع تام بضرورة تسوية العلاقة مع مضر وضمان استقرارها ، بما يحقق آمالها فى الاستقلال . أما الأحزاب المصرية على إختلاف مشار بها – باستثناء الحزب الوطنى – فقد اتخذت من المعاهدة هدفاً يتعين تحقيقه ، وغدا السؤال المطروح على الساحة هو أى من الأحزاب السياسية سوف يكون بمقدوره ابرام تلك المعاهدة ؟

والواقع أنه لم يكن فى الامكان إغفال تأثير القصر السياسى فى هذا الصدد ، إلا أنه لا يمكن أيضاً إغفال مطالب انجلترا وأهدافها بشأن علاقتها مع مصر تتأكد هذه الحقيقة خلال إستعراض الأطوار التى مرت بها المفاوضات المصرية – البريطانية . فعندما بدأت مفاوضات سعد زغلول – ماكدونالد ، كان إعتقاد قد وقر لدى القصر بأن المفاوضات المرتقبة سوف يترتب عليها تقارب بين زعامة الوفد والجانب البريطانى ، ومن جهة أخرى فان ماسوف يتمخض عنها من نتائج سوف يترتب عليها آثار بعيدة المدى بالنسبة لمستقبل القصر السياسى ، ومن ثم راح الملك فؤاد يسعى لتأليب الأزهر بطلابه بايعاز من حسن نشأت على وزارة سعد زغلول ، وراح يشجع الاضرابات التى جعلت من السودان قضية ملحة قبل أن يذهب زغلول إلى لندن للتفاوض(٣١) . بدأت المفاوضات بالفعل فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وقطعت فى ٣ أكتوبر وكانت مسألة السودان هى الصخرة التى تحطمت عليها المفاوضات .

ولقد أوضحت الوثائق البريطانية بجلاء موقف القصر من هذه المفاوضات فى مذكرة هامة للمستر مورى أحد مستشارى الخارجية البريطانية ممن شاركوا فى هذه المفاوضات جاء فيها : إن كافة التقارير قد أكدت بشكل حاسم أن الملك فؤاد كان يعمل دائماً لعرقلة ابرام المعاهدة – وهذا ماأكده المراقبون – والحكمة لا تقتضى رفض هذا القول عندما يتبين لنا أن الوفد لا يستهدف أكثر من اتفاقية مع مصر ، وهذا ما تتطلبه مصلحة بريطانيا بطبيعة الحال ، فالملك فؤاد غير جدير بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليه . وعلى الرغم من السنوات الثلاث عشرة التى قضاها فى الحكم فإنه يشكل عائقاً بدلاً من أن يقدم لنا العون . بمعنى أن مشروعات الملك لم تكن تستهدف سوى تقييد النفوذ البريطانى فضلاً عن الخلاص منه(٣٢) .

ولا جدال فى أن فشل المفاوضات قد أدى إلى بروز زعامة القصر السياسية بعد أن توثقت علاقاته مع دار المندوب السامى ، التى أدارت ظهرها تماماً للوفد . وليس من قبيل المبالغة القول بأنه قد بات للقصر القدح المعلى عملياً فى الحكم على امتداد العهد الزيورى الذى سلخ فى الحكم مايربو عن عشرين شهراً ، دون أن يتحرك للقصر ساكن إزاء القضية المصرية .

ولقد استمر القصر على موقفه دون تراجع حتى عندما بدأت محادثات ثروت - تشمبر لين فى يوليه ١٩٢٧ ، راحت صحف القصر تهاجم ثروت بعد أن بدأ التفاوض فعلاً ، فيشير مراسل جريدة الاتحاد فى لندن إلى أنه « سوف تبقى التحفظات مادامت انجلترا لاتجد أمامها حكومة مصرية تستطيع أن تعطيها ضمانات قوية لذلك يكاد يكون من المحقق ألا يحدث تغيير هام فى العلاقات المصرية - الانجليزية مادام حزب الوفد مستولياً على مقاليد الحكومة(٣٣) .

أما دار المندوب السامى فقد وضعت يدها على خمائر سياسة القصر فترى « أنه يجب تذكير الملك بأن عليه أن يتوقع تأييد حكومة صاحب الجلالة لثروت فى جهوده التى يبذلها نحو المعاهدة(٣٤) . ولعل توجس دوائر لندن من موقف الملك كان مبعثه هجوم صحافة القصر على ثروت وحكومته ، الذى جاء متناقضاً مع ماكان الملك يظهره فى السابق من حسن النوايا نحو المفاوضات التى كان يجريها ثروت ، باعتبار أنها تشكل لمصر فرصة قد لا تتاح لها فيما بعد(٣٥) . على كل حال فقد انتهت هذه المفاوضات كسابقاتها إذ رأى ثروت فى المشروع البريطانى للمعاهدة بأنه نظام وصاية ضاغط ومراقبة لاتنى ولا تغفل لها عين(٣٦) . وحتى عندما جرت مفاوضات النحاس - هندرسن فى سنة ١٩٣٠ واستمر القصر على مخاوفه من احتمالات نجاح المفاوضات ، إلا أن الملك فؤاد راح يظهر للمندوب السامى تأييده لاستئناف المفاوضات وتفاؤله فيما يختص بالخطوتين القادمتين وهما التوقيع على المعاهدة وتصديق البرلمان عليها وأنه طلب من النحاس أن يعالج الأمور بكياسة دون تشدد(٣٧) . وعلى الرغم من جهود النحاس لوضع صيغة مقبولة للمادة الخاصة بالسودان ، فإن الوزارة البريطانية رفضت أن تتزحزح عن موقفها بشأنه . وإثر فشل المفاوضات راح القصر يشدد من هجومه على الوزارة إلى حد ذهبت معه جريدة الاتحاد - لسان حال القصر - إلى إتهام الوفد بأن اقدامه على المفاوضات كان يعنى محاولة لجذب بريطانيا للتدخل فى شئون مصر الداخلية(٣٨) .

يفهم من هذا أن جولات المفاوضات الثلاث التى أسهم فيها الوفد منفرداً أو مؤتلفاً مع غيره من الأحزاب ، قد اتخذ القصر منها موقفاً عدائياً كان يصدر عن قناعته بأن نجاح الوفد فى إبرام مثل تلك المعاهدة سوف يدعم مكانته كحزب سياسى فى مواجهة القصر بشكل أساسى ويزيد من حدة الصراع بينهما ، فضلاً عما سوف يترتب على ذلك أيضاً من تقارب الوفد والجانب البريطانى ، والذى كان بدوره يعتقد أن أى اتفاقية لن تتحقق لها أداة تنفيذ هاما لم تحظ بتأييد الوفد وموافقته . هذه الحقيقة تفسر موقف الجانب البريطانى من مراحل المفاوضات الأخرى مثل مفاوضات محمد محمود - هندرسن عام ١٩٢٩ ، وكذا مفاوضات صدقى - سيمون عام ١٩٣٢ .

فى أوائل عام ١٩٣٦ إتجهت نوايا الملك فؤاد إلى تشكيل وزارة أئتلافية للتفاوض ، ولقد أوضح على ماهر - رئيس الديوان الملكى - اتجاه القصر إلى ذلك للمندوب السامى ، من أنه « لا حكومة بدون الوفد أو حكومة وفدية خالصة تكون مناسبة لكى تأخذ بزمام المفاوضات(٣٩) . على الجانب الآخر ظل النحاس مصراً على أن تتم المفاوضات مع

حكومة مصرية دستورية – قاصداً بذلك حكومة وفدية خالصة[٤٠] . إلا أنه فى ٣٠ يناير من نفس العام قام على ماهر بتشكيل وفد المفاوضة برئاسة النحاس وضم رؤساء الاحزاب القومية وعدداً من أعضاء وحزب الوفد ، إلا أن المنية وافت فؤاد قبل أن يشهد آخر هزيمة له من الوفد الذى وقعت حكومته المعاهدة منفردة مع بريطانيا فى أغسطس من نفس العام .

وابرام معاهدة ١٩٣٦ كان يعنى فى جانب منه بداية لمرحلة جديدة فى علاقة الجانب البريطانى مع الأحزاب كما كان يعنى أيضاً تغيرا فى طبيعة التجربة الحزبية ذاتها كان من سماتها أن الوفد باعتباره حزب الأغلبية وإن كان له القدح المعلى عملياً فى إبرام المعاهدة إلا أن تلك المرحلة قد شهدت تراجعاً ملموسا فى رصيده الشعبى باعتبار أن قضية الاستقلال قد جرت تسويتها بمقتضى المعاهدة ، مما كان يعنى أنه قد فقد ليس فقط الاداة الرئيسية التى اعتمد عليها دائما فى تعبئة الشعور الوطنى ، بل وصدارته للحركة الوطنية أيضاً . وفيما يتصل بالجانب البريطانى فلقد ترتب على إبرام المعاهدة حدوث تغيير جذرى فى علاقته بالوفد – كحزب سياسى اذ ترددت هذه العلاقة من الضغط البريطانى المتواتر على القصر وتحذيره من إنهاء الوجود الوفدى فى الحكم إثر تصاعد صراعه على القصر فى نهاية ١٩٣٧ ، بل حد فرض الحكم الوفدى مقترناً بالتلويح بتدخل عسكرى ضد القصر والتهديد بعزل الملك على النحو الحادث فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وقبل أن نعرض لأطوار العلاقة بين الجانب البريطانى والأحزاب السياسية فى هذه الفترة يتعين الأشارة إلى التناقض الحادث فى السياسة البريطانية إثر ابرام المعاهدة وأثره على العلاقة بين الطرفين . من ذلك فقد قضت تعليمات حكومة لندن أن يقتصر التدخل على حالات تجاهل المعاهدة أو نقص نصوصها وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا الدفاعية وتدهور أوضاع الأمن الداخلى بما يهدد أرواح وممتلكات الاجانب[٤١] . بيد أن الممارسة العملية فى إطار تلك السياسة قد أثبتت أنه لم يكن بمقدور السفير البريطانى اسداء « النصائح الودية » دون أن تقترن باستخدام القوى على نحو ما ظهر أثره واضحاً حتى نهاية الحرب العالمية الثانية[٤٢] . ومن صور هذا التناقض أيضاً أنه كان على السفير البريطانى أن يصدر تعليماته للمسئولين بشكل غير رسمى – بقدر الامكان – على أن يجعلهم يشعرون بأنه يتحدث بتفويض من حكومته لكى توضع تلك التعليمات موضع الاعتبار من المسئولين المصريين وتجنب التدخل بشكل رسمى[٤٣] .

وكانت قضية القمصان الملونة من أولى القضايا التى فرضت نفسها على علاقة الوفد بالانجليز إثر إبرام المعاهدة ، فقد أثارت تشكيلات القمصان الزرقاء التابعة للوفد مخاوف الجانب البريطانى ، وفاتح لامبسون مكرم عبيد فى أمر هذه الفرق ، وحاول الأخير اقناع السفير البريطانى بأنها لا يجب أن تستأثر بهذا القدر من اهتمام بريطانيا[٤٤] . بيد أنه مما كان يزيد من مخاوف الجانب البريطانى أن تلك الفرق لم تكن بنفس الطواعية لقيادة الوفد على نحو ما كانت عليه القمصان الخضراء الأحمد حسين[٤٥] . على ذلك راح لامبسون يكرر على مسامع النحاس تحذيره من أن تغدو تلك الفرق بمثابة .. فرانكشتين » آخر يسيطر على صانعه ويفرض وصايته على البلاد ، إلا أن النحاس بدوره لم يعد بشىء وحاول تهدئة خواطر السفير البريطانى[٤٦] .

من جانب آخر كان الجانب البريطانى حريصاً على تجنب اندلاع الصراع بين الحكومة الوفدية والقصر فى إطار سياسته للمحافظة على التوازن بينهما وكان وجود مثل هذه الفرق من شأنه أن يرجح قوة الوفد ضد القصر ، وراح لامبسون يبذل السعى من جديد لدى الوفد ، وفاتح أمين عثمان ـ وكان ذا صلات وثيقة بالزعامة الوفدية – موضحاً له وجهة نظره فى ضرورة قيام النحاس بمعالجة مسألة القمصان الملونة موحياً إليه أنه يتحدث بتفويض من حكومته ، كما حادث النحاس تارة أخرى فى هذا الشأن – على نحو ما أشارت إليه الوثائق البريطانية – بصدد تلك الفرق لئلا يفسر ذلك بأنه محاولة للتدخل لصالح القصر(٤٨) . على أية حال فقد حسمت وزارة محمد محمود المسألة واستصدرت فى ٨ مارس ١٩٣٨ مرسوماً بحل هذه التنظيمات شبه العسكرية وأنهت بذلك وجودها .

والواقع أن إقدام القصر على إنهاء الوجود الوفدى فى السلطة بإقالة الوزارة النحاسية فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قد ترك اعتقاداً ، راسخاً لدى زعامة الوفد بأن تدخل الإنجليز فى مواجهة القصر كان من الممكن أن يُحدث أثره ويحول بينه وبين إقالة الوزارة ، ومن ثم فقد استدار الوفد على حلفاء الأمس من الإنجليز ، وبدأ فى الهجوم على المعاهدة الإنجلو – ايطالية بهدف إحراج الجانب البريطانى ، وأوغل النحاس فى هجومه على بريطانيا إلى حد وصفها معه بأنها عادت إلى أطماعها ووجدت تشجيعاً من الوزارة القائمة وقتذاك – وزارة محمد محمود – ووصف المفاوضات الإنجلو ايطالية بأنها أثرت على السيادة المصرية(٤٩) .

غدا واضحاً أن سياسة الوفد – وهو خارج الحكم – قد أحدثت الأثر المطلوب من الضغط على الجانب البريطانى ، مما ظهر واضحاً فى مخاوف السفير البريطانى من أن عداء الوفد لفكرة اشتراك مصر فى الحرب والتى يمكن تصويرها « للشعب الجاهل » بسهولة على أنها حرب بريطانيا العظمى ، وليست حرب مصر ، قد يعقد أعمال بريطانيا إلى حد كبير(٥٠) . إلا أن النحاس راح فى أول ابريل سنة ١٩٤٠ يرسل مذكرة للسفير البريطانى لابلاغها إلى حكومته تضمنت المطالبة بجلاء بريطانيا عن مصر بعد إنتهاء الحرب وإشتراكها فى مفاوضات الصلح ، وضرورة اعتراف بريطانيا بحقوق مصر فى السودان وإلغاء الأحكام العسكرية . وتكمن الأهمية الحقيقية لتلك الخطوة أنها كانت تمثل من الناحية العملية صياغة للاطار السياسى للوفد الذى كان يتحرك فيه فى ذلك الوقت ، فضلاً عن أنها كانت خطوة إستهدف من ورائها التأكيد على أنه الوحيد القادر على التحرك بفاعلية فى مجال العلاقات المصرية – البريطانية ، والتلويح لبريطانيا بأنه لا يزال بمقدوره تحريك الرأى العام ضد شرعية وجودها بمصر .

ورغم إدراك الجانب البريطانى للمغزى الحقيقى للمذكرة ، إلا أنه اعتبرها نقطة تحول فى العلاقات مع مصر ، لما قد يترتب عليها من تفجر قضية خطيرة تتصل بتعديل المعاهدة . وتعكس الوثائق البريطانية مخاوف لامبسون من أن نجاح الوفد فى تنمية الشعور العدائى للإنجليز فى مصر سوف تكون له آثاره خارجها خاصة وأنه قد أفصح عن نواياه فى التعامل مع الدول الشرقية المعادية لبريطانيا ، وظهر ذلك فى استغلال إذاعة برلين للمذكرة وتراجع كراهية الالمان له ، على نحو بدا أنه – أى الوفد – سيكون أشد إيلاماً

للوجود البريطانى عن القصر[٥١] . أما النحاس فقد دأب بعد ذلك على استغلال كل مناسبة للهجوم على بريطانيا وإتهامها بخرق المعاهدة وتدمير استقلال البلاد اقتصادياً ، مما أثار حفيظة الجانب البريطانى ، فراح لامبسون يسوق تحذيراته للنحاس – من خلال أحمد حسنين – ويطالبه بالكف عن هجومه وخطبه المعادية للإنجليز[٥٢] .

تلك السياسة من جانب الوفد قد أسهمت بشكل مباشر فى صياغة أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وماترتب عليها من فرض الوفد على الحكم رغم إرادة القصر والأحزاب الأخرى . وكان ذلك بمثابة نقطة انقلاب للعلاقة بين الوفد والسفارة البريطانية ، على نحو راح معه الجانب البريطانى يدرأ عن الحكومة الوفدية هجمات القصر الشرسة ، ويمد مظلة تأييده عليها ، بيد أن القصر استطاع أن يثأر لنفسه فأقال الوزارة النحاسية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

كان فشل مفاوضات صدقى بيفن عام ١٩٤٦ من أجل تعديل المعاهدة ، وتدهور الأوضاع الداخلية فى البلاد ، أمورا من شأنها تهديد السياسة البريطانية على نحو رأى معه كامبل – السفير البريطانى الجديد – بوجود بديلين لعودة الوفد أولهما : اللجوء إلى إعادة ٤ فبراير آخر على أن تكون المبررات التى سوف تساق للملك معروفة ، وهى ضرورة إنهاء النظام القائم ، إلا أنه كان يرى أن ذلك قد يؤثر على احتمال التفاوض من جديد خاصة وأن عودة الوفد للحكم بهذه الصورة قد يجعل من الصعب عليه الاستجابة لأقل قدر من المطالب البريطانية[٥٣] .

أما البديل الثانى فيتمثل فى قيام حكومة ائتلافية يرأسها رئيس وزراء محايد تجرى انتخابات حرة تعيد الوفد إلى السلطة على أن يسبق ذلك قيام الحكومة الائتلافية بابرام المعاهدة ، عندئذ سوف تكون المفاوضات بمنأى عن المناورات الحزبية إذ ستضم الحكومة المقترحة كل الأحزاب ، وهذا البديل كان يؤيده كامبل[٥٤] . على الجانب الآخر لم تكن الحكومة البريطانية على إستعداد للقيام بدورها فى ٤ فبراير آخر واتفقت ورأى سفيرها على أفضلية البديل الثانى[٥٥] .

على هذا النحو بدا واضحاً أن مسألة تأييد الجانب البريطانى لعودة الوفد للحكم وحجم التدخل لصالحه فى مواجهة القصر ، إنما كانا رهناً بإمكانات الوفد – وهو فى الحكم – لخدمة أهداف ومرامى السياسة البريطانية . أما الوفد فقد كان اتجاهه الأصيل هو أن تتم إعادة النظر فى المعاهدة مع حكومة وفدية خالصة ، وأنه سوف يعارض أية تسوية تتم خارج هذا الإطار . وبالفعل فإنه بعودة الوفد إلى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، بدا أن زعامته قد استوعبت دروس الماضى وتجاربه ، ومن ثم كان عليها أن تحارب خصومها من الأحزاب الأخرى بنفس سلاحهم ، ألا وهو إصلاح العلاقة مع القصر وتجنب تحدى الملك والصدام معه . من جانب آخر بدأت المباحثات الأولية بين النحاس وبيفن فى يناير ١٩٥٠ ، ومن بعده المارشال سليم رئيس الأركان البريطانى فى مايو من نفس العام . وعلى الرغم مما ساقه النحاس من تحذيرات للسفير البريطانى من أن حكومته « سوف تقدم على مايجب فعله » إشارة إلى الغاء المعاهدة ، إلا أن ذلك لم يجد نفعاً فى إثناء الحكومة البريطانية عن موقفها[٥٦] .

من ناحية أخرى أظهرت الحكومة الوفدية ترددها فى مسألة إلغاء المعاهدة وظهر ذلك الموقف المتناقض ، فيما أفضى به فؤاد سراج الدين للقائم بأعمال السفير البريطانى عن اعتزام النحاس إلغاء المعاهدة ، إلا أنهم - أى الوفديون - كارهون للانزلاق إلى مثل هذا المنحدر ، لما سوف يترتب على تلك الخطوة من وصول علاقتهم بالانجليز إلى طريق مسدود(٥٧) . بيد أن فشل مفاوضات صلاح الدين - سيتفنسون ، قد حدا بالحكومة الوفدية إلى الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن السودان . ورغم الدعاية السياسية التى أحاطت بالغاء المعاهدة ، والتى جرت بايعاز من الحكومة الوفدية ، إلا أنها كانت محاولة من جانبها لاستعادة رصيدها الجماهيرى المفقود ، فى وقت وصلت فيه علاقتها بالجانب البريطانى إلى طريق مسدود ، فما كان من القصر إلا أن أقال الوزارة النحاسية فى ٢٧ يناير سن ١٩٥٢ إثر حريق القاهرة ليؤرخ بذلك عمداً نهاية للدور السياسى للوفد .

أما الأحرار الدستوريون فقد كانوا يمثلون الجناح المعتدل للحركة الوطنية من وجهة النظر البريطانية ، ومن ثم فقد احتفظوا بعلاقات طيبة مع دار المندوب السامى ، بل واستمدوا وجودهم فى السلطة من تأييده ، حتى اشتراكه فى الائتلاف الوفدى خلال الفترة من يونية ١٩٢٦ إلى يونية ١٩٢٨ إنما كان بهدف إحداث التوازن مع الوجود الوفدى فى السلطة . إلا أنه ما أن تولى الأحرار مقاليد السلطة أثناء وزارة محمد محمود الأولى فى يونية ١٩٢٨ حتى قاموا بالانقلاب الدستورى الثانى لصالح القصر ، على نحو أدركت معه الحكومة البريطانية أن اتجاه سير الاحداث يتعارض وسياستها . وكان تغيير المندوب اللورد لويد وتعيين سيربيرسى لورين يحمل دلالات على أن تغييرات جوهرية سوف تطرأ على السياسة البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية قد أصبحت غير راضية عما آلت إليه الأوضاع السياسية فى الداخل فى ظل الانقلاب الدستورى ، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تنشد العون من الوفد لاقرار نتائج مفاوضات محمد محمود - هندرسن إلا أن الوفد علق ذلك على عودة الدستور . وكان من الطبيعى أن يتراجع التأييد البريطانى للحكومة - وهو سندها الفعلى فى الحكم - على نحو تحرج معه موقفها مما دفعها إلى تقديم استقالتها فى ٢ أكتوبر ١٩٢٩(٥٨) .

وعندما جرى الائتلاف بين الوفد والأحرار لمقاومة الحكم الصدقى ، حاولت قوى الائتلاف إغراء المندوب السامى على تأييدها ، فقابل الدكتور هيكل السكرتير الشرقى وصرح له بأن « الأحرار والوفد سوف يتفقون على نصوص معاهدة ثم يوقعونها إذا ماعادوا إلى الحكم(٥٩) . وكانت تلك مناورة مكشوفة بطبيعة الحال إذ رفضت الحكومة البريطانية أن تكون طرفاً فى المساومة(٦٠) .

أدى ضغط الأحداث الخارجية واضطراب أحوال البلاد الداخلية إلى تأليف الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وأراد فؤاد تشكيل وزارة ائتلافية فوافق صدقى ومحمد محمود على ذلك(٦١) . الأمر الذى يعنى أنه قد بدا للأحرار أمل من جديد فى المشاركة فى الحكم ، إلا أنه إزاء رفض الوفد فكرة الوزارة الائتلافية ، مما حدا ببريطانيا

إلى أن تهيىء له السبل لابرام المعاهدة وتولى الحكم منفرداً ومن ثم غاضت آمال الأحلام فى السلطة .

وفى إطار معاهدة ١٩٣٦ ، تولى الأحرار الحكم خلفاً للوزارة النحاسية الثالثة فى نهاية عام ١٩٣٧ عقب إقالتها . وسرعان مانشب الصراع بين القصر والوزارة الجديدة عندما حاولت الاستئثار بالسلطة من دونه بيد أن الاحرار قد أخطأوا فى تقديرهم لحجم التدخل البريطانى لصالحهم فى الصراع ضد القصر . إذ أن هذا التدخل كان من الممكن تفسيره بأنه إقحام للجانب البريطانى فى شئون مصر الداخلية مما قد يثير الجدل حول المعاهدة ، وهذا بدوره كان باعثاً للقصر لكى يخطو خطوته التالية لكى يدفع محمد محمود إلى تقديم استقالة وزارته فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، لكى يتولى على ماهر - رجل القصر - تشكيل الوزارة الجديدة .

فى يونية ١٩٤٠ ثار الخلاف بين وزارة على ماهر والجانب البريطانى بسبب مراوغة رئيس الوزراء فى مسألة إعلان مصر الحرب ، على نحو استقر معه عزم الجانب البريطانى على إقصاء على ماهر . وفى هذه الظروف تجددت آمال الأحرار فى العودة إلى السلطة ، وراح محمد محمود يتحرك فى اتجاهين أولهما : محاولة استقطاب كافة القوى المعارضة لعلى ماهر وتكوين جبهة مناوئة لحكمه ، وبسبيل ذلك قام بتوطيد علاقته بالوفد والمستقلين ونجح فى ذلك إلى حد كبير(٦٢) . أما الاتجاه الثانى ، فقد استهدف حث الجانب البريطانى على تقليم أظافر القصر باعتبار أن الملك هو المصدر الرئيسى لكل المتاعب وأن اللوم يقع عليه وليس على على ماهر ، وألمح محمد محمود للسفير البريطانى أنه بمقدوره تولى أعباء الحكم دون أن يدع للقصر سبيلاً للتدخل وذلك بحكم خبرته وأنه من الأهمية بمكان تلقين الملك درساً قاسياً(٦٣) .

بيد أن ذلك كله لم يكن ليغير كثيراً من تقديرات الجانب البريطانى فيما يتصل بتضاؤل تأثير حزب الأحرار وفاعليته فى ضوء احتمالات اختفاء زعيمه محمد محمود من الساحة(٦٤) .

وبالفعل جاءت وفاة محمد محمود فى يناير سنة ١٩٤١ لتزيد من انقسام الحزب وتفككه ، ذلك أن اختيار عبد العزيز فهمى ليخلفه فى الزعامة لم يكن يلقى قبولاً من دعاة التغيير فى داخل الحزب ، واعتقد فريق آخر أن تعيينه كان بضغط من القصر مما قد يجعل من حزبهم بمثابة حزب للقصر(٦٥) . بيد أن استقالة عبد العزيز فهمى وفوز هيكل بالرئاسة لم يكن يعنى التئاما لشمل الحزب واستمر فريق من أعضائه من ذوى النفوذ على معارضتهم مما كان ينبىء عن استمرار الانقسام الحادث فى صفوف الحزب(٦٦) . على الجانب الآخر راح هيكل يسعى فى محاولة لتجديد دم الحزب بواسطة خلصائه من الأعضاء مما ضاعف من تفكك الحزب(٦٧) .

وعن مسألة إعادة النظر فى المعاهدة فإن موقف الحزب بدا ظاهر الاعتدال ، فهو وإن لم يخرج عن إجماع الأمة ، إلا أنهم رأوا أن المعاهدة وإن أفادت مصر فإنها قد احتوت عند صياغتها على تحفظات محددة وقت توقيعها تستوجب إعادة النظر فيها . ورأوا أيضاً

بضرورة استمرار مساعدة قوات الحلفاء طالما ظلت الحرب قائمة(٦٨) . على كل حال فما أن أقيلت الحكومة النحاسية فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ حتى شارك الأحرار من جديد فى كافة الوزارات التى تولت الحكم حتى انتخابات ١٩٥٠ والتى أعادت الوفد إلى الحكم ، مما كان يعنى أنهم كانوا موضع رضاء الانجليز والقصر على السواء ..

أما عن العلاقة بين الحزب الوطنى والإنجليز فيمكن القول بأن الحزب الذى رفع شعار « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » لم يقبل أى صيغة للتفاهم مع الجانب البريطانى ، فهو قد استنكر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، كما أنه لم يشارك فى أى من المفاوضات التى جرت مع الجانب البريطانى بدءاً بمفاوضات عدلى - كيرزون عام ١٩٢١ حتى مفاوضات ١٩٣٦ ، مالبث أن أدانها وطالب بإلغائها على أنها لا تحقق الاستقلال لمصر والسودان . ولقد عولت دوائر السفارة البريطانية كثيرا على المخاطر التى قد تأتى من وراء ذلك . وأهمية الموقف السياسى للحزب كانت تكمن فى أنه كان يمثل نقطة التقاء للعناصر التى رفضت المعاهدة من الأحزاب والجماعات الأخرى . ولقد أغرى موقف الحزب هذا قطاعاً كبيراً من الأزهر والموظفين للانضمام إليه(٦٩) .

تلك المواقف من جانب الحزب كانت تضعه فى صف العداء للوجود البريطانى ، إلا أنها أسهمت من جانب آخر فى الإبقاء عليه حزباً غير جماهيرى . ففى الوقت الذى بدا فيه الرأى العام فى البلاد مستعداً لتقبل أنماط العلاقات المتخلفة مع بريطانيا ، ظل الحزب ، رافضاً لكل صيغ العلاقات مع بريطانيا ، أو حتى مجرد قبول فكرة التفاوض معها ، فكان بذلك بعيداً عن مركز الجماهير عاجزاً عن الالتقاء معها . من جانب آخر شارك الحزب فى العديد من وزارات القصر ، إلا أن ذلك قد أحدث انقساماً بداخله إذ تمت هذه المشاركة من خلال رئيس الحزب حافظ رمضان خلافاً لرغبة الحزب . وكان من الطبيعى والأمر هكذا أن تتسم ممارسات الحزب داخل السلطة بالتناقض بين مبادئه المعلنة ونهجه العملى ، وهذا ما حدث بالفعل فقد كان قيام وزارة أحمد ماهر بإعلان الحرب متعارضاً مع سياسة الحزب ، مما دعا حافظ رمضان إلى تقديم استقالته من الوزارة فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥ ، وبضغط من النقراشى قبل الاستمرار فى الوزارة حتى ينأى بنفسه عن شبهة التورط فى مقتل أحمد ماهر ، إلا أنه راح يقاطع جلسات البرلمان التى أفضت إلى إعلان مصر الحرب(٧٠) . ورغم ذلك فقد استقال حافظ رمضان من وزارة النقراشى وكان من ضمن المبررات التى سيقت لذلك إصرار بريطانيا على استبقاء لورد كيللرن سفيراً لها فى مصر متعللة بالاعتبارات الحربية ، وإزاء رفض النقراشى لما طلبه زعيم الحزب الوطنى من مفاتحة بريطانيا فما كان من الأخير إلا أن قدم إستقالته(٧١) .

وخلاصة القول فإن مواقف الحزب التى اتسمت بجمود نظرته للقضية الوطنية ، وانعكست بالتالى على مواقفه المتشددة فى مواجهة الوجود الاحتلالى هى بذاتها التى شكلت التحديات التى واجهت مسيرته وفرضت قيوداً على حركته فى وقت كانت العلاقات المصرية - البريطانية تنتقل من طور إلى آخر طبقا لاتجاهات السياسة البريطانية فى غالبية الأحوال . ورغم ثبات الحزب على العداء لبريطانيا إلا أن دعاويه لم تكن لتجد وقعاً أو تأثيراً لدى الجماهير فظل منعزلاً عنها .

أما عن علاقة حزب الهيئة السعدية بالجانب البريطانى ، فلا ريب فى أن زعامة الحزب التى انشقت على الوفد كان معروفاً عنها خطها الوطنى المتشدد . ولعل تتبع الإطار الحركى للحزب وخاصة من زاوية علاقته بالجانب البريطانى يؤكد فى جوهره على الطابع العدائى لتلك العلاقة .

والواقع أن السعديين قد أظهروا تأييداً لفكرة دخول مصر الحرب وتشيعوا لها ، حتى أنهم استقالوا من وزارة حسن صبرى لرفضها إعلان اشتراك مصر فى الحرب(٧٢) . ورغم ذلك فإن وزارة أحمد ماهر لم تعلن دخول مصر الحرب إلا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ أى بعد توليها الحكم بما يربو على الشهور الأربعة . هذا المسلك من جانب الحزب يمكن تفسيره بأن موقفه من إعلان الحرب لم يكن ينطوى على التأييد للجانب البريطانى ، بقدر ماكان يعكس قناعة الحزب بجدوى إعلان مصر للحرب .

وفيما يتصل بمسألة إعادة النظر فى المعاهدة فلقد أظهر الحزب تناقضاً بين هجومه على الوزارة النحاسية الخامسة بدعوى تخاذلها إزاء الانجليز بصدد هذه المسألة ، فى الوقت الذى أظهر فيه السعديون تردداً واضحاً أثناء وزارة النقراشى الأولى فى السعى لدى بريطانيا لاعادة النظر فى المعاهدة . هذا الموقف يمكن أيضاً تفسيره فى ضوء انعدام ثقة الجانب البريطانى فى زعامة الهيئة السعدية مما تشير إليه الوثائق البريطانية ، على نحو سوغ لبريطانيا أن ترفض مناقشة المسألة مع السعديين(٧٣) .

ومما أسهم فى هذا الموقف البريطانى ماجرى من اغتيال أمين عثمان فى يناير سنة ١٩٤٦ - فى عهد وزارة النقراشى الأولى - وهو المعروف بصلاته الوثيقة بدوائر السفارة البريطانية ، فضلاً عن فشل الوزارة النقراشية فى التفاهم بأى قدر مع السفارة البريطانية بشكل عام . وليس ثمة دليل ما أبلغ على كراهية الجانب البريطانى للوجود السعدى فى الحكم من أنه عندما طلب الملك من السفير البريطانى مذكرة مكتوبة تتضمن طلبه بالتخلص من وزارة النقراشى ، فما كان من كيللرن إلا أن ارتكب الخطأ الذى كلفه منصبه عندما تقدم بالمذكرة المطلوبة فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٦(٧٤) . واستقالت الوزارة بالفعل فى ١٥ فبراير من نفس العام . وفى عهد وزارة النقراشى الثانية ظهر التباين مرة أخرى بين وجهات النظر المصرية والبريطانية بصدد المسائل المقرر التفاوض عليها مما دفع النقراشى إلى عرض القضية على مجلس الأمن فى أغسطس ١٩٤٧ ودفع ببطلان معاهدة ١٩٣٦ باعتبار أن مصر لم تكن طرفاً حراً عند إبرامها(٧٥) . إلا أن بريطانيا بمالها من ثقل سياسى حالت دون اتخاذ المجلس قراراً بإجلاء قواتها عن مصر والسودان .

والواقع أن تشدد بريطانيا وإحجامها عن إظهار أى قدر من المرونة بصدد إعادة النظر فى المعاهدة ، يفسره اعتقاد الدوائر البريطانية بأن النقراشى ومن ورائه فاروق كانا يسعيان لتشجيع الاتجاهات المعادية لبريطانيا فى مصر(٧٦) .

وعندما تولى ابراهيم عبد الهادى تأليف الوزارة خلفاً للنقراشى إثر اغتياله ، لم ينجح فيما فشل فيه النقراشى رغم مراسه السياسى ، وكان تأليف وزارة سرى فى ٢٥ يونيه

١٩٤٩ بطابعها القومى مقدمة لعودة الوفد إلى السلطة ، وأرخ فى الوقت ذاته نهاية للدور السياسى للحزب السعدى .

أما عن حزب الكتلة الوفدية فقد كان أقل الأحزاب السياسية تأثيراً على الساحة رغم الماضى الوطنى لزعامته ، فلم يكلف أيا من قادته برئاسة الوزارة ، كما لم يقدر للحزب أن يكون ذا أغلبية فى مجلس الوزراء ، كذلك لم يكن للحزب وزن برلمانى يعتد به فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٤٥ . ولقد شارك الحزب فى العديد من وزارات القصر كان أولاها وزارة أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٤ . ومن منظور العداء للجانب البريطانى أقام الحزب ائتلافاً مع الحزب الوطنى عام ١٩٥١ لمحاربة مشروعات الدفاع المشترك التى كانت مطروحة على مصر وقتذاك(٧٧) .

وواقع الحال أنه لم يكن لمكرم وحزبه من مستوى القصر ، على نحو ما بنا ، بيد أن هجوم مكرم المتواتر على الوجود البريطانى وتبنيه لمسألة العلاقات المصرية - البريطانية داخل مجلس النواب ، وإن جرى بتنسيق مع القصر فى مرحلة الهجوم على الوفد ، إلا أنه كان يتعارض وسياسة القصر تجاه الجانب البريطانى على المدى الطويل ، وهى سياسة كان مبناها التفاهم والمهادنة فى غالبية مراحلها . وبعبارة أخرى لم يكن القصر ليضحى بعلاقته بالجانب البريطانى مسايرة لمكرم وحزبه(٧٨) .

المنظور الحزبى للعلاقة بين قصر عابدين وقصر الدوبارة

لاريب فى أن العلاقة بين القصر الملكى ودار المندوب السامى (السفارة البريطانية فيما بعد) قد تركت آثارها المباشرة على الدور الذى لعبته الأحزاب السياسية فى مصر . ولقد غلبت طبيعة القصر الأوتوقراطية - منذ عهد فؤاد - على علاقته بالجانب البريطانى ، ونشأة العداء بينهما لم تكن نتاجاً لرغبة القصر فى الدفاع عن حقوق البلاد ومصالحها بقدر ما كان راجعاً لهيمنة الوجود الاحتلالى واستئثاره بالنفوذ الحقيقى فى البلاد دون القصر ، فى وقت كان فيه الأخير يسعى لتكريس دعائم حكمه . وبطبيعة الحال لم يكن القصر يملك وقتذاك مقومات التحرك ضد الوجود الاحتلالى خاصة بعد أن أسهمت السياسة البريطانية فى تثبيت دعائم العرش أملاً فى استخدامه كعامل معادل للقوى الوطنية فى البلاد . ومن الناحية العملية ظل الوجود الاحتلالى طرفاً أصيلاً فى الصراع ، فهو وإن بدأ فى التخلى ظاهرياً عن سياسة التدخل المباشر لتحقيق مصالحه ، إلا أنه راح ينتهج سياسة مبناها الحياد فى الصراع القائم بين القصر والقوى الوطنية . بيد أن هذا الحياد البريطانى قد خرج كثيراً عن المفهوم التقليدى ، فأخذ حيناً طابعاً سلبياً تمثل فى تغيير السياسة البريطانية والقائم عليها إذا ماتبدى لدوائر لندن أن تلك السياسة قد أصابها الفشل وعجزت عن الوصول إلى تسوية للعلاقات مع مصر . وقد يكون طابع الحياد ايجابيا يتمثل فى النصائح الملزمة أو التدخل المباشر لدى القصر إذا ما ظهرت ثمة تهديدات لمصالح بريطانيا ونفوذها .

اتخذت هذه السياسة من جانب بريطانيا مفهوماً عملياً فى مواجهة القصر غداة إصدار التصريح ، فعندما شرع فؤاد فى بث العراقيل أمام وزارة ثروت الأولى - وكانت تحظى

بتأييد دار المندوب السامى – مما دفعها إلى الاستقالة في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ . وكانت تعليمات حكومة لندن للمندوب السامى تقضى باستطلاع رأى الملك عما إذا كان « قد قرر أن يعين رئيس للوزراء يتعاون معنا بصورة فعالة »(٧٩) . هذا بدوره كان يوضح حرص بريطانيا ألا يضار نفوذها في البلاد من جراء سياسة القصر ، والذى بدا حريصاً على أن يؤكد مظاهر سيادته فى مواجهة المندوب السامى بصورة أساسية ، فيرسل للأخير يطلب منه ألا يذهب إلى القصر حتى تتولى الوزارة الجديدة الحكم ، إذ أن مثل هذه الزيارة قد تترك انطباعاً بأنه يقوم بالتأثير على الملك فى اختيار وزرائه ، ويمتثل المندوب السامى لمطلب الملك بالفعل(٨٠) .

وبصدور دستور ١٩٢٣ تفجر صراع آخر « غير معلن » بين القصر والانجليز فيما يتصل بقضية تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » ، وعلى الرغم من أن المندوب السامى قد حسم المسألة فى وجه مناورات القصر وصدر الدستور ومسألة لقب الملك معلقة ، الا أن القصر ظل على حرصه فى محاولة إثبات بظاهر سيادته على السودان . فعندما تقرر تعيين عزيز عزت باشا سفيراً لمصر لدى بلاط سان جيمس أظهر لورد اللنبى عدم رضاء حكومته عن أن يوصف فؤاد بملك مصر والسودان فى أوراق اعتماد سفيره واقترح اختيار لفظ ملك مصر ، ورغم ذلك فإن أنيس باشا وكيل الخارجية قد أضاف عبارة « ملك مصر وصاحب السيادة على السودان فى أوراق اعتماد السفراء »(٨١) .

والواقع أن مخاوف بريطانيا كانت تصدر عن إعتبارين أولهما : أن ذلك من شأنه تقوية إدعاءات مصر فى السيادة الكاملة على السودان ، وبخاصة فى أية مفاوضات قادمة . ثانيهما : أن ذلك من شأنه أن يجعل الدول تنحاز إلى الجانب المصرى فى نزاعه مع بريطانيا في هذا الصدد(٨٢) . هذا التغاضى من الجانب البريطانى كان باعثه الرغبة فى تجاوز الأزمة ، خاصة وأن زارة سعد زغلول قد تولت الحكم ، وكان على بريطانيا أن تهيىء الظروف المناسبة للالتقاء بالوزارة الدستورية والتفاوض معها لتسوية العلاقات مع مصر .

أما عن تغيير المندوب السامى فكان وجهاً آخر للسياسة البريطانية فى مصر ، وكان دائماً مايعكس اتجاهات جديدة لهذه السياسة . فعلى سبيل المثال كان قرار بريطانيا بتغيير اللنبى وإن كان مفاجئاً ، إلا أن جذوره قد غُرست مسبقاً ومنذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . إذ كان هناك قطاع مؤثر من الرأى العام فى لندن ، داخل الخارجية البريطانية وخارجها لم يكن راضياً عن ذلك التصريح الذى فرضه اللنبي على حكومته أو الطريقة التي يفسر بها . فضلاً عن أن اغتيال سيرلى ستاك كان مبرراً اخر للنقد رغم موقف اللنبى المتشدد(٨٣) . وكان انحياز اللنبى إلى القصر فى عدائه للوفد كان يمكن تفسيره بأنه تقوية لشوكة الملك وتشجيعه على السير بالبلاد نحو الحكم المطلق وهو ما كان يتعارض عملاً مع جوهر السياسة البريطانية .

كان التمهيد للسياسة الجديدة يقتضى إعادة التوازن المفقود بين القصر والأحزاب القومية المؤتلفة وراح المندوب السامى الجديد اللورد لويد يتحرك فى الإتجاهين أولهما : بمحاولة إعادة الحياة النيابية واسترضاء الاحزاب المؤتلفة . وبالفعل تبنى اللورد لويد فكرة

دعوة البرلمان إلى دور انعقاد غير عادى – فى أعقاب استقالة وزارة زيور الثانية فى يونية ١٩٢٦ – وعندما أجرى المندوب السامى مشاورات مع زيور نفسه ورجال القصر وافقوا لويد على وجهة نظره ، والتى لقيت تأييداً من ثروت وعدلى ، مما كان يخالف رغبات الملك الحقيقية(٨٤) . على ذلك فإن تشكيل أولى وزارات الائتلاف الوفدى برئاسة عدلى يكن فى يونيه ١٩٢٦ ، قد أصاب ترضية للاحزاب السياسية فى البلاد ، كما كان يشكل أيضاً نجاحاً لسياسة المندوب السامى الجديد فى مواجهة القصر .

أما عن الاتجاه الثانى والخاص بالحد من نفوذ القصر وتقليم أظافره ، فقد كان على لورد لويد أن يواجه سياسة القصر والقائم عليها وقتذاك وهو حسن نشأت وكيل الديوان الملكى ، بعد أن اتضحت أبعاد الدور الذى لعبه فى تقوية إدعاءات القصر فى الحكم وتدعيم نفوذه ، وذلك بتبنى قضاياه الحيوية ، أو السعى لانشاء حزب الاتحاد ليكون للقصر أداة حزبية تكرس وجوده فى الحكم . فضلاً عن ذلك فلقد عمل نشأت على إستخدام تنظيم الماسونية كأداة سياسية للقصر ، ثم ماكان من سعيه لاستخدام الأزهر كحليف لمناوأة الوفد(٨٥) . على هذا أصبح لنشأت نفوذ قوى فى القصر حتى أن كل أعماله وتصرفاته على كافة المستويات كانت تنسب للملك . يضاف إلى ذلك أنه قد تولد اعتقاد قوى لدى المندوب السامى والدوائر البريطانية بصلات حسن نشأت بجماعة الاغتيالات السياسية التى كانت وراء حادثة مصرع السردار(٨٦) . ورغم محاولات الملك فؤاد الاعتراض على ماطلبه المندوب السامى من إقصاء حسن نشأت عن القصر ، إلا أنه أذعن بدوره فى النهاية ووافق على إبعاد نشأت عن القصر وتعيينه وزيراً مفوضاً فى مدريد(٨٧) .

بيد أن تصدع الائتلاف الوفدى إثر إقالة فؤاد للحكومة النحاسية الأولى فى يونيه ١٩٢٨ ، كان يعنى أنه قد بدا لاحدى القوتين – ونعنى القصر – أن تتغلب فى صراعها على الأخرى ، حتى قيام وزارة محمد محمود الأولى لم يكن يقدم عملاً بديلا مقبولاً للسياسة البريطانية نظراً لما شاب عهدها من انقلاب على الدستور ، فضلاً عن تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر قد بدا وكأنه يمثل إخفاقاً للسياسة البريطانية فى مصر والتى كان يقوم عليها لورد لويد ، وكان على دوائر لندن أن تعيد النظر فى سياستها نحو مصر ، ساعد على ذلك ماكان من تولى حكومة العمال فى انجلترا لمقاليد السلطة فى يوليه من نفس العام بدلاً من المحافظين ، وكان أول عمل للوزارة الجديدة هو إقالة أو استقالة لورد لويد ، فأعلن أرثر هندرسون وزير الخارجية فى مجلس العموم هذه الاستقالة فى ٢٤ يولية ١٩٢٩ ، وتبين من تصريحاته أن الوزارة طلبت منه أن يستقيل(٨٨) .

بدأ المندوب السامى الجديد سيربيرسى لورين يوفر الأسباب لعودة الوفد إلى الحكم ، وبالفعل قام النحاس بتشكيل وزارته فى أول يناير سنة ١٩٣٠ ، وبدأت على الفور مفاوضاته مع الجانب البريطانى فيما عرف بمفاوضات النحاس – هندرسن وهذه بدورها انتهت إلى الفشل ، مما دفع القصر إلى أن يشدد من هجومه على الوزارة وأمعن فى مناوأتها مما دفعها إلى الاستقالة فى ١٩ يونية من نفس العام . هذا النجاح كان محسوباً للقصر فى مواجهة الانجليز والوفد على السواء . وبصدد تشكيل وزارة صدقى راح الملك فؤاد يستميل المندوب السامى بعد أن أوضح له أن الحكومة ترمى إلى تحقيق الرخاء للبلاد وعقد معاهدة تحالف

مع الحكومة البريطانية[٨٩] . وكان فؤاد يقصد بذلك إقناع الجانب البريطانى بجدوى التعاون مع صدقي عوضاً عن التعاون مع الوفد . ولقد نجح فى ذلك إلى حد بعيد حتى أن المندوب السامى أرسل للخارجية البريطانية يقول : « أن الملك وصدقى كليهما جزء مكمل للدستور ، ومن غير المعقول أن يطلب منا الوفد أن نلتزم الصمت بينما يقوم بابعاد صدقى والملك »[٩٠] .

إلا أن ما أقدم عليه صدقى بتأييد من الملك من انقلاب على الدستور ، واتهام الأحزاب السياسية المؤتلفة لبريطانيا بأنها أيدت حكم صدقى اللادستورى ، كل ذلك قد جعل رئيس وزراء بريطانيا يصرح فى مجلس العموم « بأن حكومته لا تنوى أن تتخذ أداة للاعتداء على الدستور المصرى[٩١] ، إشارة إلى تراجع التأييد البريطانى للقصر ونظام صدقى . ومهما يكن من أمر فقد بدا الجانب البريطانى عاجزاً حتى عن مجرد إسداء النصائح الملزمة » للقصر الذى تعاظم نفوذه بدرجة واضحة ، حتى كاد يحجب ماسواه من قوى الصراع . ونتيجة لذلك راحت بريطانيا تغير سياستها والقائم عليها لأنه أخفق فيما قصد إليه - كما يقول الرافعى - إخفاقاً كشف عن نياتها إذ رأت أنها تمادت فى سند الحكم المطلق ، فقد أرادت أن تتنصل من هذه المؤامرة بإقصاء المندوب السامى الذى تم على يده إنفاذها[٩٢] . وبالفعل تم تعيين السير مايلزلامبسون خلفاً لسيربيرسى لورين فى يناير سنة ١٩٣٤ .

بابرام معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، كان على الإنجليز بمقتضى المعاهدة أن يمتنعوا عن التدخل فى شئون مصر الداخلية ، من ذلك فقد قضت تعليمات حكومة لندن بأن يكون التدخل فى السياسة المصرية مقصورا على حالات تجاهل المعاهدة أو نقض نصوصها وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا الدفاعية وتدهور أوضاع الأمن الداخلى بما يهدد أرواح وممتلكات الأجانب[٩٣] ، مما كان يعنى أن حرية الحركة قد غدت مكفولة للقصر أكثر من قبل . أما الوفد خصم القصر العنيد فقد فقد الكثير من مقومات فاعليته بعد أن جرى حل قضية الاستقلال ، فضلاً عما تعرض له من إنسلاخات قد أثرت ولاريب على بنيته السياسية كحزب جماهيرى .

من ناحية أخرى لم يتغافل السفير البريطانى عن محاولة احتواء فاروق ، فينصحه بضرورة الابقاء على الصلة طيبة مع النحاس ويحذره من مغبة استخدامه - أى الملك - كمخلب قط لأى فريق[٩٤] . ومحاولة الجانب البريطانى كبح جماح الملك على هذا النحو لم تكن تتم بطبيعة الحال لحساب الوفد ، وإنما جرت فى إطار سياسة التوازن ولكى لا تتفوق قوة على أخرى . بيد أن القصر مالبث أن سار حثيثاً نحو إقالة الوزارة النحاسية الرابعة رغم التحذيرات البريطانية ، مما كان يعنى أنه سيصبح للقصر القدح المعلى فى الحكم ، وكان ذلك بدوره خروجاً عن الدور الذى أراده له الجانب البريطانى فى إطار سياسة التوازن[٩٥] .

ولم يلتو القصر على القصر فقام بالفعل باقالة الوزارة النحاسية الرابعة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، رغم التحذيرات البريطانية المتتالية . ولم يكن ذلك ليعكس جنوح القصر لتحدى رغبات الجانب البريطانى « ونصائحه الملزمة » فحسب ، بقدر ما كان يعكس

أيضاً المكانة الجديدة للقصر في مواجهة حزب الوفد بشكل أساسى . وبدا بالفعل موقف السفير البريطانى حرجاً بعد الأزمة ، فاتهمه فريق من الأحزاب السياسية الموالية للقصر بمحاولة التدخل فى شئون مصر الداخلية ، دون أن يكون هناك مساس بالمعاهدات ، واتهمه فريق آخر – الوفد – بالعداء والتخاذل المحسوب عن التدخل لصالحهم . ترتب على ذلك أن أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها للامبسون تفوضه التصرف حسبما يتراءى له فى المواقف العاجلة دون انتظار لتعليمات من حكومته ، خاصة وأنها قد تصل بعد الوقت المناسب ، فى حالة تغير المواقف السياسية بشكل سريع . كما حددت التعليمات قواعد التدخل بشكل عام لتكون بغرض حماية اهتمامات بريطانيا .. وأكدت على ضرورة اختيار الوقت المناسب لتقديم النصائح بما يضمن عدم تجاهلها(٩٦) .

تؤرخ نهاية الحرب العالمية الثانية بداية لتغيير جذرى فى العلاقة بين القصر والإنجليز تركت آثارها السلبية على حركة الاحزاب السياسية وفى مقدمتها الوفد . وفى هذ الصدد يتعين الاشارة إلى بواعث التغيير هذه ، من ذلك فإن القصر قد إستوعب تماماً الدرس الذى تلقاه من الإنجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ . كذلك فقد استعاد القصر مقاليد السلطة بإنهاء الوجود الوفدى فى الحكم فى أكتوبر ١٩٤٤ ، وهذا بدوره كان يتطلب تأمين نفوذ القصر فى الحكم دون مخاوف من عودة الوفد ، مما كان باعثاً آخر له للتقارب مع الإنجليز .

ولقد أوغل القصر فى هذا الاتجاه إلى حد طرح فكرة اتفاقية الدفاع المشترك فى عام ١٩٤٨ بين مصر وبريطانيا بدعوى محاصرة النفوذ الشيوعى . وبطبيعة الحال لم تكن الولايات المتحدة بمنأى عن تلك الفكرة لكى تحقق هدفاً مزدوجاً بمنازعة النفوذ البريطانى الفرنسى فى المنطقة ، ومحاصرة الخطر الشيوعى باعتباره أداة التهديد الرئيسية للسياسة الأمريكية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط . وكانت وزارة النقراشى الثانية فى السلطة وقتذاك عندما أعلنت أن البلاد تقف فى المضمار الدولى موقف الحياد الدقيق(٩٧) . وهذا بدوره كان يحد من توجهات القصر فى هذا الاتجاه .

أما الوفد فكان موقفه متسقاً مع موقف الحكومة القائمة ، ولقد تأكدت تلك السياسة من جانب الوفد بالفعل عندما تولى النحاس الحكم سنة ١٩٥٠ ، إذ استمر رافضاً لفكرة الأحلاف العسكرية . ورغم ذلك فقد ظل الملك فاروق يروج للفكرة بأن تقيم بريطانيا نظاما دفاعيا مشتركا عن الشرق الأوسط بالاتفاق مع جامعة الدول العربية ، على أن تمهد بريطانيا لذلك بمفاوضات ثنائية بينها وبين كل دولة عضو بالجامعة العربية(٩٨) . أما بريطانيا فقد كانت مدركة للبواعث الحقيقية للقصر من وراء طرح الفكرة ، وكانت على اقتناع تام بعدم جدوى مثل هذه الاتفاقية لها . على ذلك كانت التعليمات للامبسون بأن يوضح للملك أن بريطانيا ترتبط بالعديد من المعاهدات مع مصر والعراق وشرق الأردن وأنها تلبى احتياجات بريطانيا بالفعل(٩٩) .

إلا أن ذلك لم يؤرخ نهاية لمحاولات القصر فى هذا الصدد ، إذ تجددت مساعيه فى أواخر ١٩٤٩ ، وكانت المناسبة هنا ما ظهر من احتمالات قوية لعودة الوفد إلى الحكم ،

على نحو كان يتعين معه على القصر التحرك صوب بريطانيا لإحداث التوازن مع مساعى الوفد للتقارب معها ، إلا أن عودة الوفد الأخيرة إلى الحكم قد قضت تماماً على مساعى القصر بصدد فكرة اتفاقية الدفاع المشترك ، إذ أن قيام الوفد بإلغاء المعاهدة فى أكتوبر سنة ١٩٥١ كان يعنى بالضرورة القضاء على كافة الاتجاهات لإقامة اشكال جديدة للعلاقة مع بريطانيا .

وعن تقييم التجربة الحزبية في مصر من خلال علاقة الأحزاب السياسية بالقصر والجانب البريطانى . فيمكن القول بأنه امتداد الفترة من تصريح ٢٨ فبراير وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، تزعم الوفد صدارة الحركة الوطنية ، وخاض صراعاً ضد القصر من أجل الدستور والحكم الديمقراطى . إلا أنه لا يمكن انكار أنه فى غالبية أطوار هذا الصراع استطاع القصر كبح جماح الحزب الجماهيرى إلى حد بعيد مما نلمسه واضحاً فى أن الوفد لم يتمكن خلال هذه الفترة من الوصول إلى الحكم منفرداً إلا لمدة عام ونصف ، إلا أنه ينبغى أن نقرر أيضاً أن القصر لم يكن بمقدوره أن يحقق هذا النجاح إلا فى ظل حياد بريطانى .

من جانب آخر استهدفت السياسة البريطانية فى تلك الفترة استقرار العلاقة مع مصر وتسويتها الأمر الذى لم يكن ليتحقق إلا من خلال الوفد . بيد أن الفشل الذى أصاب المفاوضات التى جرت مع الوفد كان من العوامل التى أسهمت فى تراجع التأييد البريطانى لحزب الأغلبية أو تأييده ، الأمر الذى استغله القصر دائماً فى تكريس حكمه الأوتوقراطى .

أما أحزاب الأقلية على اختلاف نزعاتها ، فقد راحت تدور فى فلك القصر أملاً فى أن تظفر بمغانم الحكم ، على نحو جعلها تظهر غالباً طواعية لرغائبه فى الحكم . يضاف إلى ذلك فإن الدور الذى لعبته هذه الأحزاب بالنسبة للقضية الوطنية ، كان رهناً بتقدير الجانب البريطانى لامكانات هذه الأحزاب المحدودة وعجزها عن تسوية هذه القضية منفردة .

وبابرام معاهدة ١٩٣٦ حسمت مسألة العلاقات المصرية - البريطانية ولو بصورة مؤقتة ، وسعى الجانب البريطانى إلى المحافظة على التوازن بين الوفد من جانب والقصر واحزاب الأقلية التى دارت فى فلكه من جانب آخر . إلا أنه ظهر جلياً من سياق الأحداث أن السياسة البريطانية قد خاب تقديرها لامكانات طرفى الصراع الآخرين . فلقد نجح القصرفى أن يضم أحزاب الاقلية إلى الحلف الملكى والذى غدا - بفضل دعاية القصر - مؤيدا من قطاع جماهيرى عريض ، مما هيأ للقصر ظروفاً سياسية مناسبة كيما يدير دفة الصراع السياسى ضد حزب الأغلبية بمهارة سياسية محسوبة . كما استغل القصر تلك الصراعات التى دارت فى معقل زعامة الوفد ونجح فى أن يستقطب تلك الزعامات التى خرجت على الحزب الشعبى بما لها من ماض سياسى ، بل واستخدمها فى الهجوم على الوفد ذاته . والذى بدا واضحاً تراجع تأثيره . على الساحة إثر ابرام المعاهدة ، فضلاً عن تلك الانشقاقات التى أثخنته .

والواقع فإنه لايمكن التغافل عن إهتمامات بريطانيا ومطالبها أثناء فترة الحرب ، إذ أنها قد أثرت بشكل واضح على مجريات الاحداث على نحو أفضى إلى تدخلها بشكل سافر فى مواجهة القصر لغرض الحكم الوفدى فيما عرف بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، إلا أن تلك المؤثرات قد إنحسرت عملاً بزوال مخاطر الحرب . حقيقة أن التدخل البريطانى وقتذاك وإن كان يعكس إفلاس السياسة البريطانية بصدد التعامل مع القوى السياسية الأخرى ، الا إنه كشف أيضاً عجز الأحزاب السياسية فى مصر وتخاذ لها أمام إغراءات السلطة ، فدارت مناوراتها بهدف تولى مقاليد السلطة على أنقاض الدستور غير مرة غير عابئة بما أصاب البلاد من أمتهان لحقوقها وسيادتها . حتى الوفد الذى أعيته سياسة القصر فأبعده عن الحكم للمرة الثانية فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ، ليظل خارج السلطة زهاء خمس سنوات ، عاد بعدها أكثر طواعية للقصر واستجابة لرغبائبه إلى حد راحت معه زعامته تدافع عند مفاسد القصر وتتستر على سوءاته مما أعطى الانطباع عن حالة الاستخذاء التى تردى فيها حزب الاغلبية فى مواجهة القصر ، شأنه فى ذلك شأن الأحزاب الأخرى .

ومما أصاب الأحزاب السياسية بضعف إلى ضعفها أيضاً أنها كانت تتحرك على الساحة دون أن يكون لأى منها رُؤى محددة للإصلاح الإجتماعى ، فى وقت تفاقمت فيه المسألة الاجتماعية – خاصة بعد انتهاء الحرب الثانية – بشكل حاد وباتت تمثل تحدياً رئيسيا مطروحاً على الساحة لايقل فى أهميته عن سائر القضايا السياسية الأخرى ، مما أسهم فى تزايد عزلة هذه الأحزاب وأضعف من تأثيرها على ساحة السياسة المصرية .

المراجع والهوامش

١ – المملكة المصرية : مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ – المطبعة الأميرية – القاهرة .
٢ – عفاف لطفي السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ – ١٩٣٦) – المركز العربي للبحث والنشر – القاهرة ١٩٨٠ – ص ٩٧ .
٣ – على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، العهد البرلمانى ١٩٢٢ – ١٩٥٢) – مكتبة نهضة الشرق – القاهرة ١٩٧٧ . ص ٣٠٢ – ٣٠٣ .
٤ – يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام : ص ٥٨ .
٥ – رؤوف عباس : الدور الوطنى للأزهر – بحث منشور بجريدة الأهرام عدد ٢٦ مارس ١٩٨٣ . (٥ م) . لمزيد من التفاصيل عن الانقلابات الدستورية فى عهد الملك فؤاد – أنظر سامى أبو النور دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢ – ١٩٣٦) – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة ١٩٨٥ – ص ٨٩ – ٩٨ .
٦ – على الدين هلال : المصدر السابق : ص ١٣١ – ١٣٢ .
٧ – جريدة الاتحاد : ١٠ فبراير ١٩٢٦ نقلاً عن مقال مترجم بجريدة الليبرتية .
٨ – أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى من الاحتلال حتى المعاهدة – القاهرة ١٩٦٧ – ص ١٥٠ .
٩ – عفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ١٣٤ .
١٠ – عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٤٧ – ص ٢١٤ .
١١ – على الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢١١ .
١٢ – عبد الرحمن الرافعي : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ – مكتب النهضة المصرية – القاهرة ١٩٤٩ – ص ١٠٥ .
١٣ – محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق – القاهرة ١٩٦٧ – ص ٢٧٣ – ٢٧٤ ، كذلك اسماعيل صدقى ، (مذكراتى) تحقيق سامى أبو النور – مكتبة مدبولى – القاهرة ١٩٩١ ص ٩٧ – ٩٨ .
١٤ – على الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢١٢ – ٢١٤ .
١٥ – المصدر السابق : نفس المكان .
١٦ – يونان لبيب رزق : الاحزاب السياسية فى مصر (١٩٠٧ – ١٩٨٤) – كتاب الهلال – ديسمبر ١٩٨٤ : ص ١٥٨ – ١٥٩ .
١٧ – Fo : 407/222 : No. 3 : Lampson to Halifax, June, 30, 1938, No. 774.
١٨ – Ibid : No. 9 : Bateman to Halifax, November. 8, 1938, Tel. No. 49
١٩ – Fo : 371/35539 : No. 7 : Weekly Political and Economic Report, October. 29, 1943.
٢٠ – يونان لبيب رزق : الاحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ : ص ٥٩ – ٦٠
٢١ – Fo : 407/222 : No. 57 : Lampson to Halifax, Jan. 15, 1938, No. 375
٢٢ – لمزيد من التفاصيل عن صراع مكرم – النحاس أنظر ، جمال الدين الحمامصى – معركة نزاهة الحكم – القاهرة ١٩٥٧ . ص ٥٢ ومابعدها – يونان لبيب رزق : الوفد والكتاب الأسود – مؤسسة الأهرام – القاهرة ١٩٨٤ : ص ١٩ ومابعدها . كذلك سامى أبو النور ، دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧ – ١٩٥٢) – مكتبة مدبولى – القاهرة ١٩٨٨ : ص ١٨٥ ومابعدها .
٢٣ – Fo : 371/25529 : No. 8 : Weekly Political and Economic Report, February. 19, 1943
٢٤ – Lord Killearn Diaries : p. 249
٢٥ – تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى التصرفات والوقائع الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة : ص ٦ وما بعدها .
٢٦ – جمال الدين الحمامصى : المصدر السابق : ص ٣٠ – ٣٢ .
٢٧ – طارق البشرى : المسلمون والاقباط فى إطار الجماعة الوطنية – الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٠ – ص ٥٩ .

٢٨ – عبد الرحمن الرافعى : فى اعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٥٤ .
٢٩ – سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٢٢ – ١٩٣٦) – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة ١٩٨٥ : ص ٣٦ وما بعدها .
٣٠ – Fo : 407/217 : No. 81 : Peterson to Simon, October. 27, 1934, Tel. No. 943
٣١ – Fo : 407/210 : Enc. in No. 9 : January. 3, 1930 (Leading Personalities in Egypt
٣٢ – Fo : 407/212 : No. 7 : Memorandum on Political Situation in Egypt by Murry, July 5, 1930
٣٣ – أحمد شفيق أحوليات مصر السياسة : الحولية الرابعة – عام ١٩٢٧ : ص ٣٧٠ .
٣٤ – Fo : 407/206 : No. 58 : Lloyd to chamberlain, January, 24,1928 Tel. No : 169
٣٥ – Fo : 407/205 : No. 104 : Some to some, November. 17, 1927, Desp. No. 382
٣٦ – محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية – البريطانية ج ١ – القاهرة ١٩٥٢ : ص ١٨٤ .
٣٧ – Fo : 407/210 : No. 132 : Loraine to Henderson, February. 18, 1930, Tel. No. 80
٣٨ – Fo : 407/212 : Enc. in No. 88, August 8, 1930
٣٩ – Fo : 407/219 (I) : No. 20 : Lampson to Eden, Jan. 26, 1936, Tel. No. 81
٤٠ – Fo : 407/219 (I) : No. 14 : Same to same, Jan. 20, 1936, Tel. No. 52
٤١ – Fo : 407/222 : No. 14 : Eden to Lampson, Feb. 10, 1938, Tel. No. 166
٤٢ – Fo : 371/35539 : No. 7 : Weekly Political and Economic Report, Oct. 29, 1943
٤٣ – Fo : 407/221 : No. 1 : Eden to Lampson, July 1, 1937, Tel. No. 765
٤٤ – Fo : 407/219 (II) No. 2 : Lampson to Eden, July 9, 1936, Tel. No. 66
٤٥ – Ibid : No. 36 : Same to same, Oct. 24, 1936, Tel. No. 1212
٤٦ – Ibid : No. 42 : Same to same Nov. 9, 1936, Tel. No. 11
٤٧ – Fo : 407/221 : No. 101 : Same to same, July 15, 1937, Tel. No. 864
٤٨ – Ibid : No. 104 : Kelly to Elden, Sept. 4, 1937, Tel. No. 1043
٤٩ – Fo : 407/222 : No. 46 : Bateman to Halifax, Nov. 16, 1938, No. 166 saving
٥٠ – Fo : 407/223 : Lampson to Halifax, Nov. 12, 1939, Tel. No. 560
٥١ – Fo : 407/224 : No. 32 : Lampson to Halifax, May 4, 1940, No. 464
٥٢ – Fo : 407/225 : No. 19 : Lampson to Eden, Sept. 23, Tel. No. 900
٥٣ – Fo : 371/62966 : Campbell to Fo, Feb. 10, 1947, Top secret.
٥٤ – Op cit.
٥٥ – Fo : 371/62966 : F.o to Campbell, Feb. 22, 1947
٥٦ – Fo : 371/80383 : Stevenson to Fo, Oct. 19, 1950, Tel. No. 178
٥٧ – Fo : 371/90130 : Andrews to Fo, April 4, 1951, Tel. No. 255
٥٨ – سامى أبو النور : المصدر السابق : ص ٩٧ – ٩٨ .
٥٩ – Fo : 407/212 : No. 133 : Loraine to Henderson, Nov. 22, 1930, Desp. No. 1088
٦٠ – op. cit.
٦١ – Fo : 407/219 : No. 22 : Lampson to Eden, Jan. 26, 1936, Tel. No. 84
٦٢ – Fo : 407/223 (II) : No. 42 : Halifax to Lampson, Nov. 20/1939, Tel. No. 847
٦٣ – Fo : 407/224 : No. 6 : Lampson to Halifax, Jan. 24, 1940, No. 26 saving
٦٤ – Ibid : No. 32 : Same to same, May 4, 1940, Tel. No. 464
٦٥ – Fo : 407/225 : No. 8 : Lampson to Eden, April 29, 1941.
٦٦ – Ibid : No. 6 : Weekly Political and Economic Report, Feb. 19, 1943
٦٧ – Ibid : Weekly Political and Economic Report, No. 5, 1943
٦٨ – Fo : 371/41318: No : 93 : Weekly Political and Economic Report, No : 5, 1943
٦٩ – Fo : 407/219 (II) : No. 21 : Kelly to Eden, July 10, 1936
٧٠ – Fo : 371/45940 : No. 118 : Weekly Political and Economic Report, March. 10, 1945

٧١ – نشرات الحزب الوطنى فى عام ١٩٤٦ : ص ١٠ – ١١
٧٢ – . Fo : 407/224 : No. 122 : Lampson to Halifax, Sept. 21/1940, Tel. No. 1153
٧٣ – Fo : 371/3337 : No. 89 : Weekly Political and Economic Report, Aug. 18, 1946
٧٤ – يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية – مؤسسة الأهرام – القاهرة ١٩٧٥ – ص ٤٧٤ .
٧٥ – الحكومة المصرية : بيانات حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ورئيس وفد مصر أمام مجلس الأمن – أغسطس ١٩٤٧ – ص ٥ وما بعدها .
٧٦ – Fo : 371/62969 : Campbell to Fo : Mar. 12, 1947, No. 636
٧٧ – على الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢٠٩ .
٧٨ – Fo : 371/35535 : No. 27 : Weekly Political and Economic Report, Jun. 11, 1943
٧٩ – Fo : 407/195 : No. 100 : Curzon to Allenby, Nov. 29, 1922.
٨٠ – Ibid : No. 103 : Allenby to Curzon, Nov. 30, 1922, Tel. No. 420
٨١ – Fo : 407/198 : No. 39 : Kerr to Curzon, Jan. 19, 1924, Desp. No. 50
٨٢ – Fo : 407/198 : No. 58 : Macdonald to Kerr, Feb. 12, 1924
٨٣ – Warrell, V. : Allenby in Egypt, London, 1944, pp. 121 - 122
٨٤ – Fo : 407/202 : No. 66 : Lloyd to Chamberlain, Jun. 10, 1926, Desp. No. 293.
٨٥ – Fo : 407/201 : Enc. in No. 9 : Jan. 3, 1930, (Leading Personalities in Egypt
٨٦ – Ibid : No. 59 : Lloyd to Chamberlain, Dec. 13, 1925, Tel. No. 836
٨٧ – Ibid : No. 49 : Same to same, Nov. 27, 1925, Desp. No. 422
٨٨ – عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ : ص ٨٢ .
٨٩ – Fo : 407/210 : No. 63 : Loraine to Henderson, Jun. 19, 1930, Tel. No. 279
٩٠ – Ibid : No. 30 : Henderson to Loraine, July 5, 1930, Tel. No. 243
٩١ – Ibid : No. 34 : Same to same, July 16, 1930, Tel. No. 237
٩٢ – عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٩ .
٩٣ – Fo : 407/222 : No. 14 : Eden to Lampson, Feb. 10, 1938, Tel. No. 166
٩٤ – Fo : 407/221 : No. 9 : Lampson to Eden, July 28/1937, Tel. No. 98
٩٥ – Ibid : No. 82 : Same to same, Dec. 20, 1937, Tel. No. 725
٩٦ – Fo : 407/222 : No. 47 : Halifax to Lampson, May 5, 1938, Tel. No. 553
٩٧ – المصرى : مقال بعنوان تصريح لمسئول مصرى كبير فى ١٩٤٨/٣/٢٧ .
٩٨ – Fo : 371/69244 : Campbell to Fo, Feb. 12, 1948, Tel. No. 24 saving
٩٩ – Fo : 371/69244 : Fo to Campbell, Feb. 14, 194 & Tel. No. 255

□ الفصل الثامن □

الأحزاب المصرية ونزاهة الحكم

د . يواقيم رزق مرقص

الأحزاب ونزاهة الحكم

برز على ساحة العمل السياسى المصرى فى الحقبة اللبرالية (١٩٢٣ - ١٩٥٢) مصطلح « نزاهة الحكم » الذى تردد فى الأدبيات السياسية ، وفى الخطاب السياسى الحزبى خلال تلك الحقبة ، للدلالة على تجاوزات ارتكبتها الحكومات الحزبية وغير الحزبية تدخل فى اطار الفساد السياسى .

الفساد السياسى - أو الفساد عموما - ظاهرة مركبة تعرفها جميع النظم بنسب متفاوتة ، إلا أنه توجد علاقة عكسية بين الفساد السياسى والمشاركة السياسية كلما تزايدت احتمالات ظهور الفساد السياسى وارتفعت حدته والعكس صحيح .

وترجع خطورة الفساد السياسى إلى ما يحدث من ازدواجية بين النظام السياسى الرسمى أو القانونى وبين النظام الفعلى المترتب على الفساد وما ينجم عن ذلك من انحلال أو تفويض للنظام السياسى القائم(١) .

وللعجب إن كان للفساد السياسى أو عدم النزاهة مفاهيم خاصة لدى الأحزاب لتكون مبررا لها فى ارتكابه ، فمنها من اعتبره شيئا واجبا إزاء ماسيقدمه من إصلاحات قد لا يستطيع غيره - فى نظره - أن يقوم بها .

ومنها من كان يعتبره جزاء طيبا لقاء ما أسداه إليه رعيل معين فى سبيل الوصول إلى سدة الحكم ، ومنهم من كان يعتبره حقا له ولأهله .

وكانت هذه الأخطاء فى المفاهيم تختلف من حزب لآخر ومن وزارة حزبية لأخرى حسب ظروف كل منها .

فمنذ البداية نجد سعد زغلول يجهر بتعيين أقاربه مما يعتبر محسوبية - ليجعل منهم - كما قال « إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة اسما ومعنى ودما .. لأنى أوثر دائما قريبا لى ، لأنى حتما أكثر ثقة به لانفاذ سياسى والعمل فى الادارة حسب آرائى »(٢) فمبرره للمحسوبية هو انحصار ثقته فى أقاربه الذين اتخذ منهم سندا لما يريد هو عمله ، وأمام هذا لم يخل عدد من جريدة « السياسة » فى تلك الفترة من انتقاده ، لعدم نزاهته فى الحكم(٣) .

كما سار النحاس من بعده على هذا الأسلوب بل وسع مساحة المحسوبية مما كان محل شكوى حتى من أقرب الناس إليه وهو مكرم عبيد فى كتابه الأسود .

ثم هؤلاء الأحرار الدستوريون كانوا يرتكبون تجاوزاتهم إرضاء للقصر – فى أغلب الأحيان – وصولا إلى أهدافهم لكبار ملاك وخلفاء لحزب الأمة ، أو حزب فئة معينة تقف فى سبيلهم اتقاء لشر القصر حيث كانت العلاقة بينهما يشوبها كثير من الحذر ، أو أخذا بالثأر من الوفد فى كثير من الأحيان .

أما صدقى بحزبيه فقد أوهم الشعب – بعد أن سار شوطا طويلا ضد نزاهة الحكم – بتغيير الدستور وإهدار إرادة الأمة وتزييف الانتخابات – إنما فعل ذلك لكي يصل إلى اصلاح أداة الحكم فى البلاد ، وكما يقول الرافعى : « إن من سخرية القدر أن الحوادث اثبتت أن اداة الحكم قد زادت فسادا فى عهده وثبت بالبراهين العملية أن الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل حكومة اختارها بمحض رغبته وإرادته »(٤) .

هذه كانت مفاهيم بعض أحزاب السلطة . ورغم هذا فإننا لا ننكر أن للحكومة البرلمانية أن تسند بعض المناصب الكبرى إلى أنصارها لتكفل انتظام أداة الحكم بشرط أن تتوافر فيهم الكفاية والمؤهلات ، وعلى أن يكون ذلك فى أضيق حدود كى تعطى بقية أصحاب الحقوق حقهم فى المشاركة .

وهنا نقدم بعض النماذج الصارخة من أساليب عدم النزاهة للأحزاب فى سبيل الوصول إلى السلطة ، أو فى سبيل الاحتفاظ بهذه السلطة ، وذلك فى شكل .

– اضطهاد الموظفين والاستثناءات وغيرها من أساليب فساد الحكم .
– تزوير الانتخابات فى سبيل وصول هذه الأحزاب للسلطة وما صحبها من الأعمال غير المشروعة فى سبيل ذلك .

فبالنسبة للمحور الأول نجد أنه بعد اكتساح حزب الوفد – بزعامة سعد زغلول – الانتخابات ، وتأليف سعد لوزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ دارت دائرته على الأحرار الدستوريين الذين أدركوا أن السلطة ستكون المختبر الحقيقى للزعامة ، وكانوا فى شرفة المعارضة ، واعتبروا أن وجوده فى السلطة – فى ظل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ – والدستور الذى كان يسميه من أعمال « الأشقياء » قبولا ضمنيا لهما ، فتلقفوا منه تصريحه ، بأن حكومته ستشتغل بالمسائل السياسية ثلاثة وعشرين قيراطا ، وبالمسائل الاقتصادية قيراطا واحدا ، وشنوا عليه أسلحة معارضتهم مطالبين الحكومة ببرنامج للاصلاح الاقتصادى والمالى يحقق التوازن بين عناصر الاقتصاد ، الأمر الذى كان يعلنه أيام أن كان فى المعارضة .

وكان رد سعد هو اضطهاد الموظفين فمن خصومه السياسيين ، ومحاباة أنصار حكومته وجعلت « وزارة الشعب » تفعل وتعين وترقى فى أجهزة الدولة ماشاءت لها الحزبية ، من ذلك إحالتها العديد من المديرين ووكلائهم ، ومأمورى المراكز من أنصار الأحرار الدستوريين إلى المعاش ، بالاضافة إلى الاستثناءات الصارخة فى تعيين وترقية أنصار الوفد حتى فى مجال القضاء .

ولقد نشرت جريدة « السياسة »(٥) أسماء هؤلاء ومرتباتهم والمكافآت التى حصلوا عليها ، ولم يكن قد مر على وصول الحزب إلى الحكم أيام قليلة ، وقد اعترف سعد زغلول فى مذكراته بتجاهله لهؤلاء المعارضين الذين اعتبرهم « قوة هزيلة تكونت ممن تنكبوا حظيرة الوطنية »(٦) مما كان مجالا للنقد حتى من أقرباء سعد زغلول وهو أمين يوسف الذى قال : « إنه كان أولى بسعد باشا أن يدرك أن هؤلاء الخصوم مصريون وطنيون مثله وإن اختلفت وسائلهم عن وسائله ، فيعرض عليهم بعض المقاعد فى مجلس الشيوخ حتى يواجه خصومه الحقيقيين – الانجليز – بجبهة وطنية متحدة »(٧) .

وإذا كانت هذه صرخة أحد أقربائه على سلبية خطيرة لزعيم كان يتمتع بوضع وطنى متميز ، فقد رصد الحزب الوطنى ، وحتى من كانوا يدورون فى فلك الوفد ، المحسوبية التى جهر بها سعد بشكل أدى إلى نقده على صفحات الصحف ، فيقول الرافعى ، إنه من عيوب وزارة سعد استبقاؤها المحسوبية فى التعيينات والترقيات ، ولم تبال الوزارات بانتقادات الناقدين » وسرد حديثه إلى جريدة الليبرتية « انى آسف كل الأسف لأن أقاربى غير أكفاء وإلا كنت عينت منهم فى كل مكان ، ولكان عندنا حينئذ إدارة زغلولية بكل معنى الكلمة إسما ومعنى ودماً وقال أيضاً « أنى عازم عند تعادل الكفايات والمقدرة أن أوثر دائما قريبا لى لأنى حتما أكبر ثقة به لانفاذ سياستى والعمل فى الادارة حسب آرائى » .

فلقد كان فى استطاعة وزارة سعد أن تكون للجميع على السواء كما كان موضوعا لها ، وأن تعامل الموظفين والمرشحين للوظائف على قدم المساواة سواء منهم من كانوا من أنصارها أو من غيرهم ، لأن الحكومة البرلمانية إذا تولت الحكم وجب عليها أن تتخذ العدل والمساواة قاعدة لها فى معاملة الموظفين ، بحيث تكون الفوارق بينهم قوامها الكفاءة والمصلحة العامة(٨) .

من أجل هذا كتب الدكتور هيكل « سعى سعد إلى الفوز كل سبيل ، ومازال يسعى إلى الفوز ويسلك إليه كل سبيل ، فهو يهوش ، وهو ينذر ، وهو يغرى ، وهو يبث الاتباع والأذناب ، وهو يسرف فى الوعد والوعيد ، وهو يحمل الناس على أن يقسموا بما يباح وبما لا يباح ، وهو يضع حياة الأسرة وحياة الزوجية موضع المساومات الانتخابية ، وهو يريد الفوز ويسلك إليه كل سبيل »(٩) .

فما أن فاز سعد فى الانتخابات حتى اتخذ من توليه الحكم وسيلة للقضاء على خصومة السياسيين الذين كال لهم التهم منذ اختلف معهم عام ١٩٢١ ، فطلب منه عبد الخالق ثروت باشا فى خطاب نشره فى الصحف إبان الانتخابات أن يحتكم وإياه فى الخلاف السياسى إلى الأمراء ، فكان جواب سعد أن رفض هذا الاحتكام « لان الاحتكام شأن الأكفاء » كوصف هيكل لتعاليه على ثروت .

ولم يتردد سعد فى إعلان عزمه الاستئثار بكل أمر على أساس أنه يريد أن تكون الحكومة زغلولية لحما ودماً ، وبدأ يقتص من معارضيه ، ففصل مقبل باشا مدير أسيوط من منصبه ، ثم فصل حلمى عيسى باشا مدير الغربية ورشوان محفوظ باشا مدير المنوفية من منصبيهما ، وقد عارضه فى هذا الأحزاب الأخرى وعلى رأسهم الأحرار الدستوريون

على أساس أن الموظف يجب أن يطمئن إلى مكانه فى الحكومة ، وألا يفصل إلا إذا ارتكب ما يستوجب هذا ، ولكن سعداً رد بأن هؤلاء ضالعون مع خصومه السياسيين وأنه لن يبقى على موظف لا تطمئن إليه نفسه ولا يثق به تمام الثقة .

ثم أمعن فى مسيرته فقدم رشوان محفوظ باشا إلى المحاكمة ، وطالب النيابة بالقبض عليه ، ولما لم يجد القاضى الذى ندب لهذا الغرض ما يطمئن معه ضميره إلى القبض أو الاتهام فلم يقم بهذا الاجراء رغم أنه كان وفديا(١٠) أى أن ما أقدم عليه سعد لم يوافق عليه الضمير الانسانى .

ثم دخل درباً آخر يمس النزاهة كذلك ، فكان أول قانون نظره مجلس النواب الوفدى قانون المكافأة البرلمانية ، وجعلها المجلس ستمائة جنيه تدفع مشاهرة بواقع خمسين جنيها ، وقد لقى معارضة من جانب الأحرار الدستوريين ونددوا به على أساس أنهم يفكرون فى أنفسهم قبل أن يفكروا فى الشعب الذى انتخبهم ، وهو مبلغ كان يتقاضاه كبار الموظفين فى الدولة وأن معظم النواب من أهل الريف الذين لا يمتازون عن غيرهم فى شىء من المؤهلات العلمية أو القدرة الممتازة ، وسموا بحزب الستمائة .

فلم يجد سعد بدا من الرد على هذه المعارضة باستعمال العنف وسارت المظاهرات الوفدية تجوب الشوارع هاتفة بسقوط الأحزاب المعارضة ، ومالبثت هذه المظاهرات أن انقلبت إلى أعمال عنف وتخريب ، ولما لجأ المجنى عليهم إلى البوليس لم يأبه بشكواهم ، وقد تكرر هذا فى الأقاليم كذلك كالمنصورة وفارسكور وأسيوط وغيرها » .

وهكذا لم يرع سعد آراء الأحزاب الأخرى ، بل أخذهم بالعنف لعله يكمم أفواههم نظراً لهدير الجموع التى كانت تهتف له وتلتف من حوله ، إذ كان عليه أن يرعى هؤلاء وهؤلاء ، بين المؤيدين والمناصرين .

واحتفظ الأحرار الدستوريون بهذا الذى نالهم فى صدورهم ليردوه فى أثناء تولى محمد محمود الوزارة الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) عندما استغلوا الحملة العنيفة التى شنتها صحف الوفد (البلاغ وكوكب الشرق وروزاليوسف) فما كان من الحكومة « ذات القبضة الحديدية » إلا أن أصدرت عدة قرارات بتعطيل وإيقاف « بعض الصحف المشاغبة » فى ١٥ سبتمبر ١٩٢٨ ، وفى أكتوبر ١٩٢٨ بدأت فى تعيين أنصارها فى المناصب الهامة مثل : عبد العزيز فهمى باشا رئيسا لمحكمة الاستئناف لدرجة أن أثار هذا التعيين عددا من المستشارين لعدم تعيين أحد العاملين فى سلك القضاء لهذا المنصب ، كما أصدرت الوزارة حركة ترقيات لرجالها فى مناصب وكالة الوزارات : الداخلية والزراعة والأشغال دون مراعاة أصحاب الحقوق الأصليين .

ورغم أن هذا الحزب كان ينادى بالاستغناء عن الانجليز ، وعدم تجديد عقود عملهم كأسلوب وطنى ، نجده يعين المستر هولمز الذى كانت قد أنتهت مدة خدمته نائبا عموميا لدى المحاكم المختلطة ، كما رد المستر براون مدير مصلحة البساتين إلى وظيفته بعد أن أقيل منها ، وصرف له تعويضا أيضا(١٢) وكان ذلك تقربا للانجليز وزلفى إليهم !

هذا بالاضافة إلى تعطل العمل بالدستور بين عامى ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ بالاتفاق مع الملك خوفا من الأغلبية الوفدية فى البرلمان التى كانت ستقف ضد ما أضمر عمله من تعديلات دستورية توافق الملك . وحزب الأكثرية الوفدية فى البرلمان والتى وصفتها بأنها « أفسدت الحياة العامة ، ووسعت نطاق الانقسام فى الأمة وجعلت إدارة الحياة النيابية أداة طغيان لها واستبداد »(١٣) .

كما لجأت حكومة محمد محمود إلى البحث عن اتهامات لمن هم فى مكان المسئولية فنسبوا اتهامات لبعض أعضاء البرلمان من خصومهم بقصد الطعن فى نزاهة الحكم الدستورى وأسفرت هذه الاتهامات والتحقيقات عن إدانة نائب واحد حوكم أمام مجلس تأديب المحامين وحكم بإيقافه سنة واحدة عن مزاولة مهنته ، وحفظت النيابة بقية الاتهامات . ويضيف الرافعى تعليقا على هذا « وليست إدانة نائب واحد بمطعن على نزاهة الحياة النيابية فى مجموعها » .

وردا على هذا أخذت الوفود من جميع الطبقات تكتب عرائض للملك مطالبة بإعادة الحياة الدستورية ، وزحفت جحافلها إلى القصر فحال البوليس بينها وبين الوصول إليه واشتبك معهم فى ساحة عابدين وبالذات مع مجموعة من النواب والشيوخ لمنعهم من الدخول ، واعتدوا عليهم بالضرب الشديد مما كان له أثره السيىء فى النفوس التى كانت هلعة على دستورها(١٤) .

واستطاع البرلمان المنحل أن يجتمع رغم أنف الدكتاتورية القائمة ويعلن احتجاجه كما أعلن عدم الثقة بالحكومة التى طوح بها قبل أن تمضى السنوات الثلاث التى حددت لها(١٥) .

فلم يقف تيار الارهاب إزاء هذا عن هذا الحد ، وإنما أضافت الوزارة فقرة إلى القانون المالى الخاص بموظفى الدولة تقضى بمنع الموظفين والمستخدمين من حضور الاجتماعات السياسية ، أو أن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ، وجعلت العقوبة الفصل ، فى محاولة هؤلاء الموظفين ، وهم الطبقة المتعلمة فى الشعب انذاك من الانضمام إلى المعارضة .

كما أصدرت فى ١٠ مارس ١٩٢٩ مرسوما بقانون لحفظ النظام فى المعاهد العلمية يعاقب على دعوة طلبة المدارس والكليات إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن تلقى الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة .

وإمعانا فى المحافظة على سلطة الحكومة الحديدية فى مواجهة الشعب أصدرت الحكومة مرسوما كذلك يمنع رفع دعاوى الجنح على الموظفين أو المستخدمين أو أحد رجال الضبط إلا عن طريق النيابة العمومية ، وسمى هذا القانون بقانون حماية الموظفين لأن الغرض منه حمايتهم فى حالة تعسفهم فى معاملة الشعب .

ولما اشتد السخط على تعطيل الحياة الدستورية ورأت الوزارة أن النظام الذى اصطنعته أخذ يتداعى تحت تأثير السخط العام فعملت على تثبيته بالقوة باستصدار مرسوم

بقانون فی ٢٠ مارس ١٩٢٩ يفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهية نظام الحكم أو على الازدراء به !!

كما استصدرت فی اليوم نفسه مرسوما بقانون بتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق إقامة أی اجتماع[١٦] .

ويعود حزب الأحرار الدستوريين مرة أخرى إلى الحكم فی ٣٠ ديسمبر عام ١٩٣٧ لتضم حكومته العناصر اللاوفدية والمستقلة والمناوئة للوفد ، وكأنه ثأر لا يهدأ ، ففی خلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر الوزارة قامت بحركة تنقلات داخل الجهاز الإداری للدولة ، بالإضافة إلى عمليات نقل واسعة النطاق للعناصر الوفدية ليحل محلهم الموالون لها توطئة لعملية انتخابية شهد السفير البريطانی بأنها ستكون « مطبوخة طبخا »[١٧] .

وهكذا تظهر الحرب سجالايين الحزبين ، واللذين ضم أحدهما ممثلی معظم الشعب وعمل برصيد كفاح وطنی كبير (الوفد) ، وضم الآخر كبار مفكری الأمة وفلاسفتها كل سعی لمصلحته ، كيف يمهد السبيل للوصول إلى السلطة ، وكيف يحتفظ بها فی وجود الأخر .

ولكن أين الشعب .. مصالحه وحقوقه ، وماذا قدمت له هذه الأحزاب ، الحزب الشعبی سعی قوی ركابه الاستثناءات ، والاخر الذی لصق الدستور باسمه سعی لتعطيله ، ومن أحزاب السلطة كذلك (الاتحاد والشعب) اللذان كانا على نقيض اسميهما ، فكان عهد صدقی هو أكبر الأدلة على ذلك ، فقد حدث فی عهد وزارته كثير من المطاعن على نزاهة الحكم ، عندما جعلت وزارته بنك التسليف الزراعی أداة لمساعدة أنصارها ، واستغلت الأزمة المالية لتميزهم فی التسويات والسلف العقارية ، الضغط على خصومها السياسيين ومحاربتهم بسلاح المطالبات المالية لكی تضطرهم تحت تأثير الخوف من الفقر والفضيحة إلى الخضوع لسياستها والانفصال عن المعارضة ، وهذا لاريب إفساد للأخلاق والضمائر بطريق القسر .

وقد استغل صدقی وجوده فی الحكم ليضغط برجاله وينشر بهم الارهاب للوصول إلى أهدافه ولو عرضهم للقتل مثلما قتل ضابط البداری الذی كان مأمورا للمركز فی مارس ١٩٣٢ ثأرا لما اقترفه من تعذيب وهتك عرض الرجال ليرضی السلطة ، وقد حكم على المتهمين الأول بالإعدام والآخر بالأشغال الشاقة المؤبدة[١٨] .

وكذلك حادث الحصاينة مركز السنبلاوين فی ١١ فبراير ١٩٣٢ حيث عطل رجال الإدارة وابوراً للطحين ومضرباً للأرز يملكهما أحد الوفديين المعروفين هناك ، ولما تظلم المالك للحكومة أرسلت البوليس لارهابه ، ولما تصدى لهم أطلق البوليس النار عليه وعلى جماعته ، فقتل ثلاثة رجال وجرح عدد كبير ، وحوصرت القرية ، وألقی أهلها فی السجون دون محاكمة ، وترتبت على ذلك أزمة فی وزارة العدل ، لأن النيابة طلبت الإفراج عن الأهالی ورفع دعوى على مأمور المركز بتهمة التزوير فی أوراق رسمية ، ولكن صدقی أمر بصرف النظر عنها .

كما ألقى الصحفيون الذين نشروا الخبر - مثل فاطمة اليوسف ومحمد التابعى فى السجن ، وعادت النيابة وأثبتت أن الاجراءات التى اتخذت كلها باطلة ضد المالك(١٩) .

وهكذا قدم صدقى الارهاب لتخويف الرأى العام ولكنه فشل ، وذلك من تبرئة ساحة الصحفيين الذين تناولوه بالكشف والنقد ، دليل صحة مانشروه وثبوت حقهم فيما فعلوا ، وذهب إرهابه طلقة فى الهواء ، مما دفع الرأى العام إلى تلمس الأخطاء والمحسوبية له ولوزرائه .

فهذه قضية كورنيش الاسكندرية تشهد على ذلك وتثبت تخوفه وقلقه رغم ما اتصف به من جبروت وطغيان ، فقد استقال من وزارته رغم مناصرة برلمانه له .

فعندما أشار الملك فؤاد عليه بإنشاء كورنيش للاسكندرية قامت حكومته بتنفيذه ، وتناثرت الأقاويل هنا وهناك بأنه وغيره من كبار الموظفين المتصلين بهذا المشروع قد أفادوا لأنفسهم بسببه ، وأن مخالفات وقعت ضد القانون المالى .

وقيل أن المقاول الذى أنشأ المشروع أقام قصورا وأصلح مساكن لهؤلاء الموظفين فى مقابل ثمن قليل مما يعتبر رشوة نظير تسهيلات مالية وإدارية قدمت لهذا المقاول ، وتولت لجنة التحقيق فى هذا الموضوع « وبدأ الناس يتناقلون أمورا تأباها النزاهة ، وانتهى الأمر بتخلى صدقى عن الحكم رغم أن البرلمان بمجلسيه كان فى صفه عام ١٩٣٠ » .

كما أثيرت مشكلة أخرى كصورة تأباها نزاهة الحكم عندما عهد إلى وزير الأشغال فى حكومته أيضا بمقاولات كبرى إلى أحمد عبود باشا ، وكانت مخالفة لأحكام القانون المالى ، وتبنتها آنذاك صحيفة « السياسة » التى جعلت تجمع الأدلة ضدها ، وعرفت هذه القضية آنذاك « بقضية نزاهة الحكم » وقدمت للقضاء ، إلا أنه حكم فيها بالبراءة(٢٠) .

وهذا كله يثير كثيراً من الشكوك حول مسلك الرجل وحكومته وحزبه ، أو حتى يدل على عدم ارتياح الرأى العام له .

أما بالنسبة للحزب الشعبى الكبير - حزب الوفد بعد سعد - فقد زادت هذه الأمور بقدر ما كان له من كثرة عددية بين الشعب ، ومساحة فى وجدان الجماهير ، إلى جانب ظروفه الاجتماعية التى تغيرت منذ النصف الثانى من الثلاثينيات ، فضلا عما أحاط به نفسه من هالة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

فعندما ألف النحاس وزارته الرابعة فى أغسطس عام ١٩٣٧ أخرج محمود فهمى النقراشى من زمرته لسبب ظاهرى هو أنه لا يفتأ يعرقل سير العمل بعد أن تحول من موقف المتعاون كأحد الوزراء إلى موقف المعارضة - حسب رأى الوفد .

ويرجع الدكتور يونان لبيب ذلك إلى الخلاف فى الرؤية بالنسبة لمعاهدة ١٩٣٦ ، عندما رأى النحاس الالتزام بتنفيذها وذلك لصالح مصر ، بينما كان النقراشى يرى أنها ليست إلا خطوة للتخلص نهائيا من الوجود البريطانى مما بدا من سياسته « بالتخلص من أى انجليزى يعمل فى الحكومة المصرية » ، وهى السياسة التى شكا منها السير لامبسون حكومته(٢١) .

بينما يرى عبد الرحمن الرافعى أن السبب فى الخلاف بينهما كان معارضة النقراشى للتصرفات السيئة التى كانت تمس الحكم وسلامته ، فعارض الاستثناءات والمحسوبيات ، فإخراجه من الحزب الوفدى يدل على أن الوفد أراد أن يسلك بالحكم سبيلا غير سبيل النزاهة ، رغم أن النحاس كان معروفا من قبل بالنزاهة » ولكن يبدو أن نفسيته وأحواله تغيرت مع الزمن ، وخاصة بعد زواجه وبعد معاهدة ١٩٣٦ فأخذ يتساهل فيما تقتضيه النزاهة والاستقالة(٢٢) .

ويؤيد هذا ما أذاعه النقراشى نفسه فى بيانه للشعب المصرى بتاريخ ٧ سبتمبر ١٩٣٧ ، وأعلن فيه خروجه على الزعامة الوفدية ، وضمن بيانه أيضا انتقادات شديدة لسياسة النحاس وتقديس زعامته ، هذه السياسة التى صحبها « عصى ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رؤوس من لم يؤمن من الوفديين » .

كما ذكر فيه سلامة موقفه من المعارضة فى تنفيذ مشروع كهربة خزان أسوان بدون مناقصة ، وهى مخالفة مالية تدخلت فيها المحسوبية ودعا الحكومة الوفدية إلى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم وطالب بحل جميع فرق القمصان الملونة كلها(٢٣) .

فكان جواب الوفد على هذا البيان أن قرر فى ١٣ سبتمبر اعتبار النقراشى منفصلا عن الوفد ، ولم يمض وقت طويل حتى لحق به أحمد ماهر ، وأصدر بيانا كذلك فى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٧ أدان فيه الوزارة الوفدية وقال أنها « أفسدت الأمن والتعليم والعمال وخنقت الحريات ، ولم تضرب مثلا صالحا للحكم »(٢٤) .

وهذه بلا شك شهادة من عمل داخل الحزب ، خاصة وأنهما رجلان مشهود لهما ، فلقد كان شعار النحاس عند تأليفه الوزارة الثالثة « أن لا حزبية اليوم » وكان المفروض أن يسير حكمه على قاعدة المساواة بين المواطنين ، ولكن لوحظ بعد معاهدة ١٩٣٦ أن أصبح يميز بين المنتمين لحزبه دون سواهم فى مزايا الحكم ، وظهرت المحسوبية بشكل واضح ، فظهر أثرها فى التعيين فى الوظائف وفى الترقيات ، وفى فصل كثير من العمد والمشايخ فى القرى تلبية لرغبة انصار الحزب وبخاصة الشيوخ والنواب بحجة أنهم خصوم الوفد .

ويواصل الرافعى حديثه بأن المحسوبية استفحلت ، وكذلك الحزبية العائلية فى كل النواحى ، حتى فى الإنعام بالرتب والنياشين ، فقد اختصت الحكومة بها انصارها والمتصلين بها بأشخاص وزرائها ، وشملت الكثيرين الذين لم يكن لهم أثر وطنى أو خدمة للبلاد ، بينما حرم منها من كانوا يستحقونها ، ولكنهم من الاحزاب الأخرى أو المستقلين .

ويبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق المستند إلى الأغلبية البرلمانية والتى سميت من المعارضة بالدكتاتورية البرلمانية لأنه اطمأن إلى تأييد الانجليز له بعد المعاهدة(٢٥) ولربما يقال بالمبالغة فى حديث الرافعى لأنه من الحزب الوطنى الكاره للوفد وللمعاهدة ، ولم يوقع عليها ، إلا أن رد مكرم عبيد – قبل أن ينقلب

ضده – المطول فى مجلس النواب[٢٦] فيه اعتراف بالواقع ، وإن كان – كمحام – استطاع أن يغلفه بشيء من الالتواء وفنون التغطية فى مجال الدفاع .

فعندما وجه الوفد بعاصفة من المعارضة ضد هذه الاستثناءات ، جعل مكرم يستند إلى أن تعيين الموظفين وترقيتهم إنما هو من اختصاص السلطة التنفيذية ، وإن كل هذا مادام يدور فى فلك القانون فلا جناح على الحكومة ولا استثناء فيها بالمعنى المعروف بل كثيرا ما يحتم القانون الرجوع إلى مجلس الوزراء فى التعيينات وغيرها زيادة فى الضمان .

واستند إلى ما دار فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٥ أبريل ١٩٢٤ ، عندما أستعلم أحد الأعضاء عن تعيين وكيل لمحافظة القاهرة ، فكان الجواب استنادا إلى المادة ٤٤ من الدستور من أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه ، وأن المادة ٤٨ تنص على أن « الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه » ويستنتج من ذلك أن حق التعيين للموظفين هو للحكومة وحدها ، وهى ليست ملزمة بأن تبين أسباب اختيارها لأى كان مادامت لا تخالف نصا قانونيا ، وانتهى إلى أن المعارضة فى غير محلها .

وهو فى هذا لف ودار حول حقيقة استطاع أن يخفيها ، وهى أن القانون لا يبيح فصل موظف أو حرمانه من حق لسبب يعطى غيره الحق فى الترقية ، كما أنه بالقانون يمكن أن يحرم ذو الحق مادامت النية سيئة .

ثم يعود فى نفس الجلسة ليعترف ضمنا – لأن الأدلة كانت دامغة – فيقول أن الحالات التى تقدمت بها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء منذ عام ١٩٣٦ وصدرت بها قرارات تعيين أو ترقية أو علاوة أو تسوية للموظفين بلغ ٢٣٧ حالة ، وأن الاستثناءات منها ٤٨ حالة فقط .

ثم بدأ يفضح وزارات سابقة التمست طريق الاستثناءات ، ففى عهد صدقى بلغ عدد الحالات التى تقدمت بها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وصدرت بها قرارات استثنائية ٦٧٧ حالة ... وقد خرج بذلك على كل مألوف ، بل وعلى القانون نفسه ، فاستصدر قرارا من مجلس الوزراء بتخويله هو وحده – باعتباره وزير الداخلية – الحق فى منح علاوات وترقيات استثنائية لموظفى الداخلية تمهيدا للحصول على $\frac{٧}{٨}$ ٦٧٪ فى الانتخابات ، ومكافأة لكل من بذل الهمة فى هذه المهمة .

وقد بلغ عدد الموظفين الذين نالوا ترقيات وعلاوات استثنائية بأمر صدقى باشا وحده دون الرجوع إلى اللجنة المالية ومجلس الوزراء ٥٩٨ موظفا ، وقصارى القول أن هناك ١٢٧٥ حالة استثناء فى عهده .

وفى عهد وزارة محمد محمود باشا بلغ عدد الاستثناءات ٢١٠ حالات خلال ٥ أشهر ، وساق مثالا هو أن مأموراً للضبط كان قد استقال عام ١٩٢٠ وكان مرتبه ٢٠ جنيها شهريا ، ورأت وزارة محمد محمود أعادته للخدمة ، فقرر مجلس الوزراء تعيينه فى الدرجة الثالثة بمرتب شهرى قدره ٧٥ جنيها .

وفى وزارة عدلى الثانية حدثت ٦١ حالة فى ثلاثة أشهر ، ثم قدم جدولا للاستثناءات فى الوزارات المختلفة بالقياس إلى المدة التى قضتها فى الحكم :

الوزارة	عدد القرارات	مدة الحكم بالشهر	النسبة الشهرية
صدقى باشا	١٢٧٥	٣٩	٣٢
على ماهر	١٠١	٣,٥	٣٠
عدلى باشا	٦١	٣	٢٠
نسيم باشا	٢٢٩	١٤ ١/٣	١٦
محمد محمود باشا	٢١٠	١٥	١٤
عبد الفتاح يحيى باشا	١٨٥	١٣	١٤
النحاس (الحالية)	٢٣٧	١٨ إلى يومها	١٢

ولقد ثار صدقى باشا على هذا الاتهام ورد بقوله « لم تكن هناك علاوات أو ترقيات ، ولكن كان يحدث أن يعرض أمر موظف يستحق علاوة فى الأحوال العادية ، ولكن قرار وقف العلاوات كان يمنعه وهو حق ، فيعرض أمره على مجلس الوزراء فيقرها له » .

ولكن مكرم عبيد فند أقواله ، وانتهى بتقديم المذكرة الرسمية لوزارة المالية بناء على طلب وزير الداخلية لترقية رجال الادارة عام ١٩٣٣ ونصها :

« قد توالت المنح على رجال الادارة بصنوفها المختلفة ، ولا تزال نذكر قرار مجلس الوزراء الصادر فى عام ١٩٣١ الذى أباح لوزارة الداخلية منح علاوات استثنائية للموظفين الذين اشتغلوا فى الانتخابات مما كان من نتائجه أن عددا كبيرا من موظفى الادارة ، ومن موظفى وزارة الداخلية منح علاوتين وأكثر من علاوتين ، إذا ماراعينا أن بعضهم كان قد رقى قبل ذلك بقليل فى حين أن العلاوات والترقيات لبث أبوابها مغلقة فى وجه سائر الموظفين قد لا تعلمه وزارة الداخلية »[٢٧]

والغريب أن نرى مكرم عبيد الذى يدافع باستماتة عن الوفد ويدفع غيره بهذا الاتهام الذى يدخل فى نطاق الطعن فى نزاهة هذه الأحزاب من هذا الجانب سنراه بعد سنوات يدفع بالوفد وبالنحاس إلى قفص الاتهام أمام عريضة كبيرة ومطولة هى « الكتاب الأسود فى العهد الأسود » والذى سنعرضه فى حينه .

ولكن فى حدود هذه الفترة فإن موقف مكرم عبيد يستحق النظر ، ذلك أن وزارات ذلك العهد كانت تتصف كلها بهذه التجاوزات وهو اضطهاد خصومها من الموظفين بعضهم أو إهمالهم عند الترقية ، وتعويض أنصارها من الموظفين بترقيتهم ترقيات استثنائية .

وفى هذا العرض اعتراف ضمنى من الوفد بهذه التجاوزات ، وأن عرض السوءات بجانب سوءات الآخرين ليس تبريرا ، خاصة وأن الوزارة الوفدية عادت مصرة على استعمال هذا الأسلوب من الاستثناءات والتعيينات والترقيات والعلاوات ، والفصل لمعارضيها فى تشكيلها عام ١٩٥٠ بعد هذه المعارك ومعركة الكتاب الأسود . بل مضت فى المحسوبية ، وأعادت أنصارها للعمل ، وصرفت متجمد حقوقهم وفروق مرتباتهم كما

لو كانوا مستمرين فى أعمالهم ، وبلغت المحسوبية والضغط على الموظفين مبلغا وصل إلى أن طلبت الوزارة من عبد الرزاق السهنورى رئيس مجلس الدولة عام ١٩٥٠ أن يستقيل من منصبه بحجة أنه قبل ولايته هذا المنصب كان وزيرا حزبيا ، بينما كان السبب الحقيقى أن الوزارة كانت تريد أن تعين أحد أشياعها لتدخل الوفدية إلى هذا الحصن القضائي ، ولم يوقفها عن عزمها هذا سوى تضامن مستشارى المجلس مع رئيسه ، واستنكار الرأى العام لموقفها منه وأصدر قرارا من الجمعية العمومية لمستشارى مجلس الدولة بهذا المعنى .

كما أقصى النائب العام محمد محمود عزمى عن منصبه جزاء له لمسلكه فى تحقيقات قضية الأسلحة الفاسدة ، عندما تناول التحقيق بعض موظفى القصر(٢٨) .

ولهذا نتبين صحة المقولة ؛ من حزب الوفد في المعارضة أقوى منه فى السلطة أى أنه وهو بعيد عن كراسى الحكم ومغريات السلطة أكثر فاعلية للقضية الوطنية ، ويسوق الدكتور يونان لبيب مظاهر الضعف التى ألمت بالوفد من داخله خلال فترات توليه السلطة دليلا على صحة هذه المقولة(٢٩) .

فكان أخطر هذه المظاهر اتهام خصوم الوفد له بأنه يمارس فى البرلمانات التى يفوز بأغلبيتها ما أسموه « دكتاتورية الأغلبية » فقد زادت هذه الأغلبية على ٩٠٪ فى أول انتخابات جرت فى ظل الدستور ، والتى أعلنت نتيجتها فى ١٢ يناير ١٩٢٤ ، ولم تقل عن ٧٢٪ فى آخر انتخابات العهد والتى أجريت فى يناير ١٩٥٠ ، ورغم انخفاض نسبة الفوز فقد ظل الوفد كاسحا .

وقد أغرى الفوز الكاسح الوفد بالقيام بتصرفات أقل ما توصف به أنها غير ديمقراطية مثل مصادرة حرية النواب المعارضين فى إبداء الرأى داخل المجلس حتى وصل الأمر إلى ضرب أحدهم وهو فريد زغلوك ، وذلك فى جلسة ١٤ ابريل عام ١٩٤٣ ، كذلك السعى إلى التخلص من آخرين بإبطال عضويتهم فى المجلس كإسقاط عضوية محمد محمود فى برلمان عام ١٩٢٤ ، وإسقاط عضوية مكرم عبيد فى مايو ١٩٤٣ بعد خلافه مع النحاس ، وقد ورد فى قرار إسقاط عضويته « يعتبر المجلس أن مكرم عبيد باشا أسوأ مثل للنائب منذ أن قامت فى البلاد الحياة النيابية عام ١٩٢٤ » والمثالان يعتبران من أكثر الأمثلة تجسيدا لسوء استخدام قوة الأغلبية البرلمانية .

ويزيد الرافعى على هذا استغلال الوفد لاستعمال الأحكام العرفية فى النيل ممن خالفوه ، فاعتقل على ماهر فى مجلس الشيوخ عام ١٩٤٢ ، واعتقل مكرم عبيد وبعض أنصاره عام ١٩٤٤ ، كما منع الصحف من نشر آراء المعارضين ومقالاتهم ، واعتقل بعض الضباط وبعض المدنيين لمجرد الاشتباه فى ولائهم للوفد(٣٠) .

وكانت « قضية الاستثناءات » من أخطر القضايا التى أسهمت فى سوء سمعة الوفد ، وكان للوفديين منطقهم فى هذا الشأن وهو أن أنصارهم يتعرضون لاضطهادات شديدة خلال فترات حكم وزارة الأقلية أو وزارات الأحزاب الملكية ، وأنه من الطبيعى تعويض هؤلاء فى فترات الحكم الوفدى .

ورغم مافى هذا المنطق من قبول إلا أن استخدام الاستثناءات على نطاق واسع كان من أسباب تفجير الخلاف داخل الوزارة الوفدية نفسها فيما جرى فى وزارة النحاس الخامسة (فبراير – مايو ١٩٤٢) وهو الخلاف الذى أدى إلى إصدار مكرم عبيد (الكتاب الأسود فى العهد الأسود) .

وبداية الخلاف طلب النحاس معاملة استثنائية لثلاثة من الموظفين العاملين معه فى وزارة الداخلية (ابراهيم فرج مسيحة ، توفيق مرسى القاضى ومحمد خيرى عثمان) وكان الأخيران يمتان له بصلة القربى ، ودفع وزير المالية – مكرم عبيد – المذكرة فى مجراها الطبيعى إلى اللجنة المالية بمجلس الوزراء التى رفضتها شأن كل استثناء آنذاك ، ولكن النحاس أصر على الاستثناء فى جلسة مجلس الوزراء فى ٢١ مايو ١٩٤٢ ، رغم أن اللجنة كانت قد أسست رأيها على أربعة أسباب :

١ – نسبة المحسوبية والمجاملة إلى النحاس شخصيا وبخاصة بالنسبة للشخصين اللذين تربطهما به صلة .

٢ – إثارة نفوس الموظفين المعبئين ضد الوفد فى الوظائف الرئيسية ، وهم المحظوظون دائما ، الذين نالوا من الاستثناءات الشىء الكثير ، فيشعر هؤلاء الموظفون بأنهم فى جانب « وأن موظفينا فى جانب آخر ، وليس هذا من المصلحة فى شىء » .

٣ – إثارة نفوس البعض « من موظفينا المختارين أنفسهم » .

٤ – إثارة نفوس الوفديين على وجه العموم بإظهارها فى مظهر من يختص بالمعاملة الاستثنائية بعضهم دون البعض الآخر .

واعتبر النحاس أن فى رأى اللجنة هذا « تعجيزا عن العمل ومساهمة فى الإفساد بدلا من أن نتمكن من تحقيق مانعمل له من الاصلاح » !!

وبدأت المعركة فى سفور عندما نشرت هذه المذكرة مبتسرة أحيانا بأمر النحاس وكاملة أحيانا أخرى بأمر مكرم ، ولما لم يكن هذا مجاله الآن ، بقدر إظهار أخطاء الوفد مثل أخطاء غيره من الأحزاب فى اطار نزاهة الحكم(٣١) .

فيروى مكرم عبيد أن أهل النحاس باشا وأنسباءه رأوا فى مستهل عهد الوزارة « أن يفتحوها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس فى الضراء فكيف فى السراء » وذلك عن طريق طلب « الأذون بتصدير كميات هائلة من الزيت والجلود يكسبون من وراء تصديرها أكثر من نصف مليون جنيه ، ولكنه رفض الترخيص لهم بالتصدير ، رغم أن النحاس نفسه أيد هذا المطلب وألح فيه » ، واسترسل مكرم فى قوله « إن جرثومة الداء سرت إلى رئيس الوزراء ، فكان شخصيا يتصل من وراء ظهرى بالمرؤوسين لى ، أو بالجهات الأخرى غير المختصة ملحاً فى إعطاء أنسبائه السكر والأرز وغيره من غير علمى ، كما حاول رفعته جهده أن يمنعنى من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد انسبائه وتقديمهم إلى المحاكمة العسكرية إلى غير ذلك من محاولات الشفاعات فمحسوبيات فتعهدات

فتصرفات ترمى كلها إلى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين ، وتجعل أسلوب الحكم العوبة ومفسدة معاً » .

ثم قال مكرم « أنه بسبب موقفه هذا » بدأ النحاس باشا وأهله يقلبون ظهر المجن للصديق القديم الذى أراد للحكم ولهم الخير » .

وتمثلت مرحلة الانقلاب الأولى فى الصحافة التى كانت حينذاك تعنى بالكتابة عنه ونشر الشيء الكثير من الاجراءات التى اتخذها أو سيتخذها إزاء المهربين أو المختزنين ، أو لتوفير مئونه الشعب ولباسه « فصدرت الأوامر للصحفيين بألا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الإشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده وألا تبرز أحاديثه »(٣٢) .

وفي هذا إسكات لصوت الحق وبعد عن نزاهة الحكم ، فكان أن أصدر مكرم عبيد الكتاب الأسود فى العهد الأسود ، ويتكون من بابين .

الباب الأول :

١ – استغلال النفوذ للحصول على الثراء عن طريق الشراء والبيع والتأجير والتنظر على الأوقاف ، ويتناول اتهامات للنحاس وسمعته وسمعة قرينته وأهله وانسبائه .
٢ – التستر على التهم المنسوبة لبعض الأنسباء .
٣ – رخص التصدير وصفقات التموين وأظهر محاولات تصدير زيوت وجلود وسكر وأرز وسردين .. لمصلحة بعض الأصهار والمتعهدين والأنسباء .
٤ – امتياز التموين وفساد الادارة فى شئونه .
٥ – الانتفاع الشخصى من أملاك الدولة ضد المصلحة العامة وأحكام القانون ويبحث فى تلطيخ سمعة رئيس الوزراء وأنسبائه ووزراء المواصلات والدفاع والأشغال والعدل .
٦ – تفشى الوساطات وتفشى الرشوة معها فى الصفقات التجارية والوظائف الحكومية وغيرها وإلغاء الأحكام العسكرية ، وتعيين العمد وفصلهم ، وقبول الطلبة فى المدارس .
٧ – فضائح المحسوبيات والاستثناءات ، ويتناول الاستثناءات على أساس أن الاحتساب فيها يرجع إلى القرابة أو الانتساب إلى رئيس الحكومة ووزرائها ، والمحسوبية عليها .

فضلا عن الاستغلال كإرسال زهور وورود يوميا إلى منزل وزير الزراعة ورئيس الوزراء على عربات وموتوسيكلات حكومية ... الخ .

الباب الثانى :

وتناول القسم السياسى ، الاعتداء المنقطع النظير على حريات الدستور وديمقراطية الحكم .

وكان إحساس الوفد بأن هذا الكتاب هو إحدى الحلقات فى سلسلة المؤامرات التى كان يدبرها القصر ضد الوفد عدوه التقليدى كلما أراد التخلص منه وهو فى الحكم ، كما أن الصحف الوفدية اعتبرته خيانة وطنية ، فقامت المظاهرات كرد فعل على هذا التأكيد غايتين :

أولاهما : التأكيد على أن الاتهامات التى جاءت فيه أو انسلاخ مكرم « المجاهد الكبير » عن الوفد لم يؤثرا فى شعبية الحزب .

ثانيتهما : أنها كانت بالتأكيد للجانب البريطانى أن الوفد مازال صاحب الشعبية الأولى فى مصر وأن خروجه من الحكم وانضمامه للمعارضة قد يسبب متاعب كثيرة للمجهود الحربى البريطانى وهو ماتحرص على سلامته بريطانيا(٣٣) .

وقد انهالت الاستجوابات على الوفد فى مجلس النواب حول ما جاء فى هذا الكتاب ، كل وزير فيما يخصه اعتبارا من جلسة ١٩ أبريل ١٩٤٣ .

وعلى سبيل المثال حول نقل مدرسة التدبير بجاردن سيتى من هناك ليسكن مكانها رئيس الوزراء ، أو عن الاستثناءات بجامعة فاروق ، وسوء توزيع المجانية فى المدارس .

وبالنسبة لوزير المالية : الأطيان التى اشتراها يس سراج الدين من مصلحة الأملاك ، والأسمدة التى صرفت لوزير الزراعة .

وزير التجارة : اعتزامه شراء عزبة قريبة من القاهرة ، واشتغال أحد أقربائه بتجارة الكُسب .

وزير التموين : عن كميات الكاوتشوك التى صرفت لوزير الزراعة .

وزير الزراعة : الأوامر الادارية بنقل زهور إلى منزلى وزير الزراعة ورئيس الوزراء وغير ذلك من الاتهامات كشراء سيارة باكار بثلاثة آلاف جنيه ، واقامة رئيس الوزراء شهراً فى ميناهاوس على حساب الدولة ، وظلت الاستجوابات تتوالى طوال ذلك الشهر(٣٤) .

ففى جلسة ١٤ إبريل اعتدى النائب محمود الوكيل بالضرب على النائب فريد زغلول – كما اسلفنا – واكتفى رئيس الجلسة بطرد العضوين دون توجيه أى لوم للمعتدى لأنه قريب النحاس ، وقد حاول فكرى أباظة نائب الحزب الوطنى ، الذى شارك حزبه مع سائر الأحزاب فى الوقوف ضد تصرفات الحكومة المضادة لنزاهة الحكم وقال : « إنه لم يحدث فى تاريخ الحياة النيابية أن تجرأ نائب بالاعتداء على زميل له بالمجلس ، ولعل الذى شجع حضرة النائب المحترم محمود الوكيل هو ماظنه تأييدا من الأغلبية ، وأن هذا جرم شنيع فى حق المجلس ولا يصح أن تقروه » .

وانتهى الأمر باصدار رئيس الوزراء أحمد ماهر بجلسة ٢٨ أكتوبر ١٩٤٤ الأمر بتشكيل لجنة لفحص وتحقيق ماورد فى الكتاب الأسود وغيره من الوقائع والتصرفات التى وقعت فى عهد الوزارة السابقة وتمس نزاهة الحكم .

وشكلت اللجنة من وزير المالية (رئيسا) ومعه وزير التموين والنائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ، والاستاذ طه السيد نصر المستشار الملكى المساعد بأقسام قضايا الحكومة (أعضاء) وانتدب محمود حسنين مخلوف المحامى بأقسام قضايا الحكومة سكرتيرا خاصاً لهذه اللجنة(٣٥) .

وبعد انتهاء اللجنة من أعمالها قرر مجلس الوزراء برئاسة النقراشى بجلسة ١٢ يونية ١٩٤٥ احالة تقريرها إلى مجلس النواب طبقا لنص المادة ٦٦ من الدستور ، ومن هذا التقرير نعرض الاتى :

طابع العهد : أن فضائح العهد الماضى لفرط جرأة أصحابها واستهتارهم بكل مسئولية لم تكن مقصورة على الحاكمين ومن اليهم من المحسوبين عليهم من الأقرباء والأنسباء ، بل تعدتهم إلى محيط أوسع شمل الكثيرين من أعضاء الهيئات النيابية والموظفين والأهلين ، وقد ساهموا جميعا فى هذه العمليات كل بسهمه إما كشريك أو كعميل أو كوسيط .

وكانت النتيجة المحتومة لذلك النشاط المشئوم أن العهد نفسه طبع بطابع الاستغلال المعيب لتلك الفرص العابرة والنادرة التى أتاحتها الحرب ، أو ساعدت الأحوال الاستثنائية على اقتناصها ، فاقتنصها القناصون توفيرا للثراء من غير أبوابه ، وللجاه من غير أسبابه ، ومن ثم راجت فى ذلك العهد الاستثنائى الاستثناءات على اختلاف أنواعها ، فتطرقت بادىء ذى بدء إلى مناصب الموظفين على نحو شاذ من المحسوبية المستهترة كالتى قطع فيها قانون الاستثناءات بإلغائها ، ثم امتدت عقلية الاستثناء ووليدتها شهوة الاستغلال إلى بعض الوزراء والشيوخ والنواب وأصحاب الحظوة ممن يمتون إليهم بنسب أو بسبب على صور بغيضة من الاتجار بالحكم وبالمصلحة العامة فى سبيل ثرائهم الخاص ، وأخيرا بلغت الحالة أقصاها خارج الحكم بين أفراد الشعب حتى ألف الناس الاتجار بالغذاء والكساء فى السوق السوداء ، مطمئنين إلى أنهم بمخبأة من العقاب ، مادام السبيل إلى المال ميسرا ، ومادام فى مقدورهم أن يجزلوا منه العطاء أو الجزاء لأصحاب النفوذ ، على اختلاف أنواعهم وأطماعهم ، الذين ضربوا للناس أسوأ الأمثلة على الاتجار بسلطان الوظيفة ونزاهة الحكم » .

مجمل النتائج

... وفقت اللجنة إلى تحقيق وإثبات وقائع عديدة ذات مساس خطير بنزاهة أولئك الحاكمين ، ومن اليهم من المقربين « الذين شاء الله أن يفلت من أيديهم زمام تصرفاتهم فثبت عليهم وزرها من الناحية الأدبية ، كما شاء أن يعمى بصائرهم فى البعض القليل منها فيقعوا غير مبصرين فى مسئوليات جنائية بالرغم من كل ماتذرعوا به من تحايل على نصوص القانون وتحوط ضد أحكامه ...

التكييف القانونى :

لقد ثبت للجنة بعد استبعاد كل الوقائع التى يحوطها أى شك فى تكييفها الجنائى أو الموضوعى أن هناك تهمتين جنائيتين خطيرتين لا نزاع فى ثبوتهما قانونا ، إحداهما

تهمة رشوة ثبتت ضد رفعة النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية سابقا وصاحبة العصمة السيدة حرمه ، الأخرى تهمة اختلاس أموال أميرية ضد سعادة أحمد حمدى سيف النصر بك وزير الدفاع الوطنى السابق معاقب عليها بعقوبات جنائية .

وقد وجدت اللجنة أمثلة مختلفة على الاختلاس واستغلال النفوذ بالاستيلاء على أموال أميرية بغير حق ارتكب بعضها النحاس والبعض الاخر عثمان محرم وعبد الفتاح الطويل وغيرهم .

ويقول جلال الحمامصى « لقد كنت اعتقد أن أمر لجنة التحقيق كان جديا وأنه لم يكن تمثيلية ، ولكن الواقع أن اللجنة ما كادت تبدأ اجتماعاتها وأخذت تنظر أمامها من اتهامات حتى أخذت تطيل البحث ، وأخذ عدد الجلسات يتناقص ولم تلبث أن توقفت عن الاجتماع ووضع التقرير على الرف » كما عزى فقدان الكتاب لهدفه هو توسعه فى سرد الفضائح(٣٦) .

ورغم هذا فقد ثبتت صحة عدد غير قليل منها كما هو ثابت فى تقرير اللجنة ، وإن كان الوفد قد تظاهر بأنه اجتاز المحنة ، الا أن مكرم عبيد لم يتركه ، وإنما جعل يكشف أخطاء جديدة تمس نزاهته فيما بعد .

فمثلا فى شخص أمين عثمان نشرت الكتلة أنه أسس « الشركة المصرية للتجارة » واشترك هو بنصيب الأسد فيها بعد أن أخفى ذلك فى أول الأمر حتى تسنى له استصدار قرار انشائها من مجلس الوزراء ، ولم يكن اشتراك المصريين فيها بنصيب كبير ، وأنه استغل نفوذه الشخصى كوزير للمالية فى نفس الوزارة فى منح رخص للتصدير والاستيراد ، وصرح لهذه الشركة برخصة لهذا النوع من التجارة(٣٧) .

كما انه سافر بعدها إلى فلسطين لتنظيم عملية الاستيراد والتصدير هناك ، وكان فى صحبته شريكه المستر شارل كاسترد الانجليزى ، بعد أن أصدر له قرارا بتعيينه عضوا فى اللجنة الوزارية الخاصة بالتصدير والاستيراد ، وأوصى بإعفائه ومن معه من التفتيش الجمركى(٣٨) .

كما كان قد ساعده على احتكار تجارة الكاوتش المستولى عليه من الجمارك والتى أصدرت قرارا بمصادرته لمخالفته التعليمات وعدم سداده الرسوم الجمركية ، ثم رفع سعره محدثا سوقا سوداء .

وبعد ذلك تحايل أمين عثمان على منحه الجنسية المصرية عندما علت الأصوات عليه رغم اعتراض وزارة الخارجية المصرية وإدارات الجوازات على ذلك .

كما تناولت الكتلة كذلك مواقف المحسوبية بالنسبة لأمين عثمان ، مستغلا نفوذه أبان رئاسته لديوان المحاسبة ، فعين ورقى ومنح علاوات استثنائية سريعة حتى أنه منح أحدهم ست علاوات ، كما لجأ إلى نقل اتباعه من الوزارات الأخرى إلى ديوان المحاسبة فأحدث خللا فى الهيكل الوظيفى له ، حتى أسماه مكرم « ديوان المحسوبية » بدلا من ديوان المحاسبة(٣٩) .

كما اصدر خطابات توصية خاصة بعملية تعلية خزان أسوان كان يحملها أحمد عبود كانت ذات أثر في الاتفاقات التي عقدها عبود مع الشركات التي تجرى الأمور في صالحها دون إجراء مناقصة كما هو متبع(٤٠) .

وتابعتهم الكتلة كذلك في أحاديثها واظهار وقائع أخرى ، فهذا أحمد قاسم جودة يكتب تحت عنوان (لماذا حاربنا النحاس)(٤١)

« حاربنا في النحاس وبطانته أنهم كانوا يقومون بتزوير الانتخابات وتزييف نتائجها ، فلما جرت على أيديهم الانتخابات لم يتورعوا عن ارتكاب أشد صنوف التزوير والضغط على نحو ماحدث في جرجا والجمالية وغيرها من الدوائر التي كان للمرشحين فيها عند النحاس وجماعته مكان ملحوظ .. وكانوا ينادون خارج الحكم بالنزاهة المطلقة والتضحية بالمصالح الشخصية ومحاربة المحسوبية فإذا هم في الحكم طلاب مغانم وإذا هم ينقضون على أموال الدولة ومنافع الدولة » .

وجعل مكرم يكشف عن مخالفات وأمور تمس نزاهة الحكم الوفدى . وان كان منها ما هو تافه ، كصرف تراخيص مجانية في السكك الحديدية بأمر النحاس(٤٢) . ومطالبة السكك الحديدية حرم النحاس بمصاريف رحلتها إلى فلسطين دون أن تدفع ثمنها(٤٣) .

وتحت عنوان « وقائع خطيرة يعاقب عليها القانون(٤٤) قال :

١ - النحاس باشا وحرمه يقبلان رشوة للثراء عن طريق الترخيص بالخمر والميسر في منزلهما وفي ناد آخر للقمار .

٢ - اشتراكهما في تزوير ورقة رسمية بالادلاء ببيانات كاذبة .

٣ - حرم النحاس باشا تقبض عشرين الف جنيه من حصيلة القمار بنادى الأهرام .

واتضح أن منها ما هو مكرر سبق أن ورد في الكتاب الأسود ، بالاضافة إلى عامل الكراهية بين الرجلين ، إلا أنه في النهاية . هناك أخطاء ولكنها لم تكن بهذه الضخامة وهى أيضا غبار **حول نزاهة حكم الوفد** .

ويثير العقاد هذا الغبار حول الوفديين في مقاله « بالاستغلال أو بالدستور أو بالنزاهة »(٤٥) .. كم كانت ثروات النحاسيين البارزين قبل عشرين سنة بل قبل عشر سنين ، وكم ثرواتهم الآن من الأرض والعقار والمال ؟!

ولهم أن يسألوا بل لهم أن يجيبوا بغير سؤال كم كانت ثروات القائمين بالحكم اليوم منذ عملوا في السياسة المصرية وكم يملكون الآن ؟!

وتدلى صحيفة الدستور بدلوها في كشف المطاعن على نزاهة الحكم الوفدى ، وهو وإن كانت صحيفة أعداء الوفد إلا أنها تناولت موضوعات كانت موجودة فعلا وقضايا كانت في دهاليز القضاء ، وهى وان حكم في معظمها بالبراءة الا أنها علامات مسخ لوجه حزب كان له بريق خاص لدى السواد الأعظم من الشعب .

فتناولت السياسة وقائع ومحاكمات لرجال الوفد وأسرة النحاس ، مثل قضية الاتجار فى الزيت الخاص بتموين الشعب وتخسر منها الحكومة ١٠٠,٠٠٠ جنيه وقام بهذه الصفقة أحمد الوكيل(٤٦) ، ويكفى الوفد خسارة أن يكون معظم المتهمين فى هذه الأمور المخلة بنزاهة الحكم من أسرة النحاس أو أقارب زوجته ...

وكانت قد سبق أن نشرت إحالة أحمد الوكيل هذا وشريكه صبحى الشوربجى إلى المحكمة العسكرية فى قضية تهريب غزل القطن والاتجار فيه فى السوق السوداء - وهى ما تناوله مكرم فى كتابه الأسود(٤٧) .

ثم تنشر قضايا التعدى على الحريات العامة واستغلال النفوذ(٤٧) ، وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٤٤ تعلن « الدستور » أن الوزارات المختلفة تنتهى من بحث المخالفات الخاصة بالطعن على نزاهة الحكم النحاسى قبل نهاية هذا الشهر .

وبعد هذا العرض عن المحسوبية نسوق موقف لحكومة أحمد ماهر (١٥ يناير ٢٤ فبراير ١٩٤٥) فى محاولة منها لرأب الصدع فى اطار الموظفين وحقوقهم ، فقد أصدرت قانونا بالغاء الاستثناءات فى ترقيات الموظفين وعلاواتهم ومعاشاتهم التى حدثت فى وزارة النحاس ، حيث بلغت هذه الحالات ثلاث آلاف حالة ، عدا الحالات التى لم تمر على اللجان المالية(٤٨) وهذا دليل على وجودها فعلا وكانت فرصة لأحمد ماهر الذى خرج على الوفد كما هو معروف أن يبرز هذه المطاعن ويقدم هو الحلول .

وقد رحبت جريدة « الدستور » بهذا القانون فقالت « تنفس الملايين الصعداء عندما طالعوا فى صباح أمس المرسوم بقانون الغاء ماتم فى عهد الوزارة النحاسية من استثناءات وكان لهم أن يقبلوا ذلك لا لأن هذا الالغاء حفظ لخزانة الدولة مالا كان مغتصبا منها بغير حق ، اللهم إلا القربى أو الحظوة ، بل لأن تلك الاستثناءات كانت افتئاتا صارخا على القوانين المرعية ، وطعنة أصابت معنوية الحكم المصرى فى الصميم ، واشاعت الفوضى فى الدواوين وعدم الاستقرار فى نفوس الموظفين(٤٩) .

والعجب أن الوفد لم يقبل هذا ، فعندما عاد إلى الحكم للمرة السابعة عام ١٩٥٠ أعاد سياسته التقليدية فى الاستثناءات والتعيينات والترقيات ، فأعادت الحكومة الاستثناءات التى صدرت عن الحكومة الوفدية ١٩٤٢ - ١٩٤٤ وألغاها أحمد ماهر بل ومنحت الموظفين الذين أعادت اليهم هذه الاستثناءات فروق المرتبات عن المدة التى انقضت من يوم الغائها فى عام ١٩٤٥ حتى اعادتها فى عام ١٩٥٠ ، وقد بلغت هذه الفروق أكثر من مائة ألف جنيه ، وصرف كل موظف مبالغ كبيرة بمثابة مكافأة غير مشروعة عن استثناءات غير مشروعة(٥٠)

وهذا بلا شك يحدث استهانة من جانب الشعب بالسلطة واحترام الإدارة ونزاهة الحكم ، فضلا عن الخلل الادارى والاجتماعى بين الناس وتحميل خزانة الدولة أموالا كثيرة فضلا عن انتشار الحقد بين الموظفين مما يعود على الخدمة التى تقدم للجمهور بالسوء .

وفى مراحل الوفد الأخيرة « صار عمل معظم الشيوخ الوفديين ونوابه بعد أن نبذوا

واجبهم الدستورى فى الرقابة على الحكومة هو الوساطة لانفسهم أو لمن يلتمسون عندهم النفع لعقد الصفقات المربية والتصرفات غير السليمة فى مختلف فروع الحكومة وغالبا ما تكون هذه الوساطات مقابل جعل من المال ، وصارت هذه الوسائل غير المشروعة مألوفة فى الكثير من المناطق الانتخابية ، حتى صارت منازل كثير من الشيوخ والنواب أو مكاتبهم مراكز للوساطة المأجورة .. وقد امتد استغلال النفوذ إلى محيط المعاملات التجارية الكبرى ، فحدث تلاعب فى سوق القطن .. وانغمس المحظوظون من الوفديين فى صفقات التموين والمقاولات والتوريدات والمشتريات والاستيراد والتصدير والتأجير والبيع والشراء »(٥١)

تلك كانت رؤية الحزب الوطنى ، كما سجل شيوعيو الثلاثينيات انتقادات عنيفة - ربما كان بعضها مبالغا فيه - ضد الوفد ، واتهموه بالتهاون مع الاستعمار والعداء الأصيل للجماهير « بأن سياسيى الوفد عندما يتحدثون عن الجماهير فإنما يفعلون ذلك لمجرد تحقيق أهدافهم وبشرط أساسى وحاسم هو الا تتمكن هذه الجماهير من ممارسة أى دور إيجابى للتأثير على أعمال الوفد » .

ووصفوه صراحة بأنه الحزب الذى يضلل الجماهير ، وأنه حزب الخيانة الوطنية بل أن مداولات مؤتمر الكومنترن السادس قد تضمنت رأيا يقول « أن الامبرياليين أنفسهم هم الذين يريدون للوفد أن يبقى كقوة معارضة وكلجام يكبحون به جماح العناصر الاقطاعية(٥٢)

إلا أننا لابد - للانصاف - أن نتذكر أن الشيوعيين كانوا محل مقاومة الوفد منذ أيام سعد زغلول وأن بينهما ثارا قديما .

أما الأخوان المسلمون فكان تعليقهم على المواقف السياسية أكثر ، لأنهم كانوا فى مواقف مهادنة أو تبادل منفعة مع الوفد تحت عين القصر ، إلا أن تصاعد الأحداث ، وما صاحبها من محاولات من جانب الوفد لتزعم المظاهرات ، وانضمامه للشيوعيين عام ١٩٤٥ ، ورفض الأخوان العمل تحت زعامة الوفد ، أعاد الصراع بينهما وكشف سوءات الوفد حتى حلت الجماعة فى عام ١٩٤٨(٥٣)

وعن موقف حزب مصر الفتاة حول هذا المحور من الطعن على نزاهة الحكم لدى الأحزاب : فقد كانت ضمن الكتل التى هادنت الوفد وقتا طويلا من وجودها كى تحافظ على استمرارها ، وعندما بدأت نقدها للوفد كان على أساس سياسى كلوم النحاس على ما آلت إليه البلاد على يد وزارة نسيم التى كان الوفديون يؤيدونها فى الوقت الذى اسماهم الوفد « حرامى القرش » تهكما على مشروع القرش الذى كان تحت اشرافهم .

وتارة أخرى لدى الصدام بين القمصان الملونة من كلا الطرفين ، اتهمهم فيها النحاس بالعمالة ، بينما كثر الهجوم والشجار وتحررت القضايا للشباب من الجانبين .

ثم تألب حزب مصر الفتاة واختلف معه حول العديد من الموضوعات حيث انتقده لتعيينه أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، وتعيين كبار الموظفين فى القصر ، والمطالبة بحل

فرق القمصان الملونة ، الأمر الذى وصل بأحد أعوان الحزب إلى اطلاق النار على النحاس شارعا فى قتله ، ومن هنا سعى الوفد إلى القضاء تماما على هذا الحزب .

أما بالنسبة للأحرار الدستوريين فقد هادنتها مصر الفتاة أيضا لضعفها ماديا أمامهم ، وحتى يقوى عودها ، بل كانت فى بعض الأحيان تلتصق بهم ضد الوفد عند توحد الهدف(٥٤)

هكذا كانت المحسوبية وفساد الأحزاب تنخران فى الحياة السياسية والاجتماعية فى مصر ، ثم كانت هناك مطاعن أخرى على نزاهة الأحزاب – وبخاصة التى تولت السلطة وآلت إليها مقاليد البلاد – وهى تكميم صحافتها التى كانت المتنفس الشرعى للرأى العام المصرى .

إن ضرب الصحافة ، وقصف أقلام محرريها كانت من الأساليب غير النزيهة التى لجأت إليها الأحزاب التى وصلت إلى السلطة ، تكميما لأفواه المعارضة ، وضربا للرأى الأخر ، كيما تحافظ على كراسيها فى الحكم ، ولو على حساب الحق الذى قد يكون فى فم المعارضين .

ولقد كان هذا السلاح مستعملا منذ بداية فترة بحثنا – منذ أيام سعد زغلول ووزارة الشعب ، فللعجب أن يكمم سعد زغلول صوت المعارضة اعتمادا على انه هو زعيم الأمة ، فنجده عندما غضب على الأحرار الدستوريين ، لم يقف الأمر عند الحديث ضدهم ، وانما ضرب صحافتهم جريدة « السياسة » ، فحرم على الوفديين – وكانوا الغالبية – قراءتها . ويقول الدكتور هيكل فى مذكراته « كانت قراءة » السياسة تعتبر إثما محرما على الوفديين ، وكان سعد زغلول يقول عنا أنه يقرأ السياسة بالنيابة عن جميع المصريين ، وأنه يجب ألا يقرأها أحد منهم ، ولذلك كانت السياسة محل تقدير الجميع مما كان يزيد سعدا مقتا وغضبا عليها »(٥٥)

ويبدو أنه كان يخصها بكراهية خاصة ، فعندما حددت الحكومة يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ موعدا لحفلة افتتاح الدورة البرلمانية الأولى وحلف الملك اليمين الدستورية ، دعيت إليها جميع الصحف المصرية والأجنبية وجميع المراسلين الأجانب ، بينما حرمت السياسة من حضورها ، فاحتجت السياسة على هذا الإهمال أو الحرمان لدى الصحفيين المصريين والأجانب الذين لهم صحف فى مصر ، فندبوا بعضهم لمناقشة سعد فى هذا الأمر « لكنه أبى بحجة إننا ظالموه بمعارضتنا العنيفة له ، وان من حقه ، وهو يمثل الأمة ، أن يدخل فى حظيرة ممثلى الأمة من يشاء وأن يحرم من يشاء » وأصر على موقفه ، فضلا عن أنه حرمها من دخول مندوبيها إلى البرلمان ، وقدم المسئولين عنها إلى المحاكمة بتهمة قلب نظام الحكم ، ولكن حكم بالبراءة(٥٦) .

ثم نجد الأحرار الدستوريين أنفسهم عندما تولوا الحكم فى وزارة محمد محمود ١٩٢٨ ولم تكن ممثلة للأغلبية ولا هى وليدة إرادتها ، أرادت أن تثبت أقدامها فى السلطة فلم تلتمس أساليب الاقناع ، وإنما لجأت إلى سياسة الاضطهاد والقسر مما جعل أنصارها

يسمون سياستها بسياسة اليد الحديدية ، ومن هذا منع الاجتماعات المعارضة لها ، والاعتداء على المعارضين بالضرب والحبس .

هذا فى جانب واضطهاد الصحافة فى جانب آخر ، فقد أعاد محمد محمود العمل بقانون المطبوعات القديم الذى أجاز تعطيل الصحف والغاءها إداريا ، وبهذه الوسيلة الغى رخص نحو مائة صحيفة ، وأنذر وعطل العديد من الصحف الأخرى من صحف المعارضة كجريدة البلاغ ومجلة روزاليوسف أربعة أشهر ، وجريدة وادى النيل تعطيلا نهائيا ، وانذرت جريدة الأهرام وجريدة لا باترى وجريدة كوكب الشرق ، ثم عطلت هذه الجريدة نهائيا ، وكذلك جريدة الوطن والأفكار وروزاليوسف[٥٨]

فكانت مذبحة للمعارضة ، وقتلا لأهم أساليب التعبير الديمقراطى ، وإن كانت هذه حلقة فقد اكمل اسماعيل صدقى الحلقة الأخرى ، ففى عهده عطلت الصحف الحزبية : كوكب الشرق والبلاغ واليوم تعطيلا نهائيا بقرار من مجلس الوزراء مع تخويله تعطيل كل صحيفة أخرى تستتر تحت اسمها أية من هذه الصحف ، وكلها من صحف الوفد .

وبعد ائتلاف حزب الأحرار الدستوريين مع الوفد ، عطلت الوزارة جريدة « السياسة » كما عطلت كذلك جريدتى : المؤيد الجديد وصدى الشرق وجريدة الأحرار الدستوريين وغيرها .

واستمرأ صدقى هذا الأسلوب من القمع الذهنى وقتل الرأى الآخر ، فسنت وزارته فى ١٤ فبراير ١٩٣١ القانون رقم ٢٨ ، أضافت فيه أحكاما جديدة إلى قانون العقوبات بشأن جرائم الصحف ، صادر فيه على ما بقى للصحف الأخرى أن تنشره ، وبذلك أغلق الباب دون أن ينبس الشعب بكلمة أو يدلى برأى أرضاء لشهواته والقوى التى من خلفه وتثبيتا لحكمه الجائر .

ولما كانت هناك محاولات من الصحف لتفلت من هذا الحصار المبين سن القانون رقم ٩٧ لعام ١٩٣١ بتعديل قانون العقوبات فيما يخص جرائم النشر التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر ، واستحدث عقابا على بعض أفعال لم يكن يتناولها القانون بالعقاب .

ثم وضع قانونا جديدا للمطبوعات فى نفس العام تضمن من العقبات فى سبيل انشاء الصحف واستمرارها مما أثقل كاهل من يقوم بانشاء صحيفة .

وأخيرا أصدر قانونا فى عام ١٩٣٢ شدد أكثر فى عقوبات الصحافة والنشر لدرجة أن « وضع عقوبة جديدة على من يستعمل عبارات أو ينشر أخبارا كاذبة من شأنها أن تعرض نظام الحكم للكراهية أو الأزدراء ، أو أن يشكك فى صحته أو سلطاته »[٥٩] .

وهكذا أتى تماما على كل جهد صحفى من شأنه أن يرفع صوت المحكومين أمام السلطة ، ويظهر أن فساد الحكومات وعدم نزاهتها قد قضى على إحساسها تجاه الشعب فتعننت فى كيفية كم فمه حتى وصل إلى معاقبة من يكره الحكم أو يزدرى به ، وهذا قمة

الإحساس بالذنب ، والامعان فى السير فيه وضرب الحق بكافة الأشكال والأساليب ، فلو كان الحكم نزيها لما كان فى هذا شىء ، ولكن السلطة حمت فسادها بفساد أكثر ..

وإذا كانت المحسوبية والقهر الإدارى وفساد الحكم من المطاعن على نزاهة الأحزاب التى عرضنا لها ، فهناك صورة أخرى لا تقل خطورة عن هذه ، وهى العبث بالانتخابات فى سبيل وصول هذه الأحزاب للسلطة ، وماصحبها من أمور غير مشروعة فى سبيل ذلك ..

فالانتخابات سبيل لمشاركة الجماهير ووسيلة اختيار المرشح الذى يعبر عن رأى الجمهور ، فى اطار الحقوق السياسية للمواطنين ، والمفروض انها تمثل الديمقراطية فى أوضح مظاهرها، وتحقق المساواة فى أكمل صورها ، فهى تعبير عن اتجاه الناخبين وثقتهم فيمن يعطونهم أصواتهم ، ومن المفروض أن تعكس نتائجها إرادة الشعب ، فبقدر ما تصلح كقاعدة للبناء الديمقراطى يصلح البناء ، ولم ينجح هذا النظام فى بلد الا يوم أن أحكمت انتخاباته واحسن تدبيرها والاشراف عليها .

ولقد وضعت لجنة الدستور قانون الانتخاب معولة فيه على أن يكون على درجتين ، ثم لم يلبث البرلمان الأول الذى جاء وليد هذا القانون أن عدله وأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر ، واستمرت الأمور إلى أن جاء دستور ١٩٣٠ ، فعاد مرة أخرى إلى الانتخاب غير المباشر .

وعلى أية حال فإن طريقة الانتخاب المباشر أو غير المباشر على الرغم مما أثير حولها من مناقشات واعتراضات ليست هى السبب فيما أصاب انتخاباتنا من ضعف وعدم نزاهة ، فقد استطاعت الإدارة أن تتدخل فى الانتخابات تحت ظل هاتين الطريقتين(٦٠)

فضلا عن أن قانون الانتخاب الذى تضمنه دستور ١٩٢٣ لم يكن يعتبر من حيث مجرد الصياغة التشريعية قانون انتخاب بالمعنى السائد فى الدول الديمقراطية .

وكذلك استغلال أحزاب الأقلية المستندة إلى سلطة القصر للثغرات التى تضمنها تشريع الانتخابات فى تزييفها والضغط على الناخبين(٦١) .

وظهر أن الحكومة بما كان لها من أعوان وسلطان من عمد ومأمورين كانت تتحكم حتى فى الحقوق الانتخابية لنفسها ، فكم كانت تتيح لأشخاص أن يقيدوا أسماءهم فى سجل الناخبين ، وتحرم هذا الحق على آخرين ، وكثيرا ما عز على المظلومين لأن الحكومة فى هذه الحالة خصم وحكم فى آن واحد ، وهذه مسألة سهلة فى ظل عدم النزاهة ، إذ ما دام سجل الانتخاب تحت تصرف رجال الإدارة التابعين للسلطة العامة كالعمد والمأمورين فلها أن تفعل ما تشاء .

فالعمدة – وهو محورها الأول – أمام جماعة الناخبين الذين كثيرا ما يخضعون لأمره وينقادون لاشارته رغبة أو رهبة ، وهنا تستطيع الحكومة أن تلقن الناخبين أسماء معينة أو أن تحملهم على مقاطعة الانتخابات ، ويتحكمون فى عملية الانتخابات ، فينوب الحاضر عن الغائب أو يبعث من الأصوات ليعطى صوته بتذاكر انتخابية مزورة .

وبواسطة العمد ورجال الادارة عامة يمكنها أن تحول دون المرشح والاتصال بناخبيه ، ولها من الأمن العام وحفظته ذريعة صالحة تعتمد عليها دائما فى تحقيق كل ما تريد .

وقد استعملت الحكومات المغرضة أساليب غير مشروعة فى لعبة الانتخابات ، فهاجمت المرشح في شخصه وماله ، وحاربته فى أعوانه وانصاره ، فإن كان له متجر أغلق أو مصنع أوقف ، أو زراعة حرمت من الرى ، ثم الويل كل الويل لأقاربه وأصدقائه من الموظفين . وكأن الحكومة تأبى الا أن تتخذ منهم وسيلة للمساومة والتأثير على هذا المرشح المكروه ، فتهدده بفصل أعوانه من الموظفين من وظائفهم أو بإقصائهم .

وبقدر ما كانت تسىء إلى المرشح المغضوب عليه ، كانت تحسن إلى أولئك المرشحين الذين حظوا بعطفها ، ونعموا برضاها ، فوضعت رجال الإدارة تحت تصرفهم ، وعقدت الجمعيات للعمد والمشايخ من أجلهم(٦٢) .

كما استغلت الأحزاب ما كان يقتضيه الدستور من ضرورة اعادة تحديد الدوائر الانتخابية فى أعقاب كل تعداد عشرى تنفيذا لحكم الدستور الخاص بأن يكون لكل ستين ألفا من السكان نائب ، وحتى يكون للتعداد أثره فى التمثيل النيابى فى تمزيق الدوائر الأصلية ، وإعادة تكوينها طبقا لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم بإجراء الانتخابات والاستفادة من الأوضاع شبه الاقطاعية والعائلية السائدة فى البلاد فى ذلك الوقت فى تحقيق هذا الغرض .

ولما كان من المعروف أن الحصول على تذكرة انتخاب هو فى واقع الأمر حصول على صوت فى الانتخابات ، وقد جرى العرف فى مصر قبل الثورة أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبل كل انتخابات تجرى لمجلس النواب ، وكان التوزيع يتم بواسطة العمد والمشايخ فى القرى والبوليس فى العواصم ثم إعطاؤها إلى أنصار السلطة للاستفادة بها فى انتخاب مرشحيها .

وكان مما يسهل هذا التلاعب أن تذكرة الانتخاب لم تكن تحوى سوى اسم وسن ورقم وتاريخ ، بينما لم يكن نظام بطاقات تحقيق الشخصية والعائلية قد عمل به(٦٣)

وفى حديث لمصطفى النحاس أشار إلى التزوير فى التذاكر الانتخابية فى انتخابات عام ١٩٤٩ بإضافة أسماء لناخبين وهميين ، وأكد أن الوفد يدرس هذه المسألة بعناية لأنه لا يقبل أن يخوض انتخابات غير نزيهة(٦٤)

وماذا كانت النتيجة ؟! هدم هذا التدخل غير المشروع كل معنى من معانى الديمقراطية والحرية ، فخرجت بالانتخابات عن غرضها الرئيسى وقلبتها إلى قصاص وعدوان ، فكان الأصل فيها هو أن يتعود الشعب الصراحة ، وقول الحق دون مبالاة وتحت سيف العدوان الصريح يضطر فريق من الناخبين أن يداهن ، ويظهر خلاف ما يبطن ويلجأ بعض المرشحين إلى التلفيق والتزوير ليرد بعض العدوان الحكومى .

فضلا عن عدم استقرار الحياة النيابية ، فقد حل البرلمان الأول الذى انعقد فى مارس ١٩٢٤ فى ديسمبر من نفس السنة ، ثم اسفرت الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور باشا عن مجلس نواب جديد اجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥ ولكنه حل فى نفس اليوم ، ثم نشأت هيئة تشريعية ثالثة فى يولية ١٩٢٦ وعاشت ثلاث دورات فى عهد الائتلاف ، كما علق محمد محمود الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة ، ثم هيئة تشريعية رابعة فى يناير ١٩٣٠ وحلت فى نفس السنة ، وهكذا نماذج ونماذج من عدم الاستقرار نتيجة تزوير الحياة الدستورية وتزوير الانتخابات(٦٥)

وقد مر على تاريخنا – فى هذه الفترة – حكومات استخدمت سلطانها وأعوانها فى الوصول إلى أغراضها المختلفة ، ملتمسة طريق الغش والتزوير متناسية أنها جريمة ضد الدستور والشعب قبل أن يكون جناية على حزب معين أو سياسة خاصة ، فلم نخسر فى انتخاباتنا سياسيا وحسب بل امتدت الخسارة إلى الممارسة الديمقراطية ذاتها على نحو ما تقدمه لنا النماذج التالية .

فقد دفعت تصرفات سعد زغلول الأحرار الدستوريين كما دفعت جريدتهم « السياسة » إلى اتخاذ خطة عنيفة فى المعارضة ابان حكومته ، ولقى من رشحوا أنفسهم فى الانتخابات ومن ناصروهم من العمد والأعيان اضطهادا صارخا من رجال الحكم ، وكما يقول هيكل « لقد كانوا ينتظرون أن تكون الحكومة المصرية الدستورية الممثلة للأمة حكومة إنصاف وعدل ، وأن تعامل أنصارها وخصومها على السواء فى حدود النظام والقانون ، أما وقد رأوا من رفت المديرين والعمد وغير هؤلاء وأولئك من الموظفين مارأوا فقد اسقط فى أيديهم وتحطم المثل الأعلى الذى كانوا يتوقون لرؤيته ، لكن أحداثهم لم يكن يجرؤ على أن يتكلم مخافة أن يصيبه ما أصاب الأحرار الدستوريين » .

ويسوق دليلا صارخا على تحدى سعد زغلول لانتخاب محمد محمود عندما الغى انتخابه وخلت دائرته « البربا » مركز أسيوط عاد محمد محمود ورشح نفسه فيها ، ويقول هيكل « وكان فى مقدور سعد أن يغضى عن انتخابه ، وأن يدع للناخبين من الحرية ما لعله يسكن من حدة محمد محمود ، ولكن وزارة الداخلية نقلت إلى أسيوط وكيلا للمديرية هو عبد القادر مختار ، ووكلت إليه أن يسقط محمد محمود ، فلم يدع هذا الوكيل وسيلة من تهديد العمد والمندوبين الناخبين إلا لجأ إليها ، وأمام هذا العسف اضطر محمد محمود أن يتنازل عن ترشيح نفسه حفاظا على مصالح أهله وانصاره »(٦٦)

ومن الغرابة أن يعود الزمن ليعطى مقاليد الحكم بعد سعد لزيور باشا ، ويحدث فى عهده انتخابات كان الغرض منها أن يجهز القصر على الوفد باتحاد الأحرار الدستوريين مع حزبه الجديد (الاتحاد) ضده ، وبدأت مأساة هذه الانتخابات التى أشرف عليها اسماعيل صدقى وزير الداخلية ، ولقد تحقق الغرض من تعيينه هذا مما يذكره الدكتور هيكل من أن قبول صدقي باشا الحكم على انقاض النظام البرلمانى قد لقى ابتهاجا فى صفوف الأحرار الدستوريين ، وسرعان ما اشتركوا فى حملة الشتائم على الوفد ورميه بأنه كان لسوء سياسته وفساد تصرفات حكومته قد جر على البلاد تلك المحن وعرضها للانذار البريطانى

فى حادث مقتل السردار ، وفى نفس الوقت أخذ صدقى يعد لمسرح الأنتخابات والتى أثبت فيها الشعب المصرى أنه يتمتع بحيوية سياسية رغم مايتعرض له من ضغوط .

فقد أغفلت وزارة زيور العمل بقانون الانتخاب المباشر الذى وافق عليه برلمان ١٩٢٤ ، وعادت إلى العمل بالقانون القديم ، ولكن من حيث المبدأ فقط فقد ألغت المندوبين الثلاثين مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثين جدد .

ثم أخذت تعبث بكشوف الناخبين ، فجعلت مثلا الكشف الثلاثينى الذى أدرج فيه اسم سعد باشا يجمع ناخبين من سنة شوارع مختلفة ، وكان من نتيجة هذا الترتيب الذى عينت به الوزارة عناية خاصة أن سعدا لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا ، وفاز عليه أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد(٦٧) . وقد تفننت الحكومة فى إنجاح مرشحها فقبل إجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط عدلت معظم الدوائر الانتخابية بموجب قرار من مجلس الوزراء ، وشمل التعديل ١٠٦ دائرة من ٢١٤ ، وكان الغرض من هذا التعديل استجابة رغبات مرشحى الحكومة ، وترتب على انفاذه أن قررت فتح باب الترشيح فى بعض الدوائر بعد أن انتهى موعده القانونى ، كما سخّرت الحكومة موظفيها من رجال البوليس والإدارة وغيرهم لمطاردة خصومها ومناصرة مرشحيها(٦٨) .

كما نزلت السياسة البريطانية بثقلها فى المعركة الانتخابية محاولة الضغط على الجماهير ورغم كل هذا فاز الوفد بالأغلبية .

ولكن استمرت معركة الثأر دائرة ، ففوز سعد رغم كل الجهود التى بذلت قد أقنع الملك فؤاد بأن أى محاولة من جانبه لحكم مصر من خلال النظام الدستورى هي محاولة مقضى عليها بالفشل ، وأن الأمة المصرية لا تقبل حياة برلمانية مزيفة ، وأدرك أنه لا يستطيع الانفراد بالحكم إلا عن طريق إبطال النظام النيابى نفسه ، وهذا نفسه الذى أعلنت فيه نتيجة الانتخابات صدر مرسوم ملكى يقضى بحل المجلس ، وبدعوة الناخبين لاجراء الانتخابات الجديدة فى ٢٣ مايو ١٩٢٥(٦٩) .

فهذه بلا شك صورة من صور التلاعب بقدر الشعب وحقوقه التى داستها أقدام الأحزاب المتنافرة من أجل الوصول إلى السلطة دون ذكر للمصلحة العامة ، فأين هو الشعب المصرى من هذه المعركة ، فهو الذى ينتصر عندما يعطى صوته ، ولكن يذهب صوته طلقة فى الهواء أمام أصرار السلطة على مضيها فيما تراه من مصالحها .

وهذه صورة أخرى يكررها صدقى فى عام ١٩٣٠ بعد الغاء دستور ١٩٢٣ وإصدار دستور ١٩٣٠ .

فكان هم الحزبين الكبيرين آنذاك - الوفد والأحرار الدستوريين - بعد اعلان النظام الجديد مقاطعة الانتخابات العامة التى اعتزم صدقى باشا اجراءها وعدم الاعتراف بهذا الدستور الجديد ، فاصدر الوفد قرارا فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب وعدم الرضوخ لهما ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما(٧٠)

وكان غرض الحزبين من هذه المقاطعة سحب القاعدة من تحت النظام الجديد حتى لا يستقر أبدا ، ويسهل بالتالى سقوطه وانهياره ، والحيلولة دون وقوع اتفاق بين النظام الجديد وبين الحكومة البريطانية على القضية المصرية ، وهو الغرض الذى كان الوفد والأحرار الدستوريون على يقين من أنه الخطوة التالية لصدقى باشا بعد قيام البرلمان وأوضحا ذلك فى « الميثاق القومى » الذى عقداه فيما بينهما واسمياه « عهد الله والوطن »(٧١) .

أما عن مهزلة هذه الانتخابات والتى تمثل صفحة ضد نزاهة الحكم والوصول إليه فكان أول ما قام به الوفد والأحرار الدستور يين لتعطيل الانتخابات ومحاربتها هو الايعاز إلى انصارهم من العمد والمشايخ بالاستقالة ، فكان هذا مما أقلق صدقى خصوصا بعد أن انتشرت هذه الحركة وأخذت شكلا جماعيا ، وأخذ عدد المستقيلين يزداد يوما بعد يوم ، ولم تكن هذه أول مرة يستقبل فيها العمد لرفضهم التعاون مع الحكومة فى تنفيذ سياسة معينة ، فقد جربوها من قبل فى انتخابات زيور فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ .

وعليه فقد قدمتهم الحكومة للمحاكمة ولكنهم برئوا ، ولكن صدقى يصر على إيقاع العقاب بهم ، فقد أعلن أن هؤلاء العمد لم يستقيلوا إلا بتحريض خاص ، فنشر فى البلاد التى وقعت فيها هذه الاستقالات جيوشا من البوليس وبلوك الخفر وغيرهم للقبض على العمد المحكوم عليهم ومعاملتهم كمجرمين ويتحصل الغرامات المحكوم بها عليهم قسرا وقد بلغت جملة هذه الغرامات حوالى ثمانية عشر ألف جنيه ، إلا أن برلمان ١٩٣٦ رد هذه الغرامات إلى المحكوم عليهم بها(٧٢) .

كما جعل زعماء الوفد والأحرار الدستوريين يقومون بزيارات نوعية فى المديريات ، رغم كل عنت قدمته الحكومة لهم فى محاولاتها المستمية لمنعهم ، الأمر الذى أفرز هياجا شديدا لدى الشعب ، فاستجاب قطاع العمال لهم ، وأعلن عمال العنابر اضرابهم ومعهم عمال الورش الأميرية احتجاجا على هذا الانتخاب وتعطيل العمل بدستور ١٩٢٣ وقتلت الحكومة منهم الكثيرين ، إذ بلغ عدد القتلى أثناء عملية الانتخاب مائة قتيل ، ١٧٥ جريحا(٧٣) .

كما رصدت الحكومة مبلغ الفى جنيه لمساعدة المرشحين ، قد وزع هذا المبلغ بواسطة مفتش الداخلية المختص بعملية الانتخابات « حيث قام بمهمته خير قيام » ، وقد ورد هذا ضمن تقرير استطاع عزيز ميرهم المحامى وتوفيق دياب رئيس تحرير الضياء أن ينشراه بعد الانتخابات مباشرة ، مما دفع صدقى أن يرفع عليهما دعوى أمام القضاء ، عرفت أنذاك « بقضية الخطابات المزورة » .

كما تضمن هذا التقرير - موضوع القضية - إشارة إلى مأمور قسم شبرا « الذى كان نشطا فى عمله مؤديا واجبه للحزب بكل ولاء وإخلاص » .

وكذلك إشارة إلى مأمور قسم الأزبكية الذى ساعد فى الانتخابات ، كما ضم البيان ما صرف على الحفلات (٧٠٠ جنيه) للدعاية على المرشحين على حساب الحكومة !! ، وقد حكم فى هذه القضية ببراءة المتهمين(٧٤) .

وبالرغم من كل هذا أذاع صدقى فى الصحف أن الانتخابات جرت فى جو من الهدوء والسكينة وأعلن أن الذين اشتركوا فى الانتخابات بلغت نسبتهم المئوية إلى مجموع الناخبين ٦٧ $\frac{٧}{٨}$٪ وهى بالفعل نسبة عالية لو كانت صحيحة !

وصدقى هو صدقى بطل انتخابات ١٩٢٥ فهو بهذا مؤسس هذا النوع من الفساد السياسى[٧٥] .

ويقول عنها محمد زكى عبد القادر « وانتهت الانتخابات أشبه ما تكون بالتمثيلية ، اشترك فيها رجال الإدارة اشتراكا فعليا ، ورتبها الناجحون وغير الناجحين ، وجاء البرلمان طبقا لهوى الحكومة ، ولكنه أصبح فى واد والشعب فى واد »[٧٦] .

وقد استقبلت طوائف الشعب الوطنية صدقى بعد هذه الانتخابات بضجة كبيرة ، فأعلن الوفد موقفه مهاجما صدقى « أبو السباع ... جلاد الشعب وبطل العنابر وقاهر العمال .. بطل المنصورة والحصانية »[٧٧] .

كما اصدرت لجنة الطلبة استنكارها لهذه الاجراءات[٧٨] .

وهكذا تحولت معركة ضد الانجليز إلى المعركة ضد الوفد والشعب الذى كان يسانده وشكل القصر وزعماء المعارضة عن مصلحة البلاد فى تلك الأوقات الحرجة بإثارة الخصومة الحزبية وتفتيت الموقف الداخلى .

على أنه لما كانت الانتخابات التى تجريها وزارات أحزاب الأقلية والوفد على السواء تسفر عن أغلبية للوزارة التى أجرت الانتخابات فقد تمثل معيار ثبوت غالبية الوفد وصدى تمثيله للارادة الشعبية فى نتائج الانتخابات التى كانت تجريها الوزارات « المحايدة » فى سنوات ١٩٢٣ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٦ ، ١٩٥٠ ، فقد اسفرت هذه الانتخابات دائما عن فوز الوفد فوزا ساحقا وسقوط خصومه[٧٩] .

ولو أن للرافعى رأيا آخر فى فوز الوفد بهذه الصورة ، فيرجع السبب « لأنه اتجه إلى الطبقة الأمية من الشعب ، وهى مع الأسف لا تزال لها الأغلبية العددية ، فألقى فى روعها أن الانتخاب حق له لا للناخبين ، وأنه يوصفه الهيئة التى لها الوصاية على الشعب له أن يفرض على ناخبى كل دائرة الأسم الذى يختاره هو ، وهذا ولا ريب ضرب من ضروب الشعوذة السياسية جعلها الوفد أساسا لوصايته المنتحلة »[٨٠] .

وإن كان هذا رأى حزب له علاقته المتوترة مع الوفد ، إلا إننا لا ننكر تغلغل الوفد فى الأوساط الشعبية أكثر من غيره من الأحزاب التى اعتمدت على طبقات أخرى ، وذلك لرصيده القديم ، وانعقاد أمل الجماهير عليه – عندئذ – لتسوية القضية المصرية .

ولم يحل عهد الوزارات الأرستقراطية من مطاعن على انتخاباتها أو الانتخابات التى حدثت فى عهدها ، ففى عهد وزارة محمد محمود الثانية صدر مرسوم فى ٢ فبراير ١٩٣٨ سجل مجلس النواب وحدد يوم ١٢ ابريل ١٩٣٨ لاجتماع المجلس الجديد .

وفى يوم صدور مرسوم الحل تقدم أعضاء البرلمان المنحل بعريضة طالبوا فيها بتأليف وزارة محايدة تجرى انتخابات محايدة ، ولكن لم ينظر أحد اليها لأن الوزارة اضمرت إنجاح مرشحيها ، وفعلا ادخلت تعديلات كثيرة على الدوائر الانتخابية مستغلة فرصة التعداد العشرى للسكان ، كما سبق وذكرنا ، فزادت عدد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٣٢ دائرة جديدة مما أصبح معه عدد الدوائر ٢٦٤ بدلا من ٢٣٢ دائرة .

ثم من ناحية أخرى تدخلت الحكومة فى هذه الدوائر تدخلا إداريا لصالح كثير من مرشحيها وانصارها ، فلم تكن الانتخابات حرة أو سليمة ، وافرزت النتيجة التى كانت الحكومة ترجوها ، إذ نجح ١٩٣ من أنصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسعديين ، ٥٥ من المستقلين الموالين لها ، ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطنى(٨١) .

هذه بعض صور الاخلال بقدسية الانتخابات ، وتدخل الحكومات فى معاركنا الانتخابية ، هذا التدخل الذى هدم كل معانى الديمقراطية ، وضاعت حقوق الشعب وسط هذا الهياج بأكبر قسط من الكسب ، وخصوصا أحزاب الحكم ، وتاهت القضية الأساسية وتميعت لسنوات استفاد منها المحتل فى غفلة من هؤلاء المتصارعين من أجل مصالحهم الخاصة .

تاهت فى ظل المحسوبية والتزوير فى الانتخابات والضغط والارهاب وقصف الاقلام ومصادرة الصحف ، الأمر الذى انعكس بالسلب ليس فقط على الأحوال السياسية بل على الإدارة نفسها فاختل الجهاز الحكومى وترهلت قيادتهم لكثرة ما رأوه من تخبط الرؤساء وافتقارهم للنزاهة والفكر السليم وانخفض بذلك الانتاج ومستوى العمل فى المصالح والدواوين ، خاصة وقد أحس منهم الكثيرون بعدم الأمان والاستقرار فى مراكزهم نتيجة حرب الاستثناءات والعقوبات الحزبية .

وقد يغتفر للأحزاب بعض الشيء على اعتبار أنها تجربة بعد دستور ١٩٢٣ متأثرين فيها بالغرب ، وان المدرسة السياسية المصرية لم تكن قد افرزت بعد من يجيدون العمل الحزبى ، لأن هذا أمر يحتاج إلى سنين وتجارب سياسية .

فقد نقلت مصر فى تلك المرحلة التاريخية نظاما ظهر فى الغرب ، وازدهر نتيجة تطور طويل من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فاخفاقها فى مصر بما عرضناه من أمراض تخص نزاهة الحكم فإن أول أسباب هذا الاخفاق هو الفارق بين الظروف التاريخية التى طبق فيها هذا النظام – سواء الاحزاب أم الحياة البرلمانية – بين هذه البلاد الأوربية وبين ظروف المجتمع المصرى وقتذاك .

إلا أن الشعور بمحنة الأمة ، والاحتلال الذى كان جاثما عليها ، وتجربة الأحزاب القديمة ، كانت يجب أن تكون – مجتمعة – مشروعا قوميا ، يكون هدفا ودرءا فى نفس الوقت ، وتحديدا لمسارات هذه الأحزاب التى وصل بها الفساد إلى أن تكون هدفا للتطهير فى عهد الثورة للعودة إلى نزاهة الحكم .

وهكذا كان فساد الحكم وعدم نزاهته سمة جل الأحزاب المصرية ، وبخاصة منها

من وصل إلى السلطة ، إذ أن السلطة كانت هدفها ، وفى سبيل الحصول عليها تم التمسك بها كان الصراع المرير الذى أظهر حقيقة نوايا تلك الأحزاب ذات الشعارات الطنانة ، وفى نفس الوقت لا يجب أن نبرىء ساحة بقية الأحزاب التى لم تصل إلى الحكم ، فهى لم تصل إلى الحكم لترينا ماذا كانت ستفعل !؟

ونلاحظ أن سمة عدم النزاهة كانت تزيد وتقل حسب عوامل :

- تأثير الزعامة الفردية على الجمهور ، نتيجة مجد سياسى سابق ، أو مكاسب سياسية كانت سببا فى اقتناع مساحة عريضة من الشعب بهذه الزعامة ، وذلك الرصد الذى ظل يتضاءل بفعل فساد حكمها بتوالى الزمن ، استنادا إلى مصداقية قديمة كانت لها .
- مقدار ما استندت اليها الأحزاب الأخرى ، من قوى سياسية داخلية أو خارجية - كانت هذه الأحزاب هى ضيعتها - كالقصر أو الاحتلال .

- الستار الاجتماعى والسياسى بين الأحزاب دفع كلا منها إلى تحسين الفرصة للوصول إلى صولجان الحكم لتضرب به ، وبكل قوتها خصومها ، وللأسف توالت هذه الدورة لأكثر من مرة بين هذه الأحزاب .

- كما ساهم انتهاك دستور ١٩٢٣ فى افساد نزاهة الأحزاب والسلطة ، إذ أنه لم يطبق من صدوره حتى ١٩٣٦ سوى ثلاثة أعوام ، وكذلك كان دور الملك فى النظام محوريا على الرغم من عدم مسئوليته ، فكانت له يد طولى فى التعدى على المبادىء الدستورية ، وللأسف صفقت له الأحزاب صاحبة المصلحة فى الوجود تحت عباءته .

- بالنسبة للنظام الحزبى فى مصر - فى تلك الفترة - فيمكن القول - عجز عن بناء قواعد حزبية بالمعنى الدقيق ، إذ اتسمت الأحزاب بسمة شخصية ، مع اختلاف طفيف فى البرامج ، ولذلك فليس غريبا أن يقال أن تلك الأحزاب لم تختلف فى سياستها ، وإنما ربما اختلفت فى وسائل تحقيق هذه الأهداف ، كذلك ليس غريبا لنفس السبب الا تؤدى هذه الأحزاب إلى أى تمثيل للطبقات الشعبية كالعمال والفلاحين ، فضلا عن التدخل فى الانتخابات ولم يقف قصور النظام الحزبى عند هذا الحد بل امتد إلى ضرب هذه الأحزاب للتجربة ذاتها من أجل مكاسبها فى اللعبة السياسية ، فقد اعتاد الحزب منها بمجرد وصوله إلى السلطة أن يضيق بشدة على حرية الانتخابات ، فلا يترك لخصومه إلا إمكانية مقاطعة هذه الانتخابات ، وهكذا زيفت الوظيفة المعتادة والطبيعية للنظام البرلمانى ، كما ضربت المعارضة وكمم فى التعبير عنها بالوسائط المختلفة .
- التدخل البريطانى فى الحياة السياسية والذى زاد الصدع اتساعا بين قوى الشعب السياسية طلبا لوزارات وأحزاب معينة تتعاون ، وكان هذا بالطبع على حساب المكاسب الوطنية ، وكان المفروض أن هذه الأحزاب والوزارات تعمل للحصول عليها .

وكان حصاد هذا كله ماعرضناه من : محسوبيات وقهر سياسى وإدارى ، وتزوير فى الحياة النيابية والدستورية مما أخفى على الحياة الحزبية رداء من الفساد كان تعبيرا عن أزمة نزاهة الحكم .

المراجع والهوامش

١ - السياسة الدولية العدد ١١٣ عرض لكتاب الفساد السياسى (النظرية والتطبيق) القاهرة ١٩٩٢ لأكرم بدر الدين ص ٢٨٤ .
٢ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١ ١٩٦٩ ص ١٢٨ .
٣ - أحمد زكريا الشلق (دكتور) : المرجع السابق ص ٣٢٧ .
٤ - الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٢ ١٩٦٦ ص ١٩٨ .
٥ - اعداد ١١ ، ١٤ فبراير ١٩٢٤ .
٦ - أحمد زكريا الشلق (دكتور) : المرجع السابق ص ٣٢٧ .
٧ - عبد العظيم محمد ابراهيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ القاهرة ١٩٦٨ من ص ٥٩٢ ، ٥٩٣ .
٨ - فى أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٢٨ ،
٩ - السياسة : ٤ أكتوبر ١٩٢٤ حديث اليوم أقدام وأحجام
١٠ - مذكرات هيكل جـ ١ ص ١٨٣ .
١١ - هيكل : المرجع نفسه ص ١٨٧ .
١٢ - أحمد زكريا (دكتور) : المرجع السابق ص ٣٧٠ - ٣٧١ .
١٣ - أحمد زكريا (دكتور) : المرجع السابق ص ٢٧٩ .
١٤ - فى أعقاب الثورة جـ ٢ من ص ٨٢ ، ٨٣ .
١٥ - شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية فى المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ من ص ٧٨ ، ٧٩ .
١٦ - نفسه ص ٨٢ ، ٨٣ .
١٧ - أحمد زكريا الشلق (دكتور) : المرجع السابق ص ٣٩٨ .
١٨ - عن تفاصيل هذا الحادث وبشاعته وما ارتكب فيه مع الأهالى يرجع الى :
صبرى أبو المجد : سنوات ما قبل الثورة جـ ١ القاهرة ١٩٨١ ص ١٧٨ - ١٨٨ .
١٩ - المرجع نفسه ص ١٩٩ - ٢٠١ .
٢٠ - مذكرات هيكل جـ ١ ١٩٥١ ص ٣٥٣ - ٣٦٣ .
٢١ - يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٩٣ .
٢٢ - عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٣ ص ٤٥ .
٢٣ - عبد الرحمن الرافعى : المرجع نفسه ص ٤٥ ، ٤٦ .
٢٤ - يونان لبيب رزق (دكتور) : الأحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ص ٥٩ .
٢٥ - عبد الرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٤٦ - ٤٨ .
٢٦ - جلسة ١٠ نوفمبر ١٩٣٧ .
٢٧ - جريدة المصرى ١٢ نوفمبر ١٩٣٧ حديث خطير لحضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا .
٢٨ - الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ٣ ص ٢٩٥ - ٣٠١ .
٢٩ - يونان لبيب رزق (دكتور) : الأحزاب المصرية ١٩٠٧ - ١٩٨٤ القاهرة ١٩٨٦ ص ١١٠ - ١١١ .
٣٠ - فى أعقاب الثورة جـ ٣ ص ١١٧ .
٣١ - من هذه المعركة بالتفصيل يمكن الرجوع إلى :
يونان لبيب رزق (دكتور) : الوفد والكتاب الأسود ، القاهرة ١٩٧٨ .
٣٢ - عبد العظيم محمد ابراهيم : المرجع السابق ١٩٣٧ - ١٩٤٨ جـ ٢ ص ٢٦١ .
٣٣ - يونان لبيب (دكتور) : الوفد والكتاب الأسود ص ١٠٧ .
٣٤ - تقرير لجنة التحقيق الوزارية فى الوقائع والتصرفات الماسة بنزاهة الحكم فى عهد الوزارة النحاسية الأخيرة ، القاهرة ١٩٤٥ ص ١ .
٣٥ - المرجع نفسه .
٣٦ - عن يونان لبيب (دكتور) : الوفد والكتاب الأسود ص ٩٦ ، ٩٧ .
٣٧ - الكتلة ٢ يناير ١٩٤٥ .

٣٨ - الكتلة ١٨ يولية ١٩٤٥ .
٣٩ - الكتلة ٢٧ يناير ١٩٤٥ .
٤٠ - الكتلة ٢ يولية ١٩٤٥ .
٤١ - الكتلة ١٥ يناير ١٩٤٥ .
٤٢ - الكتلة ١٦ فبراير (الاستغلال الحقير والزعامة الحقيرة) .
٤٣ - الكتلة ٢٦ يولية ١٩٤٥ .
٤٤ - الكتلة ١٦ يولية ١٩٤٥ .
٤٥ - الكتلة ٢٥ يونية ١٩٤٥ .
٤٦ - الدستور ٨ يناير ١٩٤٥ (١٠٠,٠٠٠ جنيه تخسرها الحكومة فى صفقة واحدة مع أحمد الوكيل) .
٤٧ - الدستور ١٢ نوفمبر ١٩٤٤ ص ٤ .
٤٧ - الدستور ١٧ ، ٣٠ نوفمبر ١٩٤٤ .
٤٨ - الرافعى : فى أعقاب الثورة حـ ٢ ص ١٤٨ .
٤٩ - الدستور ١٠ نوفمبر ١٩٤٤ ص ١ .
٥٠ - الرافعى : فى أعقاب الثورة حـ ٢ ص ٩٩ .
٥١ - الرافعى : فى أعقاب الثورة حـ ٣ ص ٣٠٤ .
٥٢ - رفعت السعيد (دكتور) : تاريخ المنظمات السياسية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ القاهرة ١٩٧٦ ص ٧٢ .
٥٣ - زكريا سليمان بيومى (دكتور) : الأخوان المسلمون والجماعات الاسلامية ص ٢٢٨ .
٥٤ - على شلبى (دكتور) : مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ القاهرة ١٩٨٢ من ص ٣٥٠ ومابعدها .
٥٥ - مذكرات هيكل حـ ١ ١٩٥١ ص ١٨٤ .
٥٦ - مذكرات هيكل : المرجع نفسه ص ١٨٤ .
٥٧ - الدستور ١٤ نوفمبر ١٩٤٤ خطاب وطنى جامع لدولة الدكتور أحمد ماهر ص ٣ وخطاب الدكتور هيكل ص ٢
٥٨ - الرافعى : فى أعقاب الثورة حـ ٢ القاهرة ١٩٦٦ ص ٨٢ .
٥٩ - نفسه ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
٦٠ - ابراهيم مدكور ، مريت غالى : الأداة الحكومية ص ٦٣ ، ٦٤ .
٦١ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر (القاهرة ١٩٨١) ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
٦٢ - ابراهيم مدكور ، مريت غالى : المرجع السابق ص ٧٢، ٧٣ .
٦٣ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .
٦٤ - عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية ، القاهرة ١٩٨٥ ص ٢٤ .
٦٥ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص ٣٧ .
٦٦ - مذكرات هيكل حـ ١ ١٩٥١ ص ١٩٣ .
٦٧ - عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ١٩١٨ - ١٩٣٦ ص ٥٧٨ .
٦٨ - فى أعقاب الثورة حـ ١ ص ١٦٨ .
٦٩ - عبد العظيم رمضان : المرجع السابق ص ٥٨٠ .
٧٠ - فى أعقاب الثورة حـ ٢ ص ١٦١ .
٧١ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : المرجع السابق ص ٧٤٥ .
٧٢ - نفسه ص ٧٤٧ ، أعقاب الثورة حـ ٢ ص ١٦٤ .
٧٣ - نفسه ٧٤٩ .
٧٤ - صبرى أبو المجد : المرجع السابق ص ٢١٧ - ٢٢٠ .
٧٥ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : المرجع السابق ٧٥٠ .
٧٦ - محنة الدستور ص ٨١ .
٧٧ - طارق البشرى : المرجع السابق ٩٩ .
٧٨ - طارق البشرى : ص ١٠٠ .
٧٩ - عبد العظيم رمضان (دكتور) : الدراسات فى تاريخ مصر المعاصر ص ٢٣٨ ، ٢٣٩ .
٨٠ - فى أعقاب الثورة حـ ٣ ١٩٥١ ، ٢١٢ .
٨١ - فى أعقاب الثورة ص ٥٩ ، ٦٠ .

الأحزاب وثورة ٢٣ يوليو
١٩٥٢ - ١٩٥٤

د . أحمد زكريا الشلق

١ - تمهيد

ثمة ملاحظات ينبغى أن تؤخذ فى الاعتبار منذ البداية **أولاها** : أن أحزاب النخبة التى تداولت الحكم وإشتركت فيه ، على نحو أو آخر ، قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين ، والهيئة السعدية ، وحزب الكتلة ، أو بمعنى آخر الوفد والأحزاب التى خرجت من جبهته ، هذه الأحزاب جميعا كانت جزءا من النظام القائم ، الذى قامت الثورة لهدمه واقتلاعه . ذلك أن حركة الضباط الأحرار ، التى تكونت كجبهة أو تجمع سياسى وطنى وسرى ، قد تأكد لديها افلاس هذه النخبة ، سواء فى تحقيق الاستقلال الوطنى ، رغم ماحققته من استقلال منقوص وبشكل بطىء ومرهق منذ عام ١٩١٩ ، ومن ثم ضياع القضية الوطنية تحت وطأة صراعاتها الحزبية « ونضالها » للوصول إلى الحكم . وكذلك إفلاسها فى تحقيق المثل والمبادىء الاجتماعية التى تبلورت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .

ومن هنا تساوى لدى تنظيم الضباط الأحرار : التخلص من الوجود البريطانى ، والنظام الملكى برمته ، وكذلك من فساد النخبة الحاكمة ، التى نعتتها منشورات الضباط ، ثم المبادىء الستة فيما بعد ، « بأعوان الاستعمار .. وعناصر الاقطاع والاحتكار ورأس المال .. المسيطرة على الحكم .. » ويبدو لذلك أمرا طبيعيا أن هذه الأحزاب جميعا قد بوغتت بالثورة ، ويبدو متوقعا أنها سوف تصطدم بها ، ولو بعد حين ، وهو ماحدث بالفعل ، فكان موقف الثورة منها حاسماً ، وكان أمرها حتما مقضيا .

وثانيتها : إن الأحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الأخرى ، من غير النخبة الحاكمة ، والتى لم تتول الحكم أو شاركت فيه ، وهى جماعة الأخوان المسلمين والتنظيمات الشيوعية (وعلى رأسها الحزب الشيوعى المصرى والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى - حدتو) ومصر الفتاة (الحزب الاشتراكى) وكذلك الحزب الوطنى الجديد ، وقطاعاً تقدمياً من الوفد (الطليعة الوفدية التى كانت محدودة ومحاصرة داخل الوفد) وكلها كانت تنادى جميعا ، بدرجة أو بأخرى ، بما قام الضباط الأحرار من أجله ، ومن هنا جاءت بيانات ومنشورات الضباط ، ثم المبادىء الستة من بعد ، لتبلور قاسما مشتركا من نداءات ومبادىء تلك التنظيمات وعلى ذلك لم تكن بعيدة عن فكرة الثورة ، وتوقعها ، بل والدعوة إليها ، وقراءة يسيره لمبادىء تلك الأحزاب والتنظيمات ومقارنتها بما ورد فى بيانات الضباط ومبادىء الحركة فى بداية أمرها يوضح ذلك . هذا فضلاً عن الصلة العضوية التى ربطت الكثيرين من الضباط الأحرار وقياداتهم بتلك التنظيمات والأحزاب ، قبيل قيام الثورة ، بل

لقد خرج معظم الضباط من نفس الموقع الاجتماعي الذي خرجت منه قيادات تلك التنظيمات والأحزاب . لذلك كله لم تباغت تلك التنظيمات بالثورة ، بل اعتبرت نفسها شريكة فى قيامها ، وأحيانا صاحبتها . ومن هنا دخلت مع قيادة الضباط فى علاقات وشاركتها قدرا من السلطة ، وذاب بعض كيانات تلك التنظيمات فى « النظام » الجديد وعلى الأخص الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى ، وإن اختلف البعض الآخر مع القيادة الجديدة على أساس عقائدى ، فتفرقت بينه وبينها السبل ، ونعنى الأخوان والشيوعيين - حتى بلغ الخلاف حدا للصدام الدموى ، الأمر الذى شكل فصلاً دراميا جديدا مستقلاً .

وثالثها : أن تنظيم الضباط الأحرار ، الذى تألف كجبهة وطنية سياسية داخل الجيش ، ولعب دور من داخل مؤسسات الدولة كتنظيم سرى فعال ، هذا التنظيم لم يكن يستند إلى قوة حزبية أو سياسية محددة ، برغم صلات الكثير من قياداته بمختلف التنظيمات من غير أحزاب النخبة الحاكمة ، استطاع هذا التنظيم بالقوة المسلحة أن يخلع إطار الشرعية القائم ، والذى اشتغلت أحزاب الصفوة الحاكمة فى نطاقه ، مستخدما قوة الدولة ذاتها للانقضاض على نظامها وتقويضه ، وهو أمر سيشكل طبيعة الصراع بينه وبين كافة القوى السياسية الأخرى ، بما فيها الأحزاب ، عندما نجح فى الإستيلاء على السلطة وتحول إلى مجلس لقيادة ثورة ، واكتسب شرعيته ، من الحركة الثورية ذاتها ، كحركة تحرر وطنى ، ومن تأييد الشعب ، بل وتأييد الأحزاب ذاتها فى البداية .. ذلك الأمر الذى جعل مجلس قيادة الثورة يعلو فوق بقية القوى السياسية جميعا ، ويتعامل معها ، باعتباره القوة الوحيدة التى باتت تمسك بمقاليد الأمور . وقد عجل بالصدام خروج الجيش عن دوره المعروف ، وتحول مجلس قيادته إلى قوة سياسية ، لها طبيعة تنظيمية معينة ، تقترب من شكل الأحزاب .

* * *

كانت الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة المصرية عشية قيام ثورة يوليو ، والتى كانت ممثلة فى آخر برلمان قبل حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، فى ظل وزارة الوفد الأخيرة هى : الوفد والأحرار الدستوريون والهيئة السعدية وحزب الكتلة الوفدية والحزب الوطنى ، ثم الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) الذى كان له نائب واحد . أما الأحزاب والجماعات الأخرى خارج البرلمان فهى : جماعة الأخوان المسلمين ، التى كان قد صدر قرار بحلها عام ١٩٤٨ ثم ألغته وزارة الوفد الأخيرة ، ثم الجماعات والأحزاب الشيوعية التى كانت تباشر نشاطها من خلال تنظيمات سرية متصارعة ، وكان أهمها الحزب الشيوعى المصرى ، والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) ، وهى تنظيمات كانت ممنوعة قانونا طبقا لتعديل أجرته وزارة إسماعيل صدقى الأخيرة على قانون العقوبات(١) .

وليس من شأننا - هنا - أن نفصل أو نسرف فى تحليل الوضع الذى إنتهت إليه هذه الأحزاب عند قيام الثورة ، فقصة مواجهتها للثورة ستكشف عن ذلك . ولكن حسبنا أن نشير إلى أن ماحدث لها من تداع وسقوط ، كان مؤشرا هاما على ضعفها وانتهاء دورها ، برغم تأثير الاجراءات الثورية الحاسمة للقيادة الجديدة ، بل إن قيام الثورة ذاته ونجاح الضباط

فى الاستيلاء على السلطة كان من نتائج فشل الأحزاب التى كانت تتبادل الحكم ، فى حل أزمات مصر السياسية والاجتماعية .

ويكفى أن نشير مثلا إلى أن نحو ألف مالك من كبار الملاك ، كانوا يمتلكون مايقدر بثمانمائه ألف فدان ، وأن من بين هؤلاء الألف بعض من زعماء تلك الأحزاب. ومن المعروف كذلك أن لعبة الدستور وتبادل كراسى الحكم قد شغلت الأحزاب عن أهم الأهداف الوطنية وهو إجلاء الانجليز عن الوطن ، وقد يكون من الانصاف أن ننكر أن الاستقلال المحدود الذى تم بموجب معاهدة عام ١٩٣٦ ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية عام ١٩٣٧ ، كل ذلك جاء نتيجة جهاد طويل ومرهق بدأه الحزب الوطنى ثم حمل رايته الوفد ، وأسهمت معه بقية الأحزاب التى خرجت من تجمعه ، ومن الانصاف ألا ننكر المواقف الوطنية التى كانت لبعض زعماء هذه الأحزاب ، بل إن بعضهم ممن كان ينتمى إلى فئه كبار الملاك ، كانت لهم رؤى وطنية وإجتماعية صادقة . لكن من المؤكد أن هذه الأحزاب الحاكمة لم تكن تختلف كثيرا فى مفاهيمها للاصلاح الداخلى ، وإنها كانت تسعى « بالطرق السلمية المشروعة للحصول على استقلال مصر استقلالا تاما ، وأن هذا الهدف كان سياسة ثابتة للأحزاب الحاكمة (عدا الحزب الوطنى) ومع ذلك لم تكن لديها رؤية متكاملة حول قضايا التنمية والاصلاح الداخلى وتقريب الفوارق بين الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية (ولم يشذ عن ذلك إلا الحزب الأشتراكى بزعامة أجمد حسين) بالرغم من أن سياسة الوفد فى السنوات الأخيرة من الأربعينات اتخذت طابعاً اجتماعياً ، رأى فيه البعض أنه يصلح أساسا لنزعة إشتراكية صالحة . ومع ذلك كله فإن افتقار الأحزاب إلى برامج متكاملة ، جعلها تقوم على أساس عنصر التأييد الشخصى أساساً ، وعلى العلاقات الشخصية أكثر من المبادىء والبرامج .

ومع التسليم بما لحق سيرة الثورة فيما بعد من تجاوزات ، وانحرافات أحيانا ، فإن ذلك لايغير من الواقع السابق على الثورة شيئا ، وإلا ففيم كانت حركة الجيش كطليعة للثورة ، وعلام كان ترحيب الشعب الفياض ، بل وزعماء الأحزاب السياسية القائمة أنفسهم بها ؟ .(٢) .

* * *

٢ ـ الضباط والأحزاب قبيل يوليو ١٩٥٢

قبل أن نتعرف على موقف الأحزاب السياسية وكافة التنظيمات الأخرى من حدث الثورة ، أو قيام الحركة ذاتها . ومن ثم رد فعلهم واستقبالهم لها ، نود إلقاء بعض الضوء على موقفهما من تحركات الضباط « الأحرار » قبيل قيام الثورة ، فى ضوء ماتيسر لها معرفة عنهم ، ومدى إختراق بعض هذه التنظيمات للجيش ذاته ، ثم موقفها من فكرة « الثورة » ذاتها على النظام برمته .. وبالتالى موقف الضباط الأحرار من هذه التنظيمات جميعا .

وهنا لابد من ملاحظة أن الأحزاب التى كانت تتبادل الحكم قبل الثورة ، أحزاب الصفوة

الحاكمة ، وهى الوفد ، وحزب الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية وحزب الكتلة ثم الحزب الوطنى (بقياداته القديمة ، لا بالتشكيل الجديد الذي خرج منه وعليه) كانت تمثل جزءا من النظام القائم بأكمله ، سواء كانت فى دست الحكم أو فى صفوف المعارضة ، ومن هنا كان تعاملها مع الجيش ، باعتباره ركنا من أركان نفس النظام ، كما أنها ، تقريبا ، لم تكن تتوقع قيام الثورة ، فضلا عن جهلها بتحرك الضباط وتكوينهم وتنظيماتهم داخل الجيش. باستثناء ماعرفه الوفد بشأن بعض هذه التحركات وعدم تصوره لمدى خطورتها .(٣)

وسوف نعتمد هنا على رواية أنور السادات بشأن اتصالات الضباط الأحرار بالوفد ، ذلك أنه ليست هناك شهادات وفدية واضحة أو جدية بهذا الشأن ، وقبل ذلك ينبغى ملاحظة أن ضباط الجيش قد انتابتهم حالة من النفور والكراهية بسبب قبول الوفد الحكم خلال حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما أحاطت الدبابات البريطانية قصر الملك وفرضوا عليه الوفد ليشكل رئاسة الوزراء ، على نحو ما هو مشهور ، ثم سخطوا على الوفد ، واستنكروا مع النحاس باشا برقيته إلى سكرتير الأمم المتحدة التى يشكك فيها فى موقف النقراشى باشا ومصداقيته عندما سافر لعرض قضية مصر على مجلس الأمن ، واستمر سخطهم على الوفد عندما تولى الحكم فى عام ١٩٥٠ ، شأنه فى ذلك شأن القوى السياسية التى تتعامل مع الانجليز والقصر ، وتشكل جزءا من الفساد الذى استشرى فى النظام الحاكم ، وبالرغم من تأييد الضباط لخطوة الوفد بشأن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ - فى أكتوبر ١٩٥١ - إلا أنهم أخذوا عليه أن حكومته لم تتخذ الاحتياطات الكافية لادارة حرب تحرير ناجحة - بل اعتبروا أن الشعب هو الذى دفعه لالغاء المعاهدة(٤) .

وقبيل حريق القاهرة ، وفى أواخر ديسمبر عام ١٩٥١ بالتحديد ، كان الضباط الأحرار وهم بسبيلهم إلى إستكمال دراسة الأوضاع والقوى السياسية ، قبل القيام بحركتهم ، وربما لم تكن كيفية الأطاحة بالملك قد وضحت لديهم نهائيا ، أو حسموا أمورهم بالنسبة لشكل النظام الجديد الذى سينتج عن نجاح حركتهم ، وأن اتفقوا على التخلص من النظام القائم ، بكل أركانه وقواه .. ومن هنا فكروا فى الاتصال بالوفد ، ليس لتقوية موقفه - كما يذكر أنور السادات - أو يجعلوا منه « الشرارة التى تطلق قنبفتنا »(٥) فالوفد كان ركنا من أركان النظام القائم ، وحركتهم سرية خارج نطاق شرعية الوفد الحاكم ، وأهدافها تجاوزت كافة الأوضاع القائمة والحاكمة على كل حال ولم تكن أهمية الاتصال ناجمة عن شعورهم بأهمية معاونة الوفد لهم فى حركتهم ، وذلك أنهم منذ مدة طويلة قرروا بصفة نهائية أن ينفرد الجيش بالحركة دون تعاون من أى هيئة سياسية أو غير سياسية خارج نطاقه ولكنهم أرادوا اكتشاف كل شبر من الأرض التى نمشى عليها قبل ان نقدم على خطوتنا لقد كان عبد الناصر قليل الأمل فى إمكان تعاون الوفد ولكن هذا لم يمنعه من السعى إليه ليكون على بينة من أمره ومن هنا فكر الضباط فى الاتصال بالوفد وخططوا لابلاغ فؤاد سراج الدين باستعداد الجيش للوقوف مع الوفد ضد الملك ، فى أى إجراء شعبى تتخذه حكومة ، ومن خلال البكباشى أحمد أنور ، أخبر الضباط سكرتير الوفد أنه يستطيع أن يعتمد على الجيش وضباطه الأحرار ، وقد حاول سراج الدين معرفة تفاصيل كاملة عن عدد هؤلاء الضباط وعن مدى استعداداتهم وعن حقيقة الثورة الكامنة داخل الجيش .

وربما كان الضباط يحاولون فهم مدى ماوصل اليه علم حكومة الوفد بشأن تنظيمهم داخل الجيش ، وكان هو بدوره ـ حسب تقدير الضباط بناءً على تقرير أحمد أنور لهم بشأن المقابلة ـ يحاول من جانبه معرفة رئيس حركة الضباط الأحرار وحجمها ، وعندما لم يحصل على بغيته ذكر أن الجيش يجب أن يلزم شئونه الخاصة ، عندئذ أدرك الضباط ـ حسب رواية السادات ـ أن الحكومة الوفدية لاتريد أن تقف الموقف الحازم الذى يمكننا من التدخل وإقرار الأمور ، وإيقاف الملك عند حده ، أو الاطاحة به ، والسير بالكفاح فى طريقه(٦) .

ذلك شأن الضباط مع الوفد قبيل الثورة ، حاولوا دراسة موقفه ، ومعرفة مايعرفه عنهم ، ولم يقدر زعماؤه حجم أو خطورة أو توجهات الضباط الأحرار وتنظيمهم داخل الجيش .. ولم يكن لدى أحزاب الصفوة الحاكمة الأخرى أية معلومات عن ذلك أيضا ، ولم يعرف أن ثمة اتصالات جرت بين الضباط وبين قياداتها ، فقد كان الوفد هو الأهم ، باعتباره يتغلغل فى صفوف الجماهير ، ومن ثم ضرورة دراسة موقفه من جانب الضباط الأحرار .. ولم يكن لدى أحزاب الصفوة الحاكمة أية دراية من تنظيم أقامه الضباط الأحرار داخل صفوف الجيش وأسلحته المختلفة ، وأن هذا التنظيم بسبيله للتحرك للقيام بثورة .

أما الأحزاب والتجمعات السياسية والعقائدية الأخرى ، من غير النخبة الحاكمة ، وهى الحزب الوطنى الجديد ، والحزب الاشتراكى ، ثم جماعة الأخوان المسلمين ، والمنظمات الشيوعية ، فكانت لها صلاتها العضوية أو مناخها المشترك ، مع حركة الضباط ، على نحو ما هو معروف ، ومن ثم كانت قريبة من ايقاع الثورة ، مساهمة فى رفع المجتمع إليها ، بل إن بعضها شارك بانخراط بعض ضباطه فى تنظيم الضباط الأحرار . وفيما يتصل بمناخ الثورة وتوجيهاتها يأتى دور الحزب الوطنى الجديد ، الذى خرج من الحزب الهرم ، بقيادة فتحى رضوان ورفاقة الشباب فقد كان هؤلاء يتنبأون بالثورة ويعارضون النظام القائم وكافة رموزه فى صحفهم وخاصة « اللواء الجديد » التى يكفى تصفحها لادراك تحريضها وتحديها للنظام ودعوتها للثورة عليه . بل كانت هناك اتصالات بين الضباط الأحرار ، منذ عام ١٩٤٥ وبين قيادات هذا الحزب الشابه ، من خلال عزيز المصرى وعبد العزيز على . وكان الأخير يمثل حلقة اتصال بين الضباط الأحرار وبين القيادات الشابة فى الحزب الجديد ..(٧) بل إن الضباط الأحرار ، وهم يخترقون الأحزاب لمعرفة أوضاعها ودراساتها ، تأكد لديهم أنه ليس بينها حزب جدير بالاحترام سوى الحزب الوطنى(٨) .

ولكن ينبغى ملاحظة أن مواقف الحزب الوطنى الجديد السياسية والوطنية ، وخاصة معارضة للحكومات القائمة ، وللملك وفساده ، هو الذى خلق مناخ التقارب الوطنى بين الحزب والضباط ولايفيد ذلك أن الحزب علم شيئا عن تنظيمات الضباط الأحرار ، كما لم يعرف لنفر من هؤلاء صلة عضوية بالحزب الوطنى الجديد .. وإن كانت مواقف الحزب واتجاهاته الوطنية وتنبئه بالثورة ، ستجعله أول الذين استقبلوا حدث الثورة بتأييد صادق وحار ، كما هو معروف ، واشتراك عناصر من قياداته الشابه فى أول وزارات ألفتها الثورة ، حيث برزت أسماء فتحى رضوان وعبد العزيز على ، ونور الدين طراف وسليمان حافظ ، ومحمد صبرى منصور وحسين أبو زيد .. حتى لقد أصبح الحزب الوطنى الجديد

هو الحزب الوحيد ، من فترة ما قبل الثورة ، الذى شارك ضباط يوليو الحكم فى سنوات الثورة الأولى ، وإن يكن ذلك قد تم بصفاتهم الشخصية ، وليس باعتبارهم « حزبا وطنياً جديداً » .

وكذلك كان شأن الحزب الاشتراكي ـ ومن قبله مصر الفتاة ـ مع الجيش والضباط الأحرار ، فعندما تحولت مصر الفتاة منذ عام ١٩٤٨ إلى الحزب الاشتراكى ، وأسقط الملك من برنامجه وتوجه إلى الشعب وطالب بتحديد الملكية وتحرير وادى النيل وإلغاء الرتب والألقاب ، والاهتمام بقضايا العمال والفلاحين فى توجه اشتراكى يؤمن بالدين وضع الحزب نفسه فى حالة عداء كامل مع النظام القائم ووضع صيغة للعمل السياسى تتجاوزه . حتى بلغ عنفها أن طالب علنا بالاطاحة بالنظام القائم والتحريض على الثورة وقد تأثر ضباط الجيش الأحرار بذلك المناخ ، الذى خلقه أحمد حسين وصحفه ، خاصة وأنه كان يطرح فكرة أساسية ، عبرت عن توجهاتهم ، خلاصتها الثورة على أساس النضال ضد الاستعمار والأوضاع الاقطاعية والرأسمالية ، فربط بين النضال للتحرر. الوطنى والتحرر الاجتماعى بأسلوب رديكالى عنيف ، وقد لاحظ طارق البشرى أن هذا الحزب ، الذى كان يعتمد على الإثارة السياسية ، أكثر من الاعتماد على الاعداد المنظم الراسخ للعمل الثورى ، لم ينجح فى بناء مؤسسة سياسية قادرة على النشاط والاستمرار بقوتها الذاتية ، هذا الحزب كان جيشاً ثورياً ، أكثر منه قدرة ثورية ، ولكنه أسهم بفعالية كبيرة فى ضرب النظام الملكى والاقطاعى ، وفى تأليب الجماهير لهدم أسس النظام القائم ، وكان أكثر التنظيمات استماعا لايقاع الثورة الوشيكة :(٩) .

وكان الضباط الأحرار يجدون فى توجهاته وبرامجه تعبيرا وطنيا واجتماعيا عما يجيش فى صدورهم ، بل كان عبد الناصر قد إنضم إلى مصر الفتاة خلال عام ٣٤ ـ ١٩٣٥ ، هو وبعض رفاقه ممن أسسوا تنظيمات الضباط كحسن عزت ووجيه أباظة ، كما كان أنور السادات على صلة بمصر الفتاة أيضاً ، بل إن « فاتيكيوتس » يلاحظ أن مفهوم البطولة وإعادة بناء مصر سياسيا ، الذى عبر عنه وحيره عبدالناصر فى ثورته ، يبدو شبيهاً بما طرحه أحمد حسين فى كتاباته المبكرة ونشاطه السياسى كما أن عددا من أعضاء مصر الفتاة والحزب الاشتراكى قد تولوا مواقع هامة فى الدولة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .(١٠)

لقد ترددت تعاليم أحمد حسين داخل الجيش ، حتى أن معظم ضباطه كانوا إما متعاطفين أو أعضاء فى مصر الفتاة خلال الثلاثينات ، قبل أن يلتحقوا بالجيش ، إلا أنهم ابتعدوا عنها تنظيميا فور دخولهم الجيش ولم يتصلوا إلا بأفكارها وشعاراتها ، ومن ثم لم يعد لهم صلة عضوية بها ، لاهى ولاعندما تحولت فيما بعد إلى « الحزب الاشتراكى » وإنما تأثروا بتياره الثورى وكتاباته مثلما تأثروا بالحزب الوطنى ، وليس ثمة مايفيد فى المصادر حتى وقتنا ، من أن الحزب الاشتراكى كان على علم بتنظيم الضباط الأحرار أو كانت له صلة برجاله .

وعلى العكس من الحزب الوطنى الجديد والحزب الاشتراكى ، كان موقف جماعة الأخوان المسلمين ، فالثابت أنها خلال الأربعينيات قد بذلت جهودا موفقة لاختراق الجيش ، بل والشرطة ، وصارت لها علاقات تنظيمية وشبه تنظيمية بعدد من الضباط الذين قادوا

الثورة . وكان هؤلاء يتعاطفون مع الاخوان بحكم أنهم يصبون فى التيار الراعى لاقامة دولة إسلامية ، فضلا عن أن حركة الضباط ذاتها كانت تتقارب ، بشكل محسوب ، مع التنظيمات الشعبية والجماهيرية التى تعادى النظام وصفوفه الحاكمة آنذاك .(١١)

وفى مذكرات حسين حمودة وعبد المنعم عبد الرؤوف تفاصيل كثيرة عن صلة الأخوان بالضباط ومحاولاتهم اختراق الجيش وتجنيد ضباطه فى جماعة الأخوان ، وتبرز حقائق وأسماء منها عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وصلاح خليفة وسعد توفيق وحسن إبراهيم والبغدادى ومعروف الخضرى ومجدى حسنين وغيرهم ، وإن فى تواريخ مختلفة ، وخلايا مختلفة(١٢) ويضيف السادات ، بعد تأييده لذلك ، أن كثرة الضباط كانت ترى أن يتم التعاون مع الأخوان دون الانضمام لصفوفهم رسميا(١٣) وقد أيد صلاح شادى المعلومات السابقة لكنه أضاف ملاحظة هامة تتمثل فى أن اجتماعات الضباط بقيادات الاخوان فى أعقاب حريق القاهرة ، لاحظ الاخوان خلالها أن الضباط لهم أعضاء مندسون فى كثير من الأحزاب لمعرفة أخبارها .(١٤)

وهكذا يبدو أن اتصالات عبد الناصر ورفاقه بالاخوان ، رغم صلاته القديمة بهم ، قد باتت جزءا من خطة عامة مستقلة ينتهجها الضباط إزاء كافة الأحزاب والجماعات السياسية ، فضلا عن أن الضباط وتنظيمهم نشط هو الآخر من جانبه لاحتواء الاخوان التغلغل على نطاق أوسع فى صفوف الجيش ، ويبدو أن المنافسة بين الفريقين قد احتدمت داخل الجيش فى أعقاب حرب فلسطين ، وبالرغم من إحراز جماعة الأخوان قدراً من النجاح فى تجنيد بعض عناصر الجيش لصالح دعوتهم ، إلا أن قيادة حركة الضباط فطنت إلى ذلك وهى تتغلغل بأفكارها وتكون خلاياها داخل الجيش ، فاصطدمت بتلك المحاولات ، ثم حاولت الاقتراب من الجماعة لأسباب تكتيكية بالدرجة الأولى ولتستفيد من دورهم عندما تحين الساعة ، ولكن يبدو أن قيادات الأخوان قد فطنت إلى ذلك ، وقررت عدم التورط معهم فى نشاطهم داخل الجيش ، مادام تنظيمهم لايقبل وصاية الجماعة .(١٥)

وبالرغم من ذلك سار الأخوان مع التيار العام لحركة الضباط ، وقد شارفت حركتهم على القيام ، أملاً فى نجاحها ، وإتاحة الفرصة لهم لمحاولة احتوائها من جديد ، ومن جانبه لم يقطع عبد الناصر صلته بهم ، بل لقد إتصل بهم فى الساعات الحاسمة ليبلغهم بالتحرك ويطلب مساعدتهم فى حالة تحرك الإنجليز وهكذا كان الأخوان على علم بموعد الثورة قبل قيامها ، وأنهم اطلعوا على تفاصيل الخطة ، واستجابوا للمعاونة بالفعل ، ودفعوا بمتطوعيهم إلى طريق السويس لاحتمال تحرش القوات البريطانية بالجيش الثائر ، كما وزعوا أعداد أمنهم على المرافق العامة ودور العبادة لحمايتها وتأمين الثورة ، على نحو ما هو معروف وأكدته المصادر(١٦) .

ويمكن التأكيد على أن الصلة العضوية الممثلة فى انتماء عدد من تنظيم الضباط الأحرار لجماعة الأخوان المسلمين ، قد خلقت ولاء مزدوجاً للجماعة ولتنظيم الضباط معاً ، ظل حتى قيام الثورة ، وامتد لدى بعضهم بعدها وعلى الاخص عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة ـ وأن هذا الولاء للجماعة لاينبغى حقيقة أن هؤلاء قاموا بدورهم فى حركة

الضباط الأحرار لقيادة الثورة تخطيطا وتنفيذا ، فى إطار تنظيم الضباط الأحرار ذاته ، وأن التيار العام للأخوان المسلمين ، وتوجههم السياسى خلال هذه الفترة بالذات كان مؤيدا للحركة - الثورية فى مجمل توجهاتها بالنسبة للنظام القائم ، ليتسنى لهم تحقيق أهدافهم فيما بعد ، وهذا بطبيعة الحال سينعكس على مواقفهم من قيادة الثورة فور نجاح حركتها .

أما أحزاب ومنظمات الحركة الشيوعية المصرية ، فإنها كانت قريبة فى مجمل نظرتها للأوضاع السياسية والاجتماعية ، للاتجاه الذى يمثله الضباط الأحرار ، باعتبارها رافضة للنظام القائم ، وبشكل عام يمكن إستنتاج أنها لم تكن على علاقة ، أو حتى معرفة ، بأمر تنظيم الضباط ، باستثناء حدتو (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى) وتفرق قيادات الحزب الشيوعى المصرى ، ومن ثم فوجئت بالحركة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وتفصل شهادات قادة حدتو كيف أنها نشطت منذ أواسط الأربعينات للتغلغل فى صفوف الجيش بدءا بتنظيم صولات سلاح الطيران ، وحتى تأليفها ماسمى بـ « قمم الجيش » الذى كان يضم نحو ثمانين عضوا برزت بينهم أسماء يوسف صديق وأحمد حمروش وعثمان فوزى وجمال علام ، ثم خالد محيى الدين ولطفى واكد ومنير وافى وآمال المرصفى وغيرهم .. ويضيف أحمد حمروش أن هذا القسم علم بوجود تنظيم الضباط الأحرار داخل الجيش من خلال خالد محيى الدين ، ثم يذكر ملاحظة هامة وهى أن هذا القسم من حدتو لم يكن يخطط للقيام بانقلاب عسكرى ، وإنما كان نشاطه ينصب على خلق مناخ اشتراكى ديمقراطى فى صفوف الجيش ، ومع ذلك صارت حدتو وثيقة الصلة بكل مايجرى ، وصارت شريكة فى تنظيم الضباط الأحرار ، وإن لم تكشف أوراقها كمنظمة سرية له ، فضلا عن أنها احتفظت بعدد من ضباطها بعيدا عن تنظيم الضباط الأحرار(١٧) .

وفى الملاحظة السابقة مايفيد بأنه رغم أن عددا من أعضاء حدتو قد عاونوا تنظيم الضباط فى التخطيط والتنفيذ والحركة ، إلا أن منظمتهم الأم كانت تحتفظ باستقلاليتها ، ربما لأسباب عقائدية تتصل برأيهم فى دور الجيش فى إشعال الثورة ، وربما تحسباً لانكشاف أمر تنظيم الضباط ، لكن الملاحظة الأخرى الجديرة بالانتباه أن حدتو نشطت من جانبها فى تجنيد ماتستطيع من الضباط الأحرار فى صفوفها ، وأنها حققت قدرا من النجاح(١٨) ، وإن كانت قد وافقت على اشتراك ذلك الفريق فى تخطيط الحركة وتنفيذها ويبدو أن عبد الناصر بدوره قد حاول معرفة أسماء ضباط حدتو المنتمين إلى « قمم الجيش » بها ، لكنه لم يستطع ، وليس ثمة مايفيد بأن هؤلاء كانوا يطلعون منظمتهم الأم على سير مخطط الثورة وتوقيتها حيث فوجىء أحمد فؤاد - الذى كان واسطة اتصال حدتو بتنظيم الضباط - وكذلك حمروش مساء ٢٢ يوليو بعبد الناصر يخبرهم بتحرك القوات فى نفس الليلة .(١٩)

وينبغى ملاحظة أن موقف حدتو من فكرة قيام الجيش بالحركة والتنفيذ لم يكن موحدا ، حيث كانت المنظمة تعانى خلال تلك الفترة من الانقسامات من ناحية ، ومن اعتقال وسجن دفعات متتالية من خيرة كوادرها عامى ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ من ناحية أخرى(٢٠) ، فضلا عن أن التراث الماركسى كان ينظر إلى الجيش باعتباره أداة قمع فى يد الطبقات الحاكمة والمالكة ، وأن الذى يقوم بالثورة هو الشعب وطبقته العاملة ، ومع ذلك يمكن

الاقتناع بأن حدتو لم تريأساً من أن يشترك جزء من ضباطها المنتمين لقمع الجيش بها فى تنظيم الضباط الأحرار ، على أن تظل قاعدتها العامة متمسكة بالموقف الايديولوجى السابق ، رغم جموده ، فلعبت هى الأخرى دورا مزدوجاً ، يجعلها تجنى ثمار نجاح الحركة من ناحية ، ويقلل حجم خسائرها إذا ماقدر لهذه الحركة أن تفشل ، وربما كان ذلك وراء وعى عبد الناصر بضرورة استقلالية حركتهم عن الأخوان المسلمين وعن المنظمات الشيوعية على السواء ، وإن استفاد من كلا الفريقين فى تأمين وإنجاح حركته .

أما الحزب الشيوعى المصرى ، فكان من أهم المنظمات الشيوعية بعد حدتو ، ففى شهادة مصطفى طيبة أحد قادته ، الذى قدم منها رؤية نقدية ذاتية تثير التقدير والحزن معاً ، لما فيها من شجاعة وصدق ، فذكر أن قيادة حزبه انعزلت عن حركة الصراع الوطنى والديمقراطى والطبقى ، وامتد عجزها إلى عدم رؤية ما كان يجرى داخل الجيش ، إلى درجة الجهل بوجود تيارات يسارية فيه ، ومن ثم لم تستطع إدراك دلالة وجود تنظيم للضباط الأحرار ، عكس حدتو التى استفادت من علاقاتها بعدد من الضباط ، مما ساعدها على فهم حركة الضباط عند انطلاقها والارتباط بها .. ومع ذلك يذكر مصطفى طيبة أنه كان يلتقى بأحد قادة الضباط الأحرار ، بوصفه مندوبا عن الحزب ، ثم عرف فيما بعد أنه جمال عبد الناصر ، الذى كان يناقشه فى الأوضاع السياسية ، وأنه كتب معه بعض منشورات الضباط ، التى نشرتها صحيفة الحزب(٢١) .

ويمكن ملاحظة انعكاس حالة التمزق والانقسامات والصراعات التى ميزت الحركة الشيوعية المصرية قبيل الثورة ، وأثر ذلك على موقفها من الجيش وضباطه وفهم هؤلاء بطبيعة وأوضاع منظمات تلك الحركة ، رغم التقارب الاجتماعى بين الفريقين ، والانطلاق من مواقع وطنية متقاربة ، فضلاً عن أن تعرض المنظمات الشيوعية لضربة شديدة مع بداية حرب فلسطين وما أعقبها من حملات اعتقالات لكثير من كوادرها فى عهد حكومة إبراهيم عبد الهادى ، كل ذلك قد أضعف هذه المنظمات ، بالاضافة إلى تمزقاتها الداخلية ، ثم أنها فى النهاية كانت منظمات سرية غير معترف بوجودها ، وربما لذلك ارتبطت ببعض عناصرها مع تنظيم الضباط الأحرار السرى هو الآخر ، وأخيرا فإن انصراف تلك المنظمات إلى تكوين كوادرها ونشر فكرها الاشتراكى والديمقراطى ، أبعدها نسبيا عن حركة الثورة بالرغم من أنها كانت فى معسكر قواها السياسية والاجتماعية ، وتتقارب معها فى الكثير من شعاراتها .(٢٢)

وبرغم مساهمة عدد من الضباط الأحرار الذين كانت لهم صلات عضوية بالمنظمات الشيوعية آنذاك ، وعلى رأسهم كما هو معروف خالد محيى الدين ويوسف صديق وأحمد حمروش وغيرهم ، بالرغم من ذلك فقد كانت قيادة الضباط الأحرار حريصة على تأمين حركتها من أن تصطبغ بصبغة الشيوعية(٢٣) ، فضلا عن التزامها بخطها الرئيسى الوطنى ، البعيد عن كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية ، حتى لاتثير مخاوف الانجليز والأمريكيين الذين كانوا بطبيعة الحال يتابعون حركة المنظمات الشيوعية .

* * *

لقد كان تنظيم الضباط الأحرار يستقى أفكاره وتوجهاته ، وأحيانا حماسته الوطنية ، من جماع ماطرحته الأحزاب والتنظيمات الشعبية - من غير أحزاب النخبة الحاكمة - التى رأيناها تحرض على الثورة وتحس وقع دبيبها ، وتتصل بدرجة أو أخرى بقياداتها من الضباط الأحرار ، وهو أمر سوف ينعكس بطبيعة الحال على موقف قيادة الثورة من تلك التنظيمات فور نجاح الحركة .. ولعلنا نستطيع أن نستنتج أن أيا من التنظيمات السابقة لم تكن له اليد الطولى أو خطوة المبادرة فى تحريك الضباط وتكوين تنظيماتهم داخل الجيش - وان كان فساد أحزاب النخبة الحاكمة ، قد دفع ، بغير قصد ، إلى هذا الاتجاه - أو أن أيا منها يستطيع تقرير أنه لعب الدور الأكبر فى قيام الحركة ، رغم بعض الحملات العضوية التى كانت تربط بين هذا التنظيم أو ذاك ، بالضباط الأحرار ، بل لعل أيا منها لم ينجح ، لأسباب متباينة ، فى اختراق المؤسسة العسكرية وإقامة تنظيم قوى وفعال فيها ، رغم محاولات ذلك ، خاصة من جانب الاخوان وحدتو ، فبقى الجيش ، باعتباره جزءا من الجهاز الحاكم ، فى منأى عن ذلك ، مما أتاحَ الفرصة لرجاله أنفسهم ، أن ينجحوا فى إقامة مثل هذا التنظيم الفعال ، الذى نجح بدوره ، وبذكاء محسوب ، فى الاستفادة من العناصر العسكرية المنتمية إلى تلك التنظيمات والتى كان ولاؤها لحركة الضباط وتنظيمهم أسبق وأقوى من إنتماءاتهم السياسية والأيديولوجية .

لقد كان أمرا طبيعياً ، وينطوى على قدر كبير من الحصافة أن يتصل الضباط الأحرار بكافة القوى السياسية والتنظيمات الشعبية ذات الطابع الثورى المعارض للنظام القائم ، سرية كانت أو علنية ، وكذلك كان أمرا طبيعياً أن تكون حركة الضباط قد تأثرت ، بشكل أو آخر ، وفى مراحل تكوينها المختلفة بكافة التيارات التى يموج بها المجتمع المصرى ، وأن يندرج بعض أفرادها فى عضوية تنظيماتها وهيئاتها ، وأن يكون هؤلاء الضباط على دراية كافية بأفكار وتوجهات ومراكز القوى السياسية داخل هذه التنظيمات والهيئات وهم بسبيلهم للقيام بحركة خطيرة لقلب نظام الحكم القائم وهدم النظام الذى بدا أنه استنفد أسباب وجوده .

لقد حافظت الحركة على استقلاليتها إذن ، ولم تنجذب لأى من هذه التيارات ولم يستطع أى من هذه التنظيمات احتواء حركة الضباط ، الأمر الذى مكنها من الحفاظ على استقلاليتها وذاتيتها كتنظيم فعال ، حيث كانت علاقات الصداقة الوطيدة والشخصية ، ورباط المهنة كضباط يعملون فى مؤسسة ذات طبيعة خاصة(٢٤) ، قد تجاوزت الاختلافات السياسية فى اتجاهات أعضائها ، فصارت العلاقات السابقة فيما بينهم والهدف الوطنى والسياسى العام هو الرابط الأساسى والتنظيمى لهم ، وهو الذى وفر لجبهتهم قدرا كبيرا من أسباب نجاح حركتها .

وهكذا لم يرتبط الضباط الأحرار بأى تنظيم حزبى علنى ، بحكم انتمائهم لمؤسسة عسكرية تحرم ذلك ، وبحكم اتخاذهم أسلوب العمل السرى لنشاطهم السياسى الوطنى ، وهو ماكانت تمليه طبيعة مؤسستهم ، وحتى لاتنصب حركتهم فى أحد القوالب السياسية ، مما يضيق عليه حرية حركتها .. وقد ذكر السادات أن اختيارهم لاسم « الضباط الأحرار » ينطوى على أنهم أحرار فى أهدافهم السياسية والاجتماعية ، وأحرار من الانتماء لأية هيئة

أو حزب أو جمعية[٢٥] . فتجاوزوا عن تباين اتجاهات بعضهم السياسية ومشاعرهم الفكرية ، وكونوا لأنفسهم جبهة ، عجزت الأحزاب والهيئات الثورية عن تكوينها واستمرارها لقيادة الثورة ، فكانوا أقدر تنظيمياً منها جميعاً ، مستعينين فى ذلك بنشأتهم العسكرية وما انطبعوا عليه من انضباط والتزام وطاعة ، وهو ما لم تستطع الأحزاب والتنظيمات الثورية الشعبية تحقيقه ، فضلاً عما تميزت به هذه الأحزاب ، من اعتمادها على الزعامة الفردية ، وافتقارها إلى تنظيمات وكوادر قادرة على النشاط والحركة ، برغم قدرتها الفائقة على تيئيس الجماهير ودفعها نحو الثورة ، بغير تنظيم أو جبهة وقيادة موحدة ، مما أتاح « لتنظيم » الجيش أن يتقدم وأن يتحرك ..

٣ ـ الأحزاب وقيام الثورة ونداء التطهير

استقبال الأحزاب لحركة الضباط :

تحرك الجيش مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ونجحت حركته فى الاستيلاء على السلطة خلال ساعات .. وبعد أسبوع حاسم فى تاريخ مصر والمصريين ، بدأت القيادة فى أول تعامل لها مع الأحزاب ، وهى فى موقعها الجديد ، عندما أذاع اللواء محمد نجيب فى ٣١ يوليو « نداء التطهير الأول » وقبل أن ندرس كيف استجابت الأحزاب لهذا النداء علينا أن نتساءل كيف استقبلت قيام الحركة ذاتها ونجاح الضباط فى الإمساك بمقاليد الأمور وما هو رد فعلها ، سواء من جانب من توقع الحركة وشارك فيها ، أو من غفل عنها وفوجىء بها ؟

بالنسبة لمجموعة أحزاب النخبة الحاكمة ، فيلاحظ أنه دخل فى يقينها أن « الانقلاب العسكرى » قد نجح ، وأن الذين قاموا به قد أمسكوا بمقاليد الأمور ، ومن ثم وجب على قادتهم التقدم لمعرفة تلك « القوة المجهولة » لديهم ، وخطب ودها إن أمكن ، ثم تقديم أنفسهم إليها تمهيدا للتعاون معها ، وتسلم السلطة منها ، واحتوائها ، إن أمكن ، لذلك كان لابد لقادة الأحزاب أن يخرجوا من طور المفاجأة إلى طور التعرف والاستكشاف ، وهذا يقتضى المجاملة والتهنئة « والظهور فى الصورة » فى البداية على كل حال .

كان أول رد فعل من جانب الوفد أنه فى يوم ٢٣ يوليو اجتمع عدد من قياداته الموجودين بالقاهرة ، حيث كان رئيسه مصطفى النحاس وسكرتيره العام فؤاد سراج الدين يصطافان فى جنيف ، وكان على رأس المجتمعين د . محمد صلاح الدين وعلى زكى العرابى وعبد الفتاح خسن وعثمان محرم وابراهيم فرج وأمين عز العرب ، وتداولوا فى بيانات الثورة الأولى ، واتفقوا مبدئيا على إيفاد د . صلاح الدين زكى العرابى إلى د . حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى لاستجلاء الأمر ، وحدثاه بأن الذى وقع كان نتيجة أخطاء عديدة كان فى مقدمتها تصرفات الملك والكثيرين من حاشيته[٢٦] ثم اتفق قادة الوفد فيما بعد على الاتصال بالنحاس تليفونيا ليحضر على عجل ، فحضر ومعه سراج الدين فجر ٢٦ يوليو .[٢٧]

وكانت قيادة الضباط هى الأخرى تتحرك ، وإن حركة محسوبة ، تجاه الوفد ،

فأوفدت إليه مساء ٢٥ يوليو من يوحى لزعمائه بأن قيادة الضباط موجودة فى الاسكندرية لاستقبال من يشاء ، وبالفعل هرع د . صلاح الدين وعبد الفتاح حسن إلى هناك ، حيث عبرا عن شكرهما للحركة المباركة .. وعندما وصل النحاس وسراج الدين مساء ٢٧ يوليو - وكان الملك قد خلع وطرد ، هرولا فى نفس الليلة - الثالثة صباحاً - لرؤية « محرر الوطن ومنقذ شرفه »(٢٨) . بمبنى قيادة الثورة ، طبقا لمشورة أحمد أبو الفتح ، ويبدو أن اللقاء انطوى على قدر كبير من المجاملة ، وذلك أن محمد نجيب قد ذكر للنحاس « أننا ننفذ سياستك أنت زعيم البلد وزعيمنا(٢٦) .. ويبدو أن النحاس قال لنجيب : أنت رئيس مائة ألف - يقصد الجيش - وأنا زعيم عشرين مليونا - يقصد الشعب كله » . ويبدو أن الملاحظة كانت تعبيرا عن تصورات النحاس .. وقد ساعده على هذا التصور أن عددا من الضباط الأحرار كانوا يعتبرون أن الوفد ممثل الأغلبية ، وأن عددا من المدنيين المتصلين بالقيادة الجديدة كانوا ، لسبب أو لآخر ، من المتعاطفين مع الوفد(٣٠) .

ولكن يبدو أن عبارة نجيب للنحاس باشا كانت رأيا شخصيا ، فمن الواضح أن زعيم الوفد سمع من رفاق نجيب مالم يكن ينتظره أو يتوقعه ، فعندما عاد إلى زملائه ، وكانوا ينتظرون فى منزله ، حدثهم بما أفصح عن أنه سمع أشياء أخرى غير مجاملة نجيب ، حيث ذكر أنه لايأمل خيرا فى هذا الانقلاب وأن الدستور والديمقراطية يهددهما أبلغ الأخطار(٣١) وكان على الوفد أن يترقب وأن يحذر ، تحسباً لما سوف يتكشف من جانب القيادة الجديدة ، التى بات واضحاً أنها تمضى فى سبيلها بعزم وإصرار ، وفى اتجاه لم يستطع الوفد تبنيه ، حتى الوقت ، الأمر الذى انعكس فيما بعد على قياداته فأربكها .

أما السعديون والدستوريون فقد عقد قادتهم اجتماعا مشتركا يوم ٢٥ يوليو فى منزل أحمد عبد الغفار ، واتفقوا على أن يتوجهوا إلى قائد الحركة بالتهنئة وإعلان التأييد ، وبالفعل تم ذلك على نحو ما هو معروف ، حيث أعلنوا لنجيب ورفاقه « تأييدهم للحركة المباركة ووقوفهم إلى جانبها وشكرهم للضباط والجنود الذين أدوا واجبهم » وفى العبارة الأخيرة مايوحى بأن هؤلاء أدوا واجبهم - كأنما كان من واجبهم أن يقوموا بالانقلاب - ومن ثم ينتهى ذلك الواجب عند هذا الحد ، وهو ما كان يتمناه هؤلاء المهنئون !

بل إن صحيفة السعديين أنشأت تعلن فى أعدادها تأييد الحزب للحركة وتشيد بخطتها المحكمة وبالتنفيذ الكامل ، ثم راحت تشارك الصحف الحزبية وغير الحزبية الحديثة عن مساوىء الملك وعبثه بالدستور والحياة النيابية واستهتاره بالسلطة وبمقام وزيره الأول(٣٢) وكان واضحاً فى اتجاه صحيفة السعديين بالتركيز على فساد الملك وطغيانه وعبثه بسلطة الوزارات ، الايحاء بأنهم كانوا ضحية لهذا العبث ، ولهذا الاتجاه مغزاه فى اطار تقديم أنفسهم لقيادة الضباط .

أما حزب الكتلة والحزب الوطنى (القديم) فقد اتجها نفس الاتجاه من حيث التهنئة والترحيب بالحركة المباركة ، فتوجه مكرم عبيد رئيس الكتلة لزيارة الضباط فى ثكنات مصطفى كامل بالاسكندرية ، وفعل عبد الرحمن الرافعى ، عن الحزب الوطنى ، نفس الشىء فى ٢٥ يوليو أيضا ، ثم كرر الزيارة لهم بالقاهرة بصحبة فكرى أباظة(٣٣) .

ومن الملاحظ أن الضباط لم يقابلوا هذه التهنئة وذلك الولاء من قبل الأحزاب بيقين أو اطمئنان ، وإنما قابلوه بارتياب ، وإن كانوا قد فرحوا به دون شك .. بل إن الضباط من جانبهم ، كانوا مجتمعين أو فرادى ، قد زاروا عددا من كبار السياسيين من مختلف الأحزاب ، للتعرف إليهم وجس نبضهم وتبين اتجاهاتهم وآرائهم .. كانت هناك ـ حسب تعبير زكى عبد القادر ـ لمعة من الصراع والخوف والترقب والحذر .. لقد كانوا شبانا فى مقتبل العمر وقد رأوا الباشوات ، بين صاحب مقام رفيع وصاحب دولة وصاحب معالى ، يمثلون أمامهم ، فيرون منهم صورة تختلف تماما عما كان فى خيالهم ، وقارنوا بين الصورتين ، فهبطت موازين الكثير منهم إلى الحضيض !!(٣٤)

لقد أغرى قادة الأحزاب بنداءات الثورة الأولى بشأن احترام الدستور والحياة النيابية ، ودخل فى إعتقادهم أن العسكريين أدوا دورهم وأنهم لن يلبثوا أن يخلوا المسرح السياسى لهم ، باعتبارهم البديل المدنى صاحب السلطة ، والخبير بشئون الحكم ، بينما لم تكن القيادة الجديدة قد بدأت صراعاً مع الأحزاب ، دون أن تستعد له . فأرادت ألا تستعديها هى وجماهيرها ، قبل أن تستكمل خطها بشأن وجودها فى الشارع السياسى وتكشف عن وجهها للشعب ، ومن هنا مدت القيادة يدها للأحزاب ، ليس بقصد التحالف ، وإنما فى خطوة تكتيكية ماهرة تستهدف تأمين نفسها فى هذه الأيام الحرجة ، وحتى يمكنها أن تتحسس خطوتها التالية بعد السيطرة على كل أزمة الحكم .. بينما لم يسأل أحد من قادة أحزاب النخبة الحاكمة نفسه عن مسئوليته ومسئولية حزبه عن النظام الذى قامت الثورة للقضاء عليه ، أم أنهم قدروا أن فساد الملك ، مجرد فساد فرد ، وأنه لايمتد إلى النخبة الحاكمة معه ؟ وأن الضباط لذلك تحركوا للتخلص من فساد الملك وحده ؟

على آية حال يتبقى أن نوضح موقف الأحزاب الشعبية ، من غير النخبة ، وهنا يأتى موقف الحزب الوطنى الجديد ، الذى نستطيع فهمه على ضوء دور هذا الحزب ونشاطه قبيل ٢٣ يوليو ، لكن تجدر الإشارة إلى أن زعيمه فتحى رضوان كان معتقلا حتى ٢٣ يوليو وأن قيادة الثورة أفرجت عنه ، وكان الحزب الجديد من أوائل التنظيمات التى أيدت الثورة فور قيامها بقناعة وصدق ، بحكم الخلفية الفكرية والوطنية المشتركة بينه وبين تنظيم الضباط .. وصحيفة « اللواء الجديد » عبرت عن هذا الاتجاه بحماسة وحرارة بالغين ، فضلاً عن أن الحزب الوطنى الجديد هو الحزب الوحيد ـ تقريبا ـ الذى اندمج مع الحركة الجديدة وسار فى تيارها ، حتى لقد استعانت بشبابه من السياسيين فى تشكيل أول وزارة يؤلفها العسكريون (وزارة نجيب فى ٧ / ٩ / ١٩٥٢) التى ضمت ١٥ وزيرا كان ستة منهم من قيادات ذلك الحزب ، على رأسهم فتحى رضوان ونور الدين طراف وعبد العزيز على وسليمان حافظ وغيرهم ..(٣٥)

ولكن ينبغى ملاحظة أن هؤلاء اشتركوا فى الوزارة بصفاتهم الشخصية وبماضيهم الوطنى ، وليس باعتبارهم « حزبا وطنيا » كما أشرنا ويمكن إضافة أن إشراك هذا العدد لايصبغ الوزارة الجديدة بصبغة سياسية أو عقائدية محددة وإنما يعبر عن اتجاه وطنى عام ، حتى لاتتهدد الحركة فى بداية أمرها من جانب أعداء اليمين وأعداء اليسار .. ثم إن قادة الحزب الوطنى قد لايحاصرون القيادة الجديدة بمطالب حزبية ضيقة ، ترتبط بمصالح

محددة ، فضلاً عن أن هؤلاء الشباب بانشقاقهم على حزبهم القديم ، الذى جمد نفسه وعاش أسير ماضيه ، بدوا كما لو كانوا أقرب التنظيمات السياسية المدنية ، هم ونفر من الحزب الاشتراكى ، إلى الشباب العسكريين الذين قاموا بالحركة .

أما الإخوان المسلمون فبالرغم من دورهم الذى أشرنا إليه ، كانت قيادتهم تتشكك فى نوايا قادة حركة الضباط تجاههم ، ومع ذلك لم يقطعوا الأمل فى تحقيق أهدافهم من خلال الحركة ، إن لم يستطيعوا احتواءها فى مرحلة تالية .. ولكن يبدو أن عبد الناصر ، خلال مشاوراته مع قادة الإخوان قبيل ٢٣ يوليو ، قد أوحى إليهم أنهم سيتولون الحكم بشكل أو آخر ، وأنه حسب رواية صلاح شادى ـ قد أقنعهم بأنه ليس من المصلحة بأن يتم ذلك فى بادىء الأمر حتى لاتكشف الحركة عن وجه إسلامى يثير رد فعل دولى من جانب أعداء الاتجاه الاسلامى .. ويضيف عمر التلمسانى بأن قيادات الأخوان كانوا على علاقة طيبة « برجال الانقلاب .. ظناً منهم أنهم سينفذون ما اتفقوا عليه .. بل لقد أقر فضيلة المرشد هذا الانقلاب » ..(٣٦)

وقد صدر عن الأخوان بيان مفصل ـ عارضه الباقورى وكان أحد أسباب خلافه معهم أو إنشقاقه عليهم ـ فى أول أغسطس ١٩٥٢ ، بعد نداء التطهير الأول ، ويبدو أن تأخر الأخوان عن تأييد الثورة لتسعة أيام ، قد أحنق قيادتها عليهم ، حيث كانت تتوقع وتنتظر أن يكون تأييدهم واضحاً وسريعاً واتهمتهم فيما بعد بتقاعسهم ، وبأن مرشدهم العام ظل فى مصيفه بالاسكندرية صامتاً ولم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك .. بينما كان الأخوان خلال هذه الأيام يتحسسون خطواتهم بحذر شديد ، وجاء عزل الملك ليدفعهم للتحرك فى محاولة لترويض القيادة الجديدة .

ورغم أفتقارنا لمعلومات أكثر ـ على كثرة ماكتب الأخوان ـ عن هذه الفترة ، فقد سجلت كتاباتهم أن قادتهم اجتمعوا بعبد الناصر فى ٣٠ يوليو وتشاوروا معه ، حتى بدأ المرشد العام يدرك أنه يتنصل من وعوده بشأن التشاور مع الأخوان فى الأمور السياسية العامة قبل اتخاذ قرار نهائى فيها بصفتهم شركاء فى المسئولية .. ثم أبدى المرشد عدم اطمئنانه إلى اتجاه هذه الحركة وعدم ثقته فى القائمين بها .. وأيقن أنها ليست حركة إسلامية وإنما حركة إصلاحية ، يبتغى القائمون بها الانفراد بالعمل .. »(٣٧)

أما التنظيمات الشيوعية فقد انعكست تمزقاتها وضعفها على موقفها من قيام الثورة واستقبالهم لها ، وينبغى ملاحظة أن كافة التنظيمات الشيوعية ـ باستثناء حدتو ـ قد فوجئت بتحرك الجيش ـ مما انعكس على موقفها من الحركة .. أما حدتو فقد أيدتها فور قيامها دون بقية المنظمات ، وذلك بحكم العلاقات القديمة ، فضلا عن مشاركة عدد من ضباطها فى التحرك والتنفيذ .. وجاء بيان حدتو الذى وزع صباح ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى الشوارع كأول بيان تأييد للحركة ، كما أنها أرسلت نشرة داخلية لكافة أعضائها تدعوهم إلى مساعدة حركة الجيش بأقصى سرعة .. ومن جانبها قيادة الثورة أفرجت عن جميع المعتقلين الشيوعيين ، عدا ١٤ منهم كرهينة مؤقتة حتى تغير المنظمات المعادية لقيام الحركة موقفها .

ومع ذلك كان موقف حدتو يلقى معارضة من الشيوعية العالمية ، التى أدانت حركة

الجيش فى مصر ، كما أدانت بقية المنظمات الشيوعية فى مصر موقف حدتو ، فانعكس ذلك على قياداتها التى بدأت تتخلى عن تأييدها خاصة عندما اتضح لهم ما اعتبروه أخطاء من جانب قيادة الجيش(٣٨) . أما موقف الحزب الشيوعى المصرى فقد أرسل أحد قادته (مصطفى طيبة) من السجن برقية تأييد للحركة ، وتقريرا لحزبه يتضمن رؤيته ، موضحا فيه أن جميع من كانوا معه بالسجن من قيادت وأعضاء المنظمات الشيوعية الأخرى يؤيدون حركة الجيش(٣٩) ، إلا أن قيادة الحزب الشيوعى خارج السجن أنكرت عليه موقفه ووصفت حركة الجيش بأنها انقلاب فاشى ، وأصدرت بذلك بيانا وصفت فيه حركة الضباط بأنها « خدعة كبرى » وكان موقفها معارضاً ومندداً ، حتى لقد تراجع طيبة عن موقفه واتهم نفسه بالتسرع .. وهكذا كانت المنظمات الشيوعية تهاجم الحركة منذ اللحظة الأولى باستثناء حدتو ، التى مالبثت هى الأخرى أن تراجعت عن تأييدها .

ومنذ اللحظة الأولى تشكك عبد الناصر فى موقف تلك المنظمات وبدأ يحاصر الضباط اليساريين الذين اشتركوا معه ، وزاد في حرصه على ذلك قناعته بضرورة تأمين الثورة خشية تدخل الولايات المتحدة ، فقد كان أمامه تحذير واضح من قبل أحد المسئولين الأمريكيين بأن بلاده ستتدخل إذا اتضح أن الحركة شيوعية(٤٠) فضلاً عن أنه أدرك ببصيرته أن اليسار الذى أيد الحركة سرعان ماسينضم إلى أغلبية اليسار الذى يهاجمها ، فلم يعد يطمئن حتى إلى أولئك الذين يؤيدون الثورة ، وسيكون لذلك نتائجه فى افتراق السبل ، فالصراع ، ثم محاولات تصفية قوى اليسار فيما بعد .

الأحزاب ونداء التطهير فى ٣١ يوليو ١٩٥٢ :

قدرت قيادة الثورة موقف قيادات الأحزاب على نحو مختلف .. وارتاب هؤلاء فى موقف قيادة الثورة منهم وصاروا على حالة من الترقب والانتظار ليكون رد فعلهم ، ولم يطل الانتظار .. ولكن ثمة ملاحظة ذات مغزى فى اختيار على ماهر كرئيس لأول وزارة فى عهد الثورة (٢٤ / ٣ - ٧ / ٩ / ١٩٥٢) تتمثل فى كون هذا الاختيار يدل على أن قيادة الثورة لاتريد مواجهة مباشرة وحاسمة مع بقية عناصر النظام القديم ، حتى تستعد لها ، كما لم يكن بوسعها تولية أحد رجالها الحكم .. باعتبارهم شبانا .. وضباطاً .. بينما لم يتعرف الناس حتى على وجوههم ، لذلك جاء اختيار على ماهر بمثابة تلويح لعناصر النظام القديم بأنه ليس لدى القيادة الجديدة مايمنع من التعامل معهم ، حتى تكسب وقتا تستعد فيه للخطوة التالية .. وظنت قيادات الأحزاب أن دورها فى السلطة آت لاريب فيه !

لقد كانت قيادة الثورة شبه متفقة على التخلص من النظام الحزبى القديم ، إلا أنها لم تكن قد استعدت بالبديل . وكانت تدرك كذلك أن التخلص من النظام الحزبى العتيد لن تكون مسألة سهلة ، خاصة وأن للأحزاب وجودها فى الساحة السياسية حيث تشغل فراغها بشكل ما ، ورغم إدراك قيادة الثورة أن معظم ولاء الجماهير لهذه الأحزاب يرتبط بقياداتها وأشخاص زعمائها ، أكثر من ارتباطه بتنظيماتها ومبادئها ، وستسهل هذه المسألة مهمة الضباط على آية حال ، كما كان هؤلاء يدركون أن قادة الأحزاب ليسوا رؤساء وزارات فى الحكم يمكن استبدالهم ،حتى بدون انتخابات برلمانية ، مثلما يحدث فى الماضى أحيانا ،

ولكن هذا النوع من الولاء الحزبى له مزية باعتباره يفتح بابا للقوة الجديدة ، إذا ما استطاعت تعرية هذه « الشخصيات » الحزبية والتركيز ولو بقدر من المبالغة ، على نواحى ضعفها وفسادها ، فتمزق أواصر ذلك النوع من الارتباط أو الولاء الحزبى .

لذلك اقتضى الأمر من الضباط قدرا من مناورات السياسة قبل اتخاذ خطوة حاسمة .. فضلا عن أن هؤلاء لم يكونوا قد اتفقوا فيما بينهم على خطة موحدة ، وربما لم يتفقوا إلا مع انتهاء أزمتهم الداخلية فى مارس ١٩٥٤ ، لذلك يمكن استنتاج أنه قد تواكبت خطوات التخلص من النظام القديم ، مع مايمكن اعتباره مشكلة داخلية بين أعضاء قيادة الثورة ، حول قضية تولى العسكريين السلطة بأنفسهم .

لم يطل انتظار الأحزاب ، ففى مساء ٣١ يوليو ١٩٥٢ أذاع محمد نجيب باعتباره القائد العام للحركة قرارا بمنع التظاهر منعاً باتاً فى جميع أنحاء البلاد ، وفى منتصف نفس الليلة أذاع بيانا تاليا دعا فيه الأحزاب والهيئات السياسية المصرية لتطهير صفوفها ، كما فعل الجيش ، وطالبها بأن تتخذ لنفسها برامج محددة واضحة المعالم ، تعلن على الملأ ، ليكون الشعب على بينة منها(٤١) .

كان ذلك أول تعامل للقيادة مع الأحزاب ، ولاتخفى دلالة التحذير بمنع التظاهر ، خاصة إذا ما رأت الأحزاب ، وعلى رأسها الوفد ، تحريك جماهيرها ، أو أساءت فهم وتقدير هدف القيادة العسكرية ، كما أنها شفعت ذلك بضرب المثل بالجيش وتطهيره ، بما يعنى أيضاً كامل سيطرتها عليه .. لذلك كان البلاغ حاسماً والتحذير بليغاً ، وإن انطوى على قدر كبير من الغموض ، فانفتح باب الصراع داخل الأحزاب ووقعت قياداتها فى مأزق وراحت تتبادل الاتهامات علناً كما سوف نرى .. كما انطوى التحذير على إقرار ضمنى من قيادة الضباط بفساد الأحزاب ، فضلاً عن أنها لم تحدد ممن ستتطهر الأحزاب ، وكيف ؟ الأمر الذى يعطى انطباعاً بأن القيادة أرادت أولاً أن تكشف الأحزاب فسادها بأيديها أولاً ، ثم بيد القيادة ثانيا .. أو هكذا تداعت الأحداث !

كان الأمر يقتضى أن تصدع به الأحزاب أولاً .. ثم تنشر برامجها الجديدة ثانيا .. وبالفعل نشطت قياداتها تعقد اجتماعاتها وكأنما انتابتها حالة من الحمى ، تكشف عنها صحفها فى تلك الأيام ، اتقاء للشر المخبوء ، خاصة وأن قيادة الضباط صرحت بأنها سوف تتدخل عند اللزوم لتطهير الأحزاب على الوجه الأكمل ذلك « أن الجيش لايهزم ، وأنه سيمضى فى معركة التطهير .. وأن النتيجة الحتمية لعدم التطهير هى حل الأحزاب .. إننا ننصح ثم ننذر ، وإلا فإن لنا شأنا آخر .. »(٤٢)

ويبدو أن حزب الوفد قد أبدى استعداده لتطهير نفسه قبل إعلان البيان السابق ، وذلك أن شعارات التطهير قد انطلقت فى الجيش وفى الأداة الحكومية منذ رحيل الملك ، وقد عقد الوزراء الوفديون اجتماعاً بالاسكندرية فى ٢٩ يوليو ، اقترح فيه د . صلاح الدين تطهير الحزب تمشياً مع مطالب البلاد ، ووصف سيد مرعى هذا الاقتراح بأنه كان مفاجأة لباقى الأحزاب ، وكان بمثابة إحراج علنى لها ، فقد بدا الوفد كما لو كان الحزب التقدمى الوحيد الذى يمد يده من تلقاء نفسه للثورة .(٤٣)

وأيا كانت مدى دقة الاشارة السابقة فقد كان الوفد على استعداد للتعاون مع القيادة الجديدة ، تمهيدا لاستلام السلطة منها ، حتى لوضحى ببعض رجاله ، لأنه لم يتردد فى شأن نداء التطهير ، وإن انطوت استجابته على قدر من المناورة ، جعله يبدو وكأنه لم يقع فى فخ التطهير ، بل ربما راها فرصة للتخلص من بعض عناصره غير المرغوبة ، وذلك أمر قد تجريه الأحزاب من حين لآخر ، لذا لجأ الوفد إلى إجراء تطهير شكلى فى صفوفه ، حين أعلن فى ٤ أغسطس فصل اثنى عشر عضوا كان من بينهم عدد من وزرائه ونوابه وشيوخه السابقين ، ولم يذكر أسباب فصلهم ، ولكن هذا الأمر لم يلبث أن فتح على الحزب بابا لم يغلق من الهجوم والتشنيع على الأعضاء المفصولين ، وردودهم ، الأمر الذى أضعف مركز الحزب أمام القيادة ، فطالب أحد المفصولين بمحاكمة سراج الدين ، ووقع صدام خطير بين مصطفى النحاس وعبد السلام جمعة فى ٥ سبتمبر ، عند مناقشة موضوع عثمان محرم(٤٤) . ومن الملاحظ أن هذه الاستجابة الشكلية من جانب الوفد لمسألة التطهير ، والتى ظل بها الكيان الأصلى للوفد دون تغيير كبير ، هذه الاستجابة لم تكن خافية على قيادة الثورة بطبيعة الحال .. وقد وصف زكى عبد القادر مسلك الوفد بأنه لم يكن مخلصاً فى استجابته ، وإندهش لمسارعة الحزب الكبير إلى التطهير ، خاصة وأنه كان يستند إلى قاعدة شعبية عريضة ، وتساءل عن الذى حمله على أن يتهاوى ويسارع إلى الاعتراف بأن صفوفه لم تكن نظيفة تماماً ؟ .(٤٥)

وقبل أن نتعرض لموقف الهيئة السعدية ، ينبغى ملاحظة أن قيادة الثورة قد استعانت باثنين من رجالها ، فور تمزقها خلال أغسطس ١٩٥٢ ، وهما سيد مرعى ود . عبدالرازق السنهورى ، اللذين تعاونا مع القيادة الجديدة ،الأول فى مجال الإصلاح الزراعى كما هو معروف والآخر فى مجال التشريعات والقوانين ، لكن هذا التعاون لايتصل بالهيئة السعدية من قريب أو من بعيد ، وإنما حدث ذلك نتيجة استبعادهما عنها وبصفتيهما الشخصية ، لا الحزبية ، وعموما تحاشت الهيئة ، وهى تستجيب لنداء التطهير فى البداية مسألة التطهير ذاتها وبدأت الاستجابة للشق الثانى منه المتعلق بوضع البرنامج الجديد ؛ فكانت من أوائل الأحزاب التى قدمت برنامجاً جديدا فور قيام الثورة ، ولهذه المبادرة مغزاها فى قدرة الهيئة ورغبتها فى التكييف مع الأوضاع الجديدة ، وتحسين صورتها أمام القيادة ، ومن هنا قدمت مايشبه كشف حساب عن دورها ، من وجهة نظر أصحابها ، قبل أن تطهر صفوفها .

لذلك نشرت الهيئة بيانها فى ٨ أغسطس الذى أسرف فى الحديث عن محاربتها للفساد والانحراف ودورها فى تطهير أداة الحكم ، كأنما ليبرىء ساحة السعديين من آثام الحكم السابق وانحرافاته ، ثم أنشأ البيان يربط بين أهداف الهيئة وأهداف حركة الجيش ، وعرض للانجازات التى تحققت بفضل الوزراء السعديين ، ثم أثنى على حركة الجيش المباركة .. الخ وركز البيان على مفاهيم جديدة فى البرنامج الجديد تتعلق بالاشتراكية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية . مما يتفق وأهداف العهد الجديد وشعاراته(٤٦) .

وجاءت مسألة التطهير للهيئة وتداعياتها التى توالت خلال شهر أغسطس لتشكل فصلاً دراميا يكاد يكون ختامياً فى تاريخها ، وفى مذكرات وأوراق سيد مرعى ، الذى كان

من شبابها البارزين ، تفاصيل عما حدث لها من تمزق وصراعات وتخبط بشأن معنى التطهير حتى أعلن رئيسها عن استعداده للاستقالة ، بينما أعلن نائبه (حامد جودة) بأن الهيئة لايجب أن تخضع لكل طلبات الضباط ، ثم أعلنا تنحيهما معاً عن منصبيهما فى الهيئة ، كما طرحت فكرة أن يتغير اسمها إلى « الحزب الاشتراكى الديمقراطى » ولم يلبث أن تراجع الرئيس والوكيل عن تنحيهما ، ففصلتهما الهيئة ، وانقسمت إلى فريقين متصارعين حول قياداته القديمة وقياداته الشبابية الجديدة من ناحية أخرى(٤٧) .

وهكذا دفع نداء التطهير بالهيئة السعدية إلى قدرها المحتوم . الذى رحب به قادة الثورة ، ولم يحم البرنامج البراق ، بتوجيهاته الاجتماعية ، الهيئة السعدية من مواجهة سيف التطهير الذى شطرها ومزقها ، بعد أن أقرت بفساد وعجز قياداتها القديمة ، ومن ثم ضرورة تطهيرها ، وذلك عين ما أرادته قيادة الثورة من تدمير الأحزاب لنفسها أولا ..

أما حزب الأحرار الدستوريين فكان تقريباً هو الحزب الوحيد الذى لم يقع فى فخ التطهير ، وإن لم يحمه ذلك من مصير الأحزاب الأخرى ، فلم يتراشق قادته بالاتهامات ولا أدان بعضهم البعض أمام القيادة الجديدة أو الرأى العام . وإنما أصدروا بيانا أعقبوه ببرنامج جديد ، وربطوا فيه بين دور الحزب فى محاربة الفساد وتطهير اداة الحكم وبين أهداف الحركة فى هذا الشأن .. وكان أهم مافى البيان أنه طلب إلى الحكومة أن تتولى بنفسها تطهير الأحزاب ، بماليديها من سلطة التشريع والتنفيذ والقضاء ، وأبدى الحزب فى برنامجه اهتمامه بتضييق الفوارق الطبقية ورفع مستوى المعيشة للشعب وبين الطبقات العاملة .. الخ(٤٨) ومن الملاحظ أن البيان يسم عهد ماقبل الثورة بالفساد والخداع كما يوجه سهام نقده إلى حزب الوفد بشكل خاص ، ويحرض عليه من طرف خفى ، وقد نسى قادة حزب الأحرار أنهم كانوا من صناع العهد السابق سواء كانوا داخل الحكم أو خارجه ، بالحركة الإيجابية أو حتى بالصمت .

ومع ذلك تعرض الحزب لهزه داخلية . حين اجتمعت إدارته فى ٢٦ أغسطس واقترح بعض الأعضاء تنحية كل من أحمد عبد الغفار عبد المجيد صالح ، وبدا واضحاً أن الحزب قد انشق إلى مجموعتين إحداهما تضم شيوخ الحزب وقادته والأخرى تضم رجال الصف الثانى ، وأن المجموعة الأخيرة اجتمعت وحدها لترحب بالتطهير وتسعى لتأييد النهضة المباركة تأييدا عمليا ، وطالبت بتكوين لجنة لبحث التهم التى تلوكها الألسن بشأن بعض رجال الحزب(٤٩) وبالرغم من ذلك لم تؤد هذه التطورات إلى تمزيق الحزب وانشطاره كما حدث للهيئة السعدية ، وللوفد بدرجة محدودة .

أما حزب الكتلة الوفدية فقد سارع إلى الترحيب بالتطهير ، واُعتبرها بعيدة عنه وأنها تختص بخصومه السياسيين ، بل دعت الكتلة إلى المسارعة بالتطهير المدنى إلى جانب العسكرى ، وبتدعيم الهيئة القائمة على تنفيذ قانون « من أين لك هذا » بحيث يضمن للقائمين على حيادهم واستقلالهم ، وأشاد بيان الكتلة « بالجيش الباسل وبقائده البطل المناضل ، الذين هيأوا للأمة عهدا جديدا تتحقق فيه أهدافها ، فالكتلة هى أول مانادى بالتطهير لأنها ماتكونت إلا للتطهير باعتباره أول خطوة للتحرير .. فهى الوفد مطهراً والحكم فى عقيدتها يجب أن يكون منزها محررا .. »(٥٠)

ومن الواضح أن بيان الكتلة يعني الوفد ، باعتبارها انشقت عنه عام ١٩٤٣ بقيادة مكرم عبيد ، عندما أثار الأزمة الشهيرة بأزمة « الكتاب الأسود » ، وقد شارك مكرم أحزاب الأقليات غير الوفدية الحكم فى أعقاب خروج الوفد من السلطة سنة ١٩٤٤ ، ولم تشارك الكتلة بعدها فى الحكم حتى قيام الثورة كما هو معروف ، لذلك كان موقفها من الوفد معروفاً ، ومن هنا قصدت أن ينصب سيف التطهير على الوفد ، مثلما أراد الأحرار الدستوريون ، وقد أثبت موقف الكتلة والدستوريين أن سيف التطهير لم يؤثر على أوضاع الأحزاب الداخلية فقط ، وإنما أوقعها فى بعضها البعض وأيقظ ثاراتها القديمة ، فصار لكل منها ينسب فساد الحكم السابق إلى غيره ، وهو الأمر الذى سهل عملية تعريتها جميعاً أمام الرأى العام .

ونشرت الكتلة برنامجها القديم ، واعتبرت أن « ثورة الجيش إنما هى ثورة شعبية يفخر بها كل مصرى ، وأن الجيش بثورته الجريئة استكمل ثورتنا الشعبية » وكانت قيادة الثورة حتى هذه الأيام لم تكن تستخدم سوى تعبير « الحركة المباركة » وأيقن الحزب الصغير أنه بذلك التأييد لنداء التطهير سيكون بمأمن منه ، متناسيا تاريخه القديم ، فى مشاركة أحزاب الأقلية الحكم ، وعلاقاته بأسس النظام القديم .. ومن هنا لم تتطهر الكتلة الوفدية .. ولم تقدم برنامجاً جديداً .. وإنما قدم مكرم عبيد فى عجالة ما أسماه « استكمال برنامجنا الحزبى » طالب فيه بوضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود ، واتفاق الأحزاب على خطة عملية لمقاطعة الاستعمار ، وتعديل الدستور .. الخ(٥١)

وفيما يتعلق بالحزب الوطنى ، فيلاحظ أنه كان يعانى من الانشقاق ، منذ ماقبل الثورة كما هو معروف ، وقد بادر أعضاء الحزب الجديد ، ممن خرجوا على الحزب القديم وشيوخه ، إلى التشاور فى مستقبل الحزب ، وأعلن هؤلاء « الخوارج » فى الصحف الصادرة فى ١٧ أغسطس عن برنامجهم ، وهو فى جانبه السياسى ، يطابق موقف الحزب القديم ، أما فى الجانب الاجتماعى والاقتصادى فقد طالب بتضييق الفوارق بين الطبقات إلى أبعد الحدود ، والغاء جميع الضرائب النوعية وتوحيدها فى ضريبة تصاعدية ، ووضع حداً أعلى لملكية الفرد ، وقصر الملكية الزراعية تدريجيا على القائمين على زراعة الأرض .. الخ ، ورأى قادة الحزب الجديد ، يتقدمهم فتحى رضوان ، ضرورة التفاف الناس حول الجيش المظفر وقائده الباسل محمد نجيب ، الذى بعث الأمل فى حياة جديدة هدفها تحرير الوطن من أعدائه فى الخارج ، وتطهيره من أعدائه فى الداخل .. الخ

ويلاحظ وحيد رأفت أن قادة الحزب حتى ٧ أغسطس كانوا يجهلون القائد الحقيقى لحركة الضباط(٥٢) . ويضيف فتحى رضون أنه عندما دعى لمقابلة أعضاء مجلس قيادة الثورة لم يكن يعرف منهم أحدا سوى أنور السادات منذ أيام قضية أمين عثمان ، وأن أحدهم وهو البغدادى عرفه بنفسه وذكر له أنه حضر أحد اجتماعات الحزب الوطنى القديم ، وأنه عند بداية الاجتماع رأى عضوا ثالثا كان زميلا له بالمدرسة الثانوية وهو يوسف صديق(٥٣) . وعموما لم يكن لدى شباب الحزب الوطنى الجديد مايستدعى التطهير . وإن كان لديهم برنامج حافل ، استخلص من معاناتهم ونشاطاتهم الثورية قبيل الثورة ، وإن

اقتضى صياغة جديدة تلائم التطورات التى حدثت ، وليستطيع شباب الحزب أن يقدموا أنفسهم من خلاله إلى القيادة الجديدة وللرأى العام .

وهكذا لم تستجب أحزاب النخبة الحاكمة لإجراء التطهير المطلوب ، الذى قصدته قيادة الثورة ، رغم فهمهم للأمر والنداء ، ورغم أن التطهير هو بيت القصيد ، فقد ناور الوفد ، وأجرى تطهيرا شكليا محدودا خدم به تماسكه ، ووقعت الهيئة السعدية فى هاوية من الانقسام والتمزيق لإقرارها ، وراوغ الدستوريون مؤكدين أنه ليس بين صفوفهم ما يستوجب التطهير ، وألقوا بالكرة فى ملعب قيادة الثورة ، واعتبرت كتلة مكرم عبيد أن التطهير لايخصها ، بل زايدت به على الوفد .. وأكد كل من هذه الأحزاب أن فساد الحكم وأداته فى العهد الماضى تعنى خصومه وحدهم .. وعموما تحقق لقيادة الثورة بما حدث بعض ما أرادت من تمزيق لبعض الأحزاب والإساءة إلى سمعتها وتاريخها بأيدى الأحزاب ذاتها ، وأصبح الأمر يقتضى خطوة جديدة ..

وبرغم ذلك كله فإن المصادر تجمع على أن الأحزاب لم تأخذ دعوة التطهير بشكل جدى ، بينما ظلت قيادة الثورة ترقب هذه التطورات خلال شهر أغسطس بقدر من الارتياح .. ولم تكتف بذلك وإنما عملت ، بتصريحاتها بين الحين والآخر ، على إحداث مزيد من التمزق ، عندما اتهمت الأحزاب بأنها غير جادة فى التطهير .

وفى ١٠ أغسطس أصدر على ماهر رئيس الوزراء بياناً هاماً حمل فيه على الأحزاب حملة شعواء ، ذكر فيه أن الشعب بدأ يضيق بها ذرعاً ، وأن الخصومة الحزبية بلغت حد الجريمة ، وأن الأحزاب بوضعها القائم مقضى عليها بالزوال ، ووصف الأحزاب بأنها ركيزة للتدخل الأجنبى ، وأضاف « أننا أوضحنا للأحزاب القواعد الصحيحة التى يجب أن تقوم عليها ، فإن تقوم عليها ، فإن لم تنفذها فإننا سنفرضها عليها »(٥٤) . ثم صرح كذلك بأن الجيش متفق مع الحكومة على حل الأحزاب السياسية ، ولكن محمد نجيب سارع فى اليوم التالى بإصدار بيان نفى فيه ذلك وأكد أن الجيش - ولم يذكر شيئا عن الحكومة - قد اتفق على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية فى موعد أقصاه فبراير ١٩٥٣ .(٥٥) . ويبدو من ذلك أن على ماهر ، فى غمرة حماسته ، وكراهيته للأحزاب ، وكان من ألد خصومها ، وربما كان فى اختياره معنى يؤكد نية الثورة تجاه الأحزاب ، يبدو أنه فى تصريحاته الأخيرة قد كشف عما استشفه من اتجاه الضباط قبل أن يريدوا هم ذلك ، لذلك بادر نجيب بنفى تصريحاته لتهدئة الأوضاع حتى يحين الأوان لاتخاذ الخطوة التالية .

وفى ١٩ أغسطس صرح محمد نجيب بأنه غير راض عن الطريقة التى تطهر بها الأحزاب نفسها ، وبالتالى فقد يتدخل الجيش ، وأضاف أن إبعاد عناصر الفساد شرط جوهرى للعودة إلى حكومة برلمانية أمينة ، كما صرح متحدث باسم قيادة الثورة بأن النتيجة الحتمية لعدم السير فى التطهير هى حل الأحزاب ، ثم علق القائد العام « إننا ننصح ثم نحذر ثم ننذر ، وإلا قلنا مع الأحزاب شأن آخر .. وأن برامج الأحزاب واحدة ، وهى تقوم على الأشخاص دون المبادىء ..(٥٦) وهكذا أعلنت القيادة عن عدم رضاها عن تطهير الأحزاب لنفسها ، بل عن البرامج والمبادىء التى أعلنتها ، واعتبرتها متشابهة تماما ، وأن المسألة

هنا ليست مسألة مبادىء وبرامج ، وإنما هى أشخاص وزعامات يجب أن تختفى من الساحة السياسية .. وهكذا جاء الإنذار الجديد واضحاً وحازماً ..

وقد دعمت القيادة إنذاراتها بإجراءات لها مغزاها بالنسبة للأحزاب عندما تصدت لحوادث التظاهر والشغب التى حدثت بكفر الدوار فى ١٢ ، ١٣ أغسطس ، حيث تدخل الجيش بكل حزم وسيطر على الموقف بسرعة ، وشكلت محكمة عسكرية عليا لمحاكمة المسئولين عن ذلك ، وتبين أن الحوادث لم تكن مرتجلة وإنما دبرت بإحكام(٥٧) وأيا كان وجه الحقيقة فى التحقيقات فمن المسلم به أن تدخل الجيش فى الأمور الداخلية ، بات أمرا واضحاً وحاسماً ، حيث جعل من المحاكمة العسكرية التى جرت رأس الزنب الطائر ، لأية محاولات قد تجىء من أى من القوى الحزبية والسياسية إذا أرادت تحريك الجماهير .

يتبقى أن نوضح موقف الإخوان المسلمين والمنظمات الشيوعية وبالنسبة لهذه الأخيرة لم تكن أحزابا علنية ولم تفكر فى أن تؤلف حزبا علنيا حينئذ وإنما فكرت فى ذلك فيما بعد ومن ثم لم يكن نداء التطهير يعنيها ، فضلاً عن موقفها الذى بات معارضاً لحركة الجيش . أما الإخوان فقد بدا أنهم استجابوا لنداء التطهير وإعداد البرامج ، فقد أصدروا فى أول أغسطس بيانا هاما عن « الإصلاح المنشود فى العهد الجديد » وبالرغم من أن التطهير كان يقصد به على وجه التحديد أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة ، وبالتالى لم يكن يعنى الإخوان ، بحكم أنهم من الناحية القانونية ليسوا حزبا سياسياً ، وإن كانوا عملياً غير ذلك ، وبحكم أنهم لم يشتركوا فى الحكم قبل الثورة ، لكنهم حرصوا بذلك البيان والبرنامج على إثبات وجودهم العام فى كل الأحوال .

بدأ البيان بالتعبير عن آمال الجماعة فى بعث الأمة « بعد أن وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة المباركة » ثم ألمح تلميحا له مغزاه إلى ضرورة ألا يأخذنا الزهو بهذه الانتصارات ، ثم عرج على مسألة التطهير وأكد على ضرورة محاسبة كل من أعان الملك على الشر والفساد ، وجعل البيان يحرض القيادة على الأحزاب السياسية جميعا ووصف قادتها بأنهم أعوان الملك ، وأنهم جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع الأمانه ومن ثم ينبغى أن تمتد إليهم يد التطهير وتنحيتهم عن الحياة العامة وحرمانهم من نشاطهم السياسى .. وهاجم البيان دستور ١٩٢٣ وطالب باسقاطه وإصدار دستور جديد يستمد مبادئه من مبادىء الإسلام ، وفى خاتمة البيان أشار إلى القضية الوطنية . وضرورة جلاء الانجليز من مصر والسودان ، ثم أفرد نقطة خاصة لها مغزاها فيما يتعلق بالجيش وضرورة إصلاحه وألا تبخل عليه الدولة بالمال حتى لو اقتضى الأمر الجور على أبواب الميزانية الأخرى .. ونادى بضرورة تحديد الملكيات الكبيرة - وإن لم يحدد ذلك أو كيفية حدوثه - .. الخ .

وأيا كان وعى الإخوان ونضجهم السياسى ، وتعبيرهم عن القاسم المشترك لمطالب الحركة الوطنية ، الأمر الذى يستشفى من اتجاههم نحو تحويل الحركة المباركة للجيش إلى ثورة ناجحة ، فإنهم لم يقدموا رؤية متكاملة مفصلة بشأن الإصلاح الدستورى ، كما فعلوا فى بنود البرنامج الأخرى ، وإنما جاءت المسألة فى شكل توجه عام يدعو لأن يستمد الدستور مبادئه من مبادىء الإسلام ، الأمر الذى جعل البرنامج موضع نقد فى هذا الشأن ،

فضلاً عن الإشارة العامة الأخيرة المتعلقة بقضية الاستقلال الوطنى ، والتى جاءت غامضة بشأن رؤيتهم لحل تلك القضية .(٥٨) وربما يمكن تفسير ذلك بأن البيان قصد ألا يخوض فى هاتين المسألتين بشكل مفصل ، ليبعد الإخوان مؤقتا عن التورط فى المسائل السياسية ، مؤثرا الاهتمام بالنواحى الخلقية والاجتماعية ، ذات الطابع الاصلاحى على وجه العموم ، حتى يتسنى لهم تفهم توجهات القيادة الجديدة فى ذلك المنعطف الهام من تاريخ البلاد .

وفى المقابل اتسم موقف قيادة الثورة من جماعة الإخوان بالتريث والحذر أيضاً ، وإن كان معروفا أن عبد الناصر قد شرع فى محاصرة الضباط المنتمين إلى الجماعة ، محاولاً إبعادهم عنها ، باغرائهم ، أو تشتيتهم ، وقد نجح إلى حد كبير فى إبعاد الكثيرين منهم عن الجماعة ، أما من بقى منهم متمسكا بانتمائه اليها فقد تعامل معه بالنقل تارة وبالاعتقال تارة أخرى وقد فصلت مذكرات كل من عبد المنعم عبد الرؤوف ، وحسين حمودة ، وهما من الضباط الإخوان ، هذه المسألة عندما ذكر الأول أن عبد الناصر أبعده إلى فلسطين عندما رآه متمسكاً بانتمائه إلى الجماعة ، واعتقل وشرد بعد ذلك ، ولقى الثانى مصيراً مشابها عندما ذكر أنه سافر فى أواخر عام ١٩٥٢ إلى الولايات المتحدة فى رحلة دراسية ، مما يفيد إبعاده مؤقتا ، ثم قبض عليه واعتقل فيما بعد فى يناير ١٩٥٤ عندما صدر قرار بحل الجماعة كما هو معروف .(٥٩)

٤ ـ الثورة وتنظيم الأحزاب بقانون فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢

كان لابد لقيادة الثورة أن تتخذ خطوة جديدة بعدما رأته من نتائج نداء التطهير .. وسوف نلاحظ أن الخطوة الجديدة مثلت ضربة جديدة قاصمة للأحزاب ، ودفعت بالقيادة العسكرية نحو الحكم ، لتتناسب إجراءات إسقاط النظام القديم ، تناسباً عكسياً مع زحف الضباط نحو الحكم ، ففى ٧ سبتمبر أقالت القيادة وزارة على ماهر ، بعد أن قضت منها وطرها ، وشكل محمد نجيب وزارته الأولى فى نفس اليوم ، وكان ذلك مؤشرا للساسة الحزبيين على أن العسكريين بسبيلهم إلى السلطة وممارسة الحكم ، صحيح أن الوزارة الجديدة جاءت من العناصر المدنية أساساً ، لكن أحدا من هؤلاء الوزراء لم يكن من السياسيين الحزبيين القدامى ، وإنما كانوا من معارضى النظام قبل الثورة ، ومن عناصر الحزب الوطنى الجديد ، والمستقلين ، وأذاعت الوزارة الجديدة أن الأحزاب لم تكن جادة فى تطهير نفسها ، واتهمتها بأنها قامت بدعاية ضد الثورة ومشروعاتها ، وأساءت إلى النظام الجديد . وأعقبت الوزارة ذلك باعتقال ٧٤ من قيادات الأحزاب والسياسيين القدامى فى نفس يوم تشكيلها ، بحجة تهدئة الجو السياسى ، وأوضحت أنها قامت بذلك لتساعد الأحزاب على تطهير صفوفها فى جو لايسود فيه تأثير هؤلاء المعتقلين .(٦٠)

جاء الاعتقال إذن تنفيذا لتحذيرات القيادة ، التى لم تكن الأحزاب تتصور أنها ستبلغ هذا المدى ، فجاء الأجراء أشبه بعملية تطهير ثان تجريه القيادة نفسها ، مستخدمة قوة الدولة وجهازها ، الذى صار فى يدها تماما .. ثم جاء الاعتقال مؤشرا خطيرا من جانبها وهى بسبيلها إلى إصدار قانون للاصلاح الزراعى ، ليضر أبلغ الضرر بمصالح كبار الملاك ،

ومعظمهم كانوا من قيادات الأحزاب القديمة ، الأمر الذى سيدمر الأساس الاقتصادى والاجتماعى ، الذى يعتمدون عليه .. ولم يكن مصادفة أن تتم حركة الاعتقالات فى نفس يوم تولى نجيب الوزارة ، وأن يتم بعدها بيومين فقط إصدار قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر ، ثم قانون لتنظيم الأحزاب السياسية ، وهو المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لعام ١٩٥٢ . الأمر الذى بعث الرعب فى صفوف الأحزاب وقياداتها ، ولم تستطع أن تحرك ساكناً ، وبدت كما لو أنها قد فقدت جماهيرها ، وقدرتها على الحركة ، فجاء قانون الإصلاح الزراعى ، وقانون تنظيم الأحزاب ، بمثابة ضربتين موجعتين فى رأس مضطرب يكاد يترنح .

كانت قيادة الثورة خلال شهر أغسطس وهى تعد لقانون الاصلاح الزراعى وتستطلع رأى الاحزاب والقوى السياسية بشأنه ، تدرك أنها ستفجر لغماً جديدا داخل الأحزاب ، خاصة ضد كبار الملاك فيها ، ومن جانب القوى الأخرى بداخلها ، فضلاً عن أن إصدار وزارة نجيب القانون بنفسها ، رغم إتمام إعداده قبل ذلك ، قصد به إعلان العسكريين عن عزمهم عن تنفيذه بأنفسهم(٦٢) مع مايعنيه ذلك بالنسبة للسياسيين والحزبين القدامى .. والواقع أن قيادة الثورة ، خلال مشاوراتها بشأن المشروع قد لمست لدى الأحزاب بعض الأصوات المؤيدة للإصلاح الزراعى ، إلا أنها كانت تدرك أنه لن يلقى قبولاً من غالبية قياداتها ، ومع ذلك جاء القانون فرصة ليزيد من حدة الصراعات والتمزقات داخل الأحزاب ، بين معارضيه ومؤيديه .

وثمة محاولات جرت من جانب قيادة الثورة لإستقطاب بعض القيادات الوفدية ، من خلال الدكتور طه حسين وأحمد ابو الفتح ، وكذلك عبد السلام جمعه ، وأن ثمة إغراء للأخير بأنه رجل السلطة المطلوب وعليه معاونة رجال الثورة والابتعاد عن زعامة النحاس .. كما جرت محاولات أخرى لابعاد عبد الفتاح حسن والدكتور محمد صلاح الدين باشراكهما فى وزارة الثورة ، ولكنهما اعتذرا(٦٢) .. كما جرت محاولات من جانب الوفد للتقارب مع قيادة الثورة فى شخص محمد نجيب وحده ، ولكن أعضاء مجلس القيادة كانوا يحولون دون ذلك ، ويشترطون لقاء مندوبى الوفد بهم قبل لقاء نجيب(٦٣) ، وقد أسفرت الاتصالات فى مجملها ، عن تعقد الأمور بين قيادة الثورة وزعماء الوفد ، وبات واضحاً أن الحزب الكبير قد انتهى إلى حال من العجز والتخبط لم يشهد لها مثيلاً .. وقد صور أحمد ابو الفتح تلك الحال فى مقالاته الشهيرة التى نشرها فى صحيفة المصرى منذ ٧ سبتمبر ١٩٥٢ والتى حملت عنوان « إلى أين ...؟ وتحدث فيها عن توالى اجتماعات الوفد وانفضاضها دون قرارات ، والناس تلعن الأحزاب وتتحدث عن حلها ، وعن تنظيمها بقانون ، وضرورة ألا تجرى أية انتخابات إلا بعد تطهير الأحزاب ... ورغم أن ابو الفتح فسر مقالاته فيما بعد - فى كتاب وضعه عن عبد الناصر - بأنه كان يصور مساوىء الحكم الدكتاتورى الذى تسير اليه حركة الجيش ويحذر منه(٦٤) إلا أن صلته ، برجال الثورة فى هذه الفترة كانت أوثق وأقوى من صلته بالوفد ، الأمر الذى يوحى بأنه كان يعبر عن توجهات الثورة ويمهد لاجراءاتها بدرجة ما .

وكان نصيب الوفد من حملة الاعتقالات إعتقال سكرتيره العام فؤاد سراج الدين

ومحمود سليمان غنام وعثمان محرم ، وعبد الحميد وياسين سراج الدين وغيرهم ، أما الهيئة السعدية فقد اعتقل رئيسها إبراهيم عبد الهادى ، بالاضافة إلى حامد جودة وإسماعيل المليجى وممدوح رياض وعلى الرجال وعلى الخشخانى ، أما حزب الدستوريين فقد أعتقل من رجاله أحمد عبد الغفار وعبد الحميد صالح(٦٥) . وقد علق أحمد أبو الفتح فى مقالاته على ذلك بأن الجيش فعل ذلك وهو مقتنع أنه إنما يفعل ذلك كخطوة لتحقيق التطهير فماذا يكون موقف الأحزاب ؟ هل تقف مكتوفة الأيدى ليضطر الجيش إلى التدخل مرة أخرى ؟ أم أنها ستبادر بالتصرف الحكيم إلى مافيه التطهير ؟ .. وأضاف أنه إذا لم تقم الأحزاب بذلك ، فقد يصل الأمر إلى حلها ، وهذا هو المكروه الذى يبغضه كل محب للديمقراطية ..(٦٦)

لم تجهز الضربات السابقة على الأحزاب تماما وإنما مزقتها إربا ، كما رأينا ، وتركتها نهباً للصراعات الداخلية ، واسقطتها من أعين جماهيرها .. لذلك كان لابد لقيادة الثورة من إتخاذ خطوة جديدة لمحاصرة كياناتها والتضييق عليها ، فى محاولة أخيرة لتصفيتها ، ولم تلجأ القيادة هذه المرة إلى سلاح التطهير ، أو الاعتقال المباشر ، وإنما لجأت إلى التشريع ، حتى تبدو وكأنها تتعامل معها فى إطار من شرعية القانون ، لذلك أصدرت فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أول قانون عرفته مصر بشأن « تنظيم الأحزاب السياسية » وهو القانون رقم (١٧٩) لذلك العام .

لقد كانت أحزاب مصر طوال التجربة الليبرالية ، وماقبلها ، تتألف وتمارس دورها من خلال التطور الديمقراطى العام وتقاليده ، خارج سلطة الدولة وقوانينها ، حتى ماكانت تؤلفه منها الحكومات ، لكن الجديد هنا أن جهاز الدولة ، بما يملك من سلطة التقنين والتشريع ، وعلى رأسه العسكريون فى شكل مجلس قيادة الثورة ، جعل يتدخل فى أمر التنظيمات التى هى فى صميمها تنظيمات شعبية أى من صميم عمل الشعب وهيئاته وتجمعاته .. فأخرج العسكريون « الدولة » عن دورها الطبيعى ، مستخدمين سلطتها فى التضييق على التجمعات الحزبية ، تمهيدا لتصفيتها ، إن لم يكن أحتواؤها وإعادة تشكيلها وفقا لمشيئتهم .

على أية حال مثل قانون تنظيم الأحزاب الجديد مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين قيادة الثورة والأحزاب ، واستمرت من ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وحتى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وهى فترة كان الكثير من زعماء الأحزاب فيها رهن الاعتقال والمحاكمة . بينما كان الكثيرون أيضاً يعانون من تأثير قانون الاصلاح الزراعى ومصادرة أراضيهم وتوزيعها على الفلاحين .. ففى ١٥ سبتمبر ١٩٥٢ بدأ تشكيل « محكمة الثورة » لمحاكمة السياسيين المقبوض عليهم ، وكان يترأسها عبد اللطيف البغدادى ، ويشترك فى عضويتها أنور السادات وحسن إبراهيم على نحو ما هو معروف ، فى وقت كان فيه على الأحزاب أن تتعامل مع القانون الذى صدر بشأن تنظيمها .

ومن الملاحظ أن قيادة الثورة رأت تغطية موقفها ونواياها ، وللتخفيف من تأثير عملية الاعتقالات ، أوعزت إلى محمد نجيب أن يصرح فور توليه الوزارة فى ٧ / ٩ / ١٩٥٢ بأنه « لايفكر فى حل الأحزاب السياسية فى الوقت الحاضر ، وأن الانتخابات البرلمانية

سوف تجرى فى فبراير ١٩٥٣ ». وهو الموعد الذى كانت وزارة على ماهر قد حددته . وينبغى ملاحظة دلالة عبارة « فى الوقت الحاضر » . وتجدر الأشارة إلى أن القانون الجديد صدر فور إستقالة وزارة على ماهر بيومين ، مما يفيد بأنها اشتركت فى إعداده(٦٧) وأن كان معروفا إن المشروع كان يعد منذ أوائل شهر أغسطس ١٩٥٢ ، حين قابل بعض زعماء الوفد ، جمال عبد الناصر وبعض رفاقه فى ١١ أغسطس بشأن ما أشيع بخصوص ذلك الموضوع .

وتنسب المصادر القانون إلى سليمان حافظ الذى كان وكيلاً لمجلس الدولة ورئيسا لقسم التشريع آنذاك ، ثم صار فى وزارة نجيب نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للداخلية ، كما يفسر كذلك بعداء الرجل للوفد ورئيسه مصطفى النحاس ، وللاحزاب السياسية على وجه العموم ، على الرغم من أنه كان يوما من أنصار الحزب الوطنى القديم ، وأنه شاء بهذا القانون أن « يهدم مصطفى النحاس أولا وأخيرا » .(٦٨) وأيا كانت مشاعر سليمان حافظ تجاه الوفد وقيادته ، فقد كان هو الرجل المناسب ، الذى استخدمته قيادة الثورة فى هذه الجولة من الصراع مع الأحزاب ، ورغم ماذكرته بعض المصادر بشأن موقف عبد الرازق السنهورى من القانون وكان رئيسا لمجلس الدولة آنذاك ، ومعارضته له فى البداية إلا أنه وافق عليه على أية حال ، وكانت معارضة السنهورى من حيث المبدأ تأسيسا على أن الدستور لايمنع تنظيم الأحزاب ، على إعتبار أنها نوع من أنواع الجمعيات ، كما أن العرف الدستورى جرى على عدم التعرض لها من جانب المشرع ، فترك أمر تنظيمها لرجالها . لكن حجة سليمان حافظ تمثلت فى أن الأحزاب قد فسدت بما أفسد المعنى الحقيقى للديمقراطية البرلمانية ، واستطاع اقناعه بذلك ، حتى اضطر إلى إقرار مشروع القانون ، مشترطاً ألا يكون تدخل الادارة إلا عند الاقتضاء ، لتحقيق أغراض القانون ، وأن تخضع الادارة فى تدخلها لرقابة مباشرة من مجلس الدولة(٦٩) .

ويبدو أن محمد نجيب ، بخلاف أعضاء مجلس قيادة الثورة ، لم يكن متحمساً لذلك القانون ، إلا أن سليمان حافظ استطاع اقناعه بتجسيم خطر الأحزاب على مسيرة الحركة ، أو برواية بعض المهازل والمفاسد التى أطاحت ببعض قيادات هذه الأحزاب ، فضلاً عن رؤية نجيب لبعض هؤلاء يلجأون إلى ضباط الحركة بقصد التشهير بزملائهم .. فاقتنع نجيب هو الآخر بالمشروع إيمانا منه بأن الرقابة القضائية من جانب مجلس الدولة ستكفل حماية الأحزاب من تسلط الحكومة ، وحماية الحكومة ذاتها من سلطتها .. ولعل هذا كان من أسباب تصريحه المشار إليه فور توليه الوزارة ، حين أكد موعد الانتخابات ، وأنه « إذا تم تطهير قواعد الأحزاب ،التى مهما أحاط بقادتها من شبهات ، فإنها لاشك سليمة ، لأنها فى مجموعها تشكل شعبنا العظيم »(٧٠) . ولكن من الواضح أيضا أن محمد نجيب ، شأنه شأن السنهورى . لم يكن يدرى الهدف النهائى من القانون ، ذلك الهدف الذى قصده الضباط ، واستخدموا سليمان حافظ لتحقيقه ، بحكم منصبه القانونى وعدائه للوفد والأحزاب ، كما سبق وأن استخدموا على ماهر فى جولة معركة التطهير السابقة مع الأحزاب حتى حققت أهدافها .

نص القانون على تعريف للحزب السياسى بأنه كل حزب أو جمعية أو جماعة منظمة

تشتغل بالشئون السياسية الداخلية أو الخارجية للدولة لتحقيق أهداف معينة عن طريق يتصل بالحكم ، ولايعتبر حزبا سياسيا الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية(٧١) ، ومن ثم فإن للمصريين الحق فى تكوين الاحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لأى حزب سياسى ، (المواد ١ ـ ٢) .

أما من يرغب فى تكوين حزب سياسى فعليه أن يخطر بذلك وزير الداخلية بخطاب رسمى ، يتضمن نظام الحزب ، وبيانا بأعضائه المؤسسين ، وبموارده المالية ، على أن يشمل نظام الحزب بياناً بأغراضه وبرنامجه فى شتى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخلية وخارجية ، ثم وسائل الحزب العملية لتحقيق تلك الأغراض ، وبيان طريقة تكوين هيئاته الداخلية واختصاصاتها ونظام العضوية وموارده المالية .. الخ (المواد ٣ ـ ٤) وإن تدخل القانون فى تحديد طريقة اختيار الرئيس ومجلس الإدارة لكن بقية مواد القانون أتت فى شكل قيود ومحاذير سواء فيما يختص بتشكيل الأحزاب أو ممارسة دورها . فأجازت المادة الخامسة لوزير الداخلية أن يعترض على تكوين الحزب ، لمخالفة حكم من أحكام هذا القانون ، وأن تفصل محكمة القضاء الإدارى فى الاعتراض على وجه الاستعجال كما فرضت المادة الثامنة محاذير معينة بشأن الإنتماء للأحزاب والانضمام إلى عضويتها ، كان أهم مافيها أنه لايجوز أن يدخل أو يبقى فى الحزب ، بأى صفة ، من ينسب إليه عمل من أعمال استغلال النفوذ ، ولو لم يكن وزيرا عند قيامه بهذا العمل ، أو ينسب إليه الحصول على كسب غير مشروع ، وأقيم الدليل على ذلك فى الحالتين أمام محكمة القضاء الادارى ، وكذلك من يتقاضى بسبب غير مشروع أجراً أو مكافأة أو نحوها ، من دولة أجنبية أو من هيئة أو منظمة تعمل لحساب دولة أجنبية .. كذلك حرم القانون على من يتولى رئاسة الحزب أو عضوية مجلس إداراته أن يكون مديرا أو عضوا بمجلس إدارة أو خبيرا أو مستشارا فى شركة تكفل لها الحكومة أية مزايا خاصة ، أو ترتبط معها بعقد أو أشغال عامة .. الخ (م ٩) .

وفضلاً عما ورد بالقانون فى شكل أحكام تنظيمية تتعلق بايداع أموال الأحزاب فى المصارف وحظر تكوين التشكيلات شبه العسكرية للأحزاب .. الخ ، فإنه فقد تضمنت المادة (١٣) على نص غاية فى الخطورة حين منحت وزير الداخلية ، ولكل ذى شأن ، الحق فى الاعتراض على إخلال الحزب بحكم من الأحكام المتقدمة ، ولو أن الاخلال كان قائماً وقت تكوين الحزب ، وأن يطلب حسب الأحوال ، حل الحزب أو وقف نشاطه أو إسقاط عضوية أحد أعضائه ، أو تصحيح الوضع الخاطىء وأن يرفع الاعتراض إلى محكمة القضاء الادارى .. الخ .

وفوق ماسبق نص القانون على سريان أحكامه على الأحزاب القائمة عند العمل به (م ١٤) ومن ثم تعتبر الأحزاب الموجودة غير قانونية ، ويتطلب وجودها القانونى أن تعيد تكوين نفسها وفقا لإحكام هذا التشريع وأن تتقدم باخطارات تأسيسها حسب نصوص القانون (م ١٩)(٧٢) .

وهكذا ، بنص قانونى وتشريع من الدولة حلت الأحزاب السياسية القائمة ، وصار

وصفها وممارسة نشاطها . بشكلها التقليدى مخالفاً للقانون ، وبات عليها لكى تفعل ذلك ، أن تعيد تكوين نفسها ، برامجها وتنظيماتها ووسائلها ، على نحو جديد ، وفقاً لاحكام القانون ، الذى جعل من سلطة وزير الداخلية - كمنفذ لادارة الجيش - أداة تتحكم فى تكوين الأحزاب ، بل وممارسة نشاطها . وإن بدا أن هذه السلطة ستكون خاضعة لاشراف محكمة القضاء الادارى . ففضلاً عما ورد بالقانون من محاذير وقيود مقصودة بشأن تأليف الأحزاب ، فقد منح الوزير سلطة حل الحزب ووقف نشاطه أو اسقاط عضوية أحد اعضائه ناهيك عن إعتبار إصدار القانوان ذاته ، كبدعة فرضت بها الدولة هيمنتها على التنظيمات التى هى من صميم عمل الشعب وهو أمر مسبوق فى الأعراف القانونية والديمقراطية التى عرفتها مصر حتى ذلك التاريخ . الأمر الذى يعطى انطباعاً عاما وواضحاً أن القضية لم تكن مسألة إعادة تكوين الأحزاب السياسية ، على أسس جديدة ، بقدر ما كانت خطوة مرحلية على طريق تصفية وجودها ذاته ، وكحلقة من حلقات الصراع بين القيادة العسكرية الجديدة وبين القيادة السياسية القديمة فى مجال وجودها بين الجماهير .

ولم تكن الأحزاب في وضع يمكنها من الاعتراض على القانون أو مقاومته بشكل ما ، بل على العكس رضخت له . وسارعت إلى تقديم إخطارات تأسيسها ، بعد إجراء حركة تطهير أخرى محدودة فى صفوفها ، وبلغ عدد الأحزاب التى قدمت اخطاراتها ١٦ حزبا ، على رأسها أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة الأربعة بنفس أسمائها ، كما قدم الحزب الوطنى الجديد اخطاره ، وكذلك فعلت جماعة الأخوان المسلمين ، ثم الحزب الأشتراكى ، الذى عقدت رئاسته لابراهيم شكرى . ومن الطريف أنه قدمت ثلاثة اخطارات لأحزاب تحمل إسم العمال والفلاحين ، فضلاً عن حزبين آخرين أحدهما باسم الحزب الديمقراطى ، والآخر باسم الحزب الجمهورى وإن إعترض عليهما لمناداتهما بالنظام الجمهورى ، الذى لم يكن قد تقرر بعد ! كذلك قدمت ثلاثة إخطارات لتأسيس أحزاب نسائية (بنت النيل ، الحزب النسائى ، الحزب النسائى الوطنى)(٧٣) ويبدو أنها جميعا لم تكن أحزابا بالمعنى المعروف ، وإنما مجرد اخطارات قدمها أصحابها أملاً فى تكوين أحزاب فعلية فيما بعد ، ولذلك لم تكترث لها قيادة الثورة ولم تعترض عليها .

وبالرغم من أن أحزاب النخبة الحاكمة قبل الثورة قدمت برامج جديدة وفقا لنداء التطهير فى الأيام الأخيرة من يوليو وأوائل أغسطس - كما مر بنا - فإنها اضطرت إلى إعادة صياغة برامجها مرة أخرى ، وفقا لقانون ٩ سبتمبر الجديد .. الأمر الذى يعطى انطباعاً عاماً بأنها على استعداد لمسايرة الأوضاع الجديدة والرضوخ لتداعياتها على أى صورة ، وسوف نلاحظ أن معظمها قدم برامج جديدة ، أو مجددة الصياغة ، وأن ذلك لم يحمها من المصير الذي سيقت إليه . وقد لايكون من شأننا هنا أن نقف طويلاً لدراسة هذه البرامج وتحليلها ، لأنها . رغم تفاضلها وتكاملها ، وتعبيرها عن روح جديدة حقا ، لم يقدر لها أن توضع موضع التنفيذ والاختبار ، كما سنرى ، كما أن واضعيها هم أنفسهم أبطال المرحلة التاريخية السابقة ، وبالتالى فلم تكن هذه البرامج أكثر من حلقة من حلقات الصراع السياسى بين هذه الأحزاب وبين قيادة الثورة كما سوف نرى .

بالنسبة للوفد . فتروى مصادر عديدة أن قيادة الثورة قصدته بالقانون ، وبعضها

يختزل المسألة فى الصراع بين سليمان حافظ - الذى أعد القانون ودافع عنه باستماتة بين قيادات الوفد ، فالملاحظ أن قيادة الحزب قد ارتابت فى القانون وشنت حملة ضارية عليه وعلى سليمان حافظ بصورة خاصة ، وكانت ترى أن من واجب حركة الجيش أن تسلمها مقاليد الأمور وتعود إلى ثكناتها ، وكأنت تلك هى بيت القصيد فى الصراع بين الوفد وقيادة الثورة ، ومع ذلك جرت اتصالات متبادلة للتقريب بين الفريقين ، انطوت على قدر كبير من المجاملة ، بل إن هناك من يرى أن مصطفى النحاس ومعه سراج الدين حاولا خلال تلك اللقاءات ، أن يطويا حركة الجيش فى شخص محمد نجيب ، الذى أبدى انعطافاً شديدا واسرافا فى مجاملة النحاس[٧٤] .

ولم يكن موقف الوفد من قانون الأحزاب حازماً أو رافضاً ، رغم مهاجمته ، على الأقل فى البداية ، بل إن موقفه كشف عن تخبط وضعف شديدين ، قدم فؤاد سراج الدين استقالته من الحزب نتيجة لذلك خاصة وأن النحاس قد صرح بأن قوائم الوفد لن تتضمن أسماء المعتقلين حتى توضع الأمور فى نصابها الصحيح ، وكان سراج الدين معتقلاً .. ثم أعد الوفد فى ١٦ سبتمبر بياناً بنظامه الجديد ، مضمنا إياه برنامجه ، باعتباره « هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » .. وجاء البرنامج الجديد مفصلاً بشكل لافت ، ومؤكدا على مبادىء تقدمية ، تدل على تطور هام فى تفكير قادته ، فقد نص مثلا على العمل على تأميم المرافق العامة بالتدريج ، ولأى أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع مايهدف إليه من إشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات ، وتحقيق رفاهية وترقية الشعب عن طريق نظام اشتراكى إجتماعى .. ورغم ذلك لم يكن لدى قيادة الوفد تصور صحيح عن مدى التغيرات التى تندفع إليها البلاد ، خاصة فيما يتعلق بالنظام الملكى ، فجاءت المسألة الدستورية فى برنامج الوفد لتضع قيوداً على سلطة الملك ..[٧٥] .

وكان على الوفد أن يسير فى الشوط ، فأزمع تقديم إخطار تأسيسه ونشر برنامجه ونظامه ، وبيتت قيادة الثورة نيتها فى المقاومة ، وأصر سليمان حافظ على ملاحقة رئيس الوفد ، حتى اضطر الحزب إلى التراجع ففى ٢٧ سبتمبر أصدر بياناً قرر فيه ألا يقدم الاخطار ، واعتقد أنه بوقفته هذه سيحمل قيادة الثورة على مراجعة موقفها ، ولكن هذا لم يحدث ، فقد صرح مصدر رسمى بأنه يأسف لأن يلجأ الوفد إلى هذه المناورة ، وقام محمد نجيب بزيارة « سمنود » لتحدى النحاس وشعبيته فى بلدته ، ثم دخل فى روع الوفد أن موقفه هذا «سيقضى على مستقبله السياسى ، ومن ثم تراجع عن موقفه الصلب ، ورضخ للعناصر التوفيقية فيه ، خاصة بعد ما رأت أن قيادة الثورة جعلت تنافس الوفد فى شعبيته ، وتقدم للشعب إنجازات كانت مذهلة فى وقتها كالغاء الرتب والالقاب وطرد الملك وقانون الاصلاح الزراعى .. الخ[٧٦] .

لذلك كله تراجع الوفد وقدم إخطار تأسيسه فى ٦ أكتوبر ، وإن انطوى تراجعه على قدر من المناورة لم تفت قيادة الثورة ، وتضمن اخطار التأسيس إختيار النحاس رئيس شرف للوفد مدى حياته ، ثم صرح النحاس بأن حركة الجيش جاءت صورة حية رائعة لصحوة الشعب وقدرته .. الخ لكن هذه العبارات لم تجد صداها عند الضباط ، فقد كان الصراع قد اتخذ اتجاها لارجعة فيه ، يزكيه موقف سليمان حافظ ، ويؤكده ضعف الوفد وعجزه

عن تحريك جماهيره بشكل يقدم طرحاً جديداً لاتجاه الصراع ، وفهمت قيادة الثورة حقيقة التراجع الوفدى ، واعترضت على رياسة النحاس الشرفية لأنها تضع النحاس فى منصب يعلو فى سلطة الرئيس الفعلى ، كما أن نصوص القانون لاتتضمن إمكان تعيين رئيس شرفى .(٧٧)

واعتُرض وزير الداخلية على وجود اسم النحاس ، وإسم عبد الفتاح الطويل ، وكان الاعتراض على وجود إسم النحاس أمرا مبالغا فيه وتصعيدا للصراع من جانب القيادة ، مما أربك الوفد أكثر ، وانقسم الوفديون إنقساما بيناً حول قبول الاعتراض أو مقاومته .. وانتقل الصراع إلى ساحات المحاكم وهو ما أراده الوفد ، ونظرت القضية فى أوائل يناير ١٩٥٣ ، وحشد الحزب فحول محامييه ، وتحولت المحاكمة إلى مظاهرة شعبية وقانونية لامثيل لها سببت إرتياعا هائلاً لضباط الثورة ..

وهكذا لم يقاطع الوفد قانون تنظيم الأحزاب ، ورغم التخبط الذى بدأ واضحاً خلال تعامله معه ، فإن قياداته لم تفطن إلى ضعف موقفها إلا بعد إعتراض وزير الداخلية على إسمى النحاس وعبد الفتاح الطويل وإتهامهما بالفساد ، فراح الحزب ، فى مذكرة قانونية صاغها الدكتور وحيد رأفت على قدر كبير من الدقة ، يطعن فى دستورية المرسوم بقانون لتنظيم الأحزاب ، بعد أن كان الحزب قد قطع شوطا فى التعامل مع هذا المرسوم ! فدفعت المذكرة بعدم دستوريته ، وانتقدت سلطة وزير الداخلية فى الاعتراض على تكوين الحزب أو إنتماء بعض الأفراد إليه ، وأنتفاء الضرورة الملحة لاستصدار القانون ، وأنه يمكن الاستعاضة عنه بنصوص ملائمة عامة توضع فى قانون الانتخاب أو الدستور القادمين(٧٨) .. الخ وشغلت هذه القضية ومعها قضايا الاعتراضات على الأحزاب الأخرى ، الرأى العام خلال ما تبقى من عام ١٩٥٢ وحتى أوائل يناير ١٩٥٣ ، حتى تأجلت جميعها .

أما الدستوريون فقد قدموا اخطار تأسيس حزبهم أيضا ، واجتمع مجلس الإدارة وأعلن أن أحدا من أعضائه لم يقدم استقالته ، وأعد كشفا باسماء أعضاء الهيئة التأسيسية ولم يجر أى تعديلات فى نظامه الداخلى ، لاتفاقها مع قانون الأحزاب ، مع إدخال تعديل على الباب المتعلق ببرنامج الحزب ، وجاء كشف أسماء المؤسسين ليضم ٤٨ عضوا من بينهم أعضاء مجلس الإدارة ، بعد استبعاد أحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح لاستقالتهما ، وأحمد خشبة لاشتراكه فى الحراسة على أموال الملك السابق ، وقد اعترض وزير الداخلية على وجود اسم إبراهيم دسوقى أباظة ـ سكرتير الحزب ـ ضمن المؤسسين ، متهما إياه باستغلال نفوذه عندما كان وزيرا قبل الثورة ، ودافع عنه أحمد علوبة والدكتور هيكل ، ففندا التهم التى نسبت إليه فى قاعة المحكمة وهاجما قانون الأحزاب باعتباره « بدعة فى محيط الديمقراطية لأنه يتنافى مع الحريات العامة التى كفلها الدستور ، حيث سلطت الإدارة التنفيذية نفسها على الرأى العام وعلى الهيئات التشريعية » . وكان تحامل وزير الداخلية واضحا حين أراد أن يضرب الحزب فى شخص السكرتير العام ، لأن قانون الأحزاب نص على إستبعاد من نسبت إليه تهم ، لا من ثبتت عليه ، وتأجيل نظر الدعوى حتى سقطت

بصدور قانون حل الأحزاب ، ووفاة أباظة باشا ، ولكن محاميه طالبا باستمرار نظرها حتى اضطر وزير الداخلية إلى تقديم مذكرة نوه فيها بوطنية دسوقى أباظة(٧٩) .

وهكذا لم يعترض حزب الأحرار على القانون إلا عندما إعترض وزير الداخلية مع سكرتيره العام ، ولم يقاطع القانون منذ البداية ، كما لم يقدم برنامجاً جديداً أو يعدل فى نظامه .

أما الهيئة السعدية فقد أعدت برنامجاً جديداً ، لم يختلف عن الذى صدر فى ٨ أغسطس ، سوى في بعض الأمور التفصيلية المتعلقة بانشاء وزارات للصناعة والعمل والسياحة وإعطاء القوات المسلحة حق الانتخاب .. الخ ولم يجر الحزب تعديلات فى نظامه باعتباره يتفق مع ماورد بقانون الأحزاب ، وكانت الهيئة التأسيسية تضم ١٢٠ عضوا ، بعد إستبعاد المعتقلين والمستقيلين .. ومن اللافت للنظر أن وزير الداخلية لم يعترض على أحد منهم ، ربما لأن الهيئة قد بلغت حدا من الضعف والتمزق ، خاصة بعد إعتقال رئيسها ووكيلها (إبراهيم عبد الهادى وحامد جودة) ومعظم قياداتها حيث لم يتعرض حزب لما تعرضت له الهيئة السعدية ،الأمر الذى جعل أمرها أيسر من الاعتراض عليها .. لذلك إجتمع السعديون فى ٢٨ نوفمبر ١٩٥٢(٨٠) وانتخبوا محمود غالب رئيساً ، وشكلوا مجلس إدارة جديد ، وغيروا إسم الهيئة إلى « الحزب السعدى » .

وقدمت الكتلة الوفدية إخطار تأسيسها ، ولم يعترض الوزير على أحد من مؤسسيها ، وقد يفسر ذلك بمسارعة مكرم عبيد وحزبه إلى تأييد الثورة فور قيامها بخطابه المبكر الذى أسبغ فيه عليها صفات ضخمة ، ووصفها بأنها « ثورة الجيش على التاج ، فهى تاج الثورة .. وهى ثورة نظامية لا إرتجال فيها ، لأنها صدرت عن هيئة نظامية حكما تثور على النظام » وربما كان لمكرم شخصياً مكانة خاصة لدى رجال الثورة ، حيث كان بعضهم يحضر إجتماعاته الشعبية ويستمع إلى خطبة(٨١) .. ويمكننا أن نفسر عدم الاعتراض على الكتلة كذلك ، بأنها لم يكن لها تأثير هام فى حياة مصر السياسية خلال هذه المرحلة ، كما لم يكن بها زعامات قوية ـ بخلاف مكرم ـ فضلاً عن إفتقارها إلى قواعد شعبية ، فكان أمرها أهون على وزير الداخلية من الاعتراض عليها .

أما رجال الحزب الوطنى الجديد فقدموا أوراق تأسيس حزبهم ، متضمنة برنامجاً من أفضل البرامج وأدقها صياغة ، خاصة فى الجانب الاجتماعى منه .. وجاء الاعتراض على تأسيس الحزب ليس من جانب وزير الداخلية ، وإنما من جانب عناصر الحزب الوطنى القديم (مجموعة حافظ رمضان) حيث رفعوا دعوى مطالبين بالغاء الحزب الجديد ، واتهموا مؤسسيه بالسطو على إسم الحزب ، وعلى الحزب كله ، وتأجيل الفصل فى القضية ، لكن الخصومة انتهت بصدور قانون حل الأحزاب .(٨٢)

وفيما يتعلق بجماعة الأخوان ، فنلاحظ أنه فى البداية حاولت قيادة الثورة استقطاب عناصر منها للاشتراك فى وزارة نجيب ، إما بقصد أشعال أزمة جديدة داخل الجماعة بسبب ذلك ، أو لشراء سكوتها بايهامها أنها صارت شريكة فى الحكم ، أو حتى بجذب عدد من رجالها وإبعادهم عنها ، خاصة وأن قيادات الجماعة كانت فى حالة صراع مكتوم ، بين

فريق الشباب المتحمسين للثورة والراغبين فى مجاراتها ، وبين فريق الكبار المتحفظين تجاهها والمتوجسين منها .(٨٣)

وبالفعل حدثت أزمة داخلية بين المعارضين لاشراك الأخوان فى الوزارة ، وبين المؤيدين لذلك ، وتغلب رأى الفريق الأول كما هو معروف ، حتى التقط عبد الناصر أسم الشيخ أحمد حسن الباقورى من بين الأسماء المتداولة للترشيح ، وكانت علاقة الباقورى بقادة الجماعة فى الفترة الأخيرة ترشحه للانفصال عنهم ، فقبل الرجل دخول الوزارة ، دون إذن مكتب الأرشاد ، وبرر ذلك للمرشد العام بالانقسامات التى شاعت فى جو الجماعة ، وتصرف بعض الأخوة بشكل استبدادى ثم قدم استقالته من الجماعة كلها ، وكان ثمة عضو آخر من الجماعة قد قبل الاشتراك فى وزارة نجيب وزيرا للعدل (أحمد حسنى) وربما يكون قد دخل الوزارة بصفته الشخصية ، لا بصفته عضوا فى الجماعة ، كما لم يكن عضواً قيادياً بها ، لذلك لم يثر قبوله المنصب أزمة كالتى أثارها خروج الباقورى ، الذى كان عضوا فى مكتب الارشاد .. وإنتهى الحال إلى رفض الأخوان الأشتراك رسمياً فى وزارة نجيب الأولى .(٨٤)

زاد هذا الأمر من توتر علاقة الأخوان بقيادة الثورة ، فضلاً عن متاعبهم الداخلية ، الأمر الذى جعلهم فى صفوف معارضتها ، أو هكذا بدوا ، فهل ينظمون أنفسهم فى شكل حزب ويخوضون غمار الحياة السياسية من هذا المنطلق ؟ لكن قانون تنظيم الأحزاب ينص على إعتبار الجمعيات التى تقوم على محض أغراض دينية أو إجتماعية أو ثقافية ، لاتعد أحزاباً سياسية ، فهل يعتبر الأخوان أنفسهم جماعة دينية فيفقدون الحق فى ممارسة النشاط السياسى من خلال حزب ، ومن ثم لايقدمون إخطار تأسيس ، فيحرمون أنفسهم من ممارسة السياسة بشكل عملى مباشر وصريح ؟ أم يختارون الأفصاح عن صفتهم السياسية بشكل علنى صريح ، ويقدمون إخطارا لتأسيس حزب ؟

والذى حدث أن المصادر التاريخية اختلفت بشأن موقف الأخوان من القانون ، فهناك من يذكر أن عبد الناصر كان يرى ألا تقدم إخطار تأسيس ولايصح أن يطبق عليها قانون الأحزاب ، عندما قدمت الجماعة إخطارها بالفعل(٨٥) ، وهناك من يرى أنها قد أسدى إليها النصح ، من جهات عليا بسحب الأخطار ، ففعلت ونجت مؤقتا من قرار الأعتراض والحل(٨٦) . والمعروف أن الجماعة عندما قدمت إخطارها ـ حسب رواية صلاح شادى ـ استفسرت منها وزارة الداخلية عما إذا كانت الجماعة ستسعى للوصول إلى الحكم ، فضلاً عن إستفسارات أخرى تتصل بقيادة الجماعة ، هذه الاستفسارات جميعا أثارت جدلاً بين الأخوان ، كاد يصل إلى حد الفتنة ، ويشير صلاح شادى إلى أن ذلك قد يكون من أهداف عبد الناصر ، حتى استقر الرأى على العدول عن طلب تسجيل الجماعة كحزب سياسى ، وتم سحب الطلب الذى قدمته .(٨٧)

ولكن الدراسات الحديثة تؤكد أن أغلبية القيادة التى كانت مع تقديم الأخطار ، قدمته فى غيبة المرشد العام ، الذى أزمع الاستقالة ، ولكن زملاءه أقنعوه بالعدول ، وقد عبر الأخوان فى إخطارهم عن رأيهم فى الاشتغال بالسياسة فى صراحة تامة ، على إعتبار أن أهداف الاسلام وغاياته تشمل شئون الحياة كلها ، وأنه لايفرق بين الدين والدولة ، وأن

الاخوان وهم يشتغلون بسياسة مصر الداخلية والخارجية ، فإنما يشتغلون بأمر الاسلام ويمارسون نشاطاً دينياً محضاً .. » فإن لم يكن هناك بد من إخضاع نشاطنا السياسى لقانون الأحزاب ، فإننا نقدم إليكم وجهة نظرنا مصحوبة بالقانون الأساسى لهيئة الأخوان المسلمين وبأسماء المؤسسين » ويلاحظ أن الجماعة كانت قد إحتاطت فى قانونها الأساسى ، فلم تذكر شيئا عن عزمها على تحقيق برنامجها عن طريق الحكم ، واكتفت باضافة عبارة » وعلى كل وسيلة أخرى مشروعة «(٨٨)

وأيا كانت الخلافات التى فجرتها مسألتا إشتراك الأخوان فى الحكم ، وخضوعهم لقانون تنظيم الأحزاب ، فقد كانت علاقة الأخوان بالثورة تسير فى طريق مسدود ، كما لم يعد للجماعة مناص من إعتبار نفسها حزباً سياسياً ، وتقديم إخطارها ، ولم يعترض وزير الداخلية على تأسيس الجماعة لحزبها ، ربما لتفصح عن وجه سياسى تستطيع قيادة الثورة أن تتعامل معها على أساسه ، فقبلت أخطارهم ، وأرجأت الصدام معهم إلى حين الانتهاء من الوفد .. وكان على الأخوان أن ينتظروا جولة جديدة من الصراع مع قيادة الثورة ، تنهى حالة التربص المتبادلة من كلا الجانبين .

وثمة معلومات عن تفكير » حدتو « فى الاستجابة لقانون الأحزاب ، لاظهار حسن نواياها ، حين أعلنت إستعدادها لتأسيس حزب شرعى باسم » حزب التحرر الوطنى « يتولى قيادته كل من محمد كامل البندارى ويوسف حلمى وخالد محمد خالد وكمال عبد الحليم وأحمد الرفاعى وأحمد طه ومحمد على عامر وسيزا نبراوى وزكى مراد وغيرهم(★ ٨٨) .. ولكن يبدو أن الاتفاق لم يكتمل لتأليف مثل هذا الحزب العلنى ، فليس ثمة معلومات متوافرة عن قيامه وتقديم إخطار تأسيسه . أو أن الاتفاق تم بين قيادة الثورة والشخصيات السابقة بهذا الشأن ، والذى حدث أن الصراع استمر بين قيادة الثورة وقيادة حدتو خلال هذه الفترة ، وازدادت العلاقات تدهورا فى أواخر ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ .

٥ ـ حل الأحزاب وتداعياته حتى أزمة مارس ١٩٥٤

وصلت العلاقة بين قيادة الثورة والأحزاب إلى حلبة الصراع القانونى فى ساحات المحاكم ، وهى حلبة تجيد الأحزاب ، بقيادتها السياسية القديمة ، الصراع فيها ، فحشد الوفد جماهيره خلفه ، متخذا من القانون المتعلق بتنظيم الأحزاب مجالاً لنقد إجراءات القيادة ، معتمدا على إطار الشرعية الذى يكفله دستور ١٩٢٣ من حريات .. الأمر الذى حدا بقيادة الثورة إلى دفع المعركة إلى اتجاه آخر ، سحبت به ما يكفله ذلك الدستور للأحزاب والقوى السياسية القديمة ، بالغاء ذلك الدستور ذاته ، ومحاولة حشد كل القوى لحل القضية الوطنية أولاً ، قبل التفكير فى حل قضية الديمقراطية ونظام الحكم ، فقررت تأجيلها إلى أن يتحقق الجلاء . ومن ثم بدأت فى اتخاذ عدد من الإجراءات تمهد لها ممارسة سلطتها السيادية ، وتستطيع بموجبها حل الأحزاب وتصفيتها ، خاصة وأنه قد ثبت لها ، من خلال الضربات التى كالتها للأحزاب ، دونما رد فعل حقيقى من جانبها ، أنها ستعجز عن مواجهة الضربة الأخيرة .. وهى قرار الحل .

لقد بدا هذا الاتجاه الجديد متواكباً مع إستمرار محاكمات قادة الأحزاب الذين قبض عليهم فى أوائل سبتمبر ١٩٥٢ ، وكان أول مؤشراته كذلك اعلان الحكومة تحريم النشاط السياسى فى الجامعات والمعاهد العليا بقرار صدر فى ١٤ أكتوبر من نفس العام[٨٩] . ثم مالبث عبد الناصر أن ألقى خطابه الشهير فى شبرا فى ٢٠ ديسمبر ، والذى هاجم فيه قيادات الأحزاب ، والذى ذكر فيه - أيا كان وجه الدقة - إنهم عندما استدعوا قادة الأحزاب فور قيام الثورة لمشاورتهم . فوجئوا بالمطالبات والمساومات والمناورات والخداع « وكان الواحد منهم يجلس معنا ثم يخرج ويقول أنا حطيتهم فى جيبى ، دول شوية عيال » .. حينذاك اتجهنا إلى تطهير البلاد وإقامة حكم يمثل المشاعر القومية[٩٠] .

ثم جاءت تصريحات عبد الناصر للصحف فى ٩ يناير ١٩٥٣ بضرورة أن تمر البلاد بفترة انتقالية ، هدفها توجيه الاهتمام العام نحو الاتحاد لتحقيق التحرير ، وأضاف أن المنازعات الحزبية تصرف طوائف الشعب عن قضية الوطن ، ولن يستفيد من تنازع الأحزاب إلا المحتل الجاثم على أرض الوطن .. كما صرح عبد الناصر لأحمد أبو الفتح بأن الانتخابات تأجلت حتى ننتهى من قضية الجلاء ، الأمر الذى ألغى التزام القيادة السابق بإجراء الانتخابات فى فبراير ١٩٥٣ .[٩١] لقد كانت المنازعات الحزبية القائمة قبل الثورة والتى عطلت استقلال مصر منذ خبت ثورة ١٩١٩ ، ماثلة أمام عبد الناصر بغير شك وهو يصرح بذلك ومن هنا وجد مبرراته ، فى مسلك الأحزاب ذاتها ، فى تأجيل قضية الديمقراطية ونظام الحكم .

ويمكن أن نعتبر تجربة أو محاولة إنشاء « هيئة التحرير » يمثل خطوة فى الاتجاه نحو إنهاء الأحزاب أيضاً ، فالمعروف أن الهيئة أعلن قيامها كجبهة قومية ، أو وعاء شعبى يحشد الجماهير ، كبديل للأحزاب ، ويكون هدفها الاتجاه نحو تحرير الوطن ، رغم أن قيادة الثورة أعلنت أن مهمتها ستكون تحضير الناس ، خلال فترة الانتقال ، لعودة الأحزاب على أسس سليمة[٩٢] ، إلا أنه بات واضحاً أن القيادة رغبت فى أن تلقى بثقلها فى الشارع السياسى ، ووسط الجماهير ، لجذبها إلى هيئتها الجديدة ، وخاصة وأن فكرة تأسيس الهيئة تعود إلى أكتوبر عام ١٩٥٢ عندما استدعى عبد الناصر الصاغ إبراهيم الطحاوى وذكر له إنه يئس من أن تصلح الأحزاب نفسها وتسير فى ركاب الأحرار ، ولابد من إيجاد هيئة جديدة تضم العناصر الصالحة[٩٣] ورغم أن الهيئة لم يعلن قيامها رسميا ، إلا بعد إلغاء الأحزاب ، إلا أن الإعداد لها كان يتم منذ أكتوبر ١٩٥٢ ، أى فى أعقاب خطوة إصدار قانون تنظيم الأحزاب ، الأمر الذى يكشف عن نية القيادة تجاه الأحزاب .. خاصة إذا قدرنا أن تنظيم الضباط الأحرار ، ومجلس قيادة الثورة من بعد ، قد اتخذ دور الحزب العسكرى ، قبل أن ينشىء له ، بقيادة بعض رجاله ، تنظيما شعبياً يرتبط به ، أو يحاول ذلك ..

وينبغى ملاحظة أن قيادة الثورة لم تعلن قيام هيئة التحرير باعتبارها حزبا ، وإنما وصفتها بأنها « هيئة شعبية قومية » ، ولاحظ دلالة أنها شعبية .. وقومية .. ولذلك يمكن اعتبار التفكير فى تأليفها خطوة نحو إلغاء الأحزاب القديمة .. كما لم يكن بوسع القيادة أن تعتبر هيئتها حزبا تنزل به إلى المعترك السياسى فى مواجهة الأحزاب القائمة ، فتكشف بذلك عن رغبتها فى الحكم وتولى السلطة ، خاصة وأن ضباط القيادة لم يكونوا معروفين

لدى الجماهير بدرجة كافية ، ومجلس القيادة لم يعلن تشكيله أو تاريخ حياة أعضائه ، باختصار لم يكن بوسع قيادة الجيش أن تسلك سبيل المنافسة الحزبية فى إطار الديمقراطية الليبرالية ، وهى لاتضمن الانتصار أو الاستمرار فيه(٩٤) لقد كانوا باختصار يستهدفون تصفية الوجود الحزبى القديم ، لا التعامل معه ومنافسته .

ولعل الاتجاه الجديد اقتضى من قيادة الثورة أن تكشف عن وجهها للجماهير وتتواصل معها ، أملاً فى استقطاب جماهير الأحزاب ، خاصة بعد تحريمها النشاط السياسى « الشعبى » فى الجامعات والمعاهد ، الذى قصد به منع تحركات الأحزاب فى صفوف الطلاب ، ثم جعلت القيادة تتحرك سياسيا فى صفوف الشعب ، بعد حرمان الأحزاب من ممارسة دورها والتضييق عليها ، فبدأ الضباط يعقدون مؤتمرات شعبية ، ألقوا خلالها خطبهم الحماسية الشهيرة ، خاصة وقد نصحوا من قبل بعض السياسيين والصحافيين المؤيدين لهم والمحيطين بهم ، بأن يكسروا حاجز العسكرية ، أو خلع « البدلة الكاكى » التى تحول بينهم وبين الجماهير ، وحتى لاتعزل الثورة نفسها بنفسها ، وأنها ينبغى أن تملأ الفراغ حتى تقطع الطريق على محاولات القوى السياسية المضادة ، وحتى لايتركوا المجال مفتوحاً أمام تحركات الأحزاب(٩٥) . واستجاب الضباط لذلك ، ووزعوا أنفسهم فى الأقاليم ، وانتشرت السرادقات ، وبلغ الحماس مداه وشقت الهتافات لهم عنان السماء ، من جماهير اشتاقت لرؤية وجوه جديدة وسياسة عملية جديدة . ويمكن اعتبار إلغاء دستور ١٩٢٣ ، الذى حدث فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ خطوة فى سبيل تصفية الوجود الحزبى على نحو ما أشرنا ، وكانت قيادة الثورة قد أسبقت ذلك بتمهيد فى الصحف من كبار القانونيين ، الذين طالبوا بذلك ، وكانت حجتهم أن الدستور سقط بقيام الثورة فعلاً ، وأن ما تبقى منه مجرد نصوص لا تتمشى مع أهداف الثورة . ولا يخفى أن هذا الإجراء قصد به استكمال إزاحة النظام القديم ، بهدم أساسه الدستورى والقانونى ، الأمر الذى يزيد من ارتباك الأحزاب ولا شك ، فقد كانت تشتغل بالسياسة وتتصارع للوصول إلى الحكم على أساس ذلك الدستور .. ومع ذلك لم تتوقف قيادات الأحزاب عند هذه الخطوة ، وإنما بدأت تستعد ، بمقتضى برامجها الجديدة ، لاستئناف نشاطها ، خاصة وأن إعلان سقوط الدستور لم يمكن يؤثر على حق تكوين الأحزاب ، فقد كان هذا الحق مستمداً من المبادىء الديمقراطية العامة(٩٦) .

ولم يحل الاعتراض على تشكيل الوفد ، وعلى بعض شخصيات من الدستوريين والسعديين دون ذلك ، لذلك بدأت قيادة الثورة عمليات تطهير جديدة ، حين شكلت ما أسمته بـ « محكمة الغدر » بعشرات اللجان وبقوانين خاصة ، ليمثل الكثير من السياسيين وكبار الموظفين القدامى أمام المحاكم الجنائية أو الإدارية حسب الأحوال ، بتهمة استغلال النفوذ ، وكانت العقوبات تتمثل فى الحرمان من الحقوق السياسية وتولى الوظائف فى الشركات ورد الأموال .. الخ(٩٧) .

وفى ١٣ يناير ١٩٥٣ أصدرت القيادة مرسوما بتأليف لجنة لوضع مشروع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة ،وكانت تضم خمسين عضوا ، لوحظ أنها ضمت عددا من رجال الأحزاب القدامى (أربعة وفديين واثنين من كل من الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى

الجديد ، وثلاثة من كل من الحزب الوطنى الجديد والإخوان المسلمين)(٩٨) ، ولم يكن بوسع قيادة الثورة تجاهل كفاءاتهم القانونية فى هذا الشأن ، وربما رأتها فرصة لتهدئة العلاقة نسبياً مع الأحزاب ، بالاستعانة ببعض عناصرها ، فضلاً عن أن تشكيل لجنة الدستور قد أخذ فى اعتباره أن تضم ممثلين عن مختلف الطوائف والاتجاهات والأحزاب .

قرار الحل ونتائجه :

ازداد نشاط الأحزاب وتحركاتها ، رغم ذلك كله ، ويبدو أنها تجاوزت نشاطاتها المألوفة فى صفوف الشعب ، ووصلت إلى صفوف الجيش ذاته ، خاصة وقد رأت قياداتها أن الضباط ، ممن تولوا قيادة الثورة ، قد تحركوا صوب الجماهير ، مشتغلين بالسياسة بشكل سافر ، فاختلفت الموازين المألوفة ، لذلك اعتبرت قيادة الثورة أن نشاط الأحزاب داخل الجيش ، سيؤدى إلى فتنة فى البلاد ، عندئذ بادر القائد العام للقوات المسلحة ، بصفته رئيس حركة الجيش ، فى منتصف ليل ١٦ ـ ١٧ يناير ١٩٥٣ بإذاعة بيان ربط فيه بين أهداف الثورة فى إجلاء الأجنبى عن الوطن ، وبين توقعهم أن تقدر الأحزاب مصلحة الوطن العليا فتقلع عن « الأساليب المخزية التى أودت بكيان البلاد ومزقت وحدتها وفرقت شملها » واتهم المصالح الحزبية بمحاولة إفساد الثورة ، وأن بعض عناصر الأحزاب لم تتورع عن الاتصال بدولة أجنبية ، وأن الأحزاب بطريقتها القديمة وعقليتها الرجعية باتت تمثل خطرا شديدا على كيان البلاد ومستقبلها .. « لذلك فإننى أعلن حل جميع الأحزاب السياسية منذ اليوم ومصادرة أموالها لصالح الشعب .. ولكى تنعم البلاد بالاستقرار والانتاج أعلن قيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات حتى نتمكن من إقامة حكم ديمقراطى دستورى سليم .. » واختتم البيان بتهديد مؤداه أن القائد « سيضرب بمنتهى الشدة على يد كل من يقف فى طريق أهدافنا ..»(٩٩) .

وقد صدر فور ذلك بيان موجز من القيادة بالتحفظ على ٢٥ ضابطاً حامت شبهات حول تصرفاتهم ، وقامت السلطات بالتحقيق معهم ، وفى مساء ١٧ يناير عقد محمد نجيب مؤتمرا صحفياً بمقر قيادة الثورة لتوضيح أسباب حل الأحزاب ومصادرة أموالها والتحفظ على الضباط المذكورين ، اتهم فيه الأحزاب باتصالها بالطلبة والعمال بقصد إحداث فتنة واضطرابات يوم ١٢ يناير ، أى فى يوم احتفال الجامعة بذكرى شهدائها ، وأنها « استغلت سعة صدرنا أسوأ استغلال وأرادت أن تحول نعمة الحرية إلى فوضى المصالح الحزبية فلم تتورع عن إنفاق أموالها فى الإغراء على الاضرابات والدسّ ، بل وتحقيق أغراض بعض الجهات الأجنبية ..» وهكذا اتهمت الأحزاب ليس بتحريك الطلاب فقط ، وإنما بمحاولات بعض قادتها اختراق الجيش والاتصال بعناصر من ضباطه ، باعتبار أن الجيش قد أصبح مصدر السلطات الجديد ، ويضيف السادات : فوضعنا السياسيين فى المعتقل ، وحاكمنا الضباط الذين حاولوا التآمر مع الأحزاب ، ثم ألغينا الأحزاب ..(١٠٠)

ولاضفاء شرعية ظاهرية على هذه التدابير صدر مرسوم بقانون ـ رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ ـ فى ١٨ يناير يقضى بأيلولة أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى جهات يعينها مجلس الوزراء ، ويحظر على أعضاء هذه الأحزاب والمنتمين إليها القيام بأى نشاط حزبى

على آية صورة كانت .. كما يحظر تكوين أحزاب جديدة ، وكذلك يقضي بإلغاء المرسوم بقانون تنظيم الأحزاب - رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ - وإسقاطه .. وتأميناً للتدابير الثورية الصادرة عن قيام الثورة ، وتحصينا لها من الطعون أمام الجهات القضائية صدر فى نفس اليوم مرسوم بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٣ - بتمديد أجل التشريع الذى صدر فى ١٢ نوفمبر بشأن حماية التدابير التى اتخذتها القيادة والنظام القائم عليها ، باعتبار أن هذه التدابير ، التى اتخذها ويتخذها القائد العام للقوات المسلحة ، من قبيل أعمال السيادة ، التى لايجوز الطعن فيها ..(١٠١) .

وصحبت حركة الاعتقالات داخل الجيش ، حركة اعتقالات للمدنيين (شملت ٤٨ شيوعيا ، ١٤٤ حزبيا ، ٣٩ متصلاً بجهات أجنبية) كرد فعل لما حدث من مظاهرات الطلبة المعادية ونشاط بقايا الأحزاب ومؤيديها .. وجاءت محاكماتهم أمام ما عرف بـ « محكمة الثورة » التى تشكلت فى مارس ١٩٥٣ ، مناسبة جديدة ، راح فيها السياسيون الحزبيون يحطمون بعضهم بعضاً من جديد ، ويهاجمون النظام الذى كانوا من أعمدته ، من خلال شهاداتهم أمام تلك المحكمة .. ولم يسلم الجيش ، بل ومجلس القيادة ذاته من المتاعب بسبب ذلك كله ، فبرزت بنية تناقضات ، وقد اضطر مجلس القيادة آنئذ أن يعلن عن نفسه لأول مرة تحت اسم « مجلس قيادة الثورة »(١٠٢) .

وبالغاء القيادة لقانون تنظيم الأحزاب الذى أصدرته ، سقطت القضايا الحزبية المعروضة على مجلس الدولة ، وحرم على الأحزاب الطعن فى تلك القرارات باعتبارها من أعمال السيادة ، وهكذا لجأت القيادة إلى استخدام المراسيم الاستثنائية لحسم مسألة الأحزاب نهائيا ، بإلغائها وحظر تأليفها ومصادرة أموالها ، وفى نفس الوقت فغرت المعتقلات أفواهها ، وعادت الرقابة على الصحف ، وبدت سلطة الجيش سافرة بغير أية كوابح ، وفى نفس الوقت أستأنف نجيب وضباط القيادة جولاتهم فى الأقاليم ، حيث استقبلوا استقبالات حارة من جماهير تدافعت للترحيب بهم « فتصوروا أن إرادة الشعب تجسدت فيهم ، وأن هذا هو التعبير الديمقراطى الأصيل عن رأى الجماهير » .(١٠٣)

ولعلنا لاحظنا أن القيادة قد سبقت قرار حل الأحزاب ، بالترويج لفكرة أن هدف إجلاء المحتل وتحقيق الاستقلال الوطنى ، ينبغى أن يسبق كل الأمور ، ومن ثم اعتبرت أن تحركات الأحزاب ومزايدتها ، سوف تعطل ذلك ، وأنها لن تستطيع تحقيق الأهداف الوطنية فى جو الصراعات الحزبية ، وفى ذلك مافية من تبرير لخطوة حل الأحزاب .. خاصة وأن الجماهير بدأت تؤيد قيادتهم وتلتف حولها ..

كان الملاحظ لدى قيادة الثورة أن خطوات زحفها نحو السلطة بل والتغلغل فى صفوف الجماهير ، والاشتغال بشئون السياسة ، لاتلقى عوائق جدية .. وعلى الرغم من أن قرار حل الأحزاب جاء فى شكل صدمة لزعمائها وقياداتها ، إلا أن الخطوات التى سبقته فى شأن مجابهة قيادة الثورة للأحزاب ، منذ البداية ، جعلت هذا الأمر متوقعاً ، وإن انطوى مسلك قيادة الثورة على قدر من المراوغة ، وقدر من التداعيات المترتبة على رد الفعل .. لقد كانت النهاية متوقعة ، ومنطقية ، للصراع الطويل الذى استغرق نحو ستة أشهر .

وبصرف النظر عن الأهداف والبرامج من قبل القيادة الجديدة ، أو النظام القديم ، فقد حملت المسألة طابع الصراع على السلطة .. وقد نجح الضباط خلال هذه الفترة الحاسمة فى الامساك بمقاليدها .. وصار الرأى العام مهيئا لقبول فكرة حل الأحزاب خاصة أحزاب النخبة الحاكمة ، قبل الثورة ، لم تحقق له الاستقلال الوطنى من ناحية ، ولم تحقق حلولاً للتناقضات الاجتماعية من ناحية أخرى ، كما أن الصراعات الحزبية المرهقة لازالت صورتها ماثلة أمام أعين الجماهير ، وما كانت تقتضى من القيادة الجديدة إلا كشف أخطاء ممارساتها ، وتشويه صورة قياداتها ، وإن تمت المسألة الأخيرة بأيدى قيادات الأحزاب ذاتها ..

لقد وصل الصراع غايته ، وحلت الأحزاب واستنادا إلى التطورات السابقة يمكن تحليل الظروف التى أدت إلى هذه النتيجة ، فيما يتعلق بقيادة الثورة ، فإنها بعد استيلائها على السلطة خلال الأيام الأولى فيلاحظ .

أولا : أنها شرعت تتحول إلى قوة سياسية منظمة .. تستهدف تحويل الانقلاب ، أو الحركة ، إلى ثورة ، تسعى إلى تغيير كافة الأوضاع ، بعد هدم أسس النظام القديم ، وبالرغم من أن خطوات تحقيق ذلك لم يكن متفقا عليها ، فقد كان الهدف العام قائما ، والتنفيذ خضع لتجربة الفعل ورد الفعل ، ولم يكن من السهل على المؤسسة العسكرية ، وقد خرجت عن دورها الطبيعى ، أن تتراجع ومقاليد الأمور باتت فى يدها ، وليس ثمة من قوة تستطيع تحجيمها ، إن لم تعدها إلى مكانها الطبيعى .

ويلاحظ ثانيا : أن هذه القيادة اتخذت خطوات عملية لقيت تأييدا جماهيريا فياضاً مثل خلع الملك ورفع شعار تحرير الوطن وإجلاء الاستعمار ، وإصدار قانون الإصلاح الزراعى ، وإلغاء الرتب والألقاب ، وإنشاء مجلس للانتاج القومى والتفكير فى آخر للخدمات ، كل ذلك لقى حماساً شعبياً ، زكته مواكب وزيارات وخطب القيادة الجديدة فى الأقاليم .. وفى المقابل كانت تلك القيادة على صعيد آخر تكيل ضرباتها للأحزاب ، سواء بنداءات التطهير أو الاعتقالات والمحاكمات ، الأمر الذى أضعفها على ضعفها وبث الفزع فى صفوفها، وجاء قانون تنظيمها لخضعها لإدارة الجيش ممثلة فى وزارة الداخلية - ويدخلها فى صراعات مع القيادة الجديدة من ناحية ، وتمزقات داخلية من ناحية أخرى .. ويذكر خالد محيى الدين أن الأحزاب لم تقاوم ، ولو بأقل قدر ، ماوجه إليها من صفعات ، بل استسلمت استسلاما مثيرا للدهشة ، مما شجع الزملاء فى مجلس قيادة الثورة على المضى قدماً ..(١٠٤)

ويلاحظ ثالثا : أن عناصر كثيرة من المثقفين والساسة ، مثل سليمان حافظ وعبد الرازق السنهورى والدكتور سيد صبرى وعلى ماهر ، ممن أحاطوا برجال الثورة ، تحركوا لدفعهم إلى تبنى نظرية مؤداها أن مصر تحتاج إلى سلطة ثورية ، تقدم شيئاً للجماهير ، وقد حدث ، قبل التفكير فى إعادة الحياة النيابية ، وبدأت هذه النظرية . بطابعها التبريرى ، والذى نجحوا فى إضفاء صيغ تشريعية وقانونية عليه ، تكسب أرضاً داخل صفوف قيادة الثورة ، سهل الأمر أن ربط هؤلاء بين متاعب الجماهير وبين الحياة الحزبية ،

ومن هنا بدأت فكرة الحاجة إلى فترة انتقال طويلة تكسب أرضاً داخل القيادة ، وتكسب شعبية داخل المجتمع ... لقد بدا واضحاً أن أغلب من أحاطوا بالثورة من مستشارين وسياسيين كانوا يؤيدون استمرار العسكريين فى الحكم ، بحجة أنها ثورة ، وأن للثورة قانونها الخاص ، وإجراءاتها الثورية ، وظهر في المصطلحات مايسمى « بفقه الثورة » ، ولايخفى أن هؤلاء الأساطين القانونيين هم الذين دبجو للقيادة تلك النصوص التى مكنتها من القضاء على الحياة الحزبية والأحزاب ، التى كانت مرتبكة وضعيفة وعاجزة عن القيام بأى مقاومة أو اعتراض .(١٠٥)

لقد كانت السلطة مغرية لشباب الضباط ، وصاروا هم مصدرها ، فجعلوا يتلهفون على ممارستها بأنفسهم ، وكانوا يقدرون أن تسليم الأحزاب بوضعها القائم ، سيترتب عليه إجهاض الثورة ، ويدركون أن الجماهير صارت تتطلع إليهم وتأمل فيهم خيرا .. ومن ثم وضعوا بمرسوم إلغاء الأحزاب نهاية لها ، بعد أن فقدت قدرتها على البقاء ، منذ قبيل قيام الثورة .

وفى أعقاب ذلك اتخذت قيادة الثورة خطوة تشعر بها الجماهير أنها لاتعادى الأحزاب والحزبية ، وتقدر زعماءها ومؤسسيها ، فشارك عدد من الضباط فى الاحتفال بنقل رفات مصطفى كامل إلى ضريح جديد (ثم نقل رفات محمد فريد إلى جواره بعد ذلك) كذلك زار عبد الناصر ونجيب والسادات والبغدادى قبر الشيخ حسن البنا فى ذكرى وفاته ، كما زار محمد نجيب ضريح سعد زغلول .. كل ذلك خلال فبراير ١٩٥٣ ، ثم تحدث عبد الناصر إلى الأهرام حديثا أكد فيه أن أصلح نظام حزبى يجب أن يقوم هو على أساس ديمقراطى .. وعلى أساس تعدد الأحزاب وتساءل : لماذا لانفسح المجال أمام كل مبدأ تقننة جماعة صالحة ويستهدف خدمة الوطن فى أن يعيش ويعمل فى حرية لخدمة المجموع ؟(١٠٦) وربما كان الهدف من التصرفات المجاملة السابقة وحديث عبد الناصر هو تحقيق نوع من التهدئة لما تبقى من جماهير هذه الأحزاب ، والإيحاء بأن قيادة الثورة ليست ضد الأحزاب والحزبية ، وإنما هى ضد فسادها .

وقد تبع حل الأحزاب خطوات أخرى منها إصدار الدستور المؤقت فى ١٠ فبراير ، ثم سقوط النظام الملكى وإعلان النظام الجمهورى ، وتولى محمد نجيب رئاسة الجمهورية فى ١٨ يونيو ، ثم إعادة تشكيل الوزارة برئاسته ودخلها جمال عبد الناصر (نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية) ، ثم البغدادى (للحربية والبحرية) وصلاح سالم (للإرشاد وشئون السودان) وجمال سالم (للمواصلات) وزكريا محيى الدين (للداخلية) ، وكمال الدين حسين (للشئون الاجتماعية) ، فضلاً عن تعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاماً للقوات المسلحة . وبذلك أصبحت رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء والجيش والبوليس فى يد رجال الثورة .(١٠٧) وهل يمكن أن تخفى دلالات التطورات السابقة التى برز بها النظام الجديد ، بدستوره ومؤسساته ورجاله ، بالنسبة للنظام الجديد وتصفية أحزابه ؟

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد وجهت قيادة الثورة ضربة أخيرة للأحزاب ، لاستكمال تصفية قياداتها ووضعها خلف قضبان السجون . فشكلت (محكمة الثورة)

أو « محكمة الغدر » فى ١٥ سبتمبر ، لمحاكمة المتهمين بالعمل ضد مصلحة البلاد ، وخيانة الوطن ، والأفعال الموجهة ضد نظام الحكم الحاضر ، أو ضد الأسس التى قامت عليها الثورة ، والأفعال التى ساعدت على فساد الحكم واستغلال النفوذ . وقدم للمحكمة عدد من رجال الأحزاب ، وعدد من رجال السراى ، وبعض المتهمين بالتجسس ، وكان المتهمون من الأحزاب تضم قائمتهم (ستة من الوفديين ، سعدى واحد ، ودستورى واحد) وقد بدأت المحكمة عملها فى أول أكتوبر ١٩٥٣ وانتهت فى إبريل ١٩٥٤ ، ويرى حمروش أنها كانت موجهة أساساً ضد الوفد الذى كان رئيسه معتقلا ، وحوكم من قياداته كل الأعضاء الذين لم يبلغوا الخامسة والستين ، فضلاً عن أن المحكمة كانت موجهة لبقايا الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى .(١٠٨)

وكان على رأس الوفديين فؤاد سراج الدين والسيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس ، وإبراهيم فرج ومحمود سليمان غنام ، والأخوان محمود وحسين أبو الفتح ، وتراوحت الأحكام الصادرة بحقهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة سجناً ومصادرة بعض ممتلكاتهم لصالح الشعب ، وإن أفرج عن معظمهم صحياً . أما الزعيم السعدى إبراهيم عبد الهادى فقد حكم عليه بالإعدام ثم خفف إلى السجن المؤبد ومصادرة ممتلكاته وكانت عقوبة أحمد عبد الغفار الدستورى ، محدودة ، حيث اكتفت المحكمة بتغريمه ما استفاده وكذا تكاليف إنشاء مصرف فى أراضيه وأشادت بموقفه ضد الطغيان الملكى(١٠٩)

والواقع أن هذه المحاكمات ، التي تولاها العسكريون أنفسهم ، قضاة وخصوماً ، قصد بها التمثيل بمن تبقى من رجال الأحزاب والقضاء على ماتبقى لهم من نفوذ وهيبة وممتلكات ، ويذكر حمروش « أن المتهمين كانوا يواجهون المحكمة بلا تحقيق ، ويوجه الادعاء التهمة إليهم كنوع من المفاجأة ، وأخيرا كانت التهم متشابهة تقريبا ، والأحكام مبالغا فيها(١١٠) حتى لقد خففت الكثير منها فيما بعد وأفرج عن معظمهم كمانكرنا ، وإن بقوا رهن الاعتقال فى بيوتهم ، بعد أن تحقق القصد من المحاكمة ، التى لم تكن ضمانات العدالة القانونية مكفولة تماما .

محاولة البعث الأخيرة خلال أزمة مارس ١٩٥٤

وكانت آخر صفحة فى تاريخ أحزاب التجربة الليبرالية قد ظهرت خلال أزمة مارس ١٩٥٤ ، التى كانت فى جوهرها أزمة نظام الحكم والسلطة ، وأن جاءت بين العسكريين وبعضهم البعض ، وليس بينهم وبين النظام القديم ، الذى لفظ آخر أنفاسه ، وخلال الأزمة أطلت مشكلة الأحزاب من جديد ، وكان ثمة تفكير فى إعادتها ، أو خلق أحزاب جديدة ، كما طرحت فكرة أن تولت مجلس قيادة الثورة حزبا سياسياً ينزل به إلى معترك الحياة الديمقراطية ويهمنا هنا أن نعالج موقف « بقايا أحزاب النظام القديم » من تلك الأزمة ، التى شكلت منعطفاً خطيراً فى مصير ومسيرة ثورة يوليو ١٩٥٢ .

احتدمت الأزمة بين محمد نجيب من ناحية وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى منذ فبراير ١٩٥٤ وإن كانت قد تجمعت أسبابها منذ أواخر ١٩٥٣ بشأن سلطات

نجيب ، فاستقال ثم عدل عن الاستقالة بعد أن حدث الوئام بين الفريقين ، وقد واكب ذلك اندلاع مظاهرات ٢٧ فبراير فى أنحاء القاهرة ، وأتهمت الأحزاب بتدبيرها للتأييد نجيب ، لكن القيادة قمعتها بشدة وقبضت على ١١٨ شخصا (منهم ٤٦ من الأخوان ، ٢١ من الحزب الاشتراكى ، ٥ من الوفديين ، ٤ من الشيوعيين) وانتهت المسألة عند هذا الحد ، وأن أعتبرت ضربة للأحزاب ، وقد ذكر فتحى رضوان بأن الأحزاب القديمة تحركت حيث خيل إليها أن الفرصة قد أتيحت لها للاطاحة بالثورة ، فأزدادت تقربا لنجيب ومدحاً فيه « رغم أنه كان أحيانا أشد منا تنديدا بالأحزاب وزعمائها » ، وكانت الصحف قد نشرت حديثاً معزواله مع مصطفى النحاس ، أظهرت فيه نجيب فى ثوب المتلطف للنحاس ، المتبرىء من أعمال الثورة ..(١١١)

ويبدو أن نجيب وحده لم يكن هو الذى يفكر فى عودة الأحزاب والحياة الحزبية . فقد ساورت نفس الفكرة أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وأن بشكل مختلف عما كان سائدا قبل الثورة ، بل جرت بعض المشاورات والاتصالات مع بعض السياسيين القدامى ، بشأن الخطوات التى تتبع لإعادة الحياة النيابية(١١٢) ولا يتعارض ذلك مع كون الأزمة أعطت للأحزاب فرصة جديدة للتحرك أنتهازا للفرصة ، وأملاً فى خروجها إلى الساحة من جديد وهو ما عبرت عنه بعض الصحف ، وتفجرت لأجله العديد من الاضطرابات والمظاهرات وعندما اشتدت الأزمة من جديد خلال أواخر فبراير وأوائل مارس ١٩٥٤ ، وانتهت بالتسوية مرة أخرى على أساس قرارات صدرت فى ٥ مارس نصت على أن «ينظم الدستور الجديد كيفية تنظيم الأحزاب » وانعقدت النية على أن يؤلف الثورة حزبها ، وروى خالد محيى الدين كيف حدثه عبد الناصر عن « حزب الثورة » ودعاه للانضمام إليه ، وهو يروى الخلفيات التى أدت بمجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ هذه القرارات ، وأضاف أن عبد الناصر طلب إلى نجيب أن يرأس حزب الثورة . وأن نجيب أبدى تخوفه من أن ألا يحصل هذا الحزب على أغلبية فى البرلمان ..(١١٣) وربما قصد عبد الناصر أن يبعده عن الوفد والأخوان وكانت علاقاته بهما طيبة .

وكان إلغاء الرقابة على الصحف بموجب قرارات ٥ مارس قد هيأ الفرصة للقوى الحزبية والسياسية المعادية للثورة لكى تكشف عن مواقفها المعادية بشكل سافر ، ولكنه من جانب آخر هيأ للثورة نافذة تطل منها على القوى المعارضة لتبدو سافرة ، تجاهر بالخصومة والعداء فى معركة كانت تحس أنها معركتها الأخيرة .. فشن أحمد أبو الفتح حملة قاسية على ضباط الثورة واتهمهم ، والجيش عموما ، إتهامات قاسية ، تتعلق بالتصرفات الشخصية والذمة المالية وانهالت قرارات نقابة المحامين ومؤتمرات الطلاب تدين الضباط .. الأمر الذى أثار خوف الضباط من المستقبل وأثار حفيظتهم ضد قرارات ٥ مارس ، وضد الديمقراطية أصلا ..(١١٤)

ومع ذلك كانت المشكلة هى هل تعود الأحزاب القديمة ، أم تتكون أخرى جديدة ، أو تتسع الساحة للقديمة والجديدة معا ؟ وشهدت الفترة من ٦ ـ ٢٧ مارس مناقشات واسعة بهذا الشأن ، مجلس قيادة الثورة يتجه إلى أن يؤلف حزبا ، كما ذكرنا ـ وفقهاء القانون الدستورى يرون أحزاباً جديدة تماما ، وإن اختلفوا على أسس قيامها ، والأحزاب القديمة

تريد أن تخرج إلى النور دون تغيير فى أسس قيامها أو أهدافها وتنظيماتها ، بل بدأ بعضها يلملم صفوفه ويختار مقار جديدة له ! كالدستوريين والحزب الوطنى مثلاً .. كما دار الحديث فى الصحف عن اشتراك الأحزاب القديمة فى تأليف جبهة واحدة ، تتفق على رأى واحد فى المسائل العامة وتخوض المعركة المقبلة ببرامج وترشيحات معينة .. بل ظهرت بعض الآراء تدعو إلى احتواء الثورة فى الوفد ، وتدعوها للذوبان فيه ، فيرعاه روحيا مصطفى النحاس ، وتلمع بين أعضائه أسماء عبد الناصر .وصلاح سالم وغيرهما .. ويستبعد من الوفد من فسد من أعضائه القدامى ؟ ..(١١٥).

ووسط هذا القلق راحت القوى الحزبية والسياسية القديمة من وفديين واشتراكيين وشيوعيين وإخوان مسلمين ، تتحفز وتنشط وتطالب ، ليس بوجودها على الساحة السياسية فقط ، وإنما بابعاد الضباط إلى ثكناتهم ، وتصفية الثورة ، بل وتقليص دورها فى شخص محمد نجيب وحده ، الذى كان يشجع هذا الاتجاه بدعوته الضباط إلى ترك السياسة .. وتوالت الكتابات والدعوات بهذا المعنى ليس من قبل القوى السياسية والحزبية القديمة وحدها ، بل من بعض عناصر الضباط أنفسهم ، وبعض الأصوات طالب باسقاط وزارة الثورة وتأليف أخرى مدنية ائتلافية تجرى الانتخابات ، أو عودة البرلمان الوفدى المنحل(١١٦) ، وتوافق ذلك كله مع توالى الاحتجاجات والمطالبات من نقابة المحامين وهيئات التدريس بالجامعات مطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة الدستورية .. وبدا أن الثورة محاصرة ، وأنها بسبيلها إلى التصفية وبات واضحاً أن شعار الديمقراطية الذى رفعته القوى المعادية للثورة ، أنه لم يكن يستهدف أكثر من تصفية الثورة فحسب وأن المسألة ليست أكثر من استمرار الصراع على السلطة .

وكان لابد للضباط إما أن يستجيبوا لذلك أو ينقلبوا على قرارات ٥ مارس التى فتحت عليهم « أبواب الجحيم » على النحو السابق .. استحالت المسألة ، ليست إلى فرصة للجميع لاستغلال مساحة الحرية التى وفرتها قرارات ٥ مارس ، وإنما احتدم خلالها الصراع على الوجود بين مجلس قيادة الثورة والقوى الحزبية التى انبعثت من فرقها وكأن الساحة السياسية لاتتسع للفريقين ، وبدا للضباط أنهم يسلمون جهود عامين مضنيين للقوى القديمة .. لذلك بدأ عبد الناصر التفكير فى خطة للتراجع عن قرارات ٥ مارس ، أو « يرتب أمرا » حسب تعبير خالد محيى الدين ، بعد أن رأى أن القوى المدنية ، وعلى رأسها الوفد والشيوعيون ، لم يدرك واجبها فى التمسك بالقرارات والوصول بها إلى مرحلة التنفيذ ، فشنوا حملاتهم على أصحاب القرارات ، أما الأخوان فقد انحاز القسم الأكبر منهم إلى جانب محمد نجيب ، وبدت المسألة على هذا النحو : إما الثورة وإما الديمقراطية ! ولاسبيل إلى التقائهما .. وبقية القصة معروفة من حشد عبد الناصر للضباط إلى تحريك اضرابات عمال النقل الشهيرة ، ويروى خالد محيى الدين فى مذكراته الكثير عما دار داخل مجلس قيادة الثورة حينئذ ، حول إعداد حزب الثورة ، وإعداد قانون للانتخابات ، ومشروع جمعية تأسيسية ، ومشروع جديد لتنظيم الأحزاب السياسية ، ثم تصريح عبد الناصر للصحف « بأننا ثوار ولسنا سياسيين » .. وتوالى الاقتراحات غير الناضجة .. التى تعبر عن تخبط المجلس ، فى الوقت الذى انطلقت فيه المظاهرات المعدة ، المؤيدة لبناء الثوار ، تهتف بسقوط الأحزاب والديمقراطية ، وبقاء

الثورة ، وكان مقصودا بتلك الهتافات التى بدت فى ظاهرها معادية للديمقراطية ، كافة القوى السياسية والحزبية القديمة ، حتى اجتمع مجلس القيادة من جديد وقرر الغاء قرارات ٥ ، ٢٥ مارس ١٩٥٤(١١٧) .

وفى هذا الاطار كان تحرك هيئة التحرير لتدبير الاضطرابات تأييدا لاستمرار الثورة فى الشارع المصرى ، ويبدو نشاط الهيئة هنا ذو دلالة باعتبارها التنظيم السياسى « الشعبى » الذى أقامه مجلس قيادة الثورة ، ليشغل الفراغ السياسى الناجم عن حل الأحزاب ، فكأنما صار تنظيم الثورة يتحرك لمواجهة « التنظيمات الحزبية » القديمة وقوى الثورة المضادة .. وكان على رأس قرارات الجماعات المضربة « عدم السماح بقيام الأحزاب » واستمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم الجلاء .. الخ »(١١٨) لقد نجحت الاضرابات المدبرة فى خلق مناخ شعبى مؤيد لاستمرار الاجراءات الثورية وذلك بتقديم طرح جديد للمسألة . فقد كانت السلطة مازالت فى أيدى الجيش ، وربما كان فى جعبتهم الكثير فيما لو فشلت الاضرابات فى مساندتهم ، خاصة وأن الضباط المترددين ، حسموا موقفهم وأعلنوا ولاءهم لعبد الناصر ، بل لقد اجتمع هؤلاء من جميع الأسلحة فى ثكناتهم يوم ٢٧ مارس واتخذوا قرارا بالغاء قرارات ٥ ، ٢٥ مارس وبالاعتصام فى ثكناتهم إلى أن تلغى هذه القرارات ، لأن البلاد ستعود إلى حالة الفوضى ونفس الأحزاب .. يضاف إلى ذلك أن نجاح اضرابات عمال النقل أثبتت فشل وعجز الأحزاب القديمة ، وعلى رأسها الوفد عن تحريك جماهيرها ، للدفاع عنها فى معركتها الأخيرة ، مما مكن لقيادة الثورة من الاستمرار والبقاء ..

وبعد أن انتهت الأزمة لصالح مجلس قيادة الثورة واستمرار الضباط فى السلطة ، وأرجىء تنفيذ قرارات ٥ ، ٢٥ مارس حتى نهاية الفترة الانتقالية ، اجتمع المجلس مرة أخرى فى ٢٥ إبريل ١٩٥٤ واتخذ قرارا « يعاقب » به المسئولين من السياسيين القدامى عن الأزمة ، فقرر حرمان المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية وإبعادهم عن العمل فى محيط السياسة وحرمان عدد منهم من حقوقه السياسية ، وتطهير الصحافة ، والبحث فى إصدار قانون لحماية الثورة .. ثم إقامة مشروعات هامة لمصلحة مختلف طبقات الشعب .(١١٩)

وفى ١٥ أبريل أصدر المجلس قرارا يحرم من تولى الوظائف العامة من كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات ، لمدة عشر سنوات « كل من سبق أن تولى الوزارة من فبراير ١٩٤٢ حتى يوليو ١٩٥٢ ، وكان منتميا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب السعدى ، أما من لم يكن منهم منتمياً إلى تلك الأحزاب ، فلا يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة » ..(١٢٠)

وتخلى محمد نجيب عن رئاسة الوزارة مكتفياً برئاسة الجمهورية ومجلس القيادة فى ١٧ إبريل ، ثم مالبث أن أعفى بعد ذلك من جميع مناصبه فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ وتم اعتقاله كما هو معروف ، وقد بات محسوباً على النظام القديم وقوى الثورة المضادة ، وكلف عبد الناصر بتأليف الوزارة التى ضمت عدداً أكبر من الضباط ..

وهكذا ، بقانون حرمان وزراء ماقبل الثورة من الحقوق السياسية ، انفرد الضباط بالسلطة بشكل صريح وحاسم ، وصاروا « النخبة الجديدة » التى تستمد منها عناصر السياسة والحكم ، وانقضى أمر « النخبة القديمة » التى كانت حزبية فى معظمها .. أما الحزبان الوطنى الجديد ، والاشتراكى ، فلم يعد لهما وجود حقيقى أو تنظيمى على الساحة السياسية ، وربما منذ قيام الثورة ، حين ذاب الكثير من قيادتيهما فى النظام الجديد ، ولم يعد على الساحة السياسية والشعبية سوى الأخوان والمنظمات اليسارية ، وإن كانت الأخيرة تعمل سرا من خلال جمعيات ومؤسسات عامة .. وكان على « النظام الجديد » أن يتعامل مع الفريقين من منطق وجوده فى السلطة ، فكان لهما شأت آخر مع قيادة الثورة ، وشكل صراعهما معها فصلاً دمويا امتد خلال السنوات التالية .

وربما كانت دراسة هذا الفصل الجديد ـ صراع الثورة مع الأخوان واليسار ـ تدخل فى اختصاص المرحلة التاريخية التالية ، المتصلة بتاريخ ثورة يوليو وحركتها السياسية ، لكنا لانرى بأساً من رسم الخطوط العامة لتعامل الثورة مع هاتين القوتين حتى عام ١٩٥٤ ، ذلك العام الفاصل فى تاريخ الثورة وتاريخ التنظيمات السياسية والايديولوجية ، الشعبية وغيرها جميعا .

تذييل :(*)

بالنسبة للأخوان ، فبعد حل قيادة الثورة للأحزاب لم يبق على الساحة من قوة شعبية مؤثرة غيرهم ، وكانوا يفطنون إلى هذه الحقيقة ، واعتقدت القيادة أنها أبقت عليهم ، ولم تعتبرهم حزبا سياسيا يحل ، أملاً فى إبتعادهم عن السياسة ، والاستفادة بتأييد جماهيرهم أو كما قالت فى بيانها «أملا فيهم وانتظارا لجهودهم فى معركة التحرير ، ولأنهم لم يلوثوا بمطامع الحكم ، ولأن لهم رسالة دينية .. »[١٢١]

لكن الجماعة ، وقد رفضت الاشتراك فى وزارة نجيب إلا بشروطها ، رحبت بقرار حل الأحزاب لأنه أعفاها من مشكلة اعتبارها حزبا سياسيا ، تلك التى سببت أزمة فى صفوفهم ، ما كانت خافية على قيادة الثورة ، فضلا عن اتفاق القرار مع رأيهم المضاد للأحزاب والحياة الحزبية جميعا .. لذلك رأوا أن الساحة خلت لهم ، فحاولوا الاقتراب من القيادة وإشعارها أنهم باتوا القوة الشعبية الوحيدة التى تستطيع مساندتهم جماهيريا ، فى مقابل أن تتشاور معهم قبل اتخاذ قراراتها ، إن لم يشاركوها الحكم .. ، ومهمة صلاح شادى ومنير دله من قبل قيادة الأخوان إلى عبد الناصر فى هذا الشأن معروفة ..[١٢٢] .

ورد عبد الناصر بالرفض واعتبر ذلك نوعا من الوصاية على الثورة وفرض سيطرتهم عليها . فعادت العلاقات تتوتر من جديد ، وراح الأخوان يظهرون قوتهم فى شكل مظاهرات تحتشد للقاء نجيب ورفاقه بهتافهم الشهير « الله أكبر ولله الحمد » .. وجرت محاولات قيادة الثورة لاستقطابهم وإذابتهم فى هيئة التحرير ، فرفضوا وعارضوها ، فكان شبابها يهتف للثورة هتافاً بديلاً « الله أكبر والعزة لمصر » .. ومن خلال مظاهرات الأخوان أدركت قيادة الثورة أن قطاعا هاما من الجماهير ليس فى صفها تماما .

وفى ديسمبر ١٩٥٣ ناقش مجلس القيادة المسألة بعد أن توفرت لديه معلومات عن تحركات واتصالات يجريها الأخوان داخل الجيش والشرطة أسفرت عن تجنيد عناصر منهما ، تلك التحركات التى ذكر عنها حسن دوح « أنها لم تكن خافية على أحد »(١٢٣) وإزاء اختراق الجماعة لمؤسستهم العسكرية كان أمام المجلس خياران : إما حل الجماعة ، أو اختراق صفوفها لتمزيقها وتفجيرها من الداخل ، وبدأ بالخيار الثانى(١٢٤) فشرعت قيادة الثورة بالاستعانة بالشيخ الباقورى والصاغ الطحاوى . وكان الأخوان داخليا مختلفين بشأن الجهاز السرى وبقائه . فنجح عبد الناصر فى جذب عبد الرحمن السندى ، ومؤيديه وإبعادهم عن الأخوان ، فشكلت قيادة الأخوان جهازا سريا جديدا . زاد من تعقيد الأمور أن الأخوان شرعوا فى تأييد محمد نجيب فى بدايات الأزمة التى تفجرت بينه وبين مجلس القيادة . واتصالاتهم بنجيب فى ديسمبر ١٩٥٣ معروفة(١٢٥) فجن جنون قيادة الثورة ، إذ كيف يمارس الأخوان نشاطاً سرياً ، ولهم خبرة بطبيعة هذا النشاط معروفة فى مؤسستهم ومعقلهم ، ثم هاهم يؤيدون نجيباً من خلف ظهورهم ، لذلك كان لابد من اتباع سياسة الشدة والحزم معهم .

وأعطاهم الأخوان الفرصة عندما تحركت مظاهرات طلابهم فى الجامعة فى أوائل يناير ١٩٥٤ واصطدامهم بعناصر هيئة التحرير ، مع تسرب الأنباء عن خلاف نجيب مع القيادة لذلك أصدرت القيادة قرارها باعتبار الأخوان حزباً سياسياً ينطبق عليهم قرار الحل ، ولأنهم يطالبون بالاشتراك فى الحكم ، فصاروا جماعة سياسية ، واتهمتهم كذلك بمعاداة هيئة التحرير ، والتسلل إلى صفوف الجيش والبوليس لإحداث فتنة وإسقاط النظام .. الخ .

وأخيرا اتصالهم بجهات أجنبية ، وبالتحديد مع السفارة البريطانية ، وهى اتصالات أفادت مصادر الأخوان أنها تمت بعلم عبد الناصر وموافقته عليها فى ١٠ يناير ١٩٥٤ .(١٢٦) واقترن قرار الحل باعتقال الهضيبى و ٤٥٠ عضوا من الأخوان .. ثم لم يلبث عبد الناصر أن بدأ فى الأفراج عنهم عندما تفاقمت أزمة فبراير ومارس مع نجيب وبدأ الأفراج فى ٢٦ مارس . وإن تأخر الإفراج عن الضباط الأخوان وعلى رأسهم عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة وغيرهما . وخلال أزمة مارس كان الأخوان يشكلون قوة ترجيح لأحد الجانبين ، وقد حاولوا هم التوسط بين نجيب وعبد الناصر ، إلا أن قيادات الأخوان مالت بعد ذلك عن تأييد نجيب ووجدت نفسها فى معسكر مجلس قيادة الثورة ، راغبين عن عودة الأحزاب والحياة النيابية ، خاصة وأنهم بقرار إعادتهم لنشاطهم أصبحوا يعتقدون أنهم أصبحوا القوة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل .

وطالبهم عبد الناصر بحل جهازهم السرى فأبوا ، وانقسموا بشأن موقفهم من الثورة من جديد ، ثم رفضوا المبادىء الرئيسية لاتفاقية الجلاء وهاجموها بعنف ، فرد عبد الناصر بحملة من المصادرات والاعتقالات وبدأ نشاط الجماعة بحملة بطابع السرية أكثر .. حتى كان حادث المنشية الشهير فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ والذى أطلقت فيه الرصاصات على عبد الناصر قاصدة قتله ، وكانت سلسلة المحاكمات والأحكام التى مارستها قيادة الثورة مع كافة قيادات وكوادر الأخوان ، الذين أفادت مصادرهم بتلفيق عبد الناصر للحادث ، رغم أن هناك مصادر إخوانية يستفاد منها أن عناصر الجهاز السرى كانوا يحضرون احتفالات

عبد الناصر للتدريب على الاغتيال وأن المرشد استنكر ذلك[١٢٧] كما أن بعضها يذكر صراحة أن لديهم خطة بالفعل لإغتيال عبد الناصر عند عودته من الاسكندرية[١٢٨] .. كذلك فإن البعض الآخر يعيب على جماعته أنها فكرت فى التصدى لعدوان عبد الناصر المسلح بالسلاح وكان حريا منهم ألا يواجهوا انقلابا مسلحا بسلاح مثله[١٢٩] . وكان حادث المنشية بملابساته ونتائجه ضربة قاصمة للجماعة كما هو معروف ، ومثلث نقطة تحول خطيرة فى علاقات الاخوان بالثورة وفى مجمل نشاطهم السياسى فيما بعد .

أما الحركة الشيوعية ، فقد تراجعت كبرى منظماتها (حدتو) عن تأييد الحركة ، نتيجة نقد بقية المنظمات المحلية والشيوعية الدولية لها ، ثم نتيجة ما اعتبرته حدتو أخطاء فى حركة الجيش وممارساتها ، وكان مجمل المنظمات الشيوعية إما يرى الحركة ثورة فاشية ، أو دكتاتورية عسكرية .. الخ وقد أعطاها عبد الناصر جميعا فرصة لاعادة تقييم موقفها حين أفرج عن المعتقلين الشيوعيين ، وأبقى منهم ١٤ كرهينة حتى تغير المنظمات موقفها[١٣٠] .. بل أكثر من هذا عين أحمد حمروش رئيسا لتحرير مجلة (التحرير) ليشرك معه عددا من الكتاب الشيوعيين ، وكان غالبا ما يلتقى عبد الناصر فى بيته بزعماء حدتو (كسيد رفاعى وكمال عبد الحليم وغيرهما) وفتح عبد الناصر كذلك الباب لصحف اليسار (الكاتب والملايين وغيرهما)[١٣١] ومن جانبها حاولت حدتو الاستجابة لقانون الأحزاب فى سبتمبر ١٩٥٢ وأبدت استعدادها لتأسيس حزب شرعى باسم « حزب التحرر الوطنى » ، لكن الخطوات لم تتم ، ومضت قيادة الثورة فى تشددها تجاه الأحزاب والتنظيمات الشعبية ، كما رأينا .

فظلت معارضة كوادر الحركة الشيوعية قائمة ومستمرة ، رغم محاولات قادة حدتو الاستجابة لانعطاف قيادة الثورة ، ثم صعدت المنظمات حملتها على الثورة خاصة عندما تصدت بكل قوة وإرهاب لتحركات عمال كفر الدوار وأعدمت المناضلين النقابيين (خميس والبقرى) فى أغسطس ١٩٥٢ ، ثم أغلقت السلطات مجلة الكاتب واعتقلت عددا من كوادر حدتو وغيرها ، وفى كتاب رفعت العبد نصوص المنشورات الشيوعية المنددة بالثورة والفاشية والدكتاتورية وعهد الضباط الخونة[١٣٢] .. الخ ، وفى نفس الوقت تعرضت حدتو لموجة من الانقسامات وتكرار الانسحاب منها . وعندما هاجمت بقية صحف ومجلات المنظمات الشيوعية ما اعتبرته تقارباً من جانب قيادة الثورة للولايات المتحدة ، صودرت صحف الكاتب والملايين والواجب والميدان وصوت الطلبة ، واعتقل حمروش ، وفى موجة الاعتقالات التى صاحبت قرار حل الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ ، اعتقلت قيادة الثورة أعدادا من الشيوعيين ، وقررت حدتو حل « قسم الجيش » بها لأن حملة الاعتقالات شملت أعدادا من العسكريين ، خاصة بعد استقالة أحمد فؤاد من المنظمة وانحيازه إلى عبد الناصر ، ومعه كل أسرار المنظمة العسكرية[١٣٣] بل أن عددا كبيرا من كوادر حدتو انضم إلى الحزب الشيوعى المصرى . وتوالت الاعتقالات لكوادرها خلال شهرى إبريل ونوفمبر ١٩٥٣ . وقررت قيادة الثورة نفى يوسف صديق فى إبريل ١٩٥٣ ثم تحددت إقامته ، ثم اخترقت قيادة الثورة كذلك صفوف الشيوعيين - مثلما فعلت مع الأخوان - حتى وصل الصدام بين القيادة والحركة الشيوعية غايته مع نهاية عام ١٩٥٣ ، ومع ذلك لم يقض على

الشيوعيين ومنظماتهم تماما ، فقد ظلت حدتو توزع منشوراتها داخل الجيش ، بل وداخل مبنى القيادة ذاته ، وقد نجحت حدتو فى الحصول على مسودات نصوص مشروع معاهدة الجلاء وطبعتها فى منشور فأربكت قيادة الثورة ، واضطرتها إلى الإنكار ، ثم حركت حدتو عددا من الاضطرابات العمالية والحركات الفلاحية ، ونجحت فى تهريب مجموعة كبيرة من كوادرها دفعة واحدة من معتقل روض الفرج ، مما وجه ضربة عنيفة للنظام ووزير داخليته وهو عبد الناصر نفسه ، فرد بحملة اعتقالات واسعة(١٣٤) .

وخلال أزمة مارس ١٩٥٤ وجدها اليسار فرصة لاسقاط الدكتاتورية العسكرية ، والانحياز لنجيب ومؤيديه وتأييد الأحزاب والقوى السياسية التى أطلت برأسها خلال الأزمة ، والتى رفعت شعار الديمقراطية بهدف تصفية الثورة وإعادة الضباط إلى ثكناتهم ، عندئذ دعا يوسف صديق إلى تشكيل حكومة ائتلافية من الوفديين والشيوعيين والأخوان والاشتراكيين ، ناسياً أنها جميعا لم يعد لها تنظيم حقيقى بين الجماهير وأن دورها التاريخى أوشك على الانتهاء .. واستمر هجوم اليسار على عبد الناصر وقيادة الثورة ، فرحبوا بمحاولة اغتياله فى أكتوبر ١٩٥٤ ، ونظروا إلى مهاجمته لحلف بغداد بارتياب واعتبروه منافسا لنورى السعيد فى العمالة للانجليز والأمريكيين .. ولكن قوى اليسار لم تلبث أن تعيد النظر فى مواقعها وسياساتها تجاه الثورة وتتحول عن مناهضتها ثم تتعاون معها منذ مؤتمر باندونج فى إبريل ١٩٥٥ ، وطلب السلاح من الاتحاد السوفيتى وشهد عام ١٩٥٦ نقطة تحول جديدة فى علاقة ثورة يوليو مع قوى اليسار(١٣٥) .

وختاما .. انتهت قصة ثورة ٢٣ يوليو مع الأحزاب ، سواء أحزاب النخبة التى حكمت قبل الثورة ، أو الأحزاب والتنظيمات الشعبية الجديدة التى لم تتول الحكم ، خلال هذين العامين الفاصلين من تاريخ الثورة وقد أُخفيت قضية الصراع على السلطة ، وأبعادها الاجتماعية والسياسية تحت ظل شعارات ومبادىء لكلا الجانبين ، كما لاحظنا ، ولكن الكاتب يدرك أن معالجته للقضية « المعاصرة » على النحو السابق قد يحتاج إلى مراجعة ضرورية وواجبة ، عندما تقرأ هذه المعالجة ، وتتكشف من خلال مناقشات رجالها ، وكثيرهم أحياء مادة جديدة أو وثائق أوفر ، قد تعين على فهم أوضح أو تأكيد ما قدمه الكاتب من رؤية وتفسير ، ولايبتغى به سوى وجه الله .. ووجه الحقيقة والعلم ..

والله المستعان .

الهوامش والمراجع

١ - وهو التعديل الشهير الذى تحمل مواده أرقام (٩٨) وما بعدها من قانون العقوبات ، راجع جمال العطيفى : الطريق إلى الديمقراطية ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٤ - ١٩ .

٢ - المصدر السابق ، ص ١٩ - ٢١ .

٣ - يراجع هنا كتاب أنور السادات ، صفحات مجهولة ، كتب للجميع ، عدد ٨٤ نوفمبر ١٩٥٤ ، ص ٢٠٦ وما بعدها .

٤ - طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ط (٢) ، دار الشروق ص ٤٧٣ .

٥ - أنور السادات : صفحات مجهولة ص ٢٠٦ .

٦ - نفس المصدر ، ص ٢١٦ - ٢١٧ ، والسادات : أسرار الثورة المصرية ، ص ٢٧٣ ، شهدى الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، ط (١) ، ١٩٥٧ ، ص ١٤٦ .

٧ - راجع زكريا سليمان : الحزب الوطنى الجديد ١٩٤٤ - ١٩٥٣ ، ط (١) القاهرة ١٩٨٨ ، ص ٦٣ - ٦٤ ، مذكرات عبد اللطيف البغدادى ، جـ ١ ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٤ ، وأنور السادات : أسرار الثورة المصرية كتاب الهلال سنة ١٩٥٧ حيث يذكر ص ٦٧ أنه كان هناك هو إلى سنة ١٩٤٥ نوع من التعاون بين بعض الضباط وبين شباب الحزب الوطنى . وحول موقف الحزب من الملك راجع لطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية فى مصر ، القاهرة سنة ١٩٨٩ ص ٦٢٠ - ٦٣٢ .

٨ - صلاح شادى : صفحات من التاريخ ، حصار العمر ، جـ ١ ، الكويت سنة ١٩٨١ ، ص ٢١٤ - ٢١٥ ، كمال رفعت : حرب التحرير الوطنية ، القاهرة سنة ١٩٦٨ ص ٦٣ - ٦٤ .

٩ - البشرى : الحركة السياسية ، ص ٤٠٩ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٥٨ .

١٠ - فاتيكيوتس : جمال عبد الناصر وجيله ، وترجمة سيد زهران ، بيروت ١٩٩٢ ، ص ٤٧ ، ٦٢ - ٦٤ .

١١ - راجع مقدمة صلاح عيسى لترجمة كتاب ريتشارد متشل ، الأخوان المسلمون ، جـ ١ ، القاهرة سنة ١٩٧٧ ، ص ٣١ .

١٢ - راجع حسين حمودة : أسرار حركة الضباط والأحرار والأخوان المسلمون ، القاهرة ، ط (٣) ١٩٨٩ ، ص ٣٢ - ٣٣ وكذلك عبد المنعم عبد الرؤوف : أرغمت فاروق على التنازل عن العرش ، القاهرة ط (١) ١٩٨٨ ، ص ١٢٨ - ١٣٣ .

١٣ - السادات : صفحات مجهولة ، ص ١٥٦ - ١٥٧ وقد ذكر أن إتصالاته بالشيخ البنا بدأت عامى ١٩٤٠ - ١٩٤١ .

١٤ - صلاح شادى : المصدر السابق ، ص ٢١٣ - ٢١٥ وراجع كتاب حمدى لطفى : ثوار يوليو ، الوجه الآخر ، كتاب الهلال ، القاهرة ، سنة ١٩٧٧ ص ٩٥ حيث يورد شهادة لمجموعة من الضباط تؤيد نشاط الأخوان فى الجيش .

١٥ - عبد المنعم عبد الرؤوف ، المصدر السابق ص ١٣٣ - ١٣٦ تفاصيل عن موقف قيادة الأخوان من تنظيم الضباط الأحرار .

١٦ - خالد محيى الدين : والآن اتكلم ، مركز الأهرام ، ط (١) ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٣٧ ، مقدمة صلاح عيسى المشار إليها ص ٣١ - ٣٢ ، عبد المنعم عبد الرؤوف ، السابق ، ص ١٣٣ - ١٣٦ .

١٧ - عبد الستار الطويلة : أزمة اليسار المصرى ، دار التعاون بالقاهرة سنة ١٩٨٧ ص ٧٩ ، رفعت السعيد : منظمات اليسار المصرى (١٩٥٠ - ١٩٥٧) ، دار الثقافة القاهرة سنة ١٩٨٣ ص ٨٧ - ٨٨ .

١٨ - رفعت السعيد ، المصدر السابق ، ص ٨٨ - ٩٣ .

١٩ - شهادة أحمد فؤاد بالمصدر السابق ص ٨٩ - ٩٠ ، وكذلك شهادة خالد محيى الدين ، نفسه ، ص ١٣٧ وراجع كذلك أحمد حمروش : شهود ثورة يوليو ، حيث يردى تفاصيل شهاداتهم التى استفاد منها رفعت السعيد .

- وفى شهادة لمحمد سيد أحمد يؤكد على الضباط الأحرار قد انطلقوا بحركتهم من مواقع ايديولوجية وسياسة بعيدة كل البعد عن موقع الشيوعيين المصريين ، كان هؤلاء يدينون بالولاء للماركسية اللنينية

بينما التزم عبد الناصر ورفاقه بمنهج التجربة والخطأ ، ولكن كان بينها أوجه تماثل جديرة بلفت النظر فلقد انتمى الضباط الأحرار وأيضا المثقفون المصريون الذين جندوا فى الحركة الشيوعية ، إلى نفس الطبقة الاجتماعية أعنى بذلك نفس الشرائح من البورجوازية الصغيرة ، كما أن الفريقين انطلقا من مواقع وطنية ، وأن اختلف المفهوم .. (الهلال يونيو ١٩٨٨ ، اليهود فى الحركة الشيوعية المصرية ص ٢٥ ـ ٢٦) .

٢٠ ـ شهادة يوسف صديق ، المصدر السابق ، ٩٠ ـ ٩١ ، عبد الستار الطويلة ، المصدر السابق ، ص ٨١ ـ ٨٣ .

٢١ ـ مصطفى طيبة ، الحركة الشيوعية المصرية ٤٥ ـ ١٩٦٥ ، سينا للنشر ، القاهرة سنة ١٩٩٠ ، ص ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٩ .

٢٢ ـ راجع طارق البشرى : الحركة السياسية ، ص ٤٢ ـ ٤٢١ ، ٥٢٨ ـ ٥٢٩ ، محمد سيد أحمد ، اليهود والحركة الشيوعية المصرية ، مقال بالهلال عدد يونيو ١٩٨٨ . وحول الانقسامات فى الحركة الشيوعية راجع : أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية ، ترجمة عزة رياض ، سينا للنشر ، القاهرة سنة ١٩٨٨ ، ص ١٩٨ وما بعدها .

٢٣ ـ رفعت السعيد : المصدر السابق ص ٩٤ (حديث ايفانز إلى على صبرى) ولطيفة سالم : فاروق وسقوط الملكية فى مصر ٣٦ ـ ١٩٥٢ ، ط (١) القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٩٩٩ .

٢٤ ـ انظر : طارق البشرى : المرجع السابق ص ٤٠١ ، ٤٧١ ـ ٤٧٢ ، أنور السادات : اسرار الثورة المصرية ، ٢٤٥ .

٢٥ ـ السادات : أسرار الثورة المصرية ، ص ٢٤٥ . وراجع تعليقات البشرى ، المرجع السابق ، ص ٥٤٧ ـ ٥٥٢ .

٢٦ ـ راجع شهادات الوفديين أنفسهم فى ذكريات عبد الفتاح حسن السياسية ، ص ١٣٢ .

٢٧ ـ وكذلك إبراهيم فرج : ذكرياتى السياسية ، القاهرة سنة ١٩٨٣ ط (١) ص ٨٢ ـ ٨٥ .

٢٨ ـ وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ط (١) ، سنة ١٩٧٨ ص ٦٧ .

٢٩ ـ إبراهيم فرج : المصدر السابق ، ص ٨٢ وما بعدها .

٣٠ ـ محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام ط (١) القاهرة سنة ١٩٨٦ ص ١٦٠ .

٣١ ـ إبراهيم فرج ، نفس المصدر والمكان .

٣٢ ـ عن موقف الأحرار الدستوريين راجع أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ٢٢ ـ ١٩٥٣ دار المعارف سنة ١٩٨٢ ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧ ، وعن موقف الهيئة السعدية راجع : عبد المنعم خلاف : الهيئة السعدية ، حزب السعديين ، (٣٨ ـ ١٩٥٣) دكتوراه غير منشورة بآداب عين شمس سنة ١٩٩١ ص ٥١٢ .

٣٣ ـ عن موقف الحزب الوطنى راجع شهادة الرافعى نفسه فى كتابه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ط (١) النهضة المصرية سنة ١٩٥٩ ص ٣٩ وعن حزب الكتلة ، راجع منصور عبد السميع : حزب الكتلة الوفدية ، ماجستير غير منشورة عين شمس سنة ١٩٨٧ ص ٧٧ ، وعنى موقف الحزب الوطنى الجديد راجع وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٦٧ .

٣٤ ـ محمد زكى عبد القادر : مذكرات وذكريات ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ .

٣٥ ـ راجع زكريا سليمان بيومى : الحزب الوطنى الجديد ، ٦٥ .

٣٦ ـ صلاح شادى : المصدر السابق ، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ ، عمر التلمسانى : ذكريات لا مذكرات ، دار الاعتصام القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ١٢٠ ـ ١٢٢ .

٣٧ ـ بيان مجلس قيادة الثورة بملاحق كتاب صلاح شادى ، ص ٤٠١ ـ ٤١٠ وتعليقات صلاح شادى على اللقاء ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٩ .

٣٨ ـ رفعت السعيد ، المصدر السابق ، ص ٩٤ ـ ٩٨ ، ١٠٠ .

٣٩ ـ مصطفى طيبة : الحركة الشيوعية المصرية ، ص ٦٧ ـ ٦٨ ، ص ٦٨ .

٤٠ ـ راجع لطيفة سالم ، فاروق وسقوط الملكية ، ص ٩٩٩ (نقلاً عن الوثائق البريطانية فى ٢٥ / ٧ / ١٩٥٢) . وكذلك كتاب عبد الستار الطويلة : أزمة اليسار المصرى ، ص ٦٧ ـ ٦٩ (تحليلات لموقف عبد الناصر من اليسار خلال هذه المرحلة) .

٤١ ـ وحيد رأفت ، المصدر السابق ص ٣٥ ، ٦٨ .
٤٢ ـ الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٤٢ ـ ٤٣ .
٤٣ ـ سيد مرعي : أوراق سياسية ، الجزء الأول المكتب المصري الحديث سنة ١٩٧٨ ، ص ٢٠٤ ـ ٢٥٠ .
٤٤ ـ راجع الرافعي : المصدر السابق ، ص ٤١ ، عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعي والسياسي ٥٢ ـ ١٩٥٤ ، مدبولي ، ص (٢) ١٩٨٩ ، ص ١٢١ ـ ١٢٤ ، حول الصراعات راجع صحيفة المصري ٥ ـ ١١ أغسطس ١٩٥٢ حيث نشرت بيانات الوفد .
٤٥ ـ محمد زكي عبد القادر : مذكرات وذكريات ، ص ١٨٣ ـ ١٨٤ .
٤٦ ـ عبد العليم خلاف : الهيئة السعدية ، ص ٥١٣ ـ ٥١٥ وبه ملحق بنص البرنامج الجديد ، وراجع تعليق وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٧١ ـ ٧٣ تحليل لبيان وبرنامج الحزب حيث وصفه بأنه أكثر اتجاها نحو اليسار .
٤٧ ـ مرعي ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢١٠ ، ٢١٥ ـ ٢١٦ ، عبد العليم خلاف : المرجع السابق ص ٥١٨ ـ ٥١٩ حيث يورد متابعة موثقة ورصينة للأزمة داخل الهيئة .
٤٨ ـ راجع بيان الدستوريين في صحيفة المصري في ١٧ أغسطس ١٩٥٢ .
٤٩ ـ أحمد زكريا الشلق : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٤٦٨ ـ ٤٧٠ .
٥٠ ـ منى مكرم عبيد : مكرم عبيد ، كلمات ومواقف ١٨٨٩ ـ ١٩٨٩ ، الهيئة المصرية للكتاب ، سنة ١٩٩٠ ، ص ٣٩١ . وما بعدها ، الأهرام في ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ ، وراجع رسالة منصور عبد السميع المرجع السابق ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠ .
وبالاهرام من ١ ـ ١٦ أغسطس متابعة لموقف الكتلة ونشاطها .
٥١ ـ منى مكرم عبيد ، المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .
٥٢ ـ وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
٥٣ ـ فتحي رضوان : ٧٢ شهرا مع عبد الناصر ، كتاب الحرية القاهرة ١٩٨٥ ، ص ١٥ ـ ١٦ .
٥٤ ـ محمد زكي عبد القادر ، مذكرات وذكريات ، ص ١٨٥ ـ ١٨٧ ، الأهرام والمصري في ١١ أغسطس ١٩٥٢ .
٥٥ ـ وحيد رأفت ، فصول من ثورة يوليو ، ص ٣٥ .
٥٦ ـ الاهرام والمصري في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ثم تصريحات محمد نجيب في المصري ١٩ أغسطس ٩٥٢ ، كذلك الرافعي ، ثورة ٢٣ يوليو ص ٤٢ وراجع تعليق عمر التلمساني بأن الأحزاب ابتلعت الطعم وفصلت بعض اعضائها وكان تصرفها أحمقاً لأنها أثبتت أن صفوفها تستلزم التطهير ، التلمساني ذكريات لا مذكرات دار الاعتصام ، القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ١١٢ .
٥٧ ـ عن تلك الأحداث راجع الرافعي ، المصدر السابق ص ٤٣ .
٥٨ ـ نص بيان الأخوان وثيقة رقم (٣) بكتاب صلاح شادي ، السابق ص ٣٩١ ـ ٤٠٠ ونقد صلاح عيسى في مقدمة لترجمة كتاب ميتشل عن الأخوان ، جـ ١ ، القاهرة سنة ١٩٧٧ ص ٣٢ .
٥٩ ـ عبد المنعم عبد الرؤوف : أرغمت فاروق ، ص ١٣٩ ـ ١٤١ .
حسين محمد أحمد حموده : أسرار حركة الضباط الأحرار والأخوان المسلمون ، الزهراء ، القاهرة سنة١٩٨٩ ط (١) ص ٨٩ ومابعدها .
٦٠ ـ المصري ٨ سبتمبر ١٩٥٢ (قائمة المعتقلين) ، صلاح الشاهد : ذكرياتي في عهدين ، ط (١) دار المعارف سنة ١٩٧٦ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .
٦١ ـ عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعي والسياسي ط (٢) القاهرة سنة ١٩٨٨ وكذلك ص ١٣٩ ـ ١٤٤ .
٦٢ ـ مصادرنا هنا هي مذكرات قادة الوفد عبد الفتاح حسن ، المصدر السابق ص ١٣٩ ـ ١٤٤ وابراهيم فرج ، المصدر السابق ص ١١٠ ـ ١١١ .
٦٣ ـ خالد محيي الدين : والآن أتكلم ، مركز الأهرام ، القاهرة سنة ١٩٩٢ ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ وكذلك سيد مرعي ، أوراق سياسية ، جـ١ ، ص ٢٠٧ ، ابراهيم فرج : ذكرياتي السياسية ، ص ١١٢ ـ ١١٣
٦٤ ـ نص المقال بصحيفة المصري ٧ سبتمبر وانظر تعليق وتلخيص عبد العظيم رمضان له في كتابه ، الصراع الاجتماعي والسياسي ، ص ١٢٦ ، وتعليق أحمد أبو الفتح نفسه في كتابه ، جمال عبد الناصر ، المكتب المصري الحديث ، دون تاريخ ص ١٤٨ . وقد وصف عبد الفتاح حسن في مذكراته ص ١٣٩ ـ ١٤٠ أحمد أبو الفتح بأنه ينقد حماسة لتأييد الثورة وعلى صله متينة ببعض رجالها .

٦٥ - قائمة الاعتقالات بصحيفة المصرى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ وتضم ٧٤ معتقلاً .
٦٦ - عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، ووحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٧٧ هامش (١) . والمصرى ٧ - ٩ سبتمبر ١٩٥٢ مقالات ابو الفتح .
٦٧ - راجع وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٧٤ - ٧٧
٦٨ - أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، جـ ١ ، ط (٢) سنة ١٩٧٧ ص ٢٦٤ - ٢٦٥.
٦٩ - الشاهد ، السابق ، ص ٢٦٤ - ٢٦٥ ، حمروش ، السابق ، ص ٢٦٤ ، خالد محى الدين : مستقبل الديمقراطية فى مصر ، كتاب الأهالى ، العدد الأول القاهرة سنة ١٩٨٤ ص ٢٢ - ٢٣
٧٠ - الشاهد ، نفسه ، ص ٢٦٥ - ٢٦٦
٧١ - استنادا إلى العبارة الأخيرة استبعدت جماعة الأخوان المسلمين من الخضوع للقانون ، وربما كان الأمر مقصورا خلال هذه المرحلة لتصفية الأحزاب قبل أن تخلو القيادة للجماعة .
٧٢ - وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٧٧ ويضيف الشاهد ، السابق ص ، ٢٦٥ بأنه لم يكن لهذا القانون نظير سوى فى العراق والمانيا الديمقراطية .
٧٣ - العطيفى ، المصدر السابق ، ص ٢٣ ، وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ، أحمد حمروش ، المصدر السابق ، ص . ٢٧ (ويضيف أن هناك حزبا آخر يحمل إسم حزب الله)
٧٤ - حول هذه اللقاءات راجع سيد مرعى ، المصدر السابق ص ٢٠٥ ، إبراهيم فرج ، المصدر السابق ، ص ٨٢ - ٨٥ وأحمد حمروش ، مصر والعسكريون ، ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .
٧٥ - نص البرنامج رسالة محمد فريد حشيش ، حزب الوفد ٣٦ - ١٩٥٢ ، ماجستير غير منشورة بآداب عين شمس سنة ١٩٧٠ ص ١١ - ١٥ من الملاحق ، وراجع تعليقاته ص ٢٦٧ وتعليقات عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ص ١٢٩ - ١٣٢ .
٧٦ - رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى ، ص ١٣٢ - ١٣٤ ، عن المصرى فى ٢٣ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢ وحمروش : مصر والعسكريون ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .
٧٧ - مذكرة الحكومة إلى مجلس الدولة عن أخطار تأسيس الوفد ، الأهرام فى ٢ يناير ١٩٥٣ وخالد محى الدين : والآن أتكلم ص ٢٠٩ ، ووحيد رأفت : المصدر السابق ص ٧٨ .
٧٨ - وحيد رأفت ، المصدر السابق ص ٨٠ - ٨١ (يورد ملخصاً شاملاً لمذكرته ثم لحديثه فى صحيفة المصرى فى ١٠ يناير ١٩٥٣) وحول المحاكمة كذلك راجع ابراهيم فرج ، ذكرياتى السياسية ص ٨٨ .
٧٩ - أحمد زكريا : حزب الأحرار الدستوريين ، ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .
٨٠ - عبد العليم خلاف : الهيئة السعدية ، ص ٥٢٣ - ٥٢٤ .
٨١ - الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ (خطة مكرم عبيد) وراجع كتاب منى مكرم عبيد ، المصدر السابق ص ٣٩٢ .
٨٢ - الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٥٥ ، زكريا بيومى : الحزب الوطنى الجديد ، ص ٢٢ - ٢٣ ، ٦٦ - ٦٨ والعطيفى : المصدر السابق ، ص ٢٢ .
٨٣ - عن الانقسامات راجع الباقورى : بقايا ذكريات ، ص ١١٧ ، فتحى رضوان : أسرار حكومة يوليو ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .
٨٤ - راجع حسن عشماوى : الأخوان والثورة ، جـ ١ ، ص ٢٩ - ٣٠ ، محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ص ٧٦ ، كنت رئيسا لمصر ص ١٦٦ - ١٦٧ ، وعمر التلمسانى : ذكريات لامذكرات ، ص ١٢٢ ، فتحى رضوان : أسرار حكومة يوليو ص ١٤٦ ، الباقورى : بقايا ذكريات ، ص ١١٨ ، عبد الله إمام : عبد الناصر والأخوان طـ (٢) ص ٥٢ .
٨٥ - محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، ص ٧٧ ، الباقورى : بقايا ذكريات ، ص ١٢٤ .
٨٦ - وحيد رأفت : المصدر السابق ، ص ٨٢ (والمتواتر أن صاحب النصيحة هو محمد نجيب) ، عبد العظيم رمضان : الصراع السياسى ، ص ١٤٧ ، الأخوان والتنظيم السرى ، ص ١١٤ ، حسن عشماوى ، المصدر السابق ص ٣٢ .
٨٧ - صلاح شادى : صفحات من التاريخ ، جـ ١ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤
٨٨ - عبد العظيم رمضان : الأخوان والتنظيم السرى ، ص ١١٠ - ١١٢ (نقلا عن الأهرام فى ٨ ، ١١ ، ١٢ أكتوبر ١٩٥٢) وبالمرجع تفصيلات عن القانون الأساسى والبرنامج الذى قدمه الأخوان ، ص ١١٢ - ١١٤ .

٨٨ ـ (مكرر) راجع رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
٨٩ ـ كوفنتوفتش : ثورة الضباط الأحرار فى مصر ، كتاب الأهالى عدد (٣٠) ، القاهرة سنة ١٩٩٠ ، ص ١٢٨ .
٩٠ ـ محمد زكى عبد القادر : مذكرات وذكريات ، ص ١٨٩ ، الرافعى : المصدر السابق ، ص ٤٢ ـ ٤٣
٩١ ـ منصور عبد السميع : المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ، محمد نجيب : كنت رئيسا لمصر ، ص ١٨٧ .
٩٢ ـ محمد نجيب : المصدر السابق ، ص ١٨٨ .
٩٣ ـ نفس المصدر ، أحمد حمروش : مصر والعسكريون ص ٢٧٨ ـ ٢٨٥ .
٩٤ ـ أحمد حمروش : المصدر السابق ، ص ٢٧١ .
٩٥ ـ سيد مرعى : أوراق سياسية ، جـ ١ ، ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ . (وصحف تلك الفترة حول اللقاءات الجماهيرية) .
٩٦ ـ جمال العطيفى : الطريق إلى الديمقراطية ، ص ٢٥ .
٩٧ ـ صلاح الشاهد : ذكرياتى بين عهدين ، ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، الرافعى ، نفس المصدر ، ص ٦٦ .
٩٨ ـ أسماء الحزبين فى لجنة الدستور وانتماءاتهم .. (وهم يقدرون بنحو ١٦ من ٥٠ عضوا) بالرافعى : نفسه ص ٦٧ .
٩٩ ـ الوقائع المصرية فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وحيد رأفت ، المصدر السابق ، ص ٨٢ ـ ٨٣ ، حمروش ، السابق ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .
١٠٠ ـ أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ١٣٧ .
١٠١ ـ وحيد رأفت ، السابق ، ص ٨٣ ـ ٨٥ .
١٠٢ ـ حمروش ، السابق ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .
١٠٣ ـ المصدر السابق ، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨ .
١٠٤ ـ خالد محى الدين : والآن أتكلم ، ص ٢٠٩
١٠٥ ـ خالد محيى الدين : المصدر السابق ، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، وكتابه مستقبل الديمقراطية فى مصر ، ص ٢٢ ـ ٢٣ وهناك رواية للباقورى (بقايا ذكريات ص ٢١٩) أنه أخبر عبد الناصر عندما أزمع أن يعود مع بعض زملائه إلى العمل بالجيش ، رد عليه ـ الباقورى ـ : بأن الثورة لم تبلغ غايتها .. وإن فى تصرفكم هذا خطرا شديدا وخيبة أمل أليمة .. »
١٠٦ ـ حمروش ، السابق ، ص ٢٨٠ ـ ٢٨١.
١٠٧ ـ يواقيم رزق (مشرفا) الوزارات المصرية ، جـ ٢ ١٩٥٣ ـ ١٩٦١ ، هيئة الكتاب سنة ١٩٨٩ ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .
١٠٨ ـ كان أعضاء المحكمة هم البغدادى والسادات وحسن إبراهيم وكان رئيس مكتب الادعاءات زكريا محى الدين راجع سجلات محكمة الثورة ، إعداد أمين حسان كامل ، جـ ١ القاهرة ديسمبر ١٩٥٣ ، ص ٤٦ ـ ٤٧ حول اختصاص المحكمة ـ وبقية الأجزاء .. والرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ، ص ٩٦ ـ ١٠٢ ، حمروش وتعليقاته ، السابق ، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .
١٠٩ ـ وحول محاكمة أحمد عبد الغفار راجع أحمد زكريا : حزب الأحرار ، ص ٤٧٤ وحول محاكمة ابراهيم عبد الهادى راجع محكمة الثورة ، جـ ١ ، ط (١) ، ص ٦٢ ـ ١٨٧ نص المحاكمة .
١١٠ ـ ليت هذه المحاكمات تخضع لدراسة خاصة ، والكثير من نصوصها منشور فى مجموعتين الأولى نشرها حسان كامل تحت عنوان (محكمة الثورة) فى ثلاثة مجلدات ، القاهرة ديسمبر مارس ٥٣ ، يوليو ١٩٥٤ ، والمجموعة الثانية أعدها كمال كيرة فى سبعة أجزاء (محاكمات الثورة) المضبطة الرسمية ، صادرة عن مكتب شئون محكمة الثورة وزارة الارشاد القومى ، دون تاريخ .
١١١ ـ الرافعى ، نفسه ، ص ١٢٠ حول المظاهرات والاعتقالات ، فتحى رضوان : ٧٢ شهرا مع عبد الناصر ، كتاب الحرية ، عدد ٢ ، القاهرة سنة ١٩٨٥ ص ٣٨ ـ ٣٩ ـ ٤٦ . وحول مطالبة نجيب بعودة الأحزاب راجع : صلاح الشاهد ، ذكرياتى .. ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨ .
١١٢ ـ رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦
١١٣ ـ خالد محى الدين : والآن أتكلم ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٣ ـ ولم ينكر نجيب علاقاته بالوفد ، كنت رئيسا لمصر ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .
١١٤ ـ رمضان ، نفسه ، ص ١٧٢ ـ ١٧٣ ، خالد محى الدين ، نفسه ، ص ٢٩٦ .
١١٥ ـ حول اختلاف الآراء بشأن الأحزاب راجع : رمضان ، السابق ، ص ١٧٨ ، الأهرام ١٥ ، ١٨ مارس

١٩٥٤ وحول ذوبان الثورة فى الوفد راجع الأخبار ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، عن رمضان السابق ، ص ١٨٠ .

١١٦ - راجع رمضان ، هى ١٨٢ - ١٨٦ ، المصرى ١٠ ، ١٥ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ مارس ١٩٥٤ .
وحوله حزب الثورة راجع الأخبار ١٨ ، ٢٤ مارس ، الأهرام ٢٠ مارس ، المصرى ١٨ ، ٢٦ مارس .

١١٧ - خالد محى الدين : الآن اتكلم ، هى ٣٠١ - ٣١٦ .

١١٨ - راجع سيد مرعى ، المصدر السابق جـ٢ ص ٢٩٧ ، الرافعى ، ثورة ٢٣ يوليو ، ص ١٢٣ -١٢٤ .

١١٩ - الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ .

١٢٠ - يورد الرافعى أسماءهم جميعا وتصنيفاتهم الحزبية (٢٢ وفديا منهم مكرم عبيد ، ٨ دستوريين ، ٨ من السعديين) راجع نفس المصدر ص ١٢٦ - ١٢٧ .

١٢١ - قرار حل جماعة الأخوان بكتاب صلاح شادى والتعليق عليه ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ - ٢٢٨ .

١٢٢ - نفسه ص ٢٤٤ -٢٥١ .

١٢٣ - حسن دوح : ٢٥ عاما فى جماعة الأخوان ، دار الاعتصام القاهرة ١٩٨٣ ص ٦٦ - ٦٧ والتلمسانى : السابق ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .

١٢٤ - خالد محى الدين : والآن أتكلم ، ص ٢٤٢ .

١٢٥ - حمروش السابق ، ص ٣٠٣ - ٣٠٤ وحول خلافات السندى مع الهضيبى راجع التلمسانى ، السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ ، صلاح شادى ، السابق ، ص ٢٤٤ .

١٢٦ - عمر التلمسانى : المصدر السابق ، ص ١٣٠ - ١٣١ حول موقفهم من هيئة التحرير راجع صلاح شادى ، السابق ، ص ٢٥٤ - ٢٥٧ .

١٢٧ - عمر التلمسانى : المصدر السابق ، ص ١٦٩ .

١٢٨ - على عشماوى : مذكراته (التاريخ السرى لجماعة الأخوان) دار الهلال ، سنة ١٩٩٣ ، ص ٣٠ .

١٢٩ - حسن دوح : المصدر السابق ، ص ٦٥ .

١٣٠ - عبد الستار الطويله : أزمة اليسار ، ص ٦٨ .

١٣١ - رفعت السعيد : منظمات اليسار ص ١٠١ .

١٣٢ - نفسه ، ص ١٠٦ - ١١٠

١٣٣ - نفسه ، ص ١١٧ .

١٣٤ - راجع حمروش ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص ٢٩٢ - ٢٩٥ ، رفعت السعيد ، نفسه ، ص ١١٨ - ١١٩ .

١٣٥ - عبد الستار الطويلة ، نفسه ، ص ١٠٩ - ١١٤ .

رقم الايداع

١٩٩٥ / ٨٣٠٣

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

هذا الكتاب

تشكل التجربة الحزبية المصرية أحد أبرز التجارب السياسية العربية قاطبة ، فضلا عن كونها تجربة متميزة فى التطور السياسى والاجتماعى خارج الدول الغربية الأكثر تطورا .

ويمكن القول أن تشكيل الاحزاب السياسية المصرية كان جزءا لا يتجزأ من عمليات صياغة الدولة القومية الحديثة ، واشكالها المتعددة ومؤسساتها المختلفة، وتعبيرا عن القوى الاجتماعية السائدة ، والمسيطرة انذاك على مقاليد الثروة ، والمكانة الاجتماعية . ومن ثم كان الحزب تعبيرا عن التحديث السياسى ، وعن تطور الوعى الاجتماعى.

وتكتسب دراسة تجربتنا الحزبية قبل ثورة ١٩١٩ ، وبعدها ، أهمية خاصة من عدة زوايا :

<u>اولها</u>: الكشف عن الجذور التاريخية لجوانب الفاعلية والضعف فى تطورنا الحزبى والسياسى ، وعوامل وملامح الابتسار الهيكلى فى الأبنية الحزبية .

<u>ثانيها</u> : الكشف عن جوانب الاستمرارية والانقطاع فى تطور الخطابات الحزبية والسياسية ، ومن ثم تجلية أبعاد التطور فى تاريخ الأفكار السياسية والاجتماعية فى مصر ، ومن ثم معرفة مكونات الوعى والذاكرات الجماعية .

<u>ثالثها</u> : أن تجربتنا الحزبية الثانية التى قامت حول الاعوام ١٩٢٢ - ١٩٥٢ تمثل شجرة النسب السياسى لـ[illegible]ـزاب السياسية التى أعيد تشكيلها فى عقد السبعينيات ، ومن [illegible]ى التطور فى فكرها السياسى، وفى فاعليتها الحركية والت[illegible]

<u>رابعها</u> : ان الدراسة الموض[illegible] الحزبية السابقة تساهم فى إعادة تنشيط الذاكرة السياسية الم[illegible]ـال مختلفة من رفض المفهوم الحزبى ، وضروب متعددة للتشكيك [illegible]ية الاحزاب السياسية، والدولة الحديثة على أسس فقهية ودينية .

أن الابعاد المختلفة سالفة الذكر ، كانت وراء أهتمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بضرورة الدراسة الموضوعية للأحزاب المصرية فى الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٥٣ ، من خلال خطة بحثية أسندت الى فريق علمى من أبرز المؤرخين المصريين المشهود لهم بالكفاية والموضوعية والاستقلالية ، ونزاهة التقويم العلمى ، وأشرف على الدراسة د . رؤوف عباس أحد أبرز المؤرخين المصريين ورئيس وحدة البحوث التاريخية بالمركز.

رئيس التحرير

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر